

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

النظام المالي الإسلامي في العصر
الأول للدولة العباسية والمقارنة
بالأنظمة الوضعية الحديثة
١٣٢٢هـ - ٢٣٢هـ - ٧٤٩م - ٨٤٧م

بحث الأستاذ
عبد الله جمعان سعيد السعدي
دولة قطر

رسالة
مقدمة لقسم التاريخ والحضارة بكلية اللغة العربية
جامعة الأزهر - القاهرة لنيل درجة الدكتوراه

إشراف الأستاذ الدكتور
بدوي عبد اللطيف عوض
رئيس جامعة الأزهر سابقاً
المشرف المنتدب الأستاذ الدكتور
محمد الطيب النجار
رئيس جامعة الأزهر سابقاً
١٤١٠هـ - ١٩٨٩م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ لَكَ
مَا جَاءَنَا مِنْكَ أَنْتَ
الْعَلِيمُ الْكَرِيمُ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ
سورة البقرة ٢١

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

النظام المالي الإسلامي في العصر
الأول للدولة العباسية والمقارنة
بالأنظمة الوضعية الحديثة
١٣٢٢هـ - ٢٣٢هـ - ٧٤٩م - ٨٤٧م

بحث الأستاذ
عبد الله جمعان سعيد السعدي
دولة قطر

رسالة
مقدمة لقسم التاريخ والحضارة بكلية اللغة العربية
جامعة الأزهر - القاهرة لنيل درجة الدكتوراه

إشراف الأستاذ الدكتور
بدوي عبد اللطيف عوض
رئيس جامعة الأزهر سابقاً
المشرف المنتدب الأستاذ الدكتور
محمد الطيب النجار
رئيس جامعة الأزهر سابقاً
١٤١٠هـ - ١٩٨٩م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ
مَا جَاءَنَا مِنْكَ مِنْ نِعْمَةٍ
وَأَعْلَمُ الْغَيْبِ الْكَافِ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ
سورة البقرة ٢٤

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

القدمة

الحمد لله رب العالمين الهادي إلى سواء السبيل ، علم الانسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين ، معلم البشرية ، وإمام المجاهدين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

منَّ الله عليَّ بشرف الالتساب ضمن الدارسين ، إلى أقدم جامعة إسلامية ، وأشرف مكان على وجه الأرض بعد المساجد الثلاثة ، جامعة الأزهر الشريف ، التي أضاء شعاع نورها على جميع أنحاء الدنيا منذ أكثر من ألف سنة ، تخرج منها آلاف كثيرة من العلماء ورجال الاسلام ، نفع الله بهم ، ويعلمهم أينما حلَّسوا ، وخلفوا من الآثار ما لا يعد حصراً ... فالحمد لله على ذلك .

وبعد فكم للإسلام في أتباعه من نفحات ، وكم له على أيديهم من معجزات ، تذهل الباحثين ، وتبهو الدارسين وتجعلهم يتوقون إلى المزيد ، ويتوقفون عندها متأملين فاحصين ، وخصوصاً إذا كان الحديث عن السياسة المالية في الاسلام ، وما أحرزه المسلمون من سبق وتفوق في هذا المجال الذي يجذب انتباه الباحثين ويدعوهم إلى بحث أسبابها وتاريخها على مرَّ القرون الأولى من الحكم الإسلامي في شتى بقاع العالم .

فسياسة المال في الاسلام من أهم الموضوعات التي يتناولها الباحثون والمتخصصون للنظم الاقتصادية والحضارة الإسلامية في العصور المختلفة .

وقد حظي هذا الموضوع بقدر كبير من الدراسة المدققة ، بذل فيه الباحثون ما وسعهم من جهد ، محاولين استجلاء غوامضه ، واستيعاب جوانبه وتفسير ما بين

أيديهم من وثائق تاريخية ، قد يعارض بعضها بعضاً ، وهدفهم من ذلك الوصول إلى بناء كامل لهذا الجانب الأساسي في تاريخ الحضارة الإسلامية .

وما زال التاريخ الإسلامي إلى يومنا هذا في حاجة إلى بذل أعظم الجهود من أبناء الإسلام والعروبة ، ليخلصوه مما علق به من الرواسب والأباطيل التي هو منها براء ، وبجلّوه مما عسى أن يكون قد طمس معالمه وستر حقائقه ، من إفتراءات المظلّلين ، وأقوال ذوي الشائعات المتؤرضين ، حتى يسلم لأبنائه فيتصفحوه في صفاء ونقاء ، ويعرفوا منه الكثير عن أمجادهم وحضارتهم ، خاصة عن القرون الأولى عندما كثر الخوض في أمر الخلافة ، وولاية العهد ، وعلم الكلام ، وتعددت المذاهب والفِرَق ، عندما تمزّق جسم الخلافة الإسلامية بانفصال بني أمية في الأندلس ، والأدراسة العلويين في المغرب الأقصى وغيرهم ، ممن استقلّوا ببعض الأقطار ، وصاروا أصحاب الحلّ والربط فيها ، دون الرجوع إلى خليفة بغداد الشرعي آنذاك ، وكثّر حول تلك الحقبة وتلك الانفصالات وغيرها ، آراء المؤرخين ... ولهذا رغبنا أن نكون أحد الباحثين في هذا الميدان الفسيح في قسم الدراسات العليا بجامعة الأزهر الشريف للتزود من تبعها الفيّاض .

والواقع أن الحضارة الإسلامية - بخلاف الحضارة الغربية - تقوم على أساس روحي تدعو الإنسان إلى تهذيب نفسه ، وتطهير قلبه ، وتنقية عقله بالمبادئ السامية التي تقوم على الإيمان بالله وبرسله ، وتدعو إلى المحبة والاخوة ، والبر والتقوى ، والتعاون وعلى أساس هذه المبادئ نظم وبنظم العالم الإسلامي حياته بعامه ، والمالية والاقتصادية بخاصة .

ولهذا كثرت في الآونة الأخيرة الدعوات ، التي تنادي بالبحث عن نظم وإصلاح اقتصادي جديد ، يتلافى مثالب الحضارة الوضعية القائمة .

وبدأ العالم العربي الإسلامي يهتم بالدراسات الإسلامية ، وفي مقدمتها
الدراسات المتعلقة بحياة المال في الإسلام في العصور الأولى .

وبالعودة إلى الدين الإسلامي والنظر في الحضارة الإسلامية نرى منها لا ينضب
من التشريع في مجال المال والاقتصاد ، والمرتكزة على أسس أخلاقية قويمه ،
ومبادئ إنسانية سامية ، تُيسر الوصول إلى الحلول المرتجاة ، والتي ترتاح إليها
ضماثر المؤمنين .

إن المبادئ والأصول المالية التي وردت في القرآن الكريم ، والسنة النبوية ،
وعمل الصحابة (رضوان الله عليهم) ، والمبادئ الاقتصادية في الدولتين الأموية ،
والعباسية ، والتي كانت تُطبق دون ظلم أو جور في تلك الفترة ، هي مبادئ وأصول
عامة ، ومن ثم وجب الوقوف في تطبيقها بما لا يخالف القرآن والسنة ، وأن يكون
هذا التطبيق ملائماً لظروف الزمان والمكان .

لذا كان على الباحثين في تاريخ سياسة المال في الدولة الإسلامية في عصورها
الأولى ، إبراز الحضارة المالية الإسلامية ، وما عرضه المؤرخون السابقون من آراء
حول قضايا المال والاقتصاد ، ثم أن يعملوا جهدهم وفكرهم في الكشف عما لم يسي
الإسلام من مبادئ وأصول ونظريات وتوجيهات اقتصادية ، وكيفية تطبيقها على
واقعنا الحاضر ، فسياسة المال موضوع مهم جداً ، لتوضيح الفاحية الاقتصادية
والمالية ، التي نعيشها وعاشتها بعض الدول الإسلامية .

وبالرغم من أهمية موضوع سياسة المال في الإسلام عامة وفي العصر العباسي
خاصة تاريخاً وحضارة ، ومقارنة هذا النظام المالي الإسلامي بالأنظمة الوضعيَّة
الحديثة ، إلا أنها لم تلق العناية الكافية من الباحثين ، الأمر الذي جعلني أختار
موضوع سياسة المال في الإسلام في عهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) للحصول

على درجة الماجستير ، وجعلني أيضا أختار موضوع النظام المالي الإسلامي في العصر الأول للدولة العباسية ليكون موضوعاً للحصول بإذن الله على درجة الدكتوراه فسي التاريخ والحضارة ، لعلني بهذا البحث والتحليل المتواضع ، أكون قد أُمِهتُ في سُدِّ بعض النقص في المكتبة العربية بعامة والتاريخية بخاصة ، والتي تكاد تخلو من الدراسات العلمية الموثوقة للنظام المالي الإسلامي في العصر الأول للدولة العباسية ، وأكون قد وضعت علامة واضحة وجلية على الطريق ، لدراسات متخصصة مستفيضة ، تغطي المزيد من هذا الموضوع .

ولعلني اخترت هذا الموضوع أيضا لأسباب أخرى منها :

١ - أن البحث عن النظام المالي الإسلامي في العصر الأول للدولة العباسية ليس واضح المعالم في كتب محددة ، وإنما هو متناثر في كتب التاريخ والفقه والحديث والسير والاجتماع والسياسة والادارة ، فقد نجد إجراء إدارياً أو زراعياً في مثل كتاب (فتوح البلدان للبلاذري) كما نجد بعض الأنظمة المالية وتاريخها عند مؤرخ الحوليات " أبو جعفر محمد بن جرير الطبري " المؤرخ المفسر ، (المتوفى سنة ٣١٠ هـ) ويتسع نطاق البحث ليشمل فترات قوة الحكم الإسلامي ووحدة في العصر الأول للدولة العباسية ، وكذلك فتسرة التفكك والضعف التي أدت إلى بعض الفشاحج المؤلمة ، وكل هذه الأمور تُشوق الباحث وتُغرب به ، وتجار فيها آراء المؤرخين قديما وحديثا ، وبشتد حولها الجدل ويحتدم النقاش .

ومادام يفترض أن يقول الباحث الحقيقة كل الحقيقة ، ويفترض فيه أن يكون قاضيا وليس محاميا ، لا تأخذه في الحق لومة لائم ، ولا تتسرب العواطف إلى قلبه ، فتغمد عليه حياده في أثناء بحثه ، لذا فقد كانت كل هذه الأمور نصيب عيني ، طالبا من الله الجون والتوفيق .

ولعلني اخترت هذا الموضوع ، لأنه طريف وشائق ، ولأنه يتصل بالنظام
الاقتصادي والاجتماعي ، حيث أن السياسة المالية هي السياسة التي تتبعها
الحكومات في شأن تحصيل الإيرادات العامة ، والتي تنطوي نفقات الدولة ، ثم لأبين
لخصوم الإسلام ودعاة الجُمُود من المسلمين ، جانباً رئيسياً من جوانب حضارة
الإسلام ، التي لو انتظمت حياة العالم اليوم لسعدت الإنسانية ، وعولجت أزمائمه
ومشاكله على هدي نورها .

وما يحثي هذا إلا خطوات على الطريق ، لمن أراد الاستزادة والتعمُّق على
النظام المالي الإسلامي في العصور الأولى للدولة الإسلامية ، وما كانت تحتويه من
نظم مالية متعددة كالخراج والجزية والزكاة والغنائم وبعض الضرائب الأخرى ، وأرجو
بذلك أن نكون قد توصلنا إلى مدى دقة النظام المالي في تلك الفترة ، وحسب
عدالته ، وعميق تفهمه لحاجات المجتمع وضرورة حماية أفراده .

هذا وقد اشتملت الرسالة على جانبين هامين هما :

- أ - الموارد التي تستقي منها الدولة العباسية مئذنتها المالية .
- ب - المصارف والنفقات المالية للدولة العباسية في عصرها الأول .

والتي يتعادل الجانبين الموارد والمصارف تكون الدولة في حالة من الاستقرار
والازدهار، أما إذا زادت المصروفات عن الإيرادات ، فإنَّ على الدولة أن تبحث عن
وسائل أخرى مشروعة لزيادة دخلها ، حتى تتعادل مع مصروفاتها ، وكلما زادت
إيرادات الدولة عن مصروفاتها ، تُوفِّر لها الاستقرار السياسي والاجتماعي وغيرها ،
وازدهرت حياتها ومكانتها بين الدول ، وما يتبع ذلك من نتائج طيبة .

ولعل سائلاً يسأل لماذا كانت الرسالة في العصر الأول للدولة العباسية ؟
ذلك لأن الدولة العباسية في تلك الفترة كانت من الدول القوية العظيمة ، جليسة

الأثر ، ذات التاريخ الحافل ، وكان العصر الأول منها عصر القوة والنمو والنهضة والتدوين والترجمة ، عهد الغنى والأماطيل البحرية ، والفتوحات ، ولما كان الأمر كذلك فقد مالت نفسي في شوق ولهفة وارتياح للبحث في تلك الحقبة و لأن هذا الموضوع يعتبر إكمالاً لموضوع رسالة الماجستير ، والذي كان عن فترة حكم الخليفة الثاني أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) .

وقد انتهجت في هذه الدراسة المستفيضة ، والبحث العميق نهجاً جديداً ، لعله يثير الطريق أمام بعض المشتغلين بالنظم الإسلامية في القرون الأولى من الحكم الإسلامي خاصة ، والحضارة والتاريخ الإسلامي بعمامة والفصل في ذلك يرجع إلى معونة الله وتوفيقه ، ثم إلى توجيهات وإرشادات بعض السادة الأساتذة ، وقضيلسة الأستاذ الدكتور بدوي عبداللطيف عوض الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذا البحث ، ومنحني منه بصفة دائمة حسن الخلق ، ورحابة صدر ، وطول بال ، وطلاقة وجه ، وحلاوة لسان ، وغزارة علم ، وإصابة قول ، وسلامة منطق ، وسداد رأي ، وجميل رعاية ، حتى كنت متى وأين قابلته أفادني ، أو قرأت عليه أرشدني ، أو تأخرت عن لقائه عاتبني ، حرصاً على مصلحتي ، وذلك دأبه مع كافة أبنائه الدارسين عليه ، فأنعم به من ربّ قاضل ، وأب بار .

ولعل فيما تقدم من العوامل ما يكفي لتوضيح اختياري لهذا الموضوع الذي جعلت عنوانه :

" النظام المالي الإسلامي في العصر الأول للدولة العباسية " .

أما عن هدف البحث ، فهو يهدف إلى تجلية الخوض حول دور النهضة الحضارية ، وخصوصاً في بابي الإيرادات والنفقات المالية في العصر الأول للدولة العباسية ، وأسباب الانتعاش الاقتصادي في تلك الفترة ، مما أدى إلى إتساع رقعة الدولة الإسلامية وإزدهارها ونشر الإسلام في أرجاء مختلفة من العالم وما يهدف إليه البحث أيضاً الوصول إلى أسباب جديدة للنهضة الحضارية والاجتماعية والعباسية

التي أحرزها المسلمون في تلك الفترة ، والتعرف على عناصر جديدة ساعدت بمشاركتها على تحقيق الازدهار والرخاء ، والاستقرار المالي وغير ذلك مما سيُفصل فيما بعد في فصول الرحالة إن شاء الله ، مما جعل الخليفة العباسي هارون الرشيد يقول: لحاية ينظر إليها وهو مستلق على ظهره : امطري حيث شئت فإن خراجك سيأتي .

أما منهج البحث فيقوم على تتبع الحوادث وتحليلها ، للوصول إلى استنتاجات وتفسيرات تُعين على فهم هذه الحقائق التاريخية ، والنظرة الموضوعية والبعد عن مزالق الأهواء ، وعدم التعصب إلا للحق .

هذا وما صادف البحث من صعوبات ، انعدام ما يتعلق بالموضوع من وثائق رسمية ، مما جعل اعتماد الباحث على المصنفات التاريخية ، وهذه المصنفات على قلتها ، نجد اختلافاً بينها فيما يتعلق بتاريخ بعض الموارد أو تفاصيلها ، وقد أمكن التغلب على ذلك بملاحظة صلة المؤرخ بالحوادث زمانياً ومكانياً ، واتساق الحوادث مع السرد التاريخي ، والظروف المحيطة ، كما أن بعض المصادر اشتملت في المبالغة عند ذكرها لبعض الحوادث ، خاصة فيما يتعلق بإيرادات بعض الموارد كالخراج ، والجزية ، والجزية والعشور والموازيت ، والمعادرات ، والفنائم والسبي الخ .

وقد أثبت ما يراه العقل والمنطق مقبولاً ، وما هدف إليه المؤرخ على وجه المصوم .

ومن الصعوبات التي صادفها البحث سكوت المصادر العربية عن ذكر بعض الحوادث الهامة في هذه الفترة ١٢٢ هـ - ٢٢٢ هـ أو الإشارة إليها إشارة مقتضبة لا تشفي الخليل ، وقد أمكن بحمد الله التغلب على هذه الصعوبات بالرجوع إلى المصادر الأخرى وإلى الكتب المختلفة المترجمة وغير المترجمة إلى العربية . وما صادف البحث من صعوبات أيضاً ما شاب كتابات بعض المؤرخين المسلمين وغيرهم ، من اتجاهات سياسية وعنصرية احتاجت إلى المقارنة ، والتثبت في أكثر من مصدر ، وكذلك انتشار المعلومات المتعلقة بالموضوع ، وتفرقها في المصادر القديمة والمراجع الحديثة .

هذا وقد قسِّمَت هذه الرسالة إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة وكسل
باب يشتمل على عدة فصول .

أما المقدمة : فقد بيَّنت فيها أهمية هذا البحث ، والداعي لاختياره
وتحديد زمنها بالعصر الأول للدولة العباسية ، وأشرت فيها أيضاً إلى
الوضع المالي في الدولة الإسلامية ، والتطورات التي استجدت عليه في العهد الأول
للخلافة العباسية ، ثم بيَّنت الهدف من هذا البحث ، ومنهج الدراسة المتبع
فيه ، وأشرت إلى الجهد الذي بُذل في جمع المادة العلمية ، والمصغيات الثمينة
لاقيتها في سبيل ذلك من سفر وارتحال من قُطِر إلى آخر للإطلاع على المراجع
في المكتبات المختلفة ومكتبات بعض شخصيات العلماء المعروفين في أنحاء مختلفة
من العالم العربي والإسلامي ، وقمتُ ببيان تقسيم هذا البحث وأهم المصادر الأساسية
التي اعتمدت عليها ، ثم أشرت أخيراً إلى النتائج التي توصلت إليها في هذه
الدراسة .

وفي التمهيد : تكلمتُ بإيجاز عن السياسة المالية في عهد بني أمية
كمدخل للموضوع ، وكيف تطورت الدواوين في تلك الفترة وتحدثتُ باختصار عسبن
سوارد بيت المال ، ومصارف بيت المال والشَّكة الإسلامية وأهم الدواوين ، كديوان
الجند والعطاء ، وديوان الرسائل ، وديوان الخاتم .

وكيف ساهم الخليفة عبد الملك بن مروان وابنه الوليد بن عبد الملك ، في
تعريب الدواوين التي كانت تكتب بالفارسية والرومية " اليونانية " أو القبطية .
ففي عهد الخليفة العظيم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، كان
ديوان الرسائل وديوان الجند بالعربية وبعض الدواوين الأخرى كانت تكتب بالعربية
والفارسية في آن واحد ، أو بالعربية والرومية أو بالعربية والقبطية . وقد غيرت
هذه الدواوين جميعها في الدولة الإسلامية ثم تمَّ تعريبها إلى اللغة العربية فسي

عهد الخليفة عبدالملك بن مروان (٦٥ هـ - ٨٦ هـ) يعدّ اتّساع رقعة الدولة الإسلامية ، ورغبة الخليفة في أن يتمكن من مراقبة السجلات وأن يُشرف بنفسه على شئون الدولة ، ونزعة العربية ، ورغبته في صبغ الدولة بالصيغة العربية ، لأن اللغة العربية هي لغة الاسلام ، وبها نزل القرآن الكريم .

ولما كان الطراز^(١) والنقد والقراطيس لها صلة مباشرة بالتعريب وتعتبر من مكمّلات حركة التعريب ، لذا فقد تمّ تعريبها .

وقد خصّصَ الباب الأول لموارد الدولة الإسلامية في العصر الأول للدولة العباسية ، وقسمته إلى ستة فصول .

ففي الفصل الأول : أشرت فيه إلى مورد الزكاة فهي الركن الاجتماعي البارز من أركان الاسلام ، وأول تشريع مساوي إسلامي ، فرض على أموال أغنياء المسلمين ، لتؤخذ منهم ، وتردّ إلى الفقراء ، بحسب أنصبتها المعروفة ، في أبواب الفقه الإسلامي في الزروع والثمار ، والذهب والفضة ، وعروض التجارة والماشية ، ليكون هناك نوع من التضامن والتكافل الاجتماعي ، والسحبة والألفة بين الأغنياء والفقراء ، فالزكاة تكليف يتجمل بالمال ، والمال كما يقولون عصب الحياة ، في كل العصور فمن الناس سعيد بالمال ، ومنهم شقي به ، وهذه سنة الله في خلقه ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً ، والله سيخانه وتعالى يقول في كتابه العزيز : " نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ، ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات " (٢)

(١) الطراز : قديم في الدول من عهد الفرس والروم ، وهو أن ترسم أسماء الملوك أو علامات تختص بهم ، في طراز أثوابهم المصنوعة للباسهم ، مسن الحرير أو الديباج أو الأبريسم ، تعتبر كتابة خطها في نسج الثوب إلحاحاً وسدى بخيط الذهب أو ما يخالف لون الثوب من الخيوط الملونة ، من غير الذهب على ما يحكيه الصناع في تقدير ذلك ، ووقعه في صناعة نسجهم للدلالة على أن لباسها من أهل الدولة من السلطان وما دونه ، كما جاء لسي مقدمة ابن خلدون في فصل (في شارات الملك والسلطان الخاصة به " الطراز") .
صفحة ٢١٠ .

(٢) القرآن الكريم من سورة الزخرف آية ٢٢ .

ويقول أيضا : " والله قتل بعضكم على بعض في الرزق " ^(١) ونظراً لما للمال من أثر في حياة الناس والدول ، فقد اعتلت الدولة الإسلامية العباسية بأسرها عهد العناية ، واهتمت بمورد الزكاة غاية الاهتمام وطبقت ما جاء به الإسلام بشأن هذا المورد من نظام دقيق حكيم رحيم ، يؤلف بين القلوب ، ويقارب بين الطبقات .

وإذا ما حرصت الأمة وولاة الأمر فيها ، في تطبيق ضريبة الزكاة كما أمر الله ورسوله ، وفعل الصحابة (رضوان الله عليهم) بحيث لا يهمل غني عن إخراج حق الله في ماله طوعاً واختياراً ، ورغبة في طاعة ربه جل وعلا ، عندئذ تخف حدة الفقر ، وتقل حوادثه المروعة التي تقع في بعض المجتمعات ، مثل جرائم الاعتداءات والسرقات المتكررة ، وحوادث السلب ، التي يرتكبها المحرومون ، الذين تدهم الفوارق الاجتماعية الكبيرة ، بينهم وبين الأغنياء ، إذ يرون أن الأغنياء قوم مترفون ، تجري الخيرات والنعم بين أيديهم ، وهم منها محرومون ، وعنها مبعدون ، ويقاسون شقاء كبيراً من الجوع والتشرد والحرمان وكثيراً مما يحملهم ذلك على الجريمة .

والإسلام حين يقرر لهذه الطوائف المذكورة في القرآن الكريم حقها في الزكاة ، لا يقره إلا بعد أن تستنفذ هذه الطوائف وسائلها الخاصة في الارتفاق فلا يستحق من باب الزكاة إلا من نصت عليهم الآية ، لأنه حريم على الكرامة الإنسانية ، فمن الزبير بن العوام (رضي الله عنه) عن النبي " صلى الله عليه وسلم " قال : (لأن يأخذ أحدكم حبله ، فيأتي بحزمه من الحطب على ظهره ، فيبيعها ، فيكف بها وجهه ، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه) ^(٢) .

فالزكاة إذاً وقاية اجتماعية ، وضمان للمعجز الذي يبذل كل ما في وسعه

(١) القرآن الكريم من سورة النحل آية (٢١) .

(٢) بلوغ المرام من أدلة الأحكام صفحة ١١٦ .

وجهه ، ثم لا يجد ، أو يجد مجرد الكفاف أو دون الكفاف ، وذلك يعني أن الإسلام يحرم على أن يعجل الفرد بما في طاقته ، ولا يرتكن على الإعانة الاجتماعية ، فيتعطل ، فالزكاة تعمل على إعانة الفقير بما يسد حاجته ، وتدفع عنه وطأة العوز ، وثقل الضرورة ، وتبهر له حياة باسمة ، وعيشة كريمة .

والزكاة بهذا الوصف هي الحد الأدنى المفروض في الأموال ، حين لا تحتاج الجماعة إلى غير حصيللة الزكاة ، فأما حين لا تفي الزكاة بحاجات الأصناف ، الثمانية المذكورين في الآية الكريمة في قوله تعالى : " إنما الصدقات للفقراء والمساكين .. الآية " (١) فالإسلام يبيح لولي الأمر سلطات واسعة ، للتوظيف في رؤوس الأموال ، أي الأخذ منها بقدر معلوم ، في الحدود اللازمة للإصلاح ، ومنع الضرر ، ورفع الحرج ، وميانة المصلحة العامة ، ويصبح ما يقرضه ولي الأمر ، عند الحاجة إليه ، حقاً مشروعاً ، موكولاً إلى مصلحة الأمة ، وعدالة الحاكم ، وفقاً لمبدأ :
" المصالح المرسلة وسد الذرائع " وقد قال (عليه الصلاة والسلام) :
" إن في الأموال حقاً سوى الزكاة " .

وفي العصر الأول للدولة العباسية عالج المشرعون والفقهاء الإسلاميون شئون الزكاة وأطلقوا عليها " الصدقة المفروضة " (٢) تمييزاً لها عن الصدقة الاختيارية التي لا يجبر المواطن على دفعها ، وكانت أموال الزكاة تجمع في يادي الأمر في بيت المال ضمن الإيرادات الأخرى ، ولكن روي بعد ذلك أن يفرد لها خزائنة خاصة بها ، وأصبح لها عمال يقومون بجمعها ، ووجد في كل بلد خزائنة لزيارتها ، ينفق منها الوالي أو الحاكم على النواحي المحددة لها ، وقد حدث ذلك التعديل في عهد الخليفة هارون الرشيد بناء على نصيحة أبي يوسف القاضي ، لأنه رأى أن الزكاة يجب أن تنفق في الوجوه التي حددها القرآن الكريم ، أما الخراج فينفق لصالح جميع المسلمين .

(١) القرآن الكريم من سورة التوبة آية ٦٠ .

(٢) وقد ذكر المصطخري : المسالك والممالك : صفحة ٩٤ أن بيت مال إقليسم فارس كانت الصدقات من أهم موارده ، التي تعتبر الدولة مسئولة عن جمعها .

وفي العصر الأول للدولة العباسية كان على عامل الزكاة أن يكون رائسـه العدالة في معاملة الناس ، فلا يأخذ خير ما يملكونه في حصة الزكاة ، بل يأخذ المتوسط منها ، كما كان عليه ألا ينقل مال الزكاة من بلد لآخر ، أو يجبيـه قبل أن يحول عليه الحول كما أمر الاسلام ^(١) فضلاً عن ذلك فإنه كان على عامل الزكاة أن يجبي أموالها من الممتلكات الظاهرة ، بعد أن يقف على قيمتها الحقيقية ^(٢) ، وأن يحقق في الشكاوى التي يقدمها الناس من تصرفات أعوانه ^(٣) .

وفي العصر الأول للدولة العباسية اختلف وضع عمال الزكاة ، فكانت زواتبهم من مال الزكاة بنسب تتفق مع مقدار المال المجموع منها ، حتى لاستهلك زواتبهم المال كله أو أغلبه ، وكان بعضهم عمال تنفيذ ، والبعض الآخر عمال شويش ^(٤) . وسنرى تفصيل ذلك في الفصل الأول من الباب الأول من الرسالة إن شاء الله تعالى .

أما في الفصل الثاني فقد تعرضت لمورد الجزية :

وهي الضريبة المقررة على رؤس أهل الذمة ، ولما كان على المسلم ضريبة الجهاد في سبيل الله ، والزكاة لحماية المجتمع ، ولما كانت الزكاة عبادة إسلامية خاصة ، عدا كونها ضريبة مالية ، ولما كان الفرد غير المسلم يتمتع بالأمن والحماية الداخلية والخارجية في ظل الدولة الإسلامية ، لما كان الأمر كذلك ، وجب عدلاً أن يحاهم أهل الذمة في خدمة الدولة بالمال ، فتؤخذ منهم ضريبة مالية هي جزية في صورة " زكاة " معتبراً في تقديرها إلى ضريبة الدم التي لا يؤديها إلا المسلم .

- (١) الأحكام السلطانية : الفراء ، صفحة ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ .
- (٢) الأحكام السلطانية : الفراء ، صفحة ١١٥ .
- (٣) الأحكام السلطانية : الفراء ، صفحة ١١٦ .
- (٤) كتاب الخراج : لأبي يوسف ، صفحة ٨٧ وجاء فيه (وإنما ينبغي أن يتخير للمدقة أهل العفاف والصلاح ، فإذا وليتها رجلاً ، ووجه من قبله من يوثق بدينه وأمانته ، أجريت عليهم من الرزق بقدر ما ترى ، ولا تجر عليهم ما يستغرق أكثر المدقة) .
- (٥) الأحكام السلطانية والولايات الدينية : الماوردي - صفحة ١٣١ ، وكذلك في الأحكام السلطانية : الفراء صفحة ٣٠٢ .

وبراعي الرقيق في جباية الجزية من أهل الذمة ، وفي العصر الأول للدولة العباسية ، أشار القاضي أبو يوسف على الخليفة هارون الرشيد بأن يعامل أهل الجزية باللطف ، وأن يحتوا عليها (١) حتى يدفعوا ما عليهم . وأجاز أبو يوسف أن تجمع الجزية من عبدة الأوثان والفيروان والصايئة والسامرة ، وكان بعضهم معقون من أداء الجزية قبل ذلك . (٢)

وخصمت الفصل الثالث لضريبة الخراج ، التي فرضت في عهد الخليفة الثاني أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) عندما اتسعت الفتوحات الإسلامية ، وقويت شوكة المسلمين ، وأصبحت مصر والشام والعراق وما حولها خاضعة لحكم المسلمين بعد فتحها ، والقضاء على القوتين العظميين آنذاك ، وهما دولة الفرس ، ودولة الروم ، في هذا الأثناء فكر عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في فرض ضريبة مالية جديدة للدولة الإسلامية ، وهي ضريبة الخراج التي وضعت على أعتاق الأراضي المفتوحة .

وقد ارتبطت جباية الخراج في بداية العصر العباسي بعدة أمور أساسية هي:

- ١ - مقدار مساحة الأرض .
- ٢ - قيمة الدرهم الذي يدفع به الخراج وفي حالة الدفع النقدي .
- ٣ - مقدار الكيل الذي يستوفي به في حالة الدفع العيني .

وكان الخراج يُجبي سنوياً دفعة واحدة ، وأحياناً على دفعتين كما حدث في أجزاء كثيرة من خراسان ، وقد اعتلى أبو جعفر المنصور عناية كبيرة بالخراج ،

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٢٢ .

(٢) فقد صالح الرسول (صلى الله عليه وسلم) مجوس أهل هجر على أن يأخذ منهم الجزية ، كما أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قد قبل من مجوس أهل البحرين الجزية ، وأقرهم على مجوسيتهم ، وعامل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان العلاء بن الحضرمي كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف صفحة ١٢٩ ، ١٤١ .

علي اعتبار أنه من أهم الموارد الثابتة للدولة ، ^(١) فراقب عمال الخراج مراقبة شديدة ، وأمرهم ألا يقبلوا من الناس إلا الجيد المصنوع السيار من البسملات ، وكان يحرس على أن يكون احتياطي الخراج الموجود بهيت المال كافياً لتفقات الجند ، وتنفقات الدولة ، واستحدث كيلاً جديداً لجباية الخراج العيني يُعسرف بالقفيز الهاشمي . ^(٢)

وقد أدخل الخليفة المهدي تعديلاً كبيراً على نظام الخراج ، فقرر المعدول عن نظام المساحة المعمول به منذ الفتح الإسلامي ، والذي كانت الدولة بمقتضاه تقرر خراجاً معيناً على مساحة الأرض ، تجبیه كل عام ، دون النظر إلى حالة المحصول أو طرق الزراعة أو نحو ذلك من الاعتبارات .

لذلك قرر الخليفة المهدي إدخال نظام المقاسمة في كثير من البسملات الإسلامية ، وأصبحت الدولة العباسية بمقتضى هذا النظام الجديد تتقاسم المحصول مع المزارعين، بنسب معينة ، دون اعتبار لمساحة الأرض .

وكان لغرض هذا النظام أسبابه ، والتسبب كانت مختلفة، وسيأتي تفصيل ذلك فيما بعد إن شاء الله تعالى .

وفي عهد الخليفة هارون الرشيد كان لا يتوانى في العمل على إحصاء المزارعين ، ورفع ما يلحقهم من غبن وظلم في جباية الخراج ، فعزل علي بن عيسى ابن ماهان عن ولاية خراسان ، وصادر أمواله ، لتعطفه مع أهلها ^(٣) وجباية الخراج منهم فوق طاقتهم .

(١) Sayed Ameer Ali, : A short history , P.426.

(٢) مقدار هذا القفيز اثنان وثلاثون رطلاً (٣٢) كتاب الخراج ليحيى بن آدم القرشي صفحة ١٢٩ .

(٣) تاريخ الأمم والملوك : الطبري ج ١٠ م ٥ صفحة ١٠٢ .

كما خفض خراج شجر قزوين ، ليتمكن أهله من مواجهة نفقات الدفن والخناس (١) ، وخفض خراج بعض مناطق إقليم فارس إلى ثلثي قيمته (٢) .

وقد اتجه الخليفة المأمون نحو تطبيق النسب التي حددها القاضي أبويوسف على نطاق واسع ، وولّى جباية خراج السواد للقاسم بن إبراهيم أخ القاضي أبي يوسف ، فباشـر عمله بعدل وأمانة . كذلك خفض المأمون رُبع خراج خراسان ، كما خفض خراج منطقة الري ، وكان يحاسب عمال الخراج محاسبة دقيقة .

وفي الفصل الرابع تناولت مورداً آخر للدولة العباسية في عصرها الأول وهو مورد العشر ، وقد تغيرُ أسماءه من مورد العشر إلى مورد المكوس والضرائب ويقصد بالمكوس : الرسوم الجمركية ، وكانت مورداً هاماً من موارد الدخل ، ولهذا كثرت أماكن جبايتها ، وتحصيل رسومها ، حسيماً تقتضي مصادقات المسلمين مع غيرهم ، وقد اشتهرت البصرة بدقة تفتيشها للتجار ، وأخذ المكوس منهم .

وكان يستعان بحصيلتها على مواجهة نفقات الدولة ودفع رواتب الجند والولاة والعمال والقضاة والكتاب وغيرهم من موظفي الدولة ، وإنشاء الطرق ، ورعاية الري وحفر القنوات ، وبناء المدن وتمصيرها ، وغير ذلك .

وقد فرض الخليفة أبو جعفر المنصور على كل فرد من أثرياء أهل الكوفة أربعين درهماً ، لينفق منها على تحصين أسوار المدينة وترميم أبنيتها سنة ١٥٣ هـ (٣) كما أمر الخليفة المهدي بفرض ضرائب على الحوانيت في بغداد (٤) ،

-
- (١) فتوح البلدان : البلاذري صفحة ٣١٩ .
 - (٢) يذكر المقدسي : أحسن التقاسيم : صفحة ٤٤٦ أن ذلك حدث في منطقة "كوار" .
 - (٣) البداية والنهاية : ابن كثير ج ٥ ص ١٠ صفحة ١١٣ .
 - (٤) تاريخ اليعقوبي المجلد الثاني صفحة ٣٩٩ " وأمر المهدي بجباية أسواق بغداد ، وجعل عليها الأجرة ، وجعل سعيد الحرشي بذلك ، فكان أول ناجيها أسواق بغداد للمهدي .

ولم يكن ذلك متبعاً من قبل ، وقد قام الخليفة هارون الرشيد ببعض الإصلاحات المالية بما يتفق ومصلحة البلاد والرعية .

وفي الفصل الخامس تناولت الكلام عن مورد خمس الغنائم وهي مربية تحصلها الدولة من كل مال ، وصل إلى المسلمين من أعدائهم المحاربين لهم ، ويكون وصوله بطريق القهر والغلبة ويصرف خمسة لله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل. وقد أشارت الآية الكريمة إلى ذلك في قوله تعالى " واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل " (١) . وكان إيراد العصر الأول من الدولة العباسية من هذا المورد قليلاً ، لأن معظم البلدان أصبحت إسلامية ، ومع هذا فحينما تولى أبو عقـبـال الأغـلب بن إبراهيم ولاية تونس ، جهز الجيوش سنة ٢٢٤ هـ لغزو صقلية ، فغنم فيها واستولى على عدة حصون ، وكان ولاية صقلية من قبل الأغلبة يرسلون السيسى والغنائم ، إلى خلفاء العصر الأول للدولة العباسية .

ثم تحدثت عن موارد أخرى لبیت المال منها : إيراد المواريث ، ويقصد بها ما يؤخذ من تركة من يموت دون أن يترك وارثاً له ، وكان الخليفة في مثل هذه الحالات ، يملك حرية التصرف في هذه الأموال ، كثيرها من أموال بيت المال ، فقد حدث أن توفي بالبصرة أحد كبار أثريائها عام ١٧٢ هـ ، ويعرف باسم محمد ابن سليمان ، فأمر الخليفة هارون الرشيد بالتحفظ على تركته ، وأخذ منها مبلغاً قدره ستون مليون درهم (٦٠.٠٠٠.٠٠٠) (١) .

وانتقلت بعد ذلك للحديث عن مورد مهم في العصر الأول للدولة العباسية ، وهو إيراد المصادرات : وقد بدأت المصادرات في عهد الخليفة المنصور ، وكانت تصادر أموال بعض الأفراد كنوع من العقاب وخصوصاً حين يشك الخليفة في مصدر هذه الأموال وكانت مصادرة أموال البرامكة بعد مقتل جعفر البرمكي ، من أشهر المصادرات التي حدثت في عهد

(١) القرآن الكريم ، سورة الأنفال ، آية ٤١ .

(٢) الكامل في التاريخ : ابن الأثير المجلد الخامس صفحة ٨٦ ، ٨٧ .

الخليفة هارون الرشيد^(١) وقد بلغت قيمتها (٣٠٠٠٠ و ٦٢٦ ر ٣٠) ثلاثين مليون وستمائة وستة وستة وسبعسون ألف درهم ، كما صدر المعتصم وزيره أبا العباس الفضل بن مروان سنة ٢٢٠ هـ ، وذلك عندما غضب الخليفة المعتصم عليه لعدم طاعة الفضل لأوامره^(٢) .

ولم تكن المصادر في مركز الخلافة العباسية بحسب بل استخدمها حكام الولايات ، فقد صدر يوسف بن أبي الساج والي الري والجميل كاتيه أبا عبد الله بن محمد بن خلسف النيرماني ، واستولى منه على مبلغ ستمائة ألف دينار (٦٠٠٠٠٠) حين شك في مصدر هذه الأموال . وكانت هناك موارد أخرى سنذكرها بالتفصيل في موقعها .

وفي الفصل السادس تناولت الكلام عن بيت المال فقد كانت حيلة هذه الموارد تجمع في بيت المال .

وبيت المال هو : المكان الذي تجمع فيه جميع موارد الدولة ، وتنفق منه جميع مصروفات الدولة ، وقد تغير مسمى بيت المال في العصر الأول للدولة العباسية وعرف باسم " الدواوين المالية " . وكانت الدواوين كثيرة ، فهناك ديوان بيت المال العام ، وديوان بيت المال الخاص ، وديوان النفقات ، وديوان الخراج ، وديوان الصدقات ، وديوان المصادرات ، ودواوين أخرى ، لحفظ أموال المسلمين ، وإثبات حقوقهم ، هذا وما هو جدير بالذكر أنه لم نثر على وثائق وإحصائيات تبين لنا مدى إيرادات ومصروفات بيت المال من الضرائب المختلفة سنويا ، وربما يرجع ذلك إلى أن ما يرد إلى بيت المال لم يكن نقداً بل على هيئة سقاتج (حوالات) ، أو كميات من البضائع والمنتجات الزراعية والصناعية أوريا يرجع لعدم المحافظة على ما تم تدوينه ، لأن كل ما وجد من أخبار عن بيت المال في العصر الأول للدولة العباسية ، إنما هو في ثنايا الحوادث والوقائع

(١) الكامل في التاريخ : ابن الأثير المجلد الخامس صفحة ١١٥ (أحداث سنة ١٨٧ هـ) .

(٢) تاريخ الأمم والملوك : الطبري ٥ ج ١٠ صفحة ٢١٣ (أحداث سنة ٢٢٠ هـ)

التاريخية ، فكل ما ذكره المؤرخون من معلومات عن بعض الأقطار خليط من الجزية والخراج معاً ، أو ربما أطلقوا كلمة جزية أو خراج ، أو جهابة على موارد الدولة جميعها ، وليس أدل على ذلك من أنّ أبا يوسف سمي كتابه " الخراج " مع تعرضه لكثير من موارد بيت المال وأحكامها الفقهية ، وجعفر بن قدامة سمي كتابه " الخراج ومنفعة الكتابة " ، وكذلك يحيى بن آدم سمي كتابه " الخراج " وكلهم يقصدون بهذه الكلمة الموارد العامة والمصروفات وأحكامها في الدولة .

وقد يكون من الأسباب قلة اهتمام الكتاب الأوائل بالأرقام وتدوينها والمحافظة عليها ، اعتمادهم على الحفظ ، وشدة إيمانهم ، وتمسكهم بالصدق والوفاء ، وتأسيسه تكون هذه الوثائق قد ضاعت مع آلاف المخطوطات التي خسرها العالم الإسلامي ، إبان الهجمات المختلفة التي مُني بها ، كهجوم التتار في الشرق ، والمزحف المسيحي على إسبانيا المسلمة ، والشمال الإفريقي في الغرب ، وقد تكون هذه الدواوين قد أُحرقت أثناء الفتنة بين الأمين والمأمون ، وقد تكون هنالك أسباب أخرى غير ما ذكرنا .

وأرى أنه يمكن التعرف على إيرادات الدولة ومصروفاتها إذا تمّ حصر جميع أوامر الخلفاء ، والمصرف بموجبيها ، وتدوين جميع ما يصرف في سجلات المصروفات ، للمقابلة عليها عند نهاية كل سنة بما قد يوجد عند الخلفاء العباسيين من سجلات ، إلا أنه لم يصل إلينا شيء من تلك السجلات .

إنني لأرجو مخلصاً أن يأتي يوم ، وقد وجدتُ أو وجد غيري من الباحثين جميع الوثائق والنصوص ، والسجلات التي تمّ التدوين فيها ، لأنه بوجودها ستُكشف أشياء وأمور ، توضح لنا ما خفي علينا من المسائل المالية ، في العصور الأولى للدولة العباسية والعصور السابقة .

ومع هذا فهناك وثائق تاريخية نادرة ، وخاصة بالعصر الأول للدولة العباسية وتتعلق بقوائم الخراج التي كانت تجبى من مختلف أقاليم الدولة العباسية ، وتبين في نفس الوقت أنواع العروض إلى جانب المبالغ النقدية ، وذلك في مدى نصيب قرن أو أكثر ، أي من عهد الرشيد ، إلى عهد الواثق أو المتوكل ، وأهم هذه القوائم ، قائمة الجبشيارى ، وقائمة ابن خلدون ، وقائمة ابن خرداذبه ، وقائمة قدامة بن جعفر ، وسأقوم بعمل مقارنة بين هذه القوائم عند الحديث بالتفصيل في آخر فصل الخراج من الباب الأول إن شاء الله تعالى .

وفي الباب الثاني من الرسالة ، تحدثت فيه عن مصارف الدولة وثقافتها في
العصر العباسي الأول .

وقد قسمت هذا الباب إلى (فصلين) :

خصصت الفصل الأول منه لمصارف الزكاة ، كما جاء في الآية الكريمة " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ، فريضة من الله ، والله عليم حكيم " (١) ، ويتضح لنا من الآية الكريمة أن مصارف الزكاة شملت المصالح الاجتماعية ، والدينية والسياسية فمن الناحية الاجتماعية تكفلت بكفاية المحتاجين من الفقراء والمساكين ، ليكون المجتمع بأكملها من أخطارهم ، وشرورهم .

أما الأرقاء والغارمين وأبناء السبيل ، فقد تكفلت الزكاة بكفائتهم ، حتى يسعدوا بالحرية الإنسانية التي منحها الله سبحانه للجميع ، ويتعاون الأفراد فيما بينهم لسداد الديون ، حتى لاتضيع الثقة بين المتدينين ، ثم تنشط التجارة والتشجيع على السياحة والترحال من خلال أبناء السبيل .

(١) القرآن الكريم سورة التوبة الآية ٦٠ .

ومن الناحية الدينية والسياسية فقد عملت مصارف الزكاة دائماً سواء في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) أو الخلفاء الراشدين أو في عهد الدولة الأموية ، أو العصر الأول للخلافة العباسية التي نحن بصدها ، عملت على نصرة الدين ، وإعلاء شأنه ، بالجهاد والغزو والتأليف ، وإعداد الجيوش وآلات الحرب ، لإرهاب عدو الله ، ثم مكافأة العامل على عمله ، صيانة له ، وحتى لا تحول لغيره نفسه بالاختلاس أو التلاعب .

وفي العصر الأول للدولة العباسية ، كانت الزكاة تصرف لمن يستحقها ، ومن ذكرتهم الآية الكريمة ، ولكن عمال الزكاة ، كان بعضهم عمال تنفيذ ، والبعض الآخر عمال تفويض ،^(١) وكان عمال التنفيذ عليهم أن ينفذوا أوامر الخليفة أو والي ، بشأن الحصص المفروضة على الناس ، ومقدار ما يجمعونه من أموال ، ويكون العامل في تلك الحالة محملاً بقيمة الزكاة لا أكثر ، ولهذا السبب كان يجوز في بعض الأوقات استعمال الذميين في هذه الوظيفة ، لأنها تقتصر على الجمع دون التقدير . أما عامل التفويض المكلف بالزكاة ، فكان له الحرية في تقدير قيمة أملاك الناس ، والتصرف في كافة الأمور المتعلقة بالزكاة في حرية تامة .

وفي الفصل الثاني من الباب الثاني تحدثت عن مصارف الجزية والخمس

والعشور (المكوس) ، والمواريث ، والمصادرات وبقية الإيرادات ، فقد كان يصرف من هذا البند الأرزاق والرواتب ، وتجهيز الجيوش ونفقات الحروب ، وبشراء الحصون والقلاع ، وتطهير الأنهار ، وحفر الترغ ، وإقامة الجسور ، وبناء المدن ، وإصلاح مرافق الدولة ، فعندما أشار القاضي أبو يوسف على الخليفة هارون الرشيد بالاهتمام بكراء الأنهار ، وحفر القنوات ، والعناية بالزراعة ، استجاب الرشيد لهذا الرأي ، وحفر عدداً من الأنهار بالعراق ، فقد احتفر نهر القاطول ، واستخرج

{١} الأحكام السلطانية : الفراء صفحة ٣٠٢ .

نهرًا سماه أبا الحيل ، وأنفق عليه عشرين مليون درهم (١)

كما كان يُعطى من هذا البند المنح والعطايا ، فقد دأب العباسيون منذ قيام دولتهم على منح أنصارهم وعمالهم الكثير من المنح والعطايا من الأموال والمتاع والأرض ، يقول ابن كثير : (٢) إن الخليفة أبو العباس منح أحد كبار العلويين ويدعى عبدالله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب (رضي الله عنهم) مبلغ مليون درهم ، كذلك توسع الخليفة هارون الرشيد في إغداق العطايا والمنح ، وكان إذا عفا عن شخص أطلق له الأموال كما حدث سنة ١٢٦ هـ ، حينما أطلق سراح يحيى بن عبدالله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب (رضي الله عنهم) الذي ثار ببلاد الديلم ، ومنحه مائة ألف دينار . (٣) وزاد الرشيد قسسي مكافآت الأدباء والشعراء ، فبلغ ما حصل عليه سلم الخاسر الشاعر من عطائيه ٤٠٠٠٠ (أربعين ألف دينار) (٤) . أما خمس الغنائم ، فكانت تصرف ، طبقا لما جاء في القرآن الكريم ، والسنة النبوية الشريفة ، فقد قال الله تعالى قسسي كتابه العزيز " واعلموا أنما غنمتم من شيء ، فإن لله خمسة ، وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن الحيل ٠٠٠٠٠٠ الآية " (٥) أي أن خمس الغنائم يصرف كما جاء في الآية الكريمة ، أما أربعة أخماس الغنيمة فكان يصرف للجيش الغانم . للزاجل هم ، وللغارس سمان .

-
- (١) كتاب الوزراء والكتّاب : الجبشباري صفحة ١٧٧ .
 - (٢) البداية والنهاية المجلد الخامس الجزء العاشر صفحة ٩٥ ، وقد توفسسي عبدالله بن الحسن الذي أعطاه النخاع ألف ألف درهم في عهد المتصور سنة ١٤٥ هـ بعد خروج ابنه محمد .
 - (٣) البداية والنهاية ، المجلد الخامس الجزء العاشر صفحة ١٦٨ .
 - (٤) البداية والنهاية ، المجلد الخامس الجزء العاشر صفحة ١٨٨ .
 - (٥) القرآن الكريم من سورة الأنفال آية (٤١) .

أما الباب الثالث : فقد اشتمل على دراسة مقارنة ، بين سياسة المال في الإسلام في العصر الأول للدولة العباسية ، وسياسة المال في الأنظمة الوضعية في الدول الحديثة ، من حيث الموارد والمصارف .

ثم بيّنت قواعد الضريبة الحديثة ، وهل هذه القواعد موجودة في الضرائب الإسلامية في العهد الأول للعصر العباسي ؟ .

وبعد ذلك تكلمت عن نظام التعدد في الضرائب الإسلامية العباسية ، والحديثة ، وقارنت بين وعاء الضريبة في الإسلام في العصر العباسي والأنظمة الحديثة ، وهل الضريبة تربط على رأس المال أو الدخل ؟

وانتقلت بعدها إلى مقارنة بين النظام المالي الإسلامي في العصر العباسي الأول ، والأنظمة المالية الحديثة في أوجه النفقات العامة ، ومدى اتّصال النظامين بالنشاط الاقتصادي للدولة .

ثم اختتمت هذه الدراسة ، وهذا البحث بخاتمة ضمّنها النتائج التي توصّلت إليها في هذه الرسالة ، وأوضحت أهمية سياسة المال ، في العصر الأول للدولة العباسية ، وكيف أنها ساعدت على ازدهار الحضارة الإسلامية ، بهذا النظام المالي الذي لم يكن له مثيل في القديم أو الحديث . وقد وجدت في قوائم الخراج ، التي تعتبر بمثابة حساب ختامي لموارد الدولة ، كالذي تجرّيه الدول تماماً في الوقت الحاضر في الميزانيات الحديثة ، إذ أن ورود مثل هذه القوائم المفصلة في المصادر لا يعني فقط ما كانت تلعب به الدولة الإسلامية العباسية من ثراء ، وإنما يعني في المقام الأول ما وصلت إليه الأنظمة المالية من دقة وضبط وازدهار ، وقمة التطور ، لدرجة أنها أصبحت تعدّ مثل هذه القوائم المفصلة لعرضها على الخليفة أو الوزير. كذلك فإن نجاح الأنظمة المالية في

العصر الأول للدولة العباسية والتي استندت في قيامها وإدارة أعمالها على مبادئ الدين الاسلامي ، وخصوصاً فيما يخص بجباية أموال الزكاة والجزية والخراج وكيفية صرف هذه الأموال ، إن دلت على شيء ، فإنما تدل على أن الاسلام دين ودولة ، وليس أدل على ذلك من أن هذه التنظيمات المالية ، والدواوين المستخدمة ، كانت تتطور بشكل ثابت ، طبقاً لتطور ظروف الدولة الاسلامية .

ومن النتائج التي تعرضت لها في خاتمة البحث أن الرجال الذين أسهموا في نشأة هذه النظم المالية وتطويرها ، كانوا رجال دولة من الطراز الأول ، ويدل على ذلك ما اتخذوه من قرارات بعيدة المدى ، في تاريخ الاسلام ، كقرار عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) بوقف تقسيم الأراضي وفرض الخراج ، بنظام المساحة ، ثم تحويل نظام الخراج إلى نظام المقاسمة في عهد الخليفة المنصور والخليفة المهدي .

ومن هذه القرارات ذات الأهمية الكبرى أيضاً ، قرار تعريب دواوين الدولة كالخراج والعملة المستخدمة في جبايته ، ذلك أن دواوين الخراج بقيت بعد الاسلام على ما كانت عليه من قبل ، فديوان العراق بالفارسية ، وديوان الشام بالرومية (١) وديوان مصر باليونانية أو القبطية ، وكتاب الدواوين من أهل العهد من الفريقين (٢) فلما جاء عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي بدأ تعريب الدواوين (٣) ، التي لم تكن ترجمة لدواوين الخراج فحسب ، وإنما كانت بداية لتحول حضاري بلغ أوجـهـ

(١) كتاب العبر وديوان المبتدأ والخير (مقدمة ابن خلدون) صفحة ١٩٢ (في ديوان الأعمال والجبايات) .

(٢) مقدمة ابن خلدون صفحة ١٩٢ ، وفي الأحكام السلطانية والولايات الدينية للمازدي في باب (١٨) في وضع الديوان وذكر أحكامه عند الحديث عن ديوان الاستيفاء صفحة ٢٢٩ ٠٠٠ وكذلك في (نهاية الأرب في فنون الأدب) الفويري ج ٨ صفحة ١٩٨ .

(٣) بدأت حركة التعريب في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان ، وامتدت إلى عهد ابنه الوليد بن عبد الملك مما جعل بعض المؤرخين ينسبها إلى عبد الملك بن مروان وبعضهم ينسبها إلى ابنه الوليد . وهذا ما جعل ابن خلدون يقول في مقدمته : " ولما جاء عبد الملك بن مروان ، واستحال الأمر ملكاً ، وانتقل القوم من غضاضة البدواة إلى رونق الحضارة ، ومن سداجة الأمية إلى حذق الكتابة..." صفحة ١٩٢ .

في العصر العباسي الأول كما أن ضرب الدراهم والدنانير منذ سنة ١٦ هـ (١) ومــــرورا بالخلفاء الأمويين ثم العباسيين ، كان تخلفاً من النقود الأجنبية ، وتمكناً من موارد الدولة ، ولأن هذا التعميب لدواوين الخراج ، أدى إلى ضبط أعمالها ، والأشراف عليها بدقة ، والحد من عمليات الغش والتزوير .

وهذه النتيجة إن دلت على شيء فإنما تدل على قدرة العرب المسلمين على استيعاب ما وصلت إليه الأمم الأخرى من نظم حضارية ، وصيها في قالب عملي إسلامي يعطيها فاعليتها وحيويتها ، وهنالك نتائج أخرى كثيرة .

هذا وقد حرصت أثناء دراستي للحوادث التاريخية التي تعرضت ليحشها ، على مقابلة الروايات الواردة في المصادر التاريخية الإسلامية ، بما ورد عنها في المصادر والمراجع الأجنبية بقدر الإمكان ، محاولاً بذلك الوصول إلى الحقيقة التاريخية وتسجيلها ، ولذلك عانيت في هذا مشقة كبيرة ، حيث أن من كتب عن النظام المالي بخاصة والحضارة الإسلامية بعامة في العصور الأولى للدولة الإسلامية قليل وهذا القليل موزع في معظم أقطار الوطن العربي .

وتبعاً لذلك كان عليّ أن أرحل ، وأنتقل شرقاً وغرباً في الوطن العربي ، فقامت بزيارة معظم المكتبات ، ودور الكتب في العالم العربي ، رجاء أن أجد وثيقة تُتبر لي بعض جوانب الموضوع التي لم أكن قد اطلعت عليها بعد ، أو مخطوطاً أو كتاباً أو نحو ذلك .

ففي المغرب زرت مكتبة جامعة الملك محمد الخامس في الرباط ، والخزانة

(١) كان أول من ضرب نقوداً في الإسلام هو خالد بن الوليد سنة ١٥ ، ١٦ هـ وجعلها على رسم الدنانير الرومية ثم ضرب عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) نقوداً سنة ٢٠ هـ . تاريخ النقود العراقية صفحة ٧٣ ، وكان الرشيد أول خليفة نقش اسمه على الدنانير (الدينار الإسلامي في المتحف العراقي النقشيني صفحة ٣٩ .

العامة ، والخزانة المملوكية التي توجد بها مخطوطات كثيرة في مختلف الدراسات ، وفي تونس زرت المكتبة الوطنية في العاصمة بالقرب من السوق العربي ، وفي الأردن زرت مؤسسة آل البيت (المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية) ، وهذا المجمع يهتم باقتناء المخطوطات وأصناف الكتب ، وكل ما يتعلق بالحضارة الإسلامية ، وقد أصدر هذا المجمع خطة للبحث في " الإدارة المالية في الإسلام " وكانت قد زُرت هذا المجمع أيضا في بداية الثمانينات للحصول على بعض المعلومات التي تخص رسالة الماجستير ، والتي تقدمت بها إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر الشريف .

كما زرت في الأردن مديرية المكتبات والوثائق الوطنية ، بالإضافة إلى سبب زياراتي المتعددة لمعظم المكتبات الجامعية والعامة ودور الكتب في مختلف سف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وأيضا زياراتي المتكررة والكثيرة للمكتبات الجامعية في القاهرة .

وفي خلال جولتي العلمية في أقطار الوطن العربي لزيارة مكتبته ، التقيت ببعض كبار العلماء ، وأخذت عنهم بعض التوجيهات والنصائح في موضوعي هذا ، وما يتصل به ، أذكر منهم :

الدكتور ناصر الدين الأسد ، الدكتور أحمد شركس ، والأستاذ فاروق جزار في الأردن ، وبعض العلماء المصريين الذين يحاضرون بجامعة قطر ، والأستاذ الدكتور محمد الطالبي في تونس ، والأستاذ الدكتور عبدالهادي التازي والأستاذ محمد إبراهيم الكتاني في المغرب ، بالإضافة إلى عدد كبير من المشايخ والعلماء في مختلف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وهؤلاء هم من ذوي المقامات الكبيرة في بلادهم .

وكانت حميلة هذه الرحلات هي أنني استطعت الحصول على التوجيهات وبعض المصادر والمراجع العربية والأجنبية ، والتي لم أظفر بها من قبل ، وقد اعتمدت على هذه الحميلة في هذا البحث .

ومن أهم المصادر العربية التي انتفعت بها :

١ - كتاب الخراج :

للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم ، صاحب الإمام أبي حنيفة وقد ألف هذا القاضي الفاضل ذلك الكتاب ، نلبيةً لرغبة الخليفة العظيم أمير المؤمنين هارون الرشيد في موضوع الأموال وتحصيلها ، وتوزيعها . وقد عاش أبو يوسف صاحب كتاب الخراج من سنة ١١٢ - ١٨٢ هـ .

ويقع هذا الكتاب في تسع وعشرين فصلاً ، بالإضافة إلى الخطاب والموعظة الموجهة من المؤلف إلى أمير المؤمنين هارون الرشيد ، وذيل القاضي أبو يوسف كتابه ، بذكر شيوخه ، والأعلام التاريخية والجغرافية .

ونظراً لمعاصرة أبي يوسف لكثير من الحوادث التاريخية والسياسات المالية ، والتي تعرضت لها أثناء هذه الدراسة ، وقُرب من مركز السلطة أثناء حكم الخليفة العباسي أمير المؤمنين هارون الرشيد ، وتقلده منصب القضاء فيها من جهة ، ثم مشاركته بآرائه في بعض الأمور والحوادث ، والتي تتعلق ببعض هذا من ناحية أخرى ، لذا يُعتبر كتابه من أهم المصادر والمراجع لمن أراد البحث عن السياسة المالية للدولة الإسلامية في القرون الأولى .

٢ - تاريخ الأمم والملوك :

لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، المؤرخ والمفسر العالم المتوفى سنة ٢١٠ هـ . وتاريخ الطبري هذا من أهم المصادر التاريخية التي تتناول أحداث التاريخ منذ الخليقة وحتى سنة ٢٠٢ هـ .

وقد بلغ الطبري في حوليائه من تاريخ الاسلام ، وصدر الدولة الاسلامية ، مبلغاً كبيراً ، سجل كل شاردة وواردة ، وتناول عن طريق الحديث كل سنة وما وقع فيها من أحداث التاريخ الاسلامي ، مُبيناً سبب الحادثة ، ورواتها سنة بعد أخرى ، فإذا انتهى من السنة المعنية وما فيها من أحداث تناول التي تليها ٠٠٠٠ وهكذا اشتمل تاريخ الطبري على رواية من مذاهب شتى ، وجاء بروايات مختلفة عن الحدث والمعنى .

إن اعتماد الطبري على شعاره المعروف : العهدة على الراي " جعل تاريخه سجلاً لكثير من الأحداث والآراء ، وقد ركن إليه العلماء قديماً وحديثاً ، وأطنبوا في مدحه ، ومدح مؤلفه ٠٠٠٠ وقد قيّم أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي صاحب (مروج الذهب) الطبري وتاريخه بقوله : " وأما تاريخ أبو جعفر ٠٠٠٠ الطبري ، الزاهي على المؤلفات ، والزائد على الكتب المصنّفات ، فقد جمع أنواع الأخبار ، وحوّل فنون الآثار ٠٠٠٠ وهو كتاب لكثرة غائده ، وتنفس عائدته وكيف لا يكون كذلك ، ومؤلفه فقيه عصره ، وناسك دهره ، إليه انتهت علوم فقهاء الأمصار ، وحمله السن والآثار " (١) .

وقد أورد الطبري نصوصاً كثيرة ، أوضحت بعض جوانب النظام المالي في العصر الأول للدولة العباسية .

٢ - الكامل في التاريخ :

لابن الأثير أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني ، المعروف بابن الأثير الجزري ، الملقب بعز الدين ، المتوفى سنة (٦٢٠ هـ) .

وقد اتبع في طريقة تأليفه الطبري ، وسار على طريقته ، وأخذ في تاريخه

(١) مروج الذهب ومعادن الجواهر ج ١ ص ٢٢ .

كثيراً منه ، وأضاف بعض الأخبار إلى حوليات الطبري ، وقد تحدث في تاريخه عن الدولة العباسية في عصرها الأول بصفة عامة ، ومن هنا تظهر أهمية هذا الكتاب وقد استخرجت كثيراً من الشواهد من خلال هذه المجلدات التاريخية العظيمة . واستفدت أيضاً من :-

٤ - كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ، ومن عصرهم من ذوي السلطان الأكبر : لمؤلفه عبدالرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي ، والذي عرف كتابه بمقدمة ابن خلدون ، المتوفى سنة ٨٠٨ هـ .

حيث يُعتبر كتابه من أهم مصادر التاريخ بعامه ، والحفارة بخاصة ، لأنه قد تيسر لهذا المؤلف العظيم ما لم يتيسر لكثير من مؤرخي عصره ، حيث أنه كان قريباً من السلطة ، وتقلد بعض المناصب ، وشارك في بعض الحوادث ، واطّلع على الوثائق والمصادر التاريخية من مصادرها الأصلية ، واتّصل بشيوخ عصره لكثرة تجواله بين الأقطار ، ثم ثقافة ابن خلدون الواسعة وحسه التاريخي المرفه مكّنه من أن يغطي الحوادث التاريخية التي كانت في عصره ، وأيضاً الحوادث التي سبقت مولده ، برواية أخبارها عن شيوخه وأساتذته ، الذين تبوؤوا المكانة العلمية الممتازة ، وكانوا شهود عيان للعديد من تلك الحوادث التاريخية .

ومن المصادر العربية التي اعتمدت عليها أيضاً :

٥ - كتاب الخراج :

لأبي زكريا يحيى بن آدم بن سليمان القرشي الأموي ، المتوفى سنة ٢٠٣ هـ . وقد صححه وشرحه ووضع فهارسه القاضي الفاضل الشيخ أحمد محمد شاکر ، وهو مكوّن من أربعة أجزاء ، ونشره لأول مرة المستشرق العلامة " ث . و . جوينبول " (Th. W. Juynboul) نقلاً عن النسخة المخطوطة الوحيدة التي يملكها المسيو شارلز شيفر (Charles Schefer) وهو عضو المجمع العلمي ومدير مدرسة اللغات الشرقية الحية بباريس .

ويحيى بن آدم من العلماء الثقات ، ومن الذين أثبتوا عليه كثير من علماء عصره ، ويعدده ٠٠٠٠ كاتين سعد ، وأبو داود ، ويعقوب بن شيبة ، ومن تلاميذه :
الامام الجليل أحمد بن حنبل (صاحب المذهب المشهور) وإسحاق بن راهوييه
(الامام الحافظ) ، وإسحاق بن إبراهيم بن نصر البخاري ، وحفص بن عمر الصيرفاني
شيخ أبي حاتم الرازي وأبي زرعة وغيرهم كثير .

وفي مقدمة الكتاب ترجمة للمؤلف ، وفي ذيل الكتاب أربعة فهارس :

لرجال الخراج ، وشيوخ يحيى بن آدم ، والقبائل والأسم ، والأماكن .

ومما يجعل كتاب الخراج ليحيى بن آدم مهما ليحيى هذا هو معاصرته
(للدولة العباسية في عصرها الأول ، وقد توفي يحيى بن آدم في خلافة المأمون
وصلى عليه الحسن بن سهل وزير المأمون وصهره .

ومن المراجع الأصلية الأولى التي استندت منها كثيراً كتاب :

٦ - الأحكام السلطانية والولايات الدينية :

لقاضي القضاة أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي المتوفى
سنة (٤٥٠ هـ) .

ويقع الكتاب في عشرين باباً .

ومن تخصيص الماوردي قسماً كبيراً من كتابه الأحكام السلطانية عن الخراج
والجزية والزكاة والمشور ، وترتيب الناس في ديوان الجند ، وكيفية فرض العطاء ،
أودَّ أن أسجل أنه ، على الرغم من أن الماوردي جاء بعد كثير من الفقهاء ، والذين
وضعوا مؤلفاتهم خلال الثلث الأخير من القرن الثاني الهجري ، والربع الأول مسبق
القرن الثالث الهجري ، أي بنحو قرنين من الزمان ، إلا أن مادّونه في كتابه يعتبر
من أدق ما كتب ، خصوصاً عن موضوع الخراج .

وقد روى المارودي في كتابه عن قدامة بن جعفر ، طائفة من المعلومات التي أوردها عن السواد ، وشئونه الخراجية ، أفادتني كثيراً ، غير أن استفادتي من كتاب قدامة بن جعفر نفسه (الخراج وصناعة الكتابة)^(١) كانت محدودة ، لأن المنازل الأربعة الأولى من هذا الكتاب ، المشتملة على ديوان الخراج قد فقدت ، فتقصت بذلك فائدته ، نقصاناً يصعب تعويضه ، على الرغم من احتوائه على قائمة مفصلة للخراج في الدولة العباسية . وقد راجع كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية الدكتور محمد فهمي المرجاني ، المدرس بجامعة الأزهر الشريف .

ومن الكتب والمؤلفين الذين عاصروا المرحلة التي نحن بصدد البحث فيها :

٧ - كتاب الوزراء والكتاب :

لأبي عبد الله محمد بن عبدوس الجهنياري ، المتوفى سنة (٢٢١ هـ) . وقسم أرخ المؤلف فيه للمهود التي سبقت الاسلام ، وزارة وكتابة ، في إيجاز وإسالة ، ثم ذكر بالتفصيل منذ عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، وانتهى في ذلك إلى عهد المكتفى بالله سنة (٢٩٦ هـ) غير أن الموجود من هذا الكتاب هو فقط حتى عهد الخليفة العباسي المأمون أيام وزيره الفضل بن سهل سنة (٢٠٢ هـ) ، ولما أمل في أن يتم العثور على المخطوطة المبتورة حتى عهد الخليفة العباسي المكتفى بالله أو إلى عهد وفاة الجهنياري نفسه سنة (٢٢١ هـ) .

كذلك فإن لبعض الجغرافيين فضل كبير في كتابة أحداث هذا البحث ،

فكتاب :

٨ - المسالك والمعالك :

لأبي القاسم عبيد الله بن عبد الله بن خرداذبة ، المتوفى حوالي سنة (٢٠٠ هـ)

(١) كتاب الخراج وصناعة الكتابة لقدامة بن جعفر الذي توفي حوالي سنة (٢٣٧ هـ) . هذا الكتاب في مجلد واحد مع كتاب المسالك والمعالك لابن خرداذبة -
- لندن - مطبعة بريل (١٣٠٧ هـ - ١٨٨٩ م) .

وهو من رجال القرن الثالث الهجري ، وقد أفادني كتابه فائدة كبرى . إذ أنه كان حريصاً في كتابته عن كل إقليم أن يضمن ذلك مقدار الخراج الذي يجبي منه ، بل وأكثر من ذلك ، فإنه صنف أقسام السواد ، ذاكراً معها مقادير الخراج ، فتكوّنت بذلك قائمة الخراج للدولة العباسية في القرن الثالث الهجري، زاد من أهميتها في اعتقادي أن ابن خرداذبه كان عاملاً على البريد ، ينتقل بين أقاليم الدولة المختلفة، ومن ثم فقد جاءت معلوماته غاية في الصدق والأمانة .

ومن الكتب القديمة التي عاصر مؤلفها جزءاً من عهد الدولة العباسية الأولى:

٩ - فتوح البلدان :

للامام أبي الحسن أحمد بن يحيى البغدادي البلاذري المتوفى سنة (٢٢٩هـ) ، وقد تناول فيه فتوح البلدان صلحاً وعنوة وتحدث فيه عن الإدارة الإسلامية للبلدان المفتوحة ، وأحكام الفتوح الشرعية ، وواقع الإدارة الإسلامية . وفي هذا الكتاب معلومات جغرافية ومالية ونظم اقتصادية ما يفيد الباحث عن سياسة المال ، والظاهر أن هذا الكتاب في موضوعه فريد ، فيقول المسعودي : " ولا نعلم في فتوح البلدان أحسن منه " (١) .

وصفا يزيد من أهمية كتاب (فتوح البلدان) موضوعية المؤلف وقدمه ودقة رواياته .

قال المسيو " دي جويه " المستشرق الشهير عن البلاذري : إنه اشغل منذ نعومة أظفاره ، بتأليف كتاب جامع لتاريخ الدول الإسلامية ، أتى فيه على الحقائق التاريخية دون أن يُغضب خليفة وقته ، ونجح في هذا الموقف الحرج نجاحاً عظيماً (٢) وأنه لم يكتفِ في مرويته الكثيرة بسماعه إياها من أوثق علماء بغداد ، بل تكبّد الأملار ، وجاب البحار بحثاً عن الحقيقة التي هي مألته المنشودة (٣) .

(١) مروج الذهب ومعادن الجوهر ج ١ صفحة ٢٢ .

(٢) فتوح البلدان صفحة ٩ .

(٣) فتوح البلدان صفحة ١٠ .

وقد روى في كتابه (فتوح البلدان) أشياء وصفه للفتوح ببعض الأخبار عن الأعمال أو الظواهر الاقتصادية والصالية ذات القيمة العظيمة عن الأقاليم والأمصار وهو ما استفدت منه إلى حد كبير .

ومن الكتب التي استفدت منها أيضا :

١٠ - كتاب تاريخ يعقوبي :

وهو تاريخ أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن واضح الكاتب العباسي والمعروف باليعقوبي ، توفي سنة (٢٨٤ هـ) وقد عاصر العهد الأول من الدولة العباسية ، وذلك في طريقة تأليفه لكتابه والمؤلف من جزئين ، التلخيص الزمني للأنبيا والملوك ، وأورد معلومات قيمة عن التاريخ القديم والاسلامي ، وجاء بمعلومات نادرة على قصرها ، وتتميز روايات اليعقوبي بكونها واضحة ومتكاملة ، إلا أنه لا يذكر أسانيد رواياته في الغالب ، وقد ذكر في الجزء الثاني من كتابه الخلفاء العباسيين مبتدأً من دعوة بني العباس وأيام أبي العباس السفاح وحتى أيام أحمد المعتمد على الله ٠٠٠٠٠ إلى نهاية سنة (٢٥٩ هـ) .

كما أن كتاب :

١١ - تاريخ بغداد أو مدينة الحلام :

للمحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي . المتوفى سنة (٦٣٣ هـ) استفدت منه كثيراً ويقع الكتاب في ثمانية عشر مجلداً ، وفيه كان عظيم الفائدة وقد ترجم للملوك والخلفاء والأمراء والوزراء والأشراف ، والعلماء في شتى ميادين العلم ، حسب حروف الأبجدية .

وضعه الخطيب البغدادي في أزهى عصور دولة الاسلام منذ تأسيسها إلى

وفاته .

ومن المراجع التي استغنت بها كثيراً وخصوصاً في الشؤون المالية والاقتصادية للدولة العباسية الأولى ، كتاب :

١٢ - البداية والنهاية :

للحافظ ابن كثير (عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير - قرشي النسب ، دمشقي الدار) ، توفي سنة (٧٧٤ هـ) وقد قسم ابن كثير كتابه (البداية والنهاية) إلى ثلاثة أقسام ، يذكر في القسم الأول بدء الخليقة ، ولمحات من تواريخ الأمم الفائرة ، حتى يصل إلى تاريخ العرب في الجاهلية ، ونشأة الرسول (صلى الله عليه وسلم) والوحي وظهور الإسلام وحتى الهجرة إلى المدينة .

وفي القسم الثاني يؤرخ لعهد الراشدين ، ثم الدولة الأموية ، فالعباسية وما نتج عنها من مصالكة ودويلات وإلى أن قضى عليها المخول حتى وفاته سنة (٧٧٤ هـ) .

أما القسم الثالث فيذكر فيه الآخرة ومظاهر قرب الساعة وعظ ديني بمخافة الله سبحانه وتعالى .

ومن المراجع التي استغنت منها أيضا :

١٣ - مروج الذهب :

لأبي الحسن علي بن الحسين بن عليّ المسعودي ، وقد استغنت من مادته وخصوصاً عن تاريخ بعض الشؤون المالية والنقود ، والظاهر أن المسعودي كَوّن مادة جيدة عن تاريخ الإسلام ، كما كانت له نظرة واسعة للمصادر ، وتقييم ممتاز لمؤلفيها ، إلا أن خسارة المكتبة العربية في ضياع كتابه المسمى " أخبار الزمان " عظيمة حقاً ، ولا يمثل مروج الذهب إلا اختصاراً ثانياً لكتابة الأول المتأخر .

ومن الكتب الجغرافية التي استغنت منها أيضا كتاب " الأعلّاق النفيسة "

لابن رسته ، وكتاب (أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم) للمقدسي ، وكتاب

الخوارزمي بعد ذلك وكتابه (مفاتيح العلوم) فأدخلني في الدواوين - تلك الدور الحكومية ، وأراني ما كان مستخدماً فيها من سجلات ودفاتر ، لضبط أعمالها -

وعلى الرغم من أن ابن طباطبا من المتأخرين إلا أن كتابه (الفخري فسي الآداب السلطانية) حفل بكثير من الأنباء عن سير الخلفاء ، وتصرفاتهم المادية ، وسياساتهم المالية والتي كانت تؤثر حتماً على النظام المالي للدولة الإسلامية العباسية .

وهناك مراجع أخرى كثيرة استفدت منها أذكر على سبيل المثال لا الحصر ، كتاب الصالح والممالك لابن خوقل ، وكتاب الأموال لابن سلام (أبو عبيد القاسم) وكتاب بغداد لابن طينور ، وكتاب الإمامة والسياسة لابن قتيبة ، وكتاب الطبرق الحكيمة في السياسة الشرعية لابن قيم الجوزية ، وكتاب تجارب الأمم وتعاقب الهمم لابن مسكويه ، وكتاب قوانين الدواوين لابن مماتي ، وكتاب الصالح والممالك للإمطخري ، وكتاب البدء والتاريخ للبليخي ، وكتاب الآثار الباقية عن القسرون الخالية للبيروني المتوفى (٤٤٠ هـ) ، وكتاب تاريخ البيهقي المتوفى سنة (٤٢٠ هـ) وكتاب الفرج بعد الشدة للتوحي المتوفى سنة (٣٨٤ هـ) ، وكتاب دول الإسلام للذهبي المتوفى سنة (٧٤٦ هـ) ، وكتاب تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين للسيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ) ، والأجزاء المتوفرة من كتاب تحفئة الأمراء في تاريخ الوزراء للصايغ المتوفى سنة (٤٤٨ هـ) ، وكتاب الأحكام السلطانية للفراف المتوفى سنة (٤٥٨ هـ) ، وكتاب الخراج وصناعة الكتابة لقدامة بن جعفر المتوفى حوالي سنة (٣٣٧ هـ) ، وكتاب صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي المتوفى سنة (٨٢١ هـ) وكتابي : الأوزان والأكيال الشرعية ، وشذور العنود في ذكر النقود للمقريزي سنة (٨٤٥ هـ) ، وكتاب معجم البلدان لياقوت المتوفى سنة (٦٢٦ هـ) .

أما المراجع الحديثة فقد رجعت إلى العربي منها وغير العربي ، مترجمًا
كان أم غير مترجم .

ومن المراجع الحديثة استعنت بكتاب فضيلة العلامة الأستاذ الدكتور بدوي
عبداللطيف عوض المشرف على رسالتي هذه ، في كتابه " النظام المالي الاسلامي
المقارن " واقتبسُ منه الكثير من التنظيمات والمعلومات وكذلك كتاب الأستاذ
الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس (الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية) ،
وكذلك كتاب الاسلام والحضارة العربية لمحمد كردعلي .

بالإضافة إلى استفادتي من بعض المراجع الأجنبية المترجمة مثل كتاب (الحضارة
الاسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الاسلام) للأستاذ آدم مئزر
(ADAM MEZ) أستاذ اللغات الشرقية بجامعة بازل بسويسره وكان قد
ألف كتابه بالألمانية ونشر باللغة الانجليزية في مجلة (Islamic Culture)
وكانت المجلة تصدر في حيدر أباد وكذلك كتاب فتح العرب لمصر للدكتور
الفرد " ج " بتلر ، وقد ألف هذا الكتاب سنة ١٩٠٢ م ، والكتاب ترجمة الأستاذ
محمد فريد أبو حديد ، وكان فضيلة الأستاذ الشيخ محمد عبده ، مفتي الديار
المصرية ، قدّم له بعض المقالات الخاصة بالفتح الاسلامي . وكذلك كتاب " تاريخ
العرب العام " للمستشرق لويس أميلي سيديو (L.A. Seadyou)

واستفدت مما كتبه أرنولد ، وبارتولد ، وبروكلمان ، ووترنون ، وفيليبس
حتى ، وكلها كتب تمت ترجمتها إلى اللغة العربية وهناك بعض الكتب الغير
مترجمة ، ترجمت ما وسعى منها ، وساعدني في ترجمة البعض الآخر بعض الأخوة الأعزاء
في التلفزيون القطري ، وكذلك مدير معهد اللغات بدولة قطر ، وهناك قائمة
مع ثبت المراجع في آخر هذا البحث سردت فيها الكتب الأجنبية التي تناولت العصر
العباسي ، وخصوصاً النظام المالي فيه .

وهناك مصادر ومراجع كثيرة ومتنوعة ، وقد استوعبت هذا المصادر ، وأدركت معاني الألفاظ والعبارات ، وعملت جهدي وفكري ما وسعني الجهد ، وناقشت آراء المؤرخين والعلماء في كثير من المسائل ، وأدليت برأيي ، بعد أن وازنت بين الآراء جميعاً ، ورجحت ما إرتأيت أكثر احتمالاً ، وأقربها إلى ما بين أيدينا من شواهد وأدلة .

والقصد الهام من هذه الرسالة التعرف على ما وصل إليه المسلمون الأوائل من حضارة وتقدم وبخاصة في النظم المالية في ظل الإسلام وتعاليمه ، والرد على الحاقدين والمتعصبين ، الذين يريدون أن ينكروا فضل الأمة الإسلامية في الحضارة والتقدم .

وكذلك لفت أنظار الأجيال إلى عظمة أجدادهم ، واستنهاض همهم ، لتسير على متوالهم ، حتى نضيف إلى حضارة الانسانية لبنات أخرى ، وانهم لقادرون على ذلك لو تمسكوا بمبادئ الإسلام وتعاليمه السامية ، حيث أن أمتنا الإسلامية قادرة على العطاء دائماً .

هذا وقد قادني البحث إلى التوصل إلى نتيجة هامة ، تتلخص في أن البحث والدرس بهذه النظم الإسلامية عامة ، والسياسات المالية بمفصلة خاصة ، كافٍ لامطاء رؤية واضحة عن مجد الإسلام والوقوف عند ما سلبه الأجانب من دار الإسلام .

حيث أن الغرب الذي نتطلع إليه ، ونتلص لديه العلم ، وأصبح عند كثير من علمائه ، يستمرخون العالم الاسلامي ، ليقدم لهم الإسلام طوق نجاة للانسانية ، مما تردت فيه من ضياع ، وعلى رأسهم المستشرق النموسي جورج ديفوار ، والفرنسي راييموند شارك ، ومن قبلهم الألماني جوتيه ، والبريطاني برنارد شو ، وها هو الاقتصادي الفرنسي جاك أوستري المعاصر ، ينادي في كتابه (الإسلام في مواجهة

النمو الاقتصادي) بأن طريق الإنماء الاقتصادي ليس محصوراً في الرأسمالية والاشتراكية ، بل هناك إقتصاد إنساني عظيم ، هو الإقتصاد الإسلامي ، الذي أرجو أن يسود العالم في المستقبل ، لأنه أسلوب كامل للحياة ، يحقق كافة المزايا ويتجنب كافة المساويء وهو ما حاولت عرضه في هذه الدراسة في جميع مجالاتها .

وقيل ختام هذه المقدمة أتقدم بالشكر الجزيل ، والإعتراف بالفضل لله سبحانه وتعالى وأخص بالذكر أساتذتي وشيوختي ومن بينهم العالم الكبير الأستاذ الدكتور بدوي عبداللطيف عوض رئيس جامعة الأزهر سابقاً علي تكريمه بالإشراف علي هذا البحث .

هذا وأرجو أن يكون المولى عز وجل قد وفقني في بحثي هذا :

(النظام المالي الإسلامي في العصر الأول للدولة العباسية)

وأن يكون هذا البحث فاتحة خير وبركة لكثير من الأبحاث ، فما يزال هذا الموضوع الحضاري في حاجة إلى مزيد من الدراسات ، وأتقدم باعتذاري إن تسميت أو أخطأت ، فالكمال لله وحده ، وخمسي أنني قدمت ما استطعت من جهد ، والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً ، فمعه المون والشوق .

الباحث

عبدالله جمعان سعيد السعدي

قَالَ لَهُ تَعَالَى ۖ

”يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ نَوْعٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ
لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ“

سورة يونس آية ٥٧

تسبیح

تعميم

النظام المالي في الدولة الأموية

قد يكون من المفيد قيل أن نتكلم عن النظام المالي في العصر الأول للدولة العباسية، أن تُعطي صورة عامة عن النظام المالي في الدولة الأموية، ليرى القارئ مدى الفرق بين سياسة المال في المهديين .

وإذا أردنا الحديث عن السياسة المالية في العهد الأموي، فلا بد من التفرُّص إلى الإيرادات والنفقات في ذلك العهد مبيناً التطورات والتغيرات التي طرأت على تلك الموارد والنفقات وحتى سقوط الدولة الأموية . وسأبدأ الحديث عن مورد الزكاة .

١ - الزكاة

كان من أهم التطورات التي طرأت على أداء الزكاة في عهد بني أمية أنه فُوض إلى الناس إخراج زكاتهم بأنفسهم وكذلك فإنَّ المال جارٍ يخضم من الأعطيات، وقد أورد مالك في الموطأ ثلاث روايات : -

إحداها: تنسب إلى الخليفة الأول أبي بكر الصديق (رضي الله عنه)
والثانية: تنسب إلى الخليفة الثالث عثمان بن عفان (رضي الله عنه) .
والثالثة: تنسب إلى معاوية بن أبي سفيان . (١)

ونحن لا نرى تناقضاً بين الرواية الثانية التي تنسب إلى عثمان ، وبين ما رواه القلقشندي ، من أن عثمان بن عفان (رضي الله عنه) ترك إلى الناس تزكيت أموالهم ، إذ أننا نرجِّح أن المقصود برواية القلقشندي ، أن عثمان بن عفان نهى عمال الصدقات عن إحصاء أموال الناس ، وتقدير ما يجب عليها من زكاة ، تاركاً للناس تقدير ما يجب في أموالهم من زكاة ، فإذا قالوا بما يجب عليهم من

(١) الموطأ : صفحة ١٦٨ (كتاب الشعب) .

الزكاة ، قام بخصمه من عطائهم ، إن كانوا من أصحاب العطاء ، بدليل ما رويته عائشة عن قدامة ، عن أبيها ، من أن عثمان كان يسأل عما يجب عليه من الزكاة ثم يأخذ من عطائه . (١)

وقد يكون خصم الزكاة الواجبة من المستحق من العطاء قد بدأ في عهده أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) ، ثم لم يأخذ به عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، ثم أخذ به عثمان بن عفان (رضي الله عنه) ولم يأخذ به بعد ذلك علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) ، ثم أخذ به معاوية بن أبي سفيان . وهكذا لا يكون هناك تناقضاً بين الروايات جميعاً .

وباستثناء أن يكون معاوية بن أبي سفيان قد استقطع الزكاة من العطاء السنوي لأصحاب العطاء ، فإنه لم يطرأ أي تغيير على قواعد الزكاة ، خلال معظم العصر الأموي (٢) لأن الزكاة حددت بنص لا يمكن تغييره حسب الأهواء .

وقد كتب عمر بن عبدالعزيز إلى أحد عماله أن يستبصر الدواوين ومن أدى زكاة ماله قبل منه ، ومن لم يؤد قاله حسيبه (٣) .

وفي عهد الخليفة الأموي عمر بن عبدالعزيز جعل لكل مدينة رجلاً يأخذ الزكاة (٤) وفي عهد عمر بن عبدالعزيز أيضاً ، عمل على إغناء الناس ، فلم يبق فقير في أهامه ، في أكثر الأمصار ، لكثرة ما وزع على الفقراء من أموال الصدقات .

يقبض عمال الصدقة ، ثم يقسمونها في المحاويج ، حتى ليصيب الرجل الغريفتان أو الثلاث ، فما يفارقون الحي وفيهم معوز ، ولا ينصرفون إلى الخليفة بذرهم .

(١) الموطأ : صفحة ١٦٨ (كتاب الشعب) .

(٢) الإدارة العزبية ، مولوي ، صفحة ٢١٦ .

(٣) الاسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني ، محمد كردعلي ، صفحة ١٧٨ .

(٤) الاسلام والحضارة العربية ، محمد كردعلي ، الجزء الثاني صفحة ١٨٢ .

وقد بعث عاملًا على صدقات إفريقية ، فأراد أن يعطي منها الفقراء ،
فالتمسهم ، وبحث عنهم في كل مكان ، فلم يجد فقيراً ، يقبل أن يأخذ صدقة بيست
المال ، فاشترى رقاباً وأعتقها ، وجعل ولائهم للمسلمين ، وما توفي عمر بن
عبد العزيز حتى جعل الرجل يأتي بالمال العظيم ، ويقول : اجعلوا هذا حيث ترون
في الفقراء ، فما برح حتى يرجع بماله ، لا يجد من يرضه فيهم ، لكثرة ما أغنى
الناس عمر . (١)

وجاء في خطط الشام (٢) أن عمر بن عبدالعزيز كتب إلى عدي بن أرطاة ومن
قبله من المسلمين والمؤمنين : (... ضع عن الناس المائدة والنوبة والمكس ،
ولعمرى ما هو المكس ، ولكنه البخس ، الذي قال فيه الله " ولا تبخسوا الناس
أشياءهم ، ولا تمشوا في الأرض مفسدين " . فمن أدى زكاة ماله فاقبل منه ، ومن
لم يؤد فאלله حسبه ...) .

(وقد دخل عامل لعمر بن عبدالعزيز عليه فقال : كم جمعت من الصدقة ؟
فقال : كذا وكذا ، قال فكم جمع الذي كان قبلك ؟ قال كذا وكذا ، فسمى شيئاً
كثيراً من ذلك . فقال عمر : من أين ذاك ؟ قال : يا أمير المؤمنين إنه كثيران
يؤخذ من الفرس دينار ، ومن الخادم دينار ، ومن الغدان خمسة دراهم ، وإنك
طرحت ذلك كله . قال : لا والله ما ألقته ، ولكن الله ألقاه . وكتب إسناسي
ظننت أن جعل العمال على الجسور والمعابر أن يأخذوا الصدقة على وجهها .
فتعدى عمال السوء ما أمروا به . وقد رأيت أن أجعل في كل مدينة رجلاً يأخذ
الزكاة من أهلها ، فخلوا سبيل الناس في الجسور والمعابر ...) (٣)

وفي عهد بعض خلفاء بني أمية وخصوصاً في عهد عمر بن عبدالعزيز ، " إذا جاءتهم
جبايات الأمصار والآفاق ، يأتيهم مع كل جباية ، عشرة رجال من وجوه الناس وأجنادها ،
(١) الإسلام والحضارة العربية ، محمد كرد علي ، الجزء الثاني صفحة ١٨٨ .
(٢) خطط الشام المجلد الثالث ، الجزء الخامس صفحة ٥٦ .
(٣) خطط الشام ، المجلد الثالث ، الجزء الخامس ، صفحة ٥٧ .

فلا يدخل بيت المال من الجباية دينار ولا درهم ، حتى يحلف الوفد بالpled الذي لا إلا هو صافيها دينار ولا درهم إلا أخذ بحقه ، وأنه فضل أعطيات أهل البلد من العقاتله والذرية ، بعد أن أخذ كل ذي حق حقه ^(١) ، وكانت قد أصبحت عادة للخلفاء ، أي يحلفون أن الدراهم والدنانير هي فضل أعطيات الأجناد ، وتراضى الناس .

وذكر الجيهشيارى أنه في أيام الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك ، تقلد إسحاق بن قبيصة بن ذؤيب ، ديوان الصدقة ، وتقلد أيضاً ضياعاً بالأردن ، واسمته مكتوب بالفسيفساء ، على قصر من قصور الميَّاح بعمَّان ، مما جرى على يد إسحاق ابن قبيصة ^(٢)

ومن هنا فيمكننا أن نؤكد أن الدولة الأموية التي فتحت الفتوح ، وعززت الدواوين والدراهم والدنانير ، واعتقدت على نفسها ، وأصبحت دولة مستقلة ذات سيادة على معظم الأقاليم في الشرق والغرب ، مرت بفتحات قوة ، وفتحات ضعف ، ولكنها حققت أموراً كثيرة ذات أثر وثيمة .

٢ - الجزية

نظراً لاتساع الفتوحات الإسلامية في عهد بني أمية فقد كان من البديهي ^(٣) أن يؤدي دخول أهالي البلاد المفتوحة في الاسلام لتدريجها إلى خسارة كبرى في الجزية من ناحية، وزيادة في العطاء من ناحية أخرى ، وقد سمي هؤلاء المسلمون الجدد بأسم الموالى ، لأنهم ارتبطوا بقبيلة أو أخرى من بلاد العرب ، أما الذين لم يرتبطوا بأية قبيلة فقد أصبحوا موالى الاسلام ^(٤) .

(١) خطط الشام ، المجلد الثالث ، الجزء الخامس ، صفحة ٥٧ ، ٥٨

(٢) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ٦٠ ، والفسيفساء : قطع صغيره ملونه مسن الرخام وغيره ، يؤلف بعضها إلى بعض ، ثم تركيب في الحيطان من الداخل .

(٣) من بديهة على وزن " قبيلة " غير مضعف ولا معتل العين والنصب إليه على وزن " فعلى " وبديهي خطأ شائع (شرح ابن عقيل : ج ٢ : ص ٤٩٧)

(٤) مولوي : الادارة العربية : ص ٢٢١ .

أما موالي القبائل القوية فإنهم تمكنوا عن طريق أوليائهم الأقوياء من عدم دفع الجزية بينما التحق موالي الاسلام الفقراء بالجيوش الاسلامية ليخلصوا من الجزية وليكسبوا في ذات الوقت نتيجة حماسهم للدين الجديد ، ولما لم يغالوا أي نصيب من لقيء المسلمين هاجر الكثيرون منهم إلى المدن (١) .

ويمتد عامه فإن معظم الخلفاء الأمويين انحازوا إلى العرب ، ولم يساؤوا بينهم وبين الموالي في المعاملة (٢) ، فحرموهم من العطاء على الرغم من محاولة بعضهم الانتفاع بخيرتهم كعصاوية الذي نقل عددا كبيرا منهم إلى المدن الساحلية بالشمام وعلى الأخص أنطاكية (٣) . ولم يتوقف الأمر عند حرمان الموالي من العطاء ، وإنما زاد الحجاج على ذلك فأرغم حديثي العهد بالاسلام على دفع الجزية (٤) . كما فرض الخراج على الأرض التي أسلم عليها أهلها فأظهر الموالي استياءهم من هذه المعاملة ورحلوا إلى المدن لمعاوضوا العرب إذا ما طلبوا ذلك . (٥)

غير أن الحجاج عمل على إعادتهم إلى القرى ، وإلزامهم بدفع الجزية مما جعلهم يقفون من الحكم الأموي موقف المعارضة ، حيث ظهر ذلك جلياً ، بانضمامهم إلى ثورة بن الأشعث ، وهو ما يدفعنا إلى القول : بأن الجزية كان لها دورها السياسي الخطير ، الذي أدت إلى سقوط الدولة الأموية .

وفي عهد معاوية بن أبي سفيان كان للعامل الأمين من الحرية ما يرتئيه مناسياً لإصلاح عمله . (فقد كتب معاوية إلى عامله بمصر أن رد على كل رجل من القبط قيراطاً ، لكتب إليه : كيف أزيد عليهم ، وفي عهدهم أن لا يزداد عليهم (٦) . حيث أن الإدارة في بلد ما قد لا تصلح لقطر آخر ، والحاضر يرى ما لا يراه الغائب .

(١) الإدارة العربية ، صفحة ٢٢٢ .

(٢) Nicholson. Lit.His. of the Arabs, P. 280-281

(٣) البلاذري : فتوح البلدان : ص ١٥٢ .

(٤) سرور : الحياة السياسية في الدولة العربية الاسلامية منذ قيام حكومتها الرسول حتى نهاية الدولة الأموية صفحة ١٥٥ .

(٥) فان كلوتن: السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات في عهد بني أمية ص ٤٠

(ترجمه الاستاذان : حسن ابراهيم حسن ومحمد زكي ابراهيم

القاهرة ١٩٢٤) .

(٦) الاسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني ، صفحة ١٥١ .

ولكن الحال تغيرَ حينما تولى عبد الملك بن مروان الخلافة ، فزاد علسسي بعض الولايات مقدار الجزية ، فقد ذكر البلاذري أنه (لم يزل أهل قبرص علسي صلح معاوية حتى ولي عبد الملك بن مروان فزاد عليهم ألف دينار ، فجرى ذلك إلى خلافة عمر بن عبد العزيز ، فحطها عليهم ، ثم لما ولي هشام بن عبد الملك ردّها ، فجرى ذلك إلى خلافة أبي جعفر المنصور ... فردهم إلى صلح معاوية) (١)

وكان السامرة بالأردن وفلسطين عيوناً وأدلاء للمسلمين ، ولما كانوا يؤدون هذه الخدمة للمسلمين ، لذا فقد تمّ اعفاؤهم من الجزية في عهد معاوية بن أبي سفيان ، أما في عهد يزيد بن معاوية فقد وضع الخراج على أراضي السامرة بالأردن ، وجعل على رأس كل امرئ منهم دينارين ، ووضع الخراج أيضاً على أرضهم بفلسطين ، وجعل على رأس كل امرئ منهم خمسة دنانير (٢) .

كان من أهم التطورات التي طرأت على الجزية كمورد من موارد بيت المال في العصر الأموي ، أن مقاديرها لم تعد محدودة ، كما كانت في عصر الراشدين ، وإنما صارت متقلبة حسب الأهواء فالجزية التي وضعها عباس بن غنم القهري على أهل الجزيرة كانت ديناراً ومُدّين قصصاً ، وفلسطين خلأ ، وقسطين زيتاً ، وكان الناس قسداً جعلوا طبقة واحدة (٣) فلما جاء عبد الملك بن مروان ، استقل ما يؤخذ منهم ، وأجرى إحصاءاً جديداً ، إذ بعث الضحاك بن عبد الرحمن الأشعري بإحصاء الناس ، وجعلهم جميعاً عمالاً يعملون بأيديهم ، وحسب ما يكسبه العامل في سنته كلها ، ثم طرح من ذلك نفقته في طعامه وأدمه (٤) وكسوته وحذائه ، وطرح أيام الأعياد فسي السنة كلها ، فوجد أن ما يتبقى من ذلك أربعة دنانير لكل واحد . فألزمهم جميعاً طنقة واحدة (٥) .

- (١) فتوح البلدان ، صفحة ١٥٩
- (٢) فتوح البلدان ، صفحة ١٦٣
- (٣) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ٤٤ ، وكذلك في فتوح البلدان صفحة ١٨٢
- (٤) الأدم : ما يؤتدّم به ، واشتدّم : أكل الخبز مع الآدم ، وآدم الطعام : هسو ما يجعل مع الخبز نيطييه ، وفي الحديث : نعم الآدم الخل ، ... ليسان العرب لابن منظور ، الجزء الأول - صفحة ٤٥ .
- (٥) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ٤٤ ، ٤٥ .

وحملت الشام على مثل ذلك ، وحملت الموصل على مثل ذلك ^(١) ، ومن هذه التطورات أيضا أن عبد العزيز بن مروان فرض الجزية على الرهبان في مصر ، إذ ألزم كل واحد منهم ديناراً في السنة ، فكانت هذه أول جزية أخذت منهم ^(٢) .

وقد دفع عبد العزيز بن مروان إلى ذلك ، أن أعداداً كبيرة من القبط قد تظاهروا بالرهينة ، فراراً من أداء الجزية ^(٣) .

ولما آلت الخلافة إلى عمر بن عبد العزيز ، أمر ولاته الذين ولاهم ، بإعفاء الموالى الذين يدخلون في الإسلام من أداء الجزية ، غير أن هذا المبدأ ألغى في عهد خلفه ، يزيد بن عبد الملك ، وهشام بن عبد الملك ، إذ أرغم أهل الصغد ^(٤) على أدائها ، وكذلك أرغم البربر في إفريقية على أدائها .

وكان الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز كتب إلى أحد عماله يستعري ^(٥) الدواوين ، وينظر إلى كل جور جاره من قبله من حق مسلم أو معاهد ، فيسرده عليه ، فإن كان أهل تلك المظلمة قد عاشوا يدفعه إلى ورثتهم ^(٦) .

ويتضح اهتمام الخليفة عمر بن عبد العزيز بالجزية وأهل الذمة حين أمر عماله بالرفق بهم ، وإذا كبر الرجل منهم وليس له مال تنفق عليه الدولة ، فإن

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف ، صفحة ٤٥ .

(٢) كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئيه الجزء الثاني صفحة ٤٩٢ .

(٣) الإدارة الحربية ، مولوي صفحة ٢٢٤ .

(٤) الصغد : وقد يقال بالسين (السغد) كما يذكرها الطبري في كتابه تاريخ الامم والملوك هي كورة عجيبة ، قميتها سمرقند ، وقيل : هما صُغدان ، صغد سمرقند ، وصغد بخارى ، وقيل : جنان الدنيا أربع : غوطة دمشق ، وصغد سمرقند ، وشهر الابله ، وشعب بوان ، وهي أطيب أرض الله ، كثيرة الأشجار ، غزيرة الأنهار ، متجاوبه الأطياف . معجم البلدان : ج ٢ صفحة ٤٠٩ .

(٥) استبرأ : طلب الإبراء من الدين والذنب ، واستبرأ الشيء طلب آخره ليقطع الشبهة عنه .

(٦) الإسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني ، صفحة ١٧٨ .

كان له حميم ينفق عليه حميمه ، كما لو كان لك عبد ، فكبرت منه لم يكن يد من الاتفاق عليه حتى يموت أو يعتق ، ومن ضمن اهتمامه بأهل الجزية أنه كتب إلى عامله بالكوفة (أن قوّ أهل الذمة ، فإننا لا نريد لهم لينة أو لسنين ، وأعطى بطريقاً ألف دينار يستألفه على الاسلام) . (١)

ومن سياسة عمر بن عبدالعزيز في الجزية ، أن حيان بن شريح عامله على مصر كتب إليه : إن أهل الذمة قد أصرعوا في الاسلام ، وكسروا الجزية ، حتى استلقت من الحارث بن ثابتة عشرين ألف دينار ، لأنهم بها عطاء أهل الديسوان ، وطلب إليه أن يأمر بتوقيف الذميين عن انتحال الاسلام .

فأجابه عمر بن عبدالعزيز : قد وليتك جند مصر ، وأنا عارف بضعفك ، وقد أمرت رسولي بخربك على رأسك عشرين سوطاً ، فضع الجزية عن أسلم ، قبح الله رأيك ، فإن الله إنما بعث محمداً هادياً ، ولم يبعثه جابياً) . (٢) وكتب إليه عامله على العراق عدي بن أرطاة : (إن الناس قد كثروا في الاسلام ، حتى خفت أن يقل الخراج ، فكتب إليه : والله لو ددت أن الناس كلهم أسلموا ، حتى نكون أنا وأنت حراثتين تأكل من كسب أيدينا) . (٣)

ثم جاء هشام بن عبد الملك ، وعهد بإدارة العراق إلى خالد بن عبد الله القسري ، الذي نفذ أوامره بإبقاء الجزية على من دخل الاسلام ، ثم عين هشام بن

(١) الاسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني ، صفحة ١٧٩ .

(٢) كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، الجزء الأول صفحة ٧٨ .

(٣) الاسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني ، صفحة ١٨٠ .

عبد الملك في سنة ١٠٩ هـ أشرس بن عبد الله السلمي الذي دعا أهل الذمة - من أهل سمرقند ومن وراء النهر إلى الاسلام ، على أن يوضع عنهم الجزية ، فأجابوا إلى ذلك فلما أسلموا وضع عليهم الجزية وطالبهم بها ^(١) .

بما أدّى إلى نشوب حروب عنيفة مستمرة ، بين المسلمين في خراسان ، وبين الترك وأهل بخارى والمُند ، تخللتها موافق ذات أهوال ، ذكرها الطبري ^(٢) ، كسوم العطش وموقعة الشعب .

ثم عيّن هشام بن عبد الملك مرة أخرى أسد بن عبد الله القسري على خراسان ، فحارب الترك ، وقتل ملكهم خاقان ، فانهزموا وتفرقوا بعده ^(٣) .

وبعد وفاة أسد القسري عيّن هشام بن عبد الملك نصر بن سيار على خراسان ، فتابع الحرب فيما وراء النهر ، وانتصر على التمسرك ، وأعلن في خطاب له يمرّو سياسته الجديدة بأن وضع الجزية عن أسلم ، وأخذها من المشترك فقط ، وقد تحاشى التقص الناتج عن ذلك في بيت المال بتنظيم أسمر الخراج ونتيجة لذلك فإن الجزية رفعت عن ثلاثين ألف مسلم ، ووضعت على ثمانين ألف رجل من المشتركين ، لم تكن تؤخذ منهم ^(٤) .

وهكذا أحسن نصر بن سيار الولاية والنجابة ، فعمرت خراسان في عهده

- (١) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الرابع ، الجزء الثامن ، صفحة ١٩٦ . وكانت وجهة نظر أشرس بن عبد الله ، الرجل الفاضل ، والي خراسان السدي كاتباً يسمونه الكامل ، لفضله عندهم ، أنه بلغه أن أهالي تلك البلاد لم يسلموا رغبة في الاسلام ، إنما تعودوا من الجزية ، ولذلك فإنه أمر صاحب الخراج الحسن بن أبي العمربة الكندي بقوله : (فانظر من اختن ، وأقام الفرائض ، وقراء سورة من القرآن ، فارفع خراجه) .
- (٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الرابع ، الجزء الثامن اعتباراً من صفحة ٢٠٦ وما بعدها .
- (٣) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الرابع ، الجزء الثامن ، صفحة ٢٢٨ ، ٢٢٩ .
- (٤) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الرابع ، الجزء الثامن ، صفحة ٢٦٨ ، وقد أشرت إلى الخطبة وتناولتها عند حديثي عن الخراج .

عمارة لم تعمر من قبل ^(١) وصالح أهل الصغد على شروط سخية ، إذ أرسل إليهم بدعوتهم إلى الرجوع إلى بلادهم ، وأنطاهم كل ما أرادوا ، فحلت المشكلة ، وبذلك انتهت الحروب بينهم ، وتآلف القوم وعاد السلام إلى تلك البلاد ، وقد أجلس الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك هذا الملح ^(٢) . وقد بقي هذا الوالي العادل (نصر بن سيار) والياً على خراسان حتى ظهور الجيش العباسي ، بقيادة أبي مسلم في مرو عام (١٢٠ هـ) .

وفي عهد هشام بن عبد الملك زادت الجزية على أهل قبرص ^(٣) . كما زادت الجزية أيضاً على أهل مصر ^(٤) وذكر ولهاوزن أن هشام بن عبد الملك ، ضاعف جزية أهل الاسكندرية . ومن التطورات التي طرأت على الجزية في العصر الأموي ، أنها صارت تجبي كاملة من القرى والأقاليم بصرف النظر عن تناقص دافعيتها ، بسبب الاسلام ، إذ كان على من تحقق بدون إسلام من أهل كل قرية ، دفع ما كانت تؤديه القرية أملاً ، وأدبت كذلك عن المولى من الذين ورثوا أملاكهم .

وجاء في الخطط المقريزية (الجزية : جزيتان : جزية على رؤوس الرجال وجزية

(١) الكامل في التاريخ ، الجزء الرابع صفحة ٢٢٩ .

(٢) ومن هذه الشروط التي طلبها أهل الصغد ، وذكرها الطبري في تاريخ الأمم والملوك المجلد الرابع ، الجزء الثامن ، صفحة ٢٧٩ ، أحداث سنة (١٢٢ هـ) (أن لا يعاقب من كان مسلماً ، وارثه عن الاسلام ، ولا يعدي عليهم في دين لأحد من الناس ، ولا يؤخذون بقبالة عليهم في بيت المال ، ولا يؤخذ أسراء المسلمين من أيديهم ، إلا بقبضة قاض ، وشهادة العدول ٠٠٠) فعاب الناس على نصر قبوله لتلك الشروط ، فقال : أم والله لو شأنتهم قهيم شوكتهم على المسلمين ونكايتهم ما أنكرتم ذلك .

(٣) فتوح البلدان صفحة ١٥٩ .

(٤) كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، الجزء الأول صفحة ٧٩ عفسد ذكر انتفاض القبط وما كان من الأحداث في ذلك ، فقد جاء فيه (كتب عبد الله بن الحبحاب صاحب خراج مصر إلى هشام بن عبد الملك بأن أرض مصر تحتمل الزيادة ، فزاد على كل دينار قيراطاً ٠٠٠٠) .

(٥) تاريخ الدولة العربية منذ ظهور الاسلام حتى سقوط الدولة الأموية صفحة ٣٢٦ .

جملة ، تكون على أهل القرية ، يؤخذ بها أهل القرية ، فمن هلك من أهــــــــــــــــل القرية ، التي عليهم جزية مسماه على القرية ، ليست على رؤوس الرجال ، فإذا نرى أن من هلك من أهل القرية ، ممن لا ولد له لم يوارث ، أن أرغه ترجع إلى قريبه ، في جملة ما عليهم من الجزية ، ومن هلك ممن جزيته على رؤوس الرجال ، ولم يدع وارثاً ، فإن أرغه للمسلمين ، ... وقد كتب عمر بن عبد العزيز إلى حيان بن شريح ، أن يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم ، وهذا يدل على أن عمر كان يرى أن أرض مصر فتحت عنوة ، وأن الجزية إنما هي على القرى ، فمن مات من أهل القرى ، كانت تلك الجزية ثابتة عليهم ، وأن موت من مات منهم لا يضع عنهم من الجزية شيئاً ، قال : ويحتمل أن تكون مصر فتحت بملح ، فذلك الصلح ثابت على من بقي منهم ، وأن موت من مات منهم لا يضع عنهم ما صالحوا عليه شيئاً .^(١)

وبالطبع فإن الخليفة الأموي العادل عمر بن عبد العزيز كان وضع عن قبط أهل مصر ، الذين دخلوا في الإسلام الجزية ، وكانت تؤخذ قبل ذلك ممن أسلم منهم .^(٢)

ونحن نخلص من كل ذلك إلى أن بعض الخلفاء الأمويين قد خرقوا القواعد

المالية السليمة ، التي وضعها رسول البشرية محمد (صلى الله عليه وسلم) ، ونظمها الخليفة الثاني أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، وأن ذلك أدى إلى الإرتباك في مالية الدولة أولاً ، وإلى معارضة حكمهم ثانياً ، الأمر الذي أدى إلى زواله .

(١) ، (٢) كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، الجزء الأول ، صفحة ٧٧

عند ذكر ما عملت المسلمون عند فتح مصر في الخراج ، وما كان من أمر مصر في ذلك مع القبط .

٢ - الخراج في العهد الأموي

أعنى الخلفاء الأمويون بأمر الخراج ، وبإنماء الموارد المالية فلم ينفصل معاوية بن أبي سفيان مؤسس الدولة الأموية ، في وقت من الأوقات عن تشجيع الزراعة ، وعني بها في الحجاز عناية خاصة ^(١) ، فأحبها موات الأرضين ، واحتفر الآبار للسقياء ، وأقام سدوداً للإنتفاع بالمياه ، وسرت أموته ومعاصروه على طريقته ، فشهدت الحجاز قرناً من الارتقاء لم تره من بعد .

وقد ولي معاوية بن أبي سفيان عبدالله بن دراج مولاة خراج العراق ، وكتب إليه : أحمل إليّ من مالها ما أستعين به ٠٠٠٠ فبلغت جبايته خمسين مليون درهم من أرض الكوفة وسواها . كما كتب إلى عبدالرحمن بن أبي بكره بعثل ذلك قسي أرض البصرة ، وأمرهم أن يحملوا إليه هدايا النخروز والمهرجان ، فكان يحمل إليه في النخروز وغيره ، وفي المهرجان عشرة آلاف ألف ^(٢) .

وقد أورد اليعقوبي قائمة الخراج التالية أيام معاوية بن أبي سفيان : -

- ١ - العراق وما يضاف إليه مما كان في مملكة الفرس في أيام معاوية (٦٥٥) مليون درهم . ^(٣)

(١) هذا مع أن طبيعة الحجاز صحراوية قاسية وغير ملائمة للزراعة ، ولكن الخليفة معاوية بن أبي سفيان ما أحب لأهل الحجاز أن يعيشوا من البطايا والصدقات وموسم الحج ، لأنها موارد غير طبيعية في المعاش ، ومذهب في الإتكال ، لا يؤمن مع زوالها عيش ونعمة .

الاسلام والحفارة العربية صفحة ١٦٠ ، الجزء الثاني .

(٢) تاريخ اليعقوبي المجلد الثاني صفحة ٢١٨ .

(٣) فخراج السواد ١٢٠ مليون درهم ، وخراج فارس ٧٠ مليون درهم ، وخراج الأهواز وما يضاف إليها ٤٠ مليون درهم ، وخراج اليمامة والبحرين ١٥ مليون درهم ، وخراج كوير دجلة ١٠ ملايين درهم ، وخراج نهاوند وماء الكوفة ، وهو الدينور ، وماء البصرة ، وهو همدان ، وما يضاف إلى ذلك من أرض الجبل ٤٠ مليون درهم ، وخراج الرّي وما يضاف إليها ٢٠ مليون درهم ، وخراج حلوان ٢٠ مليون درهم وخراج الموصل وما يضاف إليها ويتصل بها ٤٥ مليون درهم ، وخراج أذربيجان ٣٠ مليون درهم ، وكان صاحب العراق يحمل إليه من مال صوافيه في هذه النواحي مائة (١٠٠) مليون درهم . تاريخ اليعقوبي المجلد الثاني صفحته ٢٢٣ ، ٢٢٤ . وجاء في خطط الشام في الجزء الخامس صفحة ٥٥ (وكانت الجباية تقل عندما ينكسر

- ٢ - خراج مصر ثلاثة ملايين دينار .
- ٣ - خراج فلسطين (٤٥٠) ألف دينار .
- ٤ - خراج الأردن (١٨٠) ألف دينار .
- ٥ - خراج دمشق (٤٥٠) ألف دينار .
- ٦ - خراج جند حمص (٣٥٠) ألف دينار .
- ٧ - خراج قنصرين والمواصي (٤٥٠) ألف دينار .
- ٨ - خراج الجزيرة وهي ديار مصر وديار ربيعة (٥٥) مليون درهم .
- ٩ - خراج اليمن مليون ومائتي ألف دينار ، وقيل (٩٠٠) ألف دينار .

واستعمل معاوية ومن بعده من بني أمية " الموالي " ولا سيما في الشؤون المالية والإدارية فكان كاتبه على الخراج في دمشق سرجون بن منصور الرومي (١) ويذكر الأستاذ الدكتور محمد الطيب النجار اختيار معاوية لعماله فيقول :
(وقد أحسن معاوية اختيار عماله ، واصطفاهم من ذوي الكفاية والعقل وحسن التدبير له ، وآزره حتى بارت شؤون دولته على خير الوجوه ، وكان من هؤلاء الأكفيا المخلصين عمرو بن العاص في مصر ، والمغيرة بن شعبة في الكوفة ، وزيد بن أبيه في البصرة ، (٢) مما أدى إلى نجاح سياسة معاوية في الداخل والخارج .

وفي أيام الخليفة الأموي الثاني يزيد بن معاوية كان يكتب له على ديوان الخراج سرجون بن منصور أيضاً . (٣) ولم يؤثر عن يزيد أنه غير شيئاً من أصول إدارة أبيه لاستفراق حرب الحسين بن علي (رضي الله عنهما) في العراق .

- (١) الخراج ، فلا يحمل شيء كثير منه ، لحظ أو زلزال أو وباء ، وكان عمال معاوية يحملون إليه هدايا النبروز والمهرجان ، فيحمل إليه في النبروز وغيره وفي المهرجان عشرة آلاف ألف ، وهدايا النبروز والمهرجان ...) .
- (٢) كتاب الوزراء والكتاب صفحة ٢٤ . وجاء في صفحة ٢٧ من نفس المصدر بأن كاتبه على خراج حمص " ابن أوائل النصراني " .
- (٣) الدولة الأموية في الشرق بين عوامل البناء ومعاول الغناء صفحة ٤٤ .
- (٤) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ٣١ .

وعبدالله بن الزبير في الحجاز ، ووقعة الحرّة في المدينة المنورة معظم أوقاته . (١)

ولم يتحدث معظم المؤرخين عن الحياة الاقتصادية والمالية في فترة الخليفة الأموي الثاني ، واشتغل معظمهم بذكر الفتن والحروب . (٢)

كذلك فإن خلافة معاوية الثاني أو الصغير كانت أياماً ، ومن ثم فإنه لم يدخل في شيء من مهامها . (٣) غير أنه أسقط عند توليه الخلافة ثلث ($\frac{1}{3}$) الخراج ، عن جميع أعمار مملكته ، ومات بعد حكم قصير جداً . (٤) وكان كاتبه على الخراج سرجون بن منصور أيضاً . (٥)

ونحن نرجح أن هذا الإجراء لم يؤخذ به بعد وفاته ، وإنما عادت مقادير الخراج ، وقواعد الحياة سيرتها الأولى .

- (١) الاسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني صفحة ١٦٢ .
- (٢) فقد ذكر اليعقوبي (في أيام يزيد بن معاوية) الأحداث السياسية ، ولم يسم يأت على ذكر الخراج أو أية مورد - تاريخ اليعقوبي المجلد الثاني - صفحة ٢٤١ - ٢٥٤ .
- وفي كتاب الوزراء والكتاب أيضاً ذكر صاحبه سيرتيزيد ، ولم يذكر الأمور المالية صفحة ٣١ ، وكذلك صاحب الكامل في التاريخ في الجزء الثالث من صفحة ٢٦٣ - إلى صفحة ٢١٩ ، ذكر الأحداث السياسية والفتن ولم يأت على ذكر أمور المال .
- وأيضاً صاحب الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ذكر الأحداث ولم يذكر شئون المال ابتداءً من صفحة ٩١ إلى ٩٥ ، وكذلك في كتاب تاريخ الأمم والملوك الجزء السادس من صفحة ١٨٨ - ٢٧٥ وفي الجزء الثامن من نفس المصدر من صفحة ٢ - ١٦ لم يذكر الأمور المالية في عهد يزيد .
- (٣) الاسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني صفحة ١٦٢ .
- (٤) فلم يملك سوى أربعين يوماً ، وقيل أربعة أشهر ، تاريخ اليعقوبي المجلد الثاني صفحة ٢٥٤ ، وفي تاريخ الدول العربية ، فليهاوزن صفحة ٢٦٦ .
- (٥) كتاب الوزراء والكتاب صفحة ٢٢ .

وفي أيام الخليفة الأموي الرابع مروان بن الحكم ، كتب له علي الديلمسوان
سرجون بن منصور أيضاً (١) .

ولم يكن كمنافيه في عقله وسياسته وتدبيره إلا مروان ، الذي درى الإدارة
زمناً طويلاً في الحجاز ، وعرف ما يفسد الناس ويصلحهم ، غير أن أمره هو الأكثر
لم يطل طويلاً . (٢)

ولم يورد المؤرخون شيئاً عن السياسة المالية سوى تعيينه ابنه عبدالعزیز
بن مروان أميراً على مصر وتقديم النصيحة له ، وكيف يستطيع بالمال استمالة قلوب
الناس إليه ، فجاء عبدالعزیز نابتة في إدارته ، عمرت مصر في أيامه عمراناً ليس
له مثيل .

ومما بني في حلوان الدور والمساجد وغيرها أحسن عمارة وأحكمها ، وأهتم
بالخراج ، فخرس النخل والكرم ، وكان له ألف جفنة (٣) كل يوم تنصب حسول داره ،
ومائة جفنة بطاف بها على القبائل المصرية وتحمل على العجل . (٤)

وكان يصرف من خراج مصر وجبايتها على تحسين الأحوال المعيشية ولذلك
لم يوجد له مال ناض (٥) يوم موته إلا سبعة آلاف دينار ، وكان يطبق بذلك نصيحة
والده مروان بن الحكم .

(١) كتاب الوزراء والكتاب صفحة ٣٣ ، وفي نفس المصدر أنه روى أن كاتبه
مروان بن الحكم هو أبو الرعيعة .

(٢) الاسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني صفحة ١٦٢ . وجاء في تاريخ
البيهقي المجلد الثاني صفحة ٢٥٢ أن ولاية مروان كانت تسعة أشهر . وجاء
في كتاب الفخري في الآداب السلطانية والدول الاسلامية أن ولاية مروان كانت
تسعة أشهر وبعض شهر صفحة ٩٦ .

(٣) الجفنة : القصعة الكبيرة .

(٤) الاسلام والحضارة العربية الجزء الثاني صفحة ١٦٣ ، وكذلك في كتاب المواعظ
والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية في الجـ
الأول صفحة ٣٠٢ .

(٥) الناض : الدرهم والدينار .

ثم جاءت فترة من الاضطرابات والفتن واستمرت حتى عام الجماعة سنة (٧٤٤هـ) حين تمكن عبدالملك بن مروان من التغلب على منافسيه .

فمن التطورات التي طرأت على دواوين الخراج في العصر الأموي الثاني — إذا جاز التعبير ، حركة التعريب ، والتي بدأت في عهد عبدالملك بن مروان ، وإمتدت إلى عهد ابنه الوليد بن عبدالملك ، مما جعل بعض المؤرخين ينسبها إلى عبدالملك ، وبعضهم ينسبها إلى ابنه الوليد وحركة التعريب شملت تعريب الدواوين وتعريب العملة . وفي ذلك يقول ابن خلدون ^(١) : " لما جاء عبدالملك ابن مروان ، واستحال الأمر ملكاً ، وانتقل القوم من غضاغة البداوة إلى رونق الحضارة ومن سذاجة الأمية إلى حذق الكتابة ، وظهر في العرب ومواليهم مهرة في الكتاب والحسيان ، فأمر عبدالملك، سليمان بن سعد والي الأردن لعنده أن ينقل ديوان الشام إلى العربية فأكملة لسنة من يوم ابتدأه ، ووقف عليه عرجون كاتسب عبدالملك ، فقال لكتاب الروم : اطلبوا الحيش في غير هذه المشقة فقد قطعها الله عنكم " .

ومن الظواهر الاقتصادية التي تستوقف الباحث في العصر الأموي ، ما ذكرته المصادر عن تراجع خراج بلاد السواد تراجعاً كبيراً في عهدي عبدالملك بن مروان والوليد بن عبدالملك ، وكان الحجاج بن يوسف مسؤولاً عن الخراج في عهديهما ، إذ ذكرت بعض المصادر أنه بلغ في عهد الحجاج أربعين ألف ألف (أربعين مليون) ^(٢) كما أنه لم يثبت عند ذلك المقدار ، وإنما استمر في التدهور ، حتى وصل إلى

(١) كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، صفحة ١٩٢ .

(٢) أدب الكتاب : الجزء الثالث صفحة ٢٢٠ .

خمسة وعشرين ألف ألف (٢٥ مليون) عند وفاة الحجاج سنة ٩٥ هـ . (١)

وقد أوردت مصادر أخرى أن الحجاج قد جبي السواد ثمانية عشر ألف ألف (١٨ مليون) (٢) ، ولا يخرج عن هذه المصادر مجتمعة إلا صاحب الأحكام السلطانية والولايات الدينية (الماوردي) الذي ذكر أن الحجاج قد جبي السواد مائة ألف ألف وثمانية عشر ألف ألف (١١٨ مليون) ، ويضيف بعد ذلك المقدار قوله : " بنشيه وخرابه " (٣) وهو ما يجعل أي باحث يمتنع ذلك المقدار ، لأن المصادر الأخرى تذكر هذه العبارة مقرونة بنقص الخراج . (٤) والماوردي يذكر مقادير الخراج في العصور المختلفة ، ولا يضيف هذه العبارة إلا إلى ما كان في عهد عبيد الله بن زياد ، والحجاج بن يوسف ، كما أن بعض المصادر ذكرت صراحة المقدار الذي تراجع إليه الخراج وهو ثمانية عشر ألف ألف على أرجح الأقوال ، وأضاف إليه عبارة " ليس فيها مائة ألف ألف " (٥) وهو ما يجعل أي باحث يحزم بعدم صحة المقدار الذي ذكره الماوردي .

- (١) جاء في تاريخ اليعقوبي الجزء الثاني صفحة ٢٩١ : " وانكسر الخراج في أيامه فلم يحمل كثير شيء ، ولم يحمل الحجاج من جميع العراق إلا خمسة وعشرين ألف ألف درهم " - وكذلك في أدب الكتاب : الجزء ٢ صفحة ٢٢٠ وفي التنبيه والاشراف : صفحة ٢٩٠ . وجاء في تاريخ الأمم والملوك في الجزء الثامن صفحة ٩٦ أن الحجاج توفي سنة ٩٥ هـ . وفي الكامل في التاريخ أيضاً المجلد الرابع والجزء الرابع منه صفحة ١٢٢ .
- (٢) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم صفحة ١٢٢ - وكذلك في الأعللاق النفيسة ٧م صفحة ١٠٥ - وفي كتاب الوزراء والكتاب صفحة ٤١ .
- (٣) الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الماوردي صفحة ١٩٨ " وجباه عبيد الله ابن زياد مائة ألف ألف وخمسة وثلاثين ألف ألف درهم بنشيه وظلمه ، وجباه الحجاج مائة ألف ألف وثمانية عشر ألف ألف بنشيه وخرابه ، وجباه عمر بن عبدالعزيز رحمه الله ما شئ ألف ألف وعشرين ألف ألف بعدله وعمارته " .
- (٤) الأعللاق النفيسة : صفحة ١٠٥ .
- (٥) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم صفحة ١٢٢ ، وأيضاً في الأعللاق النفيسة صفحة ١٠٥ - وفي المسالك والممالك لابن خردادبه : " وجباه الحجاج بن يوسف ثمانية عشر ألف ألف درهم ، ليس فيها مائة ألف ألف ، وذلك لعنفه وخرقه وظلمه " وذلك في صفحة ١٥ .

أما نقص الخراج وتراجعته فكان بسبب النقض الهائل في الأيدي العاملة ،
مضافاً إليه الحروب التي أنهكت البلاد واستمرت عشرين سنة ^(١) ، والزلازل التيسية
حدثت في سنة ٩٤ هـ ، واستمرت أربعين صباحاً هدمت فيها كل شيء ^(٢) ، بالإضافة
إلى إجداب الأرض ، وإسكاف المطر ^(٣) ، فبعض هذه الأسباب يرجع إلى سياسات
الحجاج ، وبعضها الآخر راجع إلى عوامل طبيعية لا دخل للحجاج فيها .

ولعل من الإنصاف أن نسجل أن سياسة الحجاج الصارمة ، إذا كانت قد أثرت
بالخراج ضرراً بالغاً - كما رأينا - إلا أنها أدت إلى إقرار النظام في البصرة
والكوفة ، وسائر البلاد التي استعمل عليها ، ومنها العراق وفارس ^(٤) ، وكانت
سبباً في إطالة عمر الدولة الأموية .

ومن الجدير بالذكر أن الحجاج نفسه حارل الوقوف على النهب الذي أدى إلى
تدهور الخراج ، فجميع الدهاقين عنده ، وسألهم عن ذلك ، فقال له ابن جميل بن
يُصْبَرِي ، دهقان القلوچتين : ^(٥) هذا كله لبيتين قالهما شاعركم الحارث بن حلزة
وأخذهما عمالكم فخرت الدنيا ، وهما : -

لا تكسح الشول بأغيارها .. إنك لا تدري من الفائت
واخلب لأضيافك ألبانها .. فإن شر اللبن الوالسج

(١) وقد ذكرت أحداث هذه الحروب معظم المصادر الإسلامية مثل تاريخ الأمم
والملوك في الجزأين السابع والثامن ، وكذلك في الكامل في التاريخ في الجزء
الثالث والرابع ، وكذلك في التنبيه والإشراف عند ذكر أيام عبدالملك بن
مروان صفحة ٢٨٦-٢٩٠ وفي تاريخ اليعقوبي الجزء الثاني ، صفحة ٢٧٠-٢٩١ وذكرتها
أيضاً بعض المصادر الأجنبية في تاريخ الشعوب الإسلامية : بروكلمان : صفحة
١٤٦ .

(٢) تاريخ اليعقوبي : الجزء الثاني صفحة ٢٩١ .

(٣) كتاب العيون والحداث في أخبار الحقائق صفحة ١٠ .

(٤) تاريخ العرب : حتي : الجزء الثاني صفحة ٢٧٢ .

(٥) كتاب الوزراء والكتّاب صفحة ٤٠ ، ٤١ .

ويريد الشاعر أن العرب كانت إذا أخصيت عاماً لم تأخذ كل ما في الخروع من ألبان ، وإنما تشرك في الخروع بقية ، فإن كان في العام المقبل جذب ، كسان فيها فضل وقوة ، وحتى لا يشقطن اللبن ، فجاء هذا الشاعر وأشار ألا تكسح البسوق بباقيها ألبانها ، لأنه قد يغار عليها فتؤخذ أو تصوت فيأخذها الثوارث ، فالصواب أن تتعجل منقشها . وابن جميل بن بصبهرى يريد بقوله للحجاج : أن عمال الخراج قد عملوا ما أشار به هذا الشاعر ، وأخذوا الساجل ، ولم يعمروا للعام المقبل ، فنقص الخراج لذلك .

وقد حكى أن الحجاج كتب إلى عبد الملك بن مروان يستأذنه لي أخذ الفضل من أموال العراق ، لمنعه من ذلك ، وكتب إليه : لا تكن على درهمك المأخوذ أحرم منك على درهمك المتروك ، وأبقى لهم لحوماً يعقدون بها شحوماً .^(١) وبعد ذلك أدرك الحجاج هذا القول ، وأخذ به ، فمنع أهل السواد من ذبح البقر ، لتكثر الحرائث والزراعة .^(٢) وأصلح القنوات التي تحمل مياه دجلة والفرات إلى أطراف البلاد ، وتمهدها بالمناية الداخلة ، وأصلح السدود التي تصون خصب الأرض من غادية الصحراء ، والتي قد تنفجر لأقل عطب .^(٣) وعلى الرغم من كل تلك الإصلاحات فقد توفي الحجاج ، كما سبق وأن أشرنا ، دون أن يحقق زيادة في الخراج ، لاستمرار تأثيره السلبي في القوة العاملة ، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي لم يكن للحجاج دور فيها ، ثم إن هذه الإصلاحات جاءت متأخرة .

وفي عهد الوليد بن عبد الملك ، انكسر الخراج لمعامل كثيرة^(٤) . وقد ذكر ابن خردادبه في كتابه أن الحجاج كتب إلى الوليد بشأن حفر النهرين المنصيين بالسببين وعمل سدّ لهما ، وأنه قدر مصروفات هذا المشروع بثلاثة ملايين درهم (ثلاثة آلاف ألف) درهم ، فاستكثرها الوليد . فقال له : مسلمة بن عبد الملك : أنا أتفق على سدّها من مالي ، على أن تعطيني خراج الأرضين المنخفضة التي يبقّى

(١) الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي صفحة ١٧٠ .

(٢) الممالك والممالك لابن خردادبه صفحة ١٥ وقد قال الشاعر في ذلك :
شكونا إليه خراب السواد . فحرم جهلاً لحوم البقر .

(٣) تاريخ الشعوب الإسلامية ، صفحة ١٤٦ . (٤) أشرنا إليها فيما سبق .

يدل على ذلك أن يزيد بن المهلب كره تقلد الخراج ، وكان سليمان بن عبد الملك قد قلده الحرب والصلاة والخراج ، ونجح يزيد في معادلة المصالح بين العدل وبين الرعية وعدم التواني والتقصير في حقوق الدولة .^(١) فاستعفى يزيد بن المهلب سليمان بن عبد الملك من الخراج ، وأشار عليه بمالح بن عبد الرحمن الكاتب ، ففعل سليمان ذلك .^(٢)

وكان سليمان بن عبد الملك حريص جداً على تحصيل الخراج ، والإكثار منه ، مهما كانت الطرق ، يدل على ذلك ما رواه الجهني في كتابه : أن والي الخراج بمصر قال له : " يا أمير المؤمنين إني ما جئتك حتى تهكت الرعية وجهي ، فإن رأيت أن ترفق بها ، وترفع عنها ، وتخفف من خراجها ما تقوي به على عمارة بلادها ، وصلاح معاشها ، فافعل ، فإنه يستدرك ذلك في العام المقبل .

فقال له سليمان : هيلتك أمك ، احلب الشر ، فإذا انقطع فاحلب السيد والنجا " .^(٣)

وهذه الرواية تتعارض مع ما ذكر في بعض كتب التاريخ^(٤) ، حيث روت أن سليمان بن عبد الملك كان يجلس في محن المسجد ، وإلى جانبه الأموال والكباوي ، وآنية الذهب والفضة ، فيدخل وفد الجند ، ويتقدم صاحبهم ، فيتكلم عنهم ، وعن قداموا من عنده ، فيأمر سليمان بن عبد الملك بما يصلحهم ، ويرضيهم ، فما

(١) كتاب الوزراء والكتاب : صفحة ٤٩ وجاء فيه : " فكره يزيد تقلد الخراج ، لإخراجه الحجاج للعراق ، وخاف إن عسف أهله بالمطالبة أن يذموه ، وإن قصر فسي العسف أن ينقص ما يستخرجه عما استخرجه الحجاج " .

(٢) كتاب الوزراء والكتاب : صفحة ٤٩ .

(٣) هيلته أمه : مثل ثكلته ، وزناً - الشر : اللين - النجا : ما يخرج من البطن ... كتاب الوزراء والكتاب : صفحة ٥١ ، ٥٢ وكان والي الخسراج أسامة بن زيد القنوصي ، من أهل دمشق ، وكان كاتباً نبيلاً ، وقد بقي على خراج مصر حتى عزله عنه عمر بن عبد العزيز بوفاة سليمان .

(٤) الإسلام والحضارة العربية - محمد كرد علي - الجزء الثاني صفحة ١٧٢ - ١٧٣ .

يطلب أحد شيئاً إلا نوله مرامه ، وحقق له ما يريد . وقد رد المظالم وعزل عمال
الحجاج ، وأخرج من كان في سجنه في العراق ، واعتق سبعين ألف مملوك ومملوكة
وكماهم .

وقد عالج عمر بن عبدالعزيز روح التذمر والشكوى التي فشت بين المسلمين .
بسبب إجراءات الحجاج ، وبقيها ما في النفوس ، فأسقط ما كان يحمل على أهل
الخراج من الهدايا والسخر وغير ذلك ، وصيره معونة لهم في خراجهم ، (١) ونحن
نستطيع أن نستشف سياسة الخليفة عمر بن عبدالعزيز الخراجية من رسالته إلى
عبد الحميد عامله على الكوفة ، فقد كتب إليه : (أما بعد ٠٠٠٠ فإن أهل الكوفة (٢)
قد أصابهم بلاء وشدة ، وجور في أحكام الله ، وسنة خبيثة استلبها عليهم عمس
السوء ، وإن فوام الدين العدل والإحسان ، فلا يكونن شيء أهم إليك من نفسك ، فإنه
لا قليل من الإثم ، ولا تحصل خراباً على عامر ، ولا عامراً على خراب ، انظر الخراب
فخذ منه ما أطاق وأملحه حتى يعمر ، ولا يؤخذ من العامر إلا وظيفة الخراج ، في
رقق وتسكين لأهل الأرض ، ولا تأخذن في الخراج إلا وزن سبعة ، ليس لها آيين (٣) .

ولا أجور الخزابين ، ولا هدية النيروز والمهرجان ولا ثمن الصحف ، ولا أجور
القبوج (٤) ولا أجور البيوت ، ولا دراهم الفكاج ، ولا خراج على من أسلم مسن

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ٩٢ ، وتاريخ الأسم والملوك المجلد الرابع
الجزء الثامن صفحة ١٢٩ ، ومعظم الكتب التاريخية مثل الاسلام والحضارة
العربية ج ٢ صفحة ١٧٦ .

(٢) جاء في المجلد الرابع والجزء الثامن في صفحة ١٢٩ من تاريخ الأسم والملوك
أن اسم عامل الكوفة (عبد الحميد) فقط ، وفي كتاب الخراج لأبي يوسف أن
اسم عبد الحميد بن عبد الرحمن في صفحة ٩٢ و دون ذكر بأنه عامل عمر بن
عبد العزيز على الكوفة ، وفي كتاب الوزراء والكتاب صفحة ٥٤ ، ٥٥ عبد الحميد
ابن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عامل عمر على الكوفة .

(٣) آيين : جاء في لسان العرب لابن منظور في المجلد الأول صفحة ١٩٤ بسناب
الألف الآيين : الأعياء والتعب ، والمقصود أن يأخذ وزن سبعة دون أن تكون
النقود مستهلكة ، وقد جاء في كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ٩٢ (ليس فيها
تبر) وجاء في كتاب الاسلام والحضارة العربية لمحمد كرد علي في صفحة ١٧٦
في هامش الجزء الثاني بأن معنى الآيين : العادة والقانون ، فقد كان من آيين
الأكاسرة أن يبدأ الملك يوم النيروز بالجلوس للناس حسب مراتبهم وهو
المعنى الأصح .

(٤) القبوج : هو جمع (فيج " وهو رسول البريد .

أهل الأرض ، فاتبع في ذلك أمري ، فإني قد وليتك من ذلك ما ولائي الله ... ،
وانظر من أراد من الذرية أن يحج ، فعجل له مائة ، يحج بها ، والسلام) (١)

فعمر بن عبدالعزيز بذلك ألغى الزيادات التي كانت تؤخذ من قبل عهده من أهل
الخراج ، كما ألغى هدايا النيروز والمهرجان .

وقد نهى عمر بن عبدالعزيز عن أن يعذب الناس من أجل الخراج ، فكتب إلى
عاطلة على البصرة عدي بن أرطاة ، حين كتب إليه أن أناساً لا يؤدون ما عليهم من
الخراج ، حتى يمسمهم شيء من العذاب : (أما بعد ... فالحجب كل العجب ممن
استلذ ذلك إياي في عذاب البشر ، كأني جنة لك ، من عذاب الله ، وكأن رضى ساي
ينجيك من سخط الله ، وإذا أتاك كتابي هذا ، فمن أعطاك ما قبله عفواً ، وإلا
فأحلفه ، لو الله لن يلقوا الله بجناباتهم أحب إلي من أن ألقاه بعذابهم ،
والسلام) . (٢)

وقد وصلت عدالة عمر بن عبدالعزيز في سياسته الخراجية لدرجة أنه عوض
المزارعين المتضررين فقد ذكر القاضي أبو يوسف أنه (أتى عمر بن عبدالعزيز
رجل ، فقال : يا أمير المؤمنين ، زرعت زرعاً ، فمر به جيش من أهل الشام
فأفسدوه - قال فتوضعه عشرة آلاف) . (٣)

- كذلك فإن عمر بن عبدالعزيز أمر بإبطال وظيفة الخراج ، التي كان قد فرضها
محمد بن يوسف ، على أهل اليمن ، وأمر ألا يؤخذ منهم إلا العشر أو نصف
- (١) هذه رواية الطبري في تاريخ الأمم والملوك المجلد الرابع الجزء الثامن صفحة
١٢٩ ، أما رواية القاضي أبو يوسف صفحة ٩٣ في كتاب الخراج ، فتختلف
بعض الشيء ، ولكن المضمون هو نفس المضمون .
- (٢) كتاب الخراج : لأبي يوسف صفحة ١٢٩ ، الإسلام والحضارة العربية ج ٢ صفحة
١٨٠ ، مع تغيير في بعض الألفاظ ولكن بنفس المضمون .
- (٣) كتاب الخراج : لأبي يوسف صفحة ١٢٩ .

الحشر ، على حسب ما جاء به الشرع . (١)

ولم يكشف عمر بذلك ، وإنما خفف عن أهل الخراج بضعة عامة ، بأن قرر إسقاط الكسور - وهي بقايا الأموال المتخلفة الناتجة عن الفرق في العملة - عنهم . (٢)

وساوى عمر بن عبدالعزيز بين الموالي والعرب في الوضع الشرعي ، فأقسط الجزية عن جميع المسلمين ، وأعطى المحاربين من الموالي في خراسان من الخراج (٣) وتمسك في نفس الوقت بالقاعدة التي وضعها عمر الأول ، والتي تعتبر أرض الخراج ملكاً للأمة ، فحرم على المسلمين بيعها ، وسمح للمزارع إذا أسلم بالبقاء عليها ، وذلك كمستأجر لها . (٤)

وعند اكتشاف حالات البيع كان يعاقب كل من البائع والمشتري ، وتصادر أثمان الشراء ، وتعاد الأرض للمزارعين وظل هذا القانون سارياً خلال العهدين التاليين لعهد عمر بن عبدالعزيز، ثم حدث خرق له بعد ذلك ، لكن الملاك الجدد استمروا في دفع الخراج عن الأراضي التي استولوا عليها ، (٥) وقد كان من نتيجة

(١) فتوح البلدان : صفحة ٨٤ وجاء فيه (كتب عمر بن عبدالعزيز إلى عامله باليمن : يأمره بإلغاء تلك الوظيفة ، والاقتصر على الحشر ، وقال : والله لن لا تأتيني من اليمن حقة كتم ، أحب إلي من إقرار هذه الوظيفة ، فلما ولي يزيد بن عبد الملك أمر بردها) .

وذلك لأن محمد بن يوسف أخو الحجاج بن يوسف عندما ولي اليمن ، أساء السيرة وظلم الوعية ، وأخذ أراضي الناس بغير حقها ، فكان مما اغتصبه الحرجة ، وضرب على أهل اليمن خراجاً جعله وظيفة عليهم . فلما تولى عمر بن عبدالعزيز أبقى وظيفة الخراج واقتصر على أخذ الحشر منهم .

(٢) الأحكام السلطانية والولايات الدينية : للماوردي صفحة ٩٠ .

(٣) الإسلام والحضارة العربية لمحمد كرد علي : الجزء الثاني صفحة ١٨٩ ، وفي كتاب تاريخ الشعوب الإسلامية : بروكلمان : صفحة ١٥٠ .

(٤) العراق في العصر الأموي صفحة ٢٣ ، ٢٤ ، وكتاب تاريخ الشعوب الإسلامية صفحة ١٥١ ، وفي كتاب تاريخ العرب لفيليب حتى : الجزء الثاني صفحة ٢٨٥ .

(٥) الإدارة العربية : مولوي : صفحة ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

هذه الإجراءات العادلة ، أن زاد خراج السواد ، في بداية عهد عمر بن عبدالعزيز
إلى ستين ألف ألف درهم^(١).

وكان عمر بن عبدالعزيز رجل الاقتصاد الأول في عهده ، حيث كان يأمر كتابه
بعدم الاسراف ، حتى في استخدام القراطيس ، حيث ذكر الجبشباري أن والي
عبدالله بن أبي بكر بن حزم كتب إلى عمر بن عبدالعزيز يسأله عن قراطيس
فكتب إليه عمر : أن دقق القلم ، وأوجز الكتاب ، فإنه أسرع للفهم .^(٢)

وذكر محمد كرد علي في كتابه^(٣) أنه (كانوا بفارس يخرمون الشمار على
أهلها ، ثم يقومونها بسعر دون سعر الناس ، الذي يبتاعون به ، فيأخذونه ورقاً
على قيمهم التي قوموا بها ، فردَّ عمر إلى من شكوا الثمن الذي أخذ منهم ،
وأخذوا بسعر ما باع أهل الأرض غلتهم) .

ومن إصلاحات عمر بن عبدالعزيز الخراجية أنه كتب إلى عقبة بن زرغسة
الطائي عامله على خراج خراسان قائلاً : (إن للسلطان أركاناً لا يثبت إلا بها ،
فالوالي ركن ، والقاضي ركن ، وصاحب بيت المال ركن ، والركن الرابع أنا ، وليس
من شغور المسلمين شغل أهم إليّ ، ولا أعظم عندي من شغل خراسان ، فاستوعب
الخراج ، وأحرزه في غير ظلم ، فإن يك كفافاً لأعطيائهم ، فسبيل ذلك ، وإلا فاكذب
إليّ ، حتى أحمل إليك الأموال ، فتوفر لهم أعطيائهم قال : فقدم عقبة ، فوجد خراجهم بفضل
عن أعطيائهم فكتب إلى عمر فأعلمه فكتب إليه عمر : أن أقسم الفضل في أهل الحاجة) .^(٤)

(١) أدب الكتاب : الجزء الثالث : صفحة ٢٢٠ . وفي كتاب العيون والحدائق
في أخبار الحقائق صفحة ٤٧ .

(٢) كتاب الوزراء والكتاب : صفحة ٥٣ .

(٣) الإسلام والحضارة العربية : الجزء الثاني : صفحة ١٧٨ .

(٤) تاريخ الأمم والملوك : المجلد الرابع : الجزء الثامن : صفحة ١٣٩ .
وكتاب الإسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني ، صفحة ١٨١ ، ١٨٢ .

وكتب عمر بن عبدالعزيز لأحد عماله (أن دع لأهل الخراج من أهل الفترات
ما يتختمون ^(١) به الذهب والفضة ، ويلبسون الطيبالسة ، ويركبون البراذين ، وخذ
الفضل) . ^(٢)

وعلى الرغم من تلك الاجلاحيات المالية والخراجية التي قام بها عمر بن
عبدالعزيز إلا أن بعض المستشرقين ^(٣) ذهب إلى أن سياسته أدت إلى اضطراب
الأحوال المالية للدولة ، ونقصان مواردها نقصاناً خطيراً ، بسبب منع بيع أراضي
الخراج وعدم أخذ الجزية ممن أسلم .

وقد نسوا أو تناسوا أن الاضطراب المالي إنما حدث في عهد الحجاج ، وأن
إصلاحات عمر بن عبدالعزيز ، وسياسته الخراجية ، قد أعادت خراج الفسوق

(١) يتختمون : تختم بالعقيق : لونه وبالذهب والفضة أيضاً .

(٢) الاسلام والحضارة العربية : الجزء الثاني : صفحة ١٨٣ .

(٣) ومن هؤلاء المستشرقين كريم ، ومير ، وتبعهما فان قلوطن وردده بعض
المؤرخين العرب مثل الدكتور حسن إبراهيم في كتابه " النظم الاسلامية " و
" تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي " في الجزء الأول
صفحتي ٢٧١ - ٢٧٢ طبعة ١٩٤٨ . وقد رد عليهم (ولها وزن) في كتابه
The Arab Kingdom and its Fall , PP. 271-273 .

وقد ذكر الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس الموضوع بالتفصيل في كتابه
الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية صفحة ٢٤١ ، ٢٤٢ .

وبالرجوع إلى كتاب النظم الاسلامية للدكتور حسن إبراهيم والدكتور علي
إبراهيم الطبعة الرابعة ١٩٧٠ م لم نجد مثل الذي ذكره الدكتور محمد
ضياء الدين الرئيس بل جاء في صفحة ٢٤٩ (وقد أجحف مؤرخو الغرب في
الحكم على هذه الإصلاحات التي قام بها عمر بن عبدالعزيز ، والتي كان
الغرض منها ، القضاء على ما إقام به في سبيل انتشار الاسلام من العقبات ،
وذلك بمنح الموالى الحقوق التي كان يستمتع بها المسلمون من العسرب
وخدمهم ، وإعفايتهم من الجزية التي كان يدفعها غير المسلمين ، ثم
مقاسمتهم إخوانهم المسلمين من العرب نصيبهم من الأعطيات السنوية) .

(١) رضي الله عنه .

ويشهم من قول الماوردي : (٢) ثم إن الحجاج من بعده ، (٣) أعاد
المطالبة بالكسور ، حتى أسقطها عمر بن عبدالعزيز ، وأعادها من بعده إلى أيام
المصور . ولم يكتف يزيد بهذا ، وإنما عزل عمال عمر بن عبدالعزيز
جميعاً . (٤)

وكان الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك ، الذي تولى الخلافة قبل عمر بن
عبد العزيز ، كان قد عزل يزيد بن أبي مسلم عن العراق ، وأمر عليه يزيد بن
المهلب ، وجعل صالح بن عبد الرحمن على الخراج سنة ٩٦ هـ . (٥)

لكن يزيد بن المهلب كره أن يعيش جند الشام على خراج العراق ، فقام
بشورة كبرى في عهد الخليفة الأموي يزيد بن عبد الملك ، وكان هدفه تحرير العراق .

(١) الكامل في التاريخ : الجزء الرابع : صفحة ١٦٦ وجاء فيه (وعمد يزيد
إلى كل ما صنع عمر بن عبدالعزيز ما لم يوافق هواه ، فردّه ، ولم يخف
شناعة عاجلة ، ولا إثماً عاجلاً ، فمن ذلك أن محمد بن يوسف أخا الحجاج
ابن يوسف كان على اليمن ، فجعل عليهم خراجاً مجدداً فلما ولي عمر بن
عبد العزيز كتب إلى عامله بأمره بالانقصار على العشر ونصف العشر ، وترك
مجدده محمد بن يوسف . وقال لئن يأتيني من اليمن حفنة ذرة ، أحب إليّ
من تقرير هذه التهمة ، فلما ولي يزيد بعد عمر أمر بردها ، وقال لعمري
خذها منهم ولو صاروا حرقاً ، والسلام) .

(٢) الأحكام السلطانية والولايات الدينية : صفحة ٩٠ .

(٣) يقصد بعد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان .

(٤) تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس : الجزء الثاني : صفحة ٢١٨ وفيه
يذكر الديار بكري أنه لم يسر سيرة عمر بن عبدالعزيز إلا أربعين يوماً .
وفي تاريخ اليعقوبي : الجزء الثاني : صفحة ٢١٠ وفيه عزل يزيد عمال عمر
بن عبدالعزيز جميعاً .

(٥) تاريخ الأمم والملوك : المجلد الرابع : الجزء الثامن : صفحة ١٠٣ .

غير أن مسلمة بن عبد الملك ، تمكن من القضاء على هذه الثورة ، فعينه
يزيد بن عبد الملك والياً على العراق وخراسان ، ثم عاد وعزله ، لأنه لم يرسل إليه
من الخراج شيئاً ، وولي مكانه عمر بن هبيرة الغزاري . (١)

وكان ابن هبيرة حريصاً ، مجدداً في جمع الأموال ، فجبى خراج العراق ليزيد
ابن عبد الملك مائة ألف ألف ، سوى طعام الجند وأرزاق المقاتلة . (٢) وهو ما كان
يحرص عليه يزيد بن عبد الملك ، لانيهمه أخصيت الأرض أم أجديت ، الصم يملكه كم
كبير من الخراج . (٣)

ولما أسندت الخلافة الأموية إلى هشام بن عبد الملك ، اهتم اهتماماً كبيراً
بخراج الدولة ، فأرسل عبيد الله بن الحبحاب السلولي والياً على خراج مصر ،
موسياً إياه ، بالجد في العمارة (٤) فقام هذا الوالي بمسح أراضي مصر ، عامره
وغامره (٥) من جديد فوجد أنها ثلاثين ألف ألف فدان ، نقدر الوظائف على
وحدات المساحة ، وبلغ خراج مصر على أساس هذا التقدير الدقيق في خلافة هشام
ابن عبد الملك عندما ولي الخراج عبيد الله بن الحبحاب أربعة آلاف ألف دينار ،

-
- (١) تاريخ الأمم والملوك : المجلد الرابع : الجزء الثامن : صفحة ١٦٦ ، ١٦٧ .
وتاريخ اليعقوبي الجزء الثاني صفحة ٣١١ .
(٢) الأحكام السلطانية والولايات الدينية للهاوردي : صفحة ١٩٨ .

(٣) جاء في كتاب الاسلام والحضارة العربية لمحمد كرد علي ، الجزء الثاني ،
صفحة ١٩١ أن يزيد بن عبد الملك كتب إلى عقال عمر بن عبد العزيز : " أما
بعد فإن عمر كان مغروراً ، غررتموه أنتم وأصحابكم ، وقد رأيت كتبكم إليه
في انكسار الخراج والضريبة ، فإذا آتاكم كتابي هذا ، فدعوا ما كتبتم
تعرفون من عهده ، وأعيدوا الناس إلى طبيعتهم الأولى ، أخصبوا أم أجديسوا ،
أحبوا أم كرهوا ، حبوا أم ماتوا ، والسلام " .

(٤) كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (الخطط المقيزية) الجزء
الأول صفحة ٩٨ .

(٥) الخاور من أراضي مصر : مما يركبه ماء النيل .

وكان قبل ذلك دوين الثلاثة آلاف ألف (١)

كذلك عهد هشام بن عبد الملك بإدارة العراق إلى خالد بن عبد الله القسري ،
الذي نفذ آواصره واهتم بالزراعة ، وحفر بالعراق أنهاراً وأقام القناطر وأصلح الأراضي

ومن الأنهار التي حفرها الجامع (٢) ، وبارماتا ، والمبارك ، والملح (٣)
ويذكر البلاذري (٤) : (أن خالد بن عبد الله القسري كتب إلى هشام بن عبد الملك ،
يستأذنه في عمل قنطرة على دجلة ، فكتب إليه هشام ، لو كان هذا يمكننا لسبق
إليه القسري ، فراجعته ، فكتب إليه :

إن كنت متيقناً أنها تتم فاعملها ، فعملها ، وأعظم النفعة عليها ، فليسم
يلبث أن قطعها الماء ، فأغرمه هشام ما كان أنفق عليها) ومن الأمور الهامة
التي قام بها خالد بن عبد الله القسري والتي تدل على مدى اهتمامه بالخراج بنائه
السدود على نهر دجلة لمنع مياهه من الفيضان (٥) ولكن خالداً كان يبعث إلى

- (١) كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، الجزء الأول صفحة ٩٨ .
وذكر ابن خردادبه في كتابه المسالك والممالك " كان خراج مصر في أيام
فرعون ستة وتسعين ألف ألف دينار ، وجباها عبد الله بن الحبحاب في أيام
بني أمية ألفي ألف وسبع مائة ألف وثلاثة وعشرين ألفاً ، وثمان مائة وسبعة
وثلاثين ديناراً " . صفحة ٨٣ .
- ويقول المقريزي في كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، الجزء
الأول صفحة ٩٩ أن الرقم الذي ذكره ابن خردادبه غير صحيح ، ولكن هذا
القدر من المال هو ما حملته عبيد الله بن الحبحاب إلى بيت المال بدمشق
بعد أعطية أهل مصر وكلفها .
- (٢) فتوح البلدان صفحة ٢٨٤ هـ .
- (٣) تاريخ الأمم والملوك : المجلد الرابع : الجزء الثامن : صفحة ٢٥٥ ، أحداث
سنة ١٢٠ هـ .
- (٤) فتوح البلدان : صفحة ٢٨٩ .
- (٥) جاء في تاريخ الأمم والملوك : المجلد الرابع : الجزء الثامن : صفحة ٢٥٠
(كان خالد - خالد بن عبد الله القسري - يقول لابنه يزيد ، ما أنت بيدون
مسلمة بن هشام ، فإنك لتفخر على الناس بثلاث ، لا يفخر بمثلها أحد ،
سكرت دجلة ولم يتكلف ذلك أحد ، ولي سقاية بمكة ، ولي ولاية العراق) .

هشام بن عبد الملك بأموال الخراج ناقصة عن وظائفها ، التي جباها من قبل عمر بن
هبيبة ، كما كان يتسلم من الدهاقين هدايا الثيروز والمهرجان ، فيرسل القليل
منها . (١) ولما كان هشام يكره أن تحجب الأموال ظلماً وتُستأف - سواء أموال
الخراج أم الجزية - كما كان يكره في نفس الوقت التفريط في أموال الدولة ، فقد
كان يُغيّر من يَؤي منه مبالغ في جمع المال أو التصرف فيه ، ويذكر اليعقوبي أنه
غضب على خالد بن عبدالله القسري ، وعزله ، لأنه فرّق على أنصاره أموالاً بلغت
(٣٦٠٠٠٠٠٠٠) ستة وثلاثين مليون درهم . (٢)

عين هشام يوسف بن عمر الثقفي - وكان عامله على اليمن (٣) - مكان خالد
القسري ، فبقي والياً على العراق بقية عهد هشام ، والوليد وكان يحمل لهشام
من العراق في كل سنة :

من (٦٠٠٠٠٠٠٠٠) ستين مليون إلى (٧٠٠٠٠٠٠٠٠) سبعين مليون . (٤)
وينفق في البريد (٤٠٠٠٠٠٠٠) أربعة آلاف ألف ، وهم : في الطواري ألف ألف
(١٠٠٠٠٠٠٠٠) ويبقي في بيوت الأحداث والعوائق عشرة ملايين درهم (١٠٠٠٠٠٠٠٠) ،
هذا عدا ستة عشر مليون (١٦٠٠٠٠٠٠٠) كان ينفقها في عطاء من قبله من أهل
الشام . (٥)

أما خراسان فقد عين عليها الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك ، أشرس
عبد الله السلمي ، وذلك في سنة ١٠٩ هـ ، ثم ولي مكانه للمرة الثانية أسد بن
عبد الله القسيري ، والسليزي ظهيراً عليها حتى توفي سنة ١١٩ هـ ،

- (١) الخراج والتنظيم المالية للدولة الإسلامية : صفحة ٢٥٦ .
- (٢) تاريخ اليعقوبي : المجلد الثاني : صفحة ٣٢٢ .
- (٣) تاريخ اليعقوبي : المجلد الثاني : صفحة ٣٢٣ .
- (٤) الأحكام السلطانية والولايات الدينية : صفحة ١٩٨ .
- (٥) الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي : صفحة ١٩٨ .

فعين مكانه نصر بن سيار الليثي ، ومنذ أن كان أشرس بن عبدالله السلمي على خراسان ، وحتى تولى نصر بن سيار ، والحروب العتيفة مستمرة ، بسبب وضع الجزية على من أسلم أو رفعها عنهم . (١)

وقد تابع نصر بن سيار الحرب فيما وراء النهر ، حتى انتصر على الترك ، ثم عاد إلى مرو ، حيث اتخذها عاصمة له بدلاً من بلخ ، ثم أعلن ضمن خطبة ألقاها بمسجدها ، عن برنامج إصلاحي ، يتضمن : أن ترفع الجزية عن كل شخص دخل الإسلام ، وأن يصف الخراج ، ويوضحه مواضعه ، ويحبي بالمقدار الثابت الذي تقدر على المدن والتواحي ، ومن الأرض وحدها . (٢)

وبذلك صار الخراج يؤخذ من ملاك الأراضي بمقدار ما يملكونه سواء أكانوا مسلمين ، أم رعايا غير مسلمين ، خاضعين للدولة الإسلامية . (٣) وعمسرت خراسان عمارة لم تعمر قبلها ، وأحسن الولاية والحياسة) (٤) .

وهكذا فصلت الجزية عن الخراج في عهد هشام بن عبدالملك عندما تولى نصر بن سيار ولاية خراسان ، وأصبحت مقصورة على المجوس واليهود والنصارى ، ولا يدفعها العرب المسلمون ، ولا الداخلون في الإسلام . (٥) وكما كان عليه الحال

(١) تاريخ الأمم والملوك : المجلد الرابع ، الجزء الثامن من صفحة ٢٦٨ إلى ٢٧١ . وكذلك في الكامل في التاريخ : الجزء الرابع صفحة ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٢) وهذه الخطبة التاريخية موجودة في كتاب تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الرابع ، والجزء الثامن : صفحة ٢٦٨ . يقول الطبري : " كما كانت الجمعة الثانية - للخطبة - حتى آتاه ثلاثون ألف مسلم ، كانوا يؤدون الجزية عن رؤوسهم ، وثمانون ألف رجل من المشركين قد ألقيت عنهم جزيتهم ، فحول ذلك عليهم ، وألقاه عن المسلمين ، ثم صنف الخراج حتى وضعه مواضعه ، ثم وظف الوظيفة التي جرى عليها الحلج ، قال : فكانت مرو يؤخذ منها مائة ألف سوى الخراج أيام بني أمية " .

(٣) الحياة السياسية في الدولة العربية الإسلامية منذ قيام حكومة الرسول (صلى الله عليه وسلم) حتى نهاية الدولة الأموية صفحة ١٦٣ .

(٤) الكامل في التاريخ ، الجزء الرابع صفحة ٢٣٩ .

(٥) تاريخ الدولة العربية منذ ظهور الإسلام حتى سقوط الدولة الأموية فلها وزن صفحة ٢٧٢ - النسخة المترجمة .

أيام الخلفاء الراشدين ، وبعض خلفاء بني أمية ، ولما كان هذا النظام الجديد ، يحتم على كل شخص أن يدفع بمقدار ما يملك من الأرض ، لذلك فقد كان ضربة قوية ضد الدهاقين ، الذين كانوا يملكون من الأراضي أكثر من غيرهم . (١)

ذلك أن معظم الأراضي ظلت خلال معظم العصر الأموي تحت إشراف الدهاقين ، الذين كانت لديهم قوائم الخراج ، التي اعتمد عليها العرب في الجباية سواء في بلاد العراق وفارس ، أو بقية البلدان الإسلامية . (٢)

ومن هنا نتوصل إلى نتيجة هامة ، ألا وهي إن إصلاحات نصر بن سيار الخراجية ، وبرنامج الخراجي المتطور ، والقائم على العدل ، جعلت منه والياً قد أحسن الولاية والجباية ، فعمرت خراسان في عهده عمارة لم تعمّر قبلها قط ، ولا عجب إذا كانت مرور وحدها يؤخذ منها مائة ألف سوى الخراج . (٣)

وقد كان بشر بن صفوان الكلبي عامل بني أمية على المغرب ، فلما ولى هشام بن عبد الملك الخلافة ، بعث إليه بأموال عظيمة ، وهدايا ، فأقره هشام على إفريقيه ، فلم يزل بها حتى مات ، ثم ولى هشام مكانه عبيد الله بن عبد الرحمن القيبي فغزا غزوات في البحر ، وخرج إلى هشام بأموال جليلة وعشرين ألف عبيد ، فاستعفاه من الولاية فأعفاه هشام ، (٤) وولى مكانه عقبة بن قدامة ، فلم يقسم إلا يسيراً حتى عزل ، وولى عبيد الله بن الحبحاب ، فغزا غزوات كثيرة ، ثم ولى حفظة بن صفوان الكلبي ، ولم يزل مقيماً حتى أيام مروان بن محمد . (٥)

(١) Gibb, The Arab Conquests in Central Asia, P 92

(٢) Levoy, Persia and the Arabs, P.64

and the meaning you can find it in the book of Khuda Bukhsh, The Caliphate, P.17.

(٣) تاريخ الأمم والملوك المجلد الرابع ، الجزء الثامن ، صفحة ٢٦٨ ، ٢٥٩ .

(٤) تاريخ اليعقوبي : الجزء الثاني : صفحة ٢١٨ .

(٥) تاريخ اليعقوبي : الجزء الثاني : صفحة ٢١٨ .

كان عمال الخراج في عهد هشام بن عبد الملك ، يختارون من قبل السوالة ، وليس من قبل الخليفة ، فيشارك عامل الخراج أو نائبه في إدارة شئون الولاية ، فيروي الطبري أن خالد بن عبد الله القسري لم يول على الخراج عربياً قط، وكان عامسة عماله على الخراج من الدهاقين ، الذين أصبحوا في مهده ، يتمتعون بامتيازات كبيرة ، جعلتهم يخلصون له ، ولأخيه أسد القسري أشد الإخلاص . (١)

وأستنتج من ذلك أن ولاية هشام بن عبد الملك كانوا حريصين على اختيار عمال الخراج من الموالي ، نظراً لمعرفتهم بأحوال بلادهم ، ولأنهم أصحاب خبره ، حيث مارسوا هذا العمل أيام الفرس ، على أن الدهاقنه ، استغلوا ثقة العرب فيهم ، وراحوا يجمعون أموال الخراج بالطريقة التي يرونها ويحتفظون منها بما يشاؤون ، ولا يعطون الولاية العرب إلا العبالغ المتفق عليها ، مما سبب تدمراً شديداً بين صفوف الأهالي ، وبخاصة سكان بلاد ما وراء النهر . (٢)

ووصل الأمر ذروته حين دفع أحد عمال الخراج في عهد خالد بن عبد الله القسري مبلغ ثلاثمائة ألف درهم لعامل آخر ، حتى يتنازل له عن ولاية الخراج ، وهو لا يفعل ذلك بالطبع إلا إذا كان ينتظر من وراء هذا المنصب شيء الكثير ، وفي عهد هشام عُرِيت دواوين خراسان من الفارسية ، وقد نقلها إلى العربية اسحاق بن طليق الكاتب ، رجل من بني نضل ، أحد أصحاب نصر بن سيار . (٣)

(١) تاريخ الأمم والملوك : المجلد الرابع ، الجزء الثامن صفحة ٢٤٣ ، ٢٤٨ ومن إخلاص هؤلاء العمال أنهم كانوا يهادون أسد بن عبد الله (الأمير) وقصد إجتماعوا في سنة ١٢٠ هـ عنده ببلغ وقدم له والي هراة وخراسان ودهقان هراة هدية قدرت قيمتها بألف ألف (مليون) فكان مما قدما قصران ، قصر عن ذهب والآخر من فضة ، وأباريق ذهبية وفضية ٠٠٠ إلخ . وكذلك في كتاب الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في الشرق الاسلامي ، زمن الخليفة هشام بن عبد الملك صفحة ١٤٨ .

(٢) تاريخ بخارى : صفحة ٨٩ .

(٣) كتاب الوزراء والكتاب للجيشياري صفحة ٦٧ .

وقد بقي نصر بن سيار والياً على خراسان وما وراء النهر ، حتى ظهر
الجيش العباسي بقيادة أبي مسلم في مرو سنة ١٣٠ هـ : (١)

وخلاصة القول : أن العصر الأموي قد تمخض عن تعريب دواوين الخسراج ،
وتعريب العملة ، كما شهد في آخره محاولات جادة لإصلاح الخراج ، حتى يعسر
سيرته كما كان في زمن الخلفاء الراشدين .

وقبل أن تنتقل عن هشام بن عبد الملك ، فلا بد من الإشارة إلى أن دواوينه
كانت مثلاً للتنسيق ، (٢) والعناية في معاملة الرعية ، ومحاسبة العمال ، الذين
يصرفون له ، يختارهم من الأمراء ، الذين لا يقبلون الفساد ، والرشوة ، والجكس
بالهوى ، ويعتمد في إسناد الأعمال الكبيرة على أناس من أهل بيته .

وكان أكبر همه ، إصلاح أموال الدولة ، وغلب عليه الاعتماد حتى كاد أن
ينقلب إلى شح - (٣) حيث ذكر الطبري (أن سليمان بن هشام بن عبد الملك كتب
لأبيه أن بغلتي قد عجزت عني ، فإن رأيت أمير المؤمنين أن يأمر لي بدابة فعسل .
فكتب إليه : قد فهم أمير المؤمنين كتابك وما ذكرت من ضعف دابتك ، وقد ظن
أمير المؤمنين أن ذلك من قلة تعبدك لعليها ، وإن عليها بضع ، فتعبدت
دابتك في القيام عليها بتفنيك ، ويرى أمير المؤمنين رأيته في حملاتك) . (٤)

(١) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع ، صفحة ٩٧ .

(٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الرابع ، الجزء الثامن ، صفحة ٢٨٥ .

وجاء فيه " قال جعفر بن سليمان ، قال لي عبدالله بن علي : جمعت دواوين
بني مروان ، فلم أر ديواناً أصح ولا أصلح للخدمة والسلطان من ديوان هشام " .
(٣) الاسلام والحضارة العربية ، محمد كرد علي ، الجزء الثاني صفحة ١٦١ ، وجاء
في تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الرابع ، الجزء الثامن ، صفحة ٢٨٥ ما
يشبه ذلك - " تفقد هشام بن عبد الملك بعض ولده ، ولم يحضر الجمعة -
فقال له : ما منعك من الصلاة ؟ قال : نفقت دابتي قال : أفعزت عيني
المشي فتركك الجمعة ! فعنيت الدابة سنة ١٠٠٠٠ " .

(٤) تاريخ الأمم والملوك المجلد الرابع ، الجزء الثامن صفحة ٢٨٥ .

ولما تولى الوليد بن يزيد الخلافة ، عزل عمال هشام ، خلا يوسف بن عمر الشقفي ، عامل الحراق الذي كان رأيه مخالفاً لجميع العمال الذين أيدوا هشام بن عبد الملك في عزمه على خلع الوليد ، وكانت ولايته قصيرة . (١)

ولم تكن له سياسة خراجية واضحة ، بل اضطربت البلدان كلها ، حيث كان الوليد مهملًا لأمره ، قليل العناية بأطرافه ، وتشاغل عن أمور الناس . (٢)

وقد ذكر اليعقوبي أنه كان في بيت مال الوليد سبعة وأربعون ألف أنسيف (٤٧ مليون) دينار ، فرقها يزيد بن الوليد بن عبد الملك الذي تولى الخلافة بعده . (٣)

وعندما ملك يزيد بن الوليد نظم الناس من عطائهم وكان أحد ضائقة بالمال من هشام بن عبد الملك ، سُمي يزيد الناقص ، وكانت ولايته خمسة أشهر ، والفتنة في جميع الدنيا عامة ، وكان العمال في عهده يخشون ويظلمون ، وهو غير قادر على منعهم . (٤) وكان ينقلد له الخراج والخاتم الصغير النخري بن عمرو ، من أهل اليمن . (٥)

(١) كانت ولايته لمدة سنة وخمسة أشهر ، تاريخ اليعقوبي ، الجزء الثاني ، صفحة ٣٢٤ .

(٢) تاريخ اليعقوبي ، الجزء الثاني ، صفحة ٣٢٣ .

(٣) تاريخ اليعقوبي الجزء الثاني ، صفحة ٣٢٦ ، وجاء في كتاب الاسلام والحضارة العربية لمحمد كرد علي ، الجزء الثاني ، صفحة ١٩٤ أنه كان في بيت المال (٢٧) مليون دينار (سبعة وسبعون ألف ألف دينار) . وكذلك في خطط الشام الجزء الخامس ، صفحة ٥٨ .

(٤) جاء في كتاب الاسلام والحضارة العربية لمحمد كرد علي ، الجزء الثاني ، صفحة ١٩٢ ، (قال خالد بن يزيد : يا أمير المؤمنين ، قتلت ابن عمك لإقامة كتاب الله تعالى وعمالك يخشون ، ويظلمون ، قال : لا أحد أعواناً غيرهم ، وإني لأبغضهم ، قال : يا أمير المؤمنين ول أهل البيوتات ، وضمت إلي كل عامل رجلاً من أهل الخير والعفة ، يأخذونهم بما في عهدك . قال : افعل) .

(٥) كتاب الوزرا ، والكتاب : صفحة ٦٩ .

ثم ملك إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان ، ولم يذكر المؤرخون أي شيء عن سياسته الخراجية ، وكلما ذكر أنه ملك لمدة أربعة أشهر ، ولما دعا مروان بن محمد بن مروان إلى نفسه ، وبايعه أهل الجزيرة ، وجه إبراهيم إليه سليمان بن هشام بن عبد الملك لمحاربتة فلما انهزم سليمان وأصحابه ، خلع إبراهيم نفسه ، وبايع لمروان .

ثم تولى الخلافة مروان بن محمد الجعدي ، آخر خلفاء بني أمية ، وكان يكتب له عبد الحميد بن يحيى ، وكان كاتباً ذو خبرة ورأي سديد ، ويُعتبر كتاب عبد الحميد إلى كتاب عبده (١) ، مثلاً في العدل والرحمة ، ويحتذى به في كل زمان ومكان حيث يقول عن الخراج في بعض فقراته : " ولا يضمن نظركم في الحساب ، فإنه قوام كتاب الخراج منكم ، وارغبوا بأنفسكم عن المطامع ، سنيها ، ودليها ، ومساوي الأمور ومخاطرها ، فإنها مذلة للرقاب ، مشددة للكتاب " (٢) .

وقال عن والي الخراج في فقرة أخرى : (فإذا ولي الرجل منكم وصير إليه من أمور خلق الله وعباده أمر ، فليراقب الله تعالى ذكره ، وليوتر طاعته فيه ، وليكن على الضعيف رقيقاً ، وللمظلوم متصفاً ، فإن الخلق عباد الله ، وأحبهم إليه أرقهم بعباده ، ثم ليكن بالحق حاكماً ، وللأشراف مكرماً ومدارياً ، وللغني موقراً ، وللبلاد عامراً ، وللمرعية متألفاً ، وليكن في مجلسه متواضعاً ، حليماً ليماً ، وفي استجلاب خراجه واستقصاء حقوقه رقيقاً) (٣)

(١) من الفقرات التي جاءت في كتابه (٠٠٠ وايدوا يعلم كتاب الله عز وجل والفرائض ، ثم العربية ، فإنها ثقاف السنتكم ، وأجيدوا الخط ، فإنه حلية كتبكم ، وارووا الأشعار ، واعرفوا غريبها ومخانيها ، وأيام العرب والمعجم ، وأحاديثها وسيرها ، فإن ذلك معين لكم على ما تسبون إليه بهمكم ٠٠٠) كتاب الوزراء والكتاب صفحة ٧٥ .

(٢) كتاب الوزراء والكتاب للجهشياري صفحة ٧٥ .

(٣) كتاب الوزراء والكتاب للجهشياري صفحة ٧٦ .

وكان مروان بن محمد شيخ بني أمية وكبيرهم ، ذا أدب كامل ، ورأي فاضل ، وهو أعزم بني مروان وأنجدهم ، وأبلغهم ^(١) وقد حاول القيام ببعض الإصلاحات ، ولكن الفتن كانت كثيرة ، والثورات عظيمة ، حيث أنه تولى الخلافة الأموية والأمر مدير عنهم إلى العباسيين .

ويذكر المسعودي في كتابه أنه (سئل بعض شيوخ بني أمية ومجملها عقيس زوال الملك عنهم إلى بني العباس : ما كان سبب زوال ملككم ؟ قال : إنا شغلنا بلداننا عن تفقد ما كان تفقده بلدنا ، فظلمنا رعيتنا ، فبشوا من إصافتنا ، وتمنوا الراحة منا ، وتحومل على أهل خراجنا ، فتخلوا منا ، وخربت ضياعنا ، فخلت بيوت أموالنا ، ووثقنا بوزرائنا ، فآثروا مراقبتهم على منافعنا ، وأمضوا أموراً دوننا ، أخفوا علمها عنا ، وتأخر عطاء جندنا ، فزال طاعتهم لنفسنا ، واستدعاهم أمانينا ، فتظاهروا منهم على حريتنا) ^(٢) .

(١) الإسلام والحضارة العربية ، ج ٢ ، صفحة ١٩٤ .

(٢) مروج الذهب ومعادن الجواهر ، الجزء الثالث ، صفحة ٢٤١ .

القطائع

ومما يلحق بمورد الخراج ، القطائع ، وهي الأرض التي لامالك لها ، كسكان تكون لحاكم البلاد المفتوحة ، أو لمن قتل في الحرب أو هرب ، وقد أقطع الرسول (صلى الله عليه وسلم) أقطاماً تأليفاً لهم على الإسلام ، وأقطع الخلفاء من بعده ، من رأوا أن في إقطاع ملاحاً .^(١)

وبقي أمر القطائع زمن الخلفاء الأمويين على ما كان عليه الحال في عهد الخلفاء الراشدين ، فلما كانت فتنة ابن الأشعث عام (٨٢ هـ) عام الجماديين كما أشرنا سابقاً ، أحرق الديوان فاستولى كل قوم على ما كان في أيديهم من هذه الإقطاعات ، والصوافي فذهب ذلك الأصل ودرس ولم يعرف .

ويقول المقرئ : (إن الخلفاء الأمويون ، والعباسيون ، كانوا يقطعون أرض مصر لتفر من خواصهم ، ومن خراج مصر ، تصرف أعطيات الجند ، وما تتطلبه مرافق الدولة ، وما بقي يرسل إلى بيت المال ، وما أقطع من الأراضي يبقى بيد من آل إليه)^(٢) . ويذكر المقرئ في موضع آخر أن الإقطاع أورد للأمويين شيئاً كثيراً ولم يحدد .^(٣)

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ٦٦ .

(٢) كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، الجزء الأول ، صفحة ٩٧ .

(٣) كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، الجزء الأول ، صفحة ٩٧ وجاء فيه (وذكر أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم ما أقطعه معاوية بن أبي سفيان ومن بعده من الخلفاء من دور مصر فأورد شيئاً كثيراً) .

٤ - العشور

والمورد الرابع من موارد بيت المال في الفترة السابقة للمصر العباسي الأول ، هو : مورد العشور .

والعشور : هي الرسوم التي تؤخذ على أموال وعروض التجارة الواردة إلى شتور وحدود بلاد المسلمين برّاً وبحراً .

وكل ما يؤخذ من المسلمين من العشور ، سبيله المذقة ، أما ما يؤخذ من أهل الذمة وأهل الحرب فسبيله الخراج . (١)

ويؤخذ من الذمي التغلبي ، والذمي التجراتي ، نصف العُشْر ، كماثر أهل الذمة ، وكذلك المجوس والمشركون . (٢)

وفي عهد بني أمية استمر إيراد العشور كما كان عليه الحال في أيام عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، حيث لم يشر أي من المؤرخين إلى تغيير في هذا الإيراد في كتبهم أو أية إضافة .

كما استمرت القواعد التي كانت تحيي بها العشور متبعة كما كان الأمر سابقاً (٣)

وكم كنا نود أن نجد في المراجع والمصادر التي وصلت إلينا ، مفسدات إرتفاع ضريبة العشور إلى بيت المال من الأقاليم المختلفة ، محتزمة أو متفردة ،

(١)(٢) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٤٥ .

(٣) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٤٧ وجاء فيه : (عن زريق بن حيان ، وكان على مكن مصر ، فذكر أن عمر بن عبدالعزيز (رضي الله تعالى عنه) ، كتب إليه أن انظر من مرّ عليك من المسلمين ، فخذ مما ظهر من أموالهم المين ، ومما ظهر من التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً وما نقص في حساب ذلك ، حتى يبلغ عشرين ديناراً ، فإن نقصت تلك الدنانير فدعها ، ولا تأخذ منها شيئاً ، وإذا مرّ عليك أهل الذمة ، فخذ مما يديرون من تجارتهم . من كل عشرين ديناراً ديناراً ، فما نقص في حساب ذلك ، حتى تبلغ عشرة دنانير ، ثم دعها فلا تأخذ منها شيئاً ، واكتب لهم كتاباً بما تأخذ منهم إلى مكنهم من الحول) .

ولكن مع الأسف الشديد فإن المؤرخين لم يعطونا نصاً واضحاً عن الأرقام والإحصائيات التي يستدل منها على مقادير ما يصل بيت المال من تلك العصور ، ولا عن أماكن جبايتها ، وعدد موظفيها ، والمبالغ المتحصلة من كل قطر ، في عهد بني أمية .

٥ - الفنائم

وبعد قيام الدولة الأموية واصل خلفاؤها حركة الفتح في الشرق والغرب ، حتى بلغت الدولة الإسلامية أوج اتساعها في عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك ، وتوسعت شملت الفتوح عدة أقطار في العالم القديم المعروف آنذاك ، وهو آسيا وإفريقيا وأوروبا ، وسأحدث بإيجاز شديد عن هذه الفتوحات .

في عهد معاوية بن أبي سفيان : غزا عبدالله بن سوار بن همام وكان أميراً على شرق الهند ، الفيقان ، وهي بلاد السند مما يلي خراسان ، مرتين ولكن لم يستشهد في المرة الثانية ^(١) ، ثم غزا الصليب بن أبي مفرقة هذه البلاد حتى وصل إلى الصغد ^(٢) ونزل كش ، فصالحه ملك الصغد وكان ذلك حوالي سنة ٧٨ هـ ، وفي عهد عبد الملك بن مروان .

وقد بلغ أسطول الشام في عهد معاوية بن أبي سفيان (١٢٠٠) سفينة ، فتج بها عدة جهات كجزيرة رودوس ، وبعض الجزائر اليونانية .

وفي عهد معاوية بن أبي سفيان بلغ عامله عبيد الله بن زياد على خراسان بيكند ، وأرغم خاتون أميرة بخارى على طلب الصلح ، وقد شغقت العهد مرتين ، ولكن المسلمين دخلوا بخارى بقيادة سعيد بن عثمان الذي خلف عبيد الله بن زياد على ولاية خراسان .

ثم دخل المسلمون سمرقند بعد قتال عنيف فيما بعد .

(١) تاريخ اليعقوبي ، المجلد الثاني صفحة ٢٢٤ .

(٢) تاريخ اليعقوبي ، المجلد الثاني صفحة ٢٢٦ .

في سنة ٥٠ هـ أرسل معاوية إلى عقبة بن نافع وكان يقيم ببرقة وزوابعه بالدخول إلى إفريقية ، فتمكن هذا القائد من فتحها ، وأسلم على يديه الكتيسير من البربر ، الذين كانوا نواة لفتح المغرب العربي الكبير والأندلس . وقسم بنى عقبة بن نافع مدينة القيروان ليقيم بها عساكر المسلمين وكذلك ليأمنوا شورة أهل البلاد .

وفي عهد الوليد بن عبدالمطلب تم فتح بلاد ماوراء النهر ، وهي البسلاد الواقعة شرق نهر جيحون والمعروفة ببلاد التركستان ، فقد قلد الحجاج بن يوسف القائد قتيبة بن مسلمة الباهلي ولاية خراسان سنة ٨٦ هـ ، وقد تمكن هذا القائد من غزو هذا الاقليم ، واستولى على أهم مدنه مثل بلخ ، وبخارى وسمرقند ، بعد أن تغلب على سكانها ، من الأتراك الوثنيين ، ونشر الاسلام في ربوعه ، وانتقلت إليه عناصر عربية .

وقد مضى القائد قتيبة قدماً سنة ٩٦ هـ إلى حدود الصين ، على رأس جيش كثيف ، وخبرت مفاوضات بينه وبين ملك الصين ، انتهت بأن دعا ملك الصين بمخاض من ذهب فيها ثراب ، وبعث بحريز وذهب وأربعة غلمان من أبناء ملوكهم ، وأجاز الوفد الاسلامي ، فسار الوفد حتى وصل إلى القائد قتيبة ، الذي قيل الجزية ، وختم الغلمان وردهم ، ووطئ الثراب ، ثم عاد إلى مرو . (١)

وقد مهد هذا طريقاً للاتصال بالصين وتجارتها ، وحضارتها ، ثم بسبب الاسلام يتسرب إلى الصين .

وأما بلاد الهند والتي تقع شرقي إيران ، على ساحل بحر الهند - باكستان الغربية وينغلاديش اليوم - فقد دبر الحجاج بن يوسف عامل الوليد بن عبدالمطلب (١) والقصة بالتفصيل مذكورة في كتاب تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الرابع ، الجزء الثامن ، صفحة ١٠١ .

على العراق غزو هذه البلاد ، وأرسل إليها الحملة برآ وبحراً ، بقيادة محمد بن القاسم الثقفي ، والذي كان عاملاً على مكران ، وقد جهزت هذه الحملة بكل شمس ، وقيل كلفت بيت المال ستم مائة ألف درهم ، وقد تمكن القائد المسلم من احتلال مدن السند ، حتى أتى الديبل ، وافتتحها بعد حصار ، ثم سار إلى بيرون فاستقبله أهلها استقبالاً حسناً ، وأدخلوه مدينتهم ، ووقفوا بالملج ، وواصل محمد بن القاسم فتوحه ، حتى بلغ نهر السند ، وكان يعرف إذ ذاك باسم نهر مهران ، وهناك التقى بدهر ملك السند ، الذي كان يقاتل مع جنوده على ظهور الفيلة ، وقد انتهى القتال بهزيمة دهر ملك السند ، وقتله ، ودخل القائد المسلم السند ، عاصمة السند . (١)

وفي الملتان آخر حصون السنديين الكبرى ، أقبل على محمد بن القاسم الأعوان والتجار ، وأصحاب الحرف ، في عدد كبير من سكان الأقاليم المجاورة ، الذين كانوا يعانون من ظلم البراهمة ، والذين كان قد بلغهم الكثير من تسامح هذا القائد المسلم ، وكرمه ، وكفه لأهلي رجاله عن السلب والنهب ، فأعلنوا جميعاً ولاءهم لهذا القائد . وقد دلّ أحد البراهمة القائد محمد بن القاسم تقريباً منسه ، على مكان مخفي بأحد الصحاب القريبة ، كان ملوكهم يودعون فيه أموالهم وكنوزهم ، فوجد به هذا القائد المسلم من المال الكثير ، ما أمكنه أن يرد إلى بيت مال المسلمين ضعف نفقات الحملة السندية ، وكان الحجاج قد تعهد بذلك للخليفة في بادئ الأمر . وقد صدق في تعهده ، حيث حمل إلى دمشق عاصمة الخلافة الأموية (مائة وعشرون مليون درهم) ، دون أن يضار أهلون في أموالهم أو يفرض عليهم من الخرم ما لا يطيقونه . (٢)

(١) فتوح البلدان صفحة ٤٢٢ .

(٢) فتوح البلدان ، صفحة ٤٢٢ ، وجاء فيه (ونظر الحجاج ، فإذا هو قد أنفق على محمد بن القاسم ستم مائة ألف ، ووجد ما حمل إليه عشرين ومائة ألف ألف ، فقال شفيها غيظنا ، وأدركنا ثأرنا ، وأزدنا ستم مائة ألف ألف درهم ورأس دهر) .

ومن هنا نستطيع أن ننوِّبل إلى أن مورد الغنائم كان يميل أحياناً إلى هذا الرقم (١٢٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم) في عهد بني أمية من غزو بعض البلاد .

ويعتبر فتح محمد بن القاسم الثقفي لبلاد الهند من أعظم الفتوح الإسلامية ، إذ بدأ الإسلام ينتشر في ربوع تلك البلاد ، وكان له كبير الأثر في اتصال المسلمين بالهند ، فثقلوا عنها الفلسفة والرياضيات .

وفي عهد الوليد بن عبد الملك ، قلد موسى بن نصير إفريقيه سنة ٨٨ هـ ، فخرج موسى من مصر بجيش عظيم قاصداً إفريقيه ، حيث انضم إليه جيش آخر ، على مقدمته طارق بن زياد ، فبسط نفوذ الأمويين ، ورفق راية الإسلام في أرجاء المغرب حتى وصل طنجة ، فافتتحها ، وأسلم أهلها ، وقتل القائد موسى بن نصير طارقاً ولايتها ، فلم بذلك فتح بلاد المغرب كلها ، ماعدا سبتة ، التي ستلحق بالدولة الإسلامية عند غزو الأندلس .

أما بالنسبة للأندلس ، فبعد اغتصاب لذريق العرش ، لجأ كثيرون من أبناء الأسرة المالكة السابقة إلى شمال إفريقيه ، واتصل نفر منهم بموسى بن نصير والي المغرب ، الذي استأذن الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك بفتح الأندلس ، فأذن له .

أرسل موسى بن نصير حملة استطلاعية بقيادة طريف بن مالك ، وكان ممن المسلمين البربر ، فغزا بعض شهور الأندلس الجنوبية وعاد محملاً بالغنائم ، بعد أن اقتنع بانعدام وسائل الدفاع في إسبانيا .

= وهذه التقيمة المالية غير ما غنمه المسلمون ، وقسمت حسب ما أمر الله به للفارس ثلاثة أسهم ، وللراجل سهم ، وحسب قوله تعالى : (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى والمهتامي والمساكين وابن المعيل ...) - آية رقم ٤١ من سورة الأنفال من القرآن الكريم .

ثم ندب القائد موسى بن نصير لفتح الأندلس رجلاً من خيرة جنده هو طارق بن زياد ، قبل قيامه بقيادة جيش المسلمين لفتح الأندلس ، وقد كان جيش طارق بربريساً صرفاً أو بكاد ، وهذه أول مرة نسمع فيها أن قائداً إسلامياً ، عهد في عمل حربي خطير إلى قائد غير عربي ، وجند غير عرب في الغالب ، ومعهم عدد من كبار الجند العرب ، وموالي الأمويين .

وقد نزل بهم طارق بن زياد الجبل الذي خلد اسمه ، فعرف منذ ذلك الحين بجبل طارق ، واجتاز بالمسلمين المضيق إلى الأندلس ، حيث انتصر على لفريق وجنده ، وكتب إلى موسى بن نصير بخبر الانتصار ، فجاء القائد موسى بن نصير مع جيش كبير ، لاستكمال الفتوح في بلاد الأندلس ، وخصوصاً كبار المدن الجنوبية ، والغربية التي خلفها طارق دون فتح ، حيث إلتحق القائدان على مقربة من طليطلة فالتقحا أشيليه ، وماردة ثم توجها إلى الشمال واحتل سرقسطة وبرشلونة ، واستمررا في السير والفتح حتى وصلا إلى جبال البرانس .

وهكذا تم فتح بلاد الأندلس على يد القائدَيْن الكبارَيْن موسى بن نصير ، وطارق بن زياد ، وغنم المسلمون غنائم كثيرة ، وانتعش هذا المورد انتعاشاً لا مثيل له بهذه الفتوحات العظيمة .

وقد كان هذا المورد ، وأمني مورد الغنائم في الدولة الأموية ينتمش جيداً عندما تستمر الفتوحات ، وينضب هذا المورد عندما يتشغل المسلمون ببعض الفتن ، والأمور الداخلية ... ففي عهد بعض الخلفاء الأمويين لم يدخل إلى بيت مال المسلمين أي دخل من هذا المورد ، بينما أدخل هذا المورد إلى بيت مال المسلمين الصلايين من الدراهم والدنانير في عهد بعض الخلفاء الأمويين الآخرين ، وخصوصاً في عهد معاوية بن أبي سفيان ، وفي عهد الوليد بن عبد الملك .

٦ - المصادر

وقد عّد الكثير من المؤرخين المحدثين أن المصادر التي حدثت في العهد الأموي من موارد الدولة الأموية وخصوصاً وأن المصادر كانت تصل أحياناً إلى مبالغ كبيرة جداً ، وإلى ملايين الدراهم .

وقد استمر هذا العقاب المالي سائداً في العصر الأموي، ففي عهد معاوية صادر زياد بن أبيه رجلاً من أشرف العرب بالعراق، واحتجز أمواله فاستأذن الرجل في الخروج إلى معاوية في الشام ، فأذن له ، فلما وصل إلى دمشق شكّا أمره إلى معاوية فقبل معاوية شكايته وعوّضه عن أمواله ، ووصل الخبر إلى زياد فكتب إلى معاوية معترضاً على موقفه مبيناً أن مثل هذا التصرف الطين مفعود للجهنم الذي يقوم بسبه ، لضبط أمور ولايته ، فكتب إليه معاوية موضحاً هدفه قائلاً : " إنه لا ينبغي أن نسوس الناس بسياسة واحدة فيكون مقامنا مقام رجل واحد ، لا تلين جميعاً فيخرج الناس في المعصية ولا تشدد جميعاً فنحمل الناس على المبالك ، ولكن تكون للفظظة والشدة ، وأكون أنا للرفقة والرحمة فيستريح الناس " (١)

ومن مصادر العصر الأموي ما قام به يزيد بن عبد الملك من مطاردة آل يزيد ابن المهلب ومصادرة أموالهم . (٢)

- كذلك فإن الحياة في عهد هشام بن عبد الملك كان يحقق معهم عند اغتيالهم أعمالهم الإدارية ، ويطلب إليهم ردّ ما أخذوه بغير حق إلى بيت المال . فمن ذلك أن يوسف بن عمر الثقفي لما ولي العراق بعد عزل خالد بن عبد الله القسري
-
- (١) . الإسلام والحضارة العربية ، محمد كرد علي ، الجزء الثاني صفحة ١٥٦ وكذلك في كتاب الخلافة والدولة في العصر الأموي ، محمد حليمي صفحة ١٥٥ ، ١٥٦ .
- (٢) تاريخ المعقوبي ، الجزء الثاني ، صفحة ٢١٠ ، ٢١١ ، وكذلك في كتاب النظم الإدارية والمالية في الدولة العربية الإسلامية صفحة ٢٢٥ .

طالب عمال خالد بالأموال وزج بهم في السجون فأخذ من طارق بن زياد عامل الخوارج على فارس عشرين ألف ألف درهم ، وأخذ مثلها من عامل أصبهان والري وقومس ، وأخذ من ابان بن الوليد عشرة آلاف ألف . (١)

وكان بعض الولاة عند اسناد ولاية خراسان إليهم يبادرون إلى القاء القبض على من سبقهم من العمال ونوابهم ، ويستخرجون منهم الأموال فحينما وصل عاصم بن عبد الله بن يزيد الهلالي إلى خراسان والياً عليها من قبل الخليفة هشام بن عبد الملك في نهاية عام ١١٥ هـ بادر إلى إلقاء القبض على عمال سلفه الجديد بن عبد الرحمن المري واستخرج منهم الأموال (٢) . وعندما تولى أسد بن عبد الله القسري على خراسان مرة أخرى في سنة ١١٦ هـ عامل عاصم بن عبد الله بنفس هذه المعاملة التي عامل بها عاصم من سبقه، وأخذ منه مائة ألف درهم . (٣) ونستطيع القول بحصة عامة بأن من أهم ما يؤخذ على بني أمية في النصف الثاني من أيام خلافتهم شدتهم على الأمراء ومصادرتهم لأموالهم ، وأحياناً الإشتغال منهم بعد عزلهم . وقد ابتدأ هذه السنة سليمان بن عبد الملك فاشتد على آل الحجاج ومن كانوا يلوذون بهم . وفعل مثل ذلك بكثير من قواد عصره وعظمائه كموسى بن بصير فاتح الأندلس ، وقتيبة ابن مسلم فاتح الصين، ومحمد بن القاسم فاتح الهند، واستمر الأمر على هذا الحال بعد عهد عمر بن عبد العزيز . فكان هذا من الأسباب التي أدت إلى انهيار الدولة الأموية وسقوطها .

- (١) تاريخ اليعقوبي ، الجزء الثاني صفحة ٣٢٢ ، ٣٢٤ .
- (٢) سبط ابن الجوزي : مرآة الزمان ورقة رقم ٣٦٤ ، ٣٦٧ (مخطوط مسجل بدار الكتب المصرية برقم ٥٥١) تاريخ (الجزء السابع مجلد ٣) ٠٠٠ وقيل لي إن هذا المخطوط تم تحقيقه ، ولكني لم أعثر على الكتاب المحقق من خلال المكتبات المصرية والقطرية ، وربما كان رسالة ماجستير أو دكتوراه فسي إحدى الجامعات ، ولكنني لم أتوصل للحصول على النسخة المحققة . وجاء في تاريخ الأمم والملوك المجلد الرابع الجزء الثامن صفحة ٢١٨ (أن هشام ابن عبد الملك قال لعاصم بن عبد الله : إن أدركت الجديد وبه رمق فازهق نفسه فقدم عاصم وقد مات الجديد) .
- (٣) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الرابع ، الجزء الثامن صفحة ٢٢٦ في أحداث سنة ١١٧ هـ .

٧ - موارد أخرى لعبت المال

وفي العهد الأموي فرضت الضرائب على الدور والحواريات والأسواق ، وأطلق على هذا النوع من الضرائب " مستغلات " ، وأنشئ في عهد الوليد بن عبد الملك ديواناً خاصاً بها هو " ديوان المستغلات " كان يتولاه للوليد نعيم بن ذؤيب (١) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن طرق جباية هذه الأنواع المختلفة من الضرائب كانت لم يعض الأحيان تنسم بالشدة . (٢)

ومن مصادر بيت المال أيضاً : خُص ما يستخرج من حلية وعنبر (٣) وخمس المعدن وعشر العمل واللوز والبتدق والفتق وقصب السكر (٤) . وخمس الركساز ، وهو الكنز العادي . وتركبة من يموت دون وارث من المسلمين ومن موارد بيت المال أيضاً : هدايا النيروز والمهرجان : وأصل " النيروز " نوروز " عريقته العرب فقلبوا الواو ياء وقلبوا " نيروز " ومعناه الصباح الجديد ، وأول من اتخذ من الفرس " جمنا " الملك (٥) ، ومن ذلك التاريخ تعود الفرس أن يقدموا لملوكهم الهدايا في النيروز والمهرجان . يقول الجاحظ في التاج " ومن حق الملك هدايا المهرجان والنيروز ، والعلبة في ذلك أنها فصل السنة ، فالمهرجان دخول الشتاء وفصل البرد والنيروز إذن بدخول فصل الحر " . (٦) وقد كان الفرس يفعلون ذلك بمن وليهم لاستعطافه .

- (١) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ٤٧ ويذكر الجيشاري أن اسم نعيم بن ذؤيب مكتوب في لوح في سوق المراجين بدمشق .
- (٢) تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق ، صفحة ٤٧ .
- (٣) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ٧٥ .
- (٤) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ٧٧ .
- (٥) صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، الجزء الأول صفحة ٤٩١ .
- وكان الدين قبله قد تغير ، وظهر الجور ، فلما ملك جدد الدين ، وأظهر العدل ، فسمي اليوم الذي ملك فيه نور روز .
- (٦) كتاب التاج في أخلاق الملوك ، صفحة ١٤٦ .

وقد أخذت هدايا الفيروز في العصر الأموي ، واشتد بعض الولاة في المطالبة بها ، فيذكر ابن الأثير أن عبدالله بن عامر - والي معاوية على البصرة وخراسان - عزل قيس بن الهيثم القيسي عن خراسان لأنه أبطأ بالخراج والهدية (١)

وقد طالب معاوية بن أبي سفيان أهل المواد أن يهدوا إلى عافله عيسى الخراج في الفيروز والصرحان ففعلوا، فبلغ جملة ما حصل عليه معاوية من ذلك عشرة آلاف ألف درهم في السنة (٢) بما يدل على أهميتها كمورد من موارد بيت المال.

وقد ظلت هذه الهدايا تؤخذ ، حتى أبطلها الخليفة عمر بن عبدالعزيز ، لكنها أعيدت بعده ، وقد أشرنا إلى ذلك عند الحديث عن الخراج في العصر السابق للخلافة العباسية الأولى .

أما الحديث عن مصارف الإيرادات في العهد الأموي ، لحديث يرغب كل قارئ أن يخرج منه بنتائج طبية ، ومعلومات قيمة وافية من كل ما كان يصرف من بيت المال ، في هذا العهد ، ولكن نظراً لفقدان الدواوين والسجلات التي كانت تسجل فيه هذه المصروفات وأوامر الصرف يجعل الباحث لا يستوفي بحثه الذي ينبغي أن يشتمل على قوائم للمصروفات .

ومصارف بيت المال تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي :

- أ - مصارف الزكاة وما يتصل بها .
- ب - مصارف الجزية والخراج والعشور والضرائب الأخرى .
- ج - مصارف الخنائم وما يتصل بها .

(١) الكامل في التاريخ ، الجزء الثالث صفحة ٢١٨ .

(٢) كتاب الوزراء والكتاب صفحة ٢٤ .

وقد بين القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، وعمل الصحابة (رضوان الله عليهم) مصارف هذه الأبواب .

أولاً : مصارف الزكاة

فايزاد بيت المال من الزكاة والمدقات يصرف في ثمانية طوائف ، جاء ذكرها في القرآن الكريم ، قال الله تعالى : - " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين ، وفي سبيل الله وابن السبيل ، فريضة من الله ، والله عليم حكيم " (١)

وخلال الحكم الأموي ، ظلت جباية الزكاة ، وتوزيعها كما كانت في عهد الخلافة الراشدة ، إلا أن الخليفة الأموي عمر بن عبدالعزيز لم يكن يعاقب أحداً إذا لم يدفع زكاة أمواله ، فقد جاء عنه قوله لبعثاله : (من أدى زكاة ماله قيل منه ، ومن لم يؤد قاله حسيه) . (٢)

كما أن عمر بن عبدالعزيز جعل لكل مدينة رجلاً يأخذ الزكاة . وكتب إلى عماله : أن في الخلايا صدقة فخذوها منها ، والخلايا : كواثر النحل . (٣)

وقد اهتم الخليفة الأموي عمر بن عبدالعزيز أيضاً بالفقراء والمساكين ، وابن السبيل ، واتخذ لهم داراً يعرف بدار الطعام ، وأوصى أن لا يصيب أحد من هذه الدار شيئاً من طعامها ، لأنه خاص بمن طبخ لهم .

كما أنشأ الخانات في البلاد ، يقري من مرّ بها من المسلمين يوماً وليلة ،

(١) القرآن الكريم ، سورة التوبة آية ٦٠ .

(٢) خطط الشام ، المجلد الثالث ، الجزء الخامس ، صفحة ٥٦ وكذلك في كتاب الاسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني ، صفحة ١٢٨ .

(٣) الاسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني ، صفحة ١٨٣ .

ويصلحهم دوابهم ، ويقرون من كانت به علة يومين وليلتين فإن كان متقطعاً به
يقوى بما يصل به إلى بلاده . (١)

ولكثرة ماوزع على الفقراء من أموال الصدقات ، لم يبق فقير في أيامه فسي
غالبية البلدان ، حيث كان عماله يقبضون الصدقة ثم يقسمونها في المخاويع ، حتى
ليصيب الرجل فريقتان أو الثلاث ، فما يفارقون الحي وفيهم معوز ، ولا ينصرفون
إلى الخليفة بدرهم .

بعث عمر بن عبدالعزيز عاملاً على صدقات إفريقيا ، فأراد أن يعطي منها
الفقراء ، فالتمسهم في كل مكان ، فلم يجد فيها فقيراً يقبل أن يأخذ الصدقة ،
فاشتري بها رقياً وأعتقها ، وجعل ولائهم للمسلمين . (٢)

واهتم الخليفة الأموي عمر بن عبدالعزيز بسهم المؤلفة قلوبهم ، بعد
أن أثنى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) عليهم ، وعلل ذلك ،
لاستغناء الحاجة إلى التأليف .

ولعل الحاجة إلى التأليف قد ظهرت أيام عمر بن عبدالعزيز ، الذي قدم
لأهالي البلاد التابعة للدولة الإسلامية ، هبات من المال ،^(٣) ليدخلوا الإسلام ،
فقد أعطى بطريقاً ألف دينار ، استألفه على الإسلام .^(٤) كما أمر أن لا يؤخذ من
المعادن الخمس وتؤخذ منها الصدقة .

(١) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الرابع ، الجزء الثامن صفحة ١٢٨ .

وكان عمر بن عبدالعزيز قد كتب إلى سليمان بن أبي السري أمراً بإيصاله
بإنشاء هذه الخانات في سمرقند .

(٢) الإسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني ، صفحة ١٨٨ ، وجاء فيه أيضاً :
(وما مات عمر حتى جعل الرجل يأشي بالمال العظيم ، ويقول : اجعلوا هذا
حيث ترون في الفقراء ، فما برح حتى يرجع بعماله ، لا يسجد من يضعه فيهم
لكثرة ما أغنى الناس عمر) .

(٣) التاريخ الإسلامي للمام ، الجاهلية - الدولة العربية - الدولة العباسية صفحة ٣١٨

(٤) خطط الشام ، المجلد الثالث ، الجزء الخامس ، صفحة ٥٧ .

سأل عمر بن عبدالعزيز أحد عماله : كم جمعت من الصدقة ؟ فقال : كذا وكذا ، قال : فكم جمع الذي كان قبلك ؟ قال : كذا وكذا ، فسمى شيئاً كثيراً من ذلك ، فقال عمر : من أين ذاك ؟ قال : يا أمير المؤمنين إنه كان يؤخذ من الفرس دينار ، ومن الخادم دينار ، ومن الفدان خمسة دراهم ، وإنك طرحت ذلك كله . قال : لا والله ما ألقيته ، ولكن الله ألقاه .

(وكتب أيضا : إنني ظننت أن جعل العمال على الجسور والمعابر أن يأخذوا الصدقة على وجهها ، فتعدى عمال سوء ما أمروا به ، وقد رأيت أن أجعل في كل مدينة رجلاً يأخذ الزكاة من أهلها ، فخطوا سبيل الناس في الجسور والمعابر)^(١)

وخلامة القول : إن جباية أموال الزكاة وتوزيعها في محارفها الثمانية ، ساعدت في خلق مجتمع إسلامي متكامل ، عند قيام حكومة الرسول (صلى الله عليه وسلم) في المدينة ، حتى آخر العصر الأموي الذي نحن بصدد الحديث عنه وكذلك حتى آخر العصر العباسي الذي سوف نتحدث عنه في الباب الأول من هذه الرسالة .

(١) خطط الشام ، المجلد الثالث ، الجزء الخامس ، صفحة ٥٧ .

العطاء في العهد الأموي

أما مصارف الجزية والخراج والعشور والضرائب الأخرى فكانت كالتالي :-

كان من أهم التطورات التي طرأت على العطاء كمصرف من مصارف بيت المال ،

السياسة الخاصة التي اتبعتها معاوية بن أبي سفيان ، إذ أنه استخدم العطاء ، فسي الأغراض السياسية ، وخرج بذلك ، عن القاعدة التي وضعها عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، وراعى فيها أن يكون العطاء حسب السابقة في الاسلام ، وحسن الأثر في الدين ، والمشاركة في النزوات مع الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم) .

وضاعف معاوية عطاء الجند حتى يحارب هؤلاء ببسالة وشجاعة عن الحدود التي وصلت إليها الدولة الأموية ، ولأنه كان بحاجة إلى تأييد الناس ، وكان عسده جنده ستمين ألفاً (٦٠.٠٠٠) فكان ينفق عليهم ستمين مليون من الدراهم في العام ، فيلحق بذلك لكل رجل منهم ألف درهم (١٠٠٠) ، على حين كان الراتب في عهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) بين (٢٠٠ - ٥٠٠) ثلاثمائة وخمسة درهم .

ومن التطورات التي طرأت على العطاء في عهد معاوية أنه زاد في عطاء من رأى الحاجة تدعو إلى اصطفاه ، فجعل اليمينية فرقة قائمة بذاتها ، ومعدتهم ألفا فارس ، وفرض لهم عطاء مخاعفاً ، وكان يستشير أمراءهم ، ويقربهم ، فاستفحل أمرهم ، مما جعله يقرب القيسية ، ويعطيهم مثل عطايتهم ، ويجمع بين القبيلتين ، ومنزيتهم مناً .

وبهذا الضرف يكون معاوية بن أبي سفيان قد جعل من صرف العطاء عاملاً سياسياً هاماً ، يوفر له التوازن بين القوى المتعددة التي كانت موجودة في عهده .

ومن سياسة معاوية أيضاً في العطاء ، أنه عمل على استرضاء آل بيت الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، فوسع عليهم في العطاء ، إذ جعل عطاء كل من الحسن

والحسين مليون درهم في كل عام (١٠٠٠٠٠٠٠٠ ر) ، بدلاً من الخمسة آلاف درهم (٥٠٠٠) الذي كان عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قد فرغها لكل منهم .
كما زاد في عطاء عبدالله بن عباس ، وعبدالله بن جعفر بن أبي طالب وغيرهما (١) .

ومن التطورات التي طرأت على العطاء في عهد معاوية ، أنه وقت أوقاتا لشاؤول الجند لأرزاقهم . كما أن المولود في زمن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) كان إذا ولد ، فرض له في عشرة ، فإذا بلغ أن يفترض ألحق به ، وكذلك كان رأي عثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب (رضي الله عنهما) ، فلما كان معاوية ابن أبي سفيان ، أفرد المولود ، وجعل ذلك للفقير ، فلم يزل كذلك ، حتى قطيع عمر بن عبدالمؤيز بن مروان ، ذلك كله ، إلا لمن شاء . (٢)

لقد كان معاوية كميّاً في استخدام المال ، واكتساب رضا الناس ، ففُتق الأتعية للشعراء ، وكان الشعراء كأرباب الصحافة في هذا العصر ، فالتفح بهم لمللحة الدولة ، وتكوين الولاء والوطنية لديهم (٣) كما أنشأ معاوية بن أبي سفيان (١) وكان إذا لامه أهله على كثرة بذله المال للعلويين والهاشميين ، أجابهم : أن الحرب تستلزم نفقات أكثر من هذا العطاء . . . الاسلام والحضارة العربية الجزء الثاني : صفحة ١٥٨ .

(٢) كتاب الأموال ، الجزء الثاني ، صفحة ٣٠٦ ، عند الحديث عن الفرض للثرية من الفي ، وإجراء الأرزاق عليهم ، واختلاف العلماء في الفرض للثريين . قال أبو عبيد : ألحق به : يعني في الفريضة .

(٣) كما جاء في كتاب الحضارة الأموية العربية في دمشق لعمر أبو النمر صفحة ٢٤٥ ، أن معاوية بن أبي سفيان قدم في العطاء من شهد معه معركة صفين ، كما قدم عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) من شهد بدرأ على غيرهم في العطاء .

وجاء في كتاب تاريخ التمدن الاسلامي ، الجزء الأول صفحة ١٧٢ ، ١٧٣ أن معاوية بن أبي سفيان استخدم العطاء في اصطناع الأحزاب ، وتخفيف ويلات المتعصبين عليه ، فكان كثيراً ما يأمر عماله بزيادة أعطيات أناس ، يعرف أنهم من حزب علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) ، وكان هؤلاء العمال لا ينفذون ذلك أحياناً ، لقصور إدراكهم عن معرفة الغرض الذي يرمي إليه معاوية ، ومن ذلك : أنه أمر الحصان بن بشير ، عامله على الكوفة ، أن =

(دار صناعة) للسفن بعكا ، ويذكر البلاذري : (أنه لما كانت سنة ٤٩ خرجت الروم إلى السواحل وكانت الصناعة بمر ففقط ، فأمر معاوية بن أبي سفيان بجمع الصنائع والنجارين فجمعوا ، ورتبهم في السواحل ، وكانت الصناعة في الأردن بعكا^(١) . وبالطبع فإن إنشاء مثل هذه الصناعة كلف الدولة الأموية الكثير من الإيرادات وأموالها ، ويدل على اهتمام الأمويين بالصناعة .

وقد سار يزيد بن معاوية على نفس سياسة أبيه المالية ، فكان لا يفرق بالمال مهما عظم في سبيل الخلافة ، والمحافظة عليها ، وعلى وحدتها ، (وقد عليه عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، فقال له : كم كان عطاؤك ؟ فقال له : ألف ألف (مليون) قال : قد أضعفناها لك . قال : فذاك أبي وأمي ، وما قلنهما لأحد قبلك . قال : أضعفناها لك ثانية - فقيل ليزيد : أتعطي رجلاً واحداً أربعة آلاف (٤ ملايين) ؟ فقال : ويحكم إنما أعطيها أهل المدينة أجمعين ، فما يده إلا عارية ، وما زال يزيد يزيد في إعطائه ، لمنزلته ، ولأهله يريد أن يتألف بواسطته أهل المدينة .^(٢)

= يزيد في أعطيات أهلها عشرة دنانير ، وكانوا من أشد الناس تعصباً لعلي رضي الله عنه) ، فأبى النعمان أن يتفدوا لهم فلم ينفعه ذلك . كما جاء في كتاب الإدارة العربية : مولوي ، صفحة ٢٥١ ، أن معاوية أبسن أبي سفيان أخرج من قائمة العطاء أسماء المشتبه في أمرهم وغير المرغوب فيهم من رجال السياسة ، وأنقص رواتب غيرهم وأضاف إليها أسماء جديدة . وهكذا نجد معاوية يزيد العطاء أو ينقصه أو يقطع وفقاً لمواقف صاحب العطاء السياسية من حكومته ونظامه . فهو يزيد في أعطيات المنصاره ومعاونيه ، وينقص عطاء بعض خصومه من شيعة علي رضي الله عنه) ، أو يمنع عنهم عطاءهم منعاً باتاً .

(١) فتوح البلدان ، صفحة ١٢٤ وفي صفحة ١٢٥ من نفس المصدر (أن هشام بن عبد الملك نقل صناعة السفن إلى صور ، واتخذ بصور فندقاً ومستغسلاً) .

(٢) الاسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني ، صفحة ١٦١ ، ١٦٢ .

أما معاوية الثاني فكانت خلافته أياماً وما أراد أن يدخل في شيء من مهام

الدولة .

حارة ولاية الأمويين على السياسة التي انتهجها معاوية للعطاء ، وقام بعضهم
باصلاحات إدارية هامة في الدولة ، من ذلك ما قام به المنيرة بن شعبه من وضع
ديوان العطاء بالبصرة وترتيبه وتنظيمه ، وكذلك تنظيمه ديوان الكوفة ، حيث
تولى إدارتها ، على نمط ديوان البصرة .

كذلك فإن زياد الذي أقام على ولاية العراق اثني عشر سنة ، دون هــ
الدواوين ، وضع النسخ للكتب ، وأقر كتاب الرسائل من العرب ، والمواليين
المتفحمين ، وبسط الأرزاق على عماله ألف درهم ألف درهم ، ولتفسيه خمسة وعشرين
ألف درهم . (١)

نهج عبدالملك بن مروان نهج معاوية في التوسع في العطاء ، واسترضاء
الناس والأعزاب المحيطة به ، كما راح عامله على العراق الحجاج بن يوسف الثقفي ،
يجزل العطاء للناس ، لحثهم على المسالة في الحروب التي يشاركون فيها ، وخصوصاً
حرب الخوارج ، وحرب الترك وغيرهم . ومن ذلك أن الحجاج لما سير الجند إلى
رمثيل صاحب سجستان بإذن عبدالملك بن مروان ، وكان عدد الجند أربعين ألفاً ،
أنفق عليهم مليوني درهم ، سوى أعطياتهم ، فضلاً عما أعطاه لكبارهم ، وقد أشرنا إلى ذلك

(١) تاريخ اليعقوبي ، المجلد الثاني صفحة ٣٣٤ . وجاء في كتاب تاريخ الدولة
العربية منذ ظهور الإسلام حتى سقوط الدولة الأموية : صفحة ١٢٣ (أن زياد
غرض لمن حوله عطاءً شرفياً ، وسيطر على بيت المال الذي تجرى منه هذه
الأرزاق والأعطيات ، وكان عند الضرورة يهدد بمنعها .
وجاء في كتاب الخلافة والدولة في العصر الأموي صفحة ٢٣٥ (وتحدثنا الأخير
أنه زاد في أعطيات الموالين ، حين ولي البصرة ، حتى يستعين بهم ، ويضمن
تأييدهم له) .

سابقاً ... عند الحديث عن فتح بلاد الهند واستمارة المسلمين و كتمعت نفقات الحملة.

لما آلت الخلافة إلى الوليد بن عبد الملك ، أجرى على العميان والمساكين ، والمجذمين الأرزاق ، وقام بإحياء أهل الديوان ، كما كان أول من عمل البيمارستان للمرضى - المستشفى - وكذلك دراً للضيافة ، وكان أول من أجرى طعام شهر رمضان في المساجد ^(١) . كما أجرى الأرزاق على الفقراء ، وقوام المساجد ، وكان يفرق المال على الصالحين . وقد زاد الناس في أعطياتهم عشرة عشرة ، ولأهل الشام بصفة خاصة .

وكانت سياسة الوليد بن عبد الملك المالية العامة هي الاهتمام بالنهضة العمرانية فقد بنى المسجد بدمشق ، وأنفق عليه أموالاً عظيمة ^(٢) ، وكتب إلى عمر بن عبدالعزيز أن يهدم مسجد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ويدخل فيه المنازل التي حوله ، ويدخل فيه حجرات أزواج النبي ، وهدم الحجرات ، وأدخل ذلك في المسجد ^(٣) ، فتم تجديد المسجد في عهده .

وقد طلب الوليد بن عبد الملك من ملك الروم معونة مادية ، تعينه على إعادة ترميم مسجد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فبعث إليه بمائة ألف مثقال ذهباً ، ومائة فاعل ، وأربعين حملاً سيفساء ^(٤) .

-
- (١) تاريخ اليعقوبي ، المجلد الثاني ، صفحة ٢٩٠ ، ٢٩١ .
كما ذكر في الوسائل إلى معرفة الأوائل ، ورقة ١٢ ، مخطوط مسجل بسندار الكتب المصرية برقم ٢٩١ ، وبمعهد المخطوطات برقم ١٣٠٤ .
وقيل لي : إن المخطوط تم تحقيقه من قبل بعض الباحثين ، ولكني لست أعثر على الكتاب المحقق .
- (٢) كتاب دول الاسلام : الجزء الأول : صفحة ٦١ - وتاريخ اليعقوبي الجزء الثاني صفحة ٢٨٤ - وفي المسالك والممالك للاصطخري صفحة ٤٥ (أنه أتفق فيه وحده خراج الشام) .
- (٣) تاريخ اليعقوبي : ج ٢ : صفحة ٢٨٤ .
- (٤) تاريخ اليعقوبي : ج ٢ : صفحة ٢٨٤ .

وبعث الوليد بذلك كله إلى عمر بن عبدالعزيز فأصلح به المسجد .
وبعث الوليد أيضاً إلى خالد بن عبدالله القسري وهو على مكة ، بثلاثين
ألف دينار ، فحزبت صفائح ، وجعلت على باب الكعبة ، فكان أول من ذهب البيت
في الاسلام .

وقسم الوليد على أهل المدينة أموالاً كثيرة ، وأعطى كل مُقعد خادماً ، وكل
ضريح قائداً . (١)

وكان عهد الوليد عهد نقشف وترشيد للأموال ، (فقد أحصى أهل الديوان ،
وألقي منهم بخرأ كثيراً ، بلغت عدتهم عشرين ألفاً) (٢)

وقد انكسر الخراج في أيامه كما أشرنا سابقاً بسبب سياسة الحجاج بن يوسف
الخراجية .

ولما ملك سليمان بن عبد الملك ، أحسن معاملة الموالي ، فأطمأنت نفوسهم
في عهده ، وأجرى سليمان عدة تعديلات في نظام ديوان العطاء . فقد أعطى جميع
الجنود عطاءً محددًا ، ومقررات معلومة ، دون اعتبار لشيء ، سوى اشتراكهم في
العمليات الحربية .

وفي سنة ٩٧ هـ ، حج سليمان بن عبد الملك ، ومعهم عمر بن عبدالعزيز
افقسم سليمان لأهل المدينة قسمًا ، وفرض لقريش خاصة أربعة آلاف فريضة ، لسبب
يدخل فيها حليفًا ولا موليًا ، فأجمع رأي مشيخة قريش أن جعلوها لحلفائهم
ومواليهم ، ثم دخلوا عليه فقالوا : إنك قد فرضت لنا أربعة آلاف فريضة لا تدخل

(١) الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية صفحة ١٠٠ - وتاريخ اليعقوبي
ج ٢ : صفحة ٢٩٠ .

(٢) تاريخ اليعقوبي : ج ٢ : صفحة ٢٩١ .

عليه السلام فيها حليفاً ولا مولى ، قرأينا أن تكافئك ، ونجعلها في حلفائنا
ومواليها ، فمن أخف عليك مؤنة منهم ، ففرض لهم أربعة آلاف فريضة أخرى^(١) .

ولما تولى عمر بن عبدالعزيز الخلافة ، أمر بأن يأخذ العطاء جميع
المسلمين ، الذين يسلمون في الفزو عربياً وغير عرب ،^(٢) وكان كثير من الموالي
يخاربون مع العرب في خراسان ولا يأخذون عطاءً ، فجعل عمر بن عبدالعزيز لهم
أرزاقاً ، وأعطاهم .

كانت المصروفات في عهد الخليفة الأموي عمر بن عبدالعزيز شملت جميع
فئات الناس ، وفي جميع الوجوه ، فقد أمر (رضي الله عنه) أن يدون له فسي
الديوان الأعمى والمكفد ، ومن به فالج ، ومن به مرض مزمن ، والعاجز عن القيام
للملاة . وأمر لكي أعمى بخادم ، ولكل اثنين من الزمنى بخادم ، وأمر بأن يرفع
إليه كل يقيم ممن لا أحد له ، ومن كان والده مسجلاً في الديوان ، وأمر لكسمل
خمس من اليثامى بخادم ، يتوزعونهم بالسوية ، كل ذلك على نفقة بيت المال .

وذكر الطبري (. . .) الحق عمر بن عبدالعزيز ذراري الرجال الذين في العطاء ،
أفرع بينهم فمن أصابته القرعة جعله في الصائغ ، ومن لم تصبه القرعة ، جعله فسي
الأربعين ، وقسم في نقراء أهل البصرة كل إنسان ثلاثة دراهم ، فأعطى الزمنى
خمسين ، خمسين ، قال : وأراه رزق القطم)^(٣) .

وجاء في فتوح البلدان : (حدثنا مروان بن شجاع الجزري ، قال : أشبطني
عمر بن عبدالعزيز وأنا قطيم في عشرة دنائير)^(٤) .

(١) تاريخ اليعقوبي ، المجلد الثاني ، صفحة ٢٩٨ ، وكذلك في العيون والحداثي ،
صفحة ٢٤ .

(٢) الإدارة العربية : صفحة ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٣) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الرابع ، الجزء الثامن ، صفحة ١٣٩ .

(٤) فتوح البلدان ، صفحة ٤٤٥ ، وفي كتاب الأموال لأبي عبيد الجزء الثاني
صفحة ٢٠٤ .

وأكثر عمر بن عبدالعزيز بهذا التراث الذي أمضاه عثمان بن عفان (رضي الله عنه) ومن بعده من الولاة ، وقطعها وأعم الفريضة ، ثم خاف أن يستن به في قطع التراث ، ولا يستن به في عموم الفريضة ، فتركها . (١)

واهتم عمر حتى بالموائس الفقيرات ، وفرض لهن من بيت المال . (٢) ولم يزد عمر بن عبدالعزيز العطاء في الشرف ، ولم ينقمه - وزاد أهل الشام فسي أعطياتهم عشرة دنانير ، ولم يفعل ذلك في أهل العراق - (٣) وجاء في كتاب الاسلام والحضارة العربية أن عمر بن عبدالعزيز رأى الرجوع عن زيادة أهل الشام في أعطياتهم عشرة دنانير . (٤)

واهتم الخليفة الأموي عمر بن عبدالعزيز أيضاً بالعلم والعلماء ، فقد أجرى الأرزاق على الفقهاء ، الذين يُعلِّمون الناس أمور الآخرة ، ويحفظونهم القرآن الكريم ، فأعطى ثوماً من حمص وقفوا أنفسهم للفقهِ وحبسوها في المسجد ، عن طلب الدنيا ، مائة دينار لكل رجل منهم ، من بيت مال المسلمين يستعينون بها على ما هم عليه . (٥)

كذلك من أبواب المعروفات في عهد عمر بن عبدالعزيز (رضي الله عنه) أنه أجرى الأرزاق لعماله ، فكان يعطي العامل ثلاثمائة دينار ، حتى يتفهم عن

(١) فتوح البلدان ، صفحة ٤٤٥ ، وجاء في فتوح البلدان وفي كتاب الأموال لأبي عبيد الجزء الثاني صفحة ٢٠٧ (حدثني سليمان بن حبيب أن عمر (رضي الله عنه) فرض لعمال المقاتلة وذريتهم المشرات ، قال فأضى عثمان (رضي الله عنه) ومن بعده من الولاة ذلك ، وجعلوها موروثة يرتها ورثة الميت ، ممن لم يمت في العطاء ، حتى كان عمر بن عبدالعزيز ، قال سليمان ، فسألني عن ذلك ، فأخبرته بهذا ، فأكثر التراث ، وقال : اقطعها وأعم بالفريضة ، فقلت : فإني أخوف أن يستن بك من بعدك ، في قطع التراث ، ولا يستن بك في عموم الفريضة ، قال صدقت ، وتركهم) .

(٢) الاسلام والحضارة العربية . ج ٢ صفحة ١٨٢ .

(٣) تاريخ اليعقوبي ، المجلد الثاني، صفحة ٢٠٦ .

(٤) الاسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني ، صفحة ١٧٧ .

(٥) الاسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني ، صفحة ١٨٤ .

عن الرشوة ، فلا يمدوا أيديهم إلى أموال المسلمين . (١)

كما أمر حتى لبعض خصومه من الخوارج بالعتاء ، كما حدث حينما أصر
لنصم الحيشي مولى بني شيبان بعتاء حين رجع إليه . (٢)

وكتب إلى عماله ، أن يعجلوا بالأعطيات خاصة في موسم الحج ، ليتجهز بها ،
من أراد أداء هذه الفريضة . (٣)

كما أن الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز سار على سياسة الرسول (صلى
الله عليه وسلم) والخلفاء من بعده في باب المعروفات ، فقد أعطي بني هاشم
الْحُمْس ، وردّ فدكا ، (٤) فعندما تولى الخلافة جمع قريشاً ووجوه الناس ، فقال لهم:
إن فدكاً كانت مما أفاء الله على رسوله ، فعالت فاطمة (٥) أن يهبها لها فأبى ،
فكان يضع ما يأتيه منها في أبناء السبيل ، ثم ولي أبو بكر وعمر وعثمان وعلي
(رضي الله عنهم) فوضعوا ذلك بحيث وضعه الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، ثم وليها
معاوية فأقطعها مروان بن الحكم ، فوهبها مروان لأبي ولعيد الطلك ، فصارت لـ
ولوليد وسليمان ، فلما ولي الوليد ، سألته حمته منها فوهبها لي ، وسألت
سليمان حمته منها ، فوهبها لي ، فاستجمعتها ، وما كان لي من مالي أحب إليّ
منها ، فاشهدوا أنني قد رددتها إلى ماكانت عليه . (٦) ومن هنا نعرف أنه ردها
إلى ماكانت عليه في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء من بعده ،

فصارت فدكاً من الأموال العامة لا الخاصة .

(١) سيرة عمر بن عبدالعزيز ، لابن عبدالحكم ، صفحة ١٢٢ .

(٢) العميون والحدائق ، صفحة ٤٢ .

(٣) تاريخ اليعقوبي ، المجلد الثاني ، صفحة ٣٠٥ .

(٤) تاريخ اليعقوبي ، المجلد الثاني ، صفحة ٣٠٥ .

(٥) فاطمة هنا المقصود بها بنت الرسول (صلى الله عليه وسلم) وليست زوجته

فاطمة بنت عبدالمطلب .

(٦) فتوح البلدان ، صفحة ٤٦ .

وكان (رضي الله عنه) يفرق دائماً بين الأموال العامة والخاصة ، ويحرص كل الحرص على أن لا يضيع من الأموال العامة شيء ، فقد طالب يزيد بن المهدي حين كان قد كتب إلى سليمان بن عبد الملك من حمص ما أفاء الله على المسلمين عندما فتحوا جرجان وهو مبلغ ستة ملايين ، وحيمه حتى آخر خلافته لكي يدفع الأموال العامة إلى بيت مال المسلمين . (١)

استطاع عمر بن عبدالعزيز من تقليل نفقات الدولة بقدر الإمكان ، فقد أصدر أمره إلى مسلمة بن عبد الملك بالعودة وجيشه من القسطنطينية ، والعدول عن فتحها ، كما توقفت الحروب الداخلية في عهده ، وكان لا يأخذ من بيت المال شيئاً ، ولا يجري على نفسه من الفيء درهماً ، وعندما سئل عن ذلك ، مع أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) كان يجري على نفسه درهمين في كل يوم ٥٠٠ قال عمر بن عبدالعزيز : إن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) لم يكن له مال ، وأنا مالي يفتني . (٢)

وبهذه السياسة المالية الرشيدة في النفقات استطاع عمر بن عبدالعزيز أن يوصل العطاء إلى جميع مستحقيه ، وإن ترتب على ذلك ، زيادة المقدار الذي كان يستهلكه العطاء من بيت المال ، فقد كتب إلى عامله على خراج خراسان ، عقبة بن زُرعة الطائي ، أن يستوعب الخراج ويحرزه في غير ظلم ، فإن يك كفافاً لأعطيات الجند فسبيل ذلك ، وإلا فيعلمه ، حتى يحمل إليه الأموال ، فيوفر لهم أعطياتهم ، فبحث عامل الخراج عن ذلك ، ثم كتب إلى عمر يقول : إنه وجد أن الخراج يفضل عن أعطياتهم . فكتب إليه الخليفة بأن يقدم الفضل في أهل الحاجة . (٣)

(١) والقصة كلها مذكورة في تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الرابع ، الجسزء

الثامن ، في حوادث سنة ١٠٠ هـ ، صفحة ١٢٢ ، ١٢٣ .

وفي كتاب الوزراء والكتاب للجهشياري صفحة ٤٩ ، ٥٠ .

(٢) العقد الفريد ، الجزء الثالث ، صفحة ١٦٩ .

(٣) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الرابع ، الجزء الثامن ، صفحة ١٢٩ .

عندما تولى عمر بن عبدالعزيز وجد أن الحكومة الأصوية ، كانت تطبق سياسة غير ثابتة ، بالنسبة لمقاتلة الديوان في الأجناد والثغور ، إذ كانت تسقط من الديوان من تشاء ، وتفرض فيه لمن تشاء ، وتزيد وتنقص الأعطيات حسب مشيئتها أيضاً ، مما كان سبباً مباشراً في الشكوى ، خاصة وأن المقاتلة إعتقدوا أن الدولة قد غلبتهم على حقوقهم ، وعرضتهم من أموالهم ، وأخذتها لنفسها ، وتمسكوا بدعوى أن أموال الفيء يجب أن تقسم بينهم ، ولم يكن عمر بن عبدالعزيز ليعارض تلك المطالب ، فحاول الاستجابة لها ، بتوسيع دائرة أصحاب الأعطيات ، حتى صارت أكثر شمولاً . ذلك أنه أمر بأن يأخذ العطاء جميع المسلمين ، الذين يسهمون لمسي الحروب عربياً وغير عرب .

وكان كثير من الموالى ، يحاربون مع العرب في خراسان ولا يأخذون عطاء ، فجعل عمر لهم أرزاقاً وأعطيات . (١)

لم يكن من الأمويين أشد وأدق نظراً في أمراء محابه ودواوينه ، ولا أكثر مبالغة في تحمها من هشام بن عبد الملك ، حتى قال عنهم عبدالله بن علي : (جمعت دواوين بني مروان ، فلم أر ديواناً أصح ولا أصلح للنعامة والسلطان من ديوان هشام) . (٢) ذلك أن هشام أصلح الديوان الكبير ، الذي أنشأه عمر بن الخطيب (رضي الله عنه) بعد أن مسح بعض الخلفاء الأمويين ، وطمسوا معالمه ، فأعطى جميع الجند ، دون اعتبار لجنسياتهم عطاءً وصقرات .

كذلك قضى الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك على أعطيات المقاتلة ، التي كانت تمنح للأشراف من غير عمل ، والتي كانت أشبه بمن يأخذ أجرًا دون عمل أو أقرب للاستغلال ، فصار لا يأخذ أحد العطاء حتى من الأمراء الأمويين ، إلا إذا

(١) وقد أشرنا فيما سبق في التمهيد ~~بمستند~~ كيف تم توزيع الخسراج في خراسان للأعطيات ، وكيف تم توزيع الباقي في أهل الحاجة ، تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الرابع ، الجزء الثامن ، صفحة ١٢٩ .

(٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الرابع ، الجزء الثامن ، صفحة ٢٨٥ .

قام بالغزو بنفسه ، أو أناب أحداً عنه ، وكان لهشام مولى اسمه (يعقوب) فكان يأخذ عطاء سيده مائتي دينار ، ويلبب عنه في القتال . (١)

وكان الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك يتخير عمال دواوينه ، من الأمناء ، المعبودين كل البعد عن الفساد وقبول الرشوة ، والحكم بالهوى (٢) وكان دقيقاً في تقديره للنفقات والعطاء ، يدل على ذلك ما رواه الطبري (أنه ولي بعض مواليه ضيعة له ، فعمرها فجاءت بخلة عظيمة كبيرة ، ثم عمرها أيضاً ، فأضعفت الخلة ، وبعت بها مع ابنه ، فقدم بها على هشام ، فأخبره خبر الضيعة ، فجزاه خيراً ، فرأى منه انسياطاً فقال : يا أمير المؤمنين إن لي حاجة ، قال وما هي ؟ قال : زيادة عشرة دنانير في العطاء ، فقال : ما يخیل إلي أحدكم أن عشرة دنانير في العطاء ، إلا بقدر الخوز لا لعمري لا أفعل) . (٣)

وفي عهد هشام بن عبد الملك طرأ بعض التغيير على ديوان الجند ، فقد انقرض أهل السابقة في الإسلام ، وصار الجند فئة من المسلمين قاشمة بذاتهم ، وأصبح ترتيبهم في الديوان باعتبار الشجاعة واليلاء في الحرب .

ولما ولي الوليد بن يزيد ، كان من نفقاته من بيت مال المسلمين ، أن أجرى على زعمي أهل الشام وعميانهم ، وكساهم ، وأمر لكل إنسان منهم بخادم ، وأجرى لعيالات الناس الطيب والكسوة ، وزادهم على ما كان يخرج لهم هشام ، وزاد الناس جميعاً في العطاء عشرة عشرة ، ثم زاد أهل الشام بعد زيادة العشرات عشرة عشرة ، وزاد من وفد إليه من أهل بيته إلى الضعف . (٤) كما أنه قام بإطعام

(١) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الرابع ، الجزء الثامن ، صفحة ٢٨٥ .

(٢) الإسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني ، صفحة ١٩١ .

(٣) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الرابع ، الجزء الثامن ، صفحة ٢٨٥ ضمن أحداث سنة ١٢٥ هـ . وعند الحديث عن بعض سير هشام .

(٤) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الرابع ، الجزء الثامن ، صفحة ٢٩٣ وكذلك في كتاب العيون والحداثق صفحة ١٢٣ .

من حذر عن الحج بمنزل يقال له : ريزاء ثلاثة أيام ، ويحلف دوابهم (١) .

ورد الأعطيات إلى أهل الحديفة ، ومكة ، بعد أن كان هشام قد منعهم عنها ، عقاباً لهم على ميلهم إلى يزيد بن علي (٢) . ولعل الوليد بن يزيد فعل ذلك كله ، استرضاء للناس ، لما كان عليه الحال من عدم الاستقرار والاعوجاج والإسراف ، وقد ذكر الوليد الناس بذلك ، حين هموا بقتله ، مما هم أن يكفوا عنه ، إذ كان يقول ألم أزدكم في أعطياتكم ! ألم أرفع المؤمن عنكم ! ألم أعط فقراءكم ! ألم أخدم زمانكم ! (٣)

وظهرت للمرة الثانية الأهمية السياسية الخطيرة للعطاء كعامل لكسب

الأنصار ، فعندما خرج يزيد بن الوليد علي الخليفة الأموي الوليد بن يزيد قال : من كان له عطاء فليأت لقبض عطائه ، ومن لم يكن له عطاء ، فله ألف درهم ، معونة ، فتبعه أهل الشام ، وجميع من أنكر سيرة الوليد الشخصية ، وبالتالي فتح يزيد بيت المال ، وأعطى الناس .

وكان في بيت المال يوم قتل الوليد سبعة وأربعون ألف دينار ، ففرقها يزيد عن آخرها (٤) ، وتعهد الناس أن لهم أعطياتهم كل عام ، وأزواجهم كل شهر ، حتى يكون أقصاهم كأدناهم ، إذ كان مما قاله في خطبته ، بعد أن بوبخ بالخلافة وذكره ابن الطقطقي في كتابه : (أيها الناس ، إن لكم عليّ ألا أضع حجراً عليّ حجر ، ولا لبنة عليّ لبنة ، ولا أكرى نهراً ، ولا أكنز مائلاً ، ولا أنقل مائلاً من بلد

(١) تاريخ الأمم والملوك المجلد الرابع ، الجزء الثامن ، صفحة ٢٩٢ .

وجاء في صفحة ٢٩٤ من نفس المصدر (أنه لم يقل في شيء يسأله لا) .

(٢) تاريخ الدولة العربية ، صفحة ٣٤٠ .

(٣) وكان يقول ذلك ليزيد بن غنيم السكسكي وهو يريد مخاطبة القوم جميعاً . تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع صفحة ١٢ ضمن حوادث سنة ١٢٦ .

(٤) تاريخ يعقوبي ، المجلد الثاني ، صفحة ٢٢٦ .

إلى بلد ، حتى أسد ثغره ، وخصاجة أهله بما ينفعهم ، فما فضل منه ، نقلته إلى العباد
الآخر الذي يليه ، ولا أغلق بابي دونكم ، ولكم أعطياتكم في كل سنة ، وأرزاقكم
كل شهر ، حتى يكون أقصاكم كأدناكم ، فإن وفيت لكم بما قلت ، فعليكم بالسمع
والطاعة ، وحسن المؤازرة ، وإن لم أفِ ، فلكم أن تخلعوني (١) .

وفهم من هذه الخطبة أن العطاء في العصر الأموي ، أصبح عاملاً مهماً ،
لابتوائى الخلفاء الأمويون عن تأكيده ، وفي الغالب زيادته ، حتى يتأتى لهم فسي
عقائل ذلك الولاء والسمع والطاعة .

ولكن يزيد بن الوليد لم يستطع تحقيق الوعود التي قطعها على نفسه حينما
تولى الخلافة ، وذلك بدفع الأعطيات في كل سنة ، والأرزاق في كل شهر ، إذ سرعان
ما نقص الناس ما كان الوليد بن يزيد قد زادهم ، وذلك عشرة عشرة ، ورد
أعطياتهم إلى ما كانت عليه زمن هشام بن عبد الملك ، فسمى الناس (٢) .

وكانت النتيجة المباشرة لتقليص الخفقات ، وتثقيف العطاء ، أن اضطربت
البلدان على يزيد بن الوليد ، وخسر الحكم ، فكان ممن خرج عليه ، العباس بسبن
الوليد بحمص ، وشابيه أهل حمص ، وبشر بن الوليد بقتسرين ، وعمر بن الوليد
بالأردن ، ويزيد بن سليمان بفلسطين ، يساعده العباس أبو محمد بن عبد الله بن
يزيد بن معاوية ، وسليمان بن هشام (٣) .

(١) الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ، محمد بن علي بن طباطبغا ،
صفحة ١٠٦ ، ١٠٧ . وتكملة الخطبة (٠٠٠ فلكم أن تخلعوني إلا أن أتوب ،
وإن كنتم تعلمون أن أحداً ممن يعرف بالصلاح ، يعطيكم من نفسه ما قد بذلت
لكم ، وأردتم أن تبايعوه ، فأنا أول من يبايعه معكم ، إنه لا طاعة لمخلوق
في معصية الخالق) .

(٢) الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية صفحة ١٠٦ .

وكذلك في تاريخ اليعقوبي ، المجلد الثاني ، صفحة ٢٣٥ .

(٣) تاريخ اليعقوبي ، المجلد الثاني ، صفحة ٢٣٥ .

ولما آلت الخلافة الأموية إلى مروان بن محمد، قطع العطاء سنة عن أهل مصر ، ثم كتب إليهم كتاباً ، يعتذر فيه ، جاء فيه : (إني إنما حبست عنكم العطاء فسي السنة الماضية لعدوّ حضري ، فاحتجيت إلى المال ، وقد وجهت إليكم بعطاء السنة الماضية ، وعطاء هذه السنة ، فكلوه هنيئاً مريئاً ، وأعوذ بالله أن أكون أنا الذي يجري ، الله قطع العطاء على يديه) . (١)

وإلى جانب ما كان يتحمله بيت مال المسلمين من نفقات في صرف العطاءات السنوية ، والأرزاق الشهرية ، كان بعض الخلفاء الأمويين ، يدفعون للجند من وقت لآخر ، مبالغ إضافية ، لقيامهم بمهام خاصة . فقد دفع يزيد بن معاوية مائة دينار زيادة عن العطاء ، لكل جندي ، مستعد للسير لإخماد بعض الفتن والشورات ، وذلك في مكة المكرمة ، والمدينة المنورة . كذلك فإن الخليفة الأموي يزيد بن الوليد " الفاقص " عرض على من يتقدم لمحاربة الوليد بن يزيد ألفي درهم ، بينما أعطى الوليد بن يزيد للمدافعين عنه خمسمائة درهم لكل منهم .

وأعطى الخليفة الأموي مروان بن محمد كل من خرج من أهل الشام ، لمحاربة الخوارج في اليمن سنة ١٢٠ هجرية مائة دينار ، وقرصاً عربية ، وبغلاً ثقله . (٢)

وكان جيش مروان بن محمد بقيادة عبدالملك بن محمد بن عتيقة المصدي ، أما الخوارج فكان يتزعمهم أبو حمزة الخارجي . (٣)

ويضاف إلى العطاءات السابقة لتجهيز الجيوش ، وتشجيع المحاربين ، كان بيت المال يتحمل زمن الدولة الأموية ، صرف إعانات مالية لشيوخ القبائل ، شريطة

(١) كتاب المواظ والاعتبار بذكر الخط والآثار ، الجزء الأول صفحة ٩٤ .

(٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع ، صفحة ١٠٩ ، ١١٠ .

(٣) الكامل في التاريخ ، الجزء الرابع ، صفحة ٢١٥ .

أن يمدوا الأمويين بعدد من المقاتلين عند الطلب . فكان شيخ قطعان يأخذ مليوني درهم ، مقابل أن يمدّ الحكومة الأموية بالفي رجل عند طلبها ، كذلك خصم يزيد الشامي رواتب لثلاثة آلاف رجل في عمان ، ليكونوا على استعداد للخدمة عند استدعائهم .^(١)

وخلامة القول : إن المقدار الذي كان يستهلكه العطاء كمصرف من مصارف بيت المال ، كان كبيراً جداً ، وكان يختلف من وقت لآخر ، تبعاً لاختلاف السياسة التي كان ينتهجها كل خليفة من الخلفاء الأمويين ، كذلك فإن أسلوب الخلفاء الأمويين في استخدام الأموال لتجهيز الجيوش ، والفتوحات ، والقضاء على الفتن والشورات ، وإبقاء الحكم الأموي كان يقوم أحياناً على تخفيض عرب الشام على عرب العراق ، ثم أحياناً أخرى ، كان يقوم على تخفيض عرب العراق على الجوالي من الفرس ، الذين ارتضوا بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد (صلى الله عليه وسلم) رسولاً ونبيّاً ، وشاركوا إلى جانب العرب ، على قدم المساواة في المسؤولية ، وفي دفع حركة الفتوحات الإسلامية إلى داخل بلاد الهند والسند ، وأطراف التركستان وأفغانستان .

استصلاح الأراضي والنفوس بمرافق الدولة

ومن مصارف بيت المال في العهد الأموي ما كان يصرف لاستصلاح الأراضي ، وحفر القنوات ، وإحياء الأراضي والقضاء على المستنقعات .

ففي عهد معاوية بن أبي سفيان ، قام واليه على خراج العراق عبد الله بن دراج^(٢) باستصلاح أراضي البطائح وهي الأراضي الواقعة المنعمورة بين البصرة والكوفة ،

(١) الإدارة العربية ، صفحة ٢٥٩ .

(٢) جاء في كتاب الوراء والكتاب للجيشاري صفحة ٢٤ أن اسمه عبيد الله بن دراج وأخوه عبد الرحمن بن دراج .

فأميحت ضياعاً ، وبلغت غلتها خمسة ملايين درهم . (١)

ثم جاء الحجاج بن يوسف أيام الوليد بن عبد الملك فجاز خطوة كبيرة في سبيل تنفيذها ، إذ ركز حركة استصلاح الأراضي هذه في منطقة البطائح ، الواقعة بين نهري دجلة والفرات ، من الأراضي العراقية الجنوبية ، وكانت منطقة مستنقعات ، عاطلة الانتاج ، فأراد الحجاج استصلاحها ، وقدر لها ميزانية من بيت المال بلغت ثلاثة ملايين درهم ، (٢) فاستكثرها الوليد بن عبد الملك . فقال له سلامة بن عبد الملك : أنا أنفق عليها ، على أن تقطعتني الأرضين المنخفضة التي يبقى فيها الماء ، بعد إتفاق ثلاثة آلاف ألف درهم ، يتولى إتفاقها ثقتك وتصيحتك الحجاج ، فأجابته إلى ذلك) . (٣)

وفي العهد الأموي ، قام الحجاج بحفر نهر الصين ، وذلك قبل اتخاذه واسطاً مدينة له ، حين أراد نزول الصين من كسكر ، كما قام بحفر نهري الليل والزابي ، وأحيا ما على هذين النهرين من الأرضين ، وأحدث المدينة التي تعرف بالنيسل ومصرها ، كما أحدث مدينة واسط ، وبني مسجدها وقصرها . (٤)

واكمل الحجاج بن يوسف حفر النهر الذي كان قد بدأه سعد بن عمرو بأمر من سعد بن أبي وقاص . واستأنف الحجاج إحياء أراضي البطائح ، (فعمد إلى ضياع

- (١) فتوح البلدان ، صفحة ٢٩١ ، عند الحديث عن أمر البطائح .
- وفي تاريخ اليعقوبي المجلد الثاني صفحة ٢١٨ . (أن الجباية وصلت إلى خمسين مليون درهم) .
- (٢) وجاء في كتاب الخلافة والدولة لمؤلفه محمد حلمي صفحة ٢١٢ ، أن الحجاج أنفق على إصلاحها ثلاثة وأربعين مليوناً من الدراهم ، أخذت من بيت مال العراق ولم يشر إلى المصدر .
- (٣) فتوح البلدان ، صفحة ٢٩٢ ، عند نهاية الحديث عن أمر البطائح .
- (٤) وسماه زابياً لأخذه من الزابي القديم .
- (٥) فتوح البلدان ، صفحة ٢٨٨ .

كان عبدالله بن دراج مولى معاوية بن أبي سفيان استخرجها له ، أيام ولايته خراج الكوفة مع المنيرة بن شعبه ، من موات مرفوض ، ونقوض مياه ، ومغايض وآجام ، ضرب عليها المسليات ، ثم قلع قصبتها ، فحازها لعبد الملك بن مروان ، وعمرها^(١) . وقد أكثر الحجاج من الأيدي العاملة ذات الخبرة في الزراعة ، بعد استصلاحه الأراضي ، وذلك باستقدامه (قوماً من رطّ السند ، وأصناف ممن بها من الأسم ، منهم أهلهم وأولادهم ، وجواميسهم ، فأسكنهم بأسفل كسكر ، حيث غلبوا على البطحه ، ولتأكلوا بها) .^(٢)

كذلك قامت الدولة الأموية بمحاولة بناء قنطرة على نهر دجلة حينئذ استأذن خالد بن عبدالله القسري هشام بن عبدالملك فأذن له ، على أن يتحمل المسئولية والنفقات في حالة فشله . فعمل القنطرة وأعظم النفقة ، ولكن الماء قطعها ، فأغرم هشام بن عبدالملك خالداً ما كان أنفق عليه من بيت المال .^(٣) كما أن الوليد بن عبدالملك حين ولي سليمان بن عبدالملك جند فلسطين ، تنزل اللد ، ثم أحدث مدينة الرملة ومصرها ، واحفر لأهل الرملة قناتهم والتي تدعى بركة^(٤) .

كما أن خالد بن عبدالله القسري حفر النهر الذي يعرف بالجامع ،^(٥)

-
- (١) فتوح البلدان ، عند الحديث عن أمر واسط العراق صفحة ٢٨٨ .
 (٢) فتوح البلدان ، صفحة ٣٦٨ عند الحديث عن أمر الأساورة والرتط .
 (٣) فتوح البلدان ، صفحة ٢٨٩ .
 (٤) فتوح البلدان ، صفحة ١٤٩ .
 (٥) فتوح البلدان ، صفحة ٢٨٤ .

وفي عهد الخليفة الأموي عمر بن عبدالعزيز ، تمّ حفر نهر عدي . (١)

وفي عهد الخليفة الأموي يزيد بن الوليد تمّ حفر نهر عمرو ، وقد روى البلاذري في كتابه : -

(لما قدم عبدالله بن عمر بن عبدالعزيز عاملاً على العراق ، من قبل يزيد ابن الوليد ، آتاه أهل البصرة ، فشكوا إليه ملوحيه ماثمهم ، وحملوا إليه قارورتين في إحداهما ماء البصرة ، وفي الأخرى ماء من ماء البطيحة ، فرأى بينهما فضلاً ، فقالوا : إنك لو حفرت لنا نهراً شربنا من هذا العذب ، فكتب بذلك إلى يزيد ، فكتب إليه يزيد ، إن بلغت نفقة هذا النهر خراج العراق ، وما كان في أيدينا ، فأنفقته عليه فحفر النهر الذي يعرف بنهر عمرو) (٢)

وهكذا نرى أن العهد الأموي قام بحفر وصيانة القنوات العامة ، والأنهار ، كنهر الأبله ، والأساورة ، والنبايجة ، ونهر ابن عامر ، ولما كان نهر الأبله ، ومعقل ، يبلغ طول كل منهما حوالي الأربعة فراسخ ، (٣) فإنني أرجح أنهما كلّفا بيت المال الكثير من الأعباء المالية ، على الرغم من أن المصادر والمراجع لم تذكر ذلك .

-
- (١) وجاء في فتوح البلدان ، صفحة ٣٦٢ (كتب عدي بن أرطاة إلى عمر بن عبدالعزيز ، وأمر أهل البصرة أن يكتبوا في حفر نهر لهم ، فكتب إليه وكيع بن أبي سود التميمي ، إنك إن لم تحفر لنا نهراً ، فما البصرة لنا بدار ، قالوا : فكتب عمر يأذن في حفر نهر ، فحفر نهر عدي ١٠٠٠)
- (٢) فتوح البلدان ، صفحة ٣٦٢ .
- (٣) فتوح البلدان ، صفحة ٢٥١ ، ٢٥٢ .

تجهيز الجيوش ونفقات الحروب

ومن هذه النفقات ما فعله معاوية بن أبي سفيان ، من تقوية للأطـ...ول
الإسلامي ، الذي أنشئ في عهد الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) ، وذلك
لتأمين استقرار الحكم الإسلامي في بلاد الشام ، فوصلت عدد سفن هذا الأسطول في
عهد معاوية إلى ألف وسبعمئة سفينة ، وذلك بعد إنشائه داراً لمناعة السفن
بعكا . (١)

ومن هذه النفقات الحربية أيضاً ، مواصلة حركة الفتوح والجهاد الإسلامي في
اتجاهين ، أحدهما شرقي ، والآخر غربي في إفريقيا ، وجبهة الروم والقسطنطينية ،
وفي أواسط آسيا والهند .

ويذكر الحجاج أن الأموال التي أنفقت من بيت مال المسلمين على إعداد
الجيوش التي اشتركت في بعض مراحل فتح الهند والهند بلغت ستين مليوناً من
الدراهم . (٢)

تأسيس المدن وتمصيرها

من نفقات بيت مال المسلمين ، في العهد الأموي ، الأموال التي كانت تصرف
على تأسيس المدن الجديدة للمسلمين وتمصيرها .

كتأسيس معاوية بن أبي سفيان لمدينة طرابلس الشام ، وتمصير سليمان بن
عبدالمك لمدينة الرملة . (٣)

(١) فتوح البلدان ، صفحة ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٢) فتوح البلدان ، صفحة ٤٢٧ ، وقد أشرنا إلى ذلك عند الحديث عن إبراء
الغنائم في هذا البحث في التمهيد .

(٣) فتوح البلدان ، صفحة ١٤٩ .

ويذكر المقرئ أنه في عهد عبدالملك بن مروان ، وقع الطاعون بمصر ، فخرج إليه على مصر حينئذ عبدالعزیز بن مروان ، ونزل حلوان ، فاتخذها داراً وسكنها ، وجعل بها الأعوان ، وبني بها الدور والمساجد ، وعمرها أحسن عمارة ، وقرى نخلها وكرمها . (١)

كما كان الخلفاء الأمويون يهتمون بتزيين المدن والمساجد التي يقومون ببنائها ، فالوليد بن عبدالملك لما إهتنى الجامع الأموي بدمشق ، استجلب الفسيفساء من القسطنطينية ، وهي من مخترعات الروم آنذاك ، ورف جدران الجامع كلها بالفسيفساء ، وعلى أشكال شتى ، تمثل الجامع والأشجار والأزهار . (٢)

نفقات البريد

والبريد كما ذكره ابن الطقطقي في كتابه :

(أن يجعل خيل مضمرات في عدة أماكن ، فإذا وصل صاحب الخبر المصروع إلى مكان منها ، وقد شعب فرسه ، ركب غيره فرساً مضريحاً ، وكذلك يفعل في المكان الآخر ، حتى يصل بسرعة . وأما مصناه اللقوي : فاليزيد هو اثنا عشر ميلاً ، وأظن أن الغاية التي كانوا قدروها بين بريد وبريد ، هي هذا القدر) . (٣)

وكان البريد لسرعة وصول الأخبار ، ومتجددات الأحوال ، لاتساع رقعة الدولة الإسلامية آنذاك ، وكان من أهم مصارف بيت المال هو عملية تنظيم هذا البريد . وفي العصر الأموي أنفقت الدولة منذ عهد معاوية بن أبي سفيان المبالغ الطائلة ، على إنشاء الوكالات البريدية ، حتى يتمكن الرسل الحكوميون ، من تغيير الخيول ، والتوقف لراحة قصيرة ، حتى يتم هذا التغيير .

- (١) كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، الجزء الأول صفحة ٣٠٢ .
- (٢) أشهر مشاهير الإسلام في الحروب والسياسة : صفحة ٢٢٨ .
- (٣) الفخرى في الآداب السلطانية والدول الإسلامية صفحة ٨٨ .

أما توزيع الفئانم ، فقد قسمها الله سبحانه وتعالى ورسوله (صلى الله عليه وسلم) كما جاء في الآية الكريمة ، قوله تعالى : - " واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسهُ وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل . . " (١) .
وأما أربعة أخماس الغنيمة الباقية فكانت تُوزع بين الفاتحين ، للفارس ثلاثة أسهم - سهمان لفروسه وسهم له - (٢) ، وللعراجل سهم (٣) .

وقد استمر الحال في العهد الأموي بالنسبة لتوزيع الفئانم على الفقراء والمساكين وابن السبيل على ما كان عليه أيام الرسول (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الراشدين .

أما سهم الرسول (صلى الله عليه وسلم) وذوي القربى فقد كانا يصرفسان في مصالح المسلمين العامة ، كتجهيز الجيوش ، وسد الثغور ، والعمل على تقوية الدولة وتمكينها ، في معظم أيام الدولة الأموية .

وأخيراً فلئنني أتقدم بهذا البحث المتواضع ، وغاية ما أرجوه ، أن أكون قد وفقت في هذه الدراسة ، والبحث والتحليل ، الذي يعلم الله سبحانه وتعالى ، أنني قد بذلت فيه من الجهد ما وسعته طاقتي ، وقد يعذرني أساتذتي لطول التمهيد ، لأنني تحدثت فيه عن فترة امتدت إلى ٩٢ سنة هجرية من سنة ٤٠ هـ - ١٢٢ هـ .

ولا يعني هذا إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتي ، ومشايخي بجامعة الأزهر الشريف ، وخاصة العربي الفاضل ، الأستاذ الدكتور بدوي عبداللطيف عوض مدير جامعة الأزهر سابقاً ، والمشرف على هذه الرسالة ، فقد خمني بالتوجيه ،

(١) القرآن الكريم ، سورة الأنفال آية ٤١ .

(٢) وهذا التفصيل يرجع لكي يرغب الناس في إرتباط الخيل في سبيل الله حيث أن سهم الفرس إنما يرد على صاحب الفرس .

(٣) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٩ .

وأمدني من خيراته بالكثير ، وأثار لي الطريق ، وأزال من أمامي العقبات ، وأرشدني إلى الخير كل الخير ، وسهل لي أن أنهل من نهره الذي لا تنضب ماؤه ، وغمرني بعطفه ورعايته ، طيلة سنين الإشراف وهي عشر سنوات في الماجستير و الدكتوراه ، وكانت للمناحة الغالية ، وتوجيهاته السديدة ، أكبر الأثر في بلوغ هذا البحث الغاية التي رجوتها من ورائه ، فجزاه الله عني وعن أمتنا ، وطلبة العلم ، خير الجزاء ، وأسأله سبحانه وتعالى أن يطيل في عمره ، وأن ينعم عليه بالصحة ، وأن يظل هو وأساتذة الأزهر ومشايخه ، مشاغل مخيفة لأمتالي من طلبة العلم ، وأن يرفع الله بهم وعن طريقهم ، لواء العلم والدين ، حتى يحق الله الحق ، ويبطل الباطل ، إنه نعم المولي ونعم المجيب .

البطال / عبدالله جصمان سعيد السعدي

من طلبة دولة قطر مرحلة الدكتوراه

القاهرة في ٣٠ / ٨ / ١٩٨٩ م .

كلية اللغة العربية - قسم التاريخ والحضارة

دراسات عليا .

جامعة الأزهر الشريف .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى

إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا، لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ
وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا، وَيَبْصُرَكَ
اللَّهُ نَصْرًا عَظِيمًا، هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ
لِيَزِيدُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ
اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا، لِيَدْخُلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي
 مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرْ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَكَانَ
ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ قَوْلًا عَظِيمًا .

الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ

سُورَةُ النُّجُومِ ١ : ٥

الباب الأول

موارد الدولة في العصر الأول للدولة العباسية

١٢٢ هـ - ٢٢٢ هـ

الفصل الأول : مورد الزكاة

الفصل الثاني : مورد الخراج

الفصل الثالث : مورد القرض

الفصل الرابع : مورد العشور

الفصل الخامس : مورد الفنائم

الفصل السادس : بيت المال

خلفاء العصر الأول للدولة العباسية

- ١- أبو العباس السفاح ١٣٢هـ - ١٣٦هـ / ٢٧٥٠ - ٢٧٥٤
- ٢- أبو جعفر المنصور ١٣٦هـ - ١٥٨هـ / ٢٧٥٤ - ٢٧٧٥
- ٣- محمد المهدي ١٥٨هـ - ١٦٩هـ / ٢٧٧٥ - ٢٧٨٥
- ٤- موسى الكاظمي ١٦٩هـ - ١٧٠هـ / ٢٧٨٥ - ٢٧٨٦
- ٥- هارون الرشيد ١٧٠هـ - ١٩٣هـ / ٢٧٨٦ - ٢٨٠٩
- ٦- محمد الأمين ١٩٣هـ - ١٩٩هـ / ٢٨٠٩ - ٢٨١٥
- ٧- عبد الله المأمون ١٩٩هـ - ٢١٨هـ / ٢٨١٥ - ٢٨٣٣
- ٨- أبو إسحاق القاصم ٢١٨هـ - ٢٢٧هـ / ٢٨٣٣ - ٢٨٤٢
- ٩- الواثق بالله ٢٢٧هـ - ٢٢٩هـ / ٢٨٤٢ - ٢٨٤٧

قال الله تعالى :

” خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ،
وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ،
وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ “

القرآن الكريم

سورة التوبة آية ١٠٣

وقال تعالى :

” وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ ، لِلْيَسَاءِلِ وَالْمَحْرُومِ “

القرآن الكريم

سورة المعارج آية ٢٤ + ٢٥

الفصل في المذول

الزكاة

الزكاة

أشرفت الدولة العباسية على جباية أموال الزكاة من رعاياها المسلمين ، وكانت هذه الأموال تجبى وفق نسب قررها الشرع ، ولا تستطيع الدولة أن تزيدوها أو تنقصها (١) .

(١) وقد كانت الزكاة مفروضة على كل شيء يملكه المسلم ، ويعتبر أصلاً من أصول المتافع المتبادلة في الحياة العامة من الأموال والممتلكات الظاهرة ، ويشترط أن يمضي عليها حول كامل في ذمة أصحابها ، ومن أهمها :-

(أ) المواشي : كالإبل واليقر والأغنام ، حسب العمر والمدد ، على شرط أن تكون سائمة ، ترعى الكلأ من المراعي الطبيعية ، فتقل مصروفاتها (مؤونتها) ، ويتوفر إنتاجها ، أما إذا كانت عاملة تحرث الأرض أو معلوفة ، لم تجب عليها الزكاة .

(ولا تؤخذ في الصدقة (الزكاة) هرة ولا عمياء ، ولا غوراء ، ولا ذات عوار فاحش ، ولا فحل النظم ، ولا الماخض ولا الحوامل ، ولا الربى -) وهي التي معها ولد تُربيه (ولا الأكيلة -) وهي التي يُسملها صاحب النظم ليأكلها) - كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ٨٤ .

(ب) ثمار البخل والكرم وما يشابهها مما يمكن إدخاره كالبوز والفسق ، وتجمع الزكاة عند تمام النضج ، على أن يبلغ محصولها خمسة أوسق على الأقل (لقوله (صلى الله عليه وسلم) ليس فيما دون خمسة أوساق من ثمر ولا حب صدقة) وتختلف مقادير الزكاة حسب طرق الري ، فالأراضي التي تروى طبيعياً دون أي مجهود ، فزكاتها عُشْر محصولها ، والتي تسقى بمجهود فزكاتها نصف العُشْر وما دون ذلك فالأمر متروك فيه للخليفة أو الوالي .

(ج) الزروع : وتجب الزكاة على ما يمكن إدخار محصولها كالشعير والأرز والذرة والحمص والعدس والقطن والكتان ... الخ . ولا تجب الزكاة على البقول والخضر كالقثاء والخيار والباذنجان والبطيخ ، وزكاة الزروع تفرض حسب طريقة الري كما هو الحال مع ثمار الفواكه .

(د) المعادن والذهب والفضة ، وتجب الزكاة في رُبْع العُشْر ، ونصاب الذهب عشرون مثقالاً ، ونصاب الفضة مائتي درهم .

(هـ) عروض التجارة ، وتجب الزكاة في رُبْع العُشْر .

والتفصيل موجود في كتاب الأحكام السلطانية للفراء من صفحة ١١٦ - ١٢٨ وفي كتب الفقه الكثيرة والعديدة . مثل فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي ، وكتاب الأموال لأبي عبيد في الجزء الثالث ... الخ .

ولكن مورد الزكاة يزداد إرتفاعاً تبعاً لازدياد ممتلكات الأفراد .
وقد عالج المحرعون والفقهاء والعلماء في العصر العباسي الأول ، شئون الزكاة ،
وأطلقوا عليها إسم " الصدقة المفروضة " ، وذلك تمييزاً لها عن الصدقة الاختيارية ،
والتي يدفعها المواطن بحض إرادته ، وخوفاً من ربه جلّ وعلا ، وتقرباً إليه دون
أن يجبره أحد على دفعها . (١)

كان للخليفة العباسي أن يتمرّف في كافة موارد الدولة ، حسيماً يراه مناسباً
واضعاً أمامه مصلحة الدولة ، وخير البلاد ، وخير رعاياها المسلمين .

أما مورد الزكاة ، فكان إنفاقها مقصوراً على عدة وجوه حددها القرآن الكريم ،
ولا يجوز الخروج عليها . (٢)

كانت أموال الزكاة تجمع في يادي الأمر في بيت المال ، ضمن الإيرادات
الأخرى ، ولكن رُوي بعد ذلك ، أن يفرد لها خزانة خاصة بها ، وأصبح لها عمال
يقومون بجمعها . ووجد في كل بلد خزانة لذكائها ، يتفق منها الوالي أو الحاكم
على النواحي المحددة لها . وقد حدث ذلك التعديل في عهد الخليفة العباسي
هارون الرشيد ، بناء على نصيحة القاضي أبي يوسف . لأنه رأى أن الزكاة يجب أن
تتفق في الوجوه التي حددتها الشريعة الإسلامية ، أما بقية الإيرادات كالجزية
والخراج الخ فتتفق لصالح جميع المسلمين . (٣)

- (١) ذكر الاصطخري في كتابه المسالك والممالك ، صفحة ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، أن الناس في
إقليم فارس كانوا مسئولين بتغذية بيت المال سواء بالزكاة (الصدقات) أو
الضرائب الأخرى كالخراج وأعشار السفن وأخماس المعادن ، والمراعي ، والجزية ،
وغلة دار الضرب (ضرب النقود) ، والمرامد والضياغ والمستغلات ، وأثمان البها
وقرائب الملاحات والآجام ، وكانت الدولة مسئولة عن جمعها .
- (٢) قال تعالى في آية رقم ٦٠ من سورة التوبة : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين
والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب ، والغارمين ، وفي سبيل الله
وابن السبيل ، فريضة من الله ، والله عليم حكيم) .
- (٣) كتاب الخراج لأبي يوسف ، صفحة ٨٧ .

حدثت تطورات هامة في جباية الزكاة في عهد الرشيد ، ووضعت أسس ثابتة لجبايتها ، منها : أن مرتبات العاملين على جمعها ، والتي كانت تصرف إليهم من أموالها ، رؤى أن تتناسب مع المتحصل من هذه الأموال ، حتى لا تحتلج جزءاً كبيراً منها ثم يوزع الباقي في الوجوه التي حددتها الشريعة من قبل .^(١)

وكان يجوز الإنفاق من مال الزكاة على إصلاح طرق البلاد ومراقبتها^(٢) وقد تضمن التعديل أن ينفق الجزء المخصص للفقراء والمساكين من الزكاة في كل بلد على أهلها ، ولا يخرج منها ليتصدق به على فقراء مدينة أخرى .

أما توزيع المبالغ المخصصة للتواحي الأخرى ، فمترك للحاكم أو الوالي ، ليقوم بتوزيعه فيما يتفق ومصالح المسلمين العامة والخاصة في المدينة . فإذا أخذت المدينة حاجتها من أموال الزكاة ، جاز توزيع ما تبقى من هذه الأموال على المدن المجاورة لها ، الأقرب فالأقرب .^(٣)

(١) وفي ذلك يقول القاضي أبي يوسف في كتابه : كتاب الخراج صفحة ٨٢ (فإذا وليتها رجلاً ، ووجه من قبله من يوثق بدينه وأمانته أجريت عليهم من الرزق بقدر ما ترى ، ولا تُجر عليهم ما يستغرق أكثر الصدقة) .

(٢) وسهم إصلاح طرق المسلمين يخرج بعد إخراج أرزاق العاملين عليها . كتاب الخراج لأبي يوسف ، صفحة ٨٢ .

(٣) يقول كرم : (إن الحد الأقصى الذي كان يُعطى للفقير من مال الزكاة هو عشرون ديناراً في السنة لكفاية حاجته ، كذلك كان ينفق من أموال الزكاة على المستخدمين في الدفاع عن المنطقة ، والذود عن حياض الدولة من قوات المتطوعين ، الذين لا يثبت إسمهم في ديوان الجند) ، وقد أكد كرم على أهمية الأموال التي كانت تنفق من الزكاة لتحرير العبيد . وقد ذكر الإمام أبو حنيفة بجواز إستفادة المحتاجين من أهل الذمة بأموال الزكاة .

The Orient under the Caliphs, by V. Kromers, P 299-302
وبناقض كلام كرم ماجاء في كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ٨٨ قال أبو يوسف (... عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، أنه أتى بصدقة ، فأعطاهما كلها أهل بيت واحد) .

كانت الدولة العباسية تعين عمالاً لجباية الزكاة^(١) ، ويطلق عليهم عمال الصدقة أو " ولاية الصدقة " .^(٢) وهؤلاء العمال بدورهم يختارون بعض أفراد مشوق بهم وبأمانتهم ، لينفذوهم في جمعها من الناس .

وكان بعض عمال الخراج يقومون بجمع أموال الزكاة في بعض الأقاليم فسي أول الخلافة العباسية ، وظل الحال على ذلك حتى تولى هارون الرشيد الخلافة ، فأشار عليه أبو يوسف القاضي أن لا يجمع بين الخراج والزكاة في شخص واحد ، فعمل الرشيد بالتمحيص ففراه سنة إحدى وسبعين ومائة يمين أحد أتباعه وهو روح بن صالح البغدادي - وهو من قواد الصوصل - على صدقات بني ثعلب .^(٣)

كان على عامل الزكاة أن يكون رائده العدالة في معاملة الناس ، فلا يأخذ خير ما يملكونه في حصة الزكاة ، بل يأخذ المتوسط منها . كما كان عليه ألا ينقل مال الزكاة من بلد لآخر أو يجبيه قبل أن يحول عليه الحول.^(٤)

وقد خلا عن ذلك ، فإنه كان على عامل الزكاة أن يجبي أموالها من الممتلكات الظاهرة ، بعد أن يقف على قيمتها الحقيقية^(٥) وأن يحقق في الشكاوى التي يقدمها

- (١) كتاب الخراج لأبي يوسف ، صفحة ٨٦ ، ٨٧ .
- (٢) جاء في الأحكام السلطانية للفراء ، صفحة ١١٥ ويشترط في عمال الزكاة أن يكونوا من المسلمين ، العادلين ، العالمين بأحكام الزكاة وقوانينها ، إن كانوا من عمال التفويض .
- (٣) الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، صفحة ٨٤ .
- (٤) جاء في كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ٨٤ وليس لمصاحب الصدقة أن يتخير الغنم ، فيأخذ من خيارها ، ولا يأخذ من شرارها ولا من دونها ، ولكن يأخذ الوسط من ذلك على السنة وما جاء فيها ، ولا ينبغي لمصاحب الصدقة أن يجلب الغنم من بلد إلى بلد ، ولا تؤخذ الصدقة من الإبل والبقرة والغنم وجميع الأشياء التي تجب فيها الزكاة - حتى يحول عليها الحول .
- (٥) جاء في كتاب الأحكام السلطانية للفراء ، صفحة ١٣٣ : أو يفرق زكاة كل ناحية في أهلها ، ولا يجوز أن تنتقل زكاة بلد إلى غيره .
- (٥) الأحكام السلطانية للفراء . - صفحة ١١٥ وجاء فيه : وليس لوالي الصدقات نظر في زكاة المال الباطن ونظيره مخصوص بزكاة المال الظاهر

الناس ، من تصرفات أعوانه^(١).

اختلف وضع عمال الزكاة ، فكان بعضهم عمال تنفيذ ، والبعض الآخر كان من عمال الشفويض .

فعمال التنفيذ كان عليهم أن ينفذوا أوامر الخليفة أو الوالي بشأن الحصص المفروضة على الناس ، ومقدار ما يجمعونه من أموال ، ويكون العامل في هذه الحالة محملاً بقيمة الزكاة لا أكثر ، ولهذا السبب أيضاً كان يجوز في بعض الأحيان استعمال الذميين في هذه الوظيفة ، وذلك لأنها تقتصر على الجمع دون التقدير .

أما عامل الشفويض المكلف بالزكاة ، فكان له الحرية في تقدير قيمة أملاك الناس ، و التصرف في كافة الأمور المتعلقة بالزكاة في حرية تامة ودون أية ضغوط^(٢).

ولذلك كان يشترط فيه كما أشرنا سابقاً، الاسلام ، والعدل ، والعلم بأحكام الزكاة .

وقد كان يجوز للمسلمين أيام العصر الأول للدولة العباسية أن يخرجوا الزكاة من تلقاء أنفسهم ، إذا تأخر عامل الزكاة عن جمعها مدة طويلة ولذلك كثيراً ما كان يوكل إلى قاضي الناحية أمر الإشراف على جمع أموال الزكاة ، وجرت العادة من ناحية

(١) الأحكام السلطانية للفراء ، صفحة ١٣٤ وجاء فيه : (وإذا ظهرت خيانة العامل كان الامام هو المستدرك لخيانته دون أرباب الأموال ، ولم يتعين أهل السهمان في خصوصته إلا أن يتظلموا إلى الإمام ظلالة ذوي الحاجات ٠٠٠) .

(٢) جاء في الأحكام السلطانية للفراء ، صفحة ١١٥ : (وإن كان متفدأً (يعني من عمال التنفيذ) قد عينه الإمام على قدر يأخذه ، جاز أن لا يكون من أهل العلم بها ، ويجوز أن يتقلدها من تحرم عليه المدقات من ذوي القربى ، والعبيد ، ويكون رزقه منها ، لأن ما يأخذه أجرة زكاة ، ولهذا يتقدر بقدر عمله) . وقد قال الخرقى " ولا تدفع الصدقة لبني هاشم ، ولا لكافر ولا لعبد ، إلا أن يكونوا من العاملين عليها ، فيعطون بحق ما عملوا " .

أخرى أن يتولى إنفاق الزكاة في وجوها ، من وكل إليه أمر جمعها . (١)

وعلى عامل الصدقة أن يدعو لأهلها عند الدفع ، ترغيباً لهم في المسارعة ، وتمييزاً لهم من أهل الذمة في الجزية ، وإمتثالاً لقوله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها ، وصل عليهم ، إن صلاتك سكن لهم ، والله سميع عليم) (٢)

وفي العصر الأول للدولة العباسية ، تّوسع علماء الفقه والحديث ، وظهرت فتاوى جديدة في الأمور التفصيلية لمرور الزكاة ، فمثلاً إذا ادّعى أرباب الأموال دفع الزكاة للعامل وأنكرها العامل ؟ أو إذا هلكت الزكاة في يد العامل قبيل قسمتها ؟ أو إذا تلفت في يد رب المال فما هو الحل ؟ ... وأمور كثيرة ، وأحكام فقهية عديدة ، تناول بعضها الماوردي ، والفراء ، والقاضي أبو يوسف ، والإمام أبو حنيفة الذي توفي في عهد الخليفة العباسي المنصور ... وغيرهم كثير .

وقد بلغ إهتمام خلفاء العصر الأول للدولة العباسية بالزكاة وديوان الصدقة ،

أن كان يوصي بعضهم بعضاً عند الوفاة بالاهتمام بالزكاة ، فقد ذكر الطبري : أن

الخليفة العباسي المأمون أوصى أخاه الخليفة المعتمد بقوله : (... وخذ من أقويابهم

(١) جاء في الأحكام السلطانية للفراء ، صفحة ١١٩ (فإذا تأخر عامل الصدقات عن أرباب الأموال بعد وجوب زكاتهم ، فإن كان بعد ورود عمله وتشاغلهم بغيرهم أنظروهم ، لأنه لا يقدر على أخذها إلا من طائفة بعد طائفة وإن تأخر عن جميعهم وتجاوز العرف في وقت زكاتهم أخرجوها بأنفسهم ، لأن الأمر يدفعها إليه ، معلق بطلبها ، وساقط مع عدم الإمكان) وحكم إخراج الزكاة في حالة تخلف عامل الصدقات موجود أيضاً في كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي صفحة ٢٢٢ .

(٢) القرآن الكريم ، سورة التوبة ، آية ١٠٣ . وجاء في كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي صفحة ١٢٧ (في معنى قوله تعالى (إن صلاتك سكن لهم) أربع تأويلات ، أحدها قرينة لهم ، وهو قول ابن عباس (رضي الله عنه) ، والثاني : رحمه لهم وهو قول طلحة . والثالث : تثبت لهم ، وهو قول ابن قتبية ، والرابع : أمن لهم ، وهو من الاستحباب إن لم يسأل) .

وجاء مثل ذلك في كتاب الأحكام السلطانية للفراء في صفحة ١٢٩ .

لضعفائهم ، ولا تحيل عليهم في شيء ، وأنصف بعضهم من بعض بالحق . . . (١)

كان هناك ديوان للمدقات (الزكاة) بحاضرة الخلافة منذ عهد الخليفة أبي جعفر المنصور (٢) ، ودواوين ثرية للمدقات في الولايات المختلفة . واستمر الحال كذلك حتى في عهد من جاء من بعده من خلفاء العصر الأول للدولة العباسية ، ففي سنة ١٧١هـ استعمل الخليفة هارون الرشيد على مدقات بني شغلب روح بن صالح الهمداني (٣) . وجاء في كتاب بغداد ، أن الخليفة المأمون عين أحمد بن يوسف رئيساً لـديوان مدقات البصرة (٤) .

وقد أطلق عليه علي بن عيسى " ديوان البر " بعد أن ضم إليه أموال الأوقاف (٥) غير أن مسكوبه يوضح من خلال سرده لأحداث تلك الفترة كلاً من ديوان المدقات وديوان البر ، على أنهما ديوانان منفصلان ، وإن تولاهما شخص واحد (٦) . ويتضح لنا مما ذكره ابن طيات - بعد الفترة التي تناولها البحث - أن ديوان البر كان يضم عائدات الأوقاف فقط . (٧)

- (١) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٢٩٤ ، وضمن أحداث سنة ٢١٨ هـ .
- وفي نهاية الأرب في فنون الأدب ج ٢٢ صفحة ٢٢٧ .
- (٢) يذكر السعقوبي في كتابه البلدان ، صفحة ٢٤٠ أن مَوْقِعَهُ كان تجاه بساتين الكوفة .
- (٣) الكامل في التاريخ : المجلد الخامس ، صفحة ٨٤ ، وروح بن صالح هذا هو من قواد الموصل .
- (٤) كتاب بغداد ، صفحة ١٢٨ (ابن طيات)
- (٥) وعين عليه كاتبه أبو شجاع ، (تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء ، صفحة ٢٨٦)
- (٦) هو الكاتب أبو أحمد بن عبد الوهاب بن الحسن (تجارب الأمم ، الجزء الخامس ، صفحة ١٥١) .
- (٧) الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ، صفحة ٢١٦ ، وعند الحديث عن وزارة علي بن عيسى للمقتدر .

ومن خلال إطلاعنا على الكثير من المصادر والمراجع إلا أننا نادرًا ما كنا نجد رقمًا يشير إلى إرتفاع الصدقات من هذا الإقليم أو ذاك، وأحيانًا نجد مبلغ إرتفاع الصدقات إلى بيت المال مختلطًا مع الإيرادات الأخرى ، كقول البغوي عن صدقات برقة : (٥٥٠ ومبلغ الأعشار والصدقات والجوالي (الجزية) خمسة عشر ألف دينار ، ربما زاد ، وربما نقص ٥٥٠) (١) وخمسة عشر ألف دينار يساوي بإعتبار الدينار = ١٥ درهم (١٥٠٠٠ × ١٥ = ٢٢٥٠٠٠٠ درهماً) .

وأحيانًا أخرى نجد إرتفاع الصدقات من قبيلة معينة ، كقول ابن خرداذبه (٥٥٠ وصدقات بكر بن وائل إلى صاحب طريق مكة وهي ثلاثة آلاف درهم) (٢) .

وأحيانًا ثالثة كما نجد بين ثنايا هذه المصادر والمراجع أرقامًا مفسردة توضح إرتفاع الصدقات من بعض الأقاليم . (٣) .

فيذكر ابن خرداذبه الذي عاصر الخليفة العباسي الواثق بالله ، والخليفة المتوكل وغيرهما ، وكان قريبًا من الأجهزة الحكومية حيث كان عاملًا على البريد

- (١) كتاب البلدان ، صفحة ٢٤٤ وجاء فيه : (وخراج برقة قانون قائم ، كان الرشيد وجه بمولى له يقال له : بشار ، فوزع خراج الأرض بأربعة وعشرين ألف دينار على كل ضيعة شيء معلوم ، سوى الأعشار والصدقات والجوالي ، ومبلغ الأعشار والصدقات والجوالي خمسة عشر ألف دينار ، ربما زاد وربما نقص ٥٥٠) كتاب المسالك والممالك ، صفحة ١٢٧ .
- (٢) هذا خلاف المدقة التطوعية ، والإختيارية ، ومنها أن الخليفة العباسي المعتصم أنفق وتمدق بمائة ألف ألف (١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم كما ذكره الطبري في المجلد السادس ، الجزء الحادي عشر ، صفحة ٩٠ .
- (٣) وجاء في الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، صفحة ٢٢٦ (٥٥٠ وقال ابن أبي داؤد : تمدق المعتصم ، ووهب على يدي مائة ألف ألف درهم) . وكذلك ذكره النويري في نهاية الأرب في فنون الأدب ، الجزء الثاني والعشرين ، صفحة ٢٦٢ .

كما أنه تلقى معلوماته عن الفضل بن مروان الذي كان وزيراً للخليفة المعتصم .
أن صدقات العرب بالبصرة بلغت (٦٠٠٠٠٠) ستة آلاف ألف درهم . (١)

كما ذكر قدامة بن جعفر المتوفى سنة ٣٢٠هـ أن صدقات البصرة أيام الخليفة العباسي المأمون سنة ٢٠٤هـ كانت : من الحنطة (١٧٧٢٠٠) مائة ألف وسبعة وسبعين ألف ومائتي كُرٍّ . ومن الشعير (٩٩٧٢١) تسعوتسعين ألف كر وسبعائة وواحد وعشرين كر . ومن القوي (٨٠٩٥٨٠٠) ثمانية آلاف ألف وخمسة وتسعين ألفاً وثمانى مائة درهم .

والكُرُّ من الحنطة أو الشعير كان يساوي في ذلك العهد ستين ديناراً .

٢ كر = ٦٠ ديناراً

١ كر = ٢٠ ديناراً

والدينار كان يساوي في عهد الخليفة المأمون كما ذكر قدامة كان يساوي خمسة عشر درهماً .

إذاً الدينار ١ = ١٥ درهم . (٢)

ومجموع ما كان يرتفع إلى بيت المال من صدقات البصرة فقط كما ذكر قدامة بن جعفر =

(١٧٧٢٠٠ + ٩٩٧٢١) كُرٍّ × ٦٠ × ١٥ + (٨٠٩٥٨٠٠) = ٢٥٠-١٣٢٧٦٠ درهماً .

هذه زكاة البصرة وهي إقليم من أقاليم الحضر الأول للدولة العباسية ،

الواسعة الأرجاء في الشرق والغرب والشمال والجنوب ، المترامية الأطراف قسي

كل حذب وصوب ٠٠٠ إذاً فكم يكون مجموع إيرادات الزكاة من جميع الأقاليم والولايات ؟؟

العلم عند الله .

(١) المسالك والممالك ، صفحة ٥٩ وقد تولى ابن خردادبه سنة ٣٠٠هـ .

(٢) نيل من كتاب الخراج ومنحة الكتانية ، صفحة ٢٣٩ .

وكم كنت أتمنى أن أحصل على بعض الإحصائيات أو الأرقام التي تدل على ما كان يوصل لبيت المال أو بالأحرى إلى عمال الصدقات من أموال الزكاة ... ولكن كتب التاريخ لا تعطينا هذه التفاصيل ، وأتدنى أن يأتي يوم نجد فيه من خلال آثارنا المدفونة ، والنير معروفة مكانها ، أرقاماً وإحصائيات الزكاة ، من خلال ديوان الصدقة الذي كان يكتب به الأرقام .

وخلاصة القول : إن جهاية أموال الزكاة ، وتعيين العمال ، واختيارهم ، ونصائح القاضي أبي يوسف للخليفة العباسي هارون الرشيد ، كل هذه العوامل ساعدت في خلق مجتمع إسلامي متكافل حتى آخر العمر العباسي الأول .

قال الله تعالى

”قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ
الْآخِرِ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ،
وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ، مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ،
حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ“

القرآن الكريم

سورة التوبة آية ٢٩

الفصل الثاني الجزية

- تعريف الجزية - فرضيتها
- الفرض من فرض الجزية في الإسلام .
- أهل الذمة في العصر الأول للدولة العباسية .
- شروط عقد الجزية ومقارها .
- بعض الأمور والأحكام المتعلقة بالجزية وأهلها .
- التطورات التي طرأت على الجزية وأهلها خلال العصر الأول للدولة العباسية .
- معاملة المسلمين لأهل الذمة في العصر الأول العباسي .
- مولى ارتفاع الجزية من بعض الأقاليم في العصر الأول للدولة العباسية .

الجزية

والجزية : عبارة عن مقدار معين من المال يوضع على رؤوس الرجال ، ^(١) من أهل الذمة في دار الاسلام .

وفي تعريف آخر : هي الأموال التي كانت تُجبي من رعاية العصور الأولى للدولة العباسية من أهل الذمة من المسيحيين واليهود ومن على شاكلتهم . (٢)

وقد فرضت هذه الضريبة على من يتمسك بدينه من أهل الكتاب ، في مقابل إعفائهم من الجندية ، مع حمايتهم ، والدفاع عنهم ، وفي مقابل تعمير بلادهم ، وفي نظير الزكاة ، التي تؤخذ من المسلمين فقط . (٣)

وحتى يتكافأ الخريقان ، لأن الذميين والمسلمين رعية لدولة واحدة ، وينتفعون بمرافق الدولة على سواء . (٤)

وقد عرفت الجزية أيضا في العصور الأولى للدولة العباسية باسم الجوالي ، وجاء في كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف ، أن أصل هذه التسمية يرجع إلى لفظ

- (١) الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي صفحة ١٦١ .
- (٢) وجاء في كتاب الأحكام السلطانية للخزائن صفحة ١٥٢ عند الحديث عن وضع الخراج والجزية أنهما (يجتمعان من ثلاثة أوجه ، ويفترقان من ثلاثة أوجه ثم تنفرد أحكامهما ، فأما الأوجه التي يجتمعان فيها : - فأحدها : أن كل واحدة منهما مأخوذة عن مشرك . والثاني : أنهما مالا في يصرقان في أهل الفرية . والثالث : أنهما يجبان بحلول الحول ، ولا يستحقان قبلة . وأما الوجوه التي يفترقان فيها : فأحدها : أن الجزية نس ، والخراج اجتهاد . والثاني : أن أقل الجزية مقدر بالشرع ، وأكثرها مقدر بالاجتهاد والخراج أكثره وأقله مقدر بالاجتهاد . والثالث : أن الجزية تؤخذ مع بقاء الكفر ، وتسقط بحدوث الاسلام ، والخراج قد يؤخذ مع الكفر والاسلام .
- (٣) الخلافة الراشدة والخلفاء الراشدون صفحة ٥٩ .
- (٤) التاريخ الاسلامي العام ، صفحة ٥٤٤ ، ٥٤٥ .

جالية، وهو الذي أطلق على أهل الذمة ، الذين أجلاهم عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) عن الجزيرة العربية ، ثم أصبحت هذه الكلمة مرتبطة بالجزيرة التي أخذت عنهم ، ثم استعملت بعد ذلك كاسم لكل جزيرة وإن لم يكن صاحبها جلا من وطنه^(١).

وقد كانت ضريبة الجزية في الاسلام أخف بكثير من الضرائب التي كانت تفرضها دولة الرومان الشرقية على أهل البلاد قبل الاسلام ، ولذلك كانت الشعوب ، ترحب بفتوحات المسلمين العرب ، وتحتفي بهم ، لأن الرجل يدفعه دراهم معدودة ، كان يأمُن على دينه وعرضه وماله بخلاف الأمم الأخرى ، فكانت يد المظالم عاملة عليهم ، تصف بهم عسفا ، وتوليهم خسفا ، حتى كان الرجل وما يملك ، ملكا للحكومة^(٢).

وقد فرضت الجزية بنص القرآن الكريم ، قال تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب ، حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون)^(٣).

- (١) كتاب الخراج لأبي يوسف ، صفحة ٣ وذكر مثل ذلك ابن حوقل في كتابه المسالك والممالك صفحة ١٤٦ خلال حديثه عن أعمال نصيبين .
وذكر الخوارزمي في مفاتيح العلوم صفحة ٤٠ وعند كلامه في الفصل الثاني عن مواضع كتاب ديوان الخراج مايلي : (مال الجوالي : جمع جالية وهم الذين جلاوا عن أوطانهم ، ويسمى في بعض البلدان مال الجماجم ، وهي جمع جمجمة وهي الرأس) .
(٢) دائرة معارف القرن العشرين ج ٢ صفحة ١٠٦ .

وقد جاء في كتاب النظم الاسلامية صفحة ٢٢١ أن الجزية ليست من مستحدثات الاسلام ، فقد فرضها اليونانيون على سكان آسيا الصغرى حوالي القرن الخامس قبل الميلاد ، وفرضها الدولة الفارسية على رعاياها باسم Gezit كما فرضها الرومان باسم ضريبة الرأس Tributum Capitis وكانت الجزية التي وضعها الرومان والفرس هي سبعة أمثال الجزية التي وضعها المسلمون (٠٠٠) وهذا مايدفعنا إلى القول بأن جزية المسلمين لم تكن مصدر قلق وحيق لدافعيتها ، وما ساعد على ذلك أن المسلمين وضعوا لها منذ البداية نظاما عادلا ، باعتبار درجات الناس ومقدرتهم .

- (٣) القرآن الكريم ، سورة التوبة آية ٢٩ .

وليس المراد بالمصغار في الآية الكريمة الإذلال ، والإمتحان لأهل الكتاب ، بل المراد به الخضوع لحكم الاسلام .

وجاء في كتاب الأم للإمام الشافعي في تفسير قوله تعالى : " وهم مغفرون " بمعنى أن يجري عليهم حكم الاسلام ، ويخضعون له .^(١)

وعلى هذا فالجزية تؤخذ على رؤوس الرجال من أهل الذمة ، إذا دخلوا البقاء على دينهم ، ويدفع الجزية للدولة يكون لهم ما للمسلمين ، وعليهم ما على المسلمين .

أما فرضية الجزية عن طريق السنة النبوية الشريفة فقد روي عن بريدة أنه قال : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا بعث أميراً على جيش ، أو صاه بشقوى الله تعالى في خاصة نفسه ، وبين معه من المسلمين خيراً ، وقال له : " إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى إحدى خصال ثلاث ، ادعهم إلى الاسلام ، فإن أجابوك فاقبل وكف عنهم ، فإن أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية ، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، فإن أبوا فاستعن بالله وقاتلهم " .^(٢)

وكذلك كتابه (صلى الله عليه وسلم) إلى حاكم البحرين المنذر بن ساوى " فعن موسى بن عقبة أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كتب إلى المنذر بن ساوى من محمد النبي إلى المنذر بن ساوى ، سلام أنت ، فإنني أحب إليك الله السدي لا إله إلا هو ، أما بعد فإن كتابك جاءني وسمعت ما فيه ، فمن ملي صلاتنا ، واستقبل قيلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم ، ومن أبى ذلك فعليه الجزية " .^(٣)

(١) كتاب الأم ٢ ج٤ صفحة ١٢٦ .

(٢) المغنى ويليهِ الشرح الكبير ج ١٠ صفحة ٥٦٧ ، وكذلك كتاب الأم ٢ ج٤ صفحة ١٢٢ .

(٣) فتوح البلدان صفحة ٩٦ .

وعن حنين بن عبيد الرحمن عن عبيد الله بن شداد قال : (كتب رسول الله " صلى الله عليه وسلم " إلى هرقل صاحب الروم " من محمد رسول الله إلى صاحب الروم ، إني أدعوك إلى الاسلام ، فإن أسلمت فلَكَ ما للمسلمين وعليك ما عليهم ، فإن لم تدخل في الاسلام قاطعُ الجزية ، فإنَّ الله تبارك وتعالى يقول : " قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق ، من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون " ، وإلا فلا تحل بين الفلاحين وبين الاسلام أن يدخلوا فيه ، أو يعطوا الجزية)^(١)

الغرض من فرض الجزية في الاسلام :

هذا والغرض من فرض الجزية على أهل الكتاب ، حمايتهم والدفاع عنهم^(٢) ، خلافاً لما قاله بعض العلماء ، من أنها فرضت عليهم عقوبة على الكفر^(٣) فإن لم يتمكن المسلمون من حمايتهم ، فإنها تسقط عنهم ، كما تسقط عن شارك قسبي القتال مع المسلمين ، وقد نصت على ذلك بعض المعاهدات التي عقدها كبار قادة المسلمين أثناء الفتوحات الإسلامية ، والجهد في سبيل الله ، كما في معاهدة خالد بن الوليد مع صاحب قس الناطف سنة ١٢ هـ ، وجاء فيه " بسم الله الرحمن الرحيم " هذا كتاب من خالد بن الوليد لصلوبا بن نسطور وقومه ، إني عاهدتكم على الجزية والمنعة ، على كل ذي يد بأنقيا وبسما^(٤) جميعا على عشرة آلاف درهم سوى الخزرة^(٥)

- (١) كتاب الأموال ج ١ صفحة ٣٠ ، قال أبو عبيد : إنه ليس المقصود من الفلاحين الزراعين فقط بل أهل مملكته جميعا ، وذلك أن العجم عند العرب كلهم فلاحون ، لأنهم أهل زرع وحرث .
- (٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٨ صفحة ١١٤ .
- (٣) الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، الماوردي صفحة ١٦١ .
- (٤) قس الناطف : بلدة على شاطئ الفرات ، وكان حاكمها صلوبا بن نسطور سبأ مواليا للفرس ... من كتاب تاريخ الأمم والملوك ج ٢ ، ج ٤ صفحة ١٦ .
- (٥) بأنقيا : بكر التون ، منحيرة من نواحي الكوفة من معجم البلدان ج ١ صفحة ٣٣١ وجاء في معجم البلدان ج ١ صفحة ٣٣٢ (إنك آمن بآمان الله على حقن دمك في إعطاء الجزية عن نفسك وجيوتك وأهل قريتك بأنقيا وبسما) الخزرة : أي خزرة كسرى ، وكانت على كل رأس أربعة دراهم .

القوي على قدر قوته ، والمُقل على قدر إقلاله ، في كل سنة ، وإنك قد نقبت على قومك ، وإن قومك قد رضوا بك ، وقد قبلت ومن سعي من المسلمين ورضيت ، ورضي قومك ، فلك الذمة والفتنة ، فإن متعناكم قلنا الجزية ، وإلا فلا حتى نمتعكم . شهد هشام بن الوليد ، والشعثاع بن عمرو ، وجوير بن عبد الله الحميري ، وحنظلة ابن الربيع ، وكتب سنة اثني عشرة في صفر (١) .

كما أن أبا عبيدة بن الجراح (رضي الله عنه) ردّ على أهل الشام ما أخذ منهم ، لما خشي من عدم استطاعته وتدرته على حمايتهم من الروم ، عندما تكاثرت جموعهم ، " وكتب إلى كل والٍ ممن خلفه في المدن التي صالح أهلها بأمرهم أن يردوا عليهم ما جُبي منهم من الجزية والخراج ، وكتب إليهم أن يقولوا لهم : إنما رددنا عليكم أموالكم لأنّه قد بلغنا ما جُمع لنا من الجموع ، وأنكم اشترطتم علينا أن نمنعكم ، وأنّا لا نقدر على ذلك ، وقد رددنا عليكم ما أخذنا منكم ، ونحن لكم على الشرط ، وما كتبنا بيننا وبينكم إن نصرنا الله عليهم . فلما قالوا ذلك لهم ، وردّوا عليهم الأموال التي جبوها منهم قالوا : ردّكم الله علينا ونخركم عليهم ، فلو كانوا هم لم يردّوا علينا شيئاً ، وأخذوا كل شيء بقي لنا ، حتى لا يدعوا لنا شيئاً (٢) . كما أن الخليفة الواصل بالله في نهاية العصر الأول للدولة العباسية أسقط الجزية عن الجراحمة لأنهم كانوا عيوناً وسالحي المسلمين (٣) .

ومما تقدم يتضح لنا في جلاء أن الجزية فرضت في نظير الحماية والدفاع . ويحصى من أدائها من اشتراك في الدفاع أو ساعد المسلمين على هزيمة العدو والعمل على غيره (٤) .

-
- (١) تاريخ الأمم والملوك م ٢ ج ١ . صفحة ١٦٠ .
 - (٢) كتاب الخراج لأبي يوسف . صفحة ١٥٠ .
 - (٣) فتوح البلدان ، صفحة ١٦٦ .
 - (٤) النظام المالي الإسلامي المقارن . صفحة ٤٤ .

وقد كان للجزيه نظام معين من حيث شروطها ، ودافعيتها ، في مواسم معينة ومقدارها ، والطوائف التي تؤخذ منها .. الخ وقبل التعرض لذلك ، فإنه ممن المستحسن أن تلقي الضوء على أهل الذمه ، هؤلاء الذين كانوا يؤدون الجزيه فمن هم؟ لأن بعض الباحثين المحدثين لم يتعرضوا لهم بالبحث إلا نادراً.

أهل الذمة في العصر الأول للدولة العباسية :

أ - أهل الكتاب وهم :

١ - اليهود : هم أمة موسى (عليه السلام) ، وقد سُموا بذلك ، من قولهم

لموسى : إنا هُذنا إليك " ^(١) أي رجعنا وتضرعنا ، ^(٢) وقد اُشترقوا على

طوائف كثيرة .

ذكر اليلخي منها ثلاثة عشر طائفة ^(٣) لكن المشهور منها طائفتان :

الأولى تنقسم إلى فرقتين هما : القراؤون ، والريانيون ، إلا أنهم كالفرقة

الواحدة ، لأن توراتهما واحدة ، ولا خلاف في أهل اليهودية بينهم ^(٤)

أما الطائفة الثانية فهم اليهود السامرة ، وقد سُموا بمدينة بالشام تُسمى

سامرية ^(٥) وهم أتباع السامري الذي أخبر الله تعالى عنه بقوله في سورة طه

" وأقلبهم السامري " ^(٦) .

(١) القرآن الكريم : من سورة الأعراف آية ١٥٦ .

(٢) صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، الجزء الثالث عشر صفح ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٣) البدء والتاريخ م ٢ ، الجزء الرابع صفح ٢٤ (قسمهم العنانية ، والأشعيثية والجالوتية ، والغبيومية والسامرية والتكبرية و الأصبهانية والعراقية والبنطارية والخرستانية والخلطينية والمالكية والريانية) .

(٤) صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، الجزء الثالث عشر صفح ٢٦٠

(٥) مفاتيح العلوم للخوارزمي صفح ٢٤

(٦) القرآن الكريم ، سورة طه ، الآية رقم ٨٥ . وقد ذكرت الآية بالخطأ في

صبح الأعشى في صناعة الإنشا أنها من سورة الأعراف ولكن في الحقيقة فالآية في سورة طه .

والطائفة الأولى بفرقتيها ينكرون كون السامرة من اليهود ، لإختلاف الشوادة التي في أيديهم ، مما بيد الطوائف الأخرى (١)

وقد كانت اليهودية في حمير وبني كنانة وبني الحارث بن كعب وكذلك (٢) ، واحتل اليهود قبل الاسلام أخصب بقباع الحجاز ، واستغلوها في الزراعة والصناعة والتجارة ، وأدنى احتلالهم لهذه البقاع ، واعتزازهم بأنفسهم إلى كراهة العرب لهم ، ورغبتهم في إخراجهم من بلاد الحجاز . (٣)

٢ - النصرانية :

والنصارى : هم أمة عيسى (عليه السلام) ، وقد اختلف في سبب تسميتهم بهذا الاسم ، فقليل : إنهم سموا بذلك ، من قول عيسى للحواريين ، من أنصاري إلى الله ؟ (٤) وقول الحواريين : " نحن أنصار الله " (٥) ، وقيل بل من تزوله هو وأمه بالنصرة من قرى فلسطين (٦) ، وقد اختلفوا إلى فرق كثيرة (٧) .

وقد انتشرت النصرانية في عُمان وحضرموت واليمن ، وفي غيرها من البلاد الغربية ، منذ القرون الأولى للميلاد . (٨)

-
- (١) صبح الأعشى في صناعة الإنشا الجزء الثالث عشر صفحة ٢٧١
 - (٢) الأعلام النفيسة لابن رسته ، المجلد السابع صفحة ٢١٧
 - (٣) الاسلام وأهل الذمة ، الخربوطلي صفحة ١٩
 - (٤) القرآن الكريم ، سورة الصف آية ١٤
 - (٥) القرآن الكريم ، سورة الصف آية ١٤ ، وسورة آل عمران آية ٥٢
 - (٦) صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، الجزء الثالث عشر صفحة ٢٧٣ .
 - (٧) انظر البدء والتاريخ ٢م ، الجزء الرابع ، صفحة ٤٢ وفي صبح الأعشى في صناعة الإنشا الجزء الثالث عشر صفحة ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ .
 - (٨) تاريخ نصارى العراق من انتشار النصرانية في الأقطار الغربية إلى أيامنا صفحة ٥٢ .

وعلى الرغم من أنّ المسيحية دين سماوي أفضل من الوثنية إلا أنّ العرب في أرجاء شبه الجزيرة العربية لم يقبلوا على اعتناقها ، وذلك لارتباطه بالنفوذ السياسي الاستعماري الروماني والحشي . وهذا بالإضافة إلى أنّ العربي البدوي لا يرضى القيود والأوامر والنواهي التي تفرضها المسيحية ^(١) ، ومع ذلك فقد كانت النصرانية في ربيعة وفسان وبعض قباعة .

٣ - المجوسية :

(٢) وهي الملة التي كان عليها الفرس ، ومن دان بدينهم ، وهي ثلاثة فرق الكيومرثية ، والثنوية ، والزرد شتية .

وقد أخذت الجزية من المجوس ، قياساً على ما فعله النبي (صلى الله عليه وسلم) مع مجوس هجر ، فقد صالحهم على الجزية ، غير مستحل مناكة نسائهم ، ولا أكل ذبائحهم ^(٣) .

فعن عروة بن الزبير قال : كتب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى الميثريين ساوى ، حاكم البحرين : " سلام أنت ، فإنني أحمد إليك الله ، الذي لا إله إلا هو ، أما بعد ذلك ، فإن منى صلاتنا ، واستقبل قبلتنا ، وأكل ذبيحتنا

(١) الإسلام وأهل الذمة ، الخربوطلي صفحة ٢٨ .

(٢) الكيومرثية : نسبة إلى كيومرث أو جيومرث ، وهو مبدأ النسل عندهم كأدم عليه السلام ، وقاعدة مذهبهم تعظيم النور ، والتحرز من الظلمه ، ومن هنا اتجروا إلى النار فعبدها .

الثنوية : وهم على رأي الكيومرثية في تفضيل النور والتحرز من الظلمه إلا أنهم يقولون بتقديمها .

والزرد شتية : أتباع الزرد شت الذي قال : بوحدائية الله خالف النور والظلمه وقد صنف كتاباً سماه " الايستا " ووضع له شرحاً سماه " الزند " أي ترجمه كلام الرب ، ثم عمل لكتاب الزند شرحاً سماه باد زنده ، وعميل علماءهم لهذا الشرح شرحاً سماه " يازده " من كتاب صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، الجزء الثالث عشر صفحة ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

(٣) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٣٩ .

فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة الرسول ، فمن أحب ذلك من المجوس فإنه آمن ، ومن أبى فإن الجزية عليه " (١)

وقد ذكر الأمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، قوم يعبدون النار ، ليسوا يهوداً ولا نصارى ، ولا أهل كتاب ، فقال عمر (رضي الله عنه) : ما أدري ما أصنع بهؤلاء ؟ ، فقام عبد الرحمن بن عوف (رضي الله عنه) فقال : أشهد على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : (سَتَوَابِهِمْ سِتَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ) وكان عامل البحرين منذ عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) العلاء بن الحضرمي ، ثم أخوه أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) ، ثم عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، ثم عثمان بن عفان (رضي الله عنه) (٢) .

وقد أخذ النبي (صلى الله عليه وسلم) الجزية من مجوس هجر وقال عليّ ابن أبي طالب (رضي الله عنه) هم أهل كتاب بدلوا ، فأصبحوا وقد أُسري بكتابهم (٣) وقد أخذ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الجزية منهم لأجل كتابهم (٤)

كما أخذها منهم الخليفة أبو بكر وكذلك أمير المؤمنين عمر (رضي الله عنهما) ، وكذلك طبق الخليفة عمر (رضي الله عنه) هذا التشريع على مجوس العراق واستمر الحال على ذلك في العصر الأول للدولة العباسية - هاتان الطائفتان اتفلسقا العلماء على أخذ الجزية منهم ، وفيما عدا ذلك اختلفوا فيه .

قال أبو يوسف : " وجميع أهل الشرك من المجوس وعبدة الأوثان وعبدة النيران والحجارة والمائثين والسامرة تؤخذ منهم الجزية ، ما خلا أهل الردة من أهل الإسلام ، وأهل الأوثان من العرب ، فإن الحكم فيهم أن يعرض عليهم الإسلام ، فإن

(١) كتاب الأموال الجزء الأول صفحة ٢٨ وفتوح البلدان صفحة ٩١، ٨٩ ، وكتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٤١ .

(٢) كتاب الخراج لأبي يوسف ، صفحة ١٤١ .

(٣) كتاب الأم للشافعي م ٤ ج ٤ ، صفحة ١٧٤ ، وكذلك في كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٤٠ والعقني وبليه الشرح الكبير ج ١٠ صفحة ٥٧٠ .

(٤) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٤١ .

(٥) كتاب الأم م ٤ ج ٤ صفحة ١٧٤ . (٦) فتوح البلدان صفحة ٩١ .

أسلموا وإلا قتل الرجال منهم ، وسيي النساء والحيثيان" (١)

والقصد من ذلك توحيد أمة العرب ، فقد انتهت الوثنية من جزيرة العرب على أيام الرسول (صلى الله عليه وسلم) ولما تولى الخلافة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أخرج مَنْ كان باقياً فيها من النصارى واليهود ، لما روي عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) " لا تكون قِلتان في بلد واحد " (٢) وعن جابر بن عبد الله يقول : أخبرني عمر ابن الخطاب (رضي الله عنه) أنه سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : " لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، فلا أترك فيها إلا ملأ " (٤)

وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أوصى بثلاثة فقال : " أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو مما كنت أجيزهم " . قال ابن عباس : وسكت عن الثالثة ، أو قال : فأنسيتها " (٥)

٤ - الحايطة :

قوم كانوا يعتنون الكواكب ، وقد سموا أنفسهم بهذا الاسم في العصر الأول للدولة العباسية وفي زمن السامون ، وانتحلوا ذلك حين هددهم بالقتل ببقية الفجاءة ، لأن الصابئة اسم دين ورد في القرآن الكريم (٦) ، والكلدانيون هم الذين يسمون الحايطة وكذلك الحرائيون وبقاياهم بحران والعراق (٧)

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٢٩ ، والأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي صفحة ١٦٢ .

(٢) تاريخ المدن الاسلامي ماح صفحة ٢٢١ .

(٣) سنن أبي داود م ٢ ج ٢ صفحة ١٦٥ ، وأرقام الأحاديث ٢٠٢٢ ، ٢٠٣٠ ، ٢٠٢٩ .

(٤)، (٥) سنن أبي داود المجلد الثاني ، الجزء الثالث صفحة ١٦٥ وأرقام الأحاديث ٢٠٣٢ ، ٢٠٣٠ ، ٢٠٢٩ .

(٦) رسوم دار الخلافة ، هلال الصابئ ، صفحة ٦ ، ٧ .

(٧) مفاتيح العلوم ، الخوارزمي صفحة ٢٥ وجاء فيه أيضا : (لأما الصابئون على الحقيقة ففرقة من النصارى ، وبقايا السمنية بالهند والصين) .

وقد اشتهرت حرّان والرقّة قديماً بمنّاوّلهم ، ونزحت فئة منهم في صدر الدولة العباسية إلى بغداد ، واستوطنتها ، وأصبحت هذه الجماعة حظاً وافراً من العلم والأدب والطب ، ودفعتها عظمتها وذكاءها إلى تفقد جلائل الأعمال في خدمة الخلفاء العباسيين ووزرائهم وأمرائهم .^(١)

ب - عبدة الأوثان :

ومن التطورات التي طرأت على مورد الجزية في العصر الأول للدولة العباسية أنه أصبح يؤخذ من عبدة الأوثان ، وذلك منذ عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد ، حيث يرى القاضي أبو يوسف أن : (جميع أهل الشرك من المجوس ، وعبدة الأوثان ، وعبدة النيران ، والحجارة ، والصائين ، والسامرة ، تؤخذ منهم الجزية ما خلا أهل الردة من أهل الإسلام ، وأهل الأوثان من العرب ، فإن الحكم فيهم أن يعرض عليهم الإسلام ، فإن ألبسوا ، وإلا قتل الرجال منهم ، ونسي النساء والصبيان) .^(٢)

وقد اختلف العلماء في أخذ الجزية من عبدة الأوثان فقد اشترط الإمام أبو حنيفة لأخذ الجزية من عبدة الأوثان ألا يكونوا عرباً ، بل يشترط أن يكونوا عجماً .^(٣) وقد توفى الإمام أبو حنيفة في عهد الخليفة العباسي الثاني أبي جعفر المنصور .

وأخذ الجزية من عبدة الأوثان غير العرب يعتبر من مستحذات العصر

الأول للدولة العباسية .

- (١) رسوم دار الخلافة لأبي الحسين هلال بن الحسن الصابي صفحة ٥ ، ٦ وكذلك في كتاب صفحات ضائعة من كتاب تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء ، صفحة ميخائيل عواد .
- (٢) كتاب الخراج ، صفحة ١٢٩ عند الحديث عن (فصل في المجوس وعبدة الأوثان وأهل الردة) .
- (٣) جاء في كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية للصابري صفحة ١٦٢ ما يلي : (وأخذها أبو حنيفة من عبدة الأوثان إذا كانوا عجماً ، ولم يأخذها منهم إذا كانوا عرباً .) .

وقد اتفق المارودي ، والفراء ، في رأيهما حين رأيا أن الجزية لا تؤخذ من مرتد ، ولا دهرى ولا عاهد وثن^(١) . هؤلاء هم أهم الطوائف التي كانت تدفع الجزية في العصر الأول للدولة العباسية .

هذا ومن الأمور الجديرة بالذكر الإشارة إلى الشروط التي تكون بين أهل الذمة وولاة الأمر في الدولة وهي :

- ١ - أن لا يذكروا كتاب الله تعالى بطعن فيه ولا تحريف له .
- ٢ - أن لا يذكروا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بتكذيب ولا إزدراء .
- ٣ - أن لا يذكروا دين الاسلام بدم له ولا قدح فيه .
- ٤ - أن لا يصبوا مسلما بزنا ولا باسم نكاح .
- ٥ - أن لا يفتنوا مسلما عن دينه ، ولا يتعرضوا لماله ولا لدينه .
- ٦ - وأن لا يعضوا أهل الحرب ولا يؤذوا أغنيائهم^(٢) .

مقدار الجزية :

لم يكن للجزية مقدار معين دائما في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء من بعده ، فكانت تختلف باختلاف المعاهدات والاتفاقات التي تبرم بين الحكام والشعوب المفتوحة ، فقد أخذها النبي (صلى الله عليه وسلم) من أهل أيلة واليمن على كل حال دينار ، وأخذها من أهل نجران ألفي حلة في صفر ، وألفي حلة في رجب ، وأخذ من أهل مقنا رُبع عروكهم وغزولهم - والعروك خشب بمطباد عليه - وربع كراعهم وثمارهم . ولما اتسعت الدولة الاسلامية ، وأنضم إليها بلاد كثيرة الخيرات ، رأى الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) بأن يحسده بمقدار الجزية ، على حسب احتمال الناس ، من الفقر والغنى ، فأخذها فسي أول الأمر من أهل الذهب أربعة دنانير ، ومن أهل الفضة أربعين درهما ، ثم جعلها بعد ذلك :

(١) الأحكام السلطانية والولايات الدينية للمارودي صفحة ١٦٣ ... وكذلك في

كتاب الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى الفراء صفحة ١٥٤ .

(٢) الأحكام السلطانية والولايات الدينية صفحة ١٦٤ للمارودي وجاء فيه أيضا :

(فهذه الستة حقوق ملتزمة ، فلتزهم بغير شرط ، وإنما تشترط إشعاراً =

- ١ - على كل رجل عامل فقير كاسب اثني عشر درهما .
- ٢ - وعلى متوسط الحال أربعة وعشرين درهما .
- ٣ - وعلى الخفي ثمانية وأربعين درهماً (١)

وإذا جاء أهل الذمة بعرض مثل الدواب والمتاع وغير ذلك أخذ منهم قسم بالقيمة وقيل ، ولا يؤخذ منهم في الجزية مئة ولا خنزير ولا خمر (٢)

وتجب الجزية في آخر الحول ، ولا يُطالب بها الذميين قبل ذلك (٣) وعلى أية حال فقد كانت الجزية في العصر الأول للدولة العباسية تؤخذ على أقساط تبلغ أحياناً ستة ، وأحياناً خمسة أو أربعة أو ثلاثة أو اثنين ، غير أنها فرضت فسخي العراق في أول الأمر في كل شهر ، لأن عمال المسلمين كانوا يمتصون منها مرتباتهم شهرياً (٤)

يذكر يحيى بن آدم في كتابه أن الجزية كانت تُجمع في بادئ الأمر بالعراق في كل شهر ، ويقول في ذلك : (بعث عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) حذيفة ابن اليمان على ماسقة دجلة وبعث عثمان بن حنيف على ما دون دجلة ، فأتيها فسالهما : كيف وضعتما على أهل الأرض ؟ فقالا : وضعتا على كل رجل أربعة

(٥) لهم ، وتأكيدها لتفليظ العهد عليهم ، ويكون ارتكابها بعد الشرط نقضاً لعهدهم ...) وهناك أشياء مستحبة كتغيير هبئاتهم وأن لا يخلعوا على المسلمين في الأثنية وأن لا يسمعوهم أصوات نوافيسهم ولا تلاوة كتبهم ولا توليهم غني عزيز والمسيح ، وأن لا يجاهروا بشرب الخمر ولا بإظهار المليان ، وأن يخلعوا دقن موتاهم ولا يجاهروا بحدب عليهم ولا نياحة وأن يمتنعوا من ركوب الخيل عتاقاً وهجاناً ، ولا يمتنعوا من ركوب البغال والحمير ... ذكرهما المارودي في الأحكام السلطانية صفحة ١٦٤ ، ١٦٥ .

(١)، (٢) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٢٢ وذكر الأسعديين معاني المتوفى سنة ٦٠٦ هـ وهو الوزير الأيوبي - في كتابه قوانين الدواوين صفحة ٢١٨ ما يلي (والجزية الآن - أي في عهده - على ثلاث طبقات : عالياً وميلتها أربعة دنانير وصدس ووسطى وميلتها ديناران وبقراطان ، وسفلى وميلتها دينار واحد وثلاث وربع وجيشين) .

(٣) أنظر أحكام أهل الذمة ، ابن القيم الجوزية الجزء الأول صفحة ٣٩ وجاء في كتاب قوانين الدواوين صفحة ٢١٩ : (وجرت العادة باستخراجها في مستهل المحرم من كل سنة ، وهي الآن - قبل عام ٦٠٦ هـ - تُستأدى في أيام من ذي الحجة ، ويضاف إلى كل جزية درهمان وربع عن رسم المئذ والمخدسين) .

(٤) رسائل الصافي صفحة ١١٢، ١١٤ (نشر شكيب أرسلان سنة ١٨٩٨م) دار الكتب القطرية .

دراهم كل شهر ، فقال : ما أظنكما إلا قد أكثرتما ، ومن يطيق هذا ؟ فقالا : إنَّ عندهم فضولا وأن لهم أشياء . فسكت (١) .

وبطل آدم متر في كتابه عن أخذ الجزية في العراق في أول كل شهر بقوله (وذلك لأن عمال المسلمين ، كانوا يتقاضون مراثياتهم في كل شهر ، وكذلك كان الحال في الأندلس في القرن الثالث الهجري . ولكن في عام ٣٦٦هـ - ٩٧٦م صدر أمر الخليفة الطائغ بأن تؤخذ الجزية من أهل الذمة في المحرم من كل سنة ، بحسب منازلهم (٢) .

وبالطبع فإنَّ جباية الجزية كانت تستخدم في سداد هذه المرتبات ، وبعد ذلك أصبحت الجزية تُجبي على أقساط ، قد تصل إلى سنة أو خمسة أو أربعة أو ثلاثة . كما كان الحال في الامبراطورية الفارسية - أو اثنين (٣) .

بيضا يذكر المقريزي في كتابه أنَّ الجزية كانت تُدفع تبعاً للسنة القمرية ، وكانت تدفع على حده قبل الخراج (٤) .

وقد جرت العادة بأن يُعطى الذمي عند أدائه للجزية براءة تثبت أدائه لها . وإذا أسلم الذمي وعليه جزية سنين سقطت عنه كلها كما سقط العقوبات ، وتسقط عنه أيضاً إذا مات بعد الحول وقبل الأخذ .

(٥)
ولا جزية على صبي ولا امرأة ولا مجنون ، فإنَّ بذلت المرأة الجزية أخبرت أنه لا جزية عليها ، فإذا تبرعت بها طوعاً قبلت منها ولم تكن جزية ولها الرجوع

(١) كتاب الخراج ، صفحة ٧٣

(٢) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري الجزء الأول . صفحة ٩٨ .

(٣) جاء ذلك في كتاب Noldeke, Tabari. s. 342 ويرد أيضاً عند ديونيسيوس Dimyisius, ed. Chabot, s. 61 وذكره كريباجك F. Karadacek 11/111, 176, Sagmal Rainer

(٤) كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، المعروف بالخطط المقريزية الجزء الأول صفحة ٢٧٦ عند ذكر تحول السنة الخراجية القبطية إلى السنة الهلالية العربية .

(٥) أحكام أهل الذمة ، ابن القيم الجوزية الجزء الأول صفحة ٣٩ . وكتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٢٢ .

(١)

مضى شاءت

وقد أعفي من الجزية أيضاً المرضى والضعفاء الذين لا مورد لهم ، والرهبان في الأديرة والصوامع ، ومن غاب من أهل الذمة عن بلده مدة طويلة ، وكذلك أعفي منها الفقير الساجز عن أدائها ، والشيخ الفاني (٢) .

وكانت تؤخذ من الصبي إذا بلغ ، والمجنون إذا أفاق ، والرهبان إذا خالطوا الناس في مساكنهم وصايشهم ، والفلاحين والحراثين الذين لا يقاتلون .

وأما العبد فإن كان سيده مسلماً فلا جزية عليه باتفاق أهل العلم . ولا تؤخذ الجزية من المسكين الذي يتصدق عليه ، ولا من أعمى لا حرفة له ولا عمل ، ولا من ذمي يتصدق عليه ، ولا من مقعد ، والمقعد والمزمن إذا كان لهما يماراً أخذ منهما وكذلك الأعمى (٣) .

(وإذا صولحوا على مضاعفة الصدقة عليهم شُوعفت ، كما فعل عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) مع تنوخ ، وبهراء ، وبني تغلب بالشام) (٤)

وصال الجزية ، مال في ، أي أنه مال حصل عليه المسلمون بالمسالمة لا بالحرب ، ويطلق بعد جمعه في خير المسلمين ، حسبما يراه الخليفة (٥) وكل هذه الأحكام تسم تشييدها في العصر الأول للدولة العباسية ، وقد وردت معظمها في كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف . ولكن هل هنالك تغييرات حدثت على مورد الجزية في العصر الأول للدولة العباسية ؟

(١) أحكام أهل الذمة الجزء الأول ٤٥ .

(٢) وجاء في كتاب قوانين الدواوين للأسد بن مماتي صفحة ٣١٨ (وأما الشيخ الفاني وغيره ففيهما قولان ، والفقراء الذين لا كسب لهم فقيرهم أيضاً قولان : الأول : تجب عليهم ، والثاني : لا تجب عليهم ، وبطلانها إذا أسروا ، وإن كان منهم من يُجنّ يوماً ويغيب يوماً ، فالمنصوص أنه تؤخذ منه الجزية ...) .

(٣) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٢٢ .

(٤) الأحكام السلطانية - الثراء - صفحة ١٥٥ .

(٥) كتاب الخراج ، ليحيى بن آدم القرشي صفحة ١٨ .

ليس بين أيدينا ، ومن خلال المراجع التي رجعت إليها في كتابة هذا البحث أية معلومات والزة ، من جزية أهل الذمة خلال العصر الأول للدولة العباسية ، إذ لم تذكر كتب الفقه ولا كتب التاريخ معلومات مفصلة عنها ، ربما لأن قواعد حماية الجزية وما يتعلق بها من أمور ، كانت قد اكتملت ، بحيث لم تكن في حاجة إلى تطوير .

وكل ما وجدناه من خلال المراجع التي رجعنا إليها هو التوسع في الأحكام الخاصة بأهل الذمة ، وشرح هذه الأحكام بالتفاصيل .^(١)

وعلى أية حال فإن العباسيين لم يفرضوا الجزية على المسلمين مهما كانت جنسيتهم ، وأعطوا كل من أسلم من الجزية .^(٢) وشجعوا الدخول في الإسلام ، وسووا بين المسلمين الجدد والقدامى ، نظرياً وعملياً ، دون أية نقص في الدخل .

وكان بعض خلفاء بني أمية يرى أن الناس إنما مسلمون فراراً من الجزية ، فلم يرفعها عنهم ٠٠٠ (لكن عمر بن العزيز (رضي الله عنه) كتب إلى بعض عماله بأمره أن يضع الجزية عن أسلم ، وقال له : إن الله قد بعث محمداً (صلى الله عليه وسلم) داعياً ولم يبعثه جانياً) .^(٣)

على أن ما قام به الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك من قَصْر العطاء على المسلمين المخاربيين فقط ، وما أجراه نصر بن سيار من إصلاح للخراج قد اتبع في سائر أنحاء الدولة العباسية .^(٤)

- (١) سواء في كتاب الخراج للمقاضي أبي يوسف ١٢٩-١٤٢ أو في الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي ١٦١-١٦٦ أو في كتاب قوانين الدواوين للأسديين صااتي ٣١٧ - ٣١٩ عند الحديث عن الجوالي أو في كتاب الأحكام السلطانية للمقاضي أبي يعلى الخزاز ١٥٢-١٦٢ أو في كتاب أحكام أهل الذمة لابن القيم الجزية في الجزء الأول أو الثاني وغيرها من الكتب الفقهية والتاريخية الكثيرة
- (٢) الاداره العربية ، ص ٠ أ ٠ ق حسيني صفحة ٣٥٠ .
- (٣) كتاب الأموال ، صفحة ٦٠ .
- (٤) وكان العطاء سابقاً من المقررات السنوية لجميع المسلمين من الدولة والأمويين كانوا يخشون تحول أراضي الخراج إلى أراضي العشور وبالتالي نقص في الإيراد وتم التخلي عنها باتباع سياسة نصر بن سيار في الخراج . الإدارة العربية صفحة ٣٥١ .

أدى التوفير الذي جاء نتيجة امتاع هذين النظامين إلى سد العجز الذي حدث في جباية الجزية ، نتيجة ازدياد معتقي الاسلام . لذلك فإن غالبية دافعي الجزية في العصر الأول للدولة العباسية ، كانوا يدفعون الحد الأدنى من المقادير المقررة .^(١)

وكانت الجزية في العصر الأول للدولة العباسية تُعتبر من موارد الدخل الهامة ، التي تعتمد عليها الدولة في تغطية مصروفاتها . ويتضح ذلك من خلال ما جاء في كلام الاصطخري عند الحديث عن إقليم فارس ، وكيف كانت الجزية مسن من موارد الدخل الهامة في هذا الإقليم .^(٢)

كما ذكر قدامة بن جعفر أن الجزية كانت تدخل ضمن موارد بغداد الهامة وأنها كانت تبلغ مائتي ألف درهم . وذلك بقوله : (وما يدخل في شيء من الارتفاع ، جزية رؤوس أهل الذمة ، بحضرة مدينة السلام ، وهي مائتا ألف درهم) .^(٣)

ومن التطورات الهامة التي طرأت على الجزية في العصر الأول للدولة العباسية هو إسناد جبايتها إلى عمال الخراج ، كما أشار القاضي أبو يوسف بذلك إلى الخليفة العباسي هارون الرشيد . إذ يقول : (وأما المواد فتقدم إلى ولا تلك على الخراج ، أن يبعثوا رجلاً من قبيلهم ، يشقون بديتهم وأمانتهم ، يأتون القرية ، فيأمرهم صاحبها بجمع من كان فيها من اليهود والنصارى والمجوس والصابئين والسمانية فإذا جمعهم إليهم ، وأخذوا منهم على ما وصفت لك من الطبقات ، وتقدم إليهم في أمثال مرسومته ووصفته ، حتى لا يتعدوه إلى ما سواه ، ولا يأخذوا من لم تر الجزية واجبة عليه بشيء ويحملها ولاية الخراج ، مع الخراج إلى بيت المال ، لأنه في المسلمين)^(٤)

- (١) تطور النظم الإدارية والمالية في بلاد العراق والفرس صفحة ٢٠٣
- (٢) المسالك والممالك - الاصطخري المعروف بالكرخي صفحة ٩٤ وجاء فيه (لبيت المال على الناس ، والزموم أبواب المال ، التي تطبق عليها الدواوين ، من خراج الأرضين ، والصدقات ، وأعشار السفن ، وأخماس المعادن ، والمراعي والجزية وغلة دار الضرب والمراصد ، والضياغ والمستقلات ، وأثمان الماء ، وفرائب الملاحات والأجام . . .)
- (٣) نبذ من كتاب الخراج وصنعة الكتابه ، صفحة ٢٥١
- (٤) كتاب الخراج ، صفحة ١٣٤

ومن التغيرات التي طرأت على الجزية في العصر الأول للدولة العباسية هو إلغاء نظام التعهد ، كأن يتعهد صاحب القرية أو مسؤولها بدفع مبلغ معين عن جزية أهل القرية ، ويقوم صاحب القرية بالتحصيل . فيؤفر على الدولة عملاً الخراج الذين يقومون بهذه المهمة ، ثم يضمن لهم مبلغاً ثابتاً دائماً . وفي ذلك يقول أبو يوسف : (فإن قال صاحب القرية ، وأنا أمالكهم عنهم ، وأعطيتكم ذلك ولم يجيبوه إلى ما سأل ، لأن ذهاب الجزية من هذا أكثر ، لعل صاحب القرية يمالكهم على خمسمائة درهم ، وفيها من أهل الذمة من إذا أخذت منهم الجزية بلغت ألف درهم أو أكثر . وهذا مما لا يحل ولا يسع مع ما ينال الخراج منه من نقصان ، لعله أن يجبي من يضيعته أهل الذمة ، فيصيب الواحد منهم أقل من اثني عشر درهماً ، ولا يحل أن ينقص من ذلك ، بل لعل فيهم من الميسير ممن تلزمه ثمانية أربعين درهماً) . (١)

ونظام تعهد الجزية هذا ، ليس له مزايا غير أن مقدار الجزية يكون معروفاً ، وبالتالي فإنه يساعد على معرفة الدخل بالضبط من مورد الجزية . ولكن هذا النظام يبخس الدولة حقها ، حيث أن المتعهد يحصل على مبالغ قد تكون كبيرة جداً عما يعطيه للدولة ، وربما يعطي للمتعهد فرصة للتعسف في جباية الجزية ، لذلك فإن إلغاء هذا النظام في العصر الأول للدولة العباسية ساعد على حصول الدولة على مقدار أكبر من الجزية ، والفرق بأهل الجزية وحسن معاملتهم .

ومن التطورات التي طرأت على هذا المورد أيضاً في العصر الأول للدولة العباسية ، أن الخليفة الواصل بالله أسقط الجزية عن الجراجمة (٢)

(١) كتاب الخراج ، صفحة ١٣٤

(٢) جاء في فتوح البلدان ، صفحة ١٦٣ ، ١٦٤ . أن الجراجمة من مدينة على جبل الكام ، عند معدن الزاج ، فيما بين بياس وبوقا ، يقال لها الجرجومة ، وإن أمرهم ، كان في أيام استيلاء الروم على الشام وانطاكية إلى بطريرسحق انطاكية ووالهيا . (وقد صالحوا المسلمين على أن يكونوا أعواناً للمسلمين وعبوداً ومسالح في جبل الكام منذ صدر الإسلام .

وقد كان بعض العمال ألزمهم جزية رؤوسهم بأنطاكية (١)

أما لماذا أسقط الخليفة الواثق بالله الجزية عن الجراجمة ؟

فلأنهم كانوا يغزون مع المسلمين ، فينقلوا أسلاب من يقتلونه مبارزة حيث كانوا

يعاملون كالمسلمين ، لأنهم كانوا أعواناً ، وغيوناً ومسالح لهم *** وكان يؤخذ من

تجاراتهم ، وأموال موسريهم ، ما كان يؤخذ من أموال وتجارات المسلمين .

(١) فتوح البلدان ، صفحة ١٦٦ وجاء فيه : (*** وقد كان بعض العمال ألزم الجراجمة بأنطاكية جزية رؤوسهم ، فرفعوا ذلك إلى الواثق بالله (رحمه الله) وهو خليفة ، فأمر بإسقاطها عنهم) .

إخلال أهل الذمة ببعض ما جاء في نصوص
المعاهدات التي كانت تبرم عادة بين أهل الذمة والدولة

تمتع أهل الذمة بكثير من ضروب التسامح الديني في العصر العباسي الأول ،
إذ أقاموا شعائرهم في أمن ودعة ، وشاركوا المسلمين في وظائف الدولة ، وفي
ممارسة المهن الحرة (١) .

غير أن أهل الذمة استغلوا وظائفهم في ظلم المسلمين ، حتى أن بعض
المسلمين لجأوا إلى أهل الصلاح وذوي المكانة الرفيعة ، كي يرفعوا شكواهم إلى
الخلافة ، وقد أدت هذه السياسة بين أهل الذمة والمسلمين إلى احتكاك ١٠٠٠ ، نتج
عنه الانصراف عن خدمات جليلة تعود على الدولة بزيادة الموارد العالية نتيجة
للإهتمام بخدمة الأرض ، ومراقب الدولة ، الأمر الذي أدى إلى نقص ميزانية الدولة .

فقد انصرف أهل الذمة عن خدمة الأرض ، وأنصرفوا أيضا عن دفع الجزية ،
وهذا يخالف المعاهدات التي أبرمت بين الولاة والحكام المسلمين من جهة ، وبين
أهل الذمة من جهة أخرى . فيذكر ابن القيم الجوزية أن الخليفة المنصور ، لما حج
اجتمع المسلمون إلى شبيب بن شيبه ، وسألوه مخاطبة المنصور ، في أن يرفع عنهم
المظالم ، ولا يمكن النمارئ من ظلمهم وعسفهم ، في ضياعهم ، ويمنعهم من انتهاك
حرماتهم ، لكونه أمرهم أن يقبضوا أموال بني أمية ، فخطبه شبيب في ذلك ، فأمر
المنصور بأن يكتب إلى الأعمال والنواحي لنصرف من بها من أهل الذمة (٢) .

(١) الحياة الاجتماعية في العراق في القرنين الثالث والرابع بعد الهجرة ، رسالة
دكتوراه - اطلعت عليها في مكتبه جامعة القاهرة سنة ١٩٨٥م . وقد حملت
صاحبة البحث على رسالة الدكتوراه سنة ١٩٦٨م وهي الدكتوراه مليحة محمد
رحمة الله .

(٢) أحكام أهل الذمة الجزء الأول صفحة ٢١٤ ، ٢١٥ . وجاء في كتاب الدعوة إلى
الاسلام (بحث في تاريخ نشر العقيدة الإسلامية) سهرتوماس . و . أرنولد
صفحة ٩٤ ، ٩٥ (وقد قام بعض الخلفاء بمحاولات غير مجدية لإقماشهم - أي
المسيحيين - عن الوظائف العامة ، وأصدر المنصور (٧٥٤-٧٧٥م) ، والمتوكسل
(٨٤٧ - ٨٦١م) . مراسيم بهذا الصدد .) . والحق أنه يمكن أن تكون هذه =

ويؤكد هذه الرواية أنولد في كتابه (ويظهر أن أمثال ثورات الاضطهاد هذه ، قد أثارها في بعض الحالات هؤلاء المسيحيون الذين شغلوا مناصب عالية ، في خدمة الحكومة ، من جراء إساءة استعمال سلطتهم ، فأثاروا على أنفسهم يظلمهم المسلمين شعوراً قوياً من الاستياء وقد قيل أنهم استغلوا مناصبهم العالية في سلب أموال المؤمنين ، ومضايقتهم ، ومعاملتهم بشيء كثير من الخلفه والقحة وتجريدهم من أراضيهم وأموالهم ، وقد تقدم المسلمون بالشكوى إلى الخليفة المنصور سنة (١٢٦ - ١٥٨ هـ) - ٧٥٤ - ٧٧٥ م - والمهدي سنة (١٥٨ - ١٦٩ هـ) - ٧٧٥ - ٧٨٥ م والمأمون سنة (١٩٨ - ٢١٨ هـ) ٨١٢-٨٣٢ م وإلى كثير من خلفاء العصر الأول للدولة العباسية ، كما تعرضوا أيضاً لبعض كثير من المسلمين باستخدامهم عيوناً للدولة العباسية ، ومطاردة أتباع البيت الأموي الذي أقصاه عن الحكم (١) .

أما الخليفة العباسي المنصور فقد أمر أن لا يدع أحد من أهل الذمة ، يكتب لأحد من العمال على المسلمين بسبب الشكاوى الكثيرة من المسلمين على أهل الذمة ويوضح ذلك مما جاء في كتاب الوزراء والكتاب في قوله : (وقد المنصور حماداً التركي بتعديل السواد ، وأمره أن ينزل الأتباع ، ولا يدع أحداً من أهل الذمة يكتب لأحد من العمال على المسلمين إلا قطع يده ، فأخذ حماد ما هو عليه الواسطي ، جد سليمان بن وهب ، فقطع يده) (٢) .

(١) المراسيم راجعه بوجه عام إما إلى سخط شائع أثاره السلوك الخشن المتعجرف ، الذي يسلكه الموظفون المسيحيون أو إلى سوررات من التعصب وهذا الأخير غير وارد ولكنه دسيسة من المستشرق أنولد . ولو كان ذلك صحيحاً لما اتخذ بعض الخلفاء ألقباءهم الشخصيين من المسيحيين كهارون الرشيد .

(٢) الدعوة إلى الاسلام ، صفحة ٩٧ ، ٩٨ وكذلك : ذكره بيلن في كتابه :- Belin, pp. 435-40, 442, 448, 456, 456-61, 472-80.

(٣) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ١٢٤ ، وجاء أيضاً أن ما هو به : في الأصل ماهويه ، وهو تحريف .

كذلك تويت شوكة أهل الذمة في عهد الخليفة المهدي ، فاجتمع المسلمون إلى بعض الصالحين ، وسألوه أن يُعَوِّفَهُ بذلك وينصحه ، وعلم المهدي بذلك ، (فولى عمارة بن حمزة أعمال الأهواز وكور دجلة وكورقارس ، وقلد حماداً أعمال السواد وأمره أن ينزل إلى الأنبار ، وإلى جميع الأعمال ، ولا يترك أحداً من الذمة يكتب لأحد من العمال ، وإن علم أن أحداً من المسلمين استكتب أحداً من النصارى قطعت يده ، فقطعت يد " شاهونه " وجماعة من الكتاب)^(١).

يقول آدم متز في كتابه : (ومن الأمور التي تعجب لها كثرة عدد العمال والمتصرفين غير المسلمين في الدولة الإسلامية ، فكان النصارى هم الذين يحكمون المسلمين في بلاد الاسلام ، والشكوى من تحكيم أهل الذمة في أبحاث المسلمين وأموالهم ، شكوى قديمة ، ويحكى عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أنه لما عرف أن لأبي موسى الأشعري كاتباً نصرانياً ، قرب فخذة ، وقال : ألا اتخذت رجلاً خيفاً . . . وكان المتصرفون النصارى واليهود يقسمون اليمين ، شأنهم شأن المسلمين ، وقد جاء في كتاب ديوان الإنشاء الذي ألف عام ٨٤٠ هـ - ١٤٣٦م ، صيغة اليمين الذي كان يقسمه اليهود في ذلك العهد ، وذكر أيضاً أن أول من استحدث هذه الأيمان لأهل اليهودية ، الفضل بن الربيع وزير الرشيد ، أحدهما له كاتب عنده ، ومنها استنبطت هذه الألفاظ)^(٢).

ومن سوء معاملة أهل الذمة للمسلمين ومخالفتهم لنصوص المعاهدات معهم في العصر الأول للدولة العباسية أن رأينا قيام بعض الحركات التي يقصدها مقاومة النصارى ، موجهة أولاً إلى محاربة تسلط أهل الذمة على المسلمين ، وسيطرة أهل الذمة وتجبرهم في دولة إسلامية ، شي لا يهتم له المسلم الحق ، ومن ذلك : فقد

(١) أحكام أهل الذمة الجزء الأول صفحة - ٢١٥ ، ٢١٦ .

(٢)، (٣) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الاسلام ،

الجزء الأول صفحة ١٠٥ ، ١٠٦ .

كان للخليفة العباسي المهدي كاتب نصراني على بعض ضياعه بالبصرة ، فظلم الناس في معاملته ، فتظلموا إلى سوار بن عبد الله القاضي ، فأدبته سوار شديداً بالنار حين تثبت من ظلمه ، وأمره ألا يبرح واقفاً حتى يوفى المسلمين حقوقهم .^(١)

كذلك صرف الخليفة العباسي هارون الرشيد أهل الذمة عن أعمالهم ، واستعمل المسلمين عوضاً عنهم . وفي سنة إحدى وتسعين ومائة (١٩١ هـ) (أمر الرشيد بهدم الكنائس بالفسفور ، وكشب إلى السدي بن شاهك يأمره يأخذ أهل الذمة بمدينة السلام بمخالفة هيئتهم هيئة المسلمين في لباسهم وركوبهم .^(٢)

أما الخليفة العباسي المأمون ، فإنه لما بلغته كثرة سعايات النصارى ، وتكلم المسلمين منهم في مصر ، وكان موجوداً بها ، أمر بإحضارهم فكان عدة من صرف وسجن (٢٨٠٠) ألفين وثمان مائة ، وبقيت جماعه من اليهود ، فخرج توقيعه " أخيت الأمم اليهود وأخيت اليهود السامرة ، وأخيت السامرة بنو فلان بليقسطم ما بأسمائهم من ديوان الجيش والخراج إن شاء الله تعالى " .^(٣)

(١) أحكام أهل الذمة الجزء الأول صفحة ٢١٧ .

(٢) أحكام أهل الذمة الجزء الأول صفحة ٢١٧ .

(٣) تاريخ الأمم والملوك م ٥ ، والجزء العاشر صفحة ١٠٠ . وكذلك في كتاب الدعوة إلى الاسلام (بحث في تاريخ نشر العقيدة الإسلامية) سيرتوماس . ز . أرنولد صفحة ٩٥ وجاء فيه (وتبدأ معاملة الأهلين من المسيحيين بصورة أشد ... منذ عهد هارون الرشيد (١٧٠ - ٩٣ هـ - ٨٧٦ - ٨٠٩ م) الذي أمرهم بأن يلبسوا لباساً يميزهم عن غيرهم ، وأن يتخلوا للمسلمين عن المناصب ... وهذه الحالة تفسر لنا ما ارتكبه الامبراطور البيزنطي نففور (Nicephorus) من غدر ، جعلت اسم المسيحي مفضاً إلى هارون الرشيد) . ثم تطرق أرنولد إلى الأسباب الحقيقية فقال : يرجع ذلك إما إلى الشك في ولائهم الذي كانت تثيره دسائس المسيحيين الغرباء وأعداء الاسلام وتدخلهم في شئونهم أو إلى الشعور السيء الذي أناره ذلك الصلح القائم على الخيانة والقسوة .

(٤) أحكام أهل الذمة الجزء الأول صفحة ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ،

عاد أهل الذمة إلى سابق مكانتهم في عهد الخليفة العباسي المعتصم ربما^(١)

بعد ردعهم عن ظلم المسلمين ، (فقد كان في خدمة الخليفة المعتصم ، أخوان مسيحيين ، بلغا منزلة سامية عند أمير المؤمنين : أحدهما يُدعى سلمويه ، ويظهر أنه كان يشغل منصبا قريبا من منصب الوزير في العصر الحديث ، وكانت الوثائق الرسمية لا تتخذ صفة التنفيذ إلا بعد توقيعها عليها ، على حين عهد إلى أخيه إبراهيم بحفظ خاتم الخليفة ، كما عهد إليه بخزانة بيت الأموال في البلاد ، وكان المنتظر من طبيعة هذه الأموال وتصريفها أن يوكل أمراؤها عليها إلى رجل من المسلمين ، وقد بلغ من ميل الخليفة الشديد إلى إبراهيم أنه عاده في مرضه الأخير ، وغمره الحزن عند وفاته)^(٢)

وقد جمع أهل الذمة في العصر الأول للدولة العباسية أموالا وقبيرة ممن احترافهم لبعض الصناعات والتجارة ، (فجبريل الذي اتخذ الخليفة هارون الرشيد طبيبا خاصا له كان مسيحيا نسطوريا بلغ إيراده السنوي (٨٠٠.٠٠٠) ثمان مائة ألف درهم - من أملاكه الخاصة ، فضلا عن راتب قدره (٢٨٠.٠٠٠) مسابقتين وثمانين ألف درهم في السنة ، مقابل عنايته بمعالجة الخليفة ، وكان الطبيب الثاني وهو نصراني أيضا يتقاضى (٢٢.٠٠٠) اثنين وعشرين ألف درهم في السنة)^(٣)

وفي العصر الأول للدولة العباسية كان معظم دافعي الجزية ، يدفعون الحد

الأدنى ، (حتى أن بنيامين يقول : إن اليهود في كل بلاد الاسلام يدفعون دينارا

واحداً ، وكذلك يقول بتاحينا : إن اليهود في العراق لا يدفعون شيئا للخليفة ،

وأما يدفع الواحد منهم في كل عام دينارا واحداً لرأس الجالوت)^(٤)

(١) من سنة ٢١٨ - ٢٢٢ هـ (٨٢٣ - ٨٤٢ م) .

(٢) الدعوة إلى الاسلام (بحث في تاريخ نشر العقيدة الاسلامية) ، سيرتوماس ، و . أرنولد ، صفحة ٨١ .

(٣) الدعوة إلى الاسلام (بحث في تاريخ نشر العقيدة الاسلامية) ، سيرتوماس ، و . أرنولد ، صفحة ٨٢ .

(٤) الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الاسلام ، آدم =

وكان يراعى الرفق في جباية الجزية من أهل الذمة ، وقد أشار القاضي أبو يوسف على الخليفة العباسي هارون الرشيد أن يُعامل أهل الذمة باللطف ، وأن يحشوا عليها ويحبسون دون عسف حتى يدفعوا ما عليهم ، وفي ذلك يقول القاضي أبو يوسف في كتابه : (ولا يضرب أحد من أهل الذمة في استيذائهم الجزية ، ولكن يرفق بهم حتى يؤدوا ما عليهم) ولا يحل للوالي أن يدع أحداً من النصارى واليهود والمجوس والصابئين والسامرة إلا أخذ منهم الجزية ، ولا يوخى لأحد منهم في ترك شيء من ذلك ، ولا يحل أن يدع واحداً ، ويأخذ من واحد ، ولا يسع ذلك ، لأن دماءكم وأموالهم إنما أحرزت بأداء الجزية)^(١)

وعلى أية حال ، فإن الخلفاء العباسيين لم يتدخلوا في الشؤون الدينية للذميين ومن على شاكلتهم ولكن عوملوا بما جاء في المعاهدات التي أبرمت بينهم وبين الدولة من حسن المعاملة وممارسة عبادتهم .

(٥) منجز الجزء الأول ، صفحة ٩٦ - وكانت تقديرات الجزية في أغلب الأحوال (١٢) درهما على الفقير ، (٢٤) درهما على المتوسط ، (٤٨) درهما على الغني في السنة ، وقد اختلفت الفقهاء في تقديرها ، فأبو حنيفة يوافق على هذه النسب ، ويشرك مالك تقدير الجزية للخليفة دون تحديد ، أما الشافعي فيجعل الحد الأدنى (١٢) درهم ويترك ما فوق ذلك للخليفة ، ويتفق مالك والشافعي على أنه متى حدد مقدار الجزية فلا ينبغي تعديله ، على أن يراعى في ذلك قدرة الأفراد المالية ورأس جالوت ؛ هو رئيس اليهود في بغداد وفي القاهرة كان يلقب برس هاريم .

(١) كتاب الخراج ، صفحة ١٢٢ .

معاملة المسلمين لأهل الذمة في العصر الأول للدولة العباسية

قال الله تعالى في كتابه العزيز (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق ، من الذين أوتوا الكتاب ، حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون)^(١).

وقد ذكرنا فيما مضى تفسير الشافعي في كتابه الأم ، في قوله تعالى : (.. وهم صاغرون أي خاضعون لحكم الاسلام)^(٢) ، أما ما يقوله بعض العلماء من أن المراد بتفسير قوله تعالى (.. وهم صاغرون) أي يدفعونها وهضم لذلها ، مستكينون^(٣) ، فهذا لا يتفق مع سماحة الاسلام ، ولا مع ما كان عليه العمل في عهد الخلفاء الراشدين ، ويؤكد هذا ، ما تم في عهدهم من معاهدات وشروط صلح ، تنفيذاً لأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) في قوله (احفظوني في ذمتي) . وتحذيره من سوء معاملة أهل الذمة بقوله : (لا من ظلم معاهداً أو انتقصه أو كلفه فوق طاقتة أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس ، فأنا حجيجه يوم القيامة)^(٤).

واقترنا بمعاملة الرسول (صلى الله عليه وسلم) الحسنه لهم - ومعاهداته معهم ، بما يتصف بكل إنسانية وتقدير ، ماداموا متفذين لما صولحوا عليه . سار خلفاء العصر الأول للدولة العباسية بما سلكه وتعمل به الرسول (صلى الله عليه وسلم) .

وعلى هذا فإن المنه النبوية الشريفة تحض قادة المسلمين ، على الرضا والإنصاف في جباية الجزية من الذميين ، وحماية أرواحهم ، وأموالهم من عبث الجاهل^(٥).

- (١) القرآن الكريم ، سورة التوبة آية ٢٩.
- (٢) كتاب الأم للإمام الشافعي م ٢ الجزء الرابع صفحة ١٧٦.
- (٣) الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي صفحة ١٦٢.
- (٤) الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي صفحة ١٦٢.
- (٥) سنن أبي داود المجلد الثاني الجزء الثالث صفحة ١٧١ وكذلك في تفسير القرطبي الجزء الثامن ، صفحة ١١٥.
- (٦) النظم الاسلاميه صفحة ٢٧٥.

لذلك نفذ الخلفاء العباسيون في العصر الأول من الدولة العباسية ، تعليمات الاسلام القويمة ، بعدل حازم ، ودقة وعناية ، وحرصوا على راحة أهل الذممة ، وحمايتهم من كل من يريدهم يمسكروه ، ماداموا منقذين للعهد مع المسلمين ، لايتماثلون مع عدوهم ولا يخونون عيدهم ، فضمتوا لهم حياة هنيئة هادئة ، خيرة كريمة ، وكانوا يكتبون بذلك إلى عمالهم ، ويعاقبون بشدة من يبلغهم عنه أنه أساء إلى أحد منهم ، بل كان على العكس من ذلك ، فأهل الذمة ممن وصلوا ، إلى المناصب العليا في الدولة ، كانوا يظلمون المسلمين ، وقد عرفتوا فيما سبق كيف أن المسلمين رفعوا شكواهم إلى الخلفاء العباسيين . (١)

في العصر الأول للدولة العباسية ، صار يتظر في أحوال أهل الذمة ، كما نصح القاضي أبو يوسف للخليفة العباسي هارون الرشيد ، فمن لم يكن قادراً على دفع الجزية ، فإنه يُعفى عنها ، ويفرض له عطاء من المذقة ، وقد روى (أن عمر ابن الخطاب (رضي الله عنه) مرّ بباب قوم وعليه سائل يسأل - شيخ كبير ضريسر البصر - فضرب عضده من خلفه وقال : من أيّ أهل الكتاب أنت ؟ فقال : يهودي ، قال : ما ألتجأك إلي ما أرى ؟ قال : أسأل الجزية والحاجة والسن ، قال فأخذ عمر بيده ، وذهب به إلى منزله ، فرضح له بشي من المنزل ثم أرسل إلى خازن بيت المال ، فقال : انظر هذا وضرباه ، فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ثم نخذه عند الهرم ، إنما الصدقات للفقراء والمساكين " والفقراء هم المسلمون ، وهذا من المساكين من أهل الكتاب ، ووضع الجزية عنه وعن ضربائه . (٢)

(١) وذلك عند حديثي في هذه الرسالة وفي هذا الفصل عن إدخال أهل الذمة ببعض ما جاء في نصوص المعاهدات التي كانت تبرم عادة بين أهل الذمة والدولة .
(٢) كتاب الخراج لأبي يوسف ، صفحة ١٣٦ .

وقد استمر حسن معاملة المسلمين لأهل الكتاب زمنا طويلا بعد عهد الخلفاء الراشدين ، وقد أشار العلماء إلى هذه الأمور إلى اتباع القواعد التي كانت في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الراشدين من بعده ، فيقول الماوردي مثلا : " أنه يلتزم لهم بهذا الجزية حقان : أحدهما : الكف عنهم ، والثاني الحماية لهم ، ليكونوا بالكف آمنين ، وبالحماية محروسين " (١)

وأورد أبو يوسف كثيراً من الروايات يحض فيها الخليفة هارون الرشيد أن يأخذ بها في معاملته لهم وعمله كذلك ، و" حذره أن يضرب أحد من أهل الذمة في استيلاء الجزية ، ولا يجعل عليهم قسي أيدائهم شيء من المكارة ، ولكن يرفق بهم " (٢)

وعندما يتبين للمسلمين عجزهم عن حماية المعاهدين ، أو عجزهم عن الوفاء بما عقدت عليه شروط الصلح والعهد ، أو ساء لهم أهل الذمة في الدفاع عن البلاد ، فإنهم لا يأخذون منهم الجزية ، بل يسلمهم لهم مع المسلمين. ومن ذلك ما روى عن الزهري أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أسهم لقوم من اليهود قاتلوا معه (٣) وقد جاء في سنن الترمذي ، حدثنا يزيد ، وهو ابن عبد الله بن أبي بردة عن أبي موسى قال : " قدمت على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في نفر من الأشعريين خيبر بأسمهم لنا مع الذين اقتتحوها " (٤) وجاء في كتاب الأم " استئمان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعد بدر يستعين في غزاة خيبر ، بعدد من يهشود بني قينقاع كانوا أشداء " (٥)

(١) الأحكام السلطانية والولايات الدينية صفحة ١٦٢ .

(٢) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٣٣ . وقد أشرنا إلى ذلك سابقا .

(٣)، (٤) سنن الترمذي وهو الجامع الصحيح م ٣ صفحة ٥٩ .

(٥) كتاب الأم للشافعي م ٢ ج ٤ صفحة ٢٦١ .

ومن ذلك أيضاً : " صلح حبيب بن مسلمة القهري لأهل الجرجومة ^(١) على أن يكون الجراحه أعوانا للمسلمين ، وعبودا ومالحي في جبل اللكام ، وأن لا يؤخذوا بالجزية ، وأن ينقلوا أسلاب من يقتلون من عدو المسلمين إذا حضروا معهم حربا في منازلهم ، فقبل ذلك منهم عوضا عن دفع الجزية ، وأمثال ذلك كثيرة ^(٢) .

كما شملت حسن معاملة المسلمين فيمن أعرض وبأى بجانبيه عن شريعتهم فلم يرغموهم على اعتناق الاسلام ، بل تركوهم أحراراً في عقائدهم ، ينتحلون ماشاؤا وأثروا ، وكيف لا وقرآن المسلمين يقول : " لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي " ^(٣) ، أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين " ^(٤) .

بل وصل من تسامح العباسيين ، وحسن معاملتهم لأهل الذمة ، أن سمحوا لبعض أهل الذمة ببناء الكنائس ، ففي عهد الخليفة العباسي المهدي ، بُنيت في بغداد كنيسة للمسيحيين ، الذين كانوا قد أسروا ، خلال الحملات الكثيرة التي

(١) الجرجومة : بضم الجيمين مدينة يقال لأهلها الجراجمه ، كانت على جبل اللكام ، بالشعر الشامي ، عند معدن الزاج ، فيما بين بياس وبوقه ، قرب انطاكيه من معجم البلدان لياقوت م ٢ باب الجيم صفحه ١٢٢ .

(٢) فتوح البلدان للبلاذري صفحه ١٦٤ .

(٣) القرآن الكريم سورة البقرة آية ٢٥٦ .

(٤) القرآن الكريم سورة يونس آية ٩٩ .

وجهت لبلاد الدولة البيزنطية (١)

وبنى أهل سمالو كنيسة أخرى في هذه المدينة نقبها ، في عهد هارون الرشيد ، كما تلقى مرجيس Sergius مطران البصرة النسطوري ، إذناً ببناء كنيسة في البصرة ، مع أن هذه المدينة قد أسسها المسلمون في عهد الخليفة الثاني أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) سنة ١٢ هـ - ٦٣٨ م . كما بُنيت في العصر الأول للدولة العباسية كنيسة فخمة ، تضم جثمان النبي دانيال وحزقيال كما يزعم أرنولد في كتابه (٢) ، ولما جاء الخليفة العباسي المأمون إلى مصر ، أذن لاثنتين من فرائسه النصارى ببناء كنيسة على جبل المقطم ، القريب من القاهرة . كما سمح الخليفة المأمون لأحد ذوي اليسار من المسيحيين ويدعى بكام ، ببناء عدة كنائس حسان ببلدة بورة في مصر . كما شيد البطريق النسطوري طيما ثاوس Timotheus المتوفى سنة ٨٢٠ م ، كنيسة في تكريت ، وديراً في بغداد في عهد الخليفة العباسي المأمون (٣) .

وقد بلغ من شاسع الخلفاء العباسيين مع أهل الذمة وحسن معاملتهم لهم ، أن كثيراً من مسيحي مصر تركوا النصرانية بكل سهولة وسرعة ، ودخلوا إلى الاسلام ، وخصوصاً بعد أن أذاع أبو العباس المصلح أول الخلفاء العباسيين بياناً ، اثر اعتقاله عرش الخلافة في سنة ١٢٢ هـ - ٧٤٠ م . إذ (كتب إلى جميع مملكته ، أن كل من يصير على دينه ، ويحلي كمالاته ، يكون بغير جزية ، فمن عظم الخراج (٤) والكلف عليهم ، أنكر كثير من الأغنياء والفقراء دين المسيح وتيموه (٥) .

(١) ، (٢) ، (٣) الدعوة إلى الاسلام - بحث في تاريخ نشر العقيدة الاسلامية سيرتوماس .و- أرنولد صفحة ٨٦ .

(٤) ويقتد بالخراج هنا الجزية .

(٥) الدعوة إلى الاسلام ، سيرتوماس .و- أرنولد صفحة ١٢٥ - ولكن أرنولد يناقش نفسه في هذه الفقرة ، فإذا كانت الجزية كثيرة على أهل الفقرة ، فلن تكون مكلفة وعظيمة على الأغنياء ، لدرجة أنهم يتركون دينهم ويدخلون الاسلام ، ثم إن القاضي أبا يوسف أمر باتباع السلف الصالح للخليفة هارون الرشيد ، وخصوصاً في أهل الذمة ، وأعفى الفقير المعدوم من الجزية ، بل وفرضه من بيت المال من أموال الزكاة ، واعتباره مسكيناً ، وأما الغني فلو يترك دينه لتوفير ٤٨ درهماً .

ويقول المستشرق ل . أ . سبديو في كتابه عن الخليفة العباسي المأمون وعن حسن معاملته لأهل الذمة : (وأحاط المأمون نفسه بعلوم اليونان والفسرس والقيط والكلدانيين ، فكان راقياً عن أي تمييز في مادة الدين ، فكان من الأمور التي اُصطلح عليها ، أنه إذا ما اجتمع أرباب عشر أَسَر من النصارى أو اليهود أو المجوس ، أمكنهم أن يقيموا كنيسة ، وأنه يمكن كل رجل أن يمارس المراسم المناسبة العامة ، من أية ديانة كان) (١) .

ولقد حاولت في بحثي هذا أن أذكر شهادات المستشرقين ، عن حسن معاملته أهل الذمة في العصر الأول للدولة العباسية ، ولو أننا لسنا في حاجة إلى مثسل تلك الشهادات ، لأن مراجعنا وكتبنا تبين ذلك ، ولكن من باب شهد شاهد من أهلها ، بل شهود من أهلها العلماء . يقول سيوتوماس . و . أرنولد في كتابه وهو يتحدث عن القبط في مصر ، وحسن معاملته خلفاء بني العباس في العصر الأول للدولة العباسية لهم : (كانت هناك فترات ، كانوا يترقون فيها إلىسمى المناصب التي يتمتع أصحابها بالشهرة والغنى في الدولة ، فعضوا مناصب الوزراء والكتاب في دواوين الحكومة ، وحددوا قيمة الضرائب التي تُجبى على الأرض التي تعطى على سبيل الالتزام ، وجمعوا ثروة ضخمة في بعض الحالات ، ولقد أمدنوا تاريخ كنيستهم ، بكثير من الأمثلة ، عن رجال الكنيسة ، الذين تمتعوا بمطاف الأمراء ، الذين حكموا بلادهم ، ونعم القبط في عيدهم بأقصى درجات الطمأنينة ، وإلى مثل هذه الفترة التي تمتعت فيها الكنيسة بالسلام ، يرجع ذلك الحادث ، الذي أدى إلى اندماج كثير من المسيحيين في جماعه المؤمنين) (٢) .

(=) فسي السنه ، ولولا سماحة الاسلام ، وأنه الدين السماوي الذي يصلح لكل زمان ومكان ، ولكل الفئات ، ويدعوا لوحدة الله سبحانه ، وأنه الدين السماوي ، الذي يعتمد على العقل والبرهان وأمر أخرى من مميزات الاسلام لما دخل هؤلاء النصارى الاسلام .

(١) تاريخ العرب العام ، امبراطورية العرب ، حضارتهم ، مدارسهم الفلسفية والعلمية والأدبية - صفحة ١٨٥ .

(٢) الدعوة إلى الاسلام - صفحة ١٢٨ . وكذلك نجد نفس المعنى في الكتاب الفرنسي

Renaudot (E). Histoire Patriarcharum Alexandrinorum
Jacobitarum (Paris, 1713). PP. 189, 174,
430, 540, 603, 212, 225, 314, 540.

بل لقد وصل حسن معاملة العباسيين في العصر الأول من دولتهم لأهل الذمة درجة أن أراد ملك الفرنج شارلمان قيام علاقة جيدة بينه وبين خليفة بغداد آنذاك هارون الرشيد - فأرسل وقدأ مؤلفاً من يهودي وكرنجيين ، حاملين هدايا إلى أمير المؤمنين ، وذلك بحجة طلب الحماية للصاري الذين يزورون القدس ، فأجاب إلي ذلك بلطف الخليفة هارون الرشيد ، وأرسل إلى شارلمان تسائح تميمه ، وأطياناً ، وأقاييه وقبلا ، وسرادقا واسعاً على الطراز العربي ، وساعة دقاقة^(١) التي هابها الملك في البدايه .

وبلغت حسن معاملة أهل الذمة ذروتها في عهد الخليفة الواثق بالله حيث يذكر التويري أن الخليفة الواثق بالله فادئ أسارى أهل الذمة مائة نفس ، بعسد أن اشترى بدلاً منهم من الروم من بغداد وغيرها .^(٢)

ومن حسن معاملة المسلمين لأهل الذمة في العصر الأول للدولة العباسية أنه كان من أهم أعمال المختسب واختصاصاته ، حماية أهل الذمة من أن يفالهم أي مكروه فقد كان المختسب يمنع أن يتعرض لهم أحد من المسلمين بأي أذى أو تعدد^(٣) .

هكذا كانت معاملة المسلمين عادلة منصفة لا ظلم فيها ولا جور ، وقسود شملت حسن المعاملة أيضا كل مناحي الحياة ، فلم يتشددوا في فرض الضرائب المحتمله ، بل عدلوا فيها بين الناس ، ولم تفرض على كل الأشخاص كما كان الحال عليه في عهد بعض الأمم السابقة بل اقتصر أمرها على جزية الرؤوس وخسراج الأرض وعشور التجارة . وقد بلغ من تسامح الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية وحسن معاملتهم لأهل الذمة ، أن منح الخليفة هارون الرشيد لطبيبه المسيحي مليون درهم . لاهتمام الطبيب بالخليفة ، وحب الخليفة له .^(٤)

(١) تاريخ العرب العام ، ل . أ . أ . سبدهو صفحة ١٩٥

(٢) نهاية الأرب في فنون الأدب ، الجزء ٢٢ ، صفحة ٢٢٠

(٣) كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسية - الشيرازي - صفحة ١٠٦ وكذلك في الأحكام السلطانية والولايات الدينية - الماوردي - صفحة ٢٨٨ .

(٤) الحضارة الإسلامية - آدم مترز - الجزء الأول ، صفحة ١٩٥ .

ولقد عرفت البلاد المجاورة لبلاد المسلمين ما تمتع به أهل الذمة من رعاية وحسن معاملة من المسلمين ، بكل احترام وتقدير حتى أن أهلها كانوا يتطلعون إلى أن ينعموا بمثل تلك المعاملة في بلادهم ليتحللوا من أعباء الضرائب وأثقالها ، ومن المعاملة السيئة عند تحصيلها . وكيف لا ؟ ورسول الإسلام محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : " من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة ، وأن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً " (١) .

ولقد عزا بعض المؤرخين أن هذه المعاملة الحسنة من أسباب انتصار المسلمين وفوزهم في فتوحاتهم بعد أن سلم أهل البلاد من كثرة ما أصابهم في عهد البروم والفرس ، وجعلهم يرضون بحكم العرب المسلمين لهم ويطمثون إليه وكيف لا ؟ وهذا أبو يوسف قاضي الرشيد يكتب إليه والدولة العباسية في أوج عزها وسلطانها ويطلبها فيقول : (قد ينبغي يا أمير المؤمنين أيدك الله أن تتقدم في الرقيق بأهل ذمة نبيك وابن عمك محمد (صلى الله عليه وسلم) والتفقد لهم حتى لا يظلموا ، ولا يؤذوا ، ولا يكلفوا فوق طاقتهم ، ولا يؤخذ شيء من أموالهم إلا بحق يجب عليهم فقد روي عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : " من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته فأنا حبيبه " (٢) .

ولعل من تمام الفائدة أن نقول كلمة في نهاية الفصل ، عن ارتفاع الجزية من بعض الأقطار ، في العصر الأول للدولة العباسية ، وهو ما عثرنا عليه من خلال بعض الأحداث التاريخية ، من بعض المراجع ، وكانت أمنيائنا أكبر من ذلك ، كنت أتمنى الشعور على الأرقام الحقيقية للأموال النقدية والعينية التي كانت تمل إلى بيت المال في العصر الأول للدولة العباسية ، ولكن لم يحالفنا الحظ كثيراً من خلال المراجع الكثيرة التي رجعت إليها سواء القديمة أو الحديثة .

(١) بلوغ المرام من أدلة الأحكام صفحة ٢٣٠ .

(٢) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٢٤ ، ١٣٥ .

من هذه الأحداث التي عرفتنا مقدار الجزية على بعض الأقاليم جنوباً ،
المعاهدة التي تمت بين هارون الرشيد قائد الجيش العباسي آنذاك ، في عهد أبيه
الخليفة العباسي المهدي ، وبين إيرنه الوصية على قسطنطين كبرنيم ، عندما
هزم الجيش العباسي جحافل الروم ، ودخلوا آسيا الصغرى من ناحية كبدوكية ،
وكرموا جميع الفرق التي أرسلتها لقتالهم إيرنه ، فاعتري اليأس هذه الثغرة ،
ففضلت المعاهدة ، وإعطاء الجزية ، وأصبحت مدن كليكية^(١) تدفع جزية
مقدارها (٧٠.٠٠٠) سعين ألف دينار جزية في كل سنة^(٢) .

كما أنه في عهد الخليفة العباسي المنتصم تم إرسال السفراء لتجديد
المعاهدة مع ملك النوبة في مصر ، والتي كانوا بمقتضاها يقدمون جزية في كل عام
وهي عبارة عن (٣٦٠) عيلاً (ثلاث مائة وستين من العبيد) ، بالإضافة إلى
أربعين عيلاً يقدمونهم إلى والي مصر^(٣) .

-
- (١) جاء في معجم البلدان ، المجلد الرابع صفحة ١٧٢ كلك : كافان بينهما
لام ساكنه موضع بين مياقارقين ، وأرمينية ، وهو موضع كان فيه ابن بقرط
البيطريق ، يخرج منه نهر يصب في دجلة .
 - (٢) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٤٧ . وجاء في
تاريخ العرب العام ، ل . أ . سيديو صفحة ١٨٦ ، ١٨٧ أن مقدار الجزية
كان ستين ألف ديناراً .
 - (٣) الدعوة إلى الاسلام ، سيوتوماس ، و . أرنولد صفحة ١٣١ .
وكانت المعاهدة السابقة بين العرب الفاتحين وبين النوبيين ، وتقتضي بأن
يقدم النوبيون في كل عام ثلاث مائة وستين من العبيد ، بالإضافة إلى أربعين
عيلاً يقدمونهم إلى والي مصر ، على أن يمدّهم العرب بالفلال والزبيست
والملايس .

وكانت الجزية التي تحمل إلى بيت المال من مصر في عهد الخليفة العباسي

(١)

هارون الرشيد أربعة ملايين دينار .

(١) فتح العرب لمصر ، بئثر ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩١٤ م صفحة ٤٠٣ وجاء فيه : (وأصبح عبّ الجزية ثقيلًا ، لارتضاه النفوس ، وأصبح أصحاب الجزية من اليهود والنصارى بعد حين ، وقد صاروا في قلق ظاهرة ، بسبب من كان يسلم منهم عاماً بعد عام . فكان هذا الأمر فاسداً ، إذ هو بمثابة رشوة ، لتحريض النصارى على الخروج من ملّتهم ، فوق ما كان من أثره في نقص مقدار الأموال نقماً ظاهراً ، وكان نقص الجزية سريعاً ، فبينما كان مقدارها في أيام عمرو اثني عشر ألف ألف دينار ، وفي أيام خلفه ... عبد الله بن سعد أربعة عشر ألف ألف ، إذ بها في خلافة معاوية خمسة آلاف ألف ، بعد أن أسلم عدد عظيم من القبط ، ثم إذا بها في خلافة هارون الرشيد أربعة آلاف ألف ، ثم ثبتت الجزية على ثلاثة آلاف ألف إلى أواخر القرن العاشر ...)

أما الرد على هذه الفقرة فطويل جدا ، ولكن باختصار شديد :

أ - إن من يقرأ باب الجزية في هذا البحث المتواضع سيميل إلى الحقيقة وهي أن الجزية على أهل الكتاب مقابل الدفاع عنهم ، والدود عن هؤلاء ضد الأعداء ، ومقابل تمتع هؤلاء بمرافق الدولة المختلفة دون أن تكون عليهم أية ضريبة أخرى غير الجزية .

ب - إن المسلم يشارك مع الدولة في الدفاع عن البلاد ويدفع الزكاة ، وفي حالة مشاركة أهل الكتاب مع المسلمين في الدفاع ترفع عنهم الجزية ، بل يسهم لهم مع المسلمين في الغنائم .

ج - وعن قوله في دخول النصارى واليهود إلى الاسلام هروبا من الجزية فلا أرى ذلك ، لأن الكثير من أهل الكتاب يدخلون الاسلام في هذه الأيام ، ودون سقوط الجزية ، أو ضغط الدولة عليهم ، وإن وجدت حالات كهذه فهي نادرة .. والنادر والشاذ لا حكم له ، ولا يعتبر قاعده يعتمد عليها المؤلف في ابداء آرائه .

د - المؤلف لا يريد أن يعترف بأن الاسلام هو دين العقل والمنطق والبرهان ، ودين سماوي لم يناله التحريف ، كبقية الأديان الأخرى ، ومعاملة المسلمين الحسنه لأهل الذمه ، وخصوصا في عصر الرسول (صلى الله عليه وسلم) والراشدين والعصر العباسي الأول ، جعلت هؤلاء يدخلون إلى الاسلام .

ر - لم تكن الجزية تثقل كاهل أحد من الناس ، لأنها كانت على درجات ، التي عشر درهما ، وأربعة وعشرين ، وثمان وأربعين ، كل على قدر طاقتها وفي حالة العجز ، لم يطالب هؤلاء بالجزية بل فرض لهم من بيت المال وخصوصا للكبار في السن ، والمراجع تشهد بذلك ، وكان معنى مسن =

ويذكر ابن خردادبه أن جزية إقليم واسط كانت (٣٠٠٠٠ ر) ثلاثين ألف درهم (١)

أما جزية مدينة السلام (بغداد) فكانت (١٣٠٠٠٠ ر) مائة وثلاثين ألف درهم (٢)

وجاء ضمن قائمه قدامه بن جعفر أن جزية مدينة السلام كانت (٢٠٠٠٠٠ ر) مائتا ألف درهم ، وذلك في أيام الخليفة العباسي المأمون سنة ٢٠٤ هـ (٣)

(=) الجزية الأطفال والنساء والشيوخ . (انظر معاملة المسلمين لأهل الذمة في العصر الأول للدولة العباسية) .

س - وأخيراً يقول القاضي أبو يوسف في مقتطفات من كتابه الخراج والذي وضع في زمن الخليفة العباسي هارون الرشيد صفحة ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، أن الجزية مقابل أن يقوم المسلمون (بحقن دمائهم ، وعلى أن يقاتلوا من ناوأهم من عدوهم ، ويذبحوا عنهم) . وفي موضع آخر يقول : (لا يهدم لهم بيعة ولا كنيسة ولا قصرًا من قصورهم التي كانوا يتحتمون فيها إذا نزل بهم عدو لهم ، ولا يمتعون من ضرب النواقيص ، ولا من إخراج الصلحان في يوم عيدهم) - ويقول أيضا : (فإن أدوا الجزية فليس ما للمعاهد ، وعليها المنع لهم) . وعندما أقبل أبو عبيدة بن جراح راجعا من الشام ، (فكلما مرَّ بمدينة لم يكن صالحه أهلها ، يفت رؤساؤها يظلمون الصلح ، فأجابهم إليه ، وأعطاهم مثل ما أعطى الأولين) . ويقول أيضا : (وجعلت لهم - لأهل الذمة - أيضا شيخ ضعيف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات أو كان غنياً فافتقر ، وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته ، وعيل من بيت مال المسلمين وعياله ما أقام بدار الهجرة ، ودار الاسلام) . هذه المعاملة الحسنة من المسلمين جعلت أهل الكتاب في كل مكان يدخلون الاسلام ، وليس كما يقول بنظر .

(١) المسالك والممالك ، صفحة ٥٩ وجاء فيه : (وجوالي واسط ثلاثون ألف درهم) .

(٢) المسالك والممالك ، لابن خردادبه صفحة ١٢٥ وجاء فيه : (... وكانت الجوالي بمدينة السلام مائة ألف وثلاثين ألف درهم ...) .

(٣) نبد من كتاب الخراج ومنحة الكتاب ، صفحة ٢٥١ وجاء فيه : (... وما يدخل في شيء من الإرتفاع ، جزية رؤوس أهل الذمة ، بحضرة مدينة السلام ، وهي مائتا ألف درهم) .

وفي سنة ١٩٠ هـ وعندما فتح الخليفة هارون الرشيد حصن الصقالية وحاصر هرقله ، تعبد امبراطور بيزنطة نقفور بأداء الجزية بعد هزيمته ،^(١) وكانت الجزية رأسه ويطارفته (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف دينار ، وبالدراهم (١٥x٥٠,٠٠٠) = ٧٥٠,٠٠٠ درهم .

كما اشترط عليه الخليفة العباسي هارون الرشيد أن تكون الجزية السنوية (٣٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة ألف دينار ، فأجاب نقفور إلى ذلك .^(٢)

وبهذا تكون الجزية السنوية بالدراهم (٣٠٠,٠٠٠ x ١٥) = ٤,٥٠٠,٠٠٠ درهم أربعة ملايين وخمسمائة ألف درهم .

وجاء مقدار ارتفاع الجزية أحياناً ضمن المراجع مختلفاً مع الموارد الأخرى ، فيقول اليعقوبي عن جزية برقه :

(... وبلغ الأعمار والمدقات والجوالي خمسة عشر ألف دينار ، ربما زاد ، وربما نقص ...)^(٣)

ولم يذكر أحد المؤرخين مقدار ما كان يصل إلى بيت المال من الأقاليسيم الأخرى الكثيرة ، ولم يذكروا أيضاً عدد من فرضت عليهم الجزية في كل إقليم .

(١) تاريخ الشعوب الإسلامية ، بروكلمان ، صفحة ١٨٩ .

(٢) كتاب دول الاسلام ، الجزء الأول ، صفحة ١٢٠ - ضمن أحداث سنة ١٩٠ هـ .

(٣) كتاب البلدان ، صفحة ٢٤٤ .

قال الله تعالى :-

” أَمْ تَسْأَلُهُمْ خُرْجًا فَخَرَجَ رَبُّكَ
خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ”

القرآن الكريم

سورة المؤمن آية ٧٢ .

الفصل في المآلات الخزاج

- الخزاج في عهد خلافة العصر الأول للدولة العباسية .
- ديوان الخزاج - وظائفه .
- ممتلكات الخزاج .
- مقدار الخزاج - قوائمه .
- المظايح .

الخراج في العصر الأول للدولة العباسية

الخراج في عهد الخليفة العباسي الأول (أبو العباس السفاح) -

يستنتج مما جاء في كتاب الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية أن أول جباية منتظمة ، وصلت إلى العباسيين هي خراج خراسان ^(١) .

ومما لا شك فيه أن وصول خراج خراسان ، أو بالأحرى بعض جهاتها ، إلى العباسيين بانسظام ، وفي هذا الوقت المبكر ، كان من أهم عوامل قيام دولتهم ، حيث لم يكن لهم مصدر مالي خلافاً ، وكان يستخدم في الاتفاق على بث الدعوة ونشرها .

فلما بويع أبو العباس ، استنوزر أباسلطة ، وقوض الأمور إليه ، وسلم إليهم الدواوين ^(٢) . فقلل يليها إلى أن قتل ، فقلد أبو العباس أبا الجهم الوزارة ، إلا أنه لم يسم بوزيره ، وقلد خالد بن برمك الخراج ^(٣) . (وكان خالد سبن برمك في عسكر قحطبة يتقلد خراج كل ما افتتحه قحطبة من الكُور ، وتقلد الغنائم وقسمها بين الجند ، فكان يقال: إنه ما أحد من أهل خراسان إلا ولخالد عليه يد ومنه ، لأنه قسط الخراج ، فأحسن فيه إلى أهله) ^(٤) .

(١) جاء في كتاب الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية لابن طباطبا صفحة ١١٤ : (لما قدر الله انتقال الملك إلى بني العباس ، هباً لهم جميع الأسباب - فكان إبراهيم الإمام بن محمد بن علي بن عبدالله بن العباس بالحجاز أو بالشام جالساً على مصلاه ، مشغولاً بنفسه وعبادته ومصالح عياله ، ليس عنده من الدنيا طائل ، وأهل خراسان يقاتلون عنه ، ويذلون نفوسهم وأموالهم دونه ، وأكثرهم لا يعرفه ، ولا يفرق بين اسمه وشخصه ، وانظر إلى إبراهيم الإمام ، هو بذلك الحالة من الانقطاع بداره ، واعتزال الدنيا وهو بالحجاز أو بالشام ، وله مشعل هذا العسكر العظيم في خراسان ، يذلون نفوسهم دونه ، لا ينفق عليهم مائة ، ولا يعطى أحدهم دابة ولا سلاحاً - بل هم يجيئون إليه الأموال ، ويحملون إليه الخراج في كل سنة) .

(٢) الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية صفحة ١٢٢ .

(٣) العيون والحدائق في إخبار الحقائق ، المؤلف المجهول صفحة ٢٠٨ .

(٤) كتاب الوزراء والكتاب صفحة ٨٧ .

فأقره أبو العباس على ما كان يتقلده من الغنائم ، وأستد إليه بعد ذلك ديوانسي الخراج والجنده (١) .

ويمتدح من كتاب تاريخ الأمم والملوك وعندما يتحدث الطبري عن أحداث سنة ١٢٢ هـ وحتى أحداث عام ١٢٦ هـ أن خالد بن برمك ظل متولياً هذا المنصب طوال حكم أبي العباس (٢) .

وقد كانت له بعض الإضافات أو التمديلات على مورد الخراج ، فقد قام بتقسيم الخراج ، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً (٣) ، (وكان سبيل ما ثبتت في الدواوين ، أن يثبت في صحف ، فكان خالد أول من جعله في دفاتر) (٤) .

وقد اهتم الخلفاء العباسيون بصفة عامة بتنظيم الموارد المالية للدولة ، وزيادة دخلها ، فأشرفوا إشرافاً مباشراً على الجبايات والنفقات ، فتجمعت الدولة بثروا ، واسع منذ بدايتها ، بفضل الله وبفضل التنظيم المالي التي وضعها الخلفاء العباسيون الأول .

ويوضح ذلك عندما أمر أبو العباس لمن شهد موقعة الزاب (بضمزة خمسمائة ، ورفع أرزاقهم إلى ثمانين) (٥) . وذلك بعد وصوله أخباراً تفيد بالفتح ، وهزيمة مروان ابن محمد وهرويه .

- (١) كتاب الوزراء والكتاب صفحة ٨٩ .
- (٢) تاريخ الأمم والملوك المجلد الخامس ، الجزء التاسع ابتداءً من صفحة ١٤٧ - ١٥٤ هـ وكذلك في كتاب الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية صفحة ٢٨٩ .
- (٣) كتاب الوزراء والكتاب صفحة ٨٧ ، وفي صفحة ١٧٥ من هذا البحث تفصيل ذلك .
- (٤) كتاب الوزراء والكتاب صفحة ٨٩ ، وجاء في صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، الجزء الأول ، صفحة ٤٨١ في فصل كتابة الأموال وما في معناها مايلي: (أول من جعل الحساب في دفاتر خالد بن برمك ، فيما قاله الثعالبي ، وكان قبل ذلك في أدراج من كاغد ورق) . والكاغد: القرطاس ، وهي معربة عن الفارسية .
- (٥) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع ، صفحة ١٢٢ ، وعند الحديث عن أحداث عام ١٢٢ هـ والمقصود بالثمانين: أي ثمانين درهماً . وموقعة الزاب موجودة بالتفصيل في المصدر المشار إليه هنا .

ولكن التنظيم المالي الأساسي للدولة العباسية ، وضبط أمورها ، ووضع قواعدها ، إنما حدث في عهد الخليفة العباسي الثاني أبي جعفر المنصور .

الخراج في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور :-

وقد ظل العمل بوجه عام بالتنظيم المالي السابق ، غير أن أبا جعفر المنصور أدخل بعض التنظيمات ، يقول صاحب الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية عن الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور أنه (كان من عظماء الملوك ، وحزمائهم وعقلائهم وعلمائهم ، وذي الآراء الصائبة منهم ، والتدبيرات السديدة ، وقوراً شديد الوقار ، حسن الخلق في الخلوة)^(١) .

ويقول عنه في موضع آخر : (واعلم أن المنصور هو الذي أصل الدولة ، وضبط المملكة ، ورتب القواعد ، وأقام الناموس ، وأجترح أشياء)^(٢) .

وقد قام الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور بإجراءات وتنظيمات ، زادت من دخل مورد الخراج فعندما خرب السواد (أزال المنصور الخراج عن الحنطة والشعير ورقاً ، وصيرهُ مقاسمة ، وهما أكثر غلات السواد ، وأبقى اليسير من الحبوب والنخل والشجر على رسم الخراج)^(٣) .

ونظام إلغاء الخراج عن الحنطة والشعير ورقاً ذو فوائد عظيمة منها :-

- ١ - تستطيع الدولة أن تمتلك مخزوناً قاضياً من تلك المواد الأساسية ، تستطيع بها أن تغزو الأسواق التجارية في حالة ارتفاع الأسعار ، وتستطيع أن تمنع الاحتكار .
- ٢ - ونظام المقاسمة أفضل للمزارع والدولة معاً ، فالمزارع يدفع الخراج من السزرع ، دون تحمل مسئولية التخزين والنقل والبيع واختلاف الأسعار من يوم لآخر ، وأفضل للدولة تستطيع بهذا الخراج العيني ، إعطاء أرزاق الجند في حالة عدم توفر الورق ، وتستطيع أن تخزن للأزمات الاقتصادية الطارئة .

(١) الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية لابن طباطبا صفحة ١٢٥ .
(٢) الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية صفحة ١٢٦ ، ١٢٧ .
(٣) الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، المارودي صفحة ٩٠ عند الحديث عن ولاية المظالم في الباب السابع .

٢ - ونظام المقاسمة يؤدي أيضاً إلى توفر المواد ، وبأسعار رخيصة ، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة ، وهذا ما حدث فعلاً في عهد الخليفة العباسي المنصور ، فقد روى الخطيب البغدادي : عن رجل عاصر هذا العهد وهو داود ابن صمير بن شبيب بن رستم البخاري فقال : (رأيت في زمن أبي جعفر كبشاً بدرهم ، وحملاً بأربعة دنانق ، والتمر ستين رطلاً بدرهم ، والزيت ستة عشر رطلاً بدرهم ، والسمن ثمانية أرتال بدرهم ، والرجل يعمل بالروزجار في السور كل يوم بخمسين حبات) (١) .

ومن إجراءات الخليفة العباسي الثاني الخراجية ، أنه أمر بفتح تحويل الأراضي الخراجية إلى أراضي عشيرة ، كما فعل الخليفة الأموي العادل عمر بن عبدالعزيز من قبل (٢) وهذا الاجراء كان من شأنه زيادة إيراد الدولة من مورد الخراج .

(١) تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، المجلد الأول صفحة ٧٠ وعند الحديث عن الرخص زمن المنصور ، وفي نفس المصدر والصفحة جاء التالي : (... قال ثبالة الحسن ابن سلام السواق ، قال : سمعت أبا نعيم الفضل بن دكين يقول : كان ينادي علي لحم البقر في جبانة كنده تسعين رطلاً بدرهم ولحم الخنزير ستين رطلاً بدرهم ، ثم ذكر العسل ، فقال : عشرة أرتال ، والسمن اثني عشر رطلاً . قال الحسن ابن سلام ، فقدمت بغداد ، فحدثت به عفاً ، فقال : كانت في تكتي قطعة ، فسلطت على ظهر قدمي ، فأجسست بها ، فاشتريت بها ستة مكاكيك دقيق الأرز) . شرح الروزجار : العمل اليومي بالفارسية .

(٢) Wellhausen: "The Arab Kingdom and its fall," pp. 289-290

وتفصيل ذلك جاء في كتاب تاريخ الشعوب الإسلامية صفحة ١٥١ ، وفي كتاب تاريخ العرب لفيليب حتي الجزء الثاني صفحة ٢٨٥ ، وفي كتاب العراق في العصر الأموي صفحة ٧٣ ، ٧٤ وفي كتاب الخراج والنظم العالية للدولة الإسلامية صفحة ٤٠٣ ، وباختصار شديد أن عمر بن عبدالعزيز تمسك بالقاعدة التي وضعها عمر ابن الخطاب (رضي الله عنه) ، والتي تعتبر أرض الخراج ملكاً للأمة فحرم على المسلمين بيعها ، وقد كان بنو أمية قد توسعوا في التصرف في الأراضي الخراجية بالبيع أو غير ذلك ، فتصير عشيرة بعد ذلك ، فمنع عمر بن عبدالعزيز البيع وجعل حداً لبدء تنفيذ القانون عام مائة من الهجرة ، وكذلك فعل الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور .

ومن إجراءاته الخراجية أيضاً أنه أمر بإعادة النظر في مقادير " الوظائف " المحبوسة على الكور ، مقلداً حماداً التركي ذلك^(١) .

وبعني الخليفة العباسي المنصور بذلك التعديل وإعادة النظر في مقادير القرائب المفروضة على الكور بالسواد ، بحيث تتحقق العدالة لكلا الطرفين ، المزارع ، والدولة .

وكان الخليفة المنصور يراقب عمال الخراج ، مراقبة شديدة ، ويوضح ذلك من خلال وصيته لابنه المهدي عندما أراد الحج والحرة ، وكانت فيه وفاته ، وذلك في قوله: (... وأسي الظن بعمالك وكتابك ، وخذ نفسك بالتحفظ ، وتفقد من تثبت على بابك ، وسهل أذنك للناس ، وانظر في أمر النزاع إليك ، ووكل بهم عيناً غير ناشئة ونفساً غير لاهية ، ولاتنم وإياك ، فإن أباك لم يسم منذ ولي الخلافة ، ولا دخل عينه الغمض إلا وقلبه مستيقظ ، هذه وصيتي إليك ، والله خليفتي عليك ، ثم ودعه ، وبكى كل واحد منهما إلى صاحبه)^(٢) .

وكان الخليفة المنصور يأمر عماله ألا يقبلوا من الناس إلا الجيد المضبوط العيار من العملات في الخراج^(٣) .

وكان يقول: (ما أحوطني إلى أن يكون على يابي أربعة نفر ، لا يكون على يابي أعف منهم ، قيل له: يا أمير المؤمنين من هم؟ قال: هم أركان الملك ، ولا يصلح الملك إلا بهم . كما أن السريبر لا يصلح إلا بأربع قوائم ، وإن نقصت واحدة ، وهي: أما أحدهم

(١) كتاب الوزر ١٠ ، والكتاب صفحة ١٣٤ .

(٢) الكامل في التاريخ ، الجزء الخامس ، صفحة ٤٤ .

(٣) فتوح البلدان للبلاذري صفحة ٤٥٥ ، وجاء في الكامل في التاريخ الجزء الخامس صفحة ٤٦ مايلي: (دعا المنصور بحامل قد كسر خراجه ، فقال له: أذ ما عليك فقال: والله ما أملك شيئاً ، وأذن مؤذن أشهد أن لا إله إلا الله ، فقال: يا أمير المؤمنين هب ما عليّ لله وشهادة أن لا إله إلا الله ، فخلى سبيله) . وجاء في صفحة ٤٨ من نفس المصدر (أن المنصور كان إذا عزل عاملاً أخذ ماله وتركه في بيت مال مفرد ، ساء بيت مال المظالم ، وكتب عليه اسم صاحبه) .

فقاض لاناخذة في الله لومة لائم ، والآخِر صاحب شرطة يصف الضعيف من القوي ،
والثالث صاحب خراج يستغني ولا يظلم الرعية ، فإني عن ظلمها غني ، والرابع ثم عض
على أصبعه السَّابِية ثلاث مرات ، يقول في كل مرة آه آه ، قيل له: ومن هو بأميسر
المؤمنين؟ قال: صاحب يريد يكتب بخبر هؤلاء على الصحة^(١) .

ومن عناية الخليفة العباسي المنصور بمورد الخراج ما ذكره الطبري في كتابه
(أن المنصور كان شغله في صدر نهاره بالأمر والنهي والولايات والعزل ، وشحن الثغور
والأطراف ، وأمن السبل ، والنظر في الخراج والتفقات ، ومصلحة معاش الرعية ، لطرح
عالتهم ، والتلطف لمكوناتهم وهدشهم ، فإذا صلى العصر جلس لأهل بيته إلا من أحب
أن يسامره ، فإذا صلى العشاء الآخرة ، نظر فيما ورد عليه من كتب الثغور والأطراف
والآفاق ، وشاور سكاره من ذلك فيما أرب ، فإذا مضى ثلث الليل قام إلى فراشه
وانصرف سماره ، فإذا مضى الثلث الثاني ، قام من فراشه فأصبح وضوءه ، وصَفَّ في
محاربه حتى يطلع الفجر ، ثم يخرج فيملي بالناس ، ثم يدخل فيجلس في إخوانه)^(٢) .

لم يكن اهتمام الخليفة العباسي المنصور مقصوراً على مورد الخراج فحسب بل
امتد اهتمامه للمنتجات الزراعية والمزارعين ومشاكلهم ، وحلَّ أزماتهم ومشاكلهم ،
وقد أشار الطبري إلى موضوع الاهتمام بالمنتجات الزراعية وأسعارها ، فيقول :

" إن ولاية البريد في الآفاق كلها ، كانوا يكتبون إلى المنصور أيام خلافته في

كل يوم بسعر القمح والحبوب والأدم ، وبسر كل مأكول ، وبكل ما يقضي به القاضي
في نواحيهم ، وبما يعمل به الوالي ، وبما يرد بيت المال من المال ، وكل حدث ،
وكانوا إذا صلوا المغرب ، يكتبون إليه ، بما كان في كل ليلة إذا صلوا العشاء ، فإذا
وردت كتبهم ، نظر فيها ، فإذا رأى الأسعار على حالها أمسك ، وإن تغير شيء منها
عن حاله ، كتب إلى الوالي والعامل هناك ، وسأل عن العلة التي نقلت ذاك عن سعره

(١) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع صفحة ٢٩٢ ، الكامل في التاريخ
الجزء الخامس ، صفحة ٤٦ .

(٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع صفحة ٢٩٩ وكذلك في الكامل في
التاريخ ، الجزء الخامس ، صفحة ٤٧ .

فإذا ورد الجواب بالعلّة تلطف لذلك برفقة حتى يعود سمره ذلك إلى حاله (١)

وأما الاهتمام بالمزارعين ومشاكلهم ، فمع حزم الخليفة العباسي المنصور في أمر — خراج — وشدته في جمعه ، فإن شكاوى المزارعين ومشاكلهم ، كانت تلقى أذناً مناعية من عمّال الخراج في عصره ، إذ كانوا يرفقون بالمزارعين في حالات الكوارث التي تلهم بأرضهم ، أو محاصيلهم ، فيذكر النجاشياري في كتابه أن عمارة بن حمزة سأل أبا عبيد الله وهو إذ ذاك على الخراج لرجل من أهل خراسان تحيقت ضياعه وخربست بسبب فيضان نهر دجلة ، وأن صلاح أمر هذا الرجل وضياعه في تأخير خواجه لسنة كاملة ، وكان مبلغه مائتي ألف درهم ، ليتقوى به على عمارة ضيعته فأجابه إلى ذلك ، بل وصل الأمر إلى أن أبا عبيد الله كتب إلى عامل الخراج بإسقاط خراج الرجل لسنة ، وإسلافه مائتي ألف درهم ، ترتجى منه في العام المقبل (٢) .

وساعد الخليفة العباسي أبا جعفر المنصور على ذلك البرنامج الإصلاحى ، الرسالة التي وجهها أحد كبار الكتاب والأديب العربي المعروف عبد الله بن المقفع ، فقد وجه إليه رسالة مطوّلة ، تذكر منها ما جاء خاصاً بمورد الخراج ، فقد أشار ابن المقفع على أبي جعفر الأيوبي أحداً من جند خراسان شيئاً من الخراج (فإن ولاية الخراج مفسدة للمقاتلة) (٣) ، كما أشار عليه بوجوب العمل على تنظيم أمور الخراج ، مشيراً

- (١) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع ، صفحة ٢١٤ - ٢١٥ .
(٢) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، والحادث مذكور بالتفصيل في الصفحات الثلاثة من نفس المرجع .

(٣) من كتاب جمهرة رسائل العرب ، لأحمد زكي ، الجزء الثالث ، صفحة ٢٥ وما بعدهما - مطبعة المياني الحلبي - ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .

ويذكر صاحب الخراج والنظم الصالية للدولة الإسلامية صفحة ٤٠٠ أن هذه الرسالة والتي عرفت باسم رسالة الصحابة نشرت قبل كتاب جمهرة رسائل العرب في مجموعة "رسائل البلغاء" وعنّها نقل أحمد أمين في كتابه فحي الإسلام ج ١ صفحة ٢١٢ وعلق على الرسالة : أما كيف تكون ولاية الخراج مفسدة للمقاتلة؟ فيوضح ابن المقفع ذلك في رسالته فيقول : (ولم يزل الناس يتحامون ذلك منهم ، ويهنونهم ، لأنهم أهل دالة ودعوى بلاء . وإذا كان جلاباً للدرهم والدنانير اجترأ عليهما ، وإذا وقع في الخيانة ، صار كل أمره مدخولاً : نصيخته وطاعته الخ) =

إلى ما كان يوجد من مساوي ، إذ قال: (إن أصول الوظائف على الكور ، لم يكن لها ثبت ولا علم ، وليس من كورة إلا وقد غيّرت وظيفتها مراراً ، فحقيقت وظائف بعضها ، وبقيت وظائف بعض .. فليس للعمال أمر ينتهون إليه ، ولا يحاسبون عليه ، ويحاسبون بينهم وبين الحكم على أهل الأرض ، بعد ما يتأقنون لها في العمارة . ويرجون لها قتل ما تعمل أيديهم ، فسيرو العمال إحدى اثنتين: إما رجل أخذ بالخرق والعنف من حيث وجد ، وتتبع الرجال والرسائيق بالصفالة ممن وجد ، وإما رجل صاحب مساحة يستخرج ممن زرع ، ويترك من لم يزرع ، فيغرم من أعمر ، ويسلم من أخرب ثم قال مقترحاً - قلو أن أمير المؤمنين أعمل رأييه في التوظيف على الرئاسيق والشسري والأرضين وظائف معلومة ، وتدوين الدواوين بذلك ، وإثبات الأصول لرجوعنا أن يكون في ذلك صلاح للرعية ، وعمارة للأرض ، وحسم لأبواب الخيانة وغشم العمال) .

هذا ويلاحظ أن الخليفة العباسي بدأ إجراءات الإصلاح فيما يتصل بالخبراج وعماله قبل وصول رسالة عبد الله بن المفلح إليه ، لأن في الرسالة نفسها ما يدل على أنه قد شرع في ذلك ، قبل تلقيه لها ، إذ يقول الكاتب الكبير ابن العلقم مختصماً رسالته: " وليس بعد هذا في أمر الخراج ، إلا رأي قد رأينا أمير المؤمنين أخذ به ، ولم نره من أحد قبله من تخير العمال وتفقدتهم ، والاستعتاب لهم ، والاستبدال بهم " . وأرجح أن الإصلاحات التي اتجه إليها الخليفة المنصور ، بدأت قبل ذلك ، في أوائل عهده بالخلافة ، وذلك بعد استقرار الأمن ، وإخماد الفتن والثورات التي قامت آنذاك .

ومن إجراءات الخليفة المنصور الخراجية أنه استحدث كيلاً جديداً لجباية الخراج العباسي ، سُمي بالقنبر الهاشمي ، ومقداره اثنان وثلاثون رطلاً^(١) . وجاء في الأحكام

= ومما اقترحه ابن المفلح على الخليفة العباسي المنصور أن يحدد ميعاد لصرف المرتبات ، ورفع هذه المرتبات لتتناسب مع مستوى المعيشة ، وارتفاع مستوى المعيشة ناتج بسبب بعض الاضطرابات السياسية والاقتصادية في آواخر الدولة الأموية وأوائل الدولة العباسية ، وقد تكلمنا فيما سبق كيف تحول هذا الغلاء إلى رخى ورخاء في النصف الثاني من عهد الخليفة العباسي المنصور ، وخصوصاً بعد بناء بغداد .

(١) كتاب الخراج ، ليحيى بن آدم ، صفحة ١٢٩ ، وجاء فيه: (قال يحيى: سمعت حماد بن صالح وسفيان في زمن أبي جعفر ، فأمراني في كفارة اليمين بقنبر يربع بالهاشمي - القول حنطه - لعشرة مساكين ، وكان اثنان وثلاثين رطلاً) .

السلطانية (وأما الهاشمية الكبرى فهي ذراع الملك ، وأول من نقلها إلى الهاشمية المنصور ، وهي أطول من ذراع السوداء بخمس أصابع وتلشي أصبع)^(١) .

وكان الخليفة العباسي المنصور حريصاً على أن يكون احتياطي الخراج الموجود ببيت المال كافياً لتفقات الجند ، ونفقاته الخاصة ، كما يفعل معظم القادة والرؤساء في عصرنا هذا ، كما أن النشاط الاقتصادي والمالي ، وأعمال الجباية قد نشطت نشاطاً كبيراً ، وأزدهرت في عهده ، ويتضح ذلك من خلال وصيته لاهنه: (٠٠٠٠ وانظر هذه المدينة ، فإنك أن تستبدل بها ، فإنها بيتك ، وعزك ، قد جمعت لك فيها من الأموال ما إن كسر عليك الخراج عشر سنين ، كان عندك كفاية لأرزاق الجند والنفقات ، وعطاء الذرية ، ومصلحة الثغور ، فاحتفظ بها ، فإنك لاتزال عزيزاً مادام بيت مالك عامراً ٠٠٠)^(٢) .

لقد جاء اهتمام المنصور بالخراج نابهاً من اعتقاده ، أن الخراج أهم أركان الدولة ، وأكبر مواردها ، كالميتروبول في عصرنا الحاضر لكثير من الدول المنتجة له ، فلا بد من الاهتمام بهذا المورد الرئيسي ، ورعايته أشد الرعاية ، ومعرفة كل شيء عن هذا المورد والمتجددات التي تحدث فجأة وكل يوم على هذا المورد وأصحابه .

وكان لولاية البريد دور بارز في إيجاد العلاقة القوية بين الخليفة المنصور وبين رعيته ، وبلغ من انتظام البريد وسرعته ، أن عماله ، كانوا يوافقونه بالبريد مرتين في كل يوم ، إذا صلي المغرب ، وافوه بما حدث طوال النهار ، وإذا صلي الصبح كتبوا إليه بما جرى في الليل من أمور^(٣) .

- (١) الأحكام السلطانية: للفراء ، صفحة ١٧٤ ، وجاء فيه (٠٠٠ الذراع الهاشمية .. يكون ذراعاً وثماناً وعشراً بالسوداء ، وتنقص عنها بالهاشمية الصغرى ثلاثة أرباع عشرها ، وصحت زيادية لأن زياداً مسح بها أرض السواد ، وهي التي يدرع بها أهل الأهواز) .
- (٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع صفحة ٣١٩ . وكذلك في الكامل في التاريخ ، الجزء الخامس صفحة ٤٣ .
- (٣) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع ، صفحة ٢٩٩ .

وكان الخليفة العباسي المنصور ، يوصي عماله أن لا يقبلوا في الخراج إلا
الهبيرية ، والخالدية ، واليوسنية ، وهي أجود نقود بني أمية ^(١) .

ولم يكن يتردد في تغيير إدارته ، إذا اقتضى الأمر ، وذلك حتى تكون أكثر
حسماً للأمور ، وانجازاً للأعمال ، وتأديباً لمن تسول له نفسه بالمخالفة ، فنراه
يستعفي خالد بن برمك مدة في أول عهده ، ثم يعزله ، ويولي الأقاليم الخارجية ،
ويعين في مكانه أبا أيوب المورياني ، ويسند إليه الوزارة ثم يقلده الدواوين ^(٢) .
ثم يعود فيعزله في عام ١٥٣ هـ ^(٣) . ويقلد الخاتم الفضل بن سليمان الطوسي ، وكتابه
الرسائل والسر أبان بن صدقة ، وضياعه لماعد مولاه ، وديوان خراج البصرة وبواحيها
لمعارة بن حمزة ، وديوان خراج الكوفة وأرضها لعمر بن كيلخ ، ثم يعين مكانه ثابت
ابن موسى ومعه محمد بن جميل ، ويقلد الربيع بن يونس بن أبي فروه ثقاته ، والعرش
عليه ثم يستوزره ^(٤) . ومن هنا يتضح لنا أنه كيف كان الخليفة العباسي المنصور يُنير
إدارته ، محافظة على موارد الدولة وبخاصة الخراج ^(٥) .

(١) فتوح البلدان للبلاذري ص ٤٥٥ ، والنقود الهبيرية نسبة إلى عمر بن هبيرة
الذي ولي العراق لي زيد بن عبد الملك ، فجود الدراهم وخلص الفضة أبلغ من
تخليص من قبله ، والنقود الخالدية: نسبة إلى خالد بن عبد الله البجلي الذي
تولى ضرب الدراهم لهشام بن عبد الملك ، فاشتد في النقود أكثر من شدة ابن
هبيرة حتى أحكم أمرها ، والنقود اليوسنية: نسبة إلى يوسف بن عمر ، الذي
أقرط في الشدة على الطباعين ، وأصحاب الغيار عندما تولى مسئولية ضرب
الدراهم ، وقطع أبدي النقاشين ، وضرب أبقارهم .

(٢) كتاب الوزراء ، والكتاب ، ص ٩٧ .

(٣) الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ١٤٠ ، ١٤١ وكذلك كتاب
الوزراء ، والكتاب ص ١٢٤ .

(٤) كتاب الوزراء ، والكتاب ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٥) وقمت مذكورة في معظم المراجع مع وزيره أبي أيوب المورياني ويمكن الرجوع
إلى الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ص ١٤٠ ، ١٤١ عفاً
أخذ الوزير من الخليفة المنصور ثلاثمائة ألف درهم لإصلاح الفيعة - مزرعة
في الأهواز ولم يفعل الخ .

الخراج في عهد الخليفة المهدي :-

كان من أهم التطورات التي استحدثت على نظام الخراج في عهد الخليفة العباسي المهدي ، عدول الدولة عن نظام المساحة ، الذي كان يعمل به منذ زمن عمر ابن الخطاب (رضي الله عنه) ، بل وقبل ذلك في الدولة الفارسية ^(١) ، والعمل بنظام المقاسمة . إذ يفهم من المصادر الأصلية أن الخليفة العباسي الثاني أبا جعفر المنصور ، كان قد بدأ يأخذ بنظام المقاسمة ، وقد أشارنا إلى ذلك في موضعه ^(٢) ، يقول صاحب الأحكام السلطانية والولايات الدينية: (ولم يزل السواد على المساحبة والخراج إلى أن عدل لهم المنصور رحمه الله في الدولة العباسية عن الخراج إلى المقاسمة ، لأن السعر نقص ، فلم تفر الفلات بخراجها ، وخرب السواد ، فجعلته مقاسمه ، وأشار أبو عبيد الله على المهدي ، أن يجعل أرض الخراج مقاسمة بالنصف إن سقى سيحاً ، وفي الدوالي ^(٣) ، على الثلث ، وفي الدواليب ^(٤) ، على الربع ، لاشقي

(١) يعني أن نشر إلى أن نظام المقاسمة طبق على وجه الخصوص في السواد ، إلا أن هناك مناطق كثيرة في بلاد الفرس ، ظل خراجها يُجبي على أساس نظام المساحة ، وجاء في الممالك والممالك للأصطخري المعروف بالكرخي في صفحة ٩٥ (فأما خراج الأرضين ، فعلى ثلاثة أصناف : على المساحة ، والمقاسمة ، والقوانين ، التي هي مقاطعات معروفة ، لا تزيد ولا تنقص ، زرع أم لم يزرع ، وأما المساحة والمقاسمة ، فإن زرع أخذ خراجها ، وإن لم يزرع لم يؤخذ ، وعامة فارس مساحة إلا الزموم ، فإنها مقاطعات إلا شيئاً يسيراً من المقاسمات ، وتختلف الأخرجة في البلدان على المساحة)

(٢) انظر صفحة ١٧٧ .

(٣) الدوالي: مادة الدلو ، والدالية: المنجنون ، وقيل المنجنون تُديرها البقرة ، والناعورة يديرها الماء . ابن سيدة: والدالية: الأرض تُسقى بالدلو والمنجنون لسان العرب لابن منظور صفحة ١٤١٧ ، الجزء الثالث باب الدال ، وجاء في الجزء الخامس من لسان العرب صفحة ٤٢٧٣ ، ٤٢٧٤ باب الميم ، المنجنون: الدولاب التي يُسقى عليها ، ابن سيدة وغيره: المنجنون: أداة السارية التي تدور ، وقيل المنجنون: البكرة .

(٤) الدواليب: جاء في لسان العرب صفحة ١٤٠٦ باب الدال مادة دلب: الدولاب والدولاب كلاهما واحد الدواليب . وفي المُحكم: على شكل الناعورة ، يُسقى به الماء ، فارسي معرب . وفي هامش الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية صفحة ٤٢١ ويظهر أن الدالية ساقية صغيرة ، والدولاب: ساقية كبيرة لأراض شديدة الارتفاع .

عليهم سواء ، وأن يعمل في النخل والكرم والشجر مساحة خراج تقدر بحسب قربه من الأسواق ، والفرض ^(١) ، ويكون البين مثل المقاسمة ، فإذا بلغ حاصل الغلة مايفي بخراجين ، أخذ منها خراجاً كاملاً ، وإذا نقص ترك ، فهذا ماجرى في أرض السواد ^(٢) . وقد نقل البلاذري عن يحيى بن آدم قوله: " وأما مقاسمة السواد ، فإن الناس سألوهما السلطان ، في آخر خلافة المنصور ، فقيض قبل أن تقاسموا ، ثم أمر المهدي بهنسا فقسما فيها ، دون عقبة حلوان " ^(٣) . وذكر القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي المقوفي سنة ٤٥٨ هـ مايلي: " ولم يزل السواد على المساحة والخراج إلى أن عدل بهم المنصور في الدولة العباسية عن الخراج إلى القسمة ، لأن المعر رخص ، فلم تنفك الغلات بخراجها ، وضرب السواد فجعله مقاسمة . وأشار أبوعميد علي المهدي أن يجعل أرض الخراج مقاسمة بالنصف إن سقى سيحاً ، وفي الدوالي على الثلث ، وفي الدواليب على الربع ، لاشيء عليهم سواء ، وأن يعمل في النخل والكرم والشجر مساحة خراج ، ويقرر بحسب قربه من الأسواق والفرض ، وإذا بلغ حاصل الغلة مايفي بخراجين ألزم خراجاً كاملاً ، وإذا نقص ترك " ^(٤) .

كذلك ذكر القلقشندي أن (أول من وضع الخراج على الأرضين ، والجزية على الجماجم في الاسلام أمير المؤمنين عمر بن الخطاب حين مسح السواد ، ثم رسمهم بالمقاسمة أبويعفر المنصور حين خرب السواد) ^(٥) .

- (١) الفرض: جمع فرضة: هي البلد تكون على ساحل البحر مرفأً للسفن (هامش صفحة ١٨٥ من الأحكام السلطانية للفراء) .
- (٢) الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي صفحة ١٩٨ . وكذلك في الأحكام السلطانية ، للفراء ، صفحة ١٨٥ وجاء في موضع آخر من كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي صفحة ٩٠ مايلي: " إلى أن خسرب السواد فأزال المنصور الخراج عن الحنطة والشعير ورقاء ، وصيره مقاسمة ، وهما أكثر غلات السواد ، وأبقى البسير من الحموب والنخل والشجر على رسم الخراج " .
- (٣) فتوح البلدان ، صفحة ٢٧١ وذلك عند الحديث عن يوم جلولا ، الوثيقة وقبيل الحديث عن (ذكر تمصير الكوفة) .
- (٤) الأحكام السلطانية ، للفراء ، صفحة ١٨٥ .
- (٥) صح الأعشى في صناعة الانشا ، الجزء الأول صفحة ٤٨٢ عند الحديث عن الأوائل في الخراج والجزية .

أما ابن طباطبا والمعروف بابن الطقطقي فيعد أن ذكر في كتابه أن أباعبيد الله معاوية بن يسار - كان كاتب المهدي وباتيه قبل الخلافة ، وعندما تولى الخلافة فَوَضَّ إليه تدبير المملكة ، وسلم إليه الدواوين - يقول في كتابه عن أبي عبيد الله: " وكان مقدماً في صناعته ، فاخترع أموراً ، منها أنه نقل الخراج إلى المقاسمة ، وكان السلطان يأخذ عن الفلات خراجاً مقررأ ، ولا يقاسم ، فلما ولي أبوعبيد الله الوزارة ، قسور أمر المقاسمة ، وجعل الخراج على النخل والشجر ، واستمر الحال في ذلك إلى يومنا ، وصنف كتاباً في الخراج ، وذكر فيه أحكامه الشرعية ، ودقائقه ، وقواعده ، وهو أول من صنف كتاباً في الخراج ، وتبعه الناس بعد ذلك فصنفوا كتب الخراج " (١).

ولي رأينا أنه لا تعارض بين الروايات الخمسة ، إذ يفهم منها ، أن نظام المقاسمة قد بدأ الأخذ به ، في أواخر عصر الخليفة المنصور ، بالنسبة لبعض المحاصيل ، كالحنطة والشعير (٢) ، على أن النظام القديم ظل سارياً على النخيل والفواكه وأشباهاها ، وذلك أن سعر الحنطة والشعير قد انخفض ، فأصبح الخراج يسونى جزءاً كبيراً منهما ، وفي ذلك ظلم كبير للمزارعين ، ولا يقبله الخليفة العباسي المنصور ، وهو القائل لابنه محمد المهدي: " يا أباعبيد الله ، لا يصلح السلطان إلا بالتقوى ، ولا تصلح رعيته إلا بالطاعة ، ولا تعمّر البلاد بمثل العدل ، ولا تدوم نعمة السلطان ،

(١) الفخري في الأدب السلطانية والدول الإسلامية صفحة ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٢) النظم الإسلامية ، صفحة ٢٤١ وجاء فيه (وقد ألقى أبو جعفر المنصور الضريبة النقدية ، التي كانت تفرض على الحنطة والشوفان ، وأحل محلها نظام المقاسمة ، وهو دفع الضرائب نوعياً بنسبة خاصة من المحصول ، على أن النظام النقدي القديم ظل على النخيل والفواكه وأشباهاها) .
وجاء في مختصر تاريخ العرب والتمدن لسيد أمير علي صفحة ٣٦٧ ، وأيضاً في كتاب تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق من عهد نفوذ الأتراك إلى منتصف القرن الخامس الهجري صفحة ١١٤ أنه ألقى أبو جعفر المنصور الضريبة النقدية التي كانت تفرض على الحنطة والشعير ، وأحل محلها نظام المقاسمة ، وهو أن يفرض الخراج على الأرض بنسبة مئوية من غلتها ، على حين أبقى الضريبة النقدية على المحاصيل الأخرى .

وجاء مثل الذي تقدم في كتاب تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي الجزء الثاني ، صفحة ٢٢٩ .

وطاعته إلا بالمال ، ولاتقدّم في الحياة بمثل نقل الأخبار ، وأقدر الناس على العفو
أقدرهم على العقوبة ، وأعجز الناس من ظلم من هو دونه ^(١) . خاصة وأن المزارعين
حين استثمروا وأحسوا بهذا الظلم ، بدأوا يتركون الزراعة ، مما أدى إلى خسراب
السواد - أي أن الخراب ترتب على تركهم للزراعة ، نتيجة وفرة المحصول ، ورخص
ثمنه ، واستغراق الخراج لأغلبية ، فلما فطن الخليفة المنصور للأسباب التي ذكرناها ،
طبق سياسة المقاسمة ، وبهذا النهج استطاع أن يشركهم في الإنتاج ، ودفعهم إلى
المزيد من الإنتاج للمحصول على مكاسب أعلى^١.

أما قول ابن طباطبا عن أبي عبيد الله وزير المهدي: " واخترع أموراً منها أنه
نقل الخراج إلى المقاسمة "، فإننا لودّعنا النظر في كلمة " اخترع " وكلمة " نقل "،
ثم أعدنا النظر في رواية الماوردي صاحب الأحكام السلطانية ، لأدركنا أن وزير المهدي
استكمل نقل نظام المساحة ، إلى نظام المقاسمة ، يوضحه القواعد التي أشار إليها
الماوردي في كتابه ، وهي: أن يدفع الزراع نصف غلتهم ، إن كانت الأرض متمسكة
الخصوبة ، ولاتحتاج إلى ريّ بجهد كبير ، وإذا تعذّر عليهم الريّ ، كان عليهم أن
يدفعوا للدولة العباسية الثلث أو الربع أو الخمس ، وهذا خاص بالزروع . أما الثمار
من نخل وكرم وشجر ، فتبقى على نظام المساحة ، ويعدل خراجها ، حسب قربها من
الاسواق ، واقترابها من مواني التصدير . أما ما ذكره القاضي الفراء في كتابه الأحكام
السلطانية صفحة ١٨٥ فإنه يتوافق مع ما ذكرنا من أن الخليفة العباسي المنصور قام
بتعديل الخراج من المساحة إلى المقاسمة في السواد ، ولكن الذي اقترح قواعد هذا
النظام ، وأُسّسه على الخليفة العباسي المهدي هو أبو عبيد الله وزيره .

كما أن رواية القلقشندي لاتعارض مع الروايات الأربعة السابقة من أن الخليفة
العباسي أبي جعفر المنصور هو أول من رسم بالمقاسمة ، حين خرب السواد ، ثم بعد
ذلك تم وضع قواعد المقاسمة ونظمه بواسطة أبي عبيد الله وزير المهدي . كذلك كانت

(١) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع ، صفحة ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

هنالك بعض المناطق قوسمت على الخمسين (١) وذلك كالمناطق التي يرويها نهـر
الـمـلـة ، القريب من واسط (١) .

والذي يفهم ويستنتج من قول صاحب فتوح البلدان: (ثم أمر المهدي بهـا
فـقـوـسـمـوا فـيـهـا ، دـون عـقـبـة حـلـوان)؛ هو أن نظام المقاسمة ، أصبح عاماً ، وإلا فـمـا جـدـى
ذكره " دون عقبة حلوان" وهي أحد حدود العراق .

وخلامة القول: أننا لا نرى تعارضاً بين مذكرته المصادر بخصوص تحويل الخراج
إلى نظام المقاسمة ، وأنه تم في عهدين ، هما عهدي البنصور ، والمهدي .

وهذا النظام ، والذي يفهم من رواية الماوردي (٢) ، أنه كان خاصاً بالسواد ، أوجد
فيما بعد نظاماً موحداً ، لمعظم النواحي والناس ، وطريقة عادلة ومفهومة للجباية ،
تمنع العمال من الميت أو التعنت ، فأصبح الخراج متناسباً مع الحصول ، مما طمأن
المزارعين والعاملين في قطاع الزراعة إلى زيادة إنتاجهم ، وجعل من السهل الحصول
على حق الدولة .

ولو علمنا أن أبا عبيد الله وزير الخليفة العباسي المهدي ، قد صنف كتاباً
في الخراج ، ذكر فيه أحكامه الشرعية ودقائقه وقواعده (٣) ، لأدركنا أنه كان عملياً في

- (١) كتاب الخراج وصنعه الكتابة، لأبي فرج قدامة بن جعفر ، صفحة ٢٤٢ ، وجاء فيه:
أوشهر الملة أمر المهدي أن يحفر من أعمال واسط ، فحفر ، وأحصى ما عليه من
الأرضين وجعلت غلته لملاط أهل الحرصين ، والنفقات هنالك . وحكى أنه كسان
شرط لمن يؤلف عليه من المزارعين أن يقاسموا عليه على الخمسين سنة
فإذا انقضت الخمسون ، لم يجزوا على الشرط المشروط عليهم وجاء مثل ذلك في
كتاب تطور النظم الادارية والمالية ، صفحة ٢١٢ ، وجاء في فتوح البلدان صفحة
٢٨٩ عند الحديث عن أمر واسط العراق ما يلي: (أمر المهدي أمير المؤمنين
بحفر نهـر المـلـة ، فحفر وأحصى ما عليه من الأرضين ، وجعلت غلته لملاط أصل
الحرصين ، والنفقة هناك ، وكان شرط لمن تألف إليه من المزارعين الشرط الذي
هم عليه اليوم خمسين سنة، على أن يقاسموا بعد انقضاء الخمسين مقاسمة النصف) .
(٢) الأحكام السلطانية والولايات الدينية صفحة ١٩٨ .

- (٣) الفخري في الآداب السلطانية والسدول الاملاية صفحة ١٤٥ ، ١٤٦ .

استكماله لنقل نظام المساحة إلى نظام المقاسمة ، وأن ذلك استغرق منه جهداً كبيراً ،
ولاشك أن نظام المقاسمة قد حقق كثيراً من الفوائد ، فقد أوجد نظاماً موحداً لجميع
النواحي ، في المناطق التي طبق بها ، على أساس تقديرات المحصول ، التي يصعب
التلاعب فيها ، وكان الخراج بذلك يتناسب مع المحصول ، وقد أفاد نظام المقاسمة
الدولة ، إذ سهل عليها الحصول على حقوقها ، بعد أن وضحت هذه الحقوق ، وتحددت
وأدنى ذلك كله إلى اطمئنان الناس ، وزيادة الانتاج ، وبالتالي كثرة الخراج ، وانتشار
العمران (١) .

وبعد تطبيق نظام المقاسمة في عهد الخليفة المهدي ، أصبح هناك ثلاثة أنظمة
لجباية الخراج في الدولة العباسية هي :-

١ - نظام المقاسمة: ويجبي الخراج بمقتضاه على المحصول، فإن زُرعت الأرض أُخذ منها
الخراج ، وإن لم تزرع لا يؤخذ منها (٢) .

٢ - نظام المساحة: ويجبي الخراج بمقتضاه على مساحة الأرض ، سواء أزرعت أم لم
تزرع (٣) !!

(١) كان نظام المقاسمة معمولاً به في عهد دولة الفرس بين الملوك والمزارعين، حتى
جاء قباذ فغيره إلى نظام المساحة ، ولكن هذا التغيير في نظام التخصيص
لخرية الخراج في عهد دولة الفرس ، لم يتم إلا في عهد قباذ بن شيروز وفام
بالتنفيذ ابنه كسرى أنوشروان ، ثم أقر الخليفة الراشد عمر بن الخطاب (رضي
الله عنه) هذا النظام بعد فتح السواد وبلاد الفرس. فظل هذا النظام - نظام
المساحة - معمولاً به منذ عهده: أي في عهد الخلفاء الراشدين ، وكذلك في
عصر بني أمية ثم الجزء الأول من العصر العباسي إلى حين قرب وفاة الخليفة
العباسي المنصور. الأحكام السلطانية ، للفراء ، صفحة ١٨٥ ، وكذلك في الخراج
والنظم المالية للدولة الإسلامية ، صفحة ٤١٧ .
(٢) المسالك والممالك ، للاصطخري صفحة ٩٥ .

(٣) جاء في الأحكام السلطانية للفراء صفحة ١٦٧ (٥٠) فلا بد لواقع الخراج من اعتبار
الأوجه الثلاثة: من اختلاف الأرضين ، واختلاف الزروع ، واختلاف الشرب ، ليعلم
قدر ما تحمله الأرض من خراجها ، فيقصد العدل فيما بين أهلها ، وأهل الغي ،
من غير زيادة تجحف بأهل الخراج ، ولا نقصان يضر بأهل الغي. وفي هامش
نفس المصدر وفي نفس الصفحة أشار المحقق أن الماوردي ذكر شرطاً رابعاً وهو
قربها من البلدان ، والأسواق ويحددها ، لزيادة أثمانها ونقصانها .

٢ - النظام الثالث هو الخراج الذي كانت تُجبيه الدولة ، وفق شروط المعاهدات القديمة ، التي عقدتها بعض المناطق مع جيوش الفتح الاسلامي (١) .

أكمل الخليفة العباسي المهدي إصلاحاته الميَّنة في مجال الخراج ، فمن الإجراءات التي اتخذها أنه أمر بالكتابة إلى جميع العمال بالكف عن إلحاق الأذى بالناس أثناء جباية الخراج ، أو تحميل متأخر منه (٢) .

وترتب على ذلك أن صار العمال في عهده ، يراعون ظروف الزراع ، فيقسطون لهم الخراج ، كما حدث حين قسَّط يحيى بن خالد البرمكي الخراج ، حين ولي أمسور فارس في عهد الخليفة العباسي المهدي ، كما أعفاهم من خراج الشجر (٣) .

كذلك أصدر الخليفة العباسي الثالث المهدي أوامره بإرجاع كثير من الأراضي العشيرة التي فرض عليها الأمويون الخراج ، إلى وضعها الأصلي ، فعادت إلى نظام العشور (٤) ، وفي سنة ١٦٢ هـ ، وضع الخليفة العباسي المهدي الخراج على الحوائيت (٥) .

(١) وقد أطلق الاصطخري في كتابه المسالك والممالك صفحة ٩٥ على النظام الثالث اسم القرائين، وقال عنها: هي مقاطعات معروفة لايزيد خراجها ولاينقص سواء أزرعت أم لم تزرع!

(٢) كتاب الوزراء والكتاب صفحة ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٣) كتاب الوزراء والكتاب صفحة ١٥١ ، وكان خالد بن برمك والد يحيى قد قسَّط

الخراج على أهل خراسان ، وقد أشرنا إلى ذلك في صفحة ١٧٥ من هذا البحث (٤) وجاء في فتوح البلدان صفحة ٣٦١ (وبالفراة أرضون أسلم أهلها عليها ، حين دخلها المسلمون ، وأرضون خرجت من أيدي أهلها إلى قوم مسلمين بهيسات وغير ذلك من أسياپ الملك ، بصورت عشيرة ، وكانت خراجية ، فردها الحجاج إلى الخراج ، ثم ردها عمر بن عبدالعزيز إلى الصدقة - ثم ردها عمر بن هبيرة إلى الخراج - فلما ولي هشام بن عبد الملك ردها بعضها إلى الصدقة - ثم المهدي أمير المؤمنين جعلها كلها من أراضي الصدقة) .

(٥) كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، الجزء الأول ، صفحة ١٠٢ ، وجاء فيه: (وأول من وضع على الحوائيت الخراج في الاسلام أمير المؤمنين أبو عبد الله محمد بن أبي جعفر المنصور في سنة سبع وسعين ومائة ، وولى ذلك سعيد الجرسى) .

وذكر المقرئ أن موسى بن مصلح والي الخليفة العباسي المهدي على صلاة وخراج مصر ، جعل خرجاً على أهل الأسواق ، وعلى الدواب (١) .

اهتم الخليفة العباسي المهدي ، بتخفيف الأعباء المالية على المزارعين وذلك بتخفيض الضرائب والكسور ، وتنظيم جبايتها فقد روى الماوردي أنه : " كان عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قسّ الخراج على أهل السواد ، وماقتح من نواحي المشرق والمغرب ، ورقاً ، وعيناً ، وكانت الدراهم ، والدنانير ، مضروبة على وزن كسرى وقيصر ، أي في عهد عمر بن الخطاب - وكان أهل البلدان ، يؤدون مائتي أيديهم من المال عدداً ، ولا ينظرون في فضل بعض الأوزان على بعض ، ثم فسد الناس (٢) فصار أرباب الخراج ، يؤدون الطبرية ، التي هي أربعة دنانير ، وتمسكوا بالوالي ، الذي وزنه وزن المثقال . فلما ولي زياد العراق طالب بأداء الوافي ، وأنزهم الكسور ، ٠٠٠٠ إلى أن ولي عبد الملك ابن سنان مروان ، فنظر بين الوزنين ، وقد وزن الدراهم ، على نصف وخص المثقال ، وترك المثقال على حاله ، ثم أن الحاج من بعده ، أعاد المطالبة بالكسور ، حتى أسقطها عمر بن عبد العزيز ، وأعادها من بعده ، إلى أيام المنصور ، إلى أن خسرت السواد ، فأزال المنصور الخراج عن الحنطة والشعير ورقاً ، وصيّره مقاسمة ، وهما أثر غلات السواد ، وأبقى البسير من الحبوب والنخل والشجر على رسم الخراج ، وهو كما يلزمون الآن الكسور والمؤن ، فقال المهدي : " معاذ الله أن ألزم الناس ظمناً ، تقدم العمل به أو تأخر ، أسقطوه عن الناس . فقال الحسن بن مخلد : أن أسقط أميسر المؤمنين هذا ، ذهب من أموال السلطان في السنة اثنا عشر ألف ألف درهم ، فقال المهدي : عليّ أن أقر حقاً ، وأزيل ظمناً ، وإن أجحف بيت المال " .

وهكذا يتضح لنا بجلاء أن الخليفة العباسي المنصور أزال الخراج عن الحنطة والحبوب ، وصيّره على الناس مقاسمة ، ولكن من غير أن يسقط الكسور .

(١) كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، الجزء الأول ، صفحة ٣٠٨ .

(٢) الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، صفحة ٩٠ .

(٣) ونسب الناس ، أي طمعوا (بعضهم) ، عندما ساد فيهم العمران ، وأفسدهم التجار والسيارة .

فلما تولى الخليفة العباسي المهدي ، أسقط هذه الكمور ، رغم علمه المسبق ،
أن ذلك يذهب من بيت المال مبلغ اثنا عشر مليون درهم في كل سنة .

الخراج في عهد الخليفة الهادي :

كانت خلافته قصيرة ، لم تتجاوز السنة والشهرين ، والأمور الخراجية في عهده
كانت تدير كما رسم لها الخليفة العباسي السابق - المهدي - وكل ما استطاع تغييره ،
هو استبدال بعض الولاة .

ففي مصر مثلاً ، أقر الخليفة العباسي الهادي الفضل بن صالح بن علي بن
عبدالله بن عباس على الصلاة والخراج في بداية عهده ، ثم غيرَه واستبدله ، وولّى
علي بن سليمان بن علي بن عبدالله بن عباس ، فجعله على الصلاة والخراج (١) .

وقد محمد بن جميل ديوان خراج العراقيين ، وولى عبدالله بن زياد بن أبي
ليلى ديوان خراج الشام ومايليهها (٢) .

وقد استوزر الخليفة العباسي الهادي الربيع بن يونس ثم استوزر بعده ابراهيم
ابن ذكوان الحراني (٣) .

(١) كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، الجزء الأول ، صفحة ٢٠٨ وذكر
مثل ذلك في نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري ، الجزء الثاني والعشرين
صفحة ١٢٥ .

(٢) تاريخ الأئم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٢٢ ، في أحداث
سنة ١٦٩ هـ ، وجاء فيه : " وأقرَّ علي حرسه علي بن عيسى بن ماهان ، وضمَّ
إليه ديوان الجند ، وولى شرطه عبدالله بن مالك مكان عبدالله بن حازم ، وأقرَّ
الخاتم في يد علي بن يقطين " .
وجاء مثل ذلك في كتاب الوزراء والكتاب صفحة ١٦٢ .

(٣) الفخري في الأدب السلطانية والدول الإسلامية لابن الطقطقي صفحة ١٥٤ .
وكذلك في كتاب الوزراء والكتاب صفحة ١٦٢ .

وكان الخليفة العباسي الهادي سخيًّا يُعطي عطاءً من لا يخشى فساداً ، لأن أموال الخراج والضياغ ، كانت تأتيهم بانتظام ^(١) ، كما أن هذه الأموال مضمونة ، لأنهم تدير وفق ضوابط محكمة ، وضعا للخلفاء السابقون .

فمن أمثلة إنفاقه من أموال الخراج ما ذكره الطبري، قوله: (يا جراني، احمل إلي أخي - ويقصد هارون الرشيد - ألف ألف دينار، وإذا فتح الخراج ، فاحمل إليّ النصف منه ، واعرض عليه باقي الخزائن من مالنا ، وماأخذ من أهل بيت اللعينة ، فياخذ جميع ماأراد ، قال: ففعل ذلك) ^(٢) .

وبالطبع فإن هذا الانفاق من الخراج كان لغرض سياسي ، حيث أنه كان يريد أن يحمل هارون الرشيد على أن يخلع نفسه ، ويجعل الحكم في ابنه القاصر جعفر - وستحدث بالتفصيل عن نفقاته من بيت المال وأغراض الإعلامية والسياسية من ذلك عند الحديث عن نفقات الموارد .

(١) الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية صفحة ٤٣٤ .

(٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر صفحة ٣٦ ، ٣٧ .

من ضمن أحداث سنة ١٧٠ هـ .

الخُراج في عصر الخليفة هارون الرشيد :-

عمل الخليفة العباسي هارون الرشيد ، على تخفيف عبء الجباية عن الفُسائس ،

فقد جاء في الكامل في التاريخ عند ذكر أهم أحداث عام اثنين وسبعين ومائتين:

(وفيها وضع الرشيد على أهل السواد العُشْر الذي كان يؤخذ منهم بعد النصف)^(١) .

ومن هنا يتضح لنا أن الخليفة العباسي هارون الرشيد أمر بإلغاء ضريبة

العُشْر ، التي كانت تُجبي من أهل العراق ، بالإضافة إلى نسبة النصف ، المقررة على

المحصول ، بحكم نظام المقاسمة .

وبنفي الإشارة هنا إلى ضريبة العُشْر أو نصف العُشْر ، فقد ذكر يحيى بن آدم ،

أنه كان على المسلمين الذين يشترون أرض الخُراج - ولو أن شراء أرض الخُراج كسائر

مكروها - أن يدفعوا قيمة الخُراج المقررة على الأرض ، علاوة على العُشْر أو النصف

العُشْر ، المقررة عليهم في المحاصيل الزراعية بحكم زكاة المال^(٢) .

أما إذا اشترى المسلم أرض أهل الملح ، فإن الأرض تصبح عشيرة ، وليس

(٣)

عليها خُراج .

وهذا ما تقدمه المؤرخون مثل الطبري وابن الأثير وغيرهما عندما تحدثوا عن

إلغاء ضريبة العُشْر التي كانت تؤخذ منهم بعد النصف في بداية عصر الخليفة

(١) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٥١ وكذلك في

الكامل في التاريخ ، الجزء الخامس ، صفحة ٨٦ .

(٢) جاء في كتاب الخُراج ليحيى بن آدم ، صفحة ١٦٢ (قال يحيى: سألت حسن

ابن صالح عن مسلم له أرض خُراج ، فقال: عليه الخُراج عن أرضه ، وعليه فيما

أخرجت الزكاة ، العُشْر أو نصف العُشْر ، ثم قال: سمعت هذا عن عمرو بن

عبد العزيز أنه قال: عليه العُشْر والخُراج) .

(٣) وجاء في موضع آخر من كتاب الخُراج ليحيى بن آدم صفحة ٥١ ، ٥٢: (قال

حدثنا يحيى: قال: سألت الحسن بن صالح ، فكرة شري أرض الخُراج التي

أخذته عنوة فوضع عليها الخُراج ، فلم ير بأساً بشري أرض أهل الملح. فقال:

فإن اشتراها مسلم ، صارت أرض عُشْر ، إلا أن تكون أرض قد صولح أهلها على

أن يوضع الخُراج عليها. قال يحيى: وإن كان وضع الخُراج عليها شهي أرض

خُراج لا يُغَيَّرُ .

العباسي هارون الرشيد ، لا كما ذهب إليه بعض المؤرخين الصحدثين^(١) من أنها ضريبة زيدت في أواخر عهد الخليفة العباسي المهدي ، حين اختلت الأمور بعض الشيء ، ووجدت الحاجة الشديدة إلى المال ، فهو رأي خاطيء لا يعتمد على مصدر أو مرجع ، وهو استنتاج غير صحيح لعدم رجوعه إلى كتاب الخراج ليحيى بن آدم .

وزيادة في الاهتمام بأمر الخراج ، وجه الخليفة العباسي هارون الرشيد رسالة إلى أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي ، سائلاً إياه ، أن يضع له كتاباً جامعاً ، يرسم الرشيد على أساسه ونظمه ، سياسته الخراجية ، مستفيداً بالخبرات التي سبقته فيعمل به في جباية الخراج والصدقات والعشور ، والجوالي ، وغير ذلك ، مما يجب عليه النظر فيه ، والعمل به ، حتى يتمكن من العدل بين الرعية ، وإصلاح أمورهم الدنيوية .

فرد القاضي أبو يوسف على الخليفة العباسي هارون الرشيد ، بكتاب فشي أسماه " كتاب الخراج " ، سجل فيه واقع الحال ، وعدّد بعض المشاكل والمصاوي ، وعرض الحلول المرضية ، والتي تتماشى مع الروح الإسلامية .

وقد اعتمد الخليفة العباسي هارون في تطوير نظام الخراج على مشورة أبي يوسف القاضي ، الذي استطاع أن يجد حلاً لكثير من مشكلات الخراج ، وستعرض فيما يلي لبعض هذه المشاكل الرئيسية في كتابه وباختصار ، ثم نستعرض الحلول التي طرحها أبو يوسف القاضي لمثل هذه الحالات ، وقد كانت حلولاً جذرية ناجحة لكثير من مشكلات الخراج .

أولاً: أيّد أبو يوسف تطبيق نظام المقاسمة مع الفلاحين ، لأن فيه تحقيقاً للمصلحة العامة ، لكنه اتجه إلى تخفيف نسب المقاسمة التي وقعت في عهد الخليفة العباسي المهدي ،

(١) وهو الدكتور/محمد ضياء الدين الرئيس ، في كتابه الخراج والنظم المالنيّة للدولة الإسلامية صفحة ٤٣٧ وجاء فيه: (ومن هذا الخبر تفهم ، أنه كان زيد على الناس عشر فوق النصف ، الذي كان مقدراً ، وبظهر أن ذلك كان في أواخر خلافة المهدي ، حين اختلت الأمور بعض الشيء ، ووجدت الحاجة الشديدة إلى المال ، فكان حذف هذه الزيادة إنصافاً - ولا شك - للناس) .

فأصبحت كالتالي :

- ١ - $\frac{1}{2}$ خُصِي المحصول عن الأرض التي تُروى سِحا (رَيَّ بالراحة) بدلاً من النصف .^(١)
- ب - $\frac{1}{3}$ خُصَّ ونصف الخُص على الأرض التي تروى بالدوالي بدلاً من الثلثين .
- ج - $\frac{1}{4}$ وجعل على النخل والكرم والبساتين الثلث بدلاً من تقدير خراجها بالمساحة .^(٢)
- د - $\frac{1}{5}$ أما غلات الصيف ، فقد أبقى عليها الرُّبع ^(٣) ، وكانت تُسقى بالدوالي .

وفي هذا يقول أبو يوسف القاضي : " رأيت أبقئ الله أمير المؤمنين ، أن يقاسم من عمل الحنطة والشعير من أهل المواد جميعاً ، على خُسين للمسيح منه ، وأما الدوالي فعلى خُص ونصف ، وأما النخل والكرم والرطاب والبساتين فعلى الثلث ، وأما غلال الصيف ، فعلى الرُّبع ، ولا يؤخذ بالخرس في شيء من ذلك ، ولا يحرز عليهم شيء منه يباع من التجار ، ثم تكون المقاسمات في أثمان ذلك ،

- (١) ذكر قدامة بن جعفر ، في كتاب الخراج وجميعه الكتابية ، صفحة ٢٤٢ أن الخليفة العباسي المهدي ، طبق نظام الخُسين $\frac{1}{2}$ في بعض المناطق مثل المناطق المحيطة بنهر الفلج من أعمال واسط .
- (٢) يقول الاصطخري في كتابه المسالك والممالك ، صفحة ٩٩ - أن النخل كانت تخضع لضريبة العشور في بعض المناطق مثل البصرة وكرمان ، فيقول بعد أن يتحدث عن إقليم كرمان ونواحيها : " وليس عليهم فيها إلا العشور للمطلسان مثل ما بالبصرة " .
- (٣) وقد أعطى القاضي أبو يوسف بعض الأصناف من الخراج ، فيقول في كتابه الخراج صفحة ٦١ (وليس في القصب ولا في الحطب ولا في الحشيش ولا في التين ولا في السعف عُشر ولا خمس ولا خراج) . ويقول في صفحة ٥٦ من كتابه : (وليس على الخضر التي لا يقاء لها ، ولا على الأعلاف ، ولا على الحطب عُشر ، والذي لا يبقئ في أيدي الناس هو مثل البطيخ والقثاء والخيار والقرع والباذنجان والجزر والبقول والرياحين ، وأشياء هذا ، فليس في هذا عُشر) . وأما ما يبقئ في أيدي الناس ، مما يكال بالقفيز ، ويوزن بالأرطال ، كالحنطة والشعير والذرة والأرز والحبوب والسمسم واللوز والبندق والجوز والقستق والزعفران والزيتون ، والكزبرة والكراويا والكمون والبصل والثوم وما أشبه ذلك فإذا أخرجت الأرض من ذلك خمسة أوسق أو أكثر ، ففيه العُشر ، وإن سقيت سِحا أو سقتها السماء ، ونصف العشر إن سقيت بغروب أو دالية أو سانية . وخمسة أوسق : أي ٣٠٠ صاع ، بحساب الوسق : ٦٠ صاعاً ، والصاع $\frac{1}{4}$ رطل .

أو يقوم ذلك قيمة عادلة ، لا يكون فيها حمل على أهل الخراج ، ولا يكون على السلطان ضرر، ثم يؤخذ منهم مايلزم من ذلك ، أي ذلك كان أخف على أهل الخراج ، فعمل ذلك بهم ، وإن كان البيع وقسمة الثمن بينهم وبين السلطان أخف ، فعمل ذلك بهم^(١) .

ونرى أبا يوسف القاضي يستشهد في معظم آرائه بالقرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة ، وما سار عليه السلف الصالح . فيقول أبو يوسف عن موضوع قسمة المحصول الذي تحدثنا عنه: " حدثنا مسلم الحزامي ، عن أنس بن مالك أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) دفع خيبر إلى اليهود مساقاة بال نصف ، وكان يبعث إليهم عبد الله ابن رواحه ، فيحرص عليهم ، ثم يخيّرهم ، أي التصفين شاءوا ، أو يقول لهم: احرصوا أنتم ، وخيروني ، فيقولون: بهذا قامت السماوات والأرض " ^(٢) .

ثانياً: اهتم القاضي أبو يوسف بعمل الخراج ، وبين للخليفة العباسي هارون الرشيد مواصفاتهم ، والشروط التي ينبغي أن تتوفر فيهم ، فيقول في ذلك: " رأيت .. أن نتخذ قوماً من أهل الحلاح والدين والأمانة ، فتوليهم الخراج ، ومن وليت منهم ، فليكن فقيهاً ، عالماً ، مشاوراً لأهل الرأي ، عقيفاً لا يطلع الناس منه على عورة ، ولا يخاف في الله لومة لائم ، ... تجوز شهادته إن شهد ، ولا يخاف منه جور في حكم إن حكم ، ... وقد يجب الاحتياط فيمن يولى شيئاً من أمر الخراج ، واليحيست عن مذاهبهم ، والحوال عن طرائقهم ، كما يجب ذلك فيمن أريد للحكم والقضاء ، وتقديم إلى من وليت أن لا يكون عسوفاً لأهل عمله ، ولا محتقراً لهم ، ولا مستخفاً بهم ، ولكن يلبس لهم جلباباً من اللين ، يشوبه بطرف من الشدة ، ولا استقصاء ، من غير أن يظلموا ، أو يحملوا ما لا يجب عليهم ، واللين للمسلم ، والغلظة على الفاجر ، والعدل على أهل الذمة ، وانصاف المظلوم ، والشدة على الظلم ، والعفو عن الناس فإن ذلك يدعوهم إلى الطاعة ، وأن تكون جبايته للخراج كما يرسم له ، وترك الابتداع فيما

(١) كتاب الخراج ، صفحة ٥٤ وفي فصل: (ما ينبغي أن يعمل به في السواد) .

(٢) كتاب الخراج ، صفحة ٥٤ .

يعاملهم به ، والمساواة بينهم في مجلسه ، ووجهه حتى يكون القريب والبعيد ،
والشريف والوضيع عنده في الحق سواء ، وترك اتباع الهوى ، فإنَّ الله ميّز من اتقاه ،
وآثر طاعته ، وأمره على من سواههما....^(١)

ولم يكتف القاضي أبو يوسف بذكر مواصفات عمّال الخراج والشروط التي ينبغي
أن تتوفر فيهم ، بل اقترح على الخليفة العباسي هارون الرشيد مراقبة عمّال الخراج ،
وذلك باختيار أناس من أهل الملاح والمصاف لمراقبة العمّال والسؤال عنهم ، وهم
ما يعرف في وقتنا الحاضر بالمخبرين ، والمخابرات ، وبثَّ المفتشين والجواسيس لمعرفة
سيرة هؤلاء العمّال . وفي ذلك يقول أبو يوسف : " وأنا أرى أن تبعث قوماً من أهل الملاح
والمصاف ممن يوثق بدينه وأمانته ، يسألون عن سيرة العمّال ، وما عملوا به في البلاد ،
وكيف جباوا الخراج على ما أمروا به ، وعلى ما وُظّف على أهل الخراج واستقر ، فإذا
ثبت ذلك عندك وصح ، أخذوا بما استفضلوا من ذلك أشدَّ الأخذ ، حتى يؤدوه بعد
العقوبة الموجبة ، والفكال ، حتى لا يتعدوا ما أمروا به ، وما عهد إليهم فيه ، فإن كان
ما عمل به والي الخراج من الظلم والعسف ، فإنما يحمل أنه قد أمر به ، وقد أمر
بغيره ، وإن أحللت بواحد منهم العقوبة الموجبة ، انتهى غيره ، واتقى وخاف ، وإن
لم تفعل هذا بهم ، تعدّوا على أهل الخراج ، واجترأوا على ظلمهم ، وتسلّطهم ،
وأخذهم بما لا يجب عليهم ، وإذا صح عندك من العامل والوالي تعدد يظلم وعسف
وخبانة لك في رعبتك ، واحتجّان شيء من الشيء أو خبث طبعه أو سوء سيرته ، فحرام
عليك استعماله ، والاستعانة به ، وأن تقلّده شيئاً من أمور رعبتك ، أو تشركه في شيء
من أمورك بل عاقبه على ذلك ، عقوبة تردع غيره من أن يشعز لمثل ما شعز له....^(٢) .

ثالثاً : وتحدّث القاضي أبو يوسف عن الفرق بأهل الخراج وكيفية التعامل معهم فقال:
" ولا يؤخذ أهل الخراج برزق عامل ولا أجر مدى ، ولا احتقان ولا نزلة ، ولا حمولة طعام

(١) كتاب الخراج صفحة ١١٥ ، ١١٦ .

(٢) كتاب الخراج صفحة ١٢٠ .

السلطان ، ولا يدعى عليهم بلقيصة ، فتؤخذ منهم ، ولا يؤخذ منهم ثمن صحف ولا قرطيس ولا أجور الطيوج ، ولا أجور الكيالين ولا مؤنة لأحد عليهم في شيء من ذلك ، ولا قسمة ولا عاشبة سوى الذي وصلنا من المقاسمة" (١) .

وفي موضع آخر يقول: " ولا يؤخذ منهم ما قد يُسمونه رواجاً لدراهم يؤدونها في الخراج ، فإنه بلغني أن الرجل منهم يأتي بالدراهم لبؤديها في خراجه ، فيقطع منها طائفة ، ويقال: هذا رواجها وصرقها " (٢) .

وعندما يتحدث القاضي أبو يوسف ويقول: أنه بلغني ، فإنه يحتمل عدة وجسوه :

أ - فقد يكون بَلَّغَهُ عن فترة حكم الدولة الأموية ، وما كان يحدث في بعض الأحيان من مخالفات لتعاليم الاسلام في عهد بعض الولاة الأمويين وخلقناهم .

ب - وقد يكون قد بلغه عن الفترة السابقة لحكم الخليفة العباسي الخامس هارون الرشيد .

ج - وأخيراً قد يكون بلغه عن الفترة التي عاشها القاضي أبو يوسف والخليفة العباسي هارون الرشيد ، وطلب من الخليفة إصلاح هذه الأمور . لتأخذ تعاليم الاسلام وضعها الطبيعي في البلدان الاسلامية آنذاك .

ولذا كتب القاضي أبو يوسف للخليفة هارون الرشيد بتوجيه النصيحة للعمال والولاة على الأقاليم ، بحسن معاملة الرعايا ، عملاً بتعاليم الاسلام (٣) .

رابعاً: كما أوصى القاضي أبو يوسف في كتابه الموجه إلى الخليفة العباسي هارون الرشيد بأن يجيب طلبات المزارعين ، في كل ما فيه مصلحتهم ، كحفر الأنهار أو كريبها ، وأن تكون النفقة على ذلك من بيت المال العام ، مادام مصلحة عامة . وفي ذلك يقول أبو يوسف : " ورأيت أن تأمر عمال الخراج ، إذا أتاهم قوم من أهل خراجهم ، فذكروا

(١) ، (٢) ، (٣) كتاب الخراج لأبي يوسف ، صفحة ١١٨ .

لهم أن في بلادهم أنهاراً عادية قديمة ، وأرضين كثيرة غامرة ، وأنهم إن استخرجوا لهم تلك الأنهار ، واحتفروها ، وأجرى الماء فيها عمريت هذه الأرضون الغامرة ، وزاد في خراجهم ، كتب بذلك إليك ، فأمرت رجلاً من أهل الخير والصلاح يوثق بدينه وأمانته ، فتوجهه في ذلك ، حتى ينظر فيه ، ويسأل عنه أهل الخبرة والمصيرة به ، ومن يوثق بدينه وأمانته من أهل ذلك البلد ، ويشاور فيه غير أهل ذلك البلد ، ممن له بصيرة ومعرفة ، ولا يجز إلى نفسه بذلك منفعة ، ولا يدفع عنها به مضرة ، فإذا اجتمعوا على أن في ذلك صلاحاً وزيادة في الخراج ، أمرت بحفر تلك الأنهار ، وجعلت النفقة من بيت المال ، ولاتحمل النفقة على أهل البلد ، فإنهم إن يصمروا خيراً من أن يخربوا ، وأن يفروا خيراً من أن يذهب مالهم ويعجزوا " (٢) .

ويقول في موضع آخر: " وإذا احتاج أهل السواد إلى كرى أنهارهم (٣) العظام ، التي تأخذ من دجلة والفرات ، كريت لهم ، وكانت النفقة من بيت المال ، ومن أهل الخراج ولا يحمل ذلك كله على أهل الخراج ، وأما الأنهار التي يجرونها إلى أرضهم ومزارعهم وكرومهم ورطابهم وبساتينهم ، ومباقلهم (٤) ، وما أشبه ذلك ، فكريها عليهم خاصة ليس على بيت المال من ذلك شيء " (٥) .

ويمضي القاضي أبي يوسف فيشرح أحكام ونظم وقواعد حفر الأنهار والقنوات وبناء السدود ، فيقول في موضع ثالث: " فأما البثوق والمسنيات ، والبريدات (٦) ، التي تكون

- (١) يثروا: من الوفرة ، وهو المال الكثير الوافر كما جاء في لسان العرب لابن منظور ، المجلد السادس ، صفحة ٤٨٨١ في مادة وفر .
- (٢) كتاب الخراج لأبي يوسف ، صفحة ١١٨ ، ١١٩ .
- (٣) جاء في لسان العرب لابن منظور صفحة ٢٨٦٨ المجلد الخامس ، مادة كرا مايلي: كرى الشكرى: استحدث حفره .
- (٤) ومباقلهم : المكان الذي يزرعون به القمح .
- (٥) كتاب الخراج لأبي يوسف ، صفحة ١١٩ حيث أن أهل الأراضي وأصحابها يستطيعون أن يتحملوا نفقات حفر القنوات الصغيرة ، والشرع الفرعية .
- (٦) جاء في هامش كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١١٩ ، البثوق: جمع بثق: وهو ما يخرقه الماء في جانب النهر والمسنيات: جمع مسنة وهو السد ، يبنى في وجه الماء ، والبريد في اصطلاحهم مقاييس الماء وهي فارسية .

في دجلة والفرات ، وغيرهما من الأنهار العظام ، فإن النفقة على هذا كله من بيت المال ، لا يحل على أهل الخراج من ذلك شيء ، لأن مصلحة هذا على الأمام خاصة ، لأنه أمر عام لجميع المسلمين^(١)

خامساً : تضمن كتاب أبي يوسف القاضي نهى الخليفة العباسي هارون الرشيد عن الأخذ أو تطبيق نظام التقبل^(٢) في السواد أو غيره من البلاد ، لأن المتقبل لا يبالي بهلاك الرعية ، حتى يصلح أمره في قبائلته ، كما أنه يتيقن له من الأموال بعد ما تقبل به مبلغاً كبيراً ، وهو يحمل على ذلك كله بالتدقيق الرعية .

وفي ذلك يقول أبو يوسف : " ورأيت أن لا تقبل شيئاً من السواد ، ولا غير السواد ، من البلاد ، فإن المتقبل إذا كان في قبائلته فضل عن الخراج ، عسف أهل الخراج - أي ظلمهم - ، وحمل عليهم ما لا يجب عليهم ، وظلمهم ، وأخذهم بما يحجب بهم ، ليسلم مما دخل فيه . وفي ذلك وأمثاله ، خراب البلاد وهلاك الرعية . والمتقبل لا يبالي بهلاكهم بصلاح أمره في قبائلته ، ولعله أن يستفضل بعدما يتقبل به فضلاً كثيراً وليس يمكنه ذلك إلا بشدة منه على الرعية والحمل على أهل الخراج ، ما ليس بواجب عليهم ، من الظلم الظاهر ، الذي لا يحل ولا ينع^(٣) .

ثم بين القاضي أبو يوسف ، أنه إن كان ولابد من التقبل ، فلا بد من توفر بعض الشروط لمثل هذه الحالات . فيقول في كتابه : " وإن جاء أهل طسوج - أي أهل ناحية - أو مصر من الأمصار ، ومعهم رجل من البلد المعروف ، صومر ، فقال : أنا أتضمن عن أهل هذا الطسوج ، أو أهل هذا البلد خراجهم ، ورضواهم بذلك فقالوا : هذا أخف علينا ، نظر في ذلك ، فإن كان صلاحاً لأهل هذا البلد والطسوج قبل وضمن ، وأشهد

(١) كتاب الخراج ، لأبي يوسف ، صفحة ١١٩ .

(٢) جاء في هامش صفحة ١١٤ من كتاب الخراج (التقبل : من تقبلت العمل من صاحبه ، إذا التزمته بحقه) .

(٣) كتاب الخراج لأبي يوسف ، صفحة ١١٤ .

عليه ، وميّر معه أميراً من قبل الإمام ، بوشق بدينه وأمانته ، ويجرى عليه من بيت المال . فإن أراد ظلم أحد من أهل الخراج أو الزيادة عليه ، أو تحميله شيئاً لا يجب عليه ، منعه الأمير من ذلك أشد المنع" (١) .

سادساً : ولزيادة الخراج ، وعمارة البلاد ، وتحقيق العدل والإنصاف ، إقترح أبو يوسف القاضي على الخليفة العباسي هارون الرشيد أن يجلس للناس ، ويستمع لشكاوى المزارعين ، من تقديرات عمال الخراج لصحصولهم ، ونصرفاتهم معهم ، وكيفية معاملتهم لأهل الخراج . وفي ذلك يقول أبو يوسف : " إن العدل وإنصاف المظلوم ، وتجنب الظلم مع ما في ذلك من الأجر ، يزيد به الخراج ، وتكثر به عمارة البلاد ، والبركة مع العدل تكون ، وهي تفقد مع الجور ، والخراج المأخوذ مع الجور تنقص البلاد به وتخرّب .. فلو تقربت إلى الله عز وجل يا أمير المؤمنين بالجلوس لمظالم رعيته في الشهرين ، أو الشهرين ، مجلساً واحداً ، تسمع فيه من المظلوم ، وتذكر على الظالم ، رجوت أن لا تكون ممن احتجب عن خواص رعيته . ولعلك لا تجلس إلا مجلساً أو مجلسين ، حتى يسير ذلك في الأمصار والمدن ، فيخاف الظالم وقوفك على ظلمه فلا يجتري على الظلم ، ويأمل الضعيف المقهور جلوسك ، وينظر في أمره ، فيقوى قلبه ، ويكثر دعاؤه " (٢) .

سابعاً : من المعروف أن الخراج حق معلوم على مساحة معلومة ، وقد اعتبر في العلم بها ثلاثة مقادير :

أحدهما : مقدار الجريب بالذراع المصوح بها .

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف ، صفحة ١١٤ ، ١١٥ ، وكان للخليفة العباسي هارون الرشيد خياران وكما جاء في كتاب الخراج صفحة ١١٥ " وأمر المؤمنين أعلى عيناً بما رأى من ذلك ، وما رأى أنه أصح لأهل الخراج ، وأوفر على بيت المال ، عمل عليه ، من القبالسة والولاية ، بعد الاعتذار والتقدم إلى المستقبل والوالي يرفع الظلم عن الرعية ، والوعيد له إن حملهم مالا طاقة لهم به أو بما ليس بواجب عليهم ، فإن فعل قفوا - من أوفى - له بما أوعده به ، ليكون ذلك راجراً وتاهياً لغيره إن شاء الله " .

(٢) كتاب الخراج صفحة ١٢٠ ، ١٢١ .

والثاني: مقدار الدرهم المأخوذ به .

والثالث: مقدار الكيل المستوفى به .

والأذرع سبعة: أقصرها القاضية^(١) ، ثم اليوسفية ، ثم السوداء ، ثم الهاشمية
الصغرى وهي البلالية^(٢) ، ثم الهاشمية الكبرى وهي الزيادية ، ثم العمرية^(٣) ، ثم
المأمونية .

فأما الذراع اليوسفية: فهي التي يذرع بها القضاة الدور بمدينة السلام ، وأول من
وضعها أبو يوسف القاضي . وأما الذراع السوداء: فهي أطول من ذراع الدور ، وأول من
وضعها، الخليفة العباسي هارون الرشيد ، قدرها بذراع خادم أسود كان على رأسه ، وهي
التي يتعامل بها الناس ، في ذرع اليز والتجارة والأبنية ، وقياس النيل بمصر^(٤) .
ومن هنا نعرف أنه تم استحداث ذراعين في عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد،
الذراع اليوسفية ، والذراع السوداء ، وذلك لتحقيق من المساحة ، وترسيخ العدل بين
الرعية .

وكل ما ذكرناه سابقاً غيض من فيض من كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف ولكن
السؤال الذي حير الكثير من الكتاب والمؤرخين ، هو إلى أي حد أخذ الخليفة العباسي
هارون الرشيد باقتراحات القاضي أبي يوسف في مورد مهم جداً ، كمورد الخراج؟

(١) جاء في الأحكام السلطانية للفراء صفحة ١٧٤ وتسمى الذراع القاضية ذراع الدور،
وأول من وضعها ابن أبي ليلى القاضي ، وبها يتعامل أهل كلبواذى .

(٢) الذراع الهاشمية الصغرى: فهي أطول من الذراع السوداء ، وأول من أحدثها
بلال بن أبي بردة ، وذكر أنه ذراع جده أبي موسى الأشعري ، وبها يتعامل الناس
في البصرة والكوفة. أما الذراع الهاشمية الكبرى فقد تحدثنا عنها في هذا الفصل
عند الحديث عن الخراج في عهد أبي جعفر المتصور . وكذلك في الأحكام
السلطانية للفراء صفحة ١٧٤ .

(٣) الذراع العمرية: فهي ذراع عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) التي مسح بها أرض
السواد .

أما الذراع المأمونية فقد وضعها الخليفة العباسي المأمون بن هارون الرشيد
وستحدث عنه في محله. الأحكام السلطانية للفراء ، صفحة ١٧٤ .

(٤) الأحكام السلطانية ، للفراء، صفحة ١٧٤ .

يذكر اليعقوبي في تاريخه: " أخذ الرشيد المال والتنة^(١) والدهاقين وأصحاب

الضياح والمبتاعين للخلات والمقتلين ، وكان عليهم أموال مجتمعة ، فولى مطالبتهم
عبدالله بن الهيثم بن سام ، فطالبهم ... وكان سنة ١٨٤هـ^(٢) .

مع ملاحظة أن القاضي أبي يوسف صاحب كتاب الخراج ، توفي سنة ١٨٢هـ -
اثنين وثمانين ومائة توفي ربيع الآخر من هذه السنة^(٣) . ويذكر اليعقوبي في موضع آخر
أنه اعتل الرشيد ، علة شديدة ، أشفي منها ، فدخل إليه الفضيل بن عباس ، فرأى
الناس يؤخذون بالشدة في الخراج ، فقال : ارفعوا عنهم هذه الشدة ، وإني سمعت
رسول الله يقول: من عذب الناس في الدنيا ، عذبه الله يوم القيامة ، فأمر الخليفة
هارون الرشيد من تلك السنة بمعاملة أهل الخراج معاملة حسنة^(٤) .

وكان القاضي أبو يوسف قد نهى عن أخذ الناس بالشدة في الخراج ، وقد أشرنا
إلى ذلك في حينه من هذا الفصل .

كما أن نسبة الخمسين التي اقترحها أبو يوسف لم ينفذها الخليفة العباسي
هارون الرشيد ، وإنما نفذت في عهد ابنه الخليفة العباسي المأمون كما يرى
ابن طباطبا. وفي ذلك يقول : " ومن اختراعاته - أي الخليفة المأمون - مقاسمة أهل
السواد بالخمسين ، وكانت المقاسمة المعهودة للمنف^(٥) " .

ويذكر الطبري ، ضمن أحداث سنة أربع وثمانين ومائة أن الخليفة العباسي
هارون الرشيد أخذ الناس بالبقايا ، وولى استخراج ذلك عبدالله بن الهيثم بن سام ،

(١) التنة: جاء في لسان العرب لابن منظور صفحة ٤٥٠ مادة تنأ ، وتناً بالمكان:
أي أقام وقطن ، والمقصود بالتنة: المقيمين في البلاد .

(٢) تاريخ اليعقوبي، المجلد الثاني ، صفحة ٤١٥ .

(٣) كتاب دول الاسلام ، للذهبي ، المجلد الأول ، الجزء الأول صفحة ١١٢ أحداث
سنة ١٨٢ هـ .

(٤) تاريخ اليعقوبي ، المجلد الثاني ، صفحة ٤١٥ .

(٥) الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ، صفحة ١٢٥ وعند الحديث عن
خلافة المأمون .

فأخذها منهم بالحبس والشدة^(١) .

كما أكد ذلك ابن كثير ، ضمن أحداث سنة أربع وثمانين ومائة فيقول: "فيها - أي في سنة ١٨٤ هـ - رجع الرشيد من الزقة إلى بغداد ، فأخذ الناس بأداء بقايا الخراج الذي عليهم..."^(٢) .

ورأى القاضي أبو يوسف ألا يتصرف حكام الأقاليم ، في تغيير نسب الخراج ، إلا بإذن الخليفة ، وألا تحوّل إلى أرض عشر أو العكس ، ولكن هذه القاعدة لم تطبق بدقة ، فقد ذكر الملائري: أنه حول بعض مناطق الفرات من الخراج إلى الصدقة ، حينما وهبها أهلها لعليّ بن الرشيد ، على أن يزرعوا له ، ويقاسمهم^(٣) .

هذا ما ذكره بعض المؤرخين من عدم أخذ الخليفة العباسي هارون الرشيد باقتراحات القاضي أبي يوسف .

ولكن بعض المؤرخين الآخرين يؤكدون أنه أخذ باقتراحات القاضي أبي يوسف ، فقد عزل عليّ بن عيسى بن ماهان عن ولاية خراسان ، وصادر أمواله ، لتسفه مع أهلها ، وجبايته خراجاً منهم فوق طاقتهم .

وفي الحقيقة فإن الخليفة طبق ما جاء في كتاب القاضي أبي يوسف بوجه عام .

(١) تاريخ الأمم والصلوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٧٠ ، ٧١ .
وجاء فيه: (قدم هارون مدينة السلام ... فلما صار إليها ، أخذ النفساء بالبقايا وولى استخراج ذلك فيما ذكر عبدالله بن الهيثم بن سام بالحبس والضرب ، وولى حماداً البرّ ، برّي مكة واليمن وولى داوود بن يزيد بن حاتم السهلي السند ، وبجى الحرشي الجبل ومهرويه الرازي طبرستان ، وقام بأمر إفريقية إبراهيم بن الأغلب ، فولاهما إياه الرشيد) .

(٢) البداية والنهاية للحافظ بن كثير ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٨٤ .

(٣) فتوح البلدان ، صفحة ٣٦٤ ، وجاء فيه: (كان أهل التميمية من الغساسنة جعلوها لعليّ بن أمير المؤمنين الرشيد ، في خلافة الرشيد ، على أن يكونوا مزارعين له فيها ، وبخفف مقاسمتهم ، فتكلم فيها فجعلت عشرة من الصدقة وقاسم أهلها على ماضيها به ، وقام له بأمرها شعيب بن زياد الواسطي) .

وقد أشار بعض المؤرخين إلى أن الخليفة هارون الرشيد لم يتخذ بصورة دقيقة ما جاء في كتاب الخراج كما أشرت سابقا . وإن كنت أرى أنه نفذ بعض ما جاء في كتاب القاضي أبي يوسف من المسائل والأمور والأحكام ، والأدلة كثيرة .

يقول البيهقي في كتابه: وقع اختيار هارون على الخليفة العباسي هارون الرشيد - على علي بن عيسى بن ماهان لإمارة خراسان ... وبسط علي يده ، يظلم الناس ، ولم يكن لأحد جرأة على كشف أمره ... فاستأصل على شافة خراسان ، وبغض الأتاليين الأخرى في ولايته . (١)

وقد قال يحيى البرمكي عنه: (إنه أفقر أهل خراسان ، واستأصل شافة الأقرباء والعظماء ، واستحوذ على قبياعهم وأموالهم ، ووقع جيش أمير المؤمنين في الفاقة ، وخراسان شغل عظيم ، وعدو كالشرك منه قريب) . (٢)

ولما سمع الخليفة هارون الرشيد بسيرة هذا الوالي ، استاء وغضب لهذه المعاملة وأمر بتغيير عيسى بن ماهان من الولاية ، وتعيين هرثمة بن أعين . (٣)

وجاء في العيون والخصائص في أخبار الحقائق: (ثم أمر هرثمة بن أعين بحسد ذلك علي بن عيسى ، وردّ المظالم ، فكان الرجل يحضر ، فيدعى ، فيأمره بالخروج إليه من دعواه ، فردّ على الناس أموالاً عظيمة ، ثم صار هرثمة إلى الجامع ، وخطب الناس ، وبسط آمالهم ، وعرفهم أنه لما انتهى إلى أمير المؤمنين - هارون الرشيد - سوء صنيع هذا الفاسق بخراسان أرسلني للقبض عليه ، وردّ مظالم الناس ، وأمرتني بإنصاف الخاص ، والعام ، وحملهم على الحق ، وأمر بقراءة عهده عليهم ، فأظهر الناس السرور بذلك ، وانفتحت آمالهم ، وعلت بالتهليل والتكبير أصواتهم ، وكثر

(١) تاريخ البيهقي ، صفحة ٤٤١ ، ٤٤٢ .

(٢) تاريخ البيهقي ، صفحة ٤٤٥ .

(٣) تاريخ البيهقي ، صفحة ٤٤٧ .

الدعاء للخليفة بالبقاء ، وحسن الجزاء " (١) .

وهذا إن دلَّ على شيء ، فإنما يدل على تطبيق العدل وسماحة الاسلام .

ويذكر الطبري في موضع آخر من كتابه ، وفي حوادث عام ١٩١ هـ أن الخليفة العباسي هارون الرشيد أرسل هرثمة بن أعين (وأمره أن يستوثق من الفاسق علي بن عيسى وولده وعماله وكتابه ، وأن يشد عليهم وطأته ، ويحل بهم سطوته ، ويستخرج منهم كل مال يصح عليهم من خراج أمير المؤمنين ، وفي المسلمين ، فإذا استنظف ما عندهم وقيلهم من ذلك ، نظر في حقوق المسلمين والمعاهدين ، وأخذهم بحق كل ذي حق حتى يردوه إليهم) (٢) .

وذكر بعض المؤرخين الآخرين بأن الخليفة العباسي هارون الرشيد ، كان يستمع لشكوى أهل الخراج ، ويُلبي طلباتهم ، ولا يتعسف في الخراج وفي جبايته ، فيذكر البلاذري أن الخليفة هارون الرشيد " مرَّ بهمدان ، وهو يريد خراسان ، واعترضه أهل قزوین ، فأخبروه بمكانهم من بلاد العدو ، وغنائمهم في مجاهدته ، وسألوه النظر لهم ، وتخفيف م_____ يلزمهم من عشر غلاتهم في القصبه ، فصير عليهم في كل سنة عشرة آلاف درهم مقاطعة" (٣) . وهكذا خفض خراج نهر قزوین ، ليتمكن أهلهم من مواجهة نفقات الدفاع والنزوح .

كما خفض الخليفة هارون الرشيد خراج بعض مناطق إقليم فارس ، إلى ثُلثي قيمته ، تلبية للمزارعين ، وتحقيقا للعدل ، وحرما على استمرار إضرار صيود الخراج

(١) السيون والحدائق في اخبار الحقائق ، للمؤلف المجهول ، صفحة ٢١٥ .

وجاء في نهاية الأرب في فنون الأدب ، الجزء الثاني والعشرين صفحة ١٥٨

ضمن أحداث سنة ١٩١ هـ أن الرشيد عزل عن خراسان علي بن عيسى بن ماهان .

(٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر صفحة ١٠٢ .

(٣) فتوح البلدان ، صفحة ٣١٩ .

كما أن اختيار الخليفة العباسي هارون الرشيد ليحيى بن خالد البرمكي ، وولده الفضل ، وجعفر ، ليتولوا أمور الخراج في عهده ، كان اختياراً موفقاً إلى حد بعيد ، فقد حقق هؤلاء البرامكة نجاحاً كبيراً فيما أسند إليهم من أمور الخراج ، فقد اهتموا بأساليب الري ، وحفر الأنهار والترع ، والقنوات ورعاية مصالح المزارعين ، وإلغاء المبالسغ المتبقية عليهم ، والتي عرفت " بالبقايا " (٢) .

وكان جعفر بن يحيى يقول : " الخراج عمود الملك ، وما استنزر يمثل العدل ، ولا استنزر يمثل الظلم " (٣) . (٤)

وهو قول موجز ملخص ، يُبين لنا مدى إدراك جعفر لأهمية الخراج ، ومنهجه في استلصاكه واستخراجه .

والغاء البقايا سنة ١٢٩ هـ وقبل وفاة القاضي أبي يوسف صاحب كتاب الخراج ، لهو دليل قاطع ، علي أن الخليفة العباسي هارون الرشيد ، أخذ بإقتراحات القاضي أبي يوسف ، وطبقها . ونتيجة لاختلاف المؤرخين ، أرى أن الخليفة العباسي هسساوون

- (١) المسالك والممالك ، للإصطخري ، صفحة ٩٥ ، وجاء فيه بعد الحديث عن خراج شيراز الذي سقى سيجاً : (وخراج كوار على الثلثين من هذا - من خراج شيراز- لأن جعفر بن أبي زهير السامي، كلم الرشيد ، فرده إلى ثلثي الربع ٠٠٠) .
- (٢) جاء في كتاب الوزراء والكتّاب ، صفحة ١٩١ : (ولما صار الغفل إلى خراسان ، أزال سيرة الجور ، وبني الحياض والمساجد والرباطات ، وأحرق دفاثر البقايا ، وزاد الجند والقواد ، ووصل الزوار والكتّاب في سنة تسع وسبعين ومئة بعشرة آلاف ألف درهم) .
- (٣) استنزر : جاء في لسان العرب لابن منظور ، صفحة ٤٣٩٢ ، المجلد السادس وفي مادة نرزة : النرزة : فعل سمات وهو الاستخفاء ، من نزع ، وبه سمي الرجل نرزة ، ونارزة .
- (٤) عيون الأخبار ، لابن قتيبة الدينوري ، المتوفى سنة ٢٧٦ هـ ، المجلد الأول ، الجزء الأول صفحة ٦٦ .

الرشيد ، أخذ ببعض هذه الاقتراحات إن لم يكن معظمها ، وقد يكون طبق هذه الاقتراحات تدريجياً ، وإلا لما عمّ الرخاء في أرجاء المنصورة في عهده .

وفي سنة ١٧٩ هـ أُلغي البقايَا على المزارعين (١) .

وفي سنة ١٨٤ هـ رفع الظلم عن الناس في أداء الخراج ، رغم أنه طالبيهم بها في بداية السنة ولكن انتهى ذلك في شهر آخر من نفس السنة كما يذكر اليعقوبي (٢) .

وفي سنة ١٩١ هـ عزل عليّ بن عيسى بن طهان عن ولاية الخراج وصادر أمواله وأعطى كل ذي حق حقه من المزارعين والمواطنين ، وكان سبب العزل ضعفه في جباية الخراج وظلم المزارعين (٣) .

وفي سنوات أخرى تالية لم يحددها المؤرخون خفض خراج ثغر قزوين ليتمكن أهلها من مواجهة نفقات الدفاع والغزو ، كما خفض في موضع آخر خراج بعض أقاليم فارس (٤) .

ولو أن الخليفة العباسي هارون الرشيد لم يرغب في تطبيق إقتراحات القاضي أبي يوسف ، لما طلب منه وضع هذا الكتاب القيم ، الذي يعتبر وثيقة تاريخية هامة ،

- (١) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ١٩١ .
- (٢) تاريخ اليعقوبي المجلد الثاني ، صفحة ٤١٥ .
- (٣) الكامل في التاريخ لابن الأثير ، الجزء الخامس ، صفحة ١٢٦ ، ضمن أحداث سنة ١٩١ هـ . وجاء فيه (وأخذ أمواله - أي أخذ حرمة بن أمين أموال عليّ بن عيسى - فبلغت ثمانين ألف ألف ، وكانت خزائنه وأثاثه على ألف وخمسمائة بعير . فلما فرغ حرمة من أخذ أموالهم - أموال عليّ بن عيسى وأتباعه - وأصحابه وأتباعه - أقامهم لمطالبة الناس ، وكتب إلى الرشيد بذلك ، وسير عليّ بن عيسى إليه عليّ بن يعير بن غير وطاء ولاغطاء) . وجاء مثل ذلك في تاريخ الأمم والملوك ، م ٥ ، ج ١٠ صفحة ١٠٢ ، وفي كتاب دول الإسلام للذهبي ، الجزء الأول ، صفحة ١٩١ ، ومعظم المراجع الإسلامية .

- (٤) فتوح البلدان ، صفحة ٣١٩ ، وفي المسالك والممالك للأصطخري صفحة ٩٥ ، وقد أشرنا إلى ذلك في الصفحة السابقة .

ليس عن عهده وفترته التي عاشها ، وفتره الخليفة العباسي هارون الرشيد ، ولكنها وثيقة تاريخية في فترات مختلفة ، في عهد الدولة الإسلامية .

وهكذا نرى أن الخليفة العباسي هارون الرشيد كان يمد كل خلل في دولته ، ويهتم كل الاهتمام أن يخفف عن الفلاحين ، وكان عماله ورجاله وقضاته لا يألوونه نصحاً لأنه يهتم لكل ما ينفع المسلمين . فقد (ترك بعض أهل الضياع في فلسطين أرضهم ، فوجه إليهم أحد كبار قواده ، فدعا قوماً من أكرثيا ومزارعيها إلى الرجوع إليها ، على أن يخفف عنهم من خراجهم وتلين معاملتهم ، فرجموا ... فأولئك أصحاب التخفيف)^(١) .

" وجاء قوم منهم بعد ، فردت عليهم أرضهم ، على مثل ما كانوا عليه ، ... وهم أصحاب الردود " ^(٢) .

وقد أولى الرشيد أحدهم ، بعض أعمال الخراج ، فدخل على الرشيد يودعه ، وعنده يحيى وجعفر بن يحيى ، فقال الرشيد ليحيى: أوصياء ، فقال له يحيى : وقسر وعمر ، وقال له جعفر : أنصف وانصف ، فقال له الرشيد : عدل ، وأحسن^(٣) .

ومن عمال الخليفة العباسي هارون الرشيد من استحدث نظاماً جديداً في تحصيل الخراج ، وأبدع طرقاً جديدة في جبايته وإدارته ، فقد عزل الخليفة هارون الوالي موسى بن عيسى عن مصر ، وولاه جعفر بن يحيى بن خالد بن برمك ، فولاهم عمسّر ابن مهران خراجها وضباعها وحريها ، فقال عمر بن مهران لفلانه أبي درة: لا تقبل من الهدايا ، إلا ما يدخل في الجراب ، لا تقبل دابة ، ولا جارية ولا غلاماً ، فجعل الناس يبعثون بهداياهم ، فجعل يرد ما كان من الألفاف^(٤) ، ويقبل المال والثياب ، ويأبى

(١)، (٢) الإسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني ، صفحة ٢١٢ ، ٢١٤ .

(٣) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١١٧ وضمن أحداث سنة ١٩٢ هـ عند ذكر بعض سير الرشيد .

(٤) جاء في لسان العرب لابن منظور صفحة ٤٠٣٦ ، الجزء الخاص ، (مادة لطف واللفظ واللفظ: البر والتكرمة والتحفى . لطف به لطفاً ، ولطافة ، وألفقه =

بها عمر ، فيوقع عليها أسماء من بعث بها ، ثم وضع الجباية ، وكان بمصر قسوم اعتادوا المظل وكسر الخراج ، فبدأ برجل قلوام ، فقال: والله لا تؤدي ماعليـسك من الخراج إلا في بيت المال بمدينة السلام ان سلمت. قال: فأنا أؤدي ، فتحمل عليه ، فقال: قد حلفت ولا أحت ، فأشخصه مع رجلين من الجند . . . فكتب معهم إلى الرشيد ، إني دعوت بفلان بن فلان ، فطالبته بما عليه من الخراج ، فلواني ، واستنظـرتي ، فأنظرتي ، ثم دعوته فدافع وقال إلى الإنطاظ ، فأليت ألا يؤديه إلا في بيت المال بمدينة السلام ، وجعلت ماعليه كذا وكذا . . . قال: فلم يلبوه أحد بشيء من الخراج ، فاستأدى الخراج النجم الأول ، والنجم الثاني ، فلما كان في النجم الثالث ، وقعت المطالبة ، والمظل ، فأحضر أهل الخراج والتجار فطالبهم ، فدافعوه ، وشكوا الضيقة ، فأمر بإحضار تلك الهدايا ، التي بعث بها إليه ، ونظر في الأكياس ، وأحضر الجبيذ ، فسوّن ما فيها ، وأجزاها عن أهلها ، ثم دعا بالأسفاظ ، فتأدى على ما فيها ، فباعها ، وأجزى أثمانها عن أهلها ، ثم قال: يا قوم حفظت عليكم هداياكم إلى وقت حاجتكم إليها ، فأدّوا إلينا مالنا ، فأدّوا إليه ، حتى أغلق مال مصر فأنصرف ، ولا يعلم أنه أغلق مال مصر غيره). (١)

فإذا كان الرشيد وعمله هذه سياستهم وإدارتهم ، فلا بد أنه أخذ بمعظم اقتراحات القاضي أبي يوسف إن لم يكن كلها ، وقد سمي الناس أيامه " أيام العسروس " لنفارتها ، وكثرة خيرها وخميتها ، وكانت دولته كما يقول ابن طباطبا: " كانت دولة الرشيد من أحسن الدول ، وأكثرها وقاراً وروناً وخيراً ، وأوسعها رقعة مملكة ، جبي الرشيد معظم الدنيا ، وكان أحد عماله صاحب مصر ، ولم يجتمع على باب خليفة من

= وألفيته: اتحقته. يقال: جاءتنا لطفه من فلان ، أي هديته. والألطف: الهدايا وتكون في الغالب من التآكل والمشروب والمشموم ، هامش صفحة ٢١٢ من كتاب الاسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني .
(١) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٦١ ، ضمن أحداث سنة ١٧٦ هـ .

العلماء والشعراء والفقهاء والقراء والقضاة ، والكُتّاب ، والفُتُحَاء ، ما اجتمع على باب الرشيد ، وكان يمثل كل واحد منهم أجزل صلة ، ويرفقه إلى أعلى درجة ، وكان فاضلاً شاعراً ، راوية للأخبار والآثار والأشعار ، صحيح الذوق والتمييز ، مهيباً عند الخامسة والعامة " (١) .

وكان الخليفة العباسي هارون الرشيد ، يُعَاتِب عَمَّالَهُ إذا لم تنجح سياستهم الخراجية ، ولم ينجحوا في إعمار البلاد ، وتعميم الرخاء على الرعية . " فلما دخل عليه عامله بدمشق ، يرسف في قيده ، قال له الرشيد : ولبيك دمشق وهي جنة بها غدر ، تتكفأ أمواجها على رياح كالرأبي ، واردة منها كفايات المؤمن إلى بيوت أمواليه ، فما يوح بك التمدني لأرفاقهم فيما أمرتك ، حتى جعلتها أجرد من الصخر ، وأوحش من القفر ، " (٢) .

كما أن كتاب الخليفة العباسي هارون الرشيد بخطه ونصه إلى هرثمة بن أعين حين ولاه نجر خراسان وأعماله وخراجه ، لهو دليل واضح على أن الخليفة العباسي

(١) الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ، صفحة ١٥٢ ، ١٥٨ - وجاء في كتاب الإسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني صفحة ٢١٢ مابيلي : (ولقد كان الرشيد أشد ما يكون من الانتباه ، لكل مادي وجل من شئون الملك ، ومن أشد الملوك بحثاً عن أسرار رعيته ، وأكثرهم بها عناية ، وأحزمهم فيها أمراً ، يصطنع الرجال ، ويحلم عن مساوى تغتفر من رجاله ، ويسمى في عمـرـان البلاد ، ويكف الأذى عن الرعية ، ويأخذ بأيدي العلماء والباحثين ، ويجمع إليهم ، ويأنس بهم ، ولما رأى أن ملكه في خطر محقق من نقوذ آل برمك ووزرائه وخامته ٠٠٠ أمر بالقبض عليهم ومصادرتهم وقتلهم ، وهم فرس ٠٠٠٠ والفرس يحاولون منذ القرن الأول ، أن يعيدوا الملك فيهم فارسياً ، ويخرجوه عن صيفه العربية ، ونشأت من قتلهم قصة طويلة ، سداها ولحميتها المبالغة بل الاختلاقي ، شغل الرشيد بها الناس عن نفسه ، وعن سياسة بلاده) .

(٢) وغدر ، وغدران : جمع الغدير ، وهي القطعة من الماء يفادها المسيل ، أي يتركها . جاء ذلك في لسان العرب لابن منظور ، صفحة ٣٢١٢ ج ٤ مادة غدر ، من كتاب الإسلام والحضارة العربية ج ٢ صفحة ٢١٦ .

هارون الرشيد ، قد أخذ باقتراحات القاضى أبي يوسف حيث يقول في كتابه : " هذا ما عهد هارون الرشيد أمير المؤمنين إلى هرثمة بن أعين ، حين ولاه شمر خراسان وأعماله وخراجه ، أمره بشقوى الله وطاعته ، ورعاية أمر الله ومراقبته ، وأن يجعل كتاب الله إماماً في جميع ما هو بمبيله ، فيحل خلاله ، ويحرم حرامه ، ويقف عند متشابهه ، ويسأل عنه أولي الفقه في دين الله ، وأولي العلم بكتاب الله ، أو يسرده إلى إمامه ، ليؤريه الله عز وجل فيه رأيه ، ويعزم له على رشده .

..... فاعمل بالباحاتم بما عهدت إليكم ، فإنني آثرت الله ودينه على هواي ، وارايتي فكذلك فليكن عملك ، وعليه فليكن أمرك ، دير في عمال الكور الذين تمر بهم ، في صعودك مالا يستوحش منه إلى أسر يربيههم ، وظن يربيههم ، وابسط من آمال أهل ذلك الشمر ، ومن أمانيتهم وعذرهم ، ثم اعمل بما يرضي الله منك ، وخلقته ، ومن ولاء الله أمره إن شاء الله. هذا عهدي وكتابي بخطي ، أشهد الله وملائكته وحملته عرشه ، وسكان سمواته ، وكفى بالله شهيداً ، وكتب أمير المؤمنين بخط يده ، لم يحضره إلا الله وملائكته " (١).

وقد اتفق معظم المؤرخين على أن الخليفة العباسي هارون الرشيد كان يصلي في كل يوم مائة ركعة إلى أن فارق الدنيا إلا أن تعرض له علة ، وكان يتمدق من جلب ماله في كل يوم بألف درهم بعد زكاته ، وكان إذا حج ، حج معه مائة من الفقهاء وأبنائهم ، وإذا لم يحج أحج ثلاثمائة رجل بالنفقة السائفة ، والكسوة الباهرة ، وكان يقتفي آثار المنصور ، ويطلب العمل بها ، إلا في بذل المال ، فإنه لم ير خليفة قبله ، كان أعطى منه للمال (٢).

(١) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٠٢ أحداث سنة ١٩١ هـ .

(٢) الكامل في التاريخ لابن الأثير ، الجزء الخامس ، صفحة ١٢١ ، وتاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١١٢ ، أحداث سنة ١٩٣ هـ وعند ذكر بعض سير الرشيد ، وكذلك في الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ، صفحة ١٥٥ ٠٠٠ وغيرها من المراجع والمصادر .

وخليفة هذه صفاته ، لابد وأنه أخذ بصعظم اقتراحات القاضي أبي يوسف ،
الذي اقترحه في كتابه الخراج ، وسنحدث إن شاء الله في الباب الثاني من هذا
البحث عن نفقات الدولة لحفر القنوات والترع ، وبعد نظره في المحافظة على هذا
المورد الهام الخراج في عهده .

كما أننا سنتناول في نهاية هذا الفصل قوائم الخراج ، في عهد الرشيد ،
وكم وصلت إلى أن عهده ، والتي كان لها أثر بالغ في الرواج الاقتصادي بالدولة
العباسية بخاصة ، وفي بغداد بخاصة ، لدرجة أن قال هارون الرشيد لسحابة رآها
وهو مستلقي " امطري حيث شئت ، فإن خراجك سيأتي " .

الخراج في عصر الخليفة الأمين والخليفة العأمون :

كانت الولايات التابعة للخليفة محمد الأمين تؤدي الخراج إليه قبـسـل الفتنة^(١) ثم إن الحرب الأهلية التي نشبت بين الأخوين الأمين والمأمون ولسسسي الخليفة العباسي هارون الرشيد ، أدت إلى نتائج مالية سيئة وخموصا بالنسيصة لصورء الخراج بخامسة ، والموارد الأخرى بحامة .

ذلك أن إقتسام الدولة العباسية إلى إقليمين متحاربين ، أدى إلى الإنشغال عن تدبير الأمور الداخلية ، ومراقبة الجبهة وعمال الخراج ، وبالنائي كانت النتيجة الحتمية ، نقصان الخراج ، وإرتباك الدولة .

وبالمقارنة بين قيمة الخراج في عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد كما أورده الجيشتياري^(٢) وقيمة الخراج في عهد الخليفة العباسي المأمون كما أورده قدامة ابن جعفر^(٣) يتضح لنا أن حميلة الدولة قد إنخفضت بحوالي ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم ، بسبب الحرب المشار إليها ، وما أدت إليه من فتن وإضطرابات ، وما أسفرت عنه من إحراق للدواوين ، وذلك في سنة ١٩٢ هـ ، بحيث لم تستقر الأمور ، وينتظم الخراج ، إلا في سنة ٢٠٤ هـ ، التي تعتبر أول سنة يوجد حسابها في الدواوين ، كما أشار إلى ذلك قدامة بن جعفر^(٤) .

- (١) جاء في فتوح البلدان صفحة ٣٠٢ ، عند الحديث عن فتح همدان : أولم يزل مرة بن الرديني يؤدي الخراج عن سير في أيام محمد الرشيد على مقاطعة قاطعه عليها إلى أن وقعت الفتنة .
- (٢) كتاب الوزراء ، والكتاب ابتداء من صفحة ٢٨١ وحتى صفحة ٢٨٨ ، وستناول هذه القائمة في آخر هذا الفصل بالدراسة والتحليل .
- (٣) كتاب الخراج وصفحة الكتابة ، عند حديثه عن أول سنة يوجد حسابها في الدواوين نسخة ٢٠٤ هجرية ، ابتداء من صفحة ٢٢٦ وحتى صفحة ٢٤٠ . وبالطبع سوف نتناول هذه القائمة أيضا في عهد المأمون بالدراسة والتحليل في آخر هذا الفصل .
- (٤) وفي ذلك يقول قدامة بن جعفر صفحة ٢٢٦ ، ٢٢٧ : (ولشيتدي ، بذكر إرتفاع السواد بحسب ما هو عليه في هذا الوقت ، وعلى عبرة سنة ٢٠٤ وهي أول سنة يوجد حسابها في الدواوين بالحفرة لأن الدواوين أحرقت في الفتنة التي كانت في أيام الأمين ، المعروف بابن زبيدة وهي سنة ٨٢) وقد صحح الناشر سنة ٨٢ إلى سنة ٩٢ في هامش الكتاب ، والصحيح سنة ١٩٢ هـ .

ومن العوامل والأسباب المباشرة التي أدت إلى قلة إيرادات مورد الخراج أن الدولة العباسية ، إتجهت في ذلك الوقت إلى منح بعض القواد حكم مناطق واسعة من أراضيها ، كما فعل الخليفة المأمون ، حين ولي طاهر بن الحسين خراسان وما يتبعها سنة ٢٠٥هـ^(١) ، وكان هدف الخليفة العباسي المأمون ضبط القسم الشرقي من الدولة ، ومنذ عام ٢٠٥هـ ، صارت ولاية خراسان وما يتبعها وراثية خشي آل طاهر ، فبقيت كذلك إلى ما بعد منتصف القرن الثالث الهجري ، وكان آل طاهر مخلصين لبني العباس ، يُجبون لهم الخراج ، ويذافعون عن الثغور ، ولكن ولايسة هذه الأراضي الشاسعة ، أدى إلى عدم السيطرة بدقة على الجباية والخراج ، وتحسين أحوال المزارعين ، وحفر القنوات والترع المطلوبة ، مما أدى في النهاية إلى انخفاض مورد الخراج . ويبدو أنه من الخطأ القول بأن ولاية الطاهريين عكسي خراسان وما يتبعها ، أدى إلى قيام دولة إنفصالية ، أو أنها قامت على الرغم من دولة بني العباس ، بل كان الطاهريون في غاية الإخلاص للدولة العباسية ، يؤدون الخراج للدولة العباسية ، لدرجة أن عهد إليهم بشرطة بغداد نفسها ، لعظمتهم ثقة بني العباس فيهم .^(٢)

هذا ومن العوامل التي أدت إلى قلة جباية الخراج ، تخفيض خراج بعض مناطق الدولة العباسية ، ففي غمرة الخلافات بين الأخ وأخيه ، بين الأمين والمأمون ، حظ المأمون عن خراسان رُبع الخراج .^(٣)

(١) تلخيص الأمم والملوك المجلد الخامس ، الجزء العاشر صفحة ٢٥٥ ، ضمن أحداث سنة خمس ومائتين وجاء فيه : (فمن ذلك تولية المأمون فيها طاهر بن الحسين من مدينة السلام إلى أقصى عمل المشرق) .

(٢) الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية صفحة ٤٦١ .

(٣) الميعون والحداث في أخبار الحقائق ، صفحة ٢٢١ ، وجاء فيه : (ثم إن المأمون ٠٠٠ ردَّ المظالم ، وأكرم القواد ، وأبناء الملوك ومنى الناس ، واستمال قلوب الرؤساء ، وحط عن خراسان رُبع الخراج ، فحسن موقع ذلك ، وسروا به ، وقالت القوي : ابن أختنا ، وابن عم النبي (صلى الله عليه وسلم) ، العالم العادل الزاهد) ، ومثل ذلك في كتاب الوزراء ، والكتاب صفحة ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

كما أن قرار تخفيض الخراج عن السود سنة ٢٠٤هـ ومقاسمتهم على الخمسين بدلاً من النصف ^(١) كانت بداية طيبة لعهد الخليفة العباسي المأمون ، ولكن هذا القرار كان من العوامل التي أدت إلى قلة جباية الخراج .

ويذكر الطبري أن المأمون (إتخذ القفيز الملجم) وهو عشرة مكاينك ، بالمكوك الهاروني كيلاً مرسلاً ^(٢) .

وذكر القاضي الفراء أن الخليفة العباسي المأمون إستحدث ذراعاً للمصاحفة عرفت بالذراع المأمونية ^(٣) .

كذلك فإن الخليفة العباسي المأمون لما أقام بالريّ ، أثناء سيره إلى العراق ، خطّ عن أهلها من الخراج اثنين مليون درهم (ألفي ألف درهم) ، وكان ذلك في عام ٢٠٣هـ ^(٤) . وطمع أهل قم في مثل ذلك ، وسألوا المأمون أن يسقط عنهم شيئاً من خراجهم ، فلما رفض الخليفة المأمون ، إمتنعوا عن أداء الخراج ، فوجه

(١) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٢٥٥ ، ومثل ذلك في الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية صفحة ١٧٥ . وكذلك في البداية والنهاية المجلد الخامس ، الجزء العاشر صفحة ٢٥١ .

(٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٢٥٥ ، وكذلك في البداية والنهاية المجلد الخامس ، الجزء العاشر صفحة ٢٥١ وجاء فيه (واتخذ القفيز الملجم وهو عشرة مكاين بالمكوك الأهوازي) .

(٣) الأحكام السلطانية ، صفحة ١٧٤ ، (والذراع المأمونية ، فتكون بالذراع السوداء ذراعين وثلاثي ذراع وثلاثة أصابع ، وأول من وضعها المأمون ، وهي التي يتعامل الناس بها في ذرع البرندات والسكرور ، وكري الأشهار ، والحفاثر) .

(٤) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٢٥١ ، ضمن أحداث سنة ٢٠٢هـ وجاء فيه (ورجل المأمون في هذه السنة من طوس يريد بغداد ، فلما صار إلى الريّ ، أسقط من وظيفتها ألفي ألف درهم) . وجاء مثل ذلك في كتاب تجارب الأمم ، لابن مسكويه ، الجزء السادس صفحة ٤٤٤ ، ضمن أحداث سنة ٢٠٢هـ ، كما جاء في فتوح البلدان صفحة ٣١٦ عند الحديث عن فتح الريّ وفومس ولم تزل وظيفة الريّ اثني عشر ألف ألف درهم حتى مرّ المأمون بها متصرفاً من خراسان يريد مدينة السلام ، فأسقط مائة وظيفتها ألفي ألف درهم وأسجل بذلك لأهلها) .

المأمون لمحاربتهم علي بن هشام ثم أمده يعجيف بن عنبسه ، فحاربوا أهل قم وهدموا
سورها ، وجباها سبعة ملايين درهم (سبعة آلاف ألف) بعدما كانوا يتظلمون
من ألفي ألف درهم ^(١) وكان ذلك سنة ٢١٠ هـ .

ومن الأسباب التي أدت إلى نقص الخراج ، ما أشار إليه ابن مسكويه من أن
الخليفة المأمون أول ما قدم العراق حظر أن يقلد الأعمال إلا للشيعة الذين جاءوا
معهم من خراسان ، مما أدى إلى تعطيل أعمال الدواوين . إذ طالبت عطلة كتاب
السواد ، وعماله ، وكانوا يحضرون داره في كل يوم حتى ساءت حال أكثرهم
ولم يكن هؤلاء الشيعة - يصلحون إلا لحفظ ما تحصل إستخراجه ، وصار في أيديهم ،
وأما شروط الخراج وحكمه ، وما يجب لتعجيل إستخراجه ، وما يجب تأخيرها وما
يجب إطلاقه ، وما يجب منعه ، وما يجب إنفاقه ، وما يجب الإعتساب به ،
فلا يعرفونه . . . ^(٢) فأمر المأمون بتقليد عمال السواد وكتابه أمر الخراج ، وأن يضم
إلى كل واحد منهم واحد من الشيعة .

كان الخليفة العباسي المأمون يحاسب عمال الخراج محاسبة دقيقة ، فقد
حارب آل عمارة الذين عرفوا بآل الجلندي ، وكانت لهم مملكة مريضة ، وضباع كثيرة
وفلأع على سيف البحر بفارس ، وكانوا يسيطرون على شاطئ الخليج العربي من

(١) تجارب الأمم لابن مسكويه ، الجزء ، السادس صفحة ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ومثل ذلك في الكامل
في التاريخ الجزء ، الخامس صفحة ٢١٢ ضمن أحداث سنة ٢١٠ هـ وعند ذكر خلع أهل قم . وقم:
بضم القاف وتشديد الميم بين أصبهان وبين ساوه وأهلها شيعة . وجاء في فتوح البلدان
صفحة ٢١١ : (وكان المأمون وجه علي بن هشام المروزي إلى قم ، وقد عما أهلها ، وخالفوا ،
ومنعوا الخراج ، وأمره بمحاربتهم ، وأمدّه بالجهوش ، فقبل ، وقتل رئيسهم وهو يحيى
ابن عمران ، وهدم سور مدينتهم وأصفه بالأرض ، وجباها سبعة آلاف ألف درهم وكسراً ،
وكان أهلها قبل ذلك يتظلمون من ألفي ألف درهم) .

(٢) تجارب الأمم ، الجزء ، السادس ، صفحة ٤٥٠ ، ٤٥١ .

جهة إقليم فارس ، حينما ثاروا عليه ، وقطعوا عوائد منطقتهم عن بيت المال^(١)

كما يروى ابن طينور أن الخليفة العباسي المأمون (حين قحطية بن الحصن الهمذاني ، والي الجبل ، لأنه قصر في جمع خراجها)^(٢)

كذلك فإنه عاقب أهل قم ، حين إصتنعوا عن أداء الخراج كما مر بنا^(٣)

وقد يكون الخليفة العباسي المأمون ، قد إتبع هذه السياسة الدقيقة في محاسبة الخراج وعماله ، حتى لا يكون ذلك سبيل غيروهم في الاحتجاج على التقديرات الخراج وجبايته .

وكان الخليفة العباسي المأمون قد إتجه نحو تطبيق النسب التي حددها القاضي أبو يوسف أيام والده الرشيد للخراج ، وذلك على نطاق واسع ، وولى جباية خراج السواد للقاسم بن إبراهيم أخي القاضي أبي يوسف ، فباشر عمله بعدل وأمانة^(٤)

ويذكر ابن كثير أنه عندما سكنت الفتن ، وإنزاحت الشور في عهد الخليفة العباسي المأمون ، خفض المأمون خراج بلاد كثيرة ، وأرقى الناس في مواضع كثيرة^(٥)

ويذكر المقرئ أنه عندما ولى الخليفة العباسي المأمون أخاه المعتصم على مصر ، قام المعتصم بتولية صالح بن شيرازاد على خراج مصر ، (فظلم الناس وزاد

(١) المسالك والممالك للإمطخري ، صفحة ٨٥ ، ٨٦ . وجاء فيه :

(ومنهم أبو سارة الذي خرج متطلباً على فارس ، يدعو إلى نفسه ، حتى بعث المأمون من خراسان محمد بن الأشعث ، فواقعه في صحراء كس من شيراز ، وفرق جيشه وقتله) .

(٢) كتاب بغداد ، صفحة ٩٨ .

(٣) أنظر صفحة ٢١٩ .

(٤) كتاب الأوراق ، للمصولي صفحة ٢٠٦ .

(٥) البداية والنهاية ، المجلد الخامس، الجزء العاشر ، صفحة ٢٥٩ ، وجاء فيه :
(ووضع - المأمون - شيئاً كثيراً من خراجات بلاد شتى ، ووفق بالناس في مواضع كثيرة) .

عليهم في خراجهم ، فانتفض أهل أسفل الأرض وعسكروا ^(١) . فأرسل إليهم جيشاً فحاربوه ، فانهزم ، وهكذا قام أهل الحوف - وهم عرب محو - بثورة عفيفة ، لم تهدأ إلا بحضور الخليفة المأمون بنفسه ، وذلك لشعورهم بعدم مساواتهم مع أهل السواد الذين تم تخفيض مقدار الخراج لهم . وقد احتج أهل الحوف لأكثر من مرة في العصر العباسي الأول على مقدار ضريبة الخراج ، سواء في حالة الزبسية أو المحاسبة الدقيقة أو إجراء مسح للأراضي الزراعية ، ومن ذلك خروجهم أيام الخليفة المهدي ، كذلك خروجهم في عهد هارون الرشيد سنة ١٧٨هـ ، وفي سنة ١٨٦هـ ، وفي سنة ١٩١هـ ^(٢) وكذلك خروجهم في عهد الخليفة المأمون سنة ٢١٤هـ ^(٣) ومن هنا يتضح لنا أن جباية الخراج ومقداره لم يكن ثابتاً وكان يختلف باختلاف البلدان .

الخراج في عهد الخليفة المعتمد والخليفة الواثق بالله :-

وفي خلافة المعتمد ظلت جبايات الخراج على حالها ، غير أنه كان يعمل على زيادتها عن طريق العمارة ، وكان يقول : (إن في العمارة أموراً محمودة ، فأولها عمران الأرض التي يحيى بها العالم ، وعليها يزكو الخراج ، وتكثر الأموال ، وتعيش الميائيم ، وترخص الأسعار ، ويكثر الكسب ، ويتسع المعاش ، وكان يقول لوزيره محمد بن عبد الملك : إذا وجدت موضعاً ، متي أنفقت فيه عشرة دراهم جاءني بعد سنة أحد عشر درهماً ، فلا تؤامرني فيه) ^(٤) .

وفي هذا القول للخليفة المعتمد دليل على حرصه على أمور الدولة المالية ، وعنايته الكبيرة والفائقة بالاستثمار لذلك نجد أنه حينما توفي سنة ٢٢٧هـ كانت تركته ثمانية آلاف ألف درهم . ^(٥) ومن اهتمامه بعمارة الأرض ما ذكره اليعقوبي

- (١) كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، الجزء الأول صفحة ٢١١ .
(٢) (٣) كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، الجزء الأول ، صفحة ٨٠ ، ٢٠٩ .
(٤) مروج الذهب ومعادن الجواهر ، الجزء الرابع ، صفحة ٤٧ .
(٥) الفخري ، صفحة ١٨٦ .

في كتابه : (ولما فرغ المعتصم من الخطط ، ووضع الأساس للبناء في الجانب الشرقي من دجلة وهو جانب سُرْمَن رأى عقد جسراً إلى الجانب الغربي من دجلة فأنشأ هناك العمارات والبساتين والأجنّة ، وحفر الأنهار من دجلة ، وصير إلى كل قائد عمارة ناحية من النواحي ، وحمل النخل من بغداد واليمرة وسائر المسوود وحملت الفسوس من الجزيرة والشام والجيل والري وخراسان وسائر البلدان ، فكشرت المياه في هذه العمارة ٠٠٠ وكانت الأرض مستريحة ألوف سنين . فزكا كل ما غرس فيها ، وزرع بها حتى بلغت غلة العمارات بالنهر المعروف بالاسحاقى ٠٠٠ وخارج الزرع أربع مائة ألف دينار في السنة)^(١)

وكان عبد الله بن طاهر والياً على خراسان ، والأعمال المضمومة إليها ومنها طبرستان في عهد الخليفة المعتصم ، متعهداً بخراجها كلها .

وفي عهد الخليفة المعتصم إمتنع (مايزديار)^(٢) والي طبرستان والرويان ودينباوند عن دفع الخراج ، وكان في البداية منائراً لآل طاهر ، لا يحمل إليهم الخراج ، بل يرسله مباشرة إلى الخليفة المعتصم . ثم بعد ذلك عصي وكفر وإمتنع عن دفع الخراج كليّة لا إلى آل طاهر ولا إلى الخليفة ، فأرسل إليه المعتصم عبدالله ابن طاهر الذي سبر جيشاً بقيادة عمّه الحسن بن الحسين بن ممّيد فهزم (مايزديار) وأسره وحمله إلى سُرْمَن رأى وتم تأديبه ٠٠٠ وبلغت غلات ومستغلات سُرْمَن رأى وأسواقها عشرة آلاف ألف درهم في السنة في عهده) . (٣)

- (١) كتاب البلدان للمعقوبي ، صفحة ٢٦٤ .
- (٢) ما يزديار بن قازن بن ونداهر ، ولاء الخليفة العباسي المأمون طبرستان والرويان ودينباوند بعدما أسلم وسماء محمداً ، فلم يزل والياً حتى وفاة المأمون ، وأقره المعتصم على عمله ، ولكنه كفر وغدر بعد ست سنين وأشهر من خلافة المعتصم ، فكتب إلى عبد الله بن طاهر بن الحسين لتأديبه ، فأسره وبعث به إلى سُرْمَن رأى سنة ٢٢٥ ٠٠٠ فتوح البلدان للبلاذري صفحة ٣٣٤ ، ٣٣٥ . وذكرت الحادثة بالتفصيل في تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر صفحة ٣٤٨ وما بعدها .
- (٣) كتاب البلدان ، المعقوبي ، صفحة ٣٦٢ .

عنى الخليفة الخبائي الوثائق بالاشراف على الشئون المالية في الدولة ، ومن أهم الأحداث المالية في عهده ، محاسبته للكتّاب والعمال محاسبة شديدة ، ومصادرتهم للأموال التي يشك فيها ، وسنحدث إن شاء الله عن ذلك بالتفصيل في فصل المصادرات . ولكننا نتوصل من خلال حوادث المصادرات التي كانت في عهد الخليفة الوثائق إلى نتيجة مهمة جداً ، هي أن الدولة لم تعد تأمن عمالها ، وكتّاب دواوينها على أموالها . ولم تشرك لهم الحيل على الغارب بل تميّز عهد الخليفة المعتصم والخليفة الوثائق بالمحاسبة الشديدة لهؤلاء العمال .

كما عمل الخليفة الوثائق على تخفيف عبء الضرائب على الناس حيث أمر سنة ٢٢٢ هـ بترك جباية أعشار سفن البحر ^(١) ، وكان المقصود من هذا الإجراء تيسير أمر التجار والشحّارة والتموين .

وليس بين أيدينا ما يدل على أن الوثائق أحدث تغييراً على السياسة الخراجية التي كانت متبعة من قبل ، ويبدو أن الجباية قد استقرت في عهده إلى حد كبير ، فقد قدر له في سنة ٢٢٢ هـ " ما يرتفع من الخراج والصدقات سوى الحمانيات والجبايات من جميع المملكة ، فيبلغ ألفي ألف وثلاثمائة ألف وعشرين ألفاً ومائتين وأربعة وستين ديناراً ونصفاً (٢٢٦٤ - ٢٢٢٠) دينار " ^(٢)

هذا وقد ذكر اليعقوبي أن خراج الكرج كان ثلاثة آلاف ألف وأربعمائة ألف درهم . ثم انقلص في عهد الخليفة الوثائق فيبلغ ثلاثة آلاف ألف - وثلاثمائة ألف درهم ^(٣) .

(١) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد السادس ، الجزء الحادي عشر ، صفحة ٢٤ وجاء في تاريخ اليعقوبي ، ٢م صفحة ٤٨٣ مايلي :

(٢) وقرئ الوثائق أموالاً جمّة بمكة والمدينة وسائر البلدان . وأسقط ما كان يؤخذ ممن يرد في بحر الصين من العُشُر .

(٣) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم صفحة ٦٤ -

والحمانيات : كما جاء في هامش نفس الصفحة ممراً مصر .

(٤) كتاب البلدان ، صفحة ٢٢٢ والكرج بالقرب من نهاوند ببلاد الفرس .

وصما تقدم يتضح لنا أن نظام الجباية ومقدار الخراج لم يكن ثابتاً خلال العصر الأول للدولة العباسية ، وإنما خضع لطروف سياسية واقتصادية ، اختلفت من عهد إلى عهد ، كما اختلفت باختلاف البلدان .

وتعتبر قائمة ابن خرداذبه ^(١) ، أفضل بيان لجباية الخراج في عهد الوثائق والمتوكل لأنه استقاها من الفضل بن مروان ، صاحب ديوان الخراج ، في عهد الوثائق ، وقد بلغ مقدار الخراج في عهده (٨٤٠م ٨٥٥م ٨٣٤م) ^(٢) ، وهو بذلك يقل بحوالي (٥٩٠٠٠٠٠٠ درهم عن قائمة قدامه بن جعفر ، التي تمثل الخراج في عهد المأمون ، والمعتمم ، غير أن الأمر الجديد بالملاحظة أن ابن خرداذبه لم يتطرق في قائمته لخراج عدد من المناطق ^(٣) ، كما أن التقديرات التي ذكرها لم تكن لسنة واحدة ، فجاء تقدير بعض المناطق أكثر مما جاء في قائمة قدامه بن جعفر ، فضلاً عن ذلك فإن خرداذبه أورد في قائمته الخراج العيني لبعض المناطق ^(٤) .

وستتناول قوائم الخراج بالتفصيل في نهاية هذا الفصل إن شاء الله تعالى .

(١) المسالك والممالك ، من صفحة ٧ وحتى آخر الكتاب .

(٢) الخراج والنظم المالية ، صفحة ٥٣١ .

(٣) مثل ماة البصرة وطريق الفرات ، وطبرستان ، وقد قرى الدكتور محمد ضياء الدين الريس ذلك السهو بأن ابن خرداذبه عني بالمعلومات الجغرافية ، وذكر المسالك والطرق ، وكان يذكر خراج الأقاليم عرشاً خلال ذلك ، ويميز ذلك الرأي أن تقديرات الخراج جاءت متناثرة ، خلال وصفه للبلاد والنواحي .

(٤) مثل خراسان وسجستان .

ديوان الخراج في العصر العباسي الأول

منذ أن صار للدولة الإسلامية أملاك خاصة، بالجزيرة العربية، عند فتح خيبر^(١)، كان لابد من نشوء إدارة خاصة لتلك الأراضي، تحتوي على السجلات والدفاتر، ضيماً بها مقدار مساحة تلك الأراضي والأملاك ومايزرع فيها، ثم المحاسبة عليها. وعلى الرغم من عدم اهتمام المؤرخين العرب بالحديث عن النواحي الاقتصادية بمفصلة عامة مثل الوثائق والمستندات المالية، إلا أنه وجد اهتمام بتدوين ديوان الخراج في فترة البحث الذي نحن بصدده^(٢).

أما بالنسبة للمناطق والجهات التي تم فتحها، فقد كان الخلفاء منذ عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يعينون للجباية فيها عمالاً مستقلين عن الولاية والقواد، وشامراً ماكانوا يكلون أمرها إلى أناس أو رجال لهم دراية وخبرة بهذا الشأن. وقد أطلق على هذا العامل، الذي كان يقوم بجباية الخراج، أو بالأحرى بجميع مهام منصبه، مستقلاً استقلالاً تاماً عن الأمير اسم "صاحب الخراج"^(٣).

(١) كان فتح خيبر بعضه عنوة، والبعض الآخر، وهي الأكثر - صلحاً على الجلاء - وقد تسميها النبي (صلى الله عليه وسلم)، فلما حارت الأموال في يديه، لم يكن له من المال من يكفيه عمل الأرض، فدفعها إلى اليهود يعملون عليها مقابل نصف ماخرج منها، فلم يزل على ذلك حياة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأبي بكر، فلما كان عمر وكثر المال في أيدي المسلمين، وقروا على عمارة الأرض، أجلس اليهود إلى الشام، وقسم الأموال بين المسلمين، فتزوج البلدان، صفحة ٢٩، ٤٠ - وكان عبدالله بن رواحه يذهب كل سنة لتقدير الماحول، وجباية نصفه.

(٢) أما الرأي الذي لايرجح وجودها، فيعتمد على أساس واحد.. هو أن المال كان يقسم أولاً بأول.

(٣) مختصر تاريخ العرب والتمدن، صفحة ١٦٤.

وكذلك في تاريخ العرب (حتى)، الجزء الثاني، صفحة ٢٩٢.

صاحب الخراج :

كان من أهم شروط اختيار صاحب الخراج (عامل الخراج) أن يكون من أصل الصلاح والدين ، والأمانة والفقه والعلم ^(١) ، عارفاً بالسطوح والمساحة ، خبيراً بالحساب والمقاسات ، وهي نفس الصفات التي كانت تشترط في العاملين معه في ديوان الخراج .

" ومن لوازم هذا الديوان معرفة المساحة والحساب والشرب والقسمة ، والأمانة ^(٢) والعدالة ، ليأخذ الحق ، ولا يحيف ، ولا يضيع ، لأن الحيف سريع الضرر وخراب البلاد " وكانت هذه الشروط تختلف باختلاف الوظيفة الخراجية كما أوضح الماوردي في كتابه .

(عامل الخراج: يُعتبر في صحة ولايته ، الحرية ، والأمانة ، والكفاية ، ثم يختلف حاله باختلاف ولايته . فإن تولى وضع الخراج اعتبر فيه أن يكون فقيهاً من أهل الاجتهاد ، وإن ولى جباية الخراج ، صحت ولايته وإن لم يكن فقيهاً مجتهداً) وكان أجر عامل الخراج وكذلك المساح يستخرج من مال الخراج ^(٣) .

(١) كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف ، صفحة ١١٥ ، ١١٦ .

(٢) آثار الأول ، الحسين بن عبدالله ، صفحة ٧١ .

(٣) الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي ، صفحة ١٧٢ . ويستند الماوردي على قوله: (ورزق عامل الخراج في مال الخراج) على أن رزق عامل الصدقة في مال الصدقة من سهم العاملين عليها ، فكذلك أجور المساحين وعمال الخراج . وجاء مثل ذلك في كتاب الأحكام السلطانية للفراء ، صفحة ١٧٢ فقد كان يشترط في عامل الخراج الحرية والأمانة وأن يكون متفهماً في الأمور الدينية وقوانين الخراج ، وخصوصاً إذا تولى وضع الخراج ، لأن له حق النظر في شكاوى الناس في المنطقة من تقديرات الخراج عليهم ، وعدم مطابقتها للقانون ، وكان على عامل الخراج أن يكون رفيقاً بالناس خلال عملية الاستيفاء ، وأن يصبر عليهم إذا عجزوا عن أداء ما عليهم ، حتى تنسى أمورهم ، واشترط فيه المعرفة بالحساب وقوانين المساحة حتى لا يشتط في تقديرات الخراج أو يخطئ فيها .

كان صاحب الخارج يبتدي بحماية الخارج عند إدراك الخلال ، ونضج الثمار ، وكان افتتاح الخارج في البداية من يوم النوروز^(١) وهذا اليوم كما يقول الجاحظ (رذن بدخول فصل الحر... واستقبال السنة ، وافتتاح الخارج ، وتولية العمسال ، والاستبدال ، وضرب الدراهم والدنانير ، وتذكية بيوت النيران وصب الماء ، وتقريب القرمان ، وإشادة البنيان ، وما أشبه ذلك)^(٢) .

وكان الفرس يكيسون السنين للفرق بين سلبها وبين سنة الشمس ، في كل مائة وست عشرة سنة شهراً^(٣) . وقد كان العرب قبل الهجرة يمثلي عام ونيف على عهد كمي ينسئون سنتهم الهلالية التي تقتصر إحدى عشر يوماً عن السنة الشمسية ، فيزيدون عليها شهراً كل ثلاثة سنين ، لتوافق السنة الشمسية نوعاً ، ويصير الحج في فصل واحد من السنة .

(١) يوم النوروز: هو أول ألفدين ماه من شهور الفرس ، والثالث من كيهك من شهور القبط ، وهو آخر كانون الأول (ديسمبر) حتى رأى الخليفة العباسي المعتضد أن هذه الأوقات: هي زمان العرة على الرعية ، ففعل النوروز في جميع البلدان إلى الحادي والعشرين من حزيران (يونيو) ، حيث إدراك الثمار والخلال ، وهو ما يُعرف " بالنوروز المعتضدي " آثار الأول صفحة ٢٢ . كما أن بعض المؤرخين يكتبها النوروز .

(٢) كتاب التاج في أخلاق الملوك صفحة ١٤٨ ، ١٤٩ . وجاء في صفحة ١٥٠ من نفس الكتاب أن هدية النوروز كانت تعرض على الملك وتقوم ، وعندما تصيب نائبة لماحبها أو أراد أن يبني بناء له ، أو عرس تضعف له هديته ليستعين بها على نائبة ، كما أن هدية النوروز كانت تثبت في ديوان الخاصة .

(٣) صبح الأعشى ، الجزء ١٢ ، صفحة ٦٠ وجاء فيه أيضاً: (عرف أن الشمس تقطع الخلك في ثلاثمائة وخمسة وستين يوماً ، وربع يوم ، وأن الروم تكبر في كل أربع سنين يوماً فيطرحونه من العدد ، فيجعلون شباط ثلاث سنين متواليات ثمانية وعشرين يوماً ، وفي السنة الرابعة يتجير من ذلك الربع اليوم يوم تام ، فيتميز شباط (فبراير) تسعة وعشرين يوماً ، ويسمون تلك السنة الكبيسة) .

فلما جاء الاسلام ، وتم إلغاء كل ذلك ، نشأ من عدم كيس السنين أن حل ميعاد
جباية الخراج قبل نضج الزرع مما أضر بالمزارعين ، مع أن الشريعة الإسلامية السمحاء
تدعو لعدم جمع الخراج إلا بعد الحصاد وليس قبله ^(١) .

لذلك فقد اجتمع الدهاقنة في زمن الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك إلى خالد
ابن عبد الله القسري ، وشرحوا له ذلك ، ولم يعمل به ، فأجر بالناس ذلك ، وقد
خشي الخليفة هشام أن يكون ذلك من قول الله تعالى : (إنما النسيء زيادة في الكفر) ^(٢) .
(فلما كان أيام الرشيد اجتمعوا إلى يحيى بن خالد البرمكي ، وسألوه في تأخير
النوروز نحو شهر ، فعزم على ذلك ، فتكلم أعداؤه فيه ، وقالوا : تعصب للمجوسية
فأضرب عنه) ^(٣) .

وقد ذكر القلقشندي (أن أول من أضر النوروز المتوكل على الله ، أحد خلفاء
بنو العباس ، وذلك أنه بينما هو يطوف في متصيد له ، إذ رأى زرعاً أخضر ، فقال :
قد استأذني عبيد الله بن يحيى ، في فتح الخراج ، وأرى الزرع أخضر ، فقبل له :
إن جباية الخراج الآن قد تضر بالناس ، إذ تلجئهم إلى أنهم يفترضون ما يؤدون في
الخراج ، فقال أهذا شيء حدث أو لم يزل كذا ؟ فقبل له : بل حدث ... فأحضر
المتوكل حينئذ إبراهيم بن العباس ، وأمره أن يكتب عنه كتاباً في تأخير النوروز
بعد أن تحسب الأيام ، فوق الاتفاق على أن يؤخر إلى سبعة وعشرين يوماً من حزيران ^(٤) .

(١) فسر بعض المفسرين قوله تعالى في سورة الكهف آية ٢٥ " ولبثوا في كهفهم
ثلاثمائة سنين ، وازدادوا تسعاً " ، حتى يكون كل ثلاثمائة سنة شمسية ،
ثلاثمائة وتسع سنين هلالية ، ويفهم من الآية أنه لا مانع من كيس السنين ، طالما
أن الكيس يؤدي إلى العدالة ، وجباية الخراج بعد حصاد المزروعات .

(٢) صحيح الأعمش ، الجزء ١٣ صفحة ٦٠ ، والآية من سورة النور رقم ٢٧ .

(٣) المصدر السابق الجزء ١٣ ، صفحة ٦٠ .

(٤) صحيح الأعمش ، الجزء ١٣ صفحة ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ .

لكن الخليفة المنتصر انتفض بأمر به المتوكل ، فلما ولي المعتضد آخره إلى الحادي والعشرين من حزيران ، حرصاً على مصلحة الفلاحين^(١) .

كان الخراج يُجبي دفعة واحدة ، وأحياناً على دفعتين ، كما حدث في أجزاء كثيرة من خراسان^(٢) .

وقد عومل دافعوا الخراج معاملة حسنة في العصر الأول للدولة العباسية ، إذ منع الخلفاء استخدام القوة أو الشدة مع الممتنعين منهم ، أو المتأخرين عن الدفع ، وخصوصاً بعد أن وضع القاضي أبو يوسف كتابه الخراج بأمر من الخليفة هارون الرشيد ، كما أن العباسيين ساروا على سياسة حكيمة ترمي إلى عدم إرهاب المزارعين بالضرائب .

الدواوين المركزية والفرعية للخراج

كان بحاضرة الخلافة ديواناً مركزياً للخراج ، هو بمثابة ديوان المالية المركزي ، إذ كان يحتفظ فيه بسجلات ، يدون فيها تقديرات خراج مناطق الدولة المختلفة ، وأنواع الأراضي بكل منطقة^(٣) وكانت مهمته جمع الضرائب من أرض السواد - أعلى ولايات الدولة - وتلقي المقادير الفائضة من ضرائب الولايات ، بعد دفع المستحقات المطلوبة للولايات من دفع رواتب الموظفين ، ومواجهة حاجات النفقات الأخرى^(٤) .

وقد ذكر الخوارزمي أن السجلات والأعمال التي كانت مستعملة في ديوان الخراج هي تـ

(١) صبح الأعشى ، الجزء الثالث عشر ، صفحة ٦١ ، ٦٢ .

(٢) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ٨٢ .

(٣) تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق ، صفحة ١٢٢ فقد احتفظ العباسيون في ديوان الخراج ببنداد بسجلات مدون بها ، تقديرات الخراج على مناطق الدولة المختلفة والتعديلات التي تحدث بها ، وتفصيل أنواع الأراضي بكل منطقة ، أراضي خراج ، أراضي عشرية ، ضواحي وغير ذلك ، حتى يرجع إليهم رئيس هذا الديوان والوزراء في حالة عمل قوائم الخراج ، ووضع تقديراته ومراجعة إيراداته ، وكان هناك نسخة (صورة) من هذه السجلات في دواوين الخراج بالولايات .

(٤) الإدارة العربية ، س.أ.ق حيني ، صفحة ٢٩٦ .

قانون الخراج :-

أي أصله الذي يرجع إليه ، وتبنى الجهاية عليه ^(١) . فقد كان يحتفظ في دواوين الخراج بهذه السجلات التي يرجع إليها في تقدير نسبة الخراج ومقداره ، وتقاسمها الجهابذات على أساسها .

الأورج :-

ومعناها المنقول ، لأنه ينقل إليه من القانون ، ما على كل انسان ، ويسجل فيه ما يؤديه دفعة بعد أخرى ، إلى أن يستوفى ما عليه ^(٢) . وإذاً فهذا دفتر يشتمل ما يدفعه كل فرد ، وما يتبقى عليه ، وكان يراعى في دفتر الأورج ألا تترك سطور خالية من الأرقام حتى لا تستغل استغلالاً سيئاً . وكان يُعَلَّم على هذه السطور بخطوط تعكسي خلوها من البيانات وتسمى الترقينات .

الرزنامج :-

تفسيره كتاب اليوم ، لأنه يكتب فيه ما يجري كل يوم من الخراج أو نفقة أو غير ذلك ، أي أنه كانت تسجل فيه مقادير جبايات الخراج اليومية ، والنفقات التي استقطعت منها ، وكانت تجري عملية مقابلة الإيرادات بالنفقات كل شهر ثم مرة واحدة في نهاية السنة ويطلق عليها الختمة .

الختمة :-

كتاب يرفعه الجهابذ في كل شهر بالاستخراج والجمل والنفقات ، والحاصل ، كأنه يختم حسابات الشهر .

الختمة الجامعة :-

وتعمل كل سنة مختومة على كل ما هو مثبت بالختمة ، وذلك لتصفية الحساب الختامي لديوان الخراج ، وكان يحدث في كثير من الأحيان أن تنقص جبايات الخراج عن

(١) قانون الخراج: كلمة يونانية مأخوذة من مفتاح العلوم ، صفحة ٢٢ .

(٢) الأورج: إعراب أوَّره ، ومعناه المنقول .

الأصول الموضوعة لها ، بسبب عجز الفلاحين أو تلف المحصول ، أو غير ذلك .

التأريخ:-

ومعناه أن ينظم العقد لعدة أبواب ، ليسهل عقده بالحساب ، فكل اسم يكون مصقوفاً تحته دفعات القبض ^(١) .

المهزلة :-

تذكر فيه الأعمال والدفاتر التي تكون في الديوان ، وقد يكون لاسم الأشياء ^(٢) .

العريضة:-

شبيهة بالتأريخ ، إلا أنها تعمل لأبواب يحتاج لأن يعلم الفرق بينها ، فينتقص الأقل من الأكثر من بابين منها ، ويوضع مايفضل في باب ثالث ، وهو الباب المقصود الذي تعمل العريضة لأجله . كأن تعمل عريضة للأمل والاستخراج ففي أكثر الأحوال ينقص الاستخراج عن الأمل ، فيوضع في السطر الأول من سطور العريضة ثلاثة أبواب ، أحدها للأمل ، والثاني للاستخراج ، والثالث لفضل مايبههما ، ثم يوضع في السطر الثاني والثالث والرابع ، إلى حيث انتهى تفصيلات الأمل والاستخراج فضل مايبههما ، وبثبت كل واحد منهما بأزا ، يابه ، وثبتت جملة كل باب تحته ^(٣) . ومن هنا نعرف أن

(١) التأريخ: (ومعناه النظام ، لأنه كسواد يعمل للعقد ، لعدة أبواب ، يحتاج إلى علم جعلها ، وأنا أظن أنه تفعيل من الأوراج تقول: أُرْجِيتَ تأريجاً ، لأن التأريخ يعمل للعقد شبيهاً بالأوراج ، فأن ماثبتت تحت كل اسم من دفعات القبض يكون مصقوفاً ، ليسهل عقده بالحساب ، وهكذا يعمل التأريخ) مفاتيح العلوم صفحة ٣٧ .

(٢) مفاتيح العلوم ، صفحة ٣٩ ، ومن الدفاتر والأعمال المستعملة في الدواوين : الدَّشُّور : نسخة الجماعة المفقولة من السواد . الترقيين : خط يخط في التأريخ أو العريضة إذا خلا باب من السطر ، لكي يكون الترتيب محفوظاً به ، وهو بمنزلة الصغر في حساب الهند . الإِنجِيدَج : تفسيره المملووظ وهي لفظة معربة . الأَوْشَنَج : تفسيره المطوي والمجموع وهي لفظة معربة أيضاً . الدَّرُوزُن : ذكر الماسح وسواده الذي يثبت فيه مقادير مايمسحه من الأرضين .

(٣) مفاتيح العلوم ، الخوارزمي ، صفحة ٣٧ .

هزت العادة باثبات جبايات الخراج في هذه القائمة التي تسمى عريضة ، يثبت فيها مقدار الأمل ومقدار ما جمع منه ، ويؤن الخرج بين المقدارين .

المراجع :-

وهي حجة بمذاهب الجيبد أو الخازن للمؤدي بما يؤديه إليه (١) .

الموافقة والجامعة :-

حساب جامع يرفعه العامل عند فرائغه من العمل ، ولايسى موافقة مالم يرفع حساب اتفاق بين الراجع والمرفع إليه ، فإن انفرد أحدهما ، دون أن يوافق الآخر على تفصيلاته سمي محاسبة .

من هذه المصطلحات المحاسبية الدقيقة يمكننا القول ، أن ديوان الخراج بهذه التقسيمات ، كان يضاهي ما هو متبع في أحدث الإدارات المالية اليوم في وقتنا هذا .

ومن الأمور التنظيمية كذلك التي تتبع الخراج ، أنه كان لكل ولاية ديوان للخراج يتبع ديوان الخراج المركزي في بغداد ، وكانت دواوين الخراج في الولايات ، بمثابة خزائن للدولة ، تستوفي من مال الخراج ، النفقات الراتبية ، وأعطيات الجند ، ثم يحمل ما يتبقى إلى بيت المال العام بمدينة السلام (٢) ، فكانت هذه الدواوين الفرعية

(١) وكانت هناك إدارة تعمل في إطار ديوان الخراج ، أطلق عليها إدارة الجيبدية ، ويختص بتقدير الضرائب والزيادات التي تضاف إلى أهل مقادير الخراج كمقابل لرواتب عماله ، أو مصاريف جمعه أو إضافات على المبالغ المتأخرة عنه ، ولذلك كان الجيبدية العاملين في هذه الإدارة يلزمون عمال الخراج ، وكثيراً ما كانوا يتحاملون على هذه الأموال الإضافية التي أطلق عليها " مال الجيبدية " . وهي جملة الأموال التي يحصلون عليها من إضافات لا وجود لها في الأمل المقرر . تاريخ العراق الاقتصادي صفحة ١٩٢ ، ١٩٤ .

(٢) تجارب الأمم ، الجزء الخامس صفحة ١٩٢ ، ١٩٤ . وجاء في كتاب مفاتيح العلوم صفحة ٤٠ النفقات الراتبية: هي الثابتة التي لا بد منها . وفي كتاب الحضارة الإسلامية لآدم مئز مثل ذلك في الجزء الأول صفحة ١٩١ . وفي هامش نفس الصفحة أنه كان ولاية النواحي في الدولة البيزنطية يستقون النفقات من جملة دخل ولاياتهم .

تقوم بجميع أعمال النفقات ، ومواجهة التكاليف كرواتب العمال ، والمقررات السنوية ورواتب الجنود وعظاتهم ، ونفقات الأعمال ذات الصالح العام ، والنفقات الطارئة ، وغير ذلك من مصروفات الدولة ^(١) . فكان ديوان الخراج يعتبر الإدارة المالية للولاية ، وهي كما نرى أنها إدارة غير مركزية .

وعلى ذلك فقد كان كل ديوان من دواوين الخراج في الولايات يتقسم إلى قسمين يشرف أحدهما على النفقات ، ويرسل مايتبقى إلى بيت المال العام ، بحاضرة الخلافة ، والثاني يشرف على الموارد ^(٢) . ولذلك فإن خزانة بغداد لم تكن تختص إلا بدار الخلافة وحاجاتها ، وشئون الدواوين بها ، وبالجزء الشرقي من بغداد ، أما الجزء الغربي فكان خاصاً بما يرد من مجموع الولايات .

ومنذ بداية العصر العباسي الأول كان (الأعاجم) يكونون معظم موظفي دواوين الخراج لخبرتهم السابقة ، وممارستهم لهذا العمل ، لذا كان العمل في معظم دواوين الخراج موكولاً لهم ، ويبدو أن هؤلاء الأعاجم كانوا أرقى في المطالبة بالخراج من غيرهم .

كذلك كان أمر الجبائية أحياناً يُوكَل لأهل الذمة - من اليهود والنصارى ومن على شاكلتهم - ولم يحرموا من ممارسة هذه الوظائف العامة التي لاتمس بالدين ^(٣) .

لم يكن بين دواوين الخراج في الولايات الإسلامية ديوان أصعب عملاً ، وأكثر تنوعاً من ديوان فارس ، وذلك لاختلاف ريعها ، وتقارب الأخرجة على أصناف زروعها ، واختلاف أبواب أموالها ، ونسحب الأعمال بها على المتقلدين لها حتى لا يكاد يبلغ الرجل الواحد الاستقلال بتلك الأعمال كلها إلا في الفرد ، وما علمنا أحداً منهم جمع من العلم بأبواب الدواوين إلا نفراً يسيراً ^(٤) . وكان بقارس قوم يقال لهم: أهل البيوتات يشواربون أعمال الدواوين ، منهم آله حبيب صفيّة من موالي باهلة ، وآل المنزريان من زاديه من أهل شيراز ، وآل مراد نيشاه وغيرهم ممن تبنوا في أعمال الدواوين ^(٥) .

(١) الإدارة العربية ، صفحة ٢٢٠ وعند الحديث عن دواوين الولايات .

(٢) تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق صفحة ١٢٢ .

(٣) وقد أشرنا إلى ذلك في فصل الجزية .

(٤) (٥) المسالك والممالك للاصطخري صفحة ٨٨ ، ٨٩ - عند الحديث عن (ذكر طبعات

الناس بقارس) وكان صاحب ديوان خراج فارس يستعين بعدد كبير من العمال

لمعاونته في إدارة شئون هذا الديوان .

ومن أهم التطورات التي طرأت على ديوان الخراج ، أن الخليفة المهدي وضع سنة ١٦٢هـ دواوين الأئمة ، وولى عليها عمر بن بزيغ مولاه ، فولى عمر بن بزيغ النعمان ابن عثمان أياكازم خراج العراق^(١) . فكان ديوان الزمام هو الديوان الأعلى المشرف على الدواوين الفرعية ، وهو ما يمكن تشبيهه بالجهاز المركزي للمحاسبات أو المؤسسة المالية العليا في وزارة المالية في عصرنا هذا .

يعتبر معظم المؤرخين ديوان الخراج في العصر العباسي الأول من أهم دواوين الدولة^(٢) وكان رئيسه يستشار في كافة الأمور المتعلقة بالخراج ، أو تعديل مقاديره ، قبل أن يتخذ فيها الخليفة أو الوزير قراراً^(٣) . كما أن رئيس ديوان الخراج في الولايات كان يشترك في عملية تقدير العطاء والأراضي للجنود والموظفين ، تبعاً لموارد الخراج وكميته في الولاية .

كان يعمل في ديوان الخراج عدد من الكتاب ، الذين يباشرون أمور السجلات ، وفريق آخر من العاملين يطلق عليهم المستخرجون^(٤) ، يختصون بجباية الخسراج من نواحي الأقاليم المختلفة ، كما كان هناك أيضاً المساحون^(٥) . وهؤلاء يقومون بتقدير مساحات الأرض ، وتحديد الجزء المزروع منها ، وكمية محصولها ، ويشيئون ذلك في دفتر خاص يعرف بالدروزن^(٦) . ويعمل هؤلاء الموظفون ، تحت إشراف عامل الخسراج ،

(١) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ١٤٦ . وكذلك تاريخ الأمم والملوك الجزء التاسع صفحة ٢٤٢

(٢) Hitti, History of the Arabs, P 320.

(٣) قانون ديوان الرسائل ، صفحة ١٢٢ ، ١٢٤ . وكان الديوان في بغداد يشرف على المبالغ التي ترسل إليه من دواوين الولايات كما أشرنا ، أما دواوين الخسراج في الولايات فتختص بجمع خراجها .

(٤) تاريخ البيهقي : صفحة ٢٨٤ ، ٤٩٢ ، ٨٠٤ .

(٥) الأحكام السلطانية ، الفراء ، صفحة ١٦٨ (فإذا وضع المساح الخراج على مساح الأرض ، كان معتبراً بالسنة الهلالية ، وإن وضع على مساح الزرع فقد قيل : يكون معتبراً بالسنة الشمسية ، وإن جعله مقاسمة كان معتبراً بكمال الزرع وتمقيته .

(٦) مخاتيج العلوم ، صفحة ٣٩ والدروزن : ذكر المساح وسواده الذي يثبت فيه مقادير مايمسحه من الأرضين .

الذي كان ينسج الخليفة مباشرة في المناطق التي تسيطر عليها الخلافة والتربية منها ، أما المناطق البعيدة ، فكان عمال الخراج يعملون تحت إشراف ولاية الأقاليم الذين يتبعون الخلافة العباسية . وفي الواقع أن العباسيين اهتموا منذ البداية بديوان الخراج ، فحينما استقرت سلطة الخليفة العباسي أبي العباس السفاح ، أسند إدارة هذا الديوان إلى خالد بن برمك ^(١) . فنظم شؤنه بحفكة ودراية وخبرة ، وعامل الناس برفق ، وأحسن إليهم . واهتم الخليفة المنصور بديوان الخراج ، فخص له مكاناً في بغداد ، وعهد به لأحد الكتّاب لإدارته ، وأقطع مكاناً ببغداد ليهني عليها سكانه ^(٢) . كذلك عني الخليفة المهدي بشؤون الخراج ، وأجرى تعديلاً هاماً في نظام جبايته وخاصة في العراق ، التي أصبح خراجها يُجبي على نظام المقاسمة بدلاً من نظام المصاحبة القديم ^(٣) ، وأدى ذلك إلى زيادة العمل بديوان الخراج ، حيث أصبح عليه أن يقدر المحاصيل ويحدد أماكن خزنها ، ويقدر نسب المقاسمة عليها ، ويحمل حصة الدولة منها . وقد أنشأ الخليفة المهدي ديوان زمام الخراج في بغداد لضبط حسابات الجبايات والإيرادات ^(٤) .

كان يشرف على شئون ديوان الخراج في عهد الخليفة هارون الرشيد يحيى بن خالد البرمكي ، وقد أجاز له الخليفة أن يكاتب عمال الخراج في الولايات ، دون

(١) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٥٥ .

(٢) كتاب البلدان ، للياقوتي ، صفحة ٢٤٠ ، ٢٤٥ وجاء فيه (وفي وسط الرحبة القصر الذي سمي بابيه باب الذهب ... وحول الرحبة كما تدور منازل أولاد المنصور الأصغر ومن يقرب من خدمته ... وبيت المال ، وخزانة السلاح ، وديوان الزبائل ، وديوان الخراج ...) وقبل أن تعبر إلى القفطرة العتيقة ، وأنه مقبل من باب الكوفة في الشارع الأمظم قطيعة سليم مولى أمير المؤمنين صاحب ديوان الخراج ...

(٣) وقد تحدثنا بإسهاب عن نظام المقاسمة في بداية هذا الفصل .

(٤) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٥٠ وكان ذلك سنة ١٦٨ هـ .

الرجوع إليه^(١) وقد حاول الخليفة هارون الرشيد أن يعالج مشكلات الخراج التي ظهرت في ذلك الوقت ، واستشار في ذلك قاضيه أبي يوسف ، الذي انتجاب لرغبته ، ووضع تحديداً دقيقاً لمقادير الخراج ، وبعد حادثة نكب البرامكة صار الخليفة هارون الرشيد يشرف إشرافاً مباشراً على شئون ديوان الخراج ، ثم عين عميلاً جُدداً لدواوين الخراج في الولايات^(٢) .

وفي عهد الخليفة العباسي المعتصم انتقل ديوان الخراج إلى سامراء بعد أن تم بناء هذه المدينة الجديدة في العراق^(٣) .

بعض الظواهر المالية المتعلقة بالخراج :-

كان من الطبيعي نتيجة لثقل الخراج على صغار الملاك ، ومحاسبة الجباة لهم المحاسبة الشديدة ، ووجود بعض ضعفاء النفوس من الجباة واشتطاطهم ، وسوء معاملة العمال للفلاحين أدى إلى ظهور بعض الأمور المالية ، التي تتعلق بجبايته مثل: الالغاء والايغار والتقبل ، ونستعرض فيما يلي لهذه الأمور المالية الطارئة ، في العصر الأول للدولة العباسية .

(١) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ١٧٨ ، وجاء فيه: (وكانت الكتب التي تنفذ من ديوان الخراج تؤرخ باسم يحيى بن خالد ، ولم تكن تنفذ إلا عن الخليفة...) .

(٢) جاء في كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ٢٥٤ (ولما نكب الرشيد البرامكة قال : أريد أن استعمل قوماً لم يعملوا معهم فقليل له : لا تجد أحداً لم يكن يخدمهم ، فاختار أشف - أي أفضل - من وقع في نفسه من عيون أصحابهم ، فقلد محمد بن أبان خراج الأهواز وضياعها ، وقلد علي بن عيسى بن يزيدانيروند خراج فارس وضياعها ، وولي الفيض بن أبي الفيض الكسروي خراج كسكر وضياعها ، وولسى الخصيب بن عبد الحميد مصر وضياعها) .

(٣) الكامل في التاريخ ، الجزء الخامس ، صفحة ٣٢١ وعندما قامت الحسبة بين المستعين والصعتر سنة ٢٥١ هـ ، (كتب المستعين إلى عمال الخراج بكل بلد أنه أن يكون حصلهم الخراج والأموال إلى بغداد ، ولا يحمل منها إلى سامراء شيء) .

١ - الإلجاء أو التلجئة :-

هو أن يلجئ الضعيف ضيقه إلى القوي ، كمن يلجئ إليها ، وقد يلجئ القوي الضعيف التي أنجأها صاحبها إليه ^(١) . وتكتب الضيقة باسم الملجأ إليه ، حيث يقوم هو بدفع خراجها . وقد اضطر صغار الملاك أن يلحقوا أرضهم بالأقوياء ، فراراً من كثرة الضرائب عليهم ، وشدة بعض الجبهة ومحاسبتهم لهم المحاسبة الشديدة ، وبعد الإلجاء كانوا لا يدفعون عنها إلا العُشْر فقط ، وكانت الأرض تجري بأسماء كسـار المزارعين ، ولكنها في الواقع كانت تبقى في أيدي أصحابها الأصليين ، الذين كان لهم الحق في بيعها ووراثتها ، وإن كانت تجري بأسماء من ألجئت إليهم . وهكذا ضمت أراضي واسعة إلى ممتلكات الخلفاء أو الأمراء أو كبار رجال الدولة والحاشية عن طريق نظام الإلجاء ^(٢) .

صار الإلجاء نظاماً قائماً بذاته بين مواضع الكتاب في ديوان الخراج ^(٣) ويذكر البلاذري أن أهل المراغة - إحدى قرى أذربيجان - ألجأوا أرضهم إلى مروان بن محمد ، وهي التي قبضت بعد ذلك مع ضياع بني أمية ، وصارت لبعض بنات الخليفة هارون الرشيد ^(٤) .

(١) مفاتيح العلوم ، صفحة ٤١ .

(٢) يرجع أصل الإلجاء إلى العصر الأموي ، فقد ألجأ كثير من ملاك الأرض بالسواد ، أرضهم خلال ولاية الحجاج على العراق في خلافة الوليد بن عبد الملك إلى مسلمة بن عبد الملك . كتاب الخراج وصنعه الكتابة ، قدامه بن جعفر صفحة ٢٤١ . وكان ذلك عندما رغب مسلمة بن عبد الملك حفر الشهورين المسمين بالسيين ، والذي كلفه ثلاثة ملايين درهم . كان الخليفة الأموي الوليد استكثرها عندما كتب إليه الحجاج بعد انيثاق البشوق . . . فعمرها مسلمة بن عبد الملك ، وألجأ الناس إليه ضياعاً كثيرة للشعور به . فتوح البلدان صفحة ٢٩٢ .

(٣) مفاتيح العلوم ، صفحة ٣٩ .

(٤) فتوح البلدان ، صفحة ٣٢٥ وجاء فيه (وكان أهل المراغة ألجؤوها إلى مروان ، فابتناها وتآلف وكلاؤه الناس ، فكثروا فيها للشعور ، وعصروها . ثم انها قبضت مع ما قبض من ضياع بني أمية ، وصارت لبعض بنات الرشيد أمير المؤمنين) . ويذكر ابن الفقيه في مختصر كتاب البلدان صفحة ٢٨٤ أنه عندما قبضت عن بني أمية صارت لأُم جعفر زبيدة بنت جعفر بن المنصور .

وألجأ كثير من العجم من أهل أذربيجان وأرمينية إلى العرب الذين نزحوا إلى هذه المنطقة من مصر والشام ، فصار أهلها مزارعين لهم^(١) .

ويذكر البلاذري أيضاً أنه : (كان القاسم بن أمير المؤمنين الرشيد ولي جرجان وطبرستان وقزوین ، فألجأ إليه أهل زنجان ضياعهم ، شعزاً به ، ودفعاً لمكروه الصعاليك ، وظلم العمال عنهم ، وكتبوا له عليها الأعرية ، وصاروا مزارعين له ، وهي اليوم من الضياع ، وكان القاقزان عُشرياً ، لأن أهلهم أسلموا عليه ، وأخيه بعد الاسلام ، فألجأوه إلى القاسم أيضاً ، على أن جعلوا له عُشراً ثانياً ، سوى عُشر بيت المال)^(٢) .

وقد استمرت ظاهرة الإلجاء في العصر العباسي الأول ، وذكرنا لنا المصادر أمثلة لما كان منها ، ومن ذلك أن رجلاً من الأهواز ألجأ ضيعته إلى أبي أيوب العورياني وزير المتصور مقابل مائة ألف درهم في كل سنة^(٣) ، على أن تحبل الضيعة اسم الوزير . كما أن أهل الخفافة وهي متاخمة لسيبر بهمدان - ألجأوا ضياعهم للخليفة المأمون ، وقبلوا أن يكونوا مزارعين له ، على أن يعزوا ويحتسبوا من الصعاليك وغيرهم ، فقبل الخليفة المأمون ذلك ، وأمر بتقويتهم ومعونتهم وعلى عمارتها ومصلحتها فصارت من ضياع الخلافة^(٤) . وهذا يعني عدم معارضة الخلفاء العباسيين للإلجاء .

(١) فتوح البلدان صفحة ٢٢٤ ، ٣٢٥ .

(٢) فتوح البلدان صفحة ٢١٩ . والأعرية من الشراء أي سندات الشراء والملكية .

(٣) كتاب الوزراء والكتّاب ، صفحة ١١٨ وجاء فيه (جاء رجل من أهل أهواز إلى أبي أيوب ، وهو وزير ، فقال له : إن ضيعتي بالأهواز قد حمل عليّ فيها العمال ، فإن رأي الوزير أن يُعيرني اسم أجعله عليها ، وأحمل إليه في كل سنة مئنة ألف درهم) فقال : قد وهبت لك اسمي ، فأقبل ما بذلك ، وخرج الرجل ، وحال الحول ، فأحضر الرجل المال ، ودخل على أبي أيوب وهو لا يعرفه ، فجلس إلى أن خف الناس ، ثم دنا منه وقمّ عليه قمته ، وأعلمه أنه قد انتفع باسمه وأنه قد حمل المال ، فأمر بإحضاره ، فأدخل ، ووضع بين يديه ، وتنهض الرجل شاكراً داعياً . واتذوق أبوأيوب يبكي فقال له أهله ومن حضر : ما رأينا موضع سرور وفرح عقب بيكا . وحزن غير هذا ! فقال : ويحكم ! إن شيئاً بلغ هذا من إقباله ، كيف يكون (ديار) قال : فما بعد بين الوقت وبين مكبته .

(٤) فتوح البلدان ، صفحة ٣٠٨ .

ويذكر ابن حوقل أن نظام الإلجاء كان متبعاً في فارس على نطاق واسع ، فكان بها عدد كبير من الضياع ، تحمل أسماء الخلفاء ، وأمراء من البيت العباسي ، بعد أن ألجأها إليهم أصحابها . وكان يخلف خراج هذه المناطق عن أهلها بمقدار كبير ، يصل إلى الربع أحياناً ، إكراماً لمن ألجئت إليهم ^(١) . وعند موافقة الطرفيين على الإلجاء ، كانت تكتب عقود بين المزارع الذي يملك الأرض ، والحامي الذي ألجئته إليه الأرض ، تصبح بمقتضاه هذه الأرض ملكاً لمن ألجئت إليه ، وإن ظلت في يد أهلها . وذلك مقابل مبلغ معين من المال ^(٢) ، يطلق عليه عُشر الإلجاء . وهو غير المُشرط الصرّح بحكم الزكاة على منتجات الأراضي . ويصبح ملاك الأرض الأصليين مجرد مزارعين وبمضي الزمن وتعاقبه أصبحت هذه الأراضي أحياناً ملكاً لمن ألجئت إليهم وخصوصاً في حالة عدم وجود الورثة . إلا أن الاصطخري يذكر أن هذه الأراضي مع ذلك ظلت في يد أهلها ، يتوارثون زراعتها ، على أن يُعطوا من ألجئت إليه حقه ^(٣) .

٢ - الإيثار :

هو الحماية إذا تُحِمى الضيعة أو القرية ، فلا يدخلها عامل ، ويوضع عليها شيء من المال ، يؤدي في السنة لبيت المال ، في حاضرة الخلافة أو في بعض النواحي ^(٤) .

(١) المسالك والممالك : ابن حوقل صفحة ٢١٢ .

(٢) الوزراء والكتاب ، صفحة ١١٨ .

(٣) المسالك والممالك ، الاصطخري ، صفحة ٩٦ وجاء فيه : (وبفارس ضياع قد ألجأها أربابها إلى الكبراء من حاشية السلطان بالعراق ، فهي تجري بأسمائهم ، وخلف عنهم الربع ، فهي في أيدي أهلها ، بأسماء هؤلاء يتبايعونها ، ويتوارثونها) .

(٤) مفاتيح العلوم ، صفحة ٤٠ عند الحديث عن مواضع كتاب ديوان الخراج . وكذلك في كتاب الخراج وصناعة الكتابة المنزلة السابعة ورقة ٩٨ (مخطوط بدار الكتسب المصرية تحت رقم ٨٤٥ فقه تيمور) وقد قام الدكتور طلال جميل رفاعي بدراسة وتحقيق المنزلة الخامسة من كتاب الخراج وصناعة الكتابة ، والكتاب مطبوع بمكة المكرمة - العزيزية - مكتبة الطالب الجامعي .

وكان الإيغار في الدولة الأموية^(١) ، واستمر في الدولة العباسية ، فقد أوغرت ليقطين - وهو أحد دعاة العباسيين - ضياع من عدة طاسيج ، فنسبت إليه ، وأطلق عليها " إيغار يقطين"^(٢) .

ويلاحظ أي باحث ، وكما يتضح من الأمثلة المذكورة في المصادر المختلفة ، أن ظاهري الإلجاء والإيغار ، لم تكونا موجودتين إلا في المناطق النائية ، البعيدة عن حاضرة الخلافة ، إذ يمارس فيها بعض ضعفاء النفوس من عمال الخراج شدتهم ، فيضطر أصحابها إلى إلجائها أو إيغارها - وتكون نتيجة ذلك بالنسبة للدولة ، هو الاخلال بنظام الخراج .

ويبدو أن ظاهري الإلجاء والإيغار قد نقلتا إلى الدولة الأموية عن نظام الحماية Patronage Autopragia ، والذي كان موجوداً لدى الروم والفرس ، إذ أن ظاهرة الإلجاء هي نفس نظام الحماية^(٣) . ثم انتقلت هذه الظاهرة إلى الدولة العباسية^(٤) .

٣ - التقييل "الإلتزام" أو نظام ضمان الأرض :-

وهو أن يجعل شخصاً ما قتيلاً وضامناً - أي كفيلاً - بتحصيل الخراج وأخذه لنفسه مقابل قدر معلوم يدفعه ، وهو ما عرف فيما بعد باسم نظام الإلتزام ، فيستفيد الخليفة

(١) ومن أمثلة الإيغار في العصر الأموي ما ذكره البلاذري في فتوح البلدان صفحة ١٥٣ من أن عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي ، أقطع صهره العباسي قطائع أوغرها له إلى اليمن ، فأوغرت بعده .

(٢) كتاب الخراج وصنعة الكتابة: قدامه بن جعفر، صفحة ٢٤١ وجاء فيه: (وسبب إيغار يقطين ، ولم يكن له ذكر في أيام الفرس ولا فيما سميناه من أراضي السواد على عهدهم أن يقطين صاحب الدعوة أوغرت له ضياع من عدة طاسيج ، ثم صار ذلك إلى السلطان ، فنسب إلى إيغار يقطين) والطسوج: أي ناحية . والجمع طاسيج أي نواحي .

(٣) الأوضاع الاقتصادية في العراق ، صفحة ٢٢٢ .

(٤) ويذكر البلاذري في فتوح البلدان صفحة ١٧٩ أن الخليفة العباسي المتوكل - بعد الفترة التي يتناولها البحث - أبطل الإيغارات الموجودة بالشعر ، حين أصبحت لا تفي بنفقاته .

تسجيل المال ، ويستفيد المتقبل الفرق بين ما دفعه وما حصله . وقد انتشر هذا النظام على نطاق واسع في العصر العباسي الأول^(١) ، فشمّل الأراضي من كافة أنواعها ، سواء أكانت أراضي الخراج أو القطائع ، أو الأراضي السلطانية ، وتولّى القمان أفراد تخصصوا في هذه العملية ، وكانوا يريحون الملاك والدولة ويتفوضهم عن أعياد ومشتلات جميع الأموال ، والتعامل مع الفلاحين .

وقد كان الصحابة (رضوان الله عليهم) في صدر الاسلام يشددون في منع الثقيل ، فيروي الماوردي (أن رجلاً أتى ابن العباس (رضي الله عنه) يتقبل منه الأهله بمائة الدرهم . فضربه مائة سوط وصلبه حياً ، تعريزاً وأدياً)^(٢) .

ثم صار خلفاء بني أمية يضمنون الخراج لمعاليهم بحيث يدفع هؤلاء العمال مبلغاً معيناً من المال للدولة ، ثم يقومون بحماية البلاد ، والاستيلاء على ما يفضل منهم ما كان مقداره .^(٣)

(١) كان هذا النظام موجوداً في العصر الأموي ، ولكنه أخذ ينتشر بالتدريج في العصر العباسي ، وأصبح هذا النظام سائداً في معظم أرجاء الدولة في القرن الثالث والرابع الهجري - الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، صفحة ٤٩٤ - ٤٩٥ .
(٢) الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، صفحة ١٩٩ . ويقول الماوردي في صفحة ١٩٨ (فأما تضمين العمال لأموال العشر والخراج ، فيأكل لايتعلق به في الشرع حكم ، لأن العامل مؤتمن ، يستوفي ماوجب ، ويؤدي ماحصل ، فهو كالوكيل الذي إذا أدى الأمانة لم يضمن نقصاناً ، ولم يملك زيادة ، وضمان الأموال بقدر معلوم ، يقتضي الاقتصار عليه ، في تملك مازاد ، وغرم مانقص ، وهذا منافٍ لوضع العمالة ، وحكم الأمانة فيبطل) .
(٣) كتاب الوزراء والكتّاب ، صفحة ٦١ ومن أمثلة تضمين خلفاء بني أمية الخراج لمعاليهم ما ذكره الجيهشيري من أن رجلاً في الدولة الأموية اسمه فروخ وكنيته أبا المثنى ، تقبل ضياع هشام بن عبدالحك بنهر الرومان ، فزاد عليه حسان النبطي ألف ألف درهم ، فسلمت الضياع إليه .

كتاب الوزراء والكتّاب ، صفحة ٦١ ومن أمثلة تضمين خلفاء بني أمية الخراج لمعاليهم ما ذكره الجيهشيري من أن رجلاً في الدولة الأموية اسمه فروخ وكنيته أبا المثنى ، تقبل ضياع هشام بن عبدالحك بنهر الرومان ، فزاد عليه حسان النبطي ألف ألف درهم ، فسلمت الضياع إليه .

ومن خلال البحث والدراسة يتضح لنا أنه كان هناك نوعين من التقبل أو الضمان أو تضمين الخراج:-

الأول: تضمين الولاية - أي العمال الذين يتولون الأمور - حيث يوظف على التام - مالا مدينا ، يدفعه في السنة إلى بيت المال ، ويتولى هو قبض الخراج ، لا يطالبه الخليفة إلا بالمال المشروب ، وهذا النوع من التقبل باطل في الشرع الاسلامي ، لأن العامل مؤتمن ، يستوفي ماوجب ، ويؤدي ماحصل ، فهو كالوكيل الذي أدى الأمانة ، لم يضمن نقصاناً ، ولم يملك زيادة^(١) .

والثاني: هو تضمين الخراج للمتضمن ، وهم أناس من أهل الفنى والعمار أو النفوس والسلطان ، فكانوا يتقبلون الأراضي ، أي يضمونها من متولي الخراج بمال معين ، يدفع عليه بالمزايدة ، فيضمن الواحد قرية أو بلدة أو كورة ، يدفع ماعليها من خراج ، ويتولى على الباقي ، وهو نظام ربما يكون العرب قد اقتبسوه عن الرومان ، وقد أخذ هذا النظام ينتشر بالتدريج في العصر العباسي منذ بدايته ، فيذكر المقريسي أن الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور عرض على محمد بن الأشعث ضمان خراج مصر ، فلم يقبل محمد بن الأشعث^(٢) . ولكن في عهد الخليفة هارون الرشيد رفع محفوظ بن سليمان أنه يضمن خراج مصر عن آخره ، بنجر سوط ولاعصا ، لولاه الرشيد الخسراج^(٣) ، وضمنه كذلك فعل الرشيد مع إبراهيم بن الأغلب في إفريقية ، فصار ابن الأغلب يحمل

(١) الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، صفحة ١٩٨ .

(٢) كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، الجزء الأول ، صفحة ٢٠٦ وجاء فيه (٠٠ سنة احدى وأربعين ومائة ، بعث أبو جعفر إلى توفل بن الفرات ، أن أعرض محمد بن الأشعث ، ضمان خراج مصر ، فإن ضمنه فأشهد عليه ، وأشخص إلي ، وإن أبي فاعمل على الخراج ، فعرض عليه ذلك ، فأبى ، فانتقل توفل الدواويني ، ووافقه ابن الأشعث الناس ، فقبل له : هم عند صاحب الخراج (٠٠) وجاء في تاريخ الأمم والملوك ٥ الجزء التاسع ، صفحة ١٧٧ عن أحداث سنة ١٤١هـ وفيها عزل موسى بن كعب عن مصر ، ووليها محمد بن الأشعث ، ثم عزل عنها ، ووليها توفل بن الفرات) دون الإشارة إلى موضوع عرض ضمان خراج مصر على ابن الأشعث .

(٣) كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، الجزء الأول ، صفحة ٢٠٩ .

إليه في كل سنة أربعين ألف دينار^(١). وقبل الفضل بن مروان الأهوازي بتسعة وأربعين مليون درهم ، وكان إعطاء خراسان وأعمالها إلى آل طاهر في القرن الثالث بطريقه الضمان أيضا ، لأنهم كانوا ملتزمين بتوريد خراج معين هو أربعة وأربعون مليون درهم^(٢). وقد استمرت معارضة العلماء لهذا النظام لمخالفته للشريعة الإسلامية ، ولأنه يؤدي إلى ظلم الخلاطين .

ففي عهد الخليفة هارون الرشيد عدّد القاضي أبو يوسف في كتابه مساوي هذا النظام مناصحا وإياه ألا يقبل السواد ولا غيره ، وكان مما قاله وذكرناه فيما سبق: «أرأيت ألا تقبل شيئا من السواد ولا غير السواد من البلاد ، فإن المتقبل إذا كان قبي قبائله فضل عن الخراج عسف أهل الخراج ، وحمل عليهم ما لا يجب عليهم ، وقلمهم وأخذهم بما يجحف بهم ليسلم مما دخل فيه ، وفي ذلك وأمثاله خراب البلاد ، وهلاك الرعية ، والمتقبل لا يبالي بهلاكهم بملاح أمه في قبائله ، ولعله أن يستغفل بعد ما يتقبل به فضلا كثيرا ، وليس يمكنه ذلك إلا بشدة منه على الرعية ... وإنما أمر الله

(١) الكامل في التاريخ ، الجزء الخامس ، صفحة ١٠٤ ضمن أحداث سنة إحدى وثمانين ومائة ، وعند ذكر ولاية إبراهيم بن الأغلب إفريقية وجاء فيه: (... وحملوا - أهل إفريقية - إبراهيم بن الأغلب على أن كتب إلى الرشيد ، يطلب منه ولاية إفريقية ، فكتب إليه في ذلك ، وكان على دينار مصر كل سنة مائة ألف دينار تحمل إلى إفريقية معونة) فنزل إبراهيم عن ذلك ، وبذل أن يحمل كل سنة أربعين ألف دينار ، فأحضر الرشيد ثقافته ، واستشارهم فيمن يوليه إفريقية وذكر لهم كراهة أهلها ولاية محمد بن مقاتل ، فأشار هرثمة بإبراهيم بن الأغلب وذكر له مآزاه من عقله ودينه ، وكفايته ، وأنه قام بحفظ إفريقية على ابن مقاتل ، فولاه الرشيد في المحرم سنة أربع وثمانين ومائة (...) .

(٢) المسالك والممالك ، لابن خرداذبة ، صفحة ٤٢ ، ٤٣ .

(٣) والأمثلة كثيرة فالخليفة المأمون وقلف عبد الله بن طاهر على خراج خراسان وما ينبعها سنة ٢١١ هـ ، ٢١٢ هـ ، وتقبل أيضا عمران بن موسى السغد-البلدان، اليعقوبي صفحة ١٢٣ . وكان أبو الفضل بن يحيى ضمن خراج فارس في عهد المهدي الطرسج بعد الشدة ، ج ٢ ، صفحة ٧٢ .

عز وجل أن يؤخذ منهم العفو ، وليس يحل أن يكلفوا فوق طاقتهم (١) .

وبلاحظ الباحث أن خطورة هذا النظام المالي تكمن في أنه أدى خاصة في نوعيه الأول - تضمين العمال - إلى استقلال العمال بولاياتهم ، وهو أمر إن دل على شيء ، فإنما يدل على البعد السياسي الخطير لموارد الخراج ، بالإضافة إلى جوانب سلبية أخرى كثيرة منها تدهور أحوال الفلاحين فضلاً عن إهمال شؤون الزراعة .

وقد أجاز أبو يوسف القاضي الضمان ، إذا رضي أهل المنطقة التي سيتم ضمانها بمن سيتولى ذلك العمل ، ووجدوا في ذلك الوضع خيراً لهم من التعامل مع عمال الدولة مباشرة ، ولكن أبي يوسف حتى في هذه الحالة يشترط أن يكون هناك مندوب من قبل الخليفة ، يراقب مصارفة الضامن للناس ، فإن جاز أو قلّم منعه من ذلك (٢) .

كانت عقود الضمان تختلف من حالة لأخرى ، حسبما يراه الخليفة ، ويوافق عليه صاحب الضمان ، ويعتمد به (٣) ، وكانت هذه العقود تحتفظ بها الدولة ، في خزائنها خاصة ، للرجوع إليها ، عند حدوث خلاف حول مبلغ الضمان (٤) . وليس من المفروض على

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف ، صفحة ١١٤- وجاء في الأحكام السلطانية للفراء صفحة ١٨٦ أن ابن عمر قال: (القبالات ربا) وتفسير حديث ابن عمر معناه أن حكم القبالة حكم الربا في البطلان وفساد العقد. ويزي كثير من الفقهاء الذين عاشوا في العصر العباسي أن عملية الضمان لا تتفق وأحكام الإسلام ، كما اعتبروا عقود الضمان من العقود الباطلة التي لا يجوز الاعتراف بها ، ويرون أن إسناد عقود الضمان إلى عمال الدولة عمل غير شرعي إذ يعدونه من أبواب الربا ، وذلك أن الضامن يدفع المبالغ المقررة بحكم الضمان عن محمول لا يعرف مقدار ما يخرج منه ويطمع في نفس الوقت في الربح واستخراج الأموال .

(٢) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١١٤ ، ١١٥ ولكن شروط أبي يوسف والأوضاع التي ذكرها لم تكن تراعى دائماً .

(٣) كتاب تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء ، صفحة ٢٤ .

(٤) ويذكر صاحب كتاب تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء صفحة ٢٠٨ ، ٢١ أن هـــــــــــــ الخزانة كانت في عهد المقتدر مليئة بحجج الضمان المختلفة ، وكان الوزير يشرف عليها إشرافاً مباشراً ، وكان يختار الضمان من التجار الأثرياء ، أو عمال الدولة الأوفياء ، حتى يستطيعوا أداء ما عليهم ، ولم يكن من المرغوب فيه إسناد هذا العمل إلى القواد ، لأن ذلك يشجعهم على العصيان ، والطمع في أموال الدولة .

الدولة ، اعطاء عقد الضمان لمن يستطيع دفع مبالغ مالية أكثر من غيره ، لأن الضامن في هذه الحالة كان يفرض على الناس أموالاً ليستوفي منهم مبالغه زيادة على غيره ^(١) . ومن الأمور التي يحسن اتباعها في الضمان ، تحديد أصول الأموال التي ستجمع من الناس في المنطقة التي سيتم ضمانها ، وتحديد قيمة الضمان على هذا الأساس ^(٢) . وإسناد عقد الضمان إلى أميلج وأحسن المتقدمين له ^(٣) .

وقد طبق معظم الخلفاء العباسيين هذه القواعد السليمة عند أخذهم أحياناً بظاهرة الضمان أو الالتزام ، وتطبيقه في الولايات وخصوصاً النائية منها .

(١) لأن نظام الضمان كان يقوم على أساس أن يقدم الضامن إلى الدولة ممثلة في الوزراء أو الخلفاء ، مبلغاً معيناً من المال ، عن مساحة معينة من الأرض ، على أن يتولى هذا الشخص في حالة قبول الضمان ، حماية الأموال المقروضة على المنطقة . بمقتضى عقد الضمان الذي في يده بزيادة بعض الأرباح له .

(٢) Bowen, The life and times of Ali Ibn Isa, P 176.

(٣) غير أن حاجة الدولة في بعض الأحيان إلى المال ، كانت تضطر بعض الخلفاء أو الوزراء إلى عدم مراعاة تلك القواعد ، وخصوصاً في الفترات المتأخرة ، وبمسند الفترة التي يتناولها هذا البحث ، نرى مثلاً الخليفة المقتدر يقبل ضمان الأموال والسواد وأصبهان ، بزيادة من الحد المقرر مقدارها ٦٠٠٠٠٠ دينار ، كما أن الوزير أبا العباسي الخصمي ، أسند ضمان أعمال فارس وكرمان إلى إبراهيم بن عبد الله ، بسبب الزيادة التي بذلها على قيمة الضمان المقروض . تجارب الأمم ، الجزء الخامس ، صفحة ١٥٤ ، وقد عاتب علي بن عيسى أبا العباس الخصمي على هذا التصرف خلال مناقشته له . وقال : إن حفظ الأصول أولى من طلب الأرباح . كذلك نجد نفس المعنى ذكر في :

Bowen, The life and times of Ali Ibn Isa, P 176.

معايير الخراج

كان تقدير الخراج في العصر الأول للدولة العباسية مشروط إلى أمر الحاكم ، الذي كان يأخذ في اعتباره ثلاثة أمور :-

- أولها: جودة الأرض أو رداثتها .
- وثانيها: طريقة الريّ بجهد أو بغير جهد .
- وثالثها: نوع المحصول .

وقد أصبحت في جباية الخراج ثلاثة طرق أيضاً قد أشرنا إليها سابقاً .
وأحدها: تتمثل في النصوص والاتفاقيات التي أبرمت بين المسلمين وبين أهالي بعض الأقاليم والنواحي ، فهم يدفعون الخراج سنوياً حسب المعاهدات القديمة .
وثانيها: تتمثل في نظام المساحة ، وهو ربط خراج معين على مساحة محددة من الأرض ، فتقوم الدولة كل عام بجباية هذا الخراج جملة أو أقساطاً ، دون النظر إلى ما يحدث من اختلاف كمية المحصول أو ارتفاع الأسعار ، وهو النظام الذي طبّقته الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في أرض السواد .

وثالثها: هو نظام المقايسة ، وهو عبارة عن أخذ نسبة معينة من المحصول ، فتتقاسم الدولة مع الناس ما تنتجه الأرض من محصول بنسبة معروفة، كأن تأخذ الثلث وتترك الثلثين للمزارعين ، دون اعتبار للمساحة، فيتغير الخراج بطبيعة الحال بتغير المحصول ، كما يتأثر بالأسعار .

وكان الخراج في العصر العباسي الأول ارتبطت جبايته بعدة أمور أساسية، ذكرها الماوردي في كتابه^(١) : (أحدها مقدار الجريب بالذراع المموج به ، والثاني مقدار الدرهم المأخوذ به ، والثالث مقدار الكيل المستوفى به)^(٢) .

(١) الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، صفحة ١٧٣ .

(٢) في حالة الدفع النقدي ينظر إلى قيمة الدرهم الذي يدفع به الخراج ، وفي حالة الدفع العيني كان ينظر إلى مقدار الكيل الذي يستوفى به .

ومن المعايير التي كانت تستخدم في جباية الخراج " الجريب " و " القفيز " (١) ، وهما اسمان لمقاييس مساحة ، وفي نفس الوقت اسمان لمكيال . فالجريب كان يطلق أصلاً على مكيال ، ثم أصبح يطلق على مساحة الأرض التي تستوعب ذلك المقدار من الحب ، الذي يحويه الجريب . كمكيال ، فيقال : (أقطع الوالي فلانا جريباً من الأرض أي ميزر جريب) (٢) .

أما بالنسبة لمقدار مساحة الأرض ، فقد كانت تقدر بالجريب والقفيز والعشير والشمبة والذراع .

فالجريب : عشر قمبات في عشر قمبات = $10 \times 10 = 100$ قمبة .

والجريب = ٣٦٠٠ ذراع مكسرة .

والقفيز : عشر قمبات في قمبة = $10 \times 1 = 10$ قمبات .

والقفيز = ٣٦٠ ذراعاً مكسرة وهو عشر الجريب .

والعشير : قمبة في قمبة = $1 \times 1 = 1$ قمبة .

والعشير = ٣٦ ذراعاً وهو عشر القفيز .

والقمبة : ستة أذرع \times ستة أذرع = ٣٦ ذراعاً (٣) .

وقد أشرنا سابقاً وفي هذا الفصل إلى أن الأذرع سبعة ، أقصرها القاضية ثم البيوسمية ، ثم السوداء ، ثم الهاشمية الصفوى وهي البلالية ثم الهاشمية الكبرى وهي الزيادية ثم العمرية ثم الميزانية (٤) .

(١) وجاء في شذير الحقود في ذكر الخقود ، المطريزي ، صفحة ١٠٠ ، ١٠١ (الجريب مقياس للأرض ومقداره عشر قمبات في عشر قمبات ، على أنه يختلف عن ذلك قليلاً باختلاف المكان والزمان ، والجريب في الأصل مكيال ، وسعته ما يكفي من الحب ليذر مساحة معينة ، وسميت تلك المساحة لذلك باسم الجريب) .

وجاء في نفس المرجع مايلي (القفيز : ومثله في الإزمية (قفيزاً) ، مكيال قديم للحبوب ، وسعته ما يقرب من ربع أردب ، وهو أيضاً مقياس للأرض ، وقدره مائسة وأربعة وأربعون ذراعاً ، والصمنى الأول هو المقصود هنا ، والجمع أقفزة ، وقفران) . (٢) لسان العرب ، صفحة ٥٨٢ ، عادة جرب وجاء فيه : (الجريب من الأرض ، مقدار معلوم الذراع والمساحة ، وهو عشرة أقفزة ، كل قفيز منها عشرة أعشـرا ، فالعشير جزء من مائة جزء من الجريب) .

(٣)، (٤) الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي صفحة ١٧٢ ، ١٧٤ وتحدثت عن هذه الأذرع بالتفصيل في صفحة ٢٠٤ من هذا الفصل .

اختلف الكثير من المؤرخين القدماء والمحدثين وبعض المستشرقين في تقدير مساحة الجريب (١) . وقد تمكن الدكتور محمد ضياء الدين الريس بعد مقارنات ودراسات مستفيضة من التوصل إلى أن الغدان المصري = $\frac{7}{3}$ من الأجرة (٢) .

وأن الجريب = ١٣٦٦ متراً مربعاً .

والمعير = ١٣٦ متراً مربعاً .

والذراع = ٧٧ سنتيمتراً ، والقمية = ٧٧ سم ، والأصبع = ٩٢٥ راسم .

كان من أهم الأذرع التي استخدمت في العصر الأول للدولة العباسية ، الذراع الهاشمية الكبرى ، التي أخذ بها الخليفة المنصور في التقدير ، والذراع السبوءاء ، التي استخدمتها الرشيد ، وتعامل بها الناس من بعده في المياني ، وتقدير المساحات ، وقياس الأطوال ، كما استخدمت في عهد الرشيد أيضا الذراع اليوسيفية نسبة إلى القاضي أبي يوسف ، واستخدمت في عهده لأول مرة في تقدير مساحات أراضي الدور في بغداد . أما أشهر هذه الأذرع ، فهي الذراع الميزانية التي استخدمت في عهد الخليفة المأمون (٣) .

وعلى أية حال فإننا نستطيع القول بأن هذه الأذرع كانت تختلف من إقليم إلى آخر ، فالماوردي يذكر مثلاً ، أن الذراع الهاشمية المخرى ، كانت هي المستخدمة في البصرة والكوفة (٤) .

- (١) ومن هؤلاء المستشرقين فون كريمر ، ويعقوب أرثين ، والآب انستاس الكرملسي ، ومن المؤرخين المحدثين محمد الخفري ، ومحمود بك وأحمد بن محمد المقرئ ، الفيومي ، وعلي باشا مبارك ، وجرجي زيدان ، الخ .
- (٢) الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، صفحة ٢٠٠ - ٢٠١ والبحث موجود في الفصل التاسع من هذا الكتاب من صفحة ٢٨١ وحتى ٣١٢ .
- (٣) الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، الماوردي صفحة ١٧٤ .
- (٤) جاء في الأحكام السلطانية صفحة ١٧٤ (وأما الذراع الهاشمية المخرى وهي البلالية ، فهي أطول من الذراع السوداء بأصبعين وثلاثي أصبع ، وأول من أحدثها بلال بن يزيد ، وذكر أنها ذراع جدة أبي موسى الأشعري (رضي الله عنه) ، وهي أنقص من الزبادية بثلاثة أرباع عشر ، وبها يتعامل الناس بالبصرة والكوفة) .

كذلك فإن هذه الأذرع وغيرها ، استخدمت في تقدير مساحة الأراضي ، واعتبر ذلك أساساً لتقدير أموال الخراج فيها .

ومن الأمور الهامة التي كانت تدخل في تقدير الخراج هو قيمة الدراهم التي يدفع بها صاحب الأرض مقدار خواجه ، إذا كان الدفع سيتم نقداً . وتبرز أهمية هذا الأمر نظراً لاختلاف أوزان وأنواع الدراهم في العصر الأول للدولة العباسية . ذلك أن الدراهم كانت على أيام الفرس مضمومة على ثلاثة أوزان منها :-

ودرهم على وزن الميثقال ، وزنه عشرون قيراطاً .

ودرهم وزنه اثنا عشر قيراطاً .

ودرهم وزنه عشرة قراريط .

قلما احتيج في الاسلام إلى تقدير الزكاة ، أخذ متوسط هذه الأوزان الثلاثة ، وأصبح الدرهم أربعة عشر قيراطاً من قراريط الميثقال^(١) .

إلا أن وزن الدرهم لم يثبت على هذه الحال ، وتعددت أنواعه وأوزانه بشكل كبير في العصر الأول للدولة العباسية ، فقد استعمل الناس في ذلك العصر ، أنواعاً كثيرة من النقد ، لذلك كان من الضروري تقدير أنواعها وقيماتها ، لتستوفي الدولة حقوقها كاملة^(٢) .

كما كان يوجد في العصر العباسي الأول إلى جانب وجود الدرهم: وهو عملة فضية ، كان يوجد الدينار وهو عملة ذهبية .

(١) الأحكام السلطانية. والولايات الدينية الماوردي ، صفحة ١٧٥ .

(٢) ومن هذه الأنواع من الدراهم: الدرهم البجلي ، والدرهم الحمصي، والدرهم الطبري ، والدرهم الآرامي والدراهم المستديرة التي ضربها عبد الله بن الزبير ، والخالسي ، والمغشوش ، والدراهم المنقرشة ، والدنانير: نردرومية ، والدراهم ترد كمروية وحضرية ، والمكروهة ، والهبيرية ، والخالدية ، واليوسفية ، ... الخ
الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، الماوردي صفحة ١٧٥ ، ١٧٦ ، وشذور العقود في ذكر النقود صفحة ٩ ، ومايلها .

وكانت قبضة الدينار كما جاء في كتاب الأموال عشرة دراهم^(١) وأحياناً الدينار يساوي تسعة دراهم. فهذا هو سعر صرده ، وأخذ هذا السعر يتغير بمرور الأيام والسنين في العصور التالية ، فصار يساوي في النصف الثاني من العصر الأموي اثني عشر درهماً .

أما في العصر العباسي الأول فصار الدينار يساوي خمسة عشر درهماً أو أكثر^(٢) .

ويمكن لأي باحث أن يقسم الدولة الإسلامية في العصر العباسي الأول إلى منطقتين نقديتين كما توضح لنا قوائم الخزاج التي في أيدينا :-

الأولى: وهي مصر والشام - أي المنطقة التي كانت تابعة للدولة البيزنطية - وهذه منطقة الذهب ، إذ أن أساس التعامل فيها هو الدينار .

والثانية: هي التي كانت تابعة للدولة الفارسية ، وأساس التعامل فيها الدرهم ، فهي منطقة الفضة^(٣) .

ومع ذلك فقد كان التعامل في حدود الدولة مقيولاً بأحد النقيدين ، وذلك بعد تحويله إلى النقد السائد في المنطقة بحسب "سعر الصرف" السائد في السوق ، والذي كانت تحدده الأحوال التجارية ، دون تدخل الدولة .

فنظام النقد للدولة العباسية في عصرها الأول بصفة عامة كان خاصاً لسروج الأسواق أو كسادها وهو ما يسمي في عصرنا الحالي بنظام (الباي ميتاليزم) :
(٤) Bimetallism.

(١) كتاب الأموال ، الجزء الثالث ، صفحة ٦٢٤ ، ٥١١ وفي صفحة ٥١٤ (وسعر الدينار يومئذ تسعة دراهم) .

(٢) الخزاج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، صفحة ٣٧٤ .

(٣) جاء في كتاب غرور العقود في ذكر النقود صفحة ٧٢ - في أيام الخليفة العباسي المأمون ضربت نقود - دراهم وثمانير - باسم الإمام الرضا (عليه السلام) .

(٤) ويطلق هذا النظام في كثير من الدول المتقدمة صناعياً وتكنولوجياً ، ويخضع لنظام العرض والطلب ، وحاجات الأسواق للعمولات الحرة ، الخزاج والنظم المالية صفحة ٣٧٣ .

وقد وضع المقرئ في كتابه^(١) على وجود النقدين الدينار في مصر والشام ،
والدرهم في العراق بحديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) :
قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) منعت العراق درهماً وقفيها ، ومنعت
الشام مديناً ودينارها ، ومنعت مصر اربعاً ودينارها) .

وفي العصر الأول للدولة العباسية ضربت الدراهم والدنانير في عهد الخلفاء
عبدالله بن محمد السفاح ، وأبي جعفر المنصور ، والمهدي محمد بن جعفر ، وهارون
الرشيد ، والأمين محمد بن هارون الرشيد ، والمايون عبدالله بن هارون الرشيد ،
وظلت كما هي في عهد المأمون أيام المعتصم والواثق .

وفي عهد الخليفة السفاح ضربت الدراهم بالأشبار ، وعملها على نقش الدنانير
وكتب عليها السكة العباسية ، وقطع منها وتقمعها حبة ، ثم تقصها حيتين^(٢) .

وفي عهد الخليفة أبي جعفر المنصور نقص الدرهم ثلاث حبات ، وسُميت تلك
الدراهم ثلاثة أرباع قيراط .

ثم ضرب الخليفة المهدي محمد بن جعفر سكة مدورة فيها نقطة ، ولم يكن لموسى
الهادي بن محمد المهدي سكة تعرف .

وفي عهد الخليفة هارون الرشيد ، صيّر السكك إلى جعفر بن يحيى البرمكي
فكتب اسمها بمدينة السلام ، وبالمحدبة من الري على الدنانير والدراهم وصيّر نقصان
الدرهم قيراطاً إلا حبة^(٣) . فلما انتهى أمر البرمكة في عهد الخليفة هارون الرشيد ،
صيّر السكك إلى السندي ، فضرب الدراهم على مقدار الدنانير .

(١) شذور العقود في ذكر النقود صفحة ٢٢ .

(٢) القيراط: أربع حبات .

شذور العقود في ذكر النقود صفحة ١٧ وما بعدها .

(٣) جاء في شذور العقود في ذكر النقود ، صفحة ١٩ (وهارون الرشيد أول خليفة عرف من
مباشرة العيار بنفسه ، وكان الخلفاء من قبله يتولون النظر في عيار الدراهم والدنانير
بأنفسهم ، وكان هذا معانوه باسم جعفر بن يحيى ، إذ هو شيء لم يتشرف به أحد قبله) .

والإردب أربعة وعشرون صاعاً ، وهو مكيال ضخم لأهل مصر ^(١) . كما يضاف الكيلجة التي أوردها الطبري ، حين ذكر أن الخليفة هشام بن عبد الملك ، كتب إلى خالسه القسري ، ألا يبيع شيئاً من الغلات ، حتى تبلغ غلات أمير المؤمنين ، مما أدى إلى غلاء الأسعار ، حتى بلغت الكيلجة درهماً ^(٢) .

أما الجريب فقد أورده أبو يوسف القاضي مبيناً (أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) سأل: كم يكفي العيل؟ قال: وأمر بجريب يكون سبعة أقداره ، فخير ، وجمع عليه ثلاثين مكيلاً فأشبعهم ، وفعل بالعبي مثله ، قال: فمن ثم جعل للعيل جريبين في الشهر ^(٣) .

كذلك ورد الأوسق والأواق في قوله (صلى الله عليه وسلم): (ليس فيما دون خمس ذود صدقة ، ولا فيما دون خمس أواق صدقة ، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) . قال عمرو بن يحيى : والأوسق عندنا ستون صاعاً ^(٤) .

كانت الدولة العباسية في عصرها الأول تقدر محاصيل المزارعين ، ونسباً في نسبة الخراج منها ، مقدرة بهذه المكيال التي كانت تختلف باختلاف النواحي والأقاليم .

- (١) فتوح البلدان ، صفحة ٢١٧ عند الحديث عن فتوح مصر والمغرب . وجاء في لسان العرب صفحة ١٦١٩ مادة ردب الجزء الثالث الإردب: مكيال معروف لأهل مصر ، يقال: إنه يأخذ أربعة وعشرين صاعاً من الطعام بضاع النبي (ص) .
- (٢) تاريخ الأمم والملوك المجلد الرابع ، الجزء الثامن ، صفحة ٢٥٦ ضمن أحداث سنة ١٢٠ هـ . وهنا ينبغي أن نصحح المعلومة التي جاءت في دائرة المعارف الإسلامية من أن الكيلجة عرفت منذ القرن الثالث الهجري ، والصحيح كما ذكره الطبري أن هذا الاصطلاح عرف في الربع الأول من القرن الثاني الهجري . وفي سنة ١٢٠ هـ بالخط .
- (٣) كتاب الخراج ، صفحة ٥١ وفي فصل كيف كان فرض عمر لأصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رضي عنهم .
- (٤) كتاب الخراج ، لأبي يوسف ، صفحة ٥٩ . وكذلك في كتاب الأموال ، الجزء الرابع ، صفحة ٦٦١ . وعمرو بن يحيى هو راوي الحديث .

ومن الطبيعي أن تكون الدولة العباسية قد توسعت في الاعتماد على هذه المكاييل واستخداماتها منذ عهد الخليفة المهدي الذي أصدر قرار نظام المقاسمة، وأرسى قواعدها ، وذلك يقتضى بالطبع ضرورة تقدير المحصول بهذه المكاييل المختلفة. وقبل الانتقال إلى قوائم الخراج أحبذ الإشارة إلى كيل استخدم كثيراً في قوائم الخراج المختلفة والرسمية التي عُرفت في العصر الأول للدولة العباسية، وهذا الكيل هو: الكرّ ، وكان يقدر به كميات الحبوب المأخوذة للخراج. ومن الصعب معرفة هذه القوائم وقيمتها دون معرفة الكر .

وقد ورد ذكر الكرّ في كتب المؤرخين فيذكر الجيهاري^(١) قصة يحيى بن خالد مع يزيد الأحول عندما شكى يحيى حاله ليزيد فأمر بإحضار أبي جميل ، وزاهسر ، تاجرين كانا يبيعان الطعام ، فأثلى بهما ، فقال : قد علمتما أنني بايعتكما البازجة بثلاثين ألف كرّ ، على أن ابن أخي هذا شريككما فيها بالسعر . ثم إلتفت إلى يحيى ابن خالد - فقال: لك من هذه الأكرار عشرة آلاف كر ، فإن دفعا إليك ثلاثين ألف دينار ربحك ، وآثرت أن تخرج إليهما من حمتك ، فعلت ، وإن آثرت أن تقبض على هذا الابتهاج ، فعلت ٠٠٠٠ الخ القيمة).

والكرّ: ستون قفيزاً ، والقفيز ٦٤ رطلاً .
 أي أن الكر = ٦٠ × ٦٤ = ٣٨٤٠ رطلاً عراقياً .
 كما أن الكر = ٧٢٠ ماعاً^(٢) .

(١) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ١٨٥ ، ١٨٦ .

وفي كتاب البخلاء للجاحظ ، الجزء الأول صفحة ١٣١ يصف الجاحظ رجلاً فيقول:
 (لو كان في كفه كرّ خردل ، ثم لعب به لعب الأيلي بالأكرة ، لما سقطت من بين أصابعه حبة واحدة ٠٠٠ الخ) .

(٢) الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، صفحة ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

- قوائم الخراج -

ومن الوثائق التاريخية النادرة والخاصة بالعصر الأول للدولة العباسية قوائم الخراج المتصلة ، التي تبين مقادير جبايات الخراج من الأقاليم والنواحي المختلفة في الدولة العباسية .

وتعرفنا هذه القوائم الخراجية في نفس الوقت على أنواع الفروض التي كانت تدفع كخراج أو مع الخراج إلى جانب المبالغ التقديرية ، وذلك على مدار نصف قرن أو أكثر قليلاً . أي من عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد إلى عهد الخليفة العباسي الواثق أو المتوكل .

وهذه القوائم هي :

١ - قائمة الجبشيارى الخراجية :

وقد بين الجبشيارى أن أبنا الوزير عمر بن مطرف - الكاتب من أهل مسرو - قد أعد هذه القائمة ^(١) في أيام الخليفة هارون الرشيد لعرضها على وزيره يحيى بن خالد البرمكي ، حتى يوقف منها على ما يحمل إلى بيت المال المركزي من جميع النواحي من المال والأمتعة .

ولعل هذا يدلنا ويعرفنا على أن دواوين الخراج ، بل النظام المالي والإداري في العصر الأول للدولة العباسية ، قد بلغ حداً كبيراً من النظام والدقة ، حتسى أن دواوين الخراج كانت تقدم كشفاً إجمالياً دقيقاً ومفصلاً بما يرد عليها من الأقاليم والنواحي المختلفة للوزير .

(١) وأبو الوزير عمر بن مطرف ، كان يتقلد ديوان المشرق للمهدي ، وهو ولي عهد ، ثم كتب له في خلافته ، وكتب للخليفة موسى الهشامى ، وللخليفة هارون الرشيد - كتاب الوزراء ، والكتاب صفحة ٢٨١ .

وقد أخطأ بعض المؤرخين المحدثين من عرب ومشرقين ^(١) ، حين اعتبروا قائمة ابن خلدون لعصر الخليفة المأمون ، هي أقدم وثيقة عن الخراج ، ولم يذكروا القائمة الموجودة في كتاب الوزراء والكتاب لعمر الخليفة هارون الرشيد .

وهناك ملاحظة على قائمة الخراج عند الجهشيارى ^(٢) ، فلو راجعنا جملة التقدير التي أوردها في قائمته لوجدناه يقول :

العين خمسة آلاف ألف دينار .

والدينار = ٢٢ درهم (حسب قوله أيضاً وهذا سعر الدينار في عهده) .

لنتيجة حاصل ضرب هذه بعد تحويل الدنانير إلى دراهم يساوي = ١٢٥٥٣٢٢٠٠٠ (مائة ألف ألف وخمسة وعشرين ألف ألف وخمسمائة واثنان وثلاثون ألف درهم) .

ولكن في الواقع حاصل ضرب ٥ مليون دينار x ٢٢ درهم = ١١٠ مليون (مائة وعشرة مليون درهم) وليس (١٢٥٥٣٢٢٠٠٠) كما ذكر الجهشيارى .

كما أن حاصل جمع جملتي العين والورق بالأرقام التي ذكرها الجهشيارى هو :

١٢٥٥٣٢٢٠٠٠ + ٤٠٤٧٠٨٠٠٠ = ٥٣٠٢٤٠٠٠٠ درهم . وهذا هو الجمع الصحيح ، ولكن الجهشيارى جمعهم ، وكان حاصل الجمع (٥٣٠٢١٢٠٠٠) درهم . خسمائة ألف ألف وثلاثين ألف ألف وثلاثمائة ألف واثنى عشر ألف درهم . ^(٣)

(١) ومن هؤلاء المؤرخين جرجي زيدان في كتابه تاريخ التمدن الاسلامي ، ومحمسد الخصري بك في كتابه محاضرات تاريخ الأمم الاسلامية (الدولة العباسية) ، والدكتور شاكر مصطفى في كتابه دولة بني العباس ، والمستشرق غيليب حتى في كتابه تاريخ العرب وكذلك فون كريبمر (The orient under the Caliphs) ويظهر أن هؤلاء المؤرخين لم يكونوا قد اطلعوا على كتاب الوزراء والكتاب للجهشيارى ، أو أن الكتاب لم يطبع حين ألفوا كتبهم ، حيث أن الطبعة الأولى لكتاب الوزراء والكتاب - تحقيق مصطفى السقا ، وإبراهيم الأبياري ، وعبدالحفيظ شلبي كانت سنة ١٢٥٧ هـ - ١٩٣٨ م - مطبعة الحلبي .

(٢) وردت قائمة الجهشيارى في كتابه الوزراء والكتاب من صفحة (٢٨١) إلى صفحة ٢٨٨ .

(٣) كتاب الوزراء والكتاب صفحة ٢٨٨ .

وبالتالي فإن جملة التقدير حسب جمعنا سيكون : -

$$١١٠.٠٠٠.٠٠٠ + ٤٠٤.٧٠٨.٠٠٠ = ٥١٤.٧٠٨.٠٠٠ \text{ درهم}$$

(خمسمائة وأربعة عشر مليون وسبعمائة وثمانية آلاف درهم) .

وعلى العموم فإن قائمة الجبهثياري تعتبر السجل الوافي لحالة الخراج فهي

العصر الأول للدولة العباسية ، وفي أكثر أوقاته استقراراً وازدهاراً .

قائمة الخراج للجهتياري

التمثيل	اسماء الأقليم	مقدار الجباية من الأموال بالدراهم	الأمثلة والعروض
١	أتمان غلات السواد	٨٠٢٨٠٠٠ درهم	-
٢	أبواب المال بالسواد	١٤٨٠٠٠ درهم	الخلل التجرائية ٢٠٠ حلبة - الطين للختم ٢٤٠ رطلاً .
٣	كسكس	١١٦٠٠٠ درهم	-
٤	كوز دجلة	٢٠٨٠٠٠ درهم	-
٥	خلوان	٨٠٠٠ درهم	-
٦	الأسواز	٢٥٠٠٠ درهم	السكر = ٢٠٠٠٠ رطل .
٧	فارس	٢٧٠٠٠ درهم	ماء الزبيب = ٢٠٠٠٠ رطل الزبان والسفرجل = ٢٥٠٠٠٠ . ماء الورد = ٢٠٠٠٠ قارورة . الأنهجات (المانجه) = ١٥٠٠٠ رطل وكانوا يتخذون منها مربى . الطين السراقي = ٥٠٠٠٠ رطل الزبيب بالكز الهاشمي ٢ أكرار .
٨	كرمان	٢٠٠٠٠ درهم	المتاع اليمني والخبصي = ٥٠٠ ثوب وخبص بلدة بكرمان ، وقد ذكرها صاحب كتاب الخراج والنظم المالية بالخطأ فقال : المتاع اليمني والخبصي (صفحة ٥٠٧) وفي الواقع المتاع اليمني والخبصي التمر = ٢٠٠٠٠ رطل . والكمون = ١٠٠ رطل .
٩	مكران	٤٠٠٠ درهم	الطعام بالقفيز الكرخ = مليون قفيز .
١٠	السند ومايلها	١١٥٠٠٠ درهم	الخيلة = ٣ فيلة . الثيباب الحبشية = ٢٠٠٠ ثوب . الغوط = ٤٠٠٠ فوطه . المسود الهندي = ١٥٠ مناً .

بقية قائمة الخراج للجيشياري

التمثيل	اسماء الأقاليم	مقدار الجباية من الأموال بالدراهم	الأمثلة والعروض
١١	تابع المنفذ وما يليها سجستان	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ درهم	التمثال = ٢٠٠٠ زوج وذلك بسوى القرنفل والجوزبوا التياب المعيلة = ٣٠٠ ثوب الفاهنذ - ضرب من الحلواء = ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ رطل
١٢	كراسان	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ درهم	نقر الفضة، الأمعاء = ٢٠٠٠٠ نقرة البراذين = ٤٠٠٠٠ برزون الرقيق = ١٠٠٠ رأس المناع = ٢٤٠٠٠٠ ثوب الاهليلج = ٣٠٠٠ رطل الابريسم = ٢٠٠٠٠ صفاً نقر الفضة : الأمعاء = ١٠٠٠٠ نقرة الأكسية = ٢٠ كساء الرمان = ٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ رمانة
١٣	كرجسان	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ درهم	
١٤	شوس	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ درهم	
١٥	طبرستان ، والرويان ودبافوند	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ درهم	القرش الطبري = ٦٠٠ قطعة الأكسية = ٢٠٠ كساء التياب = ٥٠٠ ثوب المناديل = ٢٠٠ منديل الجامات = ٦٠٠ جام
١٦	الري	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ درهم والرقم الصحيح هو ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ درهم	حيث جاء في فتوح البلدان ، صفحة ٣١٦ وعند حديثه عن فتح الري وقومس (ولم تزل وظيفته الري اثني عشر ألف ألف درهم ، حتى مر بها السامون ٠٠٠ فأسلط من وظيفتها ألفي ألف درهم ، وأجل بذلك لأهلها) . وذكر نفس الرقم بالنسبة للري فسي تاريخ الأمم والملوك الجزء العاشر صفحة ٢٥١ ضمن أحداث سنة

بقية قائمة الخراج للجهشياري

التسلسل	أسماء الأقاليم	مقادير الجباية من الأموال بالدراهم	الأمثلة والعروض
	تابع مقدار الجباية من الرقي		٢٠٣ هـ . وأيضاً نفس الرقم في كتاب تجارب الأمم لابن مسكويه ج ٦ صفحة ٤٤٤ . الرمان = مليون رمانة . الخوخ = ١٠٠٠ رطل .
١٧	أصفهان سوى خمتش ورساتيق عيسى رانديس .	١١٠٠٠٠٠٠٠ درهم	الشمع = ٢٠٠٠٠ رطل . العسل = ٢٠٠٠٠ رطل .
١٨	همدان ودهستان	١١٨٠٠٠٠٠٠ درهم	الربّ والرمانين = ١٠٠٠ مناً . العسل الأروندى = ٢٠٠٠٠ رطل .
١٩	ماهي البصرة والكوفة	٢٠٧٠٠٠٠٠٠ درهم	—
٢٠	شهر زور وماطليها	٢٤٠٠٠٠٠٠ درهم	—
٢١	الموصل وما يليها	٢٤٠٠٠٠٠٠ درهم	العسل الأبيض = ٢٠٠٠٠ رطل .
٢٢	الجزيرة والفرات والديارات	٣٤٠٠٠٠٠٠٠ درهم	—
٢٣	أذربيجان	٤٠٠٠٠٠٠٠ درهم	—
٢٤	سوقان وكرخ	٣٠٠٠٠٠٠ درهم	—
٢٥	جيلان	—	من الرقيق : مائة رأس . البز والطيلسان : لم يذكر أهماهما تقدير في الأصل . عن العسل = ١٢ زقاً . ومن البزاة = ١٠ بزاة . ومن الأكسية = ٢٠ كساء . البسط المحفورة = ٢٠ بساطاً . الرقم = ٥٨٠ قطعة . المالح = ١٠٠٠٠ رطل . الطريخ = ١٠٠٠٠ رطل . البزاة = ٣٠ بزياً . اليفال = ٢٠٠ يفل .
٢٦	أرمينية	١٣٠٠٠٠٠٠٠ درهم	

بقية قائمة الخراج للجهشياري

الرقم	أسماء الأقاليم	مقدار الجباية من الأموال بالدنانير	الأمثلة والعروض
٢٧	قيسرون والعوامم	٤٩٠ر٠٠٠ دينار	-
٢٨	حمص	٣٢٠ر٠٠٠ دينار	الزبيب = ١٠٠٠ راحلة .
٢٩	دمشق	٤٢٠ر٠٠٠ دينار	-
٣٠	الأردن	٩٦ر٠٠٠ دينار	-
٣١	فلسطين	٢٢٠ر٠٠٠ دينار	-
٣٢	مصر (سوى قنيس) ودمياط ولأشمون) فإن هذه وقفت للنفقات	١٩٢٠ر٠٠٠ دينار	ومن جميع أجناد الشام من الزبيب = ٣٠٠ر٠٠٠ رطل .
٣٣	برقة	١ر٠٠٠ر٠٠٠ درهم	(١)
٣٤	إفريقية	١٣ر٠٠٠ر٠٠٠ درهم	ومن البسط ١٢٠ بساطاً
٣٥	اليمن	٨٧ر٠٠٠ دينار	التياب غير مذكور العدد .
٣٦	سوى الشياح مكة والمدينة	٣٠٠ر٠٠٠ دينار	-

(١) يلاحظ في هذه القائمة أنها بالدنانير وليست بالدراهم وخصوصاً من قيسريين والعوامم إلى مكة والمدينة ما عدا برقة وإفريقية فإنهما الناحيتان المذكورتان بالدراهم وليستا بالدنانير حسب عملة كل ناحية وإقليم .

٢ - قائمة ابن خلدون الخراجية :

يقول ابن خلدون في مقدمته (وجد بخط أحمد بن محمد بن عبد الحميد عمل ، بما يحمل إلى بيت المال ببغداد أيام المأمون ، من جميع النواحي ، نقلته من جراب الدولة) . (١)

وعند مقارنة قائمة الخراج عند ابن خلدون وقائمة الخراج عند الجهشيارى ، نجد أن هناك تطابقاً كبيراً بين أخرجة أقاليم كثيرة في القاشميين ٠٠٠ وهذا مما دفع بعض المؤرخين المحدثين (٢) إلى القول بأن قائمة ابن خلدون هي نفس قائمة الخراج في كتاب الوزراء والكتّاب التي أوردها الجهشيارى ، ناسباً الاختلاف قسبي القائمة حول مبالغ الأخرجة في بقية الأقاليم ، إلى تحريف الناسخ ، وقد استطاع هذا المؤرخ أن يحدد زمن قائمة ابن خلدون بعهد الرشيد ، مؤيداً بنموذج تؤكد ذلك من أقوال البلاذري ، والطبري . (٣)

وبصفة عامة فإنه مما يدل على أنه قد يكون هناك تحريف من النسخ في هذه القائمة أو تلك ، أن قائمة ابن خلدون وصلتنا متضمنة لبعض الملاحظات في أسماء البلدان والنواحي والأقاليم التي حمل منها الخراج ، وهو ما استطاع بعض المؤرخين المحدثين (٤) من استدراكه وسرد هذه الملاحظات ٠٠٠ ولكنه أكد أن قائمة ابن

(١) مقدمة ابن خلدون ، الفصل الثامن عشر (فصل في أن آثار الدولة كلها على نسمة قوتها في أصلها) . صفحة ١٤١ .

(٢) وهو الدكتور محمد ضياء الدين الربيع مؤلف كتاب الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية .

(٣) فتوح البلدان صفحة ٣١٦ ، وتاريخ الأمم والملوك الجزء العاشر صفحة ٢٥١
مؤلف كتاب الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية يرى أنه من غير المعقول أن يكون خراج الري في زمن المأمون اثني عشر ألف ألف درهم ، ولكنه معقول في زمن الرشيد ، حيث أن المأمون أسقط عن أهل الري ألفي ألف درهم سنقة ٢٠٣ هـ . وقد أكد هذا الرقم ما ذكره ابن خرداذبه في كتابه المسالك والممالك صفحة ٢٢ من أن خراج الري ٠٠٠ عشرة آلاف ألف درهم .

(٤) تاريخ التمدن الاسلامي ، جرجي زيدان ، الجزء الثاني صفحة ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

خلدون ، إنما كتبت بعد سنة ٢٠٤ هـ ، حيث أن الديوان احترق في أيام الفتنة بين الأمين والمأمون ، ثم لم يذون الحساب إلا بعد سنة ٢٠٤ هـ . . . والمأمون حكم ٢٢ سنة من سنة ١٩٦ هـ ، وحتى سنة ٢١٨ هـ . وأكد نفس هذا المؤلف من أن ابن خلدون استحوذ على أوراق رسمية في أيام الخليفة المأمون عن الدخل والخرج ، كان يرجع إليها في تحقيق ما يكتبه في هذا الشأن ونحوه ، وابن خلدون مؤرخ ثقسه ، كثير التبصر والتحصيل وقد قال صريحاً أن هذه الجباية وردت على بيت المال في أيام الخليفة المأمون .^(١) وأي باحث يقف حائراً أمام أدلة المؤرخين ، فكل فرس له أدلته ، فمن قال : بأن قائمة ابن خلدون الخراجية هي نفس قائمة الجهشداري الخراجية له أدلته ، ومن قال : بأن قائمة ابن خلدون قائمة جديدة إنما سجلت في عهد المأمون له أدلته . وابن خلدون مؤرخ ثقه ، وقعت في يديه بعض الأوراق الرسمية ، اعتمد عليها في تأريخ فترة المأمون وسرد هذه القائمة التي بحوزتنا الآن . وأميل أنا إلى الرأي الثاني ، بأن كل قائمة خراجية قائمة بذاتها ، ولكن هنالك بعض الأخطاء والملاحظات على هاتين القائمتين بسبب الفساح . والله أعلم .

(١) تاريخ التمدن الاسلامي ، ج ٢ ، صفحة ٢٠٥ .

قائمة الخراج لابن خلدون

الأمثلة والعروض	مقادير الجباية من الأموال بالدرهم	أسماء الأقاليم	رقم
ومن الخليل النجرانية = ٢٠٠ حلة ، ومن طين الختم = ٢٤٠ رطلاً .	٢٧٨٠٠٠٠٠	غلات السواد	١
—	١١٦٠٠٠٠٠	(كنكر) والصحيح كنكر	٢
—	٢٠٠٠٠٠٠ (١)	كور دجلة	٣
—	٢٠٨٠٠٠٠٠	والصحيح	
—	٢٥٨٠٠٠٠٠ (٢)	خلوان	٤
ومن السكر ٣٠٠٠٠ رطلاً	٢٥٠٠٠	الأهواز	٥
—	٢٥٠٠٠٠٠٠	والصحيح	
ومن ماء الزرد ٣٠٠٠٠٠ قارورة ، ومن الزيت الأسود ٢٠٠٠٠٠ رطلاً .	٢٧٠٠٠٠٠٠	فارس	٦
—	٤٠٠٠٠٠٠	مكران	٧
ومن العود الهندي ١٥٠ رطلاً	١١٥٠٠٠٠٠	السند وما يليه	٨
ومن الثياب المعينة ٣٠٠ ثوب .	٤٠٠٠٠٠٠	سجستان	٩
ومن القانيذ ٢٠ رطلاً .	٢٨٠٠٠٠٠٠	خراسان	١٠
ومن نقر الفضة (٢٠٠٠) نقرة			
ومن البراذين (٤٠٠٠) ومن الرفيق ألف رأس . ومن المنافع = (٢٠٠٠٠) ثوب ومن الاهليلج (٣٠٠٠٠) رطلاً .			
ومن الإبرسم (١٠٠٠) شقة .	١٢٠٠٠٠٠٠	جرجان	١١

(١) جاء في مقدمة ابن خلدون في الفصل الثامن عشر صفحة ١٤١ ، ١٤٢ أن إيراد خراج كور دجلة (عشرون ألف درهم وثمانية دراهم) ، وجميع المصادر الأخرى تؤكد أن إيراد خراج كور دجلة (٢٠٨٠٠٠٠٠) درهم .

(٢) وجاء أيضاً في نفس المرجع السابق صفحة ١٤٢ (أن خراج الأهواز ٥٠٠ خمسة وعشرون ألف درهم مرة) ، وجميع كتب المحدثين الذين نقلوا من مقدمة ابن خلدون يؤكدون أن خراج الأهواز (٢٥٠٠٠٠٠٠) درهم .

وبمقارنة هذه القائمة بقائمة الجهشيارى يصل الباحث إلى رأي المؤرخين المحدثين ، لأن الفرق شاسع بين الأرقام المذكورة عند الجهشيارى وقائمة ابن خلدون . فلا يمكن أن يكون الفرق في إيراد الخراج بالنسبة للأهواز من ٢٥ مليون إلى ٢٥ ألف .

بقية قائمة الخراج لابن خلدون

التسلسل	أسماء الأقاليم	مقدار الجباية من الأموال بالدراهم	الأمثلة والعروض
١٢	قوسس	١٥٠٠ر٥٠٠	ومن نقر القضة (١٠٠٠) نقرة .
١٣	طبرستان (أو الرومان) ونهاوند . والصحيح الرومان من إقليم الديلم .	٦٣٠٠ر٥٠٠	ومن الفرش الطبري (٦٠٠) قطعة . ومن الأكسية (٢٠٠) كساء . ومن الثياب : (٥٠٠) ثوب . ومن المناديل (٣٠٠) ومن الجامات (٣٠٠) (١) .
١٤	الري	١٢ر٥٠٠	ومن العسل ٢٠ر٥٠٠ رطل .
١٥	همدان	١١٣٠٠ر٥٠٠	ومن رب الرمانين ١٠٠٠ رطل
			ومن العسل ١٢٠٠٠ رطل .
١٦	ماسين البصرة والكوفة	١٠٧٠٠ر٥٠٠	—
١٧	ماسيدان (أو الدينار) والصحيح إما الدينور أو الريان (٢)	٤ر٥٠٠	—
١٨	شهر زود	٦٧٠٠ر٥٠٠	—
١٩	الموصل وما يليها	٢٤ر٥٠٠	ومن العسل الأبيض ٢٠ر٥٠٠ر٥٠٠ رطل (٣)
٢٠	أذربيجان	٤ر٥٠٠	—
٢١	الجزيرة وما يليها من أعمال الفرات	٣٤ر٥٠٠	ومن الرقيق (١٠٠٠) رأس . ومن الفسل (١٢٠٠٠) زق . ومن الزاة عشرة ومن الأكسية ٢٠ كساء .

- (١) جاء في تاريخ التمدن الاسلامي ، الجزء الثاني صفحة ٣٠٦ عند الحديث عن خراج طبرستان والرومان و نهاوند من الأمثلة ٥٠٠٠ (٢٠٠) جامدة والصحيح (٣٠٠) من الجامات .
- (٢) جاء في هامش صفحة ١٤٢ من مقدمة ابن خلدون (قوله والدينار : الظاهر أنها الدينور ، وفي الترجمة التركية ماسيدان وريان ، وفي تاريخ التمدن الاسلامي الجزء الثاني صفحة ٣٠٣ (وأما الدينار : فلامسمى لها في بلاد الاسلام ، وقد يتبادر إلى الذهن أنها مسك) تخريف الدينور : قصيه ماء الكوفة ، لو لم تكن قد وقفنا على اسم الماهين معاً فهي هذه القائمة ، فهي على الغالب مبدلة من (الريان) وهي كورة يقرب كمكر في العراق .
- (٣) وأرى أن هذا الرقم خطأ من الناسخ فلا يمكن جمع عشرين مليون رطل من ناحية أو حتى عدة أقاليم ، والرقم الأقرب إلى الصحة عشرين ألف رطل .

بقية قائمة الخراج لابن خلدون

التسلسل	أسماء الأقاليم	مقدار الجباية من الأموال	الأمثلة والعروض
٢٢	أرمينية	١٣.٠٠٠.٠٠٠ درهم	ومن القسط المحفور ٢٠ ومن الرقم (نوع من الوشي) ٥٣٠ رطلاً ومن المسايح السور ما هي (١٠.٠٠٠) رطل . ومن الصونج (نوع من الأسماك البحرية) (١٠.٠٠٠) رطل . ومن البنغال ٢٠٠ . ومن الصهرة ٣٠ .
٢٣	برقصة	١.٠٠٠.٠٠٠ درهم	—
٢٤	إفريقية	١٣.٠٠٠.٠٠٠ درهم	ومن البسط (١٢٠) بساطاً
٢٥	كرمان	٢.٠٠٠.٠٠٠ درهم	ومن المتاع اليمني ٥٠٠ ثوب . ومن التمر ٢٠.٠٠٠ رطل .
	والمجموع	٣١٨.٦٠٠.٠٠٠ درهم	
٢٦	قنشرين	٤٠٠.٠٠٠ دينار	ومن الزيت ١٠٠٠ حمل زيت
٢٧	دمشق	٤٢٠.٠٠٠ دينار	—
٢٨	الأردن	٩٢.٠٠٠ دينار	—
٢٩	فلسطين	٣١٠.٠٠٠ دينار	ومن الزيت ٣٠٠.٠٠٠ رطل .
٣٠	مصر (١)	١٩٢٠.٠٠٠ رطل والصحيح ٢.٩٢٠.٠٠٠ دينار	

(١) جاء في كتاب تاريخ التمدن الإسلامي ، الجزء الثاني صفحة ٣٠٢ أن الخراج في مصر (٢.٩٢٠.٠٠٠) دينار قياساً على جبايتها في عصر الفاطميين ، وهذا الخطأ إنما يرجع إلى النسخ .

وبعد الرجوع إلى كتاب المسالك والممالك لابن خردادبه صفحة ٨٤ إتضح لنا - من قوله (وحمل منها موسى بن عيسى في دولة بني العباس ألفي ألف ومائة ألف وثمانين ألف دينار) - أنه كان يحمل من مصر أكثر من ألفي ألف . ويؤكد هذا الرقم المقريزي في الجزء الأول صفحة ٩٩ . كما جاء في كتاب الخراج وصفة الكتابة لجعفر بن قدامة صفحة (٢٥) (أن خراج مصر والاسكندرية ألفي ألف وخمسمائة ألف دينار) .

بقية قائمة المخرّاج لابن خلدون

التسلسل	أسماء الأغنائيم	مقدار الجباية من الأموال	الأمثلة والعروض
٣١	اليمن	٣٧٠.٠٠٠ دينار	سوى المتاع (ولم يذكر) —
٣٢	الحجاز	٣٠٠.٠٠٠ دينار	
	المجموع	٤٨١٧.٠٠٠ دينار	
	ومجموع إيرادات الخراج من جميع الأقاليم والسواحي بالدراهم باعتبار أن الدينار = ١٥ درهم (١)		$٣١٨٦٠٠٠.٠٠٠ + ٤٨١٧.٠٠٠ \times ١٥ = ٣٩٠٨٥٥.٠٠٠$ درهم
	وباعتبار الدينار = ٢٢ درهم (٢)		$٣١٨٦٠٠٠.٠٠٠ + ٤٨١٧.٠٠٠ \times ٢٢ = ٤٢٤٥٧٤.٠٠٠$ درهم

(١) الدينار = ١٥ درهم (من كتاب الخراج ومنعة الكتابة) لجعفر بن قدامة صفحة ٢٤٩ .

(٢) الدينار = ٢٢ درهم (من كتاب الوزراء والكتاب) صفحة ٢٨٨ .

٢٢ قائمة قدامة الخراجية :

أوضح فيها مقدار ما يتم جبايته من مختلف نواحي (طاسيج) السواد من الحنطة والشعير ، وكذلك مقدار ما يحصل عليه من أموال بالدراهم ، ثم بعد ذلك ذكر إرتفاعات الأقاليم الأخرى .

وتمثل قائمته بيان للحالة المالية بعامة ، والخراجية بخاصة في العصر الأول للدولة العباسية ، وبالتحديد خلال الربع الأول من القرن الثالث الهجري ، ابتداءً من سنة ٢٠٤ هـ ، لأنها أول سنة يوجد حسابها بالدواوين ، بعد إحراق الدواوين أثناء الفتنة بين الأخوين أبي هارون الرشيد ، الأمين ، والمأمون .^(١)

فقائمة قدامة تعطينا صورة لمقادير الخراج في عصري الخليفة والمأمون ، والخليفة المعتصم ، ويستنتج من هذه القائمة أن جملة الخراج ، لم تكن تقل عن أربعمئة مليون درهم (٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠) . وهي بذلك تقل عن ما ورد في قائمة الجبشاري بحوالي مائة مليون درهم . وهو ما يعني أن معدلات الجباية قد انخفضت عما كانت عليه في السابق .

وبما يؤخذ على هذه القائمة أن هناك تناقضاً بين ما كتبه قدامة عن إرتفاع الخراج من بعض الأقاليم ، فنراه عند الحديث عن إقليم الأهواز والكوثر التي تتبع هذا الإقليم يقول إن إرتفاع الأهواز وما يتبعه من كور ثمانية عشر ألف ألف درهم .^(٢) ولما يذكر القائمة عند قوله (تفصيل ذلك عيناً وورقاً) يقول إن إرتفاع الأهواز ثلاثة وعشرين ألف ألف درهم^(٣) فيحتمل الباحث أي رقم يأخذ به ، وكذلك

(١) الخراج وصناعة الكتابة ، لقدامة بن جعفر ، صفحة ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

ويقول فيه : (ولنستدي بذكر إرتفاع السواد ، بحسب ما هو عليه وعلى عمرة سنة ٢٠٤ هـ ، وهي أول سنة يوجد حسابها في الدواوين بالحضرة ، لأن الدواوين أحرقت في الفتنة التي كانت في أيام الأمين ، المعروف بابن زبيدة . . .) .

(٢) الخراج وصناعة الكتابة ، صفحة ٢٤٢ .

(٣) الخراج وصناعة الكتابة ، صفحة ٢٤٩ . هذا التغيير في كمية الجباية لنفس الأقاليم بعد سبع صفحات فقط من نفس الكتاب ونفس المؤلف .

تتكرر نفس المشكلة في بعض الأقاليم الأخرى ، مثل إقليم ماسيدان ، فالرقم السابق مليون ومائة ألف درهم ، ثم في القائمة مليون ومائتي ألف درهم .

كذلك الحال بالنسبة لأقاليم قزوين ، وطبرستان ، وتكريت ، وديار ربيعة ، وأرزن وميافارقين ، وحمص ، وفلسطين ويمكن جدولة الأرقام كالتالي :-

م	أسماء الأقاليم	مقدار الحباية المذكورة (١) أولاً	مقدار الحباية في القائمة (٢)
١	الأصـواز	١٨٠٠٠٠٠٠٠ درهم	٢٢٠٠٠٠٠٠٠ درهم
٢	ماسـيدان	١١٠٠٠٠٠٠٠ درهم	١٢٠٠٠٠٠٠٠ درهم
٣	قزوـين	١٦٢٨٠٠٠٠٠ درهم	١٨٢٨٠٠٠٠٠ درهم
٤	طبرستـان	١٦٢٣٠٠٧٠٠ درهم	١٢٨٠٠٧٠٠ درهم
٥	تكريـت	٧٠٠٠٠٠٠٠٠ درهم	٩٠٠٠٠٠٠٠٠ درهم
٦	ديار ربيـعة	٤٦٢٥٠٠٠٠٠ درهم	٩٦٢٥٠٠٠٠٠ درهم
٧	أرزن وميافارقين	٤١٠٠٠٠٠٠٠ درهم	٤٢٠٠٠٠٠٠٠ درهم
٨	حمص	١١٨٠٠٠٠٠ دينار	٢١٨٠٠٠٠٠ دينار
٩	فلسطين	١٩٥٠٠٠٠٠ دينار	٢٥٩٠٠٠٠٠ دينار

(١) الخراج وصناعة الكتابة ابتداءً من صفحة ٢٤٢ إلى صفحة ٢٤٧ .

(٢) الخراج وصناعة الكتابة ابتداءً من صفحة ٢٤٩ إلى صفحة ٢٥١ .

وبلاحظ أن معظم المؤرخين المحدثين أخذ بالأرقام الموجودة في القائمة دون الرجوع إلى خمس أو ست صفحات تسبق القائمة ليرى الفرق بينما ذكر في هذه الصفحات والقائمة .

٢- قائمة قدامة الخراجية (١)

٢	أسماء الأقاليم	مقدار الجباية بالدراهم
١	السواد	١٣٢٧١٠ر٢٥٠ (٢)
٢	الأهلبواز	٢٣ر٠٠٠
٣	فارس	٢٤ر٠٠٠
٤	كرمستان	٦ر٠٠٠
٥	مكسران	١ر٠٠٠
٦	أسيهستان	١٠ر٥٠٠
٧	سجستان	١ر٠٠٠
٨	خراسان	٣٨ر٠٠٠
٩	حلبوان	٩٠٠ر٠٠٠
١٠	ماء الكوفه	٥ر٠٠٠
١١	ماء البصره	٤ر٨٠٠
١٢	همسذان	١ر٧٠٠
١٣	ماسبذان	١ر٢٠٠
١٤	صهرجة نقذق	١ر١٠٠
١٥	الإبغاريسن	٣ر١٠٠
١٦	قم وقاشان	٣ر٠٠٠
١٧	أذر بيجان	٤ر٥٠٠
١٨	الري ودمارتد	٢٠ر٢٠٠
١٩	قزوین	١ر٨٢٨
٢٠	قوسس	١ر١٥٠
٢١	جرجستان	٤ر٠٠٠
٢٢	طبرستان	٤ر٢٨٠
٢٣	تكريست	٩٠٠ر٠٠٠

(١) هذه القائمة موجودة في كتاب الخراج وضلعة الكتابة ابتداء من صفحة ٢٢٦ وحتى

صفحة ٢٥١ ، مع الملاحظات التي أضفنا إليها في الصفحة السابقة.

(٢) كان ارتفاع الحنطة = ١٧٧٢٠٠ كسر ، ومن الشعير = ٩٩٧٢١ كسر ومن السورق = ٨٠٠ر٩٥ درهم ، وثمان الكربين = ٦٠ دينار ، والكرب = ٣٠ دينار ، والدينار = ١٥ درهم ، المصدر السابق صفحة ٢٢٩ . وبمطابقة حسابية بسيطة نصل إلى الرقم الذي ذكرته ثمن الحنطة = ١٧٧٢٠٠ × ٣٠ = ٥٣١٦ر٠٠٠ دينار، ثمن الشعير = ٩٩٧٢١ × ٣٠ = ٢٩٩١ر٦٣٠ دينار . ومجموع قيمة الحنطة والشعير = ٥٣١٦ر٠٠٠ + ٢٩٩١ر٦٣٠ = ٨٣٠٧ر٦٣٠ دينار . وبالدراهم = ٨٣٠٧ر٦٣٠ × ١٥ = ١٢٤٦١٤ر٤٥٠ ، مجموع إيوان السواد من الحنطة والشعير والسورق = ١٢٤٦١٤ر٤٥٠ + ٨٠٠ر٩٥ = ١٣٢٧١٠ر٢٥٠ درهم . ويلاحظ في كتاب الخراج والنظم المالية صفحة ٥٢٢ أن المؤلف لم يلتزم بهذه الحسابات التي ذكرها قدامه في كتابة الخراج ، ولكن اخترع له حيلة بما رأى وقدّر ، دون أن يشير إلى أي مصدر أو مرجع.

بقية قائمة قدامة الخراجية

م	أسماء الأقاليم	مقدار الجباية بالدرهم
٢٤	شهر زور	٢٠٠٠ر٢٧٥٠
٢٥	الموصل	٢٠٠٠ر٦٣٠٠
٢٦	قردى وبازيدى	٢٠٠٠ر٣٢٠٠
٢٧	ديار ربيعيه	٢٠٠٠ر٩٦٣٥
٢٨	أرزن ومياقارقين	٢٠٠٠ر٤٢٠٠
٢٩	طبرون	١٠٠٠ر١٠٠٠
٣٠	أرمينية	٢٠٠٠ر٤٠٠٠
٣١	آمنه	٢٠٠٠ر٢٠٠٠
٣٢	ديار مصر	٢٠٠٠ر٦٠٠٠
٣٣	أعمال طريق القرات	٢٠٠٠ر٢٩٠٠
	المجموع =	٢٣٤٩٥٣٩٥٠ درهم

بقية قائمة قدامة الخراجية

م	أسماء الأقاليم	مقدار الجباية بالدنانير
٣٤	قنشرين والقواعم	٢٦٠٠ر٢٦٠٠
٣٥	حما	٢٦٨٠ر٢٦٨٠
٣٦	دمشق	١١٠٠ر١١٠٠
٣٧	الأردن	١٠٩٠ر١٠٩٠
٣٨	فلسطين	٢٥٩٠ر٢٥٩٠ (١)
٣٩	مصر والاسكندرية	٢٥٠٠ر٢٥٠٠
٤٠	الخرميين	١٠٠٠ر١٠٠٠
٤١	اليمن	٦٠٠٠ر٦٠٠٠
٤٢	اليمامة والبحرين	٥١٠٠ر٥١٠٠
٤٣	عمان	٣٠٠٠ر٣٠٠٠
	المجموع =	٥٠٦٦٠٠ر٥٠٦٦٠٠ دينار

(١) وبناء على ما تقدم فيمكن معرفة دخل الدولة العباسية في عصرها الأول ———
الخراج كالتالي = ٥٠٦٦٠٠ر٥٠٦٦٠٠ × ١٥ + ٢٣٤٩٥٣٩٥٠ = ١٠٩٤٣٩٥٠ر٤١٠٩٤٣٩٥٠ درهم.

٤ - قائمة ابن خرداذبه الخراجية

وهي ليست قائمة إجمالية منظمة ومرتبعة ومنسقة كما هو الحال في القوائم الخراجية السابقة ، وإنما هي مقادير للخراج ، في الأقاليم المختلفة ، كان ابن خرداذبه يمردها في كتابه المسالك والممالك ، عند وصفه للطرق . . ولم يكن ابن خرداذبه يقدم أن يبين ويتحدث عن جباية الخراج أو مورد الخراج لذاته أو على سبيل حصر الجباية كما في القوائم السابقة ، وما يؤكد هذا أنه لم يجمع ما يتم تحصيله من الأقاليم المختلفة ، كما أنه وصف طرق بعض البلدان ، وعدد الأميال منها إلى غيرها إلا أنه لم يتحدث عن جباية الخراج فيها .

أما عن أهمية قائمة ابن خرداذبه فنرجع إلى عدة أمور منها : أنه كان معاصر لبعض الخلفاء كالخليفة العباسي الواثق ، والخليفة المتوكل ، وغيرهما ، كما أنه تولى بعض المناصب الرسمية في الدولة العباسية ، فكان مثلاً عاملاً على ديوان البريد (١) وهذا يعني أنه كان قريباً من الأجهزة الحكومية ، وإدارات الدولة المختلفة والدواوين والسجلات في ذلك الوقت ، مما يجعلنا نستنتج بأن مقادير الخراج التي ضمنها كتابه المسالك والممالك ، هي مقادير طبق الأصل كما كانت في الدواوين في ذلك الوقت ، كما أن ابن خرداذبه صرح ، بأنه تلقى معلوماته الخراجية عن الفضل بن مروان الذي كان وزيراً للخليفة المستنصر ، ثم والياً على ديوان الخراج للخليفة الواثق ، حتى عزل سنة ٢٢٣ هـ ٨٠٠ م هنا تبرز أهمية قائمة ابن خرداذبه الخراجية أو بالأحرى أرقام الجباية التي ذكرها من خلال كتابه .

أما عن أهم الملاحظات التي تؤخذ على هذه القائمة (٢) أن ابن خرداذبه لم يذكر خراج بعض الأقاليم مثل طبرستان ، وطريق الفرات ، وماء البصرة ، وهمدان . . . السج

(١) الفهرست ، صفحة ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٢) قام بجمعها ودراستها مؤلف كتاب الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، وقامت بالتأكد من هذه الأرقام وذلك بالرجوع إلى نفس المرجع والمطبوع فسي نفس السنة ، فوجدت بعض الاختلافات وبعض التناقضات سأوضحها في الصفحات التالية .

مصاردا يساعد الباحث على عمل مقارنة بين هذه القائمة ، والقوائم الأخرى السابقة . كما يلاحظ أن خراج بعض الأقاليم التي ذكرها ابن خرداذبه يزيد كثيراً عما كان عليه في قائمة قدامه ، مثل خراج الأهواز ثلاثين مليون درهم ، بينما كان في قائمة قدامه ثلاثة وعشرين مليون درهم ، وكذلك الحال بالنسبة لقارس فنراه عند ابن خرداذبه ثلاثة وثلاثين مليون درهم ، بينما كان في قائمة قدامه أربعة وعشرين مليون درهم .

كما نرى هذه الزيادة في البلدان والأقاليم التي تدفع بالدنانير مثل حمص ، ودمشق وقنسرين والمواسم ، والأردن ، وفلسطين ، وأحياناً كانت الزيادة إلى الضعف أو أكثر من ذلك ، فالأردن كان خواجه في قائمة قدامه (١٠٩٠٠٠) دينار ، بينما في قائمة ابن خرداذبه (٣٥٠٠٠٠) دينار ، ودمشق كان جباية الخراج فيها (١١٠٠٠) ديناراً ووصل في قائمة ابن خرداذبه (٤٠٠٠٠٠ ديناراً) .

ومن الملاحظات التي تؤخذ على هذه القائمة أيضاً كما ذكر بعض المؤرخين — المحدثين أنه لم يرد ذكر الخروض التي كانت ترسل عادة مع الخراج ^(١) .
وبعد رجوعي إلى كتاب المسالك والممالك ، اتضح لي أن هنالك الكثير من النواحي والأقاليم ، كانت ترسل الخراج العيني بالإضافة إلى الورق .

فمثلاً معظم الطاسيج في الجانب الغربي (سفي الفرات ودجيل) كانت ترسل الحنطة والشعير والورق ^(٢) ، وكذلك الحال بالنسبة للجانب الشرقي فبعض الأقاليم كانت ترسل الدخن ، والأرز بالإضافة إلى الحنطة والشعير والورق ^(٣) .

- (١) وهو الدكتور محمد ضياء الدين الريس ، صاحب كتاب الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية .
(٢) الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية صفحة ٥٣٢ ويقول فيه : (ولم يرد في هذه القائمة أيضاً ذكر للخروض التي كانت ترسل عادة مع الخراج ، فلا نعرف مقدارها والظن أنها كانت ترسل طبقاً للنظام الذي كان متبعاً ، ولو في صورة أفل) انتهى .
(٣) المسالك والممالك لابن خرداذبه ، صفحة ٨ ، ٩ ، ١٠ .
(٤) المسالك والممالك لابن خرداذبه ، صفحة ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ .

كما ذكر ابن خرداذبه أن أهل خراسان كانوا يدفعون مع الورق ، الخراج الميني والعروض ، فيقول في ذلك (فجميع خراج خراسان وماضم إلى أبي العباس عبد الله ابن طاهر من الكور والأعمال ، أربعة وأربعون ألف ألف وثمان مائة ألف وستة وأربعون ألف درهم ومن الدواب للركوب ثلاثة عشر رأساً ، ومن الفتم ألفا شاه ، ومن السبي الجزية ألفا رأس ، قيمته ستمائة ألف درهم ، ومن الكرابيس الكتدجية ألف ومائتة وسبعة وثمانون ثوباً ، ومن المرور ومفاتيح الحديد ألف وثلاثمائة قطعة نصفين)^(١) .

ومن هنا يتضح لنا أن بعض الأقاليم ، كانت ترسل العروض والخراج الميني كما رأينا ، وأكدناه من كلام صاحب المسالك والممالك في مواضع عدة .

كما أن مؤلف كتاب الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية أخاف جوالي مدينة السلام (أي جزيرة مدينة السلام) إلى قائمة الخراج لابن خرداذبه ، وهو (١٣٠٠٠٠) درهم وهي جباية في غير محلها ، فالجوالي هي الجزيرة وقد عرفت في العمر العباسي الأول بهذا الاسم ، ولا يمكن إضافة جباية الجزيرة على جباية الخراج ، ووضعها في قائمة واحدة .

ولم يتحدث ابن خرداذبه في كتابه عن جباية الجوالي إلا في موضعين اثنين هما : جوالي واسط وكانت ثلاثون ألف درهم^(٢) ، والجوالي بمدينة السلام وكانت مائة ألف وثلاثين ألف درهم^(٣) . ولا يمكن إضافة هذين الرقمين إلى جباية الخراج كما فعل بعض المؤرخين المحدثين .

ونظراً لعدم اهتمام المؤرخين المحدثين بقائمة ابن خرداذبه وتفصيلاتها ، ونظراً لعدم توفر الكتاب في المكتبات إلا بصعوبة ، فقد ركزت اهتمامي على هذه القائمة ، ولذا أسردت جميع الأقاليم والنواحي والطاسيح ، وذكرت الصفحات التسمي

(١) المسالك والممالك ، صفحة ٢٥ .

(٢) وهو الدكتور محمد ضياء الدين الريس ، صفحة ٥٣٠ .

(٣) المسالك والممالك ، صفحة ٥٩ .

(٤) المصدر السابق ، صفحة ١٢٥ .

استقيت منها المعلومات والأرقام ، والجبايات النقدية والعينية ، وعملت جدولاً مفصلاً ودقيقاً ومنسقاً ، لخصت فيه محتوى هذا الكتاب وما كتب فيه عن الخراج ، وهذا ما لم يتم به أيّ باحث قبلي ، ومن خلال قراءتي العديدة لهذا الكتاب

لاحظت أن ابن خردادبه اهتم بإقليم الري ، وقد ذكر ما يجبي منها من الخراج ثلاث مرات في كتابه (١) .

وعند رجوعي لكتب المؤرخين الصحدثين (٢) والذين تناولوا قائمة ابن خردادبه الخراجية ، وجدت أنهم لم يذكروا جميع الأقاليم التي كتبت وذكرت في هذا الكتاب القيم ، ولذلك كان الجمع خطأً وناقصاً ، فلم يذكر صاحب تاريخ التمدن الاسلامي خراج أذربيجان ، ولا إقليم السند ، ولا بعض الأموال الأخرى بخراسان الخ .

كما أن صاحب كتاب الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية لم يذكر خسراج بعض الأقاليم والجهات التابعة للسند ، وخراسان ، ولذلك كان الجمع ناقصاً ولكنّه أقرب للصحة من تاريخ التمدن الاسلامي ، وتاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي وكذلك من كتاب تاريخ العرب .

(١) المسالك والممالك لابن خردادبه ، في صفحة ٢٠ وكذلك صفحة ٢٢ ، وفي المرة الثالثة في صفحة ٢٦ .

(٢) منهم جرجي زيدان مؤلف كتاب تاريخ التمدن الاسلامي ، والدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ، مؤلف كتاب الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية ، ونفيس فليبي حتى مجموع جرجي زيدان كما هو في كتابه تاريخ العرب ، واعتمد عليه كثير آفي المعلومات المالية والخراجية ، وما يؤسف له أيضاً أن المؤرخ الدكتور حسن ابراهيم حسن مؤلف كتاب تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، وفي الجزء الثاني من كتابه الصفحات ٢٨٣ وحتى ٢٨٩ نقل هذه الأرقام من كتاب جرجي زيدان ، دون الرجوع إلى الأصل ، والى كتاب المسالك والممالك أو حتى الرجوع إلى أصحاب القوائم الأخرى وكتبهم الأصلية ، ولكنه اكتفى بالنقل من كتاب تاريخ التمدن الاسلامي ، حتى في كتابه الثاني النظم الاسلامية والذي شاركه التأليف الدكتور علي ابراهيم حسن صفحة ٢٦٣ .

وعلى أية حال فإن القوائم الخراجية الأربعة تُعطينا صورة واضحة عن مقدار الثروة العظيمة في العصر الأول للدولة العباسية ، وما كان يصل إلى بيت المال من هذه الأموال ، كما تبيّن لنا ما توصل إليه المسلمون من التفصيل والدقة في الحسابات وعمل القوائم ، وبالملايين من الدراهم والدنانير ، في دفاتر عديدة ومضبوطة ، كتبت فيها هذه الجبايات من مورد الخراج ، وهذه القوائم الأربعة إن دلت على شيء ، فإنما تدل على مدى ازدهار الدولة ورخائها -

٤ - قائمة ابن خردادبة الخراجية *

م	اسماء الأقاليم والتواحي	مقدار الجباية من الأموال		
		من الدراهم	من الحنطة بالكُـر	من الشعير بالكسر
١	دجلة	٨٥٠٠٠٠٠	-	-
٢	تقدیر الحواد (الجانب الغربي)			
(١)	سفي الفرات وُدْجِيل			
	طسوج الأنبار	١٥٠٠٠٠	٢٣٠٠	١٤٠٠
	طسوج قَطْرَبِل	٣٠٠٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠
	طسوج مَسْكِن	١٥٠٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
	طسوج بادُورِيَا	٢٠٠٠٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠٠
	طسوج نَهْرَجِير	١٥٠٠٠٠	١٩٠٠	١٢٠٠
	طسوج الرُوتقان	٢٥٠٠٠٠	٢٣٠٠	٣٠٥٠
	طسوج كُوكِي	١٥٠٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
	طسوج نهر كُرفيط	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
	طسوج نهر جُومَر	١٥٠٠٠٠	١٢٠٠	٦٠٠٠
(٢)	كور الزوابي	٢٥٠٠٠٠	١٤٠٠	٧٢٠٠
(٤)	طسوجي بابل وخطَر نية	٢٥٠٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠
	طسوج الفلوجة العليا	٧٠٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠
	طسوج الفلوجة السفلى	٢٨٠٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠
	طسوج الشَّهْرَبِي	٤٥٠٠٠٠	٣٠٠	٤٠٠
	طسوج مَسْكِن التَّصَر	٤٥٠٠٠٠	٢٠٠	٤٠٠
	طسوج الحُبَّة والبُذَاة	١٥٠٠٠٠	١٢٠٠	١٦٠٠
	طسوج سُرَاوِيَرِيَسْمَا	١٠٠٠٠٠	٧٠٠	٢٤٠٠
	طسوج بارُوسْمَا ونهر المَلِك	٢٥٠٠٠٠	١٥٠٠	٤٥٠٠
	السَّيْمَتِي والكُوف	١٥٠٠٠٠	٥٠٠	٥٥٠٠
	طسوج قُرَات بادَقَلِي	٩٠٠٠٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠
	طسوج السَّيْلَجِين	١٤٠٠٠٠	١٠٠٠	١٢٠٠
	الشعير والأرز			
(٥)	الشعير والأرز			

(١) المسالك والممالك لابن خردادبة ، صفحة ٧-

(٢) المصدر السابق صفحة ٨ وفيها ذكر مقادير الجباية من طسوجي الأنبار وقطر بل.

(٣) المصدر السابق صفحة ٩ وفيها ذكر مقادير الجباية من طسوج مسكن وحتى كورة الزوابي .

(٤) المصدر السابق صفحة ١٠ ومنها استقيمت بيانات الجباية من بقية كورة الزوابي وحتى طسوج سورا وبر بيسما .

(٥) المصدر السابق صفحة ١١ ومنها أخذت بيانات الجباية من طسوج باروسما إلى طسوج السيلجين .

بقیعة قائمة ابن خرداذبه الخراجية

٢	أسماء الأقاليم والنواحي	مقدار الجباية من الأموال		
		من الدراهم	من الجنطة بالكر	من الشعير بالكر
(ب)	طسوجي روضة مستان وهرمز جرد	١٠,٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠
	طسوجي كسکر	٢٠٠,٠٠٠	١٢٥٠	٢٠٠٠
	إيغار يقطين	٢٠٤,٨٤٠	-	-
	سقى دجلة والفرات	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠,٠٠٠
	كورة كسکر	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠,٠٠٠
	الجانب الشرقي	٢٠٠,٠٠٠	٢٥٠٠	٢٢٠٠
	طسوجي بزر جستان	١٢٠,٠٠٠	٤٨٠٠	٤٨٠٠
	طسوجي الراذائين	١٠٠,٠٠٠	٢٠٠	١٠٠٠
	طسوجي بوق	٢٢٠,٠٠٠	١٦٠٠	١٥٠٠
	طسوجي قلواذی	١٤٠,٠٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠
	طسوجي جازر والمدينة العتيقة	١٧٠,٠٠٠	١٠٠٠	١٤٠٠
	طسوجي روستقباد	٢٥٠,٠٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠
	طسوجي شهرود وپليل	١٠٠,٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
	طسوجي جلولا وجللتا	٤٠,٠٠٠	٧٠٠	١٢٠٠
	طسوجي الذبيین	٧٠,٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
	طسوجي الدسكرة	١٢٠,٠٠٠	٢٠٠٠	٥٥٠٠
	طسوجي تراز الروز	١٠٠,٠٠٠	٦٠٠	٥٠٠
	طسوجي السندنيجين	٢٥٠,٠٠٠	٢٢٠٠	١٨٠٠
(٣)	طسوجي الشهبوان الأعلى	١٠٠,٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠
	طسوجي الشهبوان الأوسط	١٥٠,٠٠٠	١٠٠٠	١٢٠٠
	طسوجي الشهبوان الأسفل			

(١) المسالك والممالك ، لابن خرداذبه صفحة ١١ من طسوجي روضة مستان وهرمز جرد وحتى نهاية إيغار يقطين .

(٢) المصدر السابق صفحة ١٢ ، وجاء فيه أنه كان يرتفع من خراج كسکر وسائر أبوابها ، سبعون ألف ألف درهم . وفي نفس الصفحة يتحدث عن الجباية من كورة كسکر وحتى طسوجي جازر والمدينة العتيقة .

(٣) المصدر السابق ، صفحة ١٢ من طسوج روستقباد وحتى طسوج الشهبوان الأعلى ، ومن صفحة ١٤ من نفس المصدر تم نقل الأرقام الخاصة بطسوجي الشهبوان الأوسط والأسفل .

بقية قائمة ابن خرداذبه الخراجية

م	أسماء الأقاليم	مقدار الجباية من الأموال والأمتعة		
		من الدراهم	من الحنطة بالكسر	من الشعير بالكسر
		٢٣٠٠٠٠	٤٧٠٠	٥٠٠٠
٣	طسوج بادريا كورة استان (شاذفروز) وهي حلوان مع الجبارقة والاكراد الدينور	١٨٠٠٠٠٠	انتهى الجانب الخرقى (شرق دولة)	(٢)
٤	كور أميهان	٣٨٠٠٠٠٠		
٥	المستقلات ببغداد	٧٠٠٠٠٠٠		
٦	الأهواز	١٥٠٠٠٠٠		
٧	خراسان ، والأعمال المضمومة اليها وهي: الري ، وقومس ، وجرجان وكرمان ، وسجستان	٣٠٠٠٠٠٠ ٤٤٦٨٤٦٠٠٠	(٣)	
	سرخس	٢٠٧٤٤٠		
	مرو الشاهجان	١٤٧٠٠٠		
	مرو الرود	٤٢٠٤٠٠		
	بادغيس	٤٤٠٠٠٠		
	كراه وأشكزار واحمدج	١٠٩٠٠٠		
	موشج	٥٥٩٣٥٠		
	الطالقان	٢١٤٠٠		
	غورستان	١٠٠٠٠٠		
	كور طخارستان زم	١٠٦٠٠٠٠		
	الفارياب	٥٥٠٠٠		
	الجورجان	١٥٤٠٠٠		
				(٤)

- (١) المسالك والممالك ، لابن خرداذبه صفحة ١٤ (كور استان ، وطسوج بادريا) .
- (٢) المصدر السابق صفحة ٢٠ وفيها خراج الدينور وأميهان وفي صفحة ٢١ من نفس المصدر يقول ابن خرداذبه : وخبرني الفضل بن مروان أنه قبل أميهان وقم ستة عشر ألف ألف درهم (وخراج الري في صفحة ٢٢ عشرة ملايين درهم وأيضاً في صفحة ٢٤ ، وقومس خراجها (٢٠١٥٦٠٠٠) درهم .
- (٣) المصدر السابق ، صفحة ٣٥ .
- (٤) المصدر السابق من جباية سرخس إلى جباية الجورجان ، صفحة ٣٦ .

(١) المسالك والممالك ، لابن خردادبه ، وقيمة هذه الجبايات مذكورة في المفتحين ٣٦ و ٣٧ ، من الخطلان بلخ حتى كابل .

(٢) خراج شهرزور وحتى خراج قم ، هذه الجبايات مذكورة في نفس المصدر السابق في صفحة ٤١ .

(٣) ويقول ابن خردادبه في كتابه المسالك والممالك ، صفحة ١٤٨ وخراج فارس بالكفاية ثلاثة وثلاثين ألف ألف درهم وخبرني الفضل بن مروان أنه قبلها بخمسة وثلاثين ألف ألف درهم بالكفاية على أناسه لأمونة على السلطان .

بقية قائمة ابن خردادبه الخراجية

م	أسماء الأقاليم	مقدار الجباية من الأموال	
		بالدرهم	من الأمتعة والعروض الأخرى
١٢	السند (١)	١٠٠٠ر٠٠٠ درهم	
١٣	قزوين	١٢٠٠ر٠٠٠ درهم	
١٤	ديار مضر (٢)	٥٠٠ر٠٠٠ درهم	
١٥	الموصل	٤٠٠ر٠٠٠	
١٦	ديار ربيعة	٢٧٠٠ر٠٠٠	
١٧	أذربيجان (٣)	٢٠٠ر٠٠٠	
١٨	أرمينية	٤٠٠ر٠٠٠	
	أسماء الأقاليم	مقدار الجباية من الأموال	
		بالدينار	من الأمتعة والعروض الأخرى
١٩	فارسين والعوام	٤٠٠ر٠٠٠	(٤)
٢٠	حمص	٢٤٠ر٠٠٠	
٢١	دمشق	٤٠٠ر٠٠٠	وجاء في الممالك والممالك (أو خراج دمشق أربع مائة ألف دينار وثلاثمائة)
٢٢	الأردن	٣٥٠ر٠٠٠	
٢٣	فلسطين	٥٠٠ر٠٠٠	
٢٤	مصر	٢١٨٠ر٠٠٠	وجاء في الممالك والممالك (أو حصل منها موسى بن عيسى في دولة بني العباس ألفي ألف ومائة ألف وثمانين ألف دينار)
٢٥	اليمن	٦٠٠ر٠٠٠	
	مجموع الأيراد بالدينار	٤٠٧٧٠ر٠٠٠ دينار	
	وباعتبار الدينار ١٥٥ درهم	٦٣١٥٥٠ر٠٠٠ درهم	هذا بالنسبة للأقاليم التي تدفع بالدينار

- (١) الممالك والممالك ، ابن خردادبه صفحة ٥٧ وذكر في نفس الصفحة جباية السند وقزوين وجاء فيه أو كان يجران بن موسى البرمكي ثمن السند على أن يحمل منها بعد كل نفقة ألف ألف درهم .
- (٢) المصدر السابق صفحة ٧٢ ، ٧٤ وجاء فيه وخارج ديار مضر خمسة آلاف وسبعمائة ألف درهم تقدير الرخامة والريثونة وكفر حبر والجزيرة أربعة آلاف دينار) وجاء في هامش نفس الصفحة (وخراج الجزيرة أربعة آلاف دينار) .
- (٣) المصدر السابق جباية كور الموصل صفحة ٩٤ ، وكور ديار ربيعة صفحة ٩٥ وخراج أذربيجان صفحة ١٢١ وخراج أرمينية صفحة ١٢٤ .
- (٤) المصدر السابق خراج فارسين صفحة ٧٥ وخراج حمص صفحة ٧٦ وخراج دمشق صفحة ٧٧ وخراج الأردن صفحة ٧٨ وخراج فلسطين صفحة ٧٩ وخراج مصر صفحة ٨١ وخراج اليمن صفحة ١٤٤ .

أما مجموع ما يأتي بيت المال ، أو بالأحرى مجموع قائمة ابن خرداذبة الخراجية يساوي بالدرهم = ٢٢٥٠٢٧٧٠٢٠ درهم (ثلاثمائة وخمسة وثلاثون مليون ، ومائتان وسبع وسبعين ألف وثلاثون درهماً)^(١) .

وقد أضاف بعض المؤرخين المحدثين صدقات البصرة وهي ستة ملايين درهم - (٦٠٠٠٠٠٠) إلى قائمة الخراج^(٢) ، إلا أنني في هذه القائمة لم أضفها ، لأنها قائمة خراجية ولا علاقة للصدقات بها ، وقد ذكرت صدقات البصرة في فصل الزكاة .

كما أنني لم أضف جوالي مدينة السلام (الجزية) إلى هذه القائمة أيضا ، كما فعل نفس المؤرخ في كتابه ، وقد أشرت إلى ذلك سابقا^(٣) . بل أضفتها إلى فصل الجزية .

-
- (١) وباعتبار الكرو = ٤٥٠ درهما ، تم تسمير الحنطة والشعير ، وقد بلغ إيسرود السواد شاملا الطاسيح والكور وخراج دجله ، وسقي الغرات ودجيل وأقاليمها ، وسقي دجلة وتامرا ، وسمر الحنطة والشعير ، والأرز أحيانا من بعض الأقاليم ، فجميع الجباية بلغت = ١٠٢٠٦٧٩٠٨٤٠ درهم .
- (٢) الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس في كتابه ، صفحة ٥٢٩ .
- (٣) الخراج والنظم المالية ، صفحة ٥٣٠ .

القطائع

ومما يلحق بمورد الخراج في العصر الأول للدولة العباسية مورد القطائع ، وقد عرفت القطائع منذ عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) وأبي بكر وعمر^(١) وعثمان وعلي^(٢) (رضى الله عنهم) إلا أن نطاقها كان ضيقاً ، واتسعت القطائع في عهد الدولة الأموية ، وفي العصر الأول للدولة العباسية ، وكثر إيراد الدولة من تلك القطائع ، ومما يؤسف له أنه لم يصل إلى أيدينا وثائق أو نصوص تاريخية ، تبين لنا مقدار دخل الدولة العباسية من أملاكها الخاصة ، ولامقدار مساحتها في العصر الذي يتناوله البحث ، إلا أننا نستطيع أن نقول: إن هذه الأملاك ، كانت تدرّ ربحاً وقيراً على خزينة الدولة ، وأن دخلها كان كثيراً .

وقد عرف الخوارزمي القطائع بقوله: (أن يقطع السلطان رجلاً أرضاً ، فتصير له رقبته ، وتسمى تلك الأرضون قطائع ، واحدها قطيعة)^(٣) . وكان الخلفاء العباسيون يقطعون الأراضي لجندهم ، وللمقربين إليهم ، كل على قدر منزلته ، كما كانوا يهبون لهم الأموال^(٤) .

ويذكر الماوردي^(٥) ، أن القطائع التي يهبها الخليفة تنقسم إلى قسمين:

أ - إقطاع التملك: وبموجبه يصبح الموهوب له مالِكاً للأرض ، هو وذريته من بعدهم ويكون على صاحبها عادة دفع العُشر من إنتاجها سنوياً .

وقد يور القاضي أبو يوسف سبب جباية العُشر من هذه القطائع ، بأنه يعتبر بمنزلة الصدقة^(٥) ، وكان من حق الخليفة في أن يفرض الخراج على هذه الأراضي .

(١) جاء في كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٦٣ وكان خراج ما استصفاه عمر (رضى الله عنه) سبعة آلاف ألف ، فلما كانت الجماجم - معركة بين الحجاج بن يوسف وعبد الرحمن ابن الأشعث في عهد الدولة الأموية - أحرق الناس الديوان ، فذهب ذلك الأصل ودرس ولم يعرف .

(٢) مفاتيح العلوم ، صفحة ٤٠ - وتاريخ الميهقي ، صفحة ٢٩٩ . وعند الحديث عن كشف المصطلحات التاريخية التي وردت بالكتاب .

(٣) آثار الأول في ترتيب الدول ، صفحة ٢٨ .

(٤) الأحكام السلطانية صفحة ٢١٦ - ٢٢٥ .

(٥) كتاب الخراج ، صفحة ٦٩ .

كان الخلفاء العباسيون الأول يقطعون أرباعهم أحياناً من الأراضي الموات^(١) .

فيهمومها لمن يشاء . ولعن يستطيع العناية بها ، وزراعتها ، فتستفيد الدولة من ذلك .

وكان صاحب قطعة الأرض الموات لا يملكها ملكية نهائية إلا بعد أن يعمدها فإن أهمل في ذلك كان بعض الخلفاء ينزعها منه ويسحبها لغيره .

كذلك كان الخلفاء العباسيون الأول يقطعون أرباعهم من الأراضي العامرة ، غير أنهم لا يستطيعون إقطاع أرض يملكها أحد الأفراد ، سواء أكان مسلماً أو ذمياً ، إذ أنه في هذه الحالة ينزع الأرض من مالكها ليفتحها لآخر وهذا لم يحدث أبداً .

غير أن الأراضي العامرة على اختلاف أنواعها ، كالأراضي التي مات عنها أصحابها ولا وارث لهم أو أراضي الخراج ، أو الأراضي التي تدخل في ملكية الخليفة من نصيبه في خمس الغنائم ، كل هذه الأنواع من الأراضي كان لا تقاضها وملكيتها قانون يختلف تماماً عن الآخر .

أما الأراضي العامرة التي مات عنها أصحابها ولا وارث لهم ، فننقل ملكيتها إلى بيت المال ميراثاً^(٢) ، ولذا لم يكن الخلفاء العباسيون يقطعونها لأحد .

(١) هنالك عدة أنواع من الأراضي الموات ، ذكرها الماوردي في كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية صفحة ٢١٦ ، ٢١٧ في الباب السابع عشر وعند الحديث عن أحكام القضاة . فمنها ما هو موات من قديم الزمان فلم تجر فيه عمارة ولم يعرف له صاحب ، وهذا يستطيع الخليفة إقطاعه لمن شاء دون قيد والشوع الثاني أراضي ملكها المسلمون عامرة ثم أهملت فصار مواتاً وقد اختلف الفقهاء في إقطاعها وتمليكها فيعظم رأي أنها لا تقطع ولا تملك بالاحياء والعمارة سواء أعرف أصحابها أم لم يعرفوا ، والبعض الآخر رأي أنها تقطع وتملك ويعطى الخليفة لمن يشاء وإن لم يعرف الملاك ، وإن عرفوا فهم أحق ببيعها وإحيائها .

(٢) الأحكام السلطانية ، الماوردي ، صفحة ٢٢٠ .

أما أراضي الخراج ، فلا يستطيع الخليفة إقطاعها ، لأنها تعتبر ملكاً عاماً لكافة المسلمين ، ولا يجوز لأحد التصرف فيها ، وإن كان يجوز للخليفة أن يقطع خراج هذه الأرض لمن يشاء على ألا يملكها . وهي بذلك تخرج عن نطاق إقطاع التملك ولا تعتبر منه .

أما أرض الفئيمة ، فكان الخليفة يستطيع أن يقطعها من يشاء ، مقابل مبلغ معين يفرض عليه .

ب - إقطاع الاستغلال :-

وكان لحاحب هذا النوع من القطائع الحق في استغلال أرضه ، التي منحها له الخليفة ، لمدة معينة ، دون أن يملكها أو يورثها لذريته ، إذ ينتهي حقه في استغلال هذه الأرض بموته ، ولا يستطيع الخليفة إقطاع أراضي المُشر بهذه الصورة ، لأن إيراداتها زكاة .

أما أراضي الخراج فيستطيع الخليفة إقطاعها إقطاع الاستغلال للجند والعمال (١) .

(١) هنالك أحكام فقهية متعددة أوردتها كثير من الفقهاء حول القطائع ، وخصوصاً الأحكام المتعلقة بإقطاع أرض الخراج للجند والعمال ، وتجنباً للدخول في الجورثيات الفقهية ، ينبغي أن نشير إلى أنه لم يكن يجوز إقطاع الجند والعمال من أراضي الخراج في أراضي أعداء الدولة ، الذين وقعت أرضهم تحت السيطرة العباسية بحكم الحرب ، إلا لمدة سنة واحدة ، فربما تقوم الحرب ، وينقطع إيراد هذه الأرض ، ولا يستفيد صاحب القطيعة بذلك عنها شيئاً ، أما باقي أراضي الدولة ، فكان يجوز للخليفة أن يقطعها للجند والعمال ، أكثر من سنة على أن تحدد مدة الاقطاع بالسنوات ، وكانت أراضي الخراج من القطائع ، تحيي عوايدها إما على أساس نظام المساحة أو على أساس نظام المقاسمة . وفي حالة نظام المساحة كان تحديد مساحة القطيعة يتم بسهولة ، لأن عاكس الأرض لا يتغير فهو ثابت ، ويمتد على مساحات الأرض . وكان على الخليفة أن يعطي القطيعة التي يوازي إيرادها رزق العامل أو الجندي . أما في حالة أراضي المقاسمة ، فكان على الخليفة قبل إقطاعها أن يبحث حالتها ، ويقدر نسب خراجها في أواخر السنوات محصولاً ، وفي أقلها إنتاجاً . وعلى أساس هذين التقديرين ، تحدد مساحة الأرض التي تمنح للعامل أو الجندي . فإن كان ما يستحقه من بيت المال كراتب أو رزق يوازي أعلى النسبتين ، جاز إقطاعه هذه الأرض ، ويمد له =

وكانت معظم القطائع في العصر العباسي ، وخاصة في القرون الثلاثة الأولى -
 الثاني والثالث والرابع - تقطع لأصحابها وفقاً لنظام: إقطاع الاستغلال .
 وكان يجوز للخليفة على أساس ذلك النظام استرجاعها من أصحابها ^(١) .
 وقد اختلفت أنواع القطائع حسب الأفراد الذين منحت لهم ، والأسباب التي من
 أجلها أقطعوا الأرض ، فمنها :-
 ١ - الإقطاعات الخاصة: وهي التي منحها الخلفاء للأفراد المقربين إليهم ،
 كمكافأة لهم لولائهم ، أو لأعمال كبيرة قاموا بها ، أو لرغبة الخلفاء
 العباسيين في تكريمهم .
 فأقطعت هذه الأراضي للشعراء ، والأجلاء ، وعلية القوم كإقطاع تملك
 وقد أقطع الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور ابنه مباحا قطعة من هذا
 النوع قرب الأهواز ^(٢) .
 وعندما بنى الخليفة العباسي المنصور بغداد ، أقطع كبار القسوم

- = منشور بذلك - (قانون الرسائل ، الصيرفي ، صفحة ١١٠) - أما إذا كان الراتب
 يوازي خراج أقل السنوات إنتاجاً فلا يجوز إقطاع الموظف هذه الأرض ، لأن الخراج
 قد يزيد فيستولي عليه العامل بحكم إقطاعه ، ويتقاضى بذلك أكثر مما يستحق
 { الأحكام السلطانية - الماوردي صفحة ٢٢٢ } . وكان يجوز للخليفة أن يسترد ما
 أقطعه لجنده أو عماله ، بعد انقضاء سنة على ذلك ، حتى يجبي إيراد الأرض .
 ولم يكن يقطع من العمال سوى أصحاب الأرزاق الثابتة من بيت المال ، كالقضاة
 وكتاب الدواوين ، وكانت القطيعة تسقط بعزلهم .
 (١) توسع الخليفة المقتدر (٢٩٦ - ٣٢٠هـ) في استرجاع القطائع من أصحابها ، حتى
 أنشأ لذلك الغرض ديواناً ، سماه ديوان المرتجعة (صلة تاريخ الطبري ، عريب
 الفرطبي ، مجلد مع الجزء الحادي عشر من كتاب تاريخ الأمم والملوك للطبري
 صفحة ٧٥) .
 (٢) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ١١٢ ، ١١٨ (وكان المنصور يحب ابنه له ،
 يقال له: صالح ، ويرق عليه ، وكان أقطع أولاده جميعاً قطائع خلاء ، وكان يقول:
 ابني هذا الميكين لائي له ، فلقب بمالح الصكين --- ، فأقطع المنصور
 مالها تلك الضيعة - بالقرب من الأهواز -) . وبعد مرور سنة على تلك الضيعة
 التي أقطعها لمالح ابنه ، حمل أبو أيوب الموزني عشرين ألف درهم إلى أبي
 جعفر ، وقال : هذه غلة الضيعة .

أراض فيها^(١).

كما أقطع الخليفة المهدي سنة ١٦٠ هـ أفراد حرسه الخاص وأنصاره قطائع
زيادة على رواتبهم ، مكافأة لهم^(٢).

كذلك أقطع الخليفة الرشيد عبيدالله بن المهدي بعض الأراضي بمنطقة
الأهواز^(٣).

كما ابتاع الرشيد الأراضي التي تقع على نهر الأمير بالبصرة ، وأقطع
منها أتباعه^(٤).

وأقطع الخليفة المأمون الحسن بن سهل قم الملح سنة ست وماثلتين^(٥).
وكانت الطريقة المتبعة في إدارة القطائع الخاصة ، أن يعين صاحب
القطيعة ، الفلاحين العاملين في زراعة أرضه ، ويمدهم بالبذور ، وينفق
على حفر القنوات ، وصيانة الأرض ، وأن يعمرها بما فيه من ملحيتها^(٦).
ويدفع لبيت المال مقداراً معيناً من المال كل سنة ، ثم يستغل أرضه
بعد ذلك وفق أغراضه الخاصة .

-
- (١) كتاب البلدان - اليعقوبي ، صفحة ٢٤٦ ، ٢٤٧ . وفي البداية والنهاية ، الجزء
العاشر ، صفحة ٩٤ ضمن أحداث سنة ١١٥ هـ - أقطع المنصور - نيبخت المنجم .
ألقي جريباً مكافأة له على حصة بعض تنبؤاته (وكذب المنجمون ولو صدقوا) .
- (٢) البداية والنهاية ، الجزء العاشر ، صفحة ١٢٢ وجاء فيه (وانتخب من أهل -
المدينة - خمسمائة من أعيانها ، ليكونوا حوله حرساً بالعراق وأنصاراً ، وأجبر
عليهم أرزاقاً غير أعطياتهم ، وأقطعهم إقطاعاً مفروقة بهم) .
- (٣) فتوح البلدان ، صفحة ٢٧٨ عند آخر الحديث عن كور الأهواز .
- (٤) فتوح البلدان ، صفحة ٢٥٦ وجاء فيه : (ونهر الأمير بالبصرة حفره المنصور ، ثم
وهبه لأبيه جعفر ، فكان يقال : نهر أمير المؤمنين ، ثم قيل نهر الأمير ، ثم
ابتاعه الرشيد ، وأقطع منه ١٠٠٠) .
- (٥) البداية والنهاية ، الجزء الحادي عشر ، صفحة ٤٩ . وفي الملح : اسم منطقة كان
يقوم بها الحسن بن سهل ، وفيها عقد المأمون على بوران بنت الحسن بن سهل .
وجاء في معجم البلدان ، الجزء الرابع ، صفحة ٢٧٦ باب الغاء والميم وما يليهما
أن قم الملح نهر كبير فوق واسط بينها وبين جبل عليه عدة قرى .
- (٦) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ .

وكان الخليفة إذا أقطع أحداً من الناس قطعة ، كتب له منشوراً بذلك ، ووقع عليه ، كما يوقع عليه الوزير أيضاً ، ثم يرسل المنشور إلى ديوان القضاة لاثباته ، وإلى ديوان الزمام لمراجعة أصل القطعة ، ومدى استكمالها للإجراءات المفروضة ، ونوع الأرض الممنوحة ، وبعد أن تتم هذه الإجراءات ، يسلم المنشور إلى صاحب القطعة (١) وهذا النظام يتبع في عصرنا الحاضر ، في أرعى الدول وأدى البلدان نظاماً ، وغالباً لا يجتمع توقيع الخليفة (الرئيس) والوزير معاً ، وخصوصاً على سندات الملكية ، فالتوقيع على سندات الملكية من اختصاصات وزير العدل فقط حالياً .

وديوان القضاة لا يوجد في عصرنا هذا ، وإنما هنالك ديوان يعرف بالديوان الأميري أو إدارة خاصة في قصر الرئاسة ويختص بجميع هيئات الأمير أو الرئيس أو الملك ، سواء أكانت قطائع أراضي أو هيئات مالية أو إقامة مباني خيرية الخ .

أما ديوان الزمام ، فيعرف حالياً في عصرنا هذا بإدارة السجل العقاري أو (الشهر العقاري) في بعض البلدان . وكل هذه الإدارات والأقسام عرفت في العصر العباسي الأول وبأدى النظم والإجراءات والقوانين .

منح الخلفاء العباسيون كثيراً من القطائع من أرض " الصوافي " التي كان يملكها أكاسرة الفرس وأمرائهم ، ثم هجرها أصحابها أو قتلوا (٢) فأفطنوا منها أعوانهم ، ولم تقتصر قطائعهم على تلك الصوافي ، بل تمدوها إلى غيرها من الأراضي

(١) تحفة الأمراء ، المصابي ، صفحة ١٨٢ .

(٢) والصوافي كما هو معروف: هي الأراضي التي تركها أكاسرة وأمراء الفرس وتولى أمرها عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، وكانت في عهده تحتسل مساحات واسعة من الأرض ، وكان عمر (رضي الله عنه) يقطع من هذه الأراضي لمن يستحقها ، وكانوا يدفعون العشر عنها ، كتاب الخراج ، لأبي يوسف صفحة ٦٢ ، ٦٣ .

التي تحت أيديهم (١) .

ويذكر ابن كثير (٢) أن هناك قطائع عرفت في العمر الأول للدولة العباسية بالقطائع العسكرية؛ فقد ذكر البلاذري (٣) أنه لما استخلف أبو العباس فرض بالمصمصة - ثغور شامية - أربعمائة رجل زيادة في شحنتها وأقطعهم . وبدأت قطائع القواد منذ عهد أبي جعفر المنصور ، فقد عرض وزيره أبوأيوب المورياني على أحد هؤلاء القسواد سنة ١٢٧ هـ مدينة كسكر ، وأغراه بارتفاع خراجها ، وكثرة غلتها مقابل استدراج أبي مسلم الخراساني ليأتي إلى الخليفة المنصور . كما أقطع الخليفة المهدي قطائع لحرسه (٤)

(١) وقد كان للخلفاء العباسيين أراض واسعة في العراق وبلاد الفرس ، ويرجع أصل قسم كبير منها إلى أملاك الأمويين ، التي آلت إلى العباسيين بعد قيام دولتهم ، كذلك ضمت الخلافة عددا كبيرا من أراضي الصوافي ، وهي أراضي أكاسرة الفرس وأمرائهم . وجاء في كتاب الوزراء والكتاب صفحة ٩١ ، ٩٢ أن أبا العباس السفاح عهد بعد توليته الخلافة إلى عمارة بن حمزة بن ميمون بالاشراف على هذه الضياع وحصرها ، وازدادت مساحة أراضي الخلافة خلال العصر العباسي الأول عن طريق الشراء أو المصادرة أحيانا ، أو عن طريق الخنائم ، حيث كان للخليفة سهمونها . كذلك ضمت أراض واسعة إلى ممتلكات الخلفاء عن طريق نظامي الإلجاء أو الضمان .

جاء في كتاب البلدان لليعقوبي ، صفحة ٢٧١ - أنه كانت ضياع واسعة وكبيرة للخلافة في منطقة الدينور ، وهي التي يطلق عليها ماء الكوفة ، كما وجسدت ضياع للخلافة في نواحي نهاوند (نفس المرجع صفحة ٢٧٢) . وجاء في كتاب الخراج ومنحة الكتابة لقدامة بن جعفر صفحة ٢٤١ (قلبا قاصت الدولة العباسية ، وقبضت أموال بني أمية ، أقطع جميع السبيين داود بن عليّ ابن عبدالله بن العباس ، وابتاع ذلك من ورثته فيما بعد ، فصار في غداد الضياع السلطانية) .

(٢) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، صفحة ٦٥ ، ٦٦ والقائد هو طلحة بن سعيد بن جابر كما جاء في هامش نفس المرجع وعند الطبري .

(٣) فتوح البلدان صفحة ١٢٠ وعند الحديث عن الثغور الشامية .

(٤) وجاء في فتوح البلدان صفحة ١٩١ - أنه أقطع الخليفة المنصور چند مملوكية المزراع وكان عددهم أربعة آلاف مقاتل .

الخامة وأنصاره سنة ١٦٠هـ. وأقطع الهادي والرشد جند الشنور قطائع في أرضها^(١).
كما أقطع المأمون والمعتصم^(٢). ومن الجدير بالذكر أن هذه القطائع أصبحت فيما بعد
الفترة التي تناولها البحث توزع على القادة والجند في مقابل رواتبهم . وكان على
أصحاب القطائع العسكرية من القادة والجند في العصر العباسي الأول ، أن يؤديوا مبالغ
معيّنة لبيت المال ، دفعة واحدة أو أقساط ، بعد أن يقدر رزقهم منها .

وكان لديوان الصوافي دور كبير في مثل هذه الأمور المالية الخاصة بالقطائع .
وكان هذا الديوان يضم حصراً لمساحات الأراضي ، والقطائع التي ليس لها ملك ، وهي
في الأصل ملك لأكابر القوس وأمراءهم ، وبعض أفراد البيت الأموي ، وكانت هذه
الضياع عادة من نصيب الخلفاء العباسيين ، يستغلون مواردها لمصروفاتهم وخزانتهم
الخامة أو يقطعونها لأتباعهم وأنصارهم وعملهم^(٣).

وكم كنت أتمنى الحصول على بعض الأرقام التي تبين إيرادات الخلفاء وديوان
الصوافي من القطائع والضياع السلطانية ، إلا أن المؤرخين لم يذكروا شيئاً كهذا.....
والله أعلم .

- (١) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٣٢ .
- (٢) فتوح البلدان ، صفحة ١٩٤ ، ١٩٥ . وجاء فيه : (ثم ولى الرشيد الخلافة فأمر
ببنائها - بناء مدينة الحدث بالشنور - وتحصينها ، وشحنها ، واقطاع
مقاتلتها المساكن والقطائع) .
- (٣) Sayed Ameer Ali, A short history of the Saracens, P 429/430.
- (٤) ومن دواوين العصر الأول للدولة العباسية ، ديوان الضياع السلطانية ، وكان
بسجلات ، إحصاء بأراضي الخلفاء ، ومساحتها ، ومقدار جبايتها ، ويلحق
به عدة إدارات ، لأحكام أهل الخليفة وأقاربه . وكانت كل ضيعة أو مجموعة
من الضياع ، يعهد بها إلى عامل ، يضمن خراجها ، أو يعطيها بالضعان لشخص
آخر ، ويتعهد بتوريد جبايتها إلى الخلفاء .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

أَفَمِنْ أَسْمَسَ بِنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ
وَرِضْوَانٍ خَيْرًا مِّنْ أَسْمَسَ بِنْيَانَهُ عَلَى
شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ
وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ

الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ

سُورَةُ التَّوْبَةِ آيَةُ ١٠٩

الفصل الرابع العشور

- العُكُور . تاريخه قبل الإسلام .
- العُكُور في الإسلام وفي العصر الحديث للدولة العباسية .

٤ - العشور

والخورد الرابع من موارد بيت المال في العصر الأول للدولة العباسية ، هو
مورد العشور .

والعشور : هي الرسوم التي تؤخذ على أموال وعروض التجارة ، الواردة إلى
شعور وحدود بلاد المسلمين براً وبحراً .

ويرى بعض العلماء أن العشور : هي الضرائب المفروضة على أموال التجارة
الصادرة من البلاد الإسلامية والواردة إليها ^(١) .

ويرجع تاريخ العشور إلى عصور ما قبل الإسلام فقد كان اليونانيون والرومان
والفرس ... يحملون على ضريبة عما يرد إلى بلادهم من بضائع أجنبية ، ونشأت
تلك الضريبة أيام حكم الدولة الرومانية الشرقية لمصر ، وزاد دخل حكومتها بما
أدخلوه من إصلاحات على النواحي المالية . ^(٢)

وكانت مصر تعتبر ممراً هاماً للبضائع التي تأتي من بلاد ساحل إفريقيا
الشرقية ووسطها ، بالإضافة إلى أن الإسكندرية ميناء مهم للتصدير والتوريد .

وكانت الرسوم تؤخذ حين ورود البضائع وحين صدورها (وقد فرضها أحمد
البيهات الأوتل في أوائل نشأة البابوية ، لتأكيد سلطانه الزمني ، والمالـح
الكنيسة) ^(٣) .

وقد عرفت العشور في الجاهلية عند العرب ، يقول أبو عبيد : " إنه كان
للعشور أصل في الجاهلية ، يفعلهُ ملوك العرب ، والمعجم جميعاً ، فكانت سنتهم
أن يأخذوا من الشجار عشر أموالهم ، إذا مروا بها عليهم " ^(٤) .

(١) النظام المالي الإسلامي المقارن صفحة ٦٥ .

(٢) النظام المالي الإسلامي المقارن صفحة ٦٥ .

(٣) آثار الحرب في الفقه الإسلامي هامش صفحة ٥٢٥ .

(٤) كتاب الأموال ج ٤ صفحة ٦٣٦ .

لم يكن لهذه الضريبة وجود في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وخليفته الأول أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) لأن تلك الفترة كانت فترة دعوة إلى الإسلام ، والجهاد في سبيل نشره ، وبغاء الدولة الإسلامية ، فلما اتَّمتَّت الدولة في عهد الخليفة عمر (رضي الله عنه) وامتدَّت حدودها شرقاً وغرباً وصار التبادل التجاري مع الدول المجاورة ، ضرورة تمليها المصلحة العامة ، رأى الخليفة عمر (رضي الله عنه) أن يفرض تلك الضريبة على الواردين إلى دار الإسلام ، كما كان أهل الحرب يأخذونها من تجار المسلمين القادمين إلى بلادهم ، معاملة بالمثل .

وقد أَرخَ العُشُور في العصر الأول للدولة العباسية ، وذكر قواعده ، ونظمه ، والشروط الواجب توفرها في العاشر (موظف العُشُور) ، والطوائف التي يؤخذ منها العُشُور ، وأُفرد للعُشُور فصلاً في كتابه ، قاضي القضاة أبي يوسف ، الذي أوصى الخليفة عيسى العباسي هارون الرشيد ، بالأخذ بهذه النظم ، واتباع تلك القواعد ، عند تحصيل العُشُور .

وقد أجمع المؤرخون أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) هو أول من فرض هذه الضريبة في الإسلام ، ويقال :

" إن أبا موسى الأشعري كتب إلى الخليفة عمر (رضي الله عنه) : **إِنَّ تِجَاراً** من قُبُلَا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر " فكتب إليه الخليفة عمر (رضي الله عنه) : **" خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين وخذ من أهل الذمة نصف العشر ، ومن المسلمين من كل أربعين درهما درهما ، وليس فيما دون المائتين شيء . فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم ، ومما زاد فيحسابه "** (١)

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٤٥ ، ١٤٦ .

وفي رواية عن عمرو بن شعيب أن أهل منبج^(١) - قوم من أهل الحرب وراء البحر - كتبوا إلى عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) : " دعنا ندخل أرضك تجاراً ونسرقاً " قال : فشاؤهم عمر (رضي الله عنه) أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في ذلك ، فأشاروا عليه به ، فكانوا أول من عثر من أهل الحرب^(٢) .

ولذلك قال ابن قدامة : فأخذ الخليفة عمر (رضي الله عنه) من تجسار الحربيين ، واشتهر ذلك بين الصحابة ، وعمل به الخلفاء من بعده ، والأئمة في كل عصر^(٣) .

واشتهر أن زياد بن حدير " أول عاشر عشر في الاسلام ، وقال ماكنّا نعشر مسلماً ولا معاهداً ، كنا نعشر نمارئ بني تغلب " ^(٤) ولعل من الحكمة في غرض ضريبة العشر على أهل البلاد الأجنبية ، المعاهدة في النفقات التي تنفقها الدولة على إنشاء الطرق الممهدة ، وشق الترع ، وبناء القناطر وغيرها من المرافق العامة . وقد اختلف العلماء في شرعية العشر (المكوس) ، فبعضهم حرم هذه الضريبة وبعضهم يرى وجوب دفع هذه الضريبة .

(١) منبج : في معجم البلدان ٥ صفحة ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، بلد قديم يقطنه ياقوت روميا ، وذكر بعضهم أن أول من بنّاها أحد أكاسرة الفرس لما غلب على الشام ، وقال صاحب الزيج : إنه كان عليها سور مني بالحجارة محكم ، بينها وبين الفرات ثلاثة فراسخ ، وبينها وبين حلب عشرة فراسخ ومسكن هذه البلدة الباحثري الشاعر وله بها أملاك . وقد صالح أبو عبيدة الجراح أهلها لما بعث إليهم عياضاً على مثل ما صالح عليه أهل انطاكية .

(٢) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٤٦

(٣) المغنى ويليهِ الشرح الكبير ج ١٠ صفحة ٦٠٢ ، ٦٠٣ .

(٤) كتاب الأموال ج ٤ صفحة ٦٣٧ ، ويضيف أبو عبيد قائلًا : إنما أراد أنا كنّا نأخذ من المسلمين ربع العشر ، ومن أهل الذمة نصف العشر .

والبعض الآخر يرى أن من يدفعها هم تجار الحرب ، ونصارى بني تغلب فقط ،
ولأئمة المسلمين ولأهل الذمة . (١)

(١) جاء في كتاب الخراج ، ليحيى بن آدم ، صفحة ١٦٩ (٠٠ عن زياد بن حدير ،
قال : ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً ، قال : قلت فمن كنتم تعشرون ؟
قال : تجار أهل الحرب ، كما يعشروننا إذا أتيناهم) .
وجاء في الأحكام السلطانية للقاضي الفراء صفحة ٢٤٦، ٢٤٥ (فأما أعشار الأموال
المنقلة في دار الاسلام ، من بلد إلى بلد فمحرومة لا يبيحها شرع ، ولا يسوغها
اجتهاد ، ولا هي من سياسات العدل بوقلمنا تكون إلا في البلاد الجائرة ، ولذلك
قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (لا يدخل الجنة صاحب مكس) وفي
لفظ آخر : (إن صاحب المكس في النار) ، يعنى العاشر ، وفي لفظ آخر :
(إذا لقيتم عاشرًا فاقتلوه) . ولم يجوز الفراء العشور إلا إذا نمت عليه
المعاهدة بين المسلمين ودار الحرب المتأخمين لهم .
وجاء في كتاب الأموال لأبي عبيد ، صفحة ٦٣٤ ، حديث رقم ١٦٣٢ (٠٠ قال
رسول الله " صلى الله عليه وسلم " : من لقي صاحب عشور فليضرب عنقه)
وذكر أبو عبيد في صفحة ٦٣٥ من كتابه الحديثين التاليين ١٦٣٥ - ١٦٣٦
(سمعت زياد بن حدير يقول : أنا أول عاشر عشر في الاسلام ، قلت : ممن
كنتم تعشرون ؟ قال : ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً ، كنا نعشر نصارى بني
تغلب) . وفي حديث آخر قال (سألت زياد بن حدير : من كنتم تعشرون ؟
قال : ما كنا نعشر مسلماً ، ولا معاهداً ، قلت : فمن كنتم تعشرون ؟ قال :
تجار الحرب ، كما كانوا يعشروننا إذا أتيناهم) . فهو من قبيل المعاملة
بالمثل مع أهل الحرب .
وأما قاضي القضاة أبي يوسف الذي عاش في العصر الأول للدولة العباسية وأورد
فصلاً في كتابه عن العشور ، فيرى وجوب دفع العشور عموماً . كتاب الخسراج
صفحة ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ .

ويرى الشافعية أن للخليفة أن يقدر قيمة المكس ، تبعاً لمصلحة البلاد .
ويذكر يحيى بن آدم في كتابه صفحة ٢٤ ، ٢٥ قيمة المكس ، أنه كان على
أهل الذمة دفع $\frac{1}{4}$ من بضائعهم ، وعلى المشركين دفع $\frac{1}{3}$ منها ، على كل
ما يزيد عن مائتي درهم . وجاء في كتاب الحضارة الإسلامية ، الجزء الأول
صفحة ٢٠٥ (والرسوم الجمركية غير جائزة في الشريعة الإسلامية ، إذا دققنا
النظر في أحكامها ، ورغم هذا فإن مراد المكوس كانت منتشرة في كل مكان
وقد حاول الفقهاء أن يحلوا هذه المسألة ، بأن اعتبروا الضرائب الجمركية
داخلة ضمن الزكاة ، وهذا بالنسبة للمسلمين على الأقل ، ومن هذا نشأت فكرة
أن التاجر يستطيع أن يطوف عاماً كاملاً ، أينما شاء من حدود البلاد ، يطفى
من المكوس ، متى دفع المكس مرة واحدة ، وهو العشر ، وأنه لا بد له أيضاً =

وفي العصر الأول للدولة العباسية كان يطلق أحياناً على العشور اسم المكوس ،
والمكوس والعشور بعنيان في عصرنا هذا الرسوم الجمركية . وكانت مورداً هاماً من
موارد الدخل في العصر الأول للدولة العباسية .

ولهذا السبب كثرت أماكن جبايتها ، وتحصيل رسومها ، خلال ذلك العصر
وأطلق عليها " مراد المكوس " (١)

وقد بلغ دخل إقليم طوارق من أقاليم السند في السنة الواحدة مليون درهم
من ضريبة العشور (٢)

(٣) أن يدفع ضريبة ما معه من عين المال على معدل ربع العشر ، وكانت التسمية
الجمركية في الواقع مختلفة ... {
وأرى كما يرى أبو عبيد ، وذكر في صفحة ٦٢٨ من كتابه ، يقول أبو عبيد :
(... وكيف يكون هذا مكرهاً - أي أخذ العشور - وقد فعله عمر بن الخطاب
والأنس بعد ؟ ثم لا نعلم أحداً من علماء أهل الحجاز ، والعراق ، والشام ،
ولاغير ذلك كرهه ، ولاترك الأخذ به ، وكانوا يرون ما أخذه العاشر مجزياً من
الزكاة . منهم أنس بن مالك ، والحسن ، وإبراهيم ، وكان مذهب عمر فيما
وضع من ذلك ، أنه كان يأخذ من المسلمين الزكاة ، ومن أهل الحرب العشر
تماماً ، لأنهم كانوا يأخذون من تجار المسلمين مثله إذا قدموا بلادهم - فكان
سبيله في هذين الصنفين بيناً واضحاً) .

(١) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري الجزء الأول صفحة ٢٠٥ .

(٢) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، للمقدسي ، صفحة ١٨٥ و١٨٦ : (والخراج
يؤخذ من الحمل إذا دخل طوارق ستة دراهم ، وكذلك إذا خرج ، ومن الرقيق
اثنا عشر ، إذا دخل حسب ، وإن كان من نحو الهند ، فعشرون من الحمل ،
وإن كان من قبل السند فعلى مقادير القيم ، وعلى الجلد المدبوغ درهم ، دخل
ذلك في كل سنة ألف ألف درهم ، يأخذه على تأويل العشور) .

ولم تكن نسبة العشور (المكوس) واحدة في جميع ولايات الدولة وكانت
المكوس تجبي لمصالح الخلافة .

وكانت مرادم المكوس منتشرة في الأقاليم الفارسية المطلة على البحر ، والتي
تجاور بلاد الترك والهند في خراسان وسجستان .

ويذكر الاصطخري أنه كان لآل عمارة مرصد على الخليج العربي ^(١) يمشرون فيه
البراكب ، التي تدخل هذه المنطقة ، وكانت هذه العشور من أموال بيت المال
الخاصة . ^(٢)

كثرت مرادم المكوس (العشور) في العراق ، في البر والبحر والأنهار ، وقد
اشتهرت البصرة بكثرة مكسها ، ودقة تفتيشها للتجار .

كما أن بعض الأقاليم كانت تجبي مكوساً أكثر من غيرها فإقليم البصرة كانت
تجبي مكوساً أكثر من إقليم الكوفة على أنواع التجارات المختلفة . ^(٣)

ويذكر ابن خردادبه أنه كانت هنالك مرادم للعشور أيضاً على الحدود الرومية
وكانوا يمشرون التجار . ^(٤)

ومن التخميرات التي طرأت على ضريبة العشور في العصر الأول للدولة العباسية
ما ذكره اليعقوبي ، أن الخليفة العباسي الواثق بالله أسقط ما كان يؤخذ ممن يرد
في بحر الصين من العشر . ^(٥)

(١) الخليج الفارسي سابقاً .

(٢) المسالك والممالك ، صفحة ٢٢ ، ٩٤ ، ٩٦ .

(٣) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، المقدسي (المشاري) صفحة ١٢٢ وجاء فيه :
(... وأما الضرائب فثقيلة كثيرة محدثة في النهر والبر ، وفي البصرة تفتش
صعب ، وشوكات ... وكذلك بالبطائح ، تقوم الأمته وتفتش ...) .

(٤) المسالك والممالك ، صفحة ١٥٤ وجاء فيه : (... يحملون جلود الخنز وجلود
الشعالب السود والبيوف من أقصى صقلية إلى البحر الرومي ، فيعشرهم صاحب
الروم ، وإن ساروا في تنيس مرواً بخمليج مدينة الخزر ، فيعشرهم
صاحبها) .

(٥) تاريخ اليعقوبي ، المجلد الثاني ، صفحة ٤٨٣ ويقول فيه : (... وخرق - =

وقد يكون إسقاط العشر عن البضائع التي تأتي عبر بحر الصين لحاجة الدولة الإسلامية ورعاياها لهذه الأنواع من البضائع ، ولشتمها في الأسواق ، وقد يكون إسقاط العشر لبعده المكان وما يعانيه التجار من مشاق حتى يملوا إلى بغداد .

أما العشر في مصر فيحدث عنها المقدسي^(١) فيقول : (٠٠٠ ثم على باب الفرقة ، يؤخذ أيضاً شيء ٠٠٠ ثم تغش المراكب عند إقلاعها ، ويؤخذ بتنيس على زق الزيت دينار ، ومثل هذا وأشباهه ثم على شط النيل بالقسطاط ضرائب ٠٠٠ رأيت بساحل تنيس ضرائباً جالسا ، قيل قبالة هذا الموضع في كل يوم ألف دينار ، ومثله عدة ، على ساحل البحر بالمصعيد ، وساحل الاسكندرية ، وبالاسكندرية أيضاً على مراكب الغروب ، وبالقوس على مراكب الشام ، ويؤخذ بالقلازم (السويس) من كل حمل درهم) .

وكانت ضريبة العشر في ميناء عدن ، وجاء في بعض نسخ كتاب أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم أن هذا كان يختص بعمان ، فكانت ضريبة العشر في عمان .

وعلى كل حال ، فإن مراد ضريبة العشر على اختلافها وتعددتها ، كانت تدفع إليها الضرائب ، على تفاوت في القيمة ، فكان بعضهم يأخذ نصف دينار عن كسل حمل ، وأكثرهم كان لا يأخذ عن الحمل إلا درهماً^(٢) .

وأما عن أهم الصفات التي ينبغي أن تكون في العاشر (موظف العشر) فيقول عنها القاضي أبي يوسف وهو يخاطب الخليفة العباسي هارون الرشيد (أما العشر فرأيت أن توليها قوماً من أهلصلاح والدين ، وتأمرهم أن لا يتعدوا على الناس ، فيما يعاملونهم به ، فلا يظلموهم ، ولا يأخذوا منهم أكثر مما يجب عليهم ، وأن يمتثلوا بأمرهم ، ثم تتفقد بعض أمرهم ، وما يعاملون به من يمر بهم ، وهل

(١) ويقصد الخليفة الواثق بالله - على قوم من التجار أموالاً جمّة ، وبني لقوم ، وأسقط ما كان يؤخذ ممن يرد في بحر الصين من العشر) .

(٢) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، صفحة ٢١٣ ، والفرقة : الميناء .

(٣) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ، الجزء الأول صفحة ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

يتجاوزون ما قد أمروا به ، فإن كانوا قد فعلوا ذلك عزلت وعاقبت ٠٠٠ وإن كانوا قد إنشئوا إلى ما أمروا به ، وتجنبوا ظلم المسلم والمعاقد ، أثبتهم على ذلك مسك الأمر ، وأحسن إليهم ، فإنك متى أثبت على حسن السيرة والأمانة ، وعاقبت على الظلم والتعدي ، لما تأمر به في الرعية يزيد المحسن في إحسانه ونصحه ، ويرتدع الظالم عن معاودة الظلم والتعدي ، وأمرتهم أن يضيفوا الأموال بعضها إلى بعض بالقيمة ، ثم يؤخذ من المسلمين ربع العشر ، ومن أهل الذمة نصف العشر ، ومن أهل الحرب العشر ٠٠٠ (١)

من تؤخذ منهم ومقاديرها :

تؤخذ المشور من أهل الحرب ، وأهل الذمة ، والمسلمين ، بمقادير تختلف بعضها عن بعض ، حين يدخل أي منهم ببغاة أو أي شيء آخر لغرض التجارة ، كما أن هناك حداً أدنى يتوقف عنده أخذها ، وتؤخذ متى بلغت قيمة التجارة أو زادت .
تؤخذ على عروض التجارة فقط عينا أو نقداً ، متى ساوت قيمتها المئتي درهم فضة أو عشرين مثقالاً ذهباً ، ولا تؤخذ على ما ليس من أموال التجارة .

فالحربي كلما دخل بلاد المسلمين قادماً من بلاد حرب برأ أو بحراً وبطنج (٢)

(١) كتاب الخراج ، صفحة ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٢) جاء في تاريخ التمدن الاسلامي م ١ ج ١ صفحة ٢٢٧ " كان عمال اليمن يأخذون هذه القرية من السفن التي تمر بسواحلهم قادمة من الهند ٠٠٠ وكان الأندلسيون يضربون على السفن التي تمر ببوغاز - جبل طارق - في ذهابها وإيابها ، فكان الفرنج أو غيرهم إذا مروا بسفنهم أدوا القرية في مدينة يقال لها طريف ، واسمها الآن طريف Tarifa ويؤخذ على الأمان أنها تحريف " طريف " المشار إليها ، على الضرائب أو الرسوم التي تؤخذ على البضائع في دخولها البلاد وخروجها أو الكتاب المتضمن ببيان لائحة الأمان أنها تحريف " طريف " المشار إليها ، لأنهم كانوا يسمون ما يدفعونه من رسوم السفن " رسوم طريف " ثم أهمل اللفظ الأول وبقي اللفظ الثاني ، مع أن لفظ " تعريفه " في العربية يدل على نحو معناه الفرنجي ، فيجوز أن اللفظ الفرنجي منقول عن لفظ تعريفه العربي أو تحريف " طريف " كما يقولون .

ما جاء به الحد " أي النصاب " تؤخذ منه العشور ، فإذا تعددت مرات قدومه خلال السنة ، وكان معه عند دخوله المتكرر مال غير المال الذي سبق أن أخذت منه ، تؤخذ منه مرة أخرى ، وعلى أبو يوسف الذي عاش في العصر الأول للدولة العباسية في كتابه جواز تكرار أخذها منه كلما قدم ... بأنه حيث عاد إلى دار الحبوب ، فقد سقطت عنه أحكام الإسلام ^(١) .

أما ما دام في بلاد الإسلام ، وسعه نفس المال الذي سبق أن أخذت الضريبة عنه ، فلا تؤخذ عليه غيرها ولو مر به على عدد من الموظفين في أماكن متعددة ، داخل الاقليم ، إلا إذا بلغ سنة ، فيعاد أخذها منه . وتؤخذ من المسلم والذمي مرة عند دخول أموالهما ، فعن يحيى بن آدم قال : حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي حمزة عن زياد بن حدير قال : " كفت أعشر بني تغلب كلما أقبلوا وأدبروا ، فانطلق شيخ منهم إلى عمر (رضي الله عنه) فقال : " إن زياداً يعشرنا كلما أقبلنا وأدبرنا . فقال : تكفي ذلك . ثم أناه الشيخ بعد ذلك وعمر (رضي الله عنه) في جماعة فقال : يا أمير المؤمنين : أنا الشيخ النصراني ، فقال عمر (رضي الله عنه) : وأنا الشيخ الحنيفي ، قد كفيت ، قال : فكتب إليّ : أن لا تعشرهم في السنة إلا مرة " ^(٢) . ويضبط المقدار الذي أخذت عليه الضريبة ، ويعطى كتابا يفيد بأخذها عن ذلك المقدار من المال ، وتاريخ دخوله الأول ، ولا يؤخذ منها شيء عندما تتعدد مرات دخول أموالهما إلى أن يتم الحول .

ولذلك كانت العشور غالباً مرة واحدة في السنة ، أو حسيمة تقضي معاهدات المسلمين مع غيرهم .

وإذا مر المسلم على العاشر بنعم أو بقر أو إبل ، فقال : إن هذه ليست

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٤٢ .

(٢) كتاب الخراج ليحيى بن آدم ج ٢ صفحة ٦٤ حديث رقم ٢١١ وكذلك كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٤٧ .

سائبة ، أحلف عليه وكف عنه ، وكذلك الحال بالنسبة للطعام والنخيل ،
وقال هذا من زرعي ، لم يعشر ، لأن العشر في الذي يشتري للتجارة ، ويعامل الذمي
في ذلك كالمسلم ، فأما الحربي فلا يقبل منه ذلك .

ومن التطورات التي طرأت على ضريبة العشر في العصر الأول للدولة
العباسية ، أنها أصبحت تؤخذ من جميع الناس ، فبعض الذمي الثغلي ، والذمي
من أهل نجران ، كسائر أهل الذمة من أهل الكتاب ، في أخذ نصف العشر منهم ،
والمجوس والمشركون في ذلك سواء .

وقد أعفى القاضي أبو يوسف المسلم الذي أدى الزكاة من العشر ، ولكن لا
يقبل ذلك من الذمي ولا من الحربي . (١)

كما أعفى يحيى بن آدم المسلم الذي عليه دين أو الذمي الذي قال للعاشر
إن على ديناً يحيط بمالي أعفاه من العشر ، ولكن لا يقبل هذا العذر من الحربي .

أما إذا زاد ما أدخله المسلم أو الذمي في مرة من المرات عما أدخله في
السابق ، فتؤخذ على ما زاد فقط . وهو بهذا الكتاب الذي يعطى فإنه يحصل
شهادة بأنه دفع ما يجب عليه ، حتى لا يعترف له أي موظف مختص بجمع العشر
عند مروره به .

وتؤخذ نقداً أو عينا ، أما إذا كان المال خمر أو خنزيراً أو أي شيء مما
يختص بتوريده واستعماله أهل الذمة والحرميين ، فهذه السلع تقدر قيمتها بمعرفة

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف ، صفحة ١٤٤ . وكتاب الخراج ليحيى بن آدم صفحة
٦٤ ، ٦٥ . وجاء فيه : (قال يحيى : وإن قال الذمي من بني تغلب وغيرهم
للعائر ، إذا مروا عليه بتجارة ، إن عليّ ديناً يحيط بمالي ، فلا يأخذ منه
شيئاً ، قال : وأما أهل الحرب فإنه يؤخذ منهم فيما تجروا فيه ، وإن كان
عليه دين) .

أهل العنف ، ثم تحتسب الخريبة على أساس ذلك التقدير ، وفي ذلك يقول أبو يوسف:
 " وإذا مرّ أهل الذمة على العاشر بخمر أو خنازير قوم ذلك على أهل الذمة ،
 يقومه أهل الذمة ، ثم يؤخذ منهم نصف العشر ، وكذلك أهل الحرب إذا سـمـروا
 بالخنازير والخمور فإن ذلك يقوم عليهم ثم يؤخذ منهم العشر ... " (١)

أما التجارة التي يفتاقلها المسلمون في الداخل بين مدن الدولة الإسلامية ،
 فليس عليها عشر ، سوى ما يؤخذ عليها من صدقة وقد قال الماوردي في كتابه :
 " أما أعشار الأموال المنقولة في دار الإسلام من بلد إلى بلد فمحرومة لا يبيحها
 شرع ولا بصوغها اجتهد - ولا هي من سياسات العدل ولا من قضايا النصفية " (٢)
 ووصف أخذها في بلاد المسلمين بالجور فقال: " قلّ ما تكون إلا في البلاد الجائرة " (٣)

أما إذا انتقلت الأموال من قطر إلى قطر ، من مصر إلى الشام أو العراق
 أو منها معا إلى محر أو غيرها فتؤخذ عليها ضريبة العشر (٤) .

ومقدارها على الحربي العُشر ، وعلى الذمي نصف العشر وعلى المسلم ربع
 العشر ، وقد حدد الخليفة عمر (رضي الله عنه) في كتابه إلى أبي موسى الأشعري
 (رضي الله عنه) تلك النسب ، والحد الأدنى الذي عند بلوغه يبدأ أخذها " خذ
 أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين " - العشر - وخذ من أهل الذمة نصف
 العشر ، ومن المسلمين من كل أربعين درهما درهما ، وليس فيما دون المائتين
 شيء ، فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم ، وما زاد فتحابه " (٥)

- (١) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٤٤ .
- (٢) الأحكام السلطانية والولايات الدينية صفحة ٢٣٦ .
- (٣) الأحكام السلطانية والولايات الدينية صفحة ٢٣٦ .
- (٤) المبادئ الاقتصادية في الإسلام صفحة ٢٤٣ .
- (٥) أي يأخذ من التجار الحربيين العشر كما يأخذون هم من تجار المسلمين .
- (٦) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٤٦ .

إن من يفكر في ذلك التحديد الذي رسمه الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) والذي استمر العمل به في الدولة الأموية ثم في العصر الأول للدولة العباسية ، قد يصل إلى أنه فرض العشر على الحربيين لمعاملتهم المسلمين كذلك ، فهذا مبدأ المعاملة بالمثل ، وأنه فرض نصف العشر على أهل الذمة تمييزاً لهم عن المسلمين وتطبيقاً لما سبق أن فرضه على نصارى بني تغلب ، الذين قبلوا أن تؤخذ منهم الجزية ضعف ما يؤخذ على المسلمين من الصدقة . وأن ما قرره على المسلمين هو بمثابة زكاة ، ويعرف نصاب الزكاة لعروض التجارة ، وهو الذي جعله حذاً أدنى لأخذها ومنع من تكرار أخذها من المسلمين وأهل الذمة ، مما دام رأس المال ثابتاً والبضاعة الواردة لم تزد قيمتها عنه . ولو تكررت مرات دخولها ، إلا يعد الحول .

وتشبيهاً لمبدأ المعاملة بالمثل ، فإنه حينما يرفع أهل الحرب ما يأخذونه على المسلمين من ضريبة ، فيحق للمسلمين رفع الضريبة على ما يرد منهم إلى دار الإسلام بنفس النسبة ، وكذلك الحال عند إسقاطهم لها ، فعلى المسلمين إسقاطها عنهم " وهذا ما تسير عليه الدول حديثاً ، ويسمى برفع الجواز الجمركية " (١) .

وعندما يكون المسلمون في حاجة إلى بعض البضائع والمنتجات الواردة إليهم فإنهم يخففون أو يعفون ضريبتها تشجيعاً لتوريدها والإكثار منها ، وقد فعله الخليفة عمر (رضي الله عنه) ذلك حين أمر عماله أن يأخذوا نصف العشر على الحربيين حين دخولهم الحجاز في الزيت والحبوب ، كما أمر بإعفاثهم أحياناً أخرى ، " فعن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر (رضي الله عنه) ، أنه كان يأخذ من القبط من القطنية العشر ، ومن الحنطة والزبيب نصف العشر ، ليكثر الحمل إلى المدينة " (٢) .

(١) آثار الحرب في الفقه الإسلامي صفحة ٥٢٧ .

(٢) المغني وطلبه الشرح الكبير ج ١٠ صفحة ٦٠٣ .

وهذا يدل على أنه يخفف عنهم إذا رأى المصلحة فيه .

وهذا ما تقوم به الدول الحديثة في عصرنا هذا .

وتنقسم البضائع إلى قسمين : ضروريات وكماليات ، وتعتبر المواد الضرورية كالرز والزبيب والحبوب والمأكولات والخضروات ... الخ من الضروريات فتعفى عنها من الضرائب أو تجعل عليها ضرائب إنسية .

أما الكماليات فتأخذ عليها ضرائب تتفاوت من قطر إلى قطر والكماليات تتغير وتتفاوت من بلد إلى بلد ، فمثلاً تعتبر في أياصا الحاضرة السيارة ضرورة في بلد من البلدان ، وفي الوقت نفسه تعتبر من الكماليات في بلد آخر ، وهذا يرجع إلى الحالة الاقتصادية في البلد .

كان لهذه التنظيمات المالية التي وجدت أيام الراشدين ، وفي عهد الدولة الأموية ثم في العصر الأول للدولة العباسية ، النفع الكبير في سهولة التبادل التجاري بين المسلمين وجيرانهم ، وورود أصناف متعددة من متطلبات الناس واحتياجاتهم فهم لم يقصر اهتمامهم على تنظيم الموارد الآتية إلى بيت المال ، بل نظموا الطسويق التي بواسطتها وبسببها يزداد دخل بيت المال ، وتنعّم البلاد بالرخاء ورغد العيش ، ومن ذلك اهتمامهم بالتجارة الخارجية ، وحسن معاملتهم لأهلها وتتميعهم العمال والأمرء ، والكتابة إليهم بذلك ، وحرمهم على استيفاء حقوق الدولة من غير تعسف في جبايتها ، وليس أدل على ذلك من مقالة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) لبعض العمال حينما أتوه بمال كثير : " إني لأظنكم قد أهلكتم الناس ، قالوا : لا والله ما أخذنا إلا عفوا صفوا ، قال : فلاسوط ولا نوط ، قالوا : نعم ، قال : الحمد لله الذي لم يجعل ذلك على يدي ولا في سلطاني (١) .

وأورد أبو يوسف عدداً من الروايات التي يفتح منها حرم الخليفة عمر

(١) كتاب الأموال ج ١ صفحة ٤٥ حديث رقم ١١٤ .

(رضي الله عنه) على العدل ورفع الظلم ، والتساهل في تصديق الناس في أقوالهم
عن مصادر أموالهم ، وملكيّتها ومقاديرها ^(١) ، وكذلك كان الحال في معظم أيام
العصر الأول للدولة العباسية .

وكل ما يؤخذ من المسلمين من العشور ، سبيله الصدقة ، أما ما يؤخذ
من أهل الذمة وأهل الحرب فسبيله الخراج ^(٢) .

ويؤخذ من الذمي الثغلي ، والذمي الشجراني ، نصف العشر ، كناتر أهل
الذمة ، وكذلك المجوس والمشركون ^(٣) .

وفي خلال العصر الأول للدولة العباسية ، استمرت القواعد التي كانت تَجَبِي
بها العشور متبعة ، حيث لم يشو أي من المؤرخين إلى تغيير في هذا الإيراد في
كتبهم أو أية إضافات جوهرية .

وُفِيهِمْ مَا ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ ^(٤) فِي كِتَابِهِ ، أَنَّ الْمُسْلِمِينَ فِي الْعَصْرِ الْأَوَّلِ لِلدَّوْلَةِ
الْعَبَّاسِيَّةِ كَانُوا يَعْشُرُونَ السُّقْنِ وَالْمَرَائِبَ الْمَحْمِلَةَ بِالْبِضَاحِ عَنْ طَرِيقِ مَدِّ الْحَبْلِ عَلَى
عَرْضِ الشَّهْرِ ، وَيُوقِفُونَ السُّقْنِ حَتَّى تَدْفَعَ الْعَشُورُ الْمَقْرُورَةُ لِبَيْتِ الْمَالِ ، وَتُعْتَبَرُ أَمَاكِنُ
مَدِّ الْحَبْلِ هِيَ مَرَامِدُ الْمَكْسِ عَلَى النِّهَرِ ، وَتُعْتَبَرُ هَذَا الْإِجْرَاءُ مِنَ التَّنْطُورَاتِ الَّتِي
طُرِئَتْ عَلَى ضَرْبَةِ الْعَشُورِ فِي الْعَصْرِ الْأَوَّلِ لِلدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ .

(١) وجاء في كتاب الأموال لأبي عبيدج ٤ صفحة ٦٤٢ " قالوا : فإن قال : علي دين ،
أو قال : ليس هذا المال لي ، وحلف عليه ، فإنه يصدق على ذلك ، ولا يؤخذ
منه شيء " . يعني يصدق فيما يدعيه من ذلك ، بيمينه ، وهذا أكرم ما عرّف
الناس في المعاملة .

(٢) ، (٣) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٤٥ .

(٤) كتاب الأموال ، الجزء الرابع ، صفحة ٦٣٧ ، وجاء فيه :-
(..... لا أدري ما هذا الحبل ، الذي لم يسنه رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
ولا أبو بكر ، ولا عمر ، وكان حبلًا يعترض به النهر ، يمشع السفن من المُنْصِي
حتى تؤخذ منهم الصدقة ، فأنكر مسروق أن تؤخذ منهم على استكراه) .

وكم كنا نود أن نجد في المراجع والمصادر التي وصلت إلينا ، مقدار إرتفاع
ضريبة العشور إلى بيت المال في العصر الأول للدولة العباسية من الأقاليم المختلفة ،
مجتمعة أو منفردة ، ولكن مع الأسف الشديد ، فإن المؤرخين لم يعطونا تحمّ واضحاً
عن الأرقام والإحصائيات التي يستدل منها على مقادير ما يحمل بيت المال من تلك
العشور ، ولا عن أساليب جبايتها ، وعدد موظفيها ، والمبالغ المتحصلة من كل
قطر ، سواء في الخلافة الراشدة أو في عهد بني أمية أو في العصر الأول للدولة
العباسية .

.....

قال الله تعالى :

وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ
وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ
وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا
عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجُمُعَانِ، وَاللَّهُ
عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

القرآن الكريم

سورة الانفال آية ٤١

الفصل في الفناس

الغشائم

- تاريخ الغشائم في الإسلام .
- أقسام الغشائم .

٥ - الغنائم

والمورد الخاص من موارد بيت المال هو الغنائم ، وهي الأموال المنقولة
كالأسلحة ، والخيول ، وسائر المتاع ، مما يؤخذ من المشركين في صارك القتال
أو كانوا سبب وصولها للمسلمين . (١)

والغنائم قديمة يقدم الحرب لأنها نتيجة وثمرة لها . وهي في شرعية
الاسلام كل مال وصل إلى المسلمين عن طريق الغلبة والقوة .

وقد روى يحيى بن آدم قال : حدثنا الحسن بن صالح قال : " سمعنا أن
الغنيمة ما غلب عليه المسلمون بالقتال حتى يأخذوه غنوة " (٢)

وحيثما بدأت الدعوة الإسلامية في مكة المكرمة ، كانت دعوة تقوم على
الارشاد والحكمة والموعظة الحسنة ، والجدال بالتي هي أحسن ، واستمرت الحال
كذلك حوالي ثلاثة عشرة سنة حتى كانت الهجرة إلى المدينة ، حيث تغيرت الأحوال
في الموطن الجديد عما كانت عليه في مكة ، بما يستلزمه من حماية الدعوة إلى توحيد
الله سبحانه ، وإقامة دولة واحدة ، ونشط المسلمون في الدعوة الإسلامية ، وشرع
الله القتال ، والجهاد في سبيله ، فبدأ ذلك على شكل سرايا يخرجها النبي
(صلى الله عليه وسلم) للدعوة إلى توحيد الله ، وإخلاص العبادة ، ويرى بعض
العلماء أن القصد من هذه السرايا هو : " إلهام قريش أن مصلحتهم تقتضيهم
التفاهم مع المسلمين من أهلهم الذين اضطروا إلى الجلاء عن مكة بسبب ما عانوا
من الاضطهاد تفاهماً بقي الطرفين شرور العداوة والبغضاء ، وبكفل للمسلمين حرية

(١) الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي ، صفحة ١٤٢ .

(٢) كتاب الخراج ليحيى بن آدم ج ١٨ صفحة ٨ .

الدعوة إلى الدين ، ولأهل مكة سلامة تجارتهم في طريقها إلى الشام " (١)

عكس ما يتفقه بعض المستشرقين من أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) والمهاجرين أرادوا الانتقام من قريش لأنفسهم وفي مبادأتهم بالعداوة والحرب والوقوع على قواقل قريش في ذهابها وإيابها . (٢)

وقد تحولت هذه السرايا إلى غزوات وحروب وكانت نتيجتها الغنائم والأموال الكثيرة ، التي أصبحت قوة للمسلمين وعدة لهم .

كانت أول سوية في الاسلام ، سوية عبدالله بن جحش ، وكانت قد انجذبت إلى نخلة بين مكة والطائف . (٣)

وكانت أول غزوة في الاسلام هي غزوة بدر (٤) الكبرى ، والتي كانت في شهر رمضان المعظم من السنة الثانية للهجرة ، وانتصر فيها المسلمون .

وكانت هذه الغزوة التي استقر بها الأمر للمسلمين من بعد ، في بلاد العرب جميعاً ، كانت مقدمة وحدة ثم الجزيرة في ظلال الاسلام ، ومقدمة الدولة الاسلامية المترامية الأطراف في عهد الخلفاء الراشدين ثم الدولة الأموية والدولسة العباسية ، والتي أقرت في العالم حضارة لاتزال ، ولن تزال ذات أثر عميق في حياتنا .

(١) حياة محمد (صلى الله عليه وسلم) صفحة ٢٥٨ .

(٢) حياة محمد (صلى الله عليه وسلم) صفحة ٢٥٦ .

(٣) الكامل في التاريخ الجزء الثاني صفحة ١١٤ .

(٤) بدر : بالفتح ثم السكون ، ماء مشهور بين مكة والمدينة ، أسفل وادي الصفاء ، بينه وبين الجار ، وهو ساحل البحر ، ليلة ، معجم البلدان المجلد الأول ، صفحة ٢٥٧ .

وبعد غزوة بدر ، أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) بجمع الخفائصم ،
 لاختلاف الناس ، فيمن تكون له ، فأُنزل الله سبحانه قوله تعالى : (يدعونك عن
 الأنفال ، قل الأنفال لله والرسول ، فاتقوا الله ، وأطيعوا ذات بيحكم ، وأطيعوا
 الله ورسوله إن كنتم مؤمنين) . (١)

قال عبادة بن الصامت : (غلبنا أصحاب بدر أنزلت ، حين إختلقتنا في النفل ،
 فصارت فيه أخلاقنا ، فزعم الله من أيدينا ، فجعله لرسول الله (صلى الله عليه
 وسلم) ، فقسمه بين المسلمين على السواء) (٢)

ولم يخمس حتى أنزل الله سبحانه وتعالى الآية : (واعلموا أنما غنمتم
 من شيء فإن لله خمسة ، وللرسول ، ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ،
 إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان ، يوم التقى الجمعان ، والله
 على كل شيء قدير) (٣)

وعملاً بقوله تعالى ، قسمت الغنيمة إلى خمسة أقسام ، أربعة أخماسها
 (٤/٥) للجيش ، للخارج ثلاثة أسهم ، وللراجل سهم (٤) ، وأمسس الخيول
 اليافسي ، يُوزع على من ذكروا في الآية الكريمة وهم : (فإن لله خمسة
 وللرسول ، ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) (٥)

-
- (١) القرآن الكريم ، سورة الأنفال آية ١ .
 (٢) تفسير النسخي الجزء الأول صفحة ٩٢ .
 (٣) القرآن الكريم ، سورة الأنفال ، آية ٤١ .
 (٤) الكامل في التاريخ ، الجزء الثاني ، صفحة ٥٢٤ .
 (٥) القرآن الكريم ، سورة الأنفال ، آية رقم ٤١ .

كانت أول غنينة خمسها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، هي غنينة
(١) بني قينقاع .

واستمرت الحالة على ذلك في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) وما بعده
في تقسيم الأموال المنقولة المغنونة بعد المبارك .

وتوالت الغنائم ، وكثرت ، بعد الغزوات المتعددة في عهد النبي (صلى
الله عليه وسلم) ، وفي عهد الدولة الأموية ثم الدولة العباسية ، وأصبحت الغنائم ،
تشكل إيراداتاً مهماً من موارد بيت المال .

يقول بعض المؤرخين : لم يعد المؤمن الحقيقي في الحجاز أو في صحارى
نجد ، بل أصبح المسلمون يرايطون على شواطئ النيل ودجلة والأردن وسائر خلفاء
محمد (صلى الله عليه وسلم) على سياسته ، فرأوا أن أفضل وسيلة لإعلاء شأن
دينهم هو الجهاد . (٢)

وفي العصر الأول للدولة العباسية ، كان للجند ديوان خاص بهم ، ويختص
بالأمور الآتية : -

١ - قيد أسماء الجند الذين تتوفر فيهم شروط معينة مثل الاسلام والبلوغ ،

- (١) الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي صفحة ١٥٢ .
وكان أول فيء أخذه المسلمون كان بعد إجلاء بني النضير ، حيث نزلت
الآيات الكريمة التي تحدد الفيء وصفته ومصارفه - في سورة الحشر الآيات
من ٦ - ١٠ وقد قسم النبي (صلى الله عليه وسلم) فيء بني النضير ، في
المهاجرين دون الأنصار ، وحبس الأرضين على صدقاته الخاصة ، يصرف منها
كيف يشاء ، لأن تلك الأموال لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب الأحكام
السلطانية ، الماوردي ، صفحة ١٤٤ .
(٢) تاريخ العرب المعاصر للمستشرقين - أ - سيديو صفحة ١١٢ .

والحرية ، وسلامة الجسم من المعاهات ، التي تمنعه عن القتال . (١)

٢ - ترتيب أسماء الجند تبعاً لأجناسهم ، ويذكر في سجلات ديوان الجند ، جنسية الجندي ، وتبعيته لأي قبيلة من القبائل ، أو شعب من الشعوب المفتوحة ، ولم يكن يكفي بذلك فحسب بل كان يحدد أيضاً فرع القبيلة التي ينتمي إليها الجندي المحارب .

وفي العصر الأول للدولة العباسية ، كان الجيش مكون من عناصر مختلفة من ترك ، وفرس ، وسودان وغيرهم ، لذلك كان هؤلاء يميزون بجنسهم وبلدانهم التي ينتمون إليها . وكان الهدف من ذلك معرفة أصل الجندي وجنسه ، وتحديد ولاءه للدولة العباسية .

كما كان الجنود المقيدون في الديوان يرتبون أحياناً ترتيباً آخر ، يراعى فيه السبق في الاسلام ، ثم السن ، فالشجاعة ، وحسن القتال . (٢)

(١) يذكر الصاوري في الأحكام السلطانية صفحة ٢٢٩ أنه في فجر الاسلام قسسي عهد الخلفاء الراشدين ، كان العطاء بديوان الجند باعتبار الأبقية قسسي الاسلام والنسب ، ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى ترتيب المحاربين في الديوان حسب شجاعتهم ، وحسن بلائهم ، وأجرى الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك تعديلات كثيرة في نظام هذا الديوان ، فأعطى أعطيات محسنة ومقـررات معلومة ، دون اعتبار لشيء سوى الاشتراك في العمليات الحربية ، وهو المبدأ الذي سارت عليه الدولة العباسية في عصرها الأول . (٢) أما إذا تعادل جنديان في كافة الشروط المطلوبة ، فكان يفصل في الأمر بشأن تجري بينهم القرعة ، لاختيار ترتيب كل منهم في الكشف وكان هذا الكشف يسمى أحياناً الجريدة السوداء كما جاء في تاريخ البيهقي صفحة ٨٠٠ وهذه الجريدة هي الأصل الذي يرجع إليه ديوان الجند في كافة أموره .

ويوقع عليه الوالي أو الخليفة أو صاحب الديوان ، ويصرف لهم من بيت المال . (١)

وكان ديوان الجند يتألف من الدفاتر التالية : -

الجريدة السوداء : سجلات بها كشوف بأسماء الجنود ورتبهم وعطائهم .

الإثبات : وهو أن يشيت اسم الرجل في الجريدة السوداء ، ويغرض له رزق .

الزيادة : أن يزداد له في جارية ، شيء معلوم . (٢)

التحويل : وهو الدفتر الخاص بتحويل الجندي العباسي من جريدة إلى جريدة ،

أي من كشف إلى كشف .

التنقل : أن ينتقل بعض ماله .

الفك : وهو الدفتر الذي يصحح فيه اسم الجندي ورزقه في الكشف (الجريدة)

بعدما وضع . يقال فُكَّ عن اسم فلان في الجريدة ، كأنما فُكَّ من الحلقة فكاً .

السايط : وهو الدفتر الذي يسجل فيه من يموت أو يستغنى عنه ، فيوضع عيسن

الجريدة .

المُخَلَّ : وهو الدفتر الذي يسجل فيه الذي قد أُخِلَّ بمكانه ولم يُوضَّع بعدُ .

العتأخر : وهو الدفتر الذي يسجل فيه الذي يتأخر عن مجلس الإعطاء وقت التفرقة .

العشرينية : دفتر يسجل به حساب من له أربعة أطماع (أرزاق) أو رواتب بلفسة

العصر ، في السنة الواحدة .

دفتر حساب الجند : وهو دفتر يسجل به أسماء الجنود الذين لهم طعامان ، فسي

السنة .

دفتر لحساب المرتزقة : ويسجل به من له ثلاثة أطماع في السنة .

دفتر السلف : ويسجل به من يطلق لهم أرزاقهم قبل أن يستحقوها .

دفتر المقامه : وهو الدفتر الذي يسجل به أسماء الأشخاص الذين عليهم مقامة وهو

(١) مفاتيح العلوم ، صفحة ٤٣ .

(٢) مفاتيح العلوم ، الفصل الخامس (في نواضعات كتاب ديوان الجيش) صفحة

أن يُحبس من القابض له عليه ، ما كان استلغه ، وربما يقاضي من رزقه
بحق بيت المال فيك . (١)

بالإضافة إلى بعض الدفاتر الأخرى التي استخدمت في ديوان الجند ، وهذه
الدفاتر تدل دلالة واضحة على الدقة والنظام ، والتخصصات المتشعبة لديوان الجند
في العصر الأول للدولة العباسية .

وفي العصر الأول للدولة العباسية كانت معظم الغزوات إما للقضاء على
الفتن ، أو إعادة الاستقرار والطمأنينة والاسلام وهيمنة الدولة العباسية ، على بعض
الأقاليم الحدودية الاسلامية التي يحاول الروم غزوها والاستيلاء عليها ... وقليل
ما كانت الغزوات من أجل الفتح ونشر الاسلام ، لأن الاسلام كان قد انتشر ، ووصل
إلى أقاصي الشرق والغرب ، والدول التي كانت معروفة آنذاك .

ففي عهد الخليفة السفاح تم تجهيز الجيوش وتعيين الولاة ، وورود الكشاف
منه بولاية صالح بن علي على مصر وفلسطين والمغرب ووصلت الجيوش وإمدادات
الخليفة السفاح لغزو المغرب ، وجيوش المراكب من الاسكندرية إلى برقة ،
إلا أن السفاح توفي قبل غزو إفريقية ، وإعادة الأمن والاستقرار إليها . (٢)

كانت أول أموال حازتها دولة بني العباس هي غنائم الحرب (٣) وكان أول من
تقلد الغنائم وقسمها بين الجند هو خالد بن برمك (٤) الذي جعل له الخليفة
السفاح فيما بعد ديوان الخراج ، وديوان الجند .

(١) مفاتيح العلوم : الفصل الخامس ، (في مواضع كتاب ديوان الجيش)
صفحة ٤٢ - ٤٣ .

(٢) كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، الجزء الأول ، صفحة ٣٠٦ .

(٣) الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية صفحة ٢٨٤ ، وكذلك في تاريخ
الأمم الاسلامية - الدولة العباسية ٤٢ - ٥٥ .

(٤) الوزراء والكتاب صفحة ٨٧ ، ٨٩ .

ومن أهم غنائم الحرب التي استولى عليها العباسيون ، خياع آل مروان فقد آتت إليهم أملاك الأمويين ، وكانت كثيرة .

وقد أشار البلاذري إلى ذلك في عدة مواضع منها في قوله : -

١ - (كان مسلمة بن عبد الملك بن مروان توجه غازياً للروم من نحو الشَّـوَر الجزيرة ، عسكر ببالى ، فأتاه أهلها وأهل بوبلس وقاصرين وعابدين— وصفين ٠٠٠ فسألوه جميعاً أن يحفر لهم نهراً من الفرات يقي أرضهم ، على أن يجعلوا له الثلث من غلاتهم ، بعد عُثْر السلطان الذي كان يأخذه ، فقبل ، فحفر النهر المعروف بشهر مسلمة ، ووثقوا له بالشرط ٠٠٠٠ فلما مات مسلمة ، صارت بالى وقراها لورثته ، فلم تزل بأيديهم إلى أن جاءت الدولة المباركة ، وقبض ... عبدالله بن علي على أموال بني أمية ٠٠٠) (١) ويقصد بالدولة المباركة ، الدولة العباسية . وأيضاً يقول البلاذري فسبى موضع آخر : -

٢ - (وأما رصافة هشام ، فإن هشام بن عبد الملك أحدثها ، وكان ينزل قبلها الزيتونة ، وحفر الهنئ والمرى ، واستخرج الضيعة التي تعرف بالهنئ— والمرى ، وأحدث فيها واسط الرقة ، ثم إن تلك الضيعة قبضت فبسي أول الدولة - يقصد الدولة العباسية - ثم صارت لأم جعفر زبيدة بنت جعفر بن المنصور ، فابتنت فيها القطيعة التي تنسب إليها وزادت في عمارتها ٠٠) (٢) وأيضاً يقول البلاذري في موضع ثالث ، وبعد أن تحدث عن مسلمة بن عبد الملك الذي أتفق ثلاثة آلاف ألف درهم لسد البثوق في البطائح ، فأقطعه الوليد الأرضين المنخفضة التي يبقى فيها الماء ٠٠٠ يقول :

(١) فتوح البلدان ، صفحة ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) فتوح البلدان ، صفحة ١٨٤ .

٣ - (فحملت له - أي لسلطنة بن عبد الملك - أرضون من طاسيج متملة ، فحفر السيين ، وتآلف الأكراه والمزارعين ، وعمّر تلك الأرضين ، وأنجسها الناس إليها ضياعاً كثيرةً للتعزز به ، فلما جاءت الدولة المباركة - ويقصد الدولة العباسية - وقبضت أموال بني أمية ، أقطع جميع السيين داود بن علي بن عبد الله بن العباس ، ثم ابتاع ذلك من ورثته ، بحقوقه وحسدوده ، فصار من ضياع الخلافة) .^(١)

وفي موضع رابع يقول البلاذري عن غنائم الحرب التي استولى عليها العباسيون من ضياع بني أمية : -

٤ - (وكان أهلها - أي أهل قرية المراغة - ألجؤوها إلى مروان ، فابتنهاهمسا ، وتآلف وكلاؤه الناس ، فكثروا فيها للتعزز ، وعمّروها ، ثم إنها قبضت مع ما قبض من ضياع بني أمية ، وصارت لبعض بنات الرشيد أمير المؤمنين)^(٢) .

ويقول الجيشاري : (وقتل أبو العباس عمارة بن حمزة بن ميمون ، ممن ولد أبي ثبابة ، مولى عبد الله بن العباس ، ضياع مروان وآل مروان . . .)^(٣) .

هذه بعض الأمثلة على ما حازه العباسيون الأول من الغنائم ، والأراضي الواسعة من ممتلكات الدولة الأموية ، وعرفت فيما بعد بضياع الخلافة^(٤) .

(١) فتوح البلدان ، صفحة ٢٩٢ .

(٢) فتوح البلدان ، صفحة ٢٢٥ . والمراغة في أذربيجان ، وتحدث عنها البلاذري عندما تحدث عن فتح أذربيجان .

(٣) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ٩٠ .

(٤) وضياع الخلافة : لا تشمل فقط أراضي الغنائم من الدولة الأموية ، وإنما زادت هذه الأراضي عن طريق إحياء النوات ، أو الشراء ، أو عن طريق الإلجاء ، فهي في مجموعها ضياع الخلافة .

وفي العصر الأول للدولة العباسية كان إيراد الغنائم مهماً ، وخصوصاً إذا اتضح لنا أن الغنائم كثيرة ، سواء في حالة الانتصار لإخضاع الفتن أو في حالة فتح جديد ، ولكنها لم تذكر في كتب التاريخ بالتفصيل .

فيذكر لنا صاحب كتاب البدء والتأريخ^(١) أنه في السنة الثالثة من ولاية أبي العباس السفاح انتفض أهل بخارى ، فسار إليهم أبو مسلم بجيشه وافتتح بخارى ، والسُغد ثانياً ، وأمر ببناء حائط سمرقند ، وبموت زياد بن صالح فافتتح كور مسا وراء النهر ، حتى بلغ طرازاً ، واطلح . فتحرك أهل الصين ، فغزاهم أبو مسلم مع قواده ، وقتل منهم عدداً كبيراً ، وأسر خمسة وعشرين ألفاً ، وانهزم الباقسون ، فاستولى المسلمون على عسكرهم ، ثم انصرف أبو مسلم إلى بخارى ، (وبسط يده على ملوك ما وراء النهر ، ودهاقينها ، فغرب أعناقهم ، وسبي ذرارهم ، واستغنى أموالهم ، وعبر النهر من السبي غير مرة بخمسين ألفاً خمسين ألفاً ٠٠٠) .^(٢)

وفي موضع آخر يقول صاحب كتاب البدء والتأريخ أنه (لما مات أبو العباس ، ادعى الخلافة عبدالله بن عليّ وبايعه أهل الشام والجزيرة - فأرسل أبو جعفر المنصور أبا مسلم الخراساني إليه ، وبعد حرب ومحاولة استولى أبو مسلم على خراسانه ، وأمواله ، وما احتواه من ثياب بني أمية ، وكنوز الشام ، ثم أسر عبدالله بن عليّ ، وحمل إلى أبي جعفر) .^(٣)

وفي موضع ثالث يقول المصنف عن الغنائم في العصر الأول للدولة العباسية : (ولما قُتل أبو مسلم ، خرج سنفاذ المجوسي بنيسابور ، يزعم أنه وليّ أبي مسلم ، والطالاب بشّاره ٠٠٠ وقبض خزائن أبي مسلم وفرّقها في الفروض - وجيز جيشاً كبيراً - فبعث المنصور جمهور العجلىّ فالتقوا بين همدان والريّ ، فقتل منهم ستين ألفاً ، وسبي من نساءهم وأولادهم ، الله به عليهم وقتل سنفاذ ، فكان بين

(١) ، (٢) البدء والتأريخ ، المجلد الثالث ، الجزء السادس ، صفحة ٧٥ .

(٢) البدء والتأريخ ، المجلد الثالث ، الجزء السادس ، صفحة ٧٨ .

مقتله ومخرجه سبعون يوماً (١) . وكان الخليفة أبي جعفر المنصور شديد الاهتمام بالجيش الإسلامي الفاتح ، فقد روى أن مقدار ما أنفقه على الجيش الذي وجهه لإخماد ثورة الخوارج بإفريقية سنة ١٥٤ هـ كان ثلاثة وستين مليون درهم (٢٠٠.٠٠٠ ز ٦٣.٠٠٠ درهم) (٢) رغم اتهام الكثير من المؤرخين له باليخل والحرس .

وفي موضع رابع ذكر نفس المؤلف الغنائم في العصر الأول للدولة العباسية فيقول : (وأغزى الصائفة ابنه هارون بن المهدي - ويقصد الخليفة المهدي - في مائة ألف من المسترقعة سوى المطوعة والأنبياع وأهل الأسواق والغزاة ، فقتلوا من الروم خمسة وأربعين ألفاً ، وأصابوا من المال ما بيع البرذون بدرهم ، والصدرة بدرهم وعشرين نيفاً ٠٠٠) (٣) .

ومن هذه الأمثلة وغيرها يتضح لنا أن إيرادات الغنائم كان كثيراً ومهملاً ، ولكن المؤرخين الأول لم يذكروا لنا ما كان يمل إلى بيت المال بعد كل غزوة وفتح أو إخماد فتنة .

وقد اهتم الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية بصناعة الأسلحة ، وبناء الأساطيل ، وشحن الشغور ، وتأمين الطرق ، وإخماد الفتن ، فيذكر البلاذري : (... فلما ولي أبو جعفر المنصور ، تتبع حصون السواحل ومدنها ، فعمرها ، وحصنها ، وبنى ما احتاج إلى البناء منها ، وفعل مثل ذلك بمدن الشغور ، ثم لما استخلف المهدي استتم ما كان بقي من المدن والحصون ، وزاد في شحتها . قال معاوية بن عمرو :

وقد رأينا من اجتهاد أمير المؤمنين هارون في الفؤاد ، ففاد بعميرته فسي

(١) البدء والتأريخ ، المجلد الثالث ، الجزء السادس ، صفحة ٨٢ ، ٨٣ .

(٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع ، صفحة ٢٨٥ وكذلك في البدء والتأريخ ، الجزء السادس صفحة ٨٢ .

(٣) البدء والتأريخ ، المجلد الثالث ، الجزء السادس ، صفحة ٩٦ .

الجهاد أمراً عظيماً ، أقام من الصناعة ما لم يقيم قبله ، وقسم الأموال في الشهور والمواهل ، وأشجى الروم وقمعهم ... (١) .

كما ذكر الطبري أن الخليفة المنصور كان شغله في صدر نهاره (... شحن الثغور والأطراف ، وأمن السبل ...) (٢) .

أما الخليفة المهدي ، فقد (غزا الروم عدة دفعات ، وكانت له الفليحة) (٣) . والغنائم الكثيرة ، ومن أعظم هذه الغزوات كانت في سنة ١٦٥ هـ ، حيث سار المهدي ابنه الرشيد لغزو الروم ، فانهزمت الروم ، وغلب المسلمون على معسكرهم ، وباروا إلى الدمشق وهو صاحب الصالح ، فحمل لهم (١٩٣٤٥٠) ديناراً ، ومن الورق (٢١٠١٤٨٠٠) درهم (٤) . وسار الرشيد بجيشه حتى وصل إلى خليج القسطنطينية ، والروم يومئذ بيد أغسطس - امرأة إليون - لصغر سن ابنها - ، فجرى الصلح بينها وبين الرشيد على الفدية ، ومقدارها (٧٠٠٠٠) دينار في كل سنة .

أما مقدار ما غنم المسلمون بالإضافة إلى ما تقدم وإلى أن اصطالحوا خمسة آلاف رأس وستمائة وثلاثة وأربعين رأساً (٥٦٤٣) ، ومن الدواب الذلل بأدواتهم عشرين ألف رأس (٢٠٠٠٠) ، وذبح من البقر والغنم مائة ألف رأس ، وقتل من الروم في الوقائع كلها (٥٤٠٠٠) ، وقتل من الأتزي ألفان وسمعون أسيراً (٣٠٩٠) (٥) .

(١) فتوح البلدان ، صفحة ١٦٧ .

(٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع صفحة ٢٩٩ ، وجاء في الكامل في التاريخ ، م ٥ صفحة ٤٤ وعندما كان الخليفة المنصور يومي ابنه المهدي - الخليفة من بعده - بقوله : (... وعف عن الفتي فليس بك إليه حاجة ، ... واشحن الثغور ، واضبط الأطراف ، وأمن السبل ، وسكن العامة ، وأدخل المرافق عليهم ، وأدفع المكارة عنهم ، وأعد الأموال واخزنها ، وإياك والتبذير فإن القوائب غير مأمونة ، وهي من شيم الزمان ، وأعد الكراع والرجال والجنود ما استطعت وإياك وتأخير عمل اليوم إلى الغد ، فتتدارك عليك الأمور وتتمتع ...)

(٣) الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية صفحة ١٤٥ .

(٤) ، (٥) نهاية الأرب في فنون الأدب ، الجزء الثاني والعشرين صفحة ١١٥ .

وقد امتاز عهد الخليفة المهدي بكثرة حروبه مع البيزنطيين ، (الروم) وكان النصر والغنائم في معظم الأحيان للمسلمين ، وكان من أثر هذه الانتصارات والغنائم ، التي أحرزها المهدي أن هابه الملوك ، وقد أرسل إليهم رسلاً يدعوهم إلى الطاعة ، فدخل أكثرهم في طاعته ، ومنهم ملك كابل ، وملك طبرستان ، وملك السند ، وملك طخارستان ، وملك فرغانة ، وملك أشروسنة ، وسجستان ، والترك ، والشبت ، والحين ، والهند . (١)

وتابع الخليفة هارون الرشيد نهج أجداده في الغزوات ، وبالتالي كان استمرار إبراد الغنائم على بيت المال ، واستمرار النفقات على تجهيز الجيوش ، وشحن السفور ، وبناء الحصون ، وتشديد الأساطيل .

وفي سنة ١٨١ هـ غزا الخليفة هارون الرشيد أرض الروم فافتتح حصون الصغاف ، (٢) على أنه من أعظم غزوات الخليفة الرشيد ، صاريته لنقفور ملك السمرور ، وكتاب نقفور إلى الرشيد ورد الرشيد عليه ، مشهور في كتب التاريخ . وبياناً لقوة المسلمين في العصر الأول للدولة العباسية سأورد الكتابين ، فقد جاء في كتاب نقفور : (من نقفور - ملك الروم - إلى هارون - ملك العرب - أما بعد ، فإني الملكة التي كانت قبلي ، أقامت مقام الرخ ، وأقامت نفسها مقام البيذق ، فحملت

(١) وفي سنة ١٦٤ هـ وفي عهد الخليفة المهدي هاجم الروم بعض السفور الحدودية ، تجهز الخليفة المهدي جيشاً وأمر عليه ابنه هارون الرشيد ، وأطلق على الجيش قناطير الذهب ، ثم إلتقى الجيشان فانهزم الروم ، وانتمر جيش الرشيد ، ووصل إلى خليج قسطنطينية ، وغنم الجيش العباسي غنائم كثيرة في هذه الموقعة وكما يقول الذهبي : (٥٥٠ مائلاً لا يحمى ٥٥٠ وبيع الفرس بدرهم واحد ، والمغل الجيد بعشرة دراهم) .

وجاء في البداية والنهاية ، م ٥ ، ج ١٠ صفحة ١٤٧ (٥٥٠ وغنم - الجيش العباسي - من الدواب بأدواتها عشرين ألف فرس ، ٥٥٠ وبيع المردون بدرهم ، والبذل بأقل من عشرة دراهم ، والدرع بأقل من درهم ، وعشرون سيفاً بدرهم) .
(٢) نهاية الأرب في فنون الأدب ، ج ٢٢ ، صفحة ١٢٢ .

إليك من أموالها ما كنت حقيقاً بحمل أضعافها إليها ، لكي ذلك ضعف النساء ،
وحصن ، فإذا قرأت كتابي هذا ، فأرده ما حصل لك من أموالها ، وألقت نفسك
بما يقع من المصادرة لك ، وإلا فالسيف بيننا وبينك) .

فلما قرأ الرشيد الكتاب استغزه الغضب ، حتى لم يقدر أحد أن ينظر إليه
دون أن يخاطبه ، وتفرق جلساؤه ، فدعا بدواة وكتب على ظهر الكتاب : (مــــن
هارون - أمير المؤمنين - إلى نقفور كلب الروم ، قد قرأت كتابك يا ابن الكافرة ،
والجواب ما تراه ، دون أن تسمعه) . (١)

ثم سار الخليفة الرشيد من يومه ، ونزل هرقلة ، ففتح وغنم ، فسأله نقفور
المصالحة على جزية يحمله إليه في كل سنة ، فأجاب الرشيد إلى ذلك ، ولكن جميع
المؤرخين الذين ذكروا هذا الحدث التاريخي ، لم يتطرقوا إلى ما غنمه المسلمون
بعد هذه الغزوة بالتفصيل .

وفي سنة تسعين ومائة فتح الخليفة الرشيد هرقلة ، لنقض نقفور المعاهدة ،
وسار حتى وصل إلى طُوانة فنزل بها ، (وبعث نقفور بالخراج والجزية عن رأسه أربعة
دنانير ، وعن رأس ولده دينارين ، وعن بطارقه كذلك ٠٠٠) . (٢)

وبعد انتهاء الفتنة بين الأمين والمأمون ، وفي سنة ٢٠١ هـ وفي عهد الخليفة
المأمون ، افتتح عبد الله بن جُرْدَاذِيه والي طبرستان - البلاور ، والشيزر من مسلاتد
الديلم ، وغنم غنائم كثيرة ، وأسر أبايليا ملك الديلم . (٣)

- (١) تاريخ الخلفاء ، صفحة ٢٨٨ ، وفي نهاية الأرب ، ج ٢٢ ، صفحة ١٤٩ ومعظم
الكتب التاريخية مثل تاريخ الأمم والملوك ، ضمن أحداث سنة ١٨٧ هـ م ٥
الجزء العاشر صفحة ٩٢ ٠٠٠ إلخ .
(٢) نهاية الأرب ، ج ٢٢ ، صفحة ١٥٢ .
(٣) نهاية الأرب ، ج ٢٢ ، صفحة ٢٠٢ .

وللتشجيع على الغزو ، وإخماد الفتن ، اهتم الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية بالقادة ، وأجزلوا لهم العطاء والأرزاق والمنح والهبات ، ففي سنة ٢٠٧ هـ حير المأمون أحمد بن أبي خالد إلى خراسان ، ليقوم مقام طلحة بن طاهر بن الحسين ، فعبر أحمد إلى ما وراء النهر ، وافتتح أشرؤسنة ، وأسر كاؤس بن خارخوة ، وأبنته الفضل ، وبعث بهما إلى المأمون ، فوهب طلحة بن طاهر والي خراسان إلى أبي أحمد ابن أبي خالد ، ثلاثة ملايين درهم ، وعروفاً بمليونين درهم ، ووهب لإبراهيم ابن العباس كاتبه خمسمائة ألف درهم . (١)

وفي سنة ٢١٠ هـ سار عبدالله بن طاهر إلى مصر وأعاد فتحها ، وكسب ابن عبيد الله بن السري قد تغلب على مصر وخلق الطاعة ، فجزه عبدالله بن طاهر وبعث به إلى بغداد . فكافأ الخليفة المأمون القائد عبدالله بن طاهر أن وهب له مال مصر لسنة ، خراجها وضياعها . (٢)

وفي سنة ٢٢٢ هـ كافأ الخليفة المعتصم قائده الأتشين بعد انتمائه على يارك والخرمية ومذهبيهم الإباضي في أذربيجان وغاندان وأصفهان ، بأن ألبسه وشاحين ، ووصله بعشرين مليون درهم (٢٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم) منها عشرة ملايين صلوة له ، وعشرة الملايين الأخرى يفرقها في أهل عسكره . وكان الخليفة المعتصم يوجه كل يوم إلى الأتشين خلعه وفرساً من حين سار من بوزند إلى أن وافى سائراً ، كما عقد له على الستة ، وأدخل عليه الشعراء يمدحونه . (٣)

(١) نهاية الأرب ، الجزء ٢٢ - صفحة ٢١٤ .

(٢) الأغاني ، للأصفهاني ، الجزء ١٢ ، صفحة ١٠١ ، ١٠٢ وقد وهب الخليفة عبدالله بن طاهر هذا المال للشعب ، وفرقه في الناس ويذكر الأصفهاني أنه فرق وهو على المنبر ثلاثة ملايين دينار .

(٣) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٣٢٤ .

وكان الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية كثيراً ما يقومون بأنفسهم بغزو الروم ففي سنة ٢١٤ هـ سار الخليفة المأمون لغزو الروم ، فافتتح حصن قرّة وماجدة ، وسندس ، وسكان . وفي سنة ٢١٦ هـ عاد الخليفة المأمون لغزو الروم ، حيث بلغه أن ملك الروم قتل ألفاً وستمائة من أهل طرسوس والمحبيمة ، فمارس حتى دخل أرض الروم ، فخرج أهل هرقلية على الملج ، ووجه الخليفة المأمون أخاه أبا اسحاق المعتصم ، فافتتح ثلاثين حصناً ومطيرة . ثم عاد إلى دمشق بعد أن غنم غنائم كثيرة .

وكان بعض خلفاء بني العباس في العصر الأول من دولتهم يوصي بعضهم بعضاً عند الوفاة بالاهتمام بالفتوحات ، وغزو الروم ، والقضاء على الفتن ، وإخماد الشورات .

ونرى في وصية الخليفة المأمون ذلك ، حين اشترط عليه عليه ، قال لأخيه أبي اسحاق ، أدن بني ، واتخذ بها ترى (٠٠٠ انظر هؤلاء القوم الذي أنسست بساحتهم ، فلا تغفل عنهم في كل وقت - وكانت وفاته بالبيزنطون ^(١) من أرض الروم - والخرمية فاغزهم ، ذا حزامه ومرامه وجلده ، واكسفه بالأموال والسلاح والجنود ، فإن طالت مدتهم ، فتجرد لهم ، فيمن منك من أنمارك وأوليائك ، واعمل في ذلك عملاً ، مقدم النية فيه ، راجياً ثواب الله عليه ٠٠٠) ^(٢) وقيلته ومي الخليفة أيوجعفر المنصور ابنه الصدي بقوله : (٠٠٠ واشحن الثغور ، واضبط الأطراف ، وأمن السبل ، وسكن السامات ، وأدخل المرافق عليهم ، وادفع المكارة عنهم ، وأعد الأموال واخزنها ،

(١) جاء في كتاب بلدان الخلافة الشرقية - كي لسترنج - صفحة ١٦٥ (وفي الجهة اليسرى من جامع طرسوس ، دفن الخليفة المأمون ، فقد أدركته منيته وهو في بزنطون (بندنس) - Podandos - القريبة منها . وكان يشق المدينة نهر البودان (نهر كودنس) - Cydnus وفي سوري المدينة ستة أسواق ، وخذلق عميق) . وقد جاء اسم البيزنطون عند الطبري بالذال ، صفحة ٢٩٢ في الجزء العاشر وضمن أحداث سنة ٢١٨ هـ .

(٢) ذكر هذه الوصية معظم المؤرخين ، ففي تاريخ الأمم والملوك الجزء العاشر صفحة ٢٩٤ ، ٢٩٥ ضمن أحداث سنة ٢١٨ هـ ، وفي الكامل في التاريخ ، وفي نهاية الأرب الجزء الثاني والعشرين صفحة ٢٢٨ ٠٠٠ وغيرهم من المؤرخين .

وإياك والتبذير ، فإن النواصب غير مأمونة ، وهي من شيم الزمان ، وأعد الكسـمـراع
والرجال والجنـد ما استطعت ، وإياك وتأخير عمل اليوم إلى الغد ... } (١)

ومما يدل على شدة اهتمام الخلفاء العباسيين ، وخصوصاً الخليفة المأمون
بالتفـتـوحـات وإخماد الفتن ، والغزو ونشر الإسلام ، اهتمامه بالجنود والقادة ، الذين
يقومون بالتفـتـوحـات أو إعادة الفتح ، في بلاد الله الواسعة ، حيث أن الخليفة
المأمون كان أمره نافذاً من إفريقية المغرب إلى أقصى خراسان وما وراء النهر ،
وولاية السند ، (٢) ويؤكد هذا الاهتمام ما جاء في كتب التاريخ أنه حل للخليفة
المأمون ذات يوم مبلغ ثلاثين مليون درهم ، (٣) وفي رواية أخرى ثلاثين ألف مليون
درهم (٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ درهم) ، (٤) (تفرق أربعة وعشرين ألف ألف ألف ورجله
في الركاب ، ثم قال : ادفع الباقي إلى المولى ، يعطيه جندنا ...) (٥) أي الذي
فرق في الجند ، حسب هذه الرواية ستة آلاف مليون درهم (٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠ درهم)

وكان من مهام الجيش الإسلامي في العصر الأول للدولة العباسية ، محاربة
قطاع الطرق ، والقضاء عليهم ، ونشر الأمن والطمأنينة في أرجاء الدولة الواسعة .

ففي سنة ٢١٩ هـ ، وجه الخليفة المعتمد قائده عجيف بن عتبة لحرب السُّطَّ،
وكانوا قد غلبوا على طريق البصرة ، وعاثوا ، وأخذوا الغلات من البيادر بكسر
وما يليها من البصرة ، وأخافوا السبل ، وكان رئيسهم محمد بن عثمان ، وصاحب
أمره رجل يقال له : سُلُق . فقاتلهم عجيف قائد المعتمد لمدة ستة أشهر ، حتى

(١) الكامل في التاريخ ، الجزء الخامس - صفحة ٤٤ .

(٢) نهاية الأرب ، الجزء الثاني والعشرين صفحة ٢٤٠ .

(٣) تاريخ الأمم والملوك ، الجزء المباشر ، صفحة ٢٩٢ ضمن أحداث سنة ٢١٨ هـ - وهو
الرقم الأقرب إلى الصحة .

(٤) نهاية الأرب ، الجزء الثاني والعشرين ، صفحة ٢٣٩ .

(٥) نهاية الأرب ، الجزء الثاني والعشرين ، صفحة ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

طلبوا الأمان ، فنقلوا إلى الشجر ثم إلى عَيْن زَرْيَة ، فأغارته الروم عليهم فلم يفلت منهم أحد .

وهكذا تم القضاء على هؤلاء الذين عاشوا في الأرض فساداً باستغلالهم فسيحة محاربة الروم وغزوهم .

وكان بعض الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية ، يحب الاتفاق كثيراً في سبيل تقوية الجند ، والجيش ، ويكون على أتم الاستعداد للانطلاق على كل ما يتصل بالحرب والغزو ، والغزوات أو إعادة الفتح .

يقول الطبري وهو يروي عن الفضل بن مروان قوله :

(لم يكن للمعتصم لذة في تزيين البناء ، وكانت غاية فيه الاحكام ، قال : ولم يكن بالنفقة على شيء أسخ منه بالنفقة في الحرب) (١) . يقول عنه ابن كثير : (... وله همة عالية في الحرب ، ومهابة عظيمة في الغيوب ، وإنما كانت نهيمته في الاتفاق في الحرب ...) (٢) .

وقد خاض الخليفة المعتصم ثلاثة غزوات كبرى ، وأنفق في سبيلها الأموال الكثيرة ، سنتناولها في الباب الثاني ، عند الحديث عن نفقات تجهيز الجيوش ، كما نتم من هذه الحروب الثلاثة غنائم كثيرة ، وهذه الغزوات الثلاث بإيجاز شديد هي :

١ - غزوة " بابك " والخرمية ، الذين كانوا معتصمين بأذربيجان ، وانتشر مذهبهم المذهب الإياحي في همدان وأصبهان وماسبذان ، ومهرجا نَقْدَق ، (٣)

(١) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد السادس ، الجزء الحادي عشر صفحة ٨ .

(٢) البداية والنهاية ، م ٥ ، ج ١٠ ، صفحة ٢٩٦ .

(٣) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٢٠٥ ، ضمن آخر أحداث سنة ٢١٨ هـ . وكان بابك هذا قد ظهر منذ سنة ٢٠٩ هـ ، وهزم الجيوش التي أرسلت إليه .

لآل طاهر ، ولا يحمل الخراج إليهم ، بل يحمله إلى الخليفة المعتصم مباشرة ، ثم عصى ومنع الخراج ، بتحريض من الأتقيين ، والذي كان يرغب في أن يحمل محل آل طاهر في خراسان ، وكانت له أغراض أخرى خفية من وراء ذلك . فوجه عبد الله بن طاهر جيشاً هبزم نازيار ، وأسر وحمل إلى سامراء سنة ٢٢٥ هـ ، فقتل وصلب إلى جانب بابك الخرمي ، حيث أن كلاهما مفسدان في الأرض وعائثا فيها دماراً وخراباً . وبالطبع غنم المسلمون غنائم كثيرة من وراء هذه الغزوة ، وأصبح عبد الله بن طاهر والياً على خراسان كلها بما فيها طبرستان متعبداً بخراجها كلها .

وكان بعض خلفاء بني العباس وفي العصر الأول للدولة العباسية يفاذون أسرى المسلمين من الروم ، ففي سنة ١٨٩ هـ وفي عمر الخليفة هارون الرشيد ، كسان الفداء بين المسلمين والروم ، فلم يبق في أرض الروم مسلم إلا فدى . (١)

ذكر اليعقوبي : (كتب طاغية الروم بذكر كثرة من بيده من أسارى المسلمين ، ويدعو إلى الفداء ، فأجابه الواثق إلى ذلك ، ووجه بخاقان الخادم ... المعروف بأبي رملة ، والآخر جعفر بن أحمد الحذاء . وكان صاحب الجيش ، وولي الثأر أحمد بن سعيد بن سلم الباهلي ، فصاروا إلى موضع يقال له : نهر اللامس ، على مرحلتين من طرسوس . وحضر ذلك الفداء سبعمائة ألف راصح ، سوى من ليس معه رمح وبلغ عدة من قودي به خمسمائة رجل ، وسبعمائة امرأة ، وكان هذا في المحرم سنة ٢٢١ هـ) . (٢)

ومن أهم الغزوات البحرية في العصر الأول للدولة العباسية ، وتعتبر من

(١) البيان المثلوث في أخبار المثلوث ، ج ١ ، صفحة ١١٩ .

(٢) تاريخ اليعقوبي ، المجلد الثاني ، صفحة ٤٨٢ .

الفتوحات الجديدة ، أنه في سنة ٢٠٧ هـ ، وبعد استقرار الدولة الأتلية ، جهـز زهـادة الله الأكبر ، أسطولاً ، وجعل قائده محمد بن عبدالله التميمي ، لفتح سردينية ، ثم وفي سنة ٢١٢ هـ أعاد عليها الكرة ثانية ، وكانت قيادة الأسطول والجيش في هذه المرة ، لقاضي القضاة الإمام أسد بن الفرات ، ففتح مازرة ، وحاصر سرقوسة ، وكان جيش القاضي أسد بن الفرات مكون من أشرف إفريقيا من العرب ، والهند ، والبربر والأندلسيين ، وأهل العلم والنجاة ، فحاصروا حصون الروم ومدنهم ، وأصابوا سبياً كثيراً ، وسابقة كثيرة ، وكراعاً ، وكثرت الغنائم عند المصلحين ، وتم إحراق مراكب الروم ، ووصلته الإمدادات من إفريقيا والأندلس. ولكن حول أسوار سرقوسة أدركت الإمام أسد بن الفرات الشهادة سنة ٢١٤ هـ ، فتولى القيادة العامة ، صاحب أسطول الأندلس القائد أصغ ، والصعوف بفرغلوس .

وبعد استقرار الحياة في البلاد المفتوحة ، قلد زيادة الله الأكبر إسماعلة إيطاليا لابن أخيه إبراهيم بن عبدالله بن الأغلب ، ومازال موالياً للجهاد حتى فتح بليرم ، ونابولي .

وفي ولاية أبي عقاب الأغلب بن إبراهيم ، استؤنفت الفتوحات في إيطاليا سنة ٢٢٤ هـ ، وتم فتح صقلية .

أما في ولاية الأمير محمد الأول ، فقد تقدمت الفتوحات في شطوط إيطاليا ، واستمرت من سنة ٢٢٢ هـ إلى سنة ٢٤٠ هـ ، فقد تم فتح باتية ، وقطانية ، وبشيرة . (٢)

(١) تاريخ البيهقي ، المجلد الثاني ، صفحة ٤٨٢ .

(٢) البيان المغرب في أخبار المغرب ، الجزء الأول ، صفحة ١٢٢ .

(٣) تاريخ وغزوات العرب ، في فرنسا وسويسرا وإيطاليا وجزائر البحر المتوسط ، الأمير شكيب أرسلان ، صفحة ٢٩٢ ، ٢٩٨ .

من هنا نستطيع أن نرد على بعض الذين يقولون إن الفتوحات والغزوات قد
وقفت منذ أواخر العصر الأموي ، ولم يقم العباسيون بأية فتوحات جديدة في الشمال
الإفريقي وفي أوروبا ، وجزائر البحر المتوسط . فلم تكن إعادة فتوح بعض البلدان ،
وإخماد الفتن هي الشغل الشاغل للعباسيين في عصرهم الأول ، بل سعوا إلى الفتوحات
الجديدة ، والغزوات ، ونشر الإسلام في أرجاء هذا العالم الواسع الكبير .

وكان ابن الأغلب عامل الرشيد على إفريقيه ، يؤدي عنها كل سنة أربعين
ألف دينار (٤٠.٠٠٠) ، وقد تعهد للخليفة هارون الرشيد بذلك ، كما أنه تنازل
عن المحدثنة التي كان سلفه يأخذها من مال مصر ، وقدرها مائة ألف دينار . وكان
الخليفة هارون الرشيد ، حين عهد لابن الأغلب إفريقيه ، أراد أن يجعلها سداً
منيعاً ، بينه وبين أعدائه ، ويترك لبني الأغلب معالجة شؤون المغرب الأقصى والأدنى ،
وما يقوم فيهما من ثورات ونزاعات ، وخروج على السلطة ، فأهل مكة أدركوا بشعابها
كما يقال . وحتى يستطيع الخليفة هارون الرشيد من أن يتفرغ لشؤون دولته التي
أربت بسننها على مملكة الرومان في أوج عظمتها . . . ولكن بني الأغلب لم يكتفوا
بالقضاء على الفتن وإخماد الثورات في العصر الأول للدولة العباسية بل وسعوا
نطاق الدولة العباسية فقاموا بالغزوات المختلفة ، وافتتحوا مسالك وحصون جديدة في
جزائر البحر المتوسط وإيطاليا وفرنسا وسويسرا ، أُضيفت إلى المسالك والدول التي
كانت تحت سيطرة الدولة العباسية . ففي العصر الأول للدولة العباسية تولى
الأغلبة قتال الأباضية ، وبنو إدريس بن عبد الله الظاهر ملكهم يومئذ بالمغرب ،
واستطاعوا أن يفتحوا مقلية ومالطة وجزائر البحر ، ويعملهم هذا وسعوا بها فتحوا
وغنموا ، ملك الاسلام ، تحت علم الخلافة العباسية ، وعمرت إفريقيه وغيرها من
الأقطار والجزائر التي فتحوها ، عجزاً لانتظير له من كل وجه .

وكان لسياسة بعض خلفاء العصر الأول للدولة العباسية أثر كبير في دخول
الاسلام لكثير من بقاع الأرض وأرجائها ، وحقق الدماء .

فقد كان الخليفة المأمون يكتب لعماله على خراسان ، في غزو من لم يكن
على الطاعة والاسلام من أهل ما وراء النهر ، ويوجه رسله ... ليتميل أهل تلك
النواحي وأبناء ملوكهم ، فإن وردوا بابه ، ودخلوا الاسلام ، شرفهم ، وأعلى صلاتهم ،
وأرزاقهم ، وفرض لهم في الديوان ... وهو بهذه السياسة يوفر الأموال الضخمة
ويحقق الدماء ، وينشر الاسلام . ثم جاء الخليفة المعتصم ، فسار على نفس سياسة
الخليفة المأمون ونهجه حتى صار معظم عمكره من أهل تلك البلاد ، من السجند
والفراغنة والأشروسنة وأهل الشاش وغيرهم . وصار أهل تلك البلاد يغزون من وراءهم
من الترك . وينغموا غنائم كثيرة ، كما أن الخليفة الواثق أحسن إلى السلويين كثيراً
وأكرهم ، ولم تقم أي ثورات للسلويين في عهده : (وما أحسن أحد إلى آل أبي
طالب من خلفاء بني العباس ، ما أحسن إليهم الواثق ، ما مات وفيهم فقير)^(١) ،
ورد على بعض بني أمية أموالهم ... هكذا تم نشر الاسلام ، وتمفية القلوب ، وحقق
الدماء ، وتوفير الأموال التي تصرف لتجهيز الجيوش لإخماد الفتن وإعادة الفتح
أو لفتح جديد في العصر الأول للدولة العباسية . ومع ذلك فقد كانت نفقات تجهيز
الجيوش ، وتحصين الشنور ، ودفاعاتها ، كثيرة بلغت أرقاماً خيالية أحياناً ،
سنحدث عنها بالتفصيل في الباب الثاني عند الحديث عن نفقات الغزو ، ومصروف
الغنائم .

ومن قراءة سريعة لهذا الفصل ، يلاحظ الباحث ، أن الغنائم كثر في العصر الأول

للدولة العباسية ، كثرة سعد بها الفاتحون ، واغتنوا غنائم كبيراً . كما يلاحظ الباحث أيضاً

(١) الاسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني ، صفحة ٤٢٥ .

إلى أي حد كانت الغنائم مورداً كبيراً ومهماً من موارد بيت المال في العصر الأول للدولة العباسية .

أقسام الغنائم :

كان العدو يخلف بعد هزيمته من جيوش المسلمين في العصر الأول للدولة العباسية المال والسلاح والأرض والأسرى .

أما الأموال المنقولة التي يخلفها العدو ، ويختمها المصلحون ، فهي الغنائم المألوقة ، التي لا جدال في قسمها بين من حضروا المعركة ، وكانت أسلاب القتلى تنطى لمن قتل ، وهو ما على المقتول من لباس ، وما منه من سلاح ، وما تحته من فرس ، وكان الفاتحون المجاهدون يحطون على غنائم ثمينة جداً ، من سلب المحاربين لهم .

هذا طبعاً بالإضافة إلى الأرزاق من قبل الدولة العباسية ، ومكافآت الخلفاء العباسيين ، فقد كافأ الخليفة المعتصم الفاتحين والمنتصرين علي بابك والخرميسه بعشرة ملايين درهم ، وكافأ القائد الأتقي بمكافآت كثيرة منها عشرة ملايين مائة له .^(١) وكافأ الخليفة المأمون القائد عبدالله بن طاهر بن الحسين^(٢) بمائة ألف دينار فتح مصر بولاية مصر والشام ، وسوغه خراج مصر لسنة ، وهو ثلاثة آلاف ألف دينار ، ففرقه عبدالله بن طاهر على الناس وهو على المنبر ، ولم ينزل منه إلا وقد اقترض عشرة آلاف دينار ليغطيها لرجل جاء متأخراً والمصلحة تقتضي بـه .

(١) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٢٢٤ . وقد تحدثنا بالتفصيل عن هذه المكافآت والمنح من قبل الخلفاء فـــــــ

هذا القمـــــــ

(٢) جاء في المجلد الأول ، وفي الجزء الأول من خطط الشام ، صفحة ٦٦٨ أن القائد الذي أعاد فتح مصر هو طاهر بن الحسين وأن المأمون منح طاهر بن الحسين مبلغ ثلاثة ملايين مكافأة له . وهذا خطأ تاريخي ولكن الحقيقة أن الخليفة المأمون كافأ ابنه عبدالله بن طاهر .

وهكذا انبالت الثروة على الفاتحين ، ووصلوا إلى ميدان الغنى إلا أنهم مع ذلك ، كانوا زاهدين في الدنيا ، آخذين على الشكائم والشخوش في المأكـل والملبس ، والتوسط في العيش ، والقمـد في الاتفاق ، والامساك عن البذل ، رغم أن الدنيا قاضت عليهم ، وكثر لديهم المال ، وكان هذا الشراء من فضل الاسلام على العرب ، والمسلمين ، ومع هذا كله ، فإنهم لم يتدرجوا إلى المنكرات ، ولم يتجاوزوا الحد المشروع ، بل كانوا خير خلف لخير سلف (رضي الله عنهم أجمعين) .

وأما الأسرى ، فكان أمرهم موكولاً إلى الإمام ، إن شاء من ، وإن شاء فدى ، وفي ذلك يقول الله تبارك وتعالى : (فإذا لقيتم الذين كفروا فعرب الرقاب ، حتى إذا اخذتموهم فشددوا الوثاق ، فإذا سئنا بعد ، وإذا فداء ، حتى تضع الحرب أوزارها ...) . (١)

وقد استوى الرسول (صلى الله عليه وسلم) بالأسرى خيراً ، وفاداهم قسي غزوة بدر ، واشترط على من لا يجد ، أن يعلم ثلاثة من أولاد المسلمين القسرة والكتابة .

هكذا كانت معاملة الرسول (صلى الله عليه وسلم) للأسرى معاملة حسنة ، وكذلك فعل الخلفاء من بعده ، اقتداءً بسنته وسيراً على هديه (عليه الصلاة والسلام) .

ومار الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية على نهجه (صلى الله عليه وسلم) ، وطبقوا ما جاء به الدين الحنيف بهلسية للأسرى . سواء أسرى السمرقند أو أسرى الدول المفتوحة . كما أن بعض الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية ، فدى أسرى المسلمين عند الروم وقد أشرنا إلى ذلك في هذا الفصل . (٢)

(١) القرآن الكريم ، سورة محمد آية ٤ .

(٢) انظر فصل النقائم في هذه الرسالة .

وأما الأرضون ، فننقسم إلى ثلاثة أقسام : -

- ١ - ما ملكت عبوة وقهراً ، فيرى بعض العلماء تقسيمها كالأموال إلا أن يتركها الفاتحون بطيب نفس ، فتوقف على مصالح المسلمين ، ورأى علماء آخرون عدم قسمتها ، وترك أمرها إلى الإمام. فإن قسمها على المسلمين أصبحت أرضاً عُشرية ، وإن أعادها إلى أهل الذمة والمشركون أصبحت أرض خراج .
- ٢ - ما ملكت عفواً لانتجلاشهم عنها خوفاً ، فتصير بالاستيلاء عليها أرض خراج ، وتصبح هذه الأرض دار إسلام .
- ٣ - أن يستولي عليها صلحاً ، على أن تبقى في أيديهم ، بخراج يؤدونه عنها ^(١) .

وستحدث بالتفصيل في الباب الثاني في فصل تقسيم الغنائم كيف كانت الغنائم تقسم ؟ كما ستحدث عن نفقات تجهيز الجيوش الإسلامية ، ورواتب الجند وأرزاقهم ، وديوان الجند ... إلخ .

هذا وكم كنا نود أن نظفر بإحصائيات دقيقة ، حول ما غنمه المسلمون الفاتحون في الوقائع المختلفة في العصر الأول للدولة العباسية ، بينهم وبين أعدائهم ، لتزى مقدار حمولة الدولة العباسية من مثل هذا المورد الهام .

لكننا مع الأسف ، لم نعثر على هذه الإحصائيات في كتب التاريخ المعروفة ، وكذلك كان الحال بالنسبة للمصادر والمراجع التي استطعنا الحصول عليها . أو الاطلاع عليها في المكتبات المختلفة ، وفي دور الكتب ، وفي بعض الدول العربية ، وكذلك بعض الدول الأجنبية .

(١) تفصيل ذلك في كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي صفحة ١٥٦ ، ١٥٧ . في الباب الثاني عشر في قسم الفئ والغنيمة .

موارد أخرى لبيت المال :

كانت هنالك موارد مالية ، غير التي ذكرناها ، وكانت تدخل أموالاً كثيرة لبيت المال ، في العصر الأول للدولة العباسية من أهمها : -

١ - المواريت

ومن مصادر بيت المال ، ما يؤخذ من تركة من يموت دون أن يترك وارثاً له (١) وكان الخليفة في هذه الحالة يملك حرية التصرف في هذه الأموال كغيرها من أموال بيت المال .

ففي سنة ١٧٢ هـ ، توفي بالبيصرة أحد كبار أثريائها ، ويدعى محمد بن سليمان بن علي ، فأمر الخليفة هارون الرشيد بالتحفظ على تركته ، وأخذ منها مبلغاً وقدره (٦٠٠.٠٠٠ ر. ٦٠.٠٠٠) سنين ألف ألف درهم . (٢)

(١) وكان بيت المال يرث من لا وارث له ، فإن خلف المتوفي من لا يستحق كسل الميراث ، أخذ هذا سهمه منه ، وكان الباقي لبيت المال . وهذا هو مذهب الشافعية ، الذي يقضي بأن يأخذ بيت المال التركية ، ولا ترد إلى ذوي الأرحام الميعدين ٠٠٠ وكذلك ما يفضل عن السهام المفروضة في القرآن الكريم ، إن لم يكن للمتوفي عمية تحوز باقي ميراثه ، وكان لذلك عمال يسمون عمال المواريت وفي الفترة التي لا يتناولها البحث - في عهد الخليفة المقتدر (العنصر الثاني للدولة العباسية) ، أمر الخليفة المقتدر بصرف عمال المواريت في سائر النواحي ، وأمر برد ما يفضل من السهام المفروضة على أصحاب السهام من القرية ، وبجعل تركة من يتوفى ، ولا عمية له ، لذوي رحمه ، إن لم يكن له وارث سواهم . وهذا رأي عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب ، وابن عباس ، وابن مسعود (رضي الله عنهم أجمعين) .

الحضارة الإسلامية ، الجزء الأول في هامش صفحة ٥٩ .

(٢) الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس صفحة ٨٦ ، ٨٧ ، وجاء فيه : (ثم دخلت سنة ثلاث وسبعين ومائة ، فيها توفي محمد بن سليمان بن علي ، بالبيصرة ، فأرسل الرشيد من قبض تركته ، وكانت عظيمة من المال والمتاع والدواب ، فحملوا منه ما يصلح للخلافة وتركوا ما لا يصلح ، وكان من جملة ما أخذوا ستون ألف ألف ٠٠٠) .

ويذكر ابن كثير هذه الحادثة فيقول : (ثم دخلت سنة ثلاث وسبعين ومائة فيها توفي بالبصرة محمد بن سليمان ، فأمر الرشيد بالاحتياط على حواصله فوجدوا من ذلك شيئا كثيراً من الذهب والفضة والأمتعة وغير ذلك ، فنفقوه ، ليستعان به على الحرب ، وعلى مصالح المسلمين ، وهو محمد بن سليمان بن علي ابن عبدالله بن عباس ، وأمه أم حسن بنت جعفر بن حسن بن علي ، وكان من رجالات قريش وشجعانهم ، جمع له المنصور بين البصرة والكوفة وزوجه المهدي ابنته العباسية ، وكان له من الأموال شيء كثير ، كان دخله في كل يوم مائة ألف ... وقد وفد على الرشيد فهنأه بالخلافة فأكرمه وعظمه ، وزاده في عمله شيئاً كثيراً ، ولما أراد الخروج ، خرج معه الرشيد بشيعة إلى كفاذا ، توفي في جمادى الآخرة من هذه السنة ، عن إحدى وخمسين سنة ، وقد أرسل الرشيد من اصطفي من ماله الصامت ، فوجد له من الذهب ثلاثة آلاف ألف دينار ، ومن الدراهم ستة آلاف ألف خارجاً عن الأملاك) . (١)

وفي سنة ١٨٦ هـ توفي الشاعر سليم بن عمرو بن حماد بن غطاء (والمعروف بسلم الخاسر) (٢) ولم يترك وارثاً ، وترك ستة وثلاثين ألف دينار ، فأخذها الخليفة هارون الرشيد ، وأعطاهما لأحد مقربيه . (٣)

- (١) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٦٢ ، ١٦٣ عند الحديث عن أحداث سنة ١٧٢ هـ .
- (٢) وقيل له سلم الخاسر لأنه كما يقال : باع مصحفاً واشترى به ديوان شعـر لأمرئ القيس ، وقيل : لأنه أنفق مائتي ألف في صناعة الأدب .
- (٣) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٨٨ .
- وقيل إن المبلغ كان خمسين ألف دينار وليس ستة وثلاثين ألف دينار . وقد أنشئ، فيما بعد الفترة التي نتحدث عنها وفي عهد الخليفة المعتضد ديوان يعرف بديوان المواريث ، وظل قائماً حتى ألغاه الخليفة المعتضد ، وأمر يرد ما يفضل من أنصبة المواريث إلى ذوي الأرحام ، غير أن هذا النظام أهمل بعد وقائه ، وعاد ديوان المواريث للعمل من جديد .

وهكذا يتضح لنا أن هذا المورد كان مهماً ، ولكنه لم يكن منتظماً ومعروفاً

كالخراج والحزبة والعشور وأنصبة الزكاة ، وبقية الموارد الأخرى المنتظمة .

وكانت المبالغ التي تأتي من خلال الموارث أو المصادر التي ستحدث

عنها كبيرة ، وكانت تنفق في إنشاء الطرق ، وحفر القنوات وأحياناً على بعض

خواص الخليفة كمكافأة للمشراء والعلماء وأهل الفقه والحديث ، والأدباء ، وأحياناً

بعض القضاء .

المصادر

وقد عدّ الكثير من المؤرخين المحدثين أن المصادر التي حدثت منذ الفتوحات الإسلامية الأولى من إيرادات الدولة الإسلامية ، وخصوصاً وأن المصادر كانت قد تمل أحياناً إلى مبالغ كبيرة جداً ، وإلى ملايين الدراهم .

وأرى أن المصادر بدأت منذ عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) ولكن لم تكن واضحة بالصورة التي عرفت بها أيام الخليفة الثاني ، أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) .

فقد جاء في كتاب الخراج لأبي يوسف ما يلي : (استعمل النبي صلى الله عليه وسلم) رجلاً يقال له : ابن اللطيفة على صدقات بني سليم ، فلما قدم قال : هذا لكم ، وهذا أُهدي إليّ ، قال : فقام النبي (صلى الله عليه وسلم) على المنبر ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : ما يال عامل أبغضه فيقول : هذا لكم ، وهذا أُهدي إليّ ، أفلا تعد في بيت أبيه ، وبيت أمه حتى ينظر أهدى إليه أم لا ؟ والذي نفسي بيده لا يأخذ منها شيئاً ، إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتك ، رأساً مغير له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر - ثم رفع يديه حتى رآه بياضاً أبهى . فقال : اللهم هل بلغت (١) .

ومن هنا نستطيع القول بأن نشأة المصادر ، جاءت مع بداية حركة الفتوح الإسلامية ، إذ أن أعماله كانت موجودة في ذلك الوقت فعلاً ، وإن لم تكن إدارة قائمة بذاتها ، ويعتبر الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب أول من بدأ أعمال هذا الديوان ، ذلك أن عمر بن الخطاب كان يحمي أموال عمّاله قبل توليهم أعمالهم ، وما زاد عليها بعد ذلك كان يصادرهم على كله أو بعضه (٢) ، وهناك أمثلة كثيرة

(١) كتاب الخراج صفحة ٨٨ .

(٢) أشهر مشاهير الإسلام صفحة ٢٩٤ .

علي محاسبة عمر لعماله ، وذهابه الى مدى بعيد في ذلك إذ كان يشاطروهم أموالهم ، فمن الذين شاطروهم أموالهم : سعد بن أبي وقاص عامله على الكوفة ، وعمر بن الخطاب عامله على مصر ، وأبا هريرة عامله على البحرين ، والقنصلان بن عدي عامله على ميسان ، ونافع بن عمرو الخزاعي عامله على مكة ، ويعلى بن مغيبة عامله على اليمن ، وامتنع أبو بكر من المشاطرة . (١)

كذلك فإنه عزل عتبة بن أبي سفيان عن الطائف ومداينها وتلقاه في بعض الطريق فوجد معه ثلاثين ألف فقال : أتى لك هذا ؟ قال والله ما هو لي ولا للمسلمين ولكنه مال خرجت به لضيفة اشتريها . فقال عمر : عاملنا وجدنا معه مالا ما سبيله إلا بيت المال . (٢)

ولم يكن عمر بن الخطاب هو أول من ابتدع مبادرة الأموال إذ أن ذلك كان موجوداً لدى القري ، فقد كان أردشير بن بابك إذا عزل عاملاً لم يعاقبه بالعذاب ، بل أمر بمحاسبته وأخذ ما ظهر عليه ، وكذلك كان يفعل إذا عزل من ظهر منه التقصير (٣) ، كذلك كانت العقوبات في قضايا البيزنطيين الجنائية وإما الفروقات أو استعفاء الأموال والأموال ، أو التنكيل بغير الأعضاء . (٤)

وقد استمر هذا العقاب المالي سائداً في العصر الأموي ، وقد تحدثنا عن ذلك في التمهيد .

-
- (١) تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٥٧ .
 - (٢) ابن عبيد ربه : العقد الفريد : ج ١ ص ٢٧ .
 - (٣) آثار الأول في ترتيب الدول صفح ٧١ .
 - (٤) راسخمان : الحضارة البيزنطية ص ١٢٠ .

وقد بدأت المصادرات في العصر الأول للدولة العباسية ، منذ عهد الخليفة أبي جعفر المنصور ، وكانت توقع على الأفراد ، كنوع من العقاب ، حيث أن الدولة لم تكن بحاجة في تلك الفترة إلى ما تستخرجه من المصادر من أموال . فقد صادر أبو مسلم الخراساني عبدالله بن علي عم الخليفة أبي جعفر المنصور ، عندما شارك على الخلافة العباسية ، ولم يقتل عم الخليفة رغم أن الخليفة أبو جعفر أمر بالقضاء على الثيرة ، بل اكتفى بالاستيلاء على خزائنه ، وكانت عظمة لأنه استولى على ذخائر خلفاء بني أمية ، وتعمتهم ، وذلك بعد حروب كثيرة في أرجاء نميين في الحوض المعروف بدير الأمور . (١)

وفي سنة ١٤١ هـ صادر الخليفة المنصور عبدالجبار بن عبدالرحمن ، عاصم الخراسان ، حينما خرج عن الطاعة ، وتم القبض عليه من قبل المهدي ابن الخليفة المنصور ، ومصادرة أمواله . (٢)

وفي سنة ١٤٤ هـ صادر الخليفة المنصور ، أحد كبار الطالبين ، وهو عبدالله ابن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب . (٣)

وفي سنة ١٥٨ هـ صادر الخليفة المنصور خالد بن برمك ، وبلغت قيمة المصادرة ثلاثة ملايين درهم . (٤)

- (١) خطط الشام ، المجلد الأول ، الجزء الأول ، صفحة ١٥٠ .
- (٢) الكامل في التاريخ ، المجلد الرابع ، صفحة ٣٦٧ ضمن أحداث سنة ١٤١ هـ وعند ذكر خلع عبدالجبار بخراسان ، ومير المهدي إليه .
- (٣) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٨١ .
- (٤) الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، صفحة ٤٢ ، ضمن أحداث سنة ١٥٨ هـ وكانت المصادرة ثلاثة آلاف ألف (٢٠٠٠٠٠٠٠) درهم ، إلا أن خالد بن برمك دفع فقط (٢٧٠٠٠٠٠) مليونان وسبعمائة ألف درهم ، وعفى الخليفة المنصور عن الباقي ، وعين خالد بن برمك على الموصل ، وابنه يحيى على أذربيجان ، وظلا كذلك حتى توفي الخليفة المنصور .

وكانت مصادرة أموال البرامكة ، بعد مقتل جعفر البرمكي ، من أشهر المصادرات التي حدثت في عهد الخليفة هارون الرشيد ،^(١) وقد قدرت قيمة المصادرة بثلاثين مليون وستمائة وستة وسبعين ألف درهم + (٢٠٦٢٦٠٠٠٠) درهم .

كما صادر الخليفة هارون الرشيد علي بن عيسى بن ماهان ، بعد أن عزله عن ولاية خراسان ، وبلغت قيمة المصادرة (٨٠٠٠٠٠٠٠٠) ثمانين مليون درهم .^(٢)

ولما قامت الحرب بين الأخوين الأمين والمأمون أبنا هارون الرشيد مصادره الخليفة الأمين ممتلكات أخيه المأمون وجميع ضياعه في بغداد والسواد .^(٣)

واتبع الخليفة المأمون سياسة المصادرة بعد أن تولى الخلافة مع كل من اتبع أخيه الأمين ، وكان ذا مال وجاه .^(٤) ووقف مع الخليفة السابق الأمين .

وفي سنة ٢٢٠ هـ صادر الخليفة المعتصم وزيره أبا العباس الفضل بن مروان ، وحصل من وراء ذلك على مبلغ كبير من المال .^(٥)

وقد ذكر الشيخ محمد الخفري في كتابه أن قيمة المصادرة بلغت مليون دينار بالإضافة إلى قيمة الآنية والأثاث وقد بلغت مليون دينار آخر .^(٦)

- (١) الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس صفحة ١١٥ ، وجاء فيه : (وحسن يحيى في منزله ، وأخذ ما وجد لهم من مال ، وضياع ، ومتاع ، وغير ذلك ، وأرسل من ليلته إلى سائر البلاد في قبض أموالهم ، ووكلائهم ، ورفيقهم ، وأسيابهم) وكذلك في البدء والتاريخ ج ٦ صفحة ١٠٥ .
- (٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٠٠ وكذلك في الكامل في التاريخ م ٥ صفحة ١٢٦ .
- (٣) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ٢٩٣ .
- (٤) الفرج بعد الشدة ، الجزء الأول ، صفحة ١٠٦ .
- (٥) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٣١٢ .
- (٦) محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية) صفحة ٢٣٦ .

أي أن مجموع ما تم مصادرتة من وزير الخليفة المعتصم مليوني دينار .
ثم استوزر الخليفة المعتصم أحمد بن عمار الخراساني ، ثم محمد بن
عبد الملك المعروف بابن الزيات ، فبقي إلى حين وفاة الخليفة المعتصم ، وكسسان
شهداء في معاملة العمال الذين يصادروهم لحيانتهم في الأعمال .

وتوسع الخليفة الواثق من بعد الخليفة المعتصم في المصادرات ، فصادر سنة
٢٢٩ هـ عدداً كبيراً من كتّابه وموظفيه ، مما أثر على الإدارة والأحوال المالية بمكة
عامة .

وقد تولى أمر هذه المصادرات محمد بن عبد الملك (ابن الزيات) وصرح بأن
أموال المصادرات ، كانت تسد جانباً كبيراً من نفقات الدولة العباسية ، ولا يمكن
الاستغناء عنها . (١)

أي أن هذا المورد كان مهماً ، وعلى جانب كبير من الأهمية ، كما أنه
تأديب ، وجزاء عادل لمن تسول له نفسه ، بأن يأخذ أموالاً ، ليس له الحق فيها ،
ومن أهم الكتاب الذين قام الخليفة الواثق بمصادرتهم :

- أحمد بن إسرائيل فقد صادره ثمانين ألف دينار (٨٠.٠٠٠) .
- سليمان بن وهب فقد صادره أربعمائة ألف دينار (٤٠٠.٠٠٠) .
- والحسن بن وهب فقد صادره أربعة عشر ألف دينار (١٤.٠٠٠) .
- وأحمد بن الخصيب وكتّابه فقد صادروهم مليون دينار (١.٠٠٠.٠٠٠) .
- وإبراهيم بن رباح وكتّابه فقد صادروهم مائة ألف دينار (١٠٠.٠٠٠) .
- ونجاح بن سلمه فقد صادره ستين ألف دينار (٦٠.٠٠٠) .
- وأبو الوزير فقد صادره ستين ألف دينار (٦٠.٠٠٠) .

(١) الفرج بعد الشدة ، الجزء الأول ، صفحة ٨٧ .

وأبو الوزير فقد صدره مائة ألف، وأربعين ألف دينار (١٤٠٠-١٤٠٠)^(١).

ومجموع هذه المصادرات = ١٧٩٤٠٠٠ دينار .

(مليون وسبع مائة وأربعة وتسعين ألف دينار) .

وجاء مجموع المصادرات في كتاب محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية .

(الدولة العباسية)^(٢) غير مطابق للحقيقة ، فقد ذكر الشيخ محمد الخفري

أن المجموع مليون وسبع مائة ألف واثنين وعشرين ألف دينار ، (١٧٢٢٢٠٠٠) .

ولكن ربما كان الجمع خطأ ، أو أنه نقل مصادرة أحمد بن إسرائيل (٨٠٠٠)

ثمانية آلاف دينار فقط ، بدلاً من ثمانين ألف دينار كما ذكره الطبري في كتابه ،

وقد تكرر هذا الخطأ في عدة طبعات دون تصحيح .

ويذكر اليعقوبي بعض الأسباب التي أدت إلى مصادرة بعض هؤلاء الذين

ذكرناهم ، وسخط الخليفة الواثق بالله عليهم فيقول :-

(وسخط الواثق على إبراهيم بن رباح ، وكان إبراهيم مقدماً عنده بمكانة نفسه ،

أقام إمرته ، فولاه ديوان الضياع ، فتشاكل باللهو ، وقوض أمره إلى نجاح بن سلمة

كاتبه ، وإلى يمان بن ... النصراني ، وتجاوبا للناس عن أموال كثيرة ، فكثروا

عليه عند الواثق ، فأمر بقبض ضياعه ، وأمواله ، وصير ما كان إليه إلى عمر بن

فرج الرخجي)^(٣) . ويذكر اليعقوبي أيضاً ، سبب مصادرة الخليفة الواثق لأحمد بن

الخصيب فيقول :

(وكان أحمد بن الخصيب ، كاتب أشناس التركي ، وهو بلي أعمال الجزيرة ، والشامات

وصمر ، والمغرب ، والمدير لذلك أحمد ، فرغ إلى الواثق أنه قد حاز أموالاً عظيمة

فسخط عليه ، وقبض أمواله ، وأموال أخيه إبراهيم)^(٤).

(١) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد السادس ، الجزء الحادي عشر ، صفحة ١٠ ضمن أحداث سنة ٢٢٩ هـ .

(٢) محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية) صفحة ٢٥٢ .

(٣)، (٤) تاريخ اليعقوبي ، المجلد الثاني ، صفحة ٤٨١ ، أثناء حديثه عن فتنة الخليفة العباسي هارون الواثق بالله .

كما سبق يتضح لنا بجلالة أن المصادر كانت لأسباب ، وأن هذا المورد لبيت المال ، كان مهماً ، وخصوصاً في أواخر العصر الأول للدولة العباسية .

وقد أدت سياسة المصادر إلى نتائج سيئة أحياناً ، فقد دفعت كبار الموظفين والعمال إلى جمع المال بكافة الوسائل والطرق ، خلال توليهم وظائفهم ، حتى يستطيعوا دفع قيمة مصارقاتهم إذا ما حدثت ، ويحتفظوا ببعض المال ، لمواجهة به حاجات المعيشة بعد خروجهم من أعمالهم ، كذلك لجأ الناس إلى إخفاء ثرواتهم ، خوفاً من المصادر ، فمضوا بذلك كميات كبيرة من النقود والأموال المنقولة من التداول ، وفقدت بذلك قيمتها الحقيقية ، وقد اندفع الناس نحو إخفاء أكبر قدر من الأموال ، أنه لم تكن هنالك نسب موزونة للمصادر .

ويرى بعض المؤرخين ^(١) أن المصادر وفرت للدولة مورداً هاماً من موارد الدخل ، في فترة كانت خزائنها في أشد الحاجة إلى المال ، وأن عملية المصادرة قد قضت على تكديس الثروات لدى طبقات معينة من الناس كالتجار ، وكبار الكتاب والوزراء ، إلا أن المصادر أدت أحياناً إلى قلق الناس وعدم شعورهم بالأمن والطمأنينة .

كانت أموال المصادر تجمع أيام الخليفة المنصور في خزنة خاصة ، تعرف ببيت مال المظالم ، وكل أموال مصادره كتب عليها اسم صاحبها ، ثم أمر الخليفة المهدي ، عندما يتولى الخلافة بإعادتها إلى أصحابها .^(٢)

(١) تاريخ العراق الاقتصادي ، الدوري ، صفحة ٢٢٥ ، ٢٢٩ .

(٢) الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، صفحة ٤٨ وجاء فيه : (وكان المنصور إذا عزل عاملاً أخذ ماله وتركه في بيت مال مفرد سماه : بيت مال المظالم وكتب عليه اسم صاحبه . وقال للمهدي : قد هيأت لك شيئاً ، فإذا أناوت فادع من أخذت ماله ، فأرده عليه ، فإنك تستحمد بذلك إليهم والي العامة ، ففعل المهدي ذلك) .

وصارت أموال المصادرات بعد ذلك :

(١) إما تضاف إلى أموال الدولة ، أو تحمل إلى بيت مال الخامة

وفي عهد الخليفة المقتدر - الفترة التي لايتحدث عنها البحث - أنشئ ديوان خاص للمصادرات ، لكثرة الأموال المصادرة ، وكان صاحب هذا الديوان يحتفظ بقوائم المصادرين ، وسجلات تحوي بياناً بما انتزع منهم .

كما كان عليه أن يقدم كشوفاً منتظمة لأعمال المصادرات إلى الوزير ، وأن يسمى للحطالة بما أقر به المصادرون ، حتى لا تهرب الأموال ، ولاتستطيع الدولة بعد ذلك الحصول عليها .

ومن مهامه أيضاً ، أن يطالب الضملاء الذين ضمنوا بعض المصادرين بقيمة ما ضمنوه ، إذا عجز المصادر عن الدفع .

أما رفاع المصادرين التي وقعوها بإقرارهم بالمصادرة ، فكان يحتفظ بها الوزير . (٢)

ومن موارد بيت المال الأخرى الضرائب والمكوس التي كانت على السدور والحوانيت ، والأسواق ، وأطلق على هذا النوع من الضرائب (مستغلات) ، وأنشئ لها ديوان خاص عرف بديوان المستغلات .

(١) فقد كان محمد بن عبد الملك ، وزير الخليفة الواثق ، يعتمد على أموال المصادرات في سد النفقات ، ورفع الأرزاق ، (الفرج بعد الشدة ، الجزء الأول ، صفحة ٨٧) كما ضم الخليفة المقتدر - الفترة التي لايتحدث عنها البحث - الأموال التي صادرها من ابن الفرات إلى بيت مال الخامة (تجارب الأمم ، الجزء السادس ، صفحة ٢٤ ، ١٢٩) .

(٢) تجارب الأمم ، الجزء السادس ، صفحة ١٥٤ .

كما أنه كانت هنالك ضرائب أخرى مثل :

- ضريبة سلك الخقود ، فكانت كل دار للضرب تدفع ما قيمته واحد في المائة %١ عما يضرب بها من دنائير أو دراهم ، وأطلق على هذه الضريبة تسمى الحطب وأجرة الضراب (١)

- كما فرضت ضرائب على الأسواق وقد بلغت غلات ومستغلات مرسن رأي وأسواقها (١٠٠٠٠٠٠٠٠) عشرة آلاف ألف درهم في عهد الخليفة المعتمد (٢)

ومبلغ عشرة ملايين مبلغ لا يستهان به في مثل العصر الأول للدولة العباسية . كما فرضت ضرائب أخرى على الأوزان والمكاييل والطواحين وبلغت غلات الأسواق والأرجاء ودور الضرب بمدينة السلام (١٠٠٠٠٠٠٠) ألف ألف وخمسمائة ألف درهم (٤)

- بالإضافة إلى ضرائب الملاحات والأجام وأثمان الماء .

وقد فرضت هذه الضرائب ليعتد الخليفة بها على مواجهة النفقات كرواتب الجند ، وإنشاء الطرق ، ورعاية الري ، وغير ذلك من النفقات الضرورية

وقد بدأت هذه الضرائب منذ عهد الخليفة أبي جعفر المنصور ، فقد فرض هذا الخليفة ، على كل فرد من شاة أهل الكوفة أربعين درهما (٤٠) درهما ، لينفسي منها على تحصين أسوار مدينة الكوفة وترميم أبنيتها سنة ١٥٥ هـ ، ولري أن (٥)

(١) المسالك والممالك ، للأصطخري ، صفحة ٩٤ ، ٩٦ . (غلة دار الضرب) .

(٢) كتاب البلدان لليعقوبي ، صفحة ٢٦٣ .

(٣) يقول الاصطخري في المسالك والممالك صفحة ٩٦ : (وأما المستغلات فإنها تربة أسواق بشيراز وغير خيراز ، أبنيتها للناس ، ويؤدون أجرة الأرض ، والطواحين للسلطان ، وأجرة الدور التي يعمل فيها ماء الورد) .

(٤) المسالك والممالك لابن خردادبه ، صفحة ١٢٥ .

(٥) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١١٢ وجاء فيه ضمن أحداث سنة ١٥٥ هـ : (... وأمر فيها - المقصود الخليفة المنصور - ببناء سور وعمل خندق حول الكوفة ، وأخذ ما غرم على ذلك من أموال أهلها من كل إنسان من أهل البصرة أربعين درهماً ، وقد فرضها أولاً خمسة دراهم خمسة دراهم ، ثم جباها أربعين أربعين ١٠٠) . ربما فعل ذلك لارتقاع التكاليف .

الخليفة المتصور قبل ذلك رغبة في مشاركة أهل الكوفة وأثريائها في تحصين مدينتهم ، وحتى يحافظوا على جمال هذه المدينة ، ويعرفوا كم أنفقت الدولة ، لاستتباب الأمن والسلامة لهذه المدينة الحريقة .

• أما الخليفة المهدي ، فقد أمر بفرض ضرائب على الحيوانات في بغداد . ولم يكن ذلك مقصداً من قبل .

وكانت هذه الضريبة تدّر دخلاً عظيماً ، حيث (بلغ أجرة الأسواق ببغداد في الجانبين جميعاً مع رجا البطريق وما اتصل بها ، في كل سنة اثني عشر ألف ألف درهم ٠٠٠٠) (١) .

وقد ولي الخليفة المهدي جباية هذه الضريبة ، واحداً من أتباعه يدعى سعيداً الحرشي .

وقد سمي بعض العلماء الأسبقين ضريبة الحيوانات خراجاً ، فجاء في الأحكام السلطانية : (وإنما بني في أرض الخراج أبنية ، دوراً وحوانياً ، كان خراج الأرض مستحقاً ، لأن لرب الأرض أن ينتفع بها كيف شاء) (٢) . وكانت أرض بغداد أرض خراج (٣) .

ويذكر الاصطخري (٤) أنه كان بمدينة زنج بإقليم سجستان ، سوق كبير يسمى بنه عمرو بن الليث ، وكانت غلة هذه السوق في كل يوم نحو ألف درهم .

ولما آلت الخلافة إلى الخليفة هارون الرشيد ، عمد إلى إصلاح الأحوال المالية بما ينفع ومصلحة البلاد والرعية ، فقرر بناءً على تصيحة أبي يوسف القاضبي ، تنظيم المصالح والمراصد على الحدود ، وتفتيش التجار العابرين بها تفتيشاً دقيقاً .

(١) كتاب البلدان ، اليعقوبي ، صفحة ٢٥٤ .

(٢) الأحكام السلطانية ، الفراء ، صفحة ١٧٠ .

(٣) تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، للخطيب البغدادي ، الجزء الأول ، صفحة ٧ وما بعدها .

(٤) المسالك والممالك ، صفحة ١٤٠ .

وعندما حوصرت بغداد في أواخر خلافة الأمين ، عمد بعض قواد طاهر بن الحسين ، إلى فرض ضرائب على التجار سنة ١٩٧ هـ .^(١)

غير أن الخليفة المأمون مالبث بعد أن استقرت خلافته ببغداد ، أن عمل على تخفيف عبء الضرائب عن الناس ، فأبطل ما كان مفروضاً منها على منازل وميالي بعض الثغور الإسلامية .

كما أبطل كثير من الضرائب التي فرضت على أهل الذمة ، بسبب الحروب ، وازدياد النفقات^(٢) وعمل جاعداً على تقليل النفقات ، حتى لاتلجأ الدولة إلى فرض ضرائب جديدة .

كذلك اتجهت سياسة الخليفة الواثق المالية ، إلى عدم إثقال كاهل رعاياه بالضرائب . فأمر سنة ٢٢٢ هـ بإلغاء الضرائب المفروضة على سفن البحر^(٣) وكانت تدر دخلاً كبيراً للدولة العباسية في ذلك الوقت^(٤) .

- ومن موارد بيت المال أيضاً : خمس ما يستخرج من خلية وعشر^(٥) العسل وقصب السكر والجوز واللوز والبندق والفستق وأشباه ذلك إن كان في أرض العشر ، والخراج إذا كان في أرض الخراج لأنه يكال^(٦) .

(١) الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، صفحة ١٥٧ .

(٢) أهل الذمة في الإسلام ، ترون ، صفحة ٢٤٢ .

(٣) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٢٠٨ .

وجاء فيه : (وفيها أمر الواثق بترك جباية أعشار سفن البحر ...) .

(٤) الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، صفحة ٢٧٧ ، ضمن أحداث سنة ٢٢٢ هـ وجاء فيه : (وأطلق في خلافته - يقصد الخليفة الواثق - أعشار سفن البحر وكان مالاً عظيماً ...) .

(٥) كتاب الخراج لأبي يوسف ، صفحة ٧٥ .

(٦) كتاب الخراج لأبي يوسف ، صفحة ٧٦ ، ٧٧ .

- ومن موارد بيت المال خمس المعدن ^(١) يقول أبو يوسف القاضي : (كل ما أصيب في المعدن من الذهب والفضة والتحاس والحديد والرماس ، فإن في ذلك الخمس - في أرض العرب كان أو في أرض العجم - وخمسه الذي يوضع فيه مواضع الصدقات ، وفيما يستخرج من البحر من حلية وعتير فالخمس ، يوضع في مواضع الخلائم ...) ^(٢)

ومن موارد بيت المال أيضا : هدايا النيروز والمهرجان : وأصل " النيروز " " نوروز " عربته العرب فقلبوا الواو ياء ، وقالوا " نيروز " ومعناه الصباح الجديد وأول من اتخذ من الفرس " جما " الملك ^(٣) ، ومن ذلك التاريخ تعود الفرس أن يقدموا لملوكهم الهدايا في النيروز والمهرجان . يقول الجاحظ في التاج " ومن حق الملك هدايا المهرجان والنيروز ، والعلة في ذلك أنها فصل السنة ، فالمهرجان دخول الشتاء وفصل البرد ، والنيروز اذن بدخول فصل الحر " ^(٤) وقد كان الفرس يفعلون ذلك بمن ولهم لاستعطافه .

وفي العصر الأول للدولة العباسية وردت إشارات تدل على أنها كانت لاتزال تؤخذ .

من ذلك ما رواه ابن طياتيا ، من أن بعض الشعراء كتب إلى خالد بن برمك في يوم نوروز ، وقد أهدى الناس إليه هدايا ، فيها جامات من فضة وذهب .

ليت شعري أمانا منك حظ .. بإهدايا الوزير في النيروز
ما على خالد برمك في الجود .. نوال ينيله بحريز
ليت لي جام فضة من هداياه .. سوى ما به الأمير مجيزي

فأمر له خالد بن برمك بجميع ما كان حاضراً بين يديه من الجامات والأواني

(١) كتاب الخراج ليحيى بن آدم ، صفحة ٢٠ وجاء فيه (وأما المعدن فقد اختلف فيه ، فقال بعضهم : فيه الخمس ، والمعدن في أرض العرب وأرض العجم سواء) .

(٢) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ٢٢ .

(٣) صبح الأعشى في صناعة الانشا ، الجزء الأول صفحة ٤٩١ وكان الدين قبله قد تغيّر ، وظهر الجور ، فلما ملك جدد الدين ، وأظهر العدل ، فسمي اليوم الذي ملك فيه نوروز .

(٤) كتاب التاج في أخلاق الملوك ، صفحة ١٤٦ .

الغنية والذهبية ، فبلغت مالاً جليلاً^(١) وكان ذلك في بداية العصر الأول للدولة العباسية ، وفي عهد الخليفة السفاح .

أما في عهد الخليفة المأمون ، فإن الوزير أحمد بن يوسف أهدى إلى الخليفة المأمون ، يوم النوروز ، هدية قيمتها ألف درهم (مليون درهم) وكتب معها البيتين التاليين :-

علي العبد حق فهو لابد فاعله .. وان عظم المولى وجلت فواضله
ألم ترنا سهدي إلى الله ماله .. وان كان عنه ذا غنى فهو قابله^(٢)

وهذا يدل على أن هدايا النوروز ظلت تؤخذ حتى أواخر العصر الأول للدولة العباسية .

- ومن موارد بيت المال أيضاً : خمس الزكاز^(٣) يقول أبو يوسف : (وأما الزكاز ، فهو الذهب والفضة ، الذي خلقه الله عز وجل في الأرض يوم خلقت ، فيه أيضاً الخمس ، فمن أصاب كنزاً عادياً في غير ملك أحد - فيه ذهب أو فضة أو جوهر أو ثياب - فإن في ذلك الخمس بأربعة أخماسه الذي أصابه ، وهو بمنزلة التقدمة ، يفتنمها القوم فتخمس ، وما بقي فلهم ...)^(٤)

كما سبق يمكننا أن نستنتج ، أنه كانت هنالك موارد أخرى لمبيت المال في العصر الأول للدولة العباسية ، غير الموارد المعروفة كالزكاة والجزية والخراج ، والغنائم والعشور .

- (١) الفخري في الأدب السلطانية والدول الإسلامية ، صفحة ١٢٥
- (٢) الفخري في الأدب السلطانية والدول الإسلامية صفحة ١٨٢
- (٣) الزكاز : هو ما دفتته الجاهلية ، ويعتبر ذلك برؤية علاماتهم عليه ، كأسماء ملوكهم وصورهم وصلبهم ، فأما ما عليه علامات المسلمين كأسمائهم أو القرآن ونحوه فهو لقطه ، لأنه ملك مسلم ، لم يعلم زواله عنه ، وكذلك إن كانت على بعضه علامة الاسلام ، وعلى بعضه علامة الكفار ، لأن الظاهر أنه مسار لعسلم دفته ، ومالا علامة عليه فهو لقطه تغليباً لحكم الاسلام . (الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية صفحة ٢٦ ، ٢٥٠)
- (٤) كتاب الخراج ، صفحة ٢٣ ، ٢٤ .

وكانت هذه الموارد تغطي كثيراً من نفقات الدولة ، واعتبرها الكثير من المؤرخين الأول والمحدثين من الموارد المهمة ، التي كان لها الدور البارز مع الموارد الأخرى المنتجة ، والتي ساعدت على استمرار العمر الأول للدولة العباسية .

وكننت أتمنى الحصول على جداول وأرقام منظمه لهذه الموارد الغير منتظمة

بدلاً من بعض الأرقام المفردة التي ذكرتها من خلال هذا البحث المتواضع .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ
حَبَّةٍ أُنْثِثَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ ، فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ
مِائَةُ حَبَّةٍ ، وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ ، وَاللَّهُ
وَاسِعٌ عَلِيمٌ

الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ

سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةُ ٢٦١

الفصل السادس

بيت المال في العصر الأول للدولة العباسية

- تعريف بيت المال ، والداوين .
- داوين بيت المال في العصر الأول للدولة العباسية .
- التطورات التي طرأت على بيت المال في العصر الأول للدولة العباسية .
- شروط كاتب الديوان .
- الداوين الإدارية .

١ - بيت مال المسلمين في العصر الأول للدولة العباسية -

بيت المال :- هو المكان الذي ترد إليه جميع موارد الدولة ، وهو كذلك المكان الذي تصرف منه جميع ممرقاتها من أعطيات الخلفاء والجيش والقضاة والعاملين والمرافق العامة والخاصة للدولة وهكذا (١) .

أما الدواوين :- فهي السجلات والدفاتر التي تسجل فيها أمور الدولة وقد أطلقت كلمة ديوان على المكان الذي يجتمع فيه الكتّاب والموقوفون العاملون بتلك السجلات عند الفرس (٢) .

وقد استعمل العرب هذه الكلمة بعد الاسلام ، وكانت السجلات كثيرة ، والدواوين مختلفة ، كديوان الجند وهو ما يختص بالجيش من إثبات وعطاء وديوان الجباية والخراج وهو ما يختص ببيت المال من دخل وخراج ، وديوان الخزانة للأموال والتماش ، وديوان الأهراء للخلال ، وديوان الانتشاء لكتابة الرسائل للخليفة ، وديوان العمال وهو ما يختص بالعمال من تقليد وعزل وديوان الأعمال وهو ما يختص بالأعمال

(١) يقول ابن خلدون ف ٣٤ صفحة ٢٤٣ عن ديوان الأعمال والجبايات : إنها من الوظائف الضرورية لحفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج ، وإحصاء العساكر بأسمائهم ، وتقدير أرواقهم وصرف أعطياتهم في إبنائهم والرجوع في ذلك إلى القوانين التي يرتبها قومة تلك الأعمال ، وقهارمة الدولة ، وهي كلها مسطرة في كتاب شاهد بتفصيل ذلك في الدخل والخرج ، مبني على جزء كبير من الحساب لا يقوم به إلا المهرة من أهل تلك الأعمال ، ويسمى ذلك الكتاب بالديوان ، وكذلك مكان جلوس العمال المباشرين لها .

(٢) وفي تسميته ديواناً وجهان : أ - ديوانه : أي مجازين بلغة الفرس ، وحذفت الياء من ديوانه تخفيفاً لكثرة الاستعمال فقل : ديوان ، وأطلقه عليهم كسرى عندما رأى كتابه يحسبون ويكلمون أنفسهم . مقدمة ابن خلدون صفحة ٢٤٢ ب - أن الديوان بالفارسية اسم الشياطين ، فسمي الكتاب بأسمائهم لحذقهم بالأمور ، ووقفهم على الجلي منها والخفي ، ثم سمي مكان جلوسهم باسمهم فقل : ديوان ، من كتاب الأحكام السلطانية صفحة ٢٢٦ ومقدمة ابن خلدون صفحة ٢٤٣ .

(١) من رسوم وحقوق ولتعدد السجلات وإطلاق كلمة ديوان على كل سجل منها ، تضمنها اسم شملها جميعاً هو : بيت المال ، قصر مرجع الدواوين الأخرى ، لأن نسبة تحفظ أموال الدولة ، وسجلاتها ، ويتم حصرها ومعرفة مقاديرها ، من موارد ومصروفات للأعطيات أو شراء عتاد أو متاع في سبيل المصلحة العامة ، ولذلك سمي بالديوان السامي (٢) . وهو بهذا يشبه وزارة المالية في العصر الحاضر ، وصاحبه يقوم بمهمة وزير المالية (٣) .

وفي بداية الدولة الإسلامية لم يكن هناك بيت مال بالمعنى الذي عرف به فيما بعد ، فقد كانت سياسة الرسول (صلى الله عليه وسلم) تقوم على أن لا يؤخر تقسيم الأموال أو إنفاقها ، فقد روى حنظلة بن الربيع بن صيفي أحد كتّاب النبي (صلى الله عليه وسلم) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يضع عنده خاتمه وقال له : الزمّني وأذكرني بكلّ شيءٍ لثالثه " . فكان لا يأتي على مال ولا طعام ثلاثة أيام إلا أذكره ، فلا يبيت رسول الله وعنده شيء منه (٤) وكان الرسول (صلى الله عليه وسلم) يجعل على ما يرد إليه من أموال حراساً حتى يتم توزيعه ، وكان بلال من حراسه ، وحينما جاء وقد سعد هذيل أمر النبي (عليه الصلاة والسلام) بسلالاً بإكراسهم ، فأجازهم بأوان من فضة (٥) . أما ما يجتمع لديه من المدقات من الماشية والإبل والخيل ، فكانت تؤسم بميسم خاص ، لتمييزها عن غيرها ، ويجعل لها صراع خاصة تحبس فيها باليقع ، للإلتحاق منها على مصالح الدولة ، والاستعداد للفرار ونشر الإسلام .

وقد سار أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) على نهج النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فكان إذا ورد مال من بعض البلاد ، أخفزه إلى المسجد النبوي ، وفرقه

- (١) الأحكام السلطانية والولايات الدينية صفحة ٢٣٠ وكذلك تاريخ التمدن الإسلامي م ١ ج ١ صفحة ٢١٢ ، ٢٤٥ .
- (٢) تاريخ التمدن الإسلامي ، م ١ ج ١ صفحة ٢١٢ .
- (٣) تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ج ١ صفحة ٤٢٢ .
- (٤) كتاب الوزراء والكتّاب صفحة ١٢ ، ١٣ .
- (٥) الطبقات الكبرى ج ٢ . صفحة ٩٤ .

بين الناس ، وكان يتوب عن الخليفة أحياناً أبو عبيدة الجراح ، ثم بدأ الخليفة أبو بكر (رضي الله عنه) يحتفظ ببعض المال في بيته بالكُشْح ، ولم يكن عليه حارس ، ثم نقله إلى بيته بجوار المسجد ، ولكنه لم يترك به شيئاً إلا وزَّعه على المسلمين ، ويشتري الإبل والخيول والسلاح ، لتحمل في سبيل الله ، فلما توفي الخليفة أبو بكر (رضي الله عنه) جمع الخليفة عمر (رضي الله عنه) الأموال ، وفتح بيت المال ، فلم يجدوا فيه غير درهم سقط من خِيْثَةِ المال عندما كُفِّسَتْ ، فَرَحَّمُوا عَلَى أَبِي بَكْرٍ (رضي الله عنه) (١) .

إن ذلك يدل على أن النبي (صلى الله عليه وسلم) وأبا بكر الصديق (رضي الله عنه) كانا يقومان بتقسيم ما كان يرد إليهما من مال ، وكان المجاهدون في سبيل الله مع النبي (عليه الصلاة والسلام) وخليفته أبي بكر (رضي الله عنه) يعطون أرزاقهم وأعطياتهم من مال الدولة .

وقد سار أمير المؤمنين عمر (رضي الله عنه) في أول خلافته على نهج الرسول (صلى الله عليه وسلم) وخليفته الأول ، من تقسيم ما يرد له أولاً بأول في محن المسجد ، حتى اتَّسع سلطان الدولة شرقاً وغرباً ، فبدأ بالتفكير في طريقة يدير فيها ما تجمع لدى الخليفة من أموال الفتوحات وغنائمها ، بالإضافة إلى إيرادات الجزية والخراج والمدقات ، وكثرت الجيوش ، واحتاجت إلى ضبط احتياجاتها وأمنائها رجالها ، خوفاً من ترك أحدهم دون عطاء ، أو تكرار العطاء للآخرين ، وتوالست حملات الفتح وانتصاراتها ، فكثرت الأموال بشكل لم يكن معروفاً لدى المسلمين من قبل ، فرأى أمير المؤمنين عمر (رضي الله عنه) أن لا طاقة للخليفة وأمرائيه بضبطها ، وأنه ليس من الحكمة الاقتصادية أن يترك زمام الأمور المالية بيد العمال والولاة دون أن يضبطها عدداً أو يحميها حساباً ، فكان نتيجة ذلك التفكير ملياً في وضع قواعد ثابتة لهذه الأموال ، ومن هنا نشأ الديوان .

وكان عمر (رضي الله عنه) " هو أول من وضع الديوان في الدولة الإسلامية " (١)
واستمر العمل به حتى نهاية عهد الراشدين (رضي الله عنهم) ، أما الدولة الأموية
فقد أشرنا إلى ذلك في مقدمة هذه الرسالة وفي التمهيد ، ودور بعض الخلفاء في
تغريب هذه الدواوين .

دواوين بيت المال في العصر الأول للدولة العباسية :

عندما أظهر أبو مسلم الخراساني الدعوة لبني العباس بخراسان ، وغلب علي
ماغلب عليه من البلاد ، قُلتَ كتابة الدواوين بحضرته وبيت المال أبا صالح كامل بن
مُظَفَّر ، وقُلتَ كتابة الرسائل أسلم ابن صُبَّح (٢) .

وبهذا يكون أبا صالح كامل هو أول من تولى بيت المال والدواوين المختلفة
للعباسيين .

ويرى بعض المؤرخين أنه لم يكن بيت المال في بداية العصر الأول للدولة
العباسية مستقلاً عن كافة الدواوين ، ويبدو أن أول استقلال له إنما كان في عصر
الخليفة الثاني المنصور ، وربما يعزى ذلك إلى أن الدولة العباسية كانت قد تمكنت
في عهده من أن تضع أيديها على كافة موارد الجباية ، وأصبح الخرج من وجود بيت
المال ، هو محاسبة صاحب بيت المال ، على مايرد عليه من الأموال ، ومايخرج منها
في وجوه النفقات ، وصارت له علاقة على الكتب، والمكالك يتفقدتها الوزير وخلفاؤه ،
ويراعونها ، ويظالمون بها ، إذا لم يجدوها حتى لا يخلت أمره (٣) .

(١) كتاب العمر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ج ٢٤

صفحة ٢٤٣ ، ٢٤٤ . وكذلك في كتاب الوزراء والكتاب صفحة ١٦ .

(٢) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ٨٥ ، ٩٤ .

(٣) الخراج وصناعة الكتابة ، المنزلة الخامسة ، الباب الثالث ، ورقة ٩ ، ١٠ ،
(مخطوط مسجل بدار الكتب المصرية برقم ٨٤٥ فقه تيمور) . وفي كتساب
المنزلة الخامسة من كتاب الخراج وصناعة الكتابة ، دراسة وتحقيق الدكتور
طلال جميل رفاعي صفحة ١٧٩ ، ١٨٠ (الباب الثالث من الكتاب المحقق) .

وأرى أن العباسيين منذ بداية دولتهم ، ومنذ عهد الخليفة أبي العباس السفاح قد وضعوا نظاماً إدارياً محكماً ، وكانت دواوينهم المتعددة تشرف إشرافاً تاماً على هذا النظام ^(١) . وكانت أهم الدواوين في ذلك الوقت هي :

(٢) ديوان الجند ، ديوان البريد ، ديوان الرسائل ، ديوان الخاتم ، ديوان الخراج ، ديوان النظر في المظالم ، ديوان التفقات ، ديوان الصواني ، ديوان الضياع ، ديوان التوقيع ، ديوان الشرطة ، ديوان السر ، ديوان العرض ، ديوان الأئمة فيما بعد ،

(١) يتعلق صاحب كتاب الإدارة العربية صفحة ٢٩٣ ، ٢٩٤ فيقول : (لقد أوجد العباسيون نظاماً إدارياً محكماً جداً ، ... وإذا ما أردنا تعداد الدواوين التي قامت في عهد العباسيين الأول نجد أربع صناديق عامة :- (أ) لم يضع الكتاب في هذا الموضوع خطأ واضحاً بين الإدارات المركزية والأقليمية ، وليس عليها إلا أن نستدل عليها من السياق أو بالرجوع إلى أسماء الولايات التي يقرن ذكرها أحياناً بهذه الدواوين . (ب) ليس من اليسير الحصول على تفاصيل خاصة بالوقت الذي ظهرت فيه تلك الدواوين . (ج) انه من الصعب ذكر تقرير تام دقيق عن الأداة الإدارية في أية فترة معينة ، لأن الخلفاء العديدين أدخلوا تغييرات حسب رغبتهم . (د) كانت بعض الإدارات في الديوان العام تسمى أحياناً بالدواوين .

(٢) ذكر صدي في كتابه ، صفحة ١٢٢ ، ١٢٣ .

"Social and economic aspects of life under the
Abbassid Hemoony at Bagdad" in Islamic Culture,

أنه كان يطلق على ديوان الخراج في بعض الأوقات اسم Vol. 29. (ديوان العزيز) ، وكان الوزير يرأسه مباشرة في عاصمة الخلافة . وقد ذكره ابن القيم الجوزية في الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية صفحة ٢١٦ باسم ديوان المال . وينبغي أن نذكر أن هذا الديوان يختلف عن ديوان الصدقات الذي وجد في العراق والولايات ، وكان يثبت فيه عدد الجماعات والقبائل وغير ذلك ، حسبما أورد ابن حوقل في المسالك والممالك صفحة ١٨٠ ، حيث يذكر أن الأكراد كان يعرف عددهم من هذا الديوان .

ديوان الحسبة . (١)

ويرجع السبب الحقيقي في إلتهاء العباسيين إلى التوسع في نظام الدواوين عما كان عليه الحال في العهد الأموي ، (٢) إلى إتساع نفوذ الخلافة (٣) ، في بلاد المشرق حتى وصل إلى ما وراء النهر وبلاد الهند والسند . ولم يكن إشراف الدولة الإداري والصالي على هذه المناطق إشرافاً اسمياً ، بل كان إشرافاً فعلياً دقيقاً ، وخاصة في العصر الأول للدولة العباسية . وكانت أهم الدواوين في عهد الخليفة العباسي أبي العباس السفاح ، ديوان الخراج ، وديوان الجند ، وقد أسندت إدارتهما لخالد بن برمك ، الذي غير طريقة العمل بهما ، فبعد أن كانت أعمال الدواوين تثبت في محف ملغمة ، أمر أن تتم هذه العملية في دفاتر ، مما جعلها أكثر

(١) ذكر بعض المؤرخين المحدثين ما يلي عن بعض الدواوين الإضافية في العصر العباسي فقد تناول سيد أمير علي في كتابه *Ashort History of the saracens* صفحة ١٤٤ موضوع الدواوين في العصر العباسي ، فذكر إلى جانب الدواوين التي ذكرناها ديوان الدية ٠٠٠ كما أورد أيضاً ديواناً آخر هو ديوان الموالين والخلعان ، حيث كان يحتفظ فيه بسجل لرجال الخليفة المعتقين والأحرار والموضوع لهم عطاء . وقد أضاف Samadi إلى هذه الدواوين ديوان القضاء .

وقد ذكر المولي في كتابه الأوراق صفحة ٢٢ أن يحيى بن خالد البرمكي أحدث في عهد المنصور ديواناً جديداً هو ديوان الشعر ، لقرن الأشعر واستيعاد الردي منها ، وإثبات الجيد . كما تناول موضوع الدواوين المؤرخ هون كورمر في كتابه *The Orient Under the Caliphs*, P.233/238

(٢) كانت الدواوين الخمسة الرئيسية في عهد الأمويين هي : ديوان الجند ، وديوان الخراج ، وديوان الرسائل ، وديوان الخاتم ، وديوان البريد ، الإدارة العربية صفحة ٢٩٤ .

(٣) Elkhashab, Yahya : (The Islamic Concept of state) in Bulletin of the Faculty of Arts, VOL 18, 1956, P:7.

تنظيماً ودقة . (١)

بدأ الخليفة المنصور سنة ١٤٦ هـ بتحويل بيوت الأموال ، والخزائن والدواوين من الكوفة إلى بغداد (٢) ، بعد تأسيس مدينة بغداد ، وكان مكان الدواوين في عهد المنصور حول الرحبة (الميدان) التي توجد في وسط بغداد ، وفي ههنا المنطقة كان يقع بيت المال ، خزانة السلاح ، ديوان الرسائل ، ديوان الخراج ، ديوان الخاتم ، ديوان الجند ، ديوان الحواشي ، ديوان الأختام ، مطبخ العاصمة ، وديوان النفقات . (٣)

وكان الخليفة المنصور قد أقطع أصحاب الدواوين أراض في بغداد ، (٤) وقد أمر الخليفة المنصور أن تُبنى الدواوين في عاصمة الخلافة الجديدة بالأجر ، على خلاف أبنية بغداد كلها والتي كانت من اللبن . (٥)

(١) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ٨٩ - وقد ذكر القلِّقَشْدِي في كتابه صحيح الأمشي في صناعة الإنشاء ، الجزء الأول ، صفحة ٤٨١ أن الدفاتر التي استخدمها خالد بن برمك بدلاً من الصحف ، كانت مصنوعة من الكاغد (القُرطاس) ، وصارت هذه سنة في الدواوين ، وبين الناس فيما بعد حيث بدأوا باستخدامه وتداوله ، وكانت كتابة الدواوين في عهد بني أمية على صحف مدرجة ٠٠٠ وقد ذكر المؤرخ محمد كرد علي في كتابه الإدارة الإسلامية في عر العرب ، طبعة ١٩٣٤ م وفي صفحة ١٢٢ أن الكاغد اتخذ للكتابة في عهد الرشيد لما تحرف في الأمور جعفر بن يحيى بن خالد بن برمك والصحيح أن الذي اتخذ الكاغد للكتابة هو خالد بن برمك أيام أبي العباس السفاح .

(٢) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ١٠٠ -

(٣) كتاب البلدان ، البغدادي ، صفحة ٢٤٠ -

(٤) كتاب البلدان ، البغدادي ، صفحة ٢٤٥ -

(٥) بغداد في عهد الخلافة العباسية ، كي لسترنج ، صفحة ٤٢ -

ومن الأسباب التي جعلت الخليفة المنصور يقوم بتحويل بيوت الأموال إلى بغداد ، ما بلغه من خروج محمد وإبراهيم ابني عبدالله بن الحسن بن الحسن ابن علي بن أبي طالب .^(١) ذلك أن إبراهيم بن عبدالله خرج بالبصرة ، فبايعه أهلها ، وقصد دار الإمارة . والأمير يوسف سفيان بن معاوية المهدي ، فتحصن بالحصن ثم طلب الأمان ، فأمنه إبراهيم ، فخرج سفيان بن معاوية ، وأسلم البلد ، فقبض إبراهيم على بيت المال وغيره .^(٢) وهكذا أدى سقوط بيت مال البصرة في يد إبراهيم بن عبدالله بن الحسن إلى أن خشي الخليفة المنصور على بيوت الأموال والخزائن والدواوين بالكوفة ، وعجل بنقلها إلى بغداد ، وقلد بيت المال الفرج بن فضالة النخعي .^(٣)

وقد عرف عن الخليفة المنصور حزمه مع موظفيه ، وتفقده الدائم لأعمال الدواوين^(٤) مما حقق للدولة استقراراً كبيراً وطمأنينة في الشواحي الإدارية والمالية^(٥) .

كما أن الخليفة المنصور أدخل بعض التعديلات في نظم الدواوين ، فأمر

- (١) فتوح البلدان ، صفحة ٢٩٢ عند الحديث عن أمر مدينة السلام وجاء فيه : (... فلما بلغه - أي الخليفة المنصور - خروج محمد وإبراهيم ابني عبدالله ابن حسن بن حسن عاد إلى الكوفة ، ثم حول بيوت الأموال والخزائن والدواوين من الكوفة إلى بغداد سنة ست وأربعين ومائة ، وسماها مدينة السلام) .
- (٢) تاريخ اليعقوبي ، المجلد الثاني ، صفحة ٣٢٧ .
- (٣) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ١١٢ .
- (٤) جاء في الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية صفحة ١٢٦ ، ١٢٧ (واعلم أن المنصور هو الذي أصل الدولة ، وضبط المملكة ، ورتب القواعد ، وأقام الناموس ، وأخترع أشياء ... كان رجلاً حازماً ، يعطي في فوضه سمع البطاء ، ويمنع في موضع المنع) .

(٥) Muir, William. «The Caliphate its rise, decline and Fall» P. 465.

(١) أن يكتب ملخص للرسائل التي ترد إلى حضرة الخلافة ، حتى يسهل استيعابها .

أخذ الخلفاء العباسيون ، منذ عهد الخليفة أبي جعفر المنصور ، يقللون من إشرافهم المباشر على شئون الدواوين ، وبدأ هذا الاتجاه يتضح ، حينما أسند إلى خالد بن برمك سلطة الإشراف عليها .^(٢) فلما عزله ، أسند الخليفة المنصور أمر الدواوين إلى أبي أيوب المورياني^(٣) ، فأشرف عليها إشرافاً دقيقاً ، وتدخل

- (١) يذكر البلاذري في آخر حديثه عن الخاتم ، صفحة ٤٥١ أن الخليفة أبا جعفر المنصور أمر أن تصيح الصحف المستعملة في الدواوين باللون الأخضر ، كما جاء في قوله : (فلما ولي أسير المؤمنين المنصور ، أمر وزيره أبا أيوب المورياني أن يكتب الرسائل بحمل الأموال في صحف ، وأن تصفر الصحف) . وقد أنشئ مصنع للورق المصنوع من القطن في بغداد ، في عهد الوزير الفضل ابن يحيى P47 (Studies, Indian and Islamic) Bukhoh, S.K. كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ٩٩ . ويذكر جوزيف هل في كتابه صفحة ٨٢ (٢) " The Arab Civilization "

أن الخلفاء لجأوا إلى إسناد السلطات الواسعة إلى الوزراء مرغمين وتحسنت ضغط إتساع مسؤولياتهم ، وعدم وجود الوقت الكافي للنظر والبت في كل الأمور ، وكان هذا يدفعهم إلى أن يفتكوا بوزرائهم وينكلوا بهم عندم تزداد سلطاتهم .

- ولكن هذا الرأي غير صحيح ، بعيد عن المنطق ، فالصحيح أن الوزراء تولوا سلطاتهم برضى كامل من الخلفاء ، وهم الذين منحوا لهم هذا النفوذ والسلطة ، وفي حالة افتراء الوزراء كان يتم عزلهم ومصادرتهم أحياناً . (الإدارة العربية ، س . أ . ق . حسيني صفحة ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١) . يذكر السيوطي في كتابه تاريخ الخلفاء صفحة ٢٦٩ : ٢٧٠ أن الخليفة المنصور ، (هو أول من استعمل مواليه على الأعمال ، وقدمهم على العرب ، وكثر ذلك بعده ، حتى زالت رئاسة العرب وقيادتها ...) . وأبو أيوب المورياني الخوزي وزير المنصور كان فارسي الأصل (الإدارة الإسلامية في عز العرب ، صفحة ١٢٥) .

وقد اتسعت سلطة الوزير في العصر الأول للدولة العباسية ، وأدى ذلك إلى إشرافه على قطاع كبير من أعمال الدولة ، ولهذا السبب ذكر الحسين بن عبد الله في آثار الأول في ترتيب الدول ، صفحة ٧٢ ، أنه كان يشترط فسي الوزير أن يكون عالماً بالأمور السياسية وأحوال الدواوين ، وأمور الحرب ، وأنواع العلوم ، عارفاً بكتابة الإنشاء والمراسلات ، متمكناً من الحساب والتصرفات ملماً بعلم التاريخ والهندسة مجتهداً في تحصيل الغلال والأموال مقتصداً في الإنفاق .

في جميع أعمالها . (١) لكن نفوذ هذا الوزير بلغ ذروته ، فتخوف منه الخليفة المنصور ، وعزله . وأمسد أمر الدواوين بعد ذلك إلى طائفة من كتابه ومواليه ، وكانوا يعملون تحت إشرافه المباشر . (٢)

وعلى الرغم من كل مظاهر الرخاء التي نجدها في عهد الخليفة المنصور فقد استطاع هذا الخليفة بفعل اقتصاده الشخصي أن يترك خزانة الدولة العباسية وبيت مالها عامرة ومليئة بالأموال . (٣)

- (١) يقول الجبشيارى في كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ٩٧ (وقد المنصور أبا أيوب الدواوين مع الوزارة ، وغلب عليه غلبة شديدة) .
 - (٢) كتاب الوزراء والكتاب صفحة ١٢٤ ، ١٢٥ فقد قلد الخاتم الفضل بن سليمان وكتابة الرسائل والسرايا بن صدقة ، وقد ضياعه صاعداً مولاه ، وديوان خراج البصرة ونواحيها عمارة بن حمزة ، وخراج الكوفة عمرو بن كيلع ثم ثابت بن موسى ، وقد الربيع بن بونى مولاه نفقاته والعرض عليه ٠٠٠ إلخ .
 - (٣) جاء في تاريخ اليعقوبي ، المجلد الثاني ، صفحة ٣٨٧ (وأخذ أبو جعفر أموال الناس ، حتى ما ترك عند أحد فضلاً ، وكان يبلغ ما أخذ لهم ثمانمائة ألف ألف درهم) . وكان لا يولي أحداً ويعزله إلا وألقاه في دار خاله البطين - الذي كان يقع على شاطئ دجلة ملاصقاً لدار صالح المسكين - ويستخرج من المعزول ماله - فما أخذ من شيء ، أمر به ، فعزل ، وكتب عليه اسم صاحبه ، وجعله في بيت مال سماه بيت مال المظالم . حتى كثر ما في ذلك البيت من الأموال والمتاع ، ثم إنه أوصى المهدي بأن يدعى أصحاب هذه الأموال التي سماها المظالم ، وأن يرد عليهم كل ما أخذ منهم حتى يستحق إليهم وإلى العامة ، ففعل الخليفة المهدي ذلك ، ومن هنا يتضح لنا أن الخليفة المنصور أراد ببيت مال المظالم الذي أنشأه أن يهيئ لاهنه المهدي شيئاً يرضى به الخلق ، دون أن يكلفه ذلك شيئاً من المال العام ، لأنه عنده حصن السلطان وديانة الدين والدنيا وعزهما وزينتهما . أو ما يعرف فسي وقتنا الحاضر بالدعاية الإعلامية والتي تكلف الرؤساء في الانتخابات الكثير من الأموال والجهد .
- الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، صفحة ٤٨ .

وفي خلافة المنصور كتب إليه صاحب أرمينية (يخبره أن الجند قد شفيوا عليه ، ونهبوا ما في بيت المال ، فوقع في كتابه اعتزل عملنا ، ... فلو عاينت لم يشغبوا ، ولو قويت لم ينهبوا) . (١)

وقد بلغ من اهتمام الخليفة المنصور ببيت المال أنه رفض أن يسد منه دينه الخاص ، فمن وصيته لابنه المهدي (وعليّ دين فأحب أن تقضيه وتضمنه . قال : هو عليّ يا أمير المؤمنين . قال : فإنه ثلاثمائة ألف درهم ونيف ، ولست استحلها من بيت مال المسلمين ، فاضمنها عني ، وما يقضى إليك من الأمر أعظم منها ، قال : أفضل هو عليّ ...) . (٢)

كذلك كان مما جاء في وصيته لابنه المهدي : (وانظر هذه المدينة وإياك أن تستبدل بها غيرها ، وقد جمعت لك فيها من الأموال ، ما إن كسر عليك الخراج عشر سنين ، كذاك أرزاق الجند والنفقات والذرية ومصلحة البعوث ، فاحتفظ بها ، فإنك لا تزال عزيزاً مادام بيت مالك عامراً) . (٣)

وجاء في العيون والحداث في إخبار الحقائق (٤) أن الخليفة المنصور

(مات وفي بيت المال تسعمائة ألف ألف وستون ألف ألف درهم) .

- (١) الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، صفحة ٤٨ .
- (٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع ، صفحة ٣١٩ ، ٣٢٠ .
- (٣) الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، صفحة ٤٣ .
- (٤) العيون والحداث صفحة ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، وذكر المسعودي في مروج الذهب ج ٣ صفحة ٣١٨ ، أن أبا جعفر المنصور خلف ستمائة ألف ألف درهم وأربعة عشر ألف ألف دينار .

تولى المهدي الخلافة بعد وفاة أبيه الخليفة أبي جعفر المنصور ، وأسس بيت المال وأمر الدواوين إلى وزيره أبي عبيد الله معاوية بن عبيد الله بن بسام الأشعري ، فعرض هذا الوزير يخطط أمور الخليفة المهدي ، ويشير عليه بالاقتصاد وحفظ الأموال .

ولما عزل الخليفة المهدي سنة ١٦٧ هـ ^(١) أمد أمرها إلى يعقوب بن داود ، وكانت المكاتبات الرسمية لاترسل إلى جهتها إلا بتوقيع من الخليفة والوزير ، الذي كان له إشراف ملموس على شئون الدواوين . ^(٢)

على أن هذا الوزير لم يثر على الخليفة المهدي بالاقتصاد ، فبسط الخليفة المهدي يده في العطاء ، فأذهب جميع ما خلفه الخليفة المنصور . ^(٣)

استحدث الخليفة المهدي ديوان الأئمة ، وولى عليه عز بن يزيد مولا ^(٤)

(١) كتاب الوزراء والكتاب صفحة ١٥٦ .

(٢) جاء في الإدارة الإسلامية في عز العرب ، صفحة ١٣٥ (واستوزر أيضا يعقوب ابن داود ، فخرج كتاب المهدي إلى الديوان أن أمير المؤمنين آخي يعقوب ابنن داود ، فلم يكن يشق شيء من كتب المهدي حتى يزد كتاب الوزير يعقوب معه إلى أمينه بإيفاده ، أي أن الخليفة ووزيره كانا يراقب أحدهما عمل صاحبه ، لتقرير ما تلزم به المصلحة قبل إنفاذه) .

(٣) مروج الذهب ، الجزء الثالث ، صفحة ٢٢٣ وجاء فيم : (وكان المهدي محبباً إلى الخاص والعام ، لأنه افتتح أمره بالنظر في المظالم ، والكف عن القتل ، وأمن الخائف ، وإنصاف المظلوم ، وبسط يده في الاعطاء ، فأذهب جميع ما خلفه المنصور ، وهو ستمائة ألف ألف درهم وأربعة عشر ألف ألف دينار ، سوى ما جياه في أيامه ، فلما فرغت بيوت الأموال أتى أبو حارثه السهري ، خازن بيوت أمواله ، فرمى بالمفاتيح بين يديه ، وقال : ما معنى مفاتيح لبيوت قرغ ؟ ففرق المهدي عشرين خادماً في جباية الأموال فسوددت الأموال بعد أيام قلائل ، فتشاغل أبو حارثه السهري بقبضها وتصحيحها عن الدخول على المهدي ثلاثة أيام ، فلما دخل عليه ، قال : ما أخرك ؟ فقال : الشغل بتصحيح الأموال ٠٠٠٠) .

(٤) كتاب الوزراء والكتاب صفحة ١٤٦ .

وكان السبب الحقيقي لإنشاء هذا الديوان هو تنظيم أعمال الدواوين في بيوت المال (١). فقد عين الخليفة المهدي علي كل ديوان رجلاً يضبطه ، بعد أن كانت الدواوين مختلطة قبل ذلك ، يعمل بها الكتاب ، وتقع تحت إشراف الخليفة والوزير ، يصفون شئونها كيفما شاؤا . ورأى الخليفة المهدي أن هذا الوضع لا يمكن أن يؤدي إلى ضبط هذه الدواوين ، فعين علي كل ديوان رجلاً مسئولاً لمراقبته (٢) ، وعهد في سنة ١٦١ هـ إلى موله عمر بن بزيغ بالإشراف على هؤلاء الرجال ، وسماه صاحب ديوان الأزمة . وأصبح هذا الديوان الجديد بمثابة ديوان لمراقبة الدواوين .

ولكن الأمور صالبت أن اضطرت في يد صاحب ديوان الأزمة ، فولى الخليفة المهدي علي بن يقطين لمراقبة أعمال عمر بن بزيغ (صاحب ديوان الأزمة) سنة ١٦٨ هـ ، وظهر بذلك ديوان جديد سمي ديوان زمام الأزمة (٣) .

- (١) الإدارة الإسلامية في عز العرب صفحة ١٢٦ .
- (٢) وجاء في كتاب تجارب الأمم لمسكويه ، الجزء الخامس ، صفحة ١٥١ ذكر هذه الدواوين ، كما أن مسكويه ذكر كلمة زمام أمام كل ديوان رئيسي ، مثل ديوان زمام النفقات ، ديوان زمام الجيش ٠٠٠ إلخ . وجاء في تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء صفحة ١٢٤ تفسير لعمل ديوان الأزمة فيقول المصايف : إنه كان ديوان يجمع أزمة الدواوين ، ويشرف عليها ، فهو ديوان قائم بذاته ، بالإشراف والمراقبة ، وكان على صلة قوية بديوان النفقات .

وجاء في كتاب الإدارة العربية ، س . أ . ق . حسيني صفحة ٣٠١ ، ٣٠٢ أن ديوان الأزمة ، أطلق عليه بعض الكتاب - (المستشرق حتى ، والمؤرخ سيد أمير علي) - خطأ اسم ديوان الزمام ، فهذا الديوان الذي أسسه المهدي ٠٠٠ قد سمي ديوان الأزمة في العاصمة ، وديوان الزمام في الولايات ، واختص هذا الديوان بمراجعة الحسابات ، كما كان أداة فعالة لتحسين الإدارة ، وقد خضع له جميع العمال المختصين بمراجعة الحسابات في الولايات .

- إلا أن هذا التفسير يبدو لي غير صحيح ، والصحيح أن ديوان الأزمة كان يشرف على أعمال الدواوين الأخرى في العاصمة والولايات بحكم تبعيتها لها .
- (٣) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ١٦٦ (عند الحديث عن ابن يقطين وابن بزيغ في ديوان الأزمة) .

ومن الدواوين المستحدثة في عهد الخليفة المهدي ديوان النظر ، وكانت مهمته هو تسهيل حاجات أرباب المصالح من الدواوين المختلفة ^(١) ومن أهم الدواوين في عهد الخليفة المهدي : ^(٢)

ديوان الجند وفيه الإتيات والعطاء ، وديوان الأعمال وفيه تحدد الرسوم والحقوق ، وديوان العمال ، ويختص بالتقليد والعزل ، وديوان بيت المال ، وينظر في الدخل والخرج ، كما أنشأ الخليفة المهدي ديواناً جديداً عرف بديوان الزنادقة ، وكان مختصاً بتتبعهم وحصرهم ، وكان لهذا الديوان سلطة القبض على الأفراد الذين يتهمون بالزندقة ومحاكمتهم . ^(٣)

تولى العمل في الدواوين في عهد الخليفة الهادي ، طائفة من أمهر الكتاب ، وعين الخليفة وزيره إبراهيم بن ذكوان الحراني للإشراف عليهم . كما ولاه أيضاً ديوان الأزمة ، ليكون إشرافه أكثر دقة وشمولاً ^(٤) وكان ذلك سنة ١٦٩ هـ ، بعد أن تولى الربيع بن يونس الذي كان على دواوين الأزمة .

وفي عهد الخليفة هارون الرشيد ، ازدادت سلطة الوزراء على الدواوين ، فأصاب الوزير يحيى بن خالد البرمكي عنه كاتبه يوسف بن القاسم في ديوان التوقيع ، وأعمال ديوان الأزمة ، وكانت الدواوين في تلك الفترة تؤدي أعمالها بدقة متناهية ،

(١) : (٢) الاسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني ، صفحة ٢٠٩ وجاء فيه :
(وأنشأوا ديواناً سموه ديوان النظر أي الكاتبات والمراجعات تسهيلاً على أرباب المصالح) .

(٢) الإدارة العربية ، (س . أ . ق . حسيني) ، صفحة ٣١٧ ، ٣١٨ .

(٤) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ١٦٧ ، ومن هؤلاء الكتاب محمد بن جميل الذي تقلد ديوان خراج العراقيين ، وعبيد الله بن زياد بن أبي ليلى السدي تقلد ديوان خراج الشام وما يليها ، وعمر بن بزيع الذي تقلد ديوان الرسائل ، وعلي بن عيسى بن ماهان الذي تقلد ديوان الجند ، وكان الربيع ابن يونس هو وزير الخليفة الهادي في البداية ، ثم صرف الخليفة الربيع وقتلها إبراهيم بن ذكوان وأقر الربيع على دواوين الأزمة .

وانشطار منقطع النظر ، نظراً لإشراف البرامكة عليها ، لما لهم من خبرة واسعة في النواحي الإدارية .^(١)

وقد استطاع الوزير يحيى بن خالد البرمكي ، أن يحصل من الخليفة هارون الرشيد ، على حق مراسلة الولايات والأقاليم دون الرجوع إليه ، بحجة سرعة تمييز الأمور ، ويذكر الجهشيارى^(٢) أنه كان ليحيى بن خالد البرمكي في ذلك الوقت نفوذ كبير على ديوان الخراج ، كما أن الخليفة هارون الرشيد فوض إلى يحيى بن خالد التصرف الكامل في جميع شئون الدولة .^(٣)

وقد استطاع ابنه - الفضل بن يحيى بن خالد البرمكي - عندما وثى المشرق كله سنة ١٧٦ هـ ، أن ينظم شئون الإدارة والدواوين وبيت المال في هذه المنطقة بصارة فائقة .^(٤)

(١) جاء في كتاب الأوراق لصلولي ، صفحة ١٥٦ أن يحيى بن خالد البرمكي كان يستبقى عمال الدواوين عند الحاجة ، من الصباح حتى المساء ، ويوفر لهم حاجاتهم وغذائهم ، لكي لا ينقطعوا عن عملهم . كما ذكر أنه لما وصل إلى عُمّ يحيى أن أصحاب الكتب والحاجات لا يتسلمون الأوراق الرسمية التتسسي تخصم إلا برشوة الخدم ، راتب هذه العملية بدقة ، واحتفظ بالخاتم عنده ، فأصبحت الكتب تسلّم إلى أصحابها دون عائق أو إتاوة . ويذكر ليفي، Levy, R. في صفحة ٧٠ من كتابه

" Persia and the Arabs " in Arberry, A. J. ed. The legacy of persia. P. 70.

أن البرامكة طوروا الدواوين تطويراً كبيراً ، خلال الفترة التي تولوا فيها شئونها .

(٢) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ١٧٨ وجاء فيه : (وكانت الكتب التي تنفذ من ديوان الخراج تُورخ باسم يحيى بن خالد ، ولم تكن تنفذ - سابقاً - إلا عن الخليفة ...) .

(٣) كتاب الوزراء والكتاب صفحة ١٧٧ وجاء فيه على لسان الخليفة هارون الرشيد (... وقد قلدتك أمر الرعية ، وأخرجته عن عنقي إليك ، فأحكم بما ترى ، واستعمل من شئت ، وأعزل من رأيت ، وأعرض من رأيت ، وأسقط من رأيت فإني غير ناظر إليك في شيء) .

(٤) كتاب الوزراء والكتاب ١٩٠ ، ١٩١ .

حدث في تلك الفترة تعديل في النظر في المكاتبات الرسمية التي ترد إلى ديوان التوقيع ، فكان الوزير عادة يكتب ما يراه على كل موضوع أو شكوى تصل إليه ، ولكن عندما كثرت الشكاوى والمطالبات أيام الخليفة هارون الرشيد ، وشعر على جعفر البرمكي التوقيع عليها ، رأى أن يعهد بها إلى كتاب الديوان للشرف فيها ، ومن ثم زادت سلطة هؤلاء الكتاب عن ذي قبل . (١)

ومع أن الوزير كان له الإشراف على شئون الدواوين وبيت المال ، إلا أنه كان للخليفة السلطة العليا عليها . وكان الخليفة هارون الرشيد يخصص يوماً وليلة بأكملها كل أسبوع لمحااسبة الكتاب ومراجعة شئون الدواوين . (٢) واستمرت سلطة الوزير على الدواوين بعد سلطة الخليفة حتى بعد أن تكب الخليفة هارون الرشيد البرامكة . فقد تولى أمر الوزارة والإشراف على شئون بيت المال والدواوين والإدارة الوزير أبو العباس الفضل بن الربيع بن يونس . (٣)

استمرت بيوت أموال خلفاء العصر الأول للدولة العباسية تقيض بما يجلب من الموارد المختلفة ، في عهد الخليفة هارون الرشيد ، حتى أن حصيلته ذلك بلغت في عهده ما يقرب من (٢٢.٠٠٠.٠٠٠) اثنتين وسبعين مليوناً من الدنانير ، عدا الموارد العينية ، التي كانت تؤخذ مما تنتجه الأرض من الحبوب ، لدرجة أن قال الخليفة هارون الرشيد لسحابة رآها مارة وهو مستلق على ظهره (ذهبي حيث شئت فإن خراجك سيأتي) .

(١) كتاب الوزراء والكتاب عند الحديث عن (الكتاب والتوقيعات قبل جعفر وبسده) صفحة ٢١٠ ، ٢١١ . وأورد ابن خلدون في المقدمة صفحة ٢٢٨ أن الوزير أصبح له نفوذ كبير على شئون الإدارة والدواوين في ذلك الوقت ، ولغضب جعفر بن يحيى البرمكي بالسلطان .

(٢) الإمامة والسياسة ، لابن قتيبة ، الجزء الثاني ، صفحة ١٥٦ وجاء فيه : (وكان - الرشيد قد قسم الأيام والليالي على سبع ليالي : ليلة للوزراء ، يذكرونهم أمور الناس ، ويشاروهم في المهم منها ، وليلة للكتاب يحصل عليهم الدواوين ، ويحاسبهم عما لزم من أموال المسلمين ، ويرتب لهم ما ظهر من صلاح أمور المسلمين .) .

(٣) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ٢٢٢ .

وكان في بيت مال الدولة عند وفاة الخليفة الرشيد (٢٠٠٠م-٩٠٠م) درهم .
تعمامة ألف ألف وبيف .^(١) وهو مبلغ يقارب كثيراً من المبلغ الذي تركه
الخليفة أبي جعفر المنصور .

أعقبت الفتنة التي قامت بين الأخوين الأمين والمأمون ابنا الخليفة هارون
الرشيد ، فترة من الاضطرابات الشاملة عمّت البلدان الاسلاميّة بأكملها ، فقد
أدت الحرب الأهلية بينهما إلى كثير من الفساد الذي لحق ببيت المال .

فالأمين حين تولى الخلافة أجرى الأرزاق على من لا يستحقون وقسم ما قسبي
بيوت الأموال وما بحضرته من الجواهر .

كذلك تنافس الأخوان وتباريا في بذل ما في بيوت أموالهما ، لاعتبارات
سياسية ، دون النظر إلى المصلحة العليا للدولة .

لأأمين حين تولى الخلافة سنة ١٩٣ هـ أمر للجند بمدينة السلام يرزق أربعة
وعشرين شهراً (أي رزق سنتين مقدماً) ، كما أمر بخواص من كانت له خاصّة
بهذه الشهور^(٢) والخليفة المأمون أمر للناس في مرو بمال ، وأعطى الجند رزق
اثنى عشر شهراً ، وخفض خراج خراسان بمقدار الربع .^(٣) وهو ما يعني الإضرار
بمورد هام من مولد بيت المال .

(١) الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، صفحة ١٣٠ ، وتاريخ الأمم والملوك
المجلد الخامس الجزء العاشر عنة ١٢٤ .

(٢) الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس صفحة ١٣٤ ، وتاريخ الأمم والملوك ٥
ج ١٠ صفحة ١٢٤ .

(٣) الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، صفحة ١٢٧ .
وتاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٣٦
وجاء فيه : (٠٠٠) وأمر لمن كان قبض منهم المئة أشهر يرزق اثنى عشر
شهراً ، وزادهم في الخاصة والعامة ، ولمن لم يقبضها بشمانية عشر شهراً (.

كما أن الأمين عندما عين القائد عليّ بن عيسى بن ماهان قائداً لجنده سنة ١٩٥ هـ أمر له بمائتي ألف دينار ولولده بخمسين ألف دينار ، وصكته من السلاح ، وبيوت الأموال ، كما أعطى الجند مالا عظيماً ^(١) . وأمر له من السيوف المحلاة بالفي سيف ، وستة آلاف ثوب للخلع . كما عقد له على كور الجبل كلها ، نهاوند وهمدان وقم ، وأصفهان ، خربها وخراجها ، وضم إليه جماعة من القواد .

وفي نفس السنة وبعد هزيمة جيش عليّ بن عيسى بن ماهان ومقتله ، شغب الجند بإيعاز من القواد ، فاحتاج الخليفة الأمين إلى أموال أخرى لإمطئاعهم ، فأمر لهم من بيت المال برزق أربعة أشهر ، وورفع من كان دون الثمانين إلى الثمانين ، وأمر للقواد والخواص بالصلات والجوائز ^(٢) .

وكان رد فعل المأمون على ذلك هو رفع أوزاق جنده إلى الثمانين أيضاً ، وإمداد قائده طاهر بن الحسين بالرجال والقواد ، وسماه ذا اليمينين ، وصاحب جيل الدين ^(٣) .

كان طبيعياً أن يكون من نتيجة تباري الأخوين في الاتفاق ، نفاذ ما في بيوت أموالهما ، حتى أن الخليفة الأمين أمر ببيع ما في الخزائن من الأمتعة ، وأن تضرب

(١) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر صفحة ١٢٩ .
وفمن أحداث سنة ١٩٥ هـ .

(٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٥٣ وجاء فيه : (أن عليّ بن عيسى لما قتل أرجف الناس ببغداد إرجافاً شديداً ، ... وصلى القواد بعضهم إلى بعض ، ... فقالوا : إن علينا قد قتل ، ولستنا نملك أن نحيداً بحتاج إلى الرجال ، وإمطئاع أصحاب المنافع ... فليأمر كل رجل منكم جنده بالشغب ، وطلب الأوزاق والجوائز ... قال : - الأمين - ما أهون ما طلبوا أرجع إلى عبدالله بن خازم فمره فليصرف عنهم ، ثم أمر لهم بأوزاق أربعة أشهر ، وورفع من كان دون الثمانين إلى ثمانين وأمر للقواد والخواص بالصلات والجوائز) .

(٣) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٥٥ .

آنية الذهب والفضة دنانير ودراهم لينطق منها على أصحابه ونفسه (١).

كذلك نصبت أموال المأمون وشعب الجند على قائد طاهر بن الحسين ، عشية دخوله بغداد سنة ١٩٨ هـ ، فأقرضه رجل من بغداد يقال له سعيد بن مالك عشرين ألف دينار ، فأمر طاهر للجند برزق أربعة أشهر ، فرفضوا بذلك (٢) .

وخلال هذه الفتنة بين الأمين والمأمون ، أصيبت الإدارة العباسية بخراب فادحة ، حينما أحرقت الدواوين في خاتمة الخلافة خلال تلك الأحداث ، ولم تنظم شؤون الدواوين إلا في عهد المأمون سنة ٢٠٤ هـ (٣) .

وقد كان الخليفة المأمون كثير العطاء والمصرف ، مما أضر ببيت المال ، إذ يذكر لنا ابن الطقطقي أن الخليفة المأمون كانت نفقاته الشخصية اليومية (٦٠٠٠) ستة آلاف دينار (٤) ، وهذا يعني أن نفقاته الشخصية السنوية تبلغ (٦٢٠٠٠٠ ر.١٩٠) ديناراً .

(١) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٩١ ضمن أحداث سنة ١٩٧ هـ .

(٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٢٠٧ وجاء فيه على لسان طاهر بن الحسين (إن القوم يطلبون أرزاقهم ، وليس عندي مال ، فضمن سعيد بن مالك ، عشرين ألف دينار ، وحملها إليه ، فطابت بها نفسه ، وانصرف إلى مدبكره بالبستان ، وقال طاهر لسعيد : إنسي أقبلها منك على أن تكون مليّ ديناً ، فقال له : بل هي إنما حلة ، وقليل لسلامك ، وفيما أوجب الله من حقه ، فقبلها منه ، وأمر للجند برزق أربعة أشهر ، فرفضوا وسكنوا) .

(٣) كتاب الخراج وصناعة الكتابة ، صفحة ٢٢٦ ، حيث يذكر جعفر بن قدامت أن (سنة ٢٠٤ هـ هي أول سنة يوجد حماتها في الدواوين بالحرق ، لأن الدواوين أحرقت في الفتنة التي كانت في أيام الأمين المعروف باسم زبيدة -) .

(٤) الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ، صفحة ١٨٤ .

وليس أدل على بذله الأموال ما ذكره المؤرخون عندما تزوج نيران ابنه
الحسن بن سهل سنة ٢١٠ هـ . فيذكر ابن خلدون (أن المأمون أعطاها في مهرها
ليلة زفافها ، ألف حماة من الباقوت ، وأوقد شعوع العنبر ، في كل واحد مائة
من ، وهو رطل وثلثان ، وبسط لها فرشاً ، كان الحصير فيها منسوجاً بالذهب
مكلاً بالدور والباقوت ...) (١).

هذا بخلاف ما أنفقه أبوها الحسن بن سهل ، حيث يذكر ابن الأثير
أن النفقات بلغت خمسين ألف ألف درهم . (٢)

وهكذا اشترك الاثنان في الاتفاق الخليفة والوزير ، ولكن المال كله جاء من
الدولة .

والى جانب هذا المذل ، والسعة في الإتفاق والمطاء ، فإن الخليفة المأمون
قضى السنوات الثلاث الأخيرة من عهده غارياً ، ببلاط الروم ، بسبب اعتداءاتهم
المتكررة على الحدود ، وهو ما أثقل كاهل بيت المال ، وقد أورد الطبري حادثة
تدل على عدم وجود درهم واحد في بيت المال .

يقول الطبري : (...) تعرض رجل للمأمون بالشام مراراً . فقال له :
يا أمير المؤمنين ، انظر لعرب الشام ، كما نظرت لعجم أهل خراسان ، فقال :

(١) مقدمة ابن خلدون ، الفصل الخامس عشر في انتقال الدولة من البداوة إلى
الحضارة ص ١٢٥ . وهناك تفاصيل أخرى ذكرها الطبري في تاريخ الأمم
والملوك م ٥ ج ١٠ ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(٢) الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، ص ٢١١ . وبالإضافة إلى النفقات
النقدية كانت هناك نفقات وهدايا عينية يقول ابن الأثير (وكتب الحسن
ابن سهل أسماء ضياعه في رقاع ونشرها على القواد ، فمن وقعت بيده
رقعة منها ، فيها اسم ضيعة ، بعث فتسلمها) .

أكثر عليّ يا أخا أهل الشام ، والله ما أنزلت قيصاً عن ظهور الخيل إلا وأنا أرى أنه لم يبق في بيت مالي درهم واحد) . (١)

وفي هذا القول ، دليل كاف على فراغ خزائن الخليفة المأمون ، وبيوت أمواله ، لدرجة أن جميع المصادر التي رجعت إليها لم أجد فيها شيئاً كُتب عما وجدوه في بيوت أموال الدولة عقب وفاة الخليفة المأمون . وهذا ما تفعل به وتلجأ إليه الدول في وقتنا الحالي في القرن الحادي والعشرين ، حين تخفي مقسداً موازنتها ، إبان الأزمات المالية واضطراب الاقتصاد المحلي أو العالمي .

(١) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٢٩٦ . وذكر الطبري في نفس الصفحة والمقدمة التي تليها من كتابه ، كما ذكر ابن الطقطقي في كتابه الفخري صفحة ١٧٥ ذكر المؤرخان حادثة تدل على سخاء الخليفة المأمون وبذله الأموال بدون حساب . يقول ابن الطقطقي : (أن - المأمون - لما كان بدمشق ، أضاف إضاقسة شديدة ، وقلّ المال عنده ، فشكا ذلك إلى أخيه المعتصم - وكان له بيده أعمال - فقال المعتصم : يا أمير المؤمنين ، كأنك بالمال قد وافاك بعد أسبوع ، فوصل في تلك الأيام ، من الأعمال التي كان المعتصم يتولاها ثلاثون ألف ألف ألف درهم (الألف مكررة ثلاث مرات) - (٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) درهم - فقال ليحيى بن أكرم : أخرج بنا لننظر إلى هذا المال - فخرج ، وخرج الفاس ، وكان قد زين الحمل وزخرف فنظر المأمون منه إلى شيء حسن كثير ، فاستعظم الناس ذلك ، واستبشروا به - فقال المأمون : إن انصرفنا إلى منازلنا بهذا المال ، وانصرف الناس خائبيين لؤم - فأمر كتابه أن يوقع لهذا بألف ألف ، ولذاك بمثلها ، والآخر بأكثر منها ، حتى فرق أربعة وعشرين ألف ألف ألف درهم (والألف مكررة ثلاث مرات) ورجلة في الركاب ، ثم حول الباقي على عمارش الجيش برسم مصالح الجند) . والرقم المذكور عند ابن الطقطقي في كتابه الفخري ، يختلف عما ذكره الطبري ، حيث ذكر الطبري أن ما وصل الخليفة المأمون هو ثلاثون ألف ألف (والألف مكررة مرتين فقط) ، ووُزع الخليفة المأمون ورجله في الركاب أربعة وعشرين ألف ألف درهم (والألف مكررة مرتين فقط) . والله أعلم .

ورغم أن بيوت أموال الدولة العباسية أثناء حكم الخليفة المأمون كانت تخلص أحياناً تماماً ، ولا تجد فيها درهماً كما أشرنا ، إلا أن الخليفة المأمون قسّم بعده إصلاحات في الدواوين ، فأُسند أمر الإشراف عليها إلى وزيره الحسن بن سهل ^(١) واستقدم كتاباً من خراسان ، أسند إليهم كثيراً من أعمال السندواوين في بغداد .

ولما تدمير كتاب العراق من ذلك ، جعل على كل عمل كاتباً من خراسان وآخر من السواد . لأنه كان يثق في كتاب خراسان . ووجد من الصعب تسخير أعمال الدواوين المختلفة في العراق دون الاستعانة بكتابها الصيرة . ^(٢)

عمل في خدمة الخليفة المعتمد أخوان مسيحيان ، بلغا منزلة رفيعة عنده ، وهما : سلمويه ، وإبراهيم .

وقد أسند الخليفة المعتمد إلى سلمويه منصباً قريب الشبه بمنصب الوزير ، إذ كانت الوثائق لا تتخذ صفة التنفيذ إلا بعد توقيعه عليها ، كما عهد الخليفة المعتمد إلى إبراهيم بحفظ خاتمه ، وبخزانة بيوت الأموال في البلاد ، على الرغم من أن طبيعة هذا العمل تقتضي بأن يوكل أمر بيت المال إلى رجل من المسلمين ^(٣) .

(١) التميمي والإشراف ، المسعودي ، صفحة ٢٢٠ وجاء فيه : -

() واستوزر - أي الخليفة المأمون - الفضل بن سهل ، ثم أخاه الحسن بن سهل فلما أظهر العجز عن الخدمة لعوارض من العليل ، ولزم منزله عدل المأمون إلى استكتاب كتاب ، لعلهم بكتابتهم وجزالتهم ، أنه ليس في عمرهم ممن يوازيهم ولا يدانيهم ، فاستوزرهم واحداً بعد واحد) .

(٢) الفرج بعد الشدة ، الجزء الثاني ، صفحة ٩ ، ٢٠ .

(٣) الدعوة إلى الإسلام ، سير توماس . و . أرنولد صفحة ٨١ وجاء فيه : -

(وكان في خدمة الخليفة المعتمد (٨٢٢ - ٨٤٢ م) (٢١٨ - ٢٢٢ هـ) أخوان مسيحيان ، بلغا منزلة سامية عند أمير المؤمنين ، أحدهما يدعى سلمويه ، ويظهر أنه كان يشغل منصباً قريب الشبه من منصب الوزير في العصر الحديث وكانت الوثائق الملكية لا تتخذ صفة التنفيذ إلا بعد توقيعه عليها ، ونسب حين عهد إلى أخيه إبراهيم بحفظ خاتم الخليفة ، كما عهد إليه بخزانة بيوت الأموال في البلاد ، وكان المنتظر من طبيعة هذه الأموال وتصرفها ، أن يوكل أمر الإشراف عليها إلى رجل من المسلمين) .

وفي عهد الخليفة المعتمد ، بنى الدواوين إلى بيت المال مرة أخرى ، ونصبها
بؤكد ذلك ما تركه الخليفة المعتمد بعد وفاته سنة ٢٢٧ هـ ، وكان مقدار ما ترك
ثمانمائة ألف دينار عيناً وثمانية ألف ألف درهم ورقاً . (١)

عاد للخلافة نفوذها الكامل على الدواوين في عهد الخليفة الواثق ، الذي
كان يشرف على تمرير أمورها بنفسه (٢) ، وقد عامل هذا الخليفة موظفي الدواوين
وكتابتها معاملة شديدة ، ولم يترك لهم شيئاً من النفوذ أو السلطان ، كما قبض
على من شك في أمانته منهم ، وأمر وزيره محمد بن عبد الملك (ابن الزيات) (٣)
بمصادرتهم ، وإلزامهم بدفع مبالغ لا بأس بها . (٤) وكان ذلك سنة ٢٢٩ هـ .

ومن الظروف والأحوال التي مرت على بيت المال في عهد الخليفة الواثق أنه
في سنة ٢٢١ هـ نقب الصوفي بيت الجبال في دار العامة ، في جوف القصر ، وأخذوا
اثنين وأربعين ألفاً من الدراهم ، وشيئاً يسيراً من الدنانير ، ثم تبعوا وأخذوا
بعد ذلك ، وتبع أخذهم يزيد الحلواني صاحب الشرطة . (٥)

ومن الجدير بالذكر أن بيت المال في مصر والشام وبعض الأقاليم الأخرى
ببلاد القوقاز كان بالمسجد الجامع (٦) ، وهو شبه قبة مرتفعة محمولة على

- (١) العيون والحداث في إخبار الحقائق ، صفحة ٤٠٩ (الجزء الثالث) .
- (٢) الإسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني ، صفحة ٢٤١ .
- ولكن الخليفة الواثق أضر ببيت المال حين ألغى أعشار سخن البحر وكتبان
مالاً عظيماً (الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، صفحة ٢٧٧) .
- (٣) الفرج بعد الشدة ، الجزء الأول ، صفحة ٨٧ .
- (٤) الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، صفحة ٢٦٩ .
- (٥) الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، صفحة ٢٧٤ .
- (٦) جاء في كتاب الأعلام النفيسة ، لابن رسته ، المجلد السابع ، صفحة ١١٦ وما
يلي : (وإن بيت مال مصر في المسجد الجامع ، فدام المميز ، وهو منفصل
من سطوح المسجد ، لا يتصل بشئ منها ، وهذا مرفوع بأساطين من حجارة ، =

أساطي ، وليبيت المال باب حديد وأقفال ، والصعود إليه على قنطرة من الخشب ،
وإذا ملئت المشاء الآخرة أخرج الناس كلهم من المسجد حتى لا يبقى فيه أحد ، ثم
أغلقت أبوابه ، وذلك لوجود بيت المال فيه .

وهي شبه قبة مرتفعة ، يجلس الناس تحت البيت ، ويمرّون تحته ، وهناك
قنطرة من خشب ، وإذا أرادوا دخول ذلك البيت جروا تلك القنطرة بالحبال
حتى يستقر طرفها على سطح المسجد ، فإذا خرجوا ردّوا القنطرة ، وعليها
باب حديد وأقفال ، وإذا صلوا المشاء الآخرة ، أخرج الناس كلهم من
المسجد ، ولم يترك فيه أحد ، ثم شغل أبواب المسجد ، وذلك لحساب
بيت المال (.....) .

التطورات التي طرأت على بيت المال في العصر الأول للدولة العباسية

كان من أهم التطورات التي طرأت على ديوان بيت المال وأعماله في العصر

الأول للدولة العباسية ، أن أصبح في بغداد بيتان للمال :

أحدهما يعرف ببيت المال العام .

والثاني يعرف ببيت مال الخاصة .

وديوان بيت المال العام : كان يعد بمثابة خزانة الدولة ، التي يثبت في

سجلاتها أصول الأموال العامة التي تحمل عليها الدولة . (١)

أ - أما بيت مال الخاصة : فهو بمثابة خزانة الخليفة .

غير أن تطور الأحوال المالية ، أدى إلى تعاون بيت المال العام وبيت مال

الخاصة في نفقات الدولة .

كان يحمل إلى بيت مال الخاصة (٢) ، الأموال التي يتركها الخلفاء لأبنائهم

(١) آثار الأول في ترتيب الدول ، صفحة ٨٦ .

(٢) جاء في كتاب الحفارة الإسلامية ، الجزء الأول صفحة ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ من الأموال التي تحمل إلى بيت مال الخاصة : "١" الأموال الصلقة التي يتركها الآباء لأبنائهم في بيت المال ، ويقال أن الرشيد خلف أكبر مقدار من المال وهو ثمانية وأربعين ألف ألف دينار . "٢" مال الخراج والضياع العامة الذي يرتفع من أعمال فارس وكرمان بعد إسقاط النفقات . "٣" أموال مصر والشام ، وكانت جزية أهل الذمة مثلاً تحمل إلى بيت مال الخليفة باعتباره أمير المؤمنين ، لا إلى بيت مال العامة ، وهذا ما يجب للخليفة نظرياً (انظر المنتظم لابن الجوزي صفحة ١٩٦) "٤" المال الذي يؤخذ من المصادرة لأموال الوزراء المسؤولين والكتّاب والعمال وما يحصل من ارتفاع ضيعاتهم ، والمال الذي يؤخذ من الشركات فقد كان الخليفة يرث مال الخدم ومال من لا ولد له من موالي أسرة الخليفة . "٥" ما كان يحمل إلى بيت مال الخاصة من أموال الضياع والخراج بالسواد والأهواز والشرق والمغرب "٦" ما كان يستغمله الخلفاء - أي الأموال التي يتقربونها - .

في بيت المال ، ومال الضياع ، الخاصة بالخلفاء ،^(١) وبعض أموال المصائدات التي تؤخذ من الورداء والكتاب والعمال ، وبعض أموال الجزية .

وكان الخلفاء ينفقون من بيت المال الخاصة على الحج ، وفي تجهيز الحملات الحربية التي توجه إلى حدود الدولة ، ولغداً أسرى المسلمين ، والاحتفال بالرسل القادمين من البلاد الأجنبية وتزويدهم بالمنح والهدايا ، باعتبار أن الخليفة هو الرئيس الروحي للمسلمين^(٢) .

أما نفقات دار الخلافة والخطايا فكانت تصرف من بيت المال العام .

ومن الجدير بالذكر أنه كان للخلفاء الحرية التامة في التصرف في أموال بيت مال الخاصة ، كما كان يستعان بها لمد بعض النفقات إذا قلت إيرادات بيت المال العام .

ب - وبيت المال العام : كان ديوانه يعتبر من أهم الدوائين في العصر الأول للدولة العباسية ، إذ أنه كان يضم سجلات لكافة إيرادات الدولة .^(٣)

وكان هناك ديوان لبيت المال العام في بغداد حاضرة الخلافة وبيوت للأموال للولايات

(١) دراسات في العصور العباسية المتأخرة ، صفحة ٢١٩ وجاء فيها : كانت هناك أسباب أراضي واسعة لخلفاء بني أمية في الأراضي الفارسية والعراقية ، كما كان هناك أراضي لأكاسرة الفرس ، وعرفت هذه الأراضي بالصوائف ، وقد قسمت هذه الأراضي إلى أراضي الخلفاء العباسيين .

(٢) تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء ، صفحة ٢٢ .

(٣) آثار الأول في ترتيب الدول ، صفحة ٧٦ .

ويذكر فيه أنه كان يحفظ في ديوان بيت المال العام سجلات للمعاشد المختلفة ونواحي إنفاقها .

والأقاليم في عواصمها . (١)

وكان صاحب بيت المال العام في الولاية يطلق عليه اسم الخازن (٢) .

وقد ذكر لنا الماوردي والفراء ، أن أهم موارد بيت المال العام كانت كالتالي : - جبايات الخراج - (في الأراضي) لأن مصروفه موقوف على رأي الامام - الجزية ، والعشور (المكوس) ، وبعض خمس الفيء والغنيمة ، وبعض المصادرات - ولم يكن من الضروري أن يودع الولاة كل ما يجمعونه - خاصة في الأقاليم - فسي خزانة بيت المال ، بل كانوا ينفقونه في وجوه مباشرة ، على أن يشتروا الأموال الواردة وأوجه صرفها في سجلات بيت المال . (٣) كما أن الأموال التي تأتي من هذه الموارد ، كانت تنفق لمد مصروفات الدولة ، مثل تجهيز الجيوش ودفع رواتب الجند والموظفين ، وصيانة الطرق ، وإنشاء الجسور ، والقناطر ، وحفر السمر الترع والقنوات .

(١) جاء في الكامل في التاريخ المجلد الخامس ، صفحة ١٢ أن إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب استولى على البصرة سنة ١٤٥ هـ ، ووجد في بيت مالها ألفي ألف (٢٠٠,٠٠٠ ر) درهم قوي بذلك وقسمه لأصحابه لكل رجل خمسين خمسين وجاء في كتاب الوزراء والكتاب صفحة ١٢٧ أن الخليفة أبو جعفر المنصور عين أبو عبيد الله معاوية بن يسار على بيت مال الري ، حينما كان المهدي مقيماً بها .

وجاء في المسالك والممالك للامطخري صفحة ١٠٩ عند الحديث عن إقليم الرآن وبيت مال بردعة (وبيت مالهم في المسجد الجامع على رسم الشام ، فإن بيوت أموال الشام في مساجدها ، وهو بيت مال مرتضى السطح ، وعليه باب حديد ، وهو على تسعة أساطين) وفي صفحة ١٤٠ من نفس المصدر ذكر الامطخري بيت مال زرنج وقد بناء عمرو بن الليث - كما ذكر ابن الأثير في المجلد الخامس صفحة ٤٨ عن بيت مال أرمينية ٠٠٠ إلخ .

ومن هنا يتضح لنا أن بيوت الأموال كانت منتشرة في كل ولاية ومدينة كبيرة .
(٢) مفاتيح العلوم ، صفحة ٤١ .

(٣) الأحكام السلطانية والولايات الدينية : (الماوردي) صفحة ٢٤٢ ، ٢٤٣ . وكذلك الأحكام السلطانية (الفراء) صفحة ٢٥١ .

وكان يرد إلى بيت المال العام في بتداد الأموال الفائضة من الولايات ، بعد دفع كافة نفقاتها ، ولم تكن هذه المبالغ ترسل نقداً دائماً ، بل على هيئة سقاج (حوالات) أو كميات من البضائع ، والمنتجات الزراعية والمناعية الخفيفة بالنسبة لوقتنا الحاضر .

وكانت جميع الكتب المتعلقة بالشئون المالية تعرض على صاحب هذا الديوان ، قبل إرسالها إلى الدواوين الأخرى ، وكان يعتبر توقيع صاحب بيت المال على السكوك والأوامر المالية ، من الأمور اللازمة لصحتها . (١)

يذكر آدم متز (٢) أن صاحب بيت المال العام كان يشرف على الأموال التي ترد إليه ، وما يخرج منها من النفقات والإطلاقات ، كما تعرض عليه جميع الكتب

(١) جاء في كتاب الخراج وضعة الكتابة ، المنزلة الخامسة ، الباب الثالث ، ورقة ٩ ، ١٠ صفحة ١٧٩ ، ١٨٠ بالنسبة للكتاب .

(٢) قال أبو الفرج : هذا الديوان ينبغي أن يعرف غرضه - ويقصد ديوان بيت المال - . . . والغرض منه ، إنما هو محاسبة صاحب بيت المال ، على ما يرد عليه من الأموال ، ويخرج من ذلك في وجوه النفقات والإطلاقات ، إذ كان ما يرفع من الخصومات مستقلاً على ما يرفع إلى دواوين الخراج والضمان مسن الحمول ، وسائر الورود ، وما يرفع إلى ديوان النفقات مما يطلق في وجوه النفقات ، وكان المتولي له جامعاً للنظر في الأمرين ، ومحاسباً على الأصول والنفقات ، فإذا أخرج أصحاب دواوين الأصول وأصحاب دواوين النفقات ما يخرجونه في ختمات بيت المال المرفوعة إلى دواوينهم من الخلاف ، فسييل الوزير أن يخرج ذلك إلى صاحب هذا الديوان ليتحققه ويخرج ما عنده فيه . . . ويكون لصاحب هذا الديوان علامة على الكتب والمكاتب ، والإطلاقات ، يتفقدها الوزير وخلقاًؤه ، وبراعوتها ، ويطالبون بها إذا لم يجدوها ، لئلا يتخطى أصحابها ، والمديرون هذا الديوان فيختل أمره ، ولا يتكامل العمل في بيته ، فإن هذا الديوان إذا استوفيت أعماله ، وكان مال الاستخراج بالحسرة ، والحمول من النواحي مضبوطاً) .

(٢) الحضارة الإسلامية ، الجزء الأول صفحة ١٢١ ، ١٢٢ .

المتعلقة بالأمور المالية قبل إرسالها إلى الدواوين الأخرى وله علامة على المكتسب والاطلاعات ، يتفقدها الوزير وخلفاؤه ، ويراعونها ، ويطالبون بها .

وخلاصة القول أنه كانت وظيفة بيت المال العام أن يثبت في جرائده جميع أموال الأموال على أصنافها ، من عين وغلال وفيه ، وغنائم ، وأعطار ، وأخصاس ، ويثبت ما تحصل من ذلك ، ويتخذ بيوتاً لأصناف الأموال ، ويحفل عليها الدواوين والحراس .

فالأموال لها ديوان الخزانة ، ويجب أن يكون مباشره قضاة المسلمين بأنفسهم بلا نواب عنهم . (١)

والغلال لها ديوان الأهراء .

والأسلحة والذخائر لها ديوان خزائن السلاح . (٢)

كان في حاضرة كل ولاية دار للإمارة وصنى للديوان وبيت للمال . (٣) كما أشرنا إلى ذلك سابقاً . وكان ينفق من بيت مال الولاية على الأعمال ذات المنفعة العامة ، مثل إنشاء الطرق والقنوات ، والمباني العامة ، والمساجد والمدارس ، والخدمات الضرورية . وفي بغداد كان لكل ولاية ديوان يشرف على شؤونها ، وينقسم إلى فرعين : -

(١) ، (٢) آثار الأول في ترتيب الدول صفحة ٧٤ .

(٢) الإدارة العربية صفحة ٩٩ وجاء فيه : (٠٠٠) ومع أنه لم توجد إدارة مستقلة للأشغال العامة ، فإن عمال الولايات كانوا يقومون بمهام العمل الرئيسية ، التي تتولاها تلك الإدارة في الدول الحديثة ، فبنيت في حاضرة كل ولاية دار للإمارة وصنى للديوان وبيت مال وشيدت منازل الإقامة ٠٠٠ في مراكز متعددة وكذلك أقيمت الجسور والطرق ، كما حفقت الآبار القديمة ، واستنظفت أخرى جديدة ، وحفرت بعض قنوات كبيرة ، كما حفر عدد كثير من القنوات الصغيرة للري والملاحة وإمداد المواطنين في المدن الكبرى بمياه شرب نقية . (٠٠٠٠)

(٤) الإدارة العربية صفحة ١٨٢ .

أحدهما يسمى الأصل : ويختص بفرض الضرائب ، وحملها إلى بيت المال ومراقبتها ، والعمل على زيادة مواردها ، أي أن هذا القسم يختص بالإدارة .

والفرع الآخر يسمى الزمام أو ديوان المال ، ويرأسه عادة رجل من أصحاب المال . (١)

وقد اهتم الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية اهتماماً كبيراً بديوان بيت المال العام ، لميانة أموال دولتهم ، والتمرف فيها ، طبقاً لمصالح المسلمين .

فقد حرص الخليفة أبو جعفر المنصور على وجود فائض ببيت المال ، يكفي نفقات الدولة العباسية ، إذا ما قلّ وزود المال من الولايات . وخص مكاناً خاصاً لديوان بيت المال في مدينة بغداد ، بعد أن جعلها حاضرة الدولة العباسية . وعين عليها الفرّج بن فضالة التّنوّخي . (٢) وصار الخليفة يشرف بنفسه على أعمال بيت المال . (٣)

ويذكر ابن كثير ، والطبري ، وابن الأثير ، وغيرهم من المؤرخين ، أن الخليفة أبو جعفر المنصور ترك في بيت المال ما يكفي من نفقات الدولة لعشر سنوات . (٤)

- (١) تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق صفحة ٩٩ .
- (٢) كتاب الوزراء والكتاب صفحة ١١٢ (عند حديثه عن تخطيط ابن فضالة للمنصور فسي قتله أبي مسلم والقمة في ذلك) .
- (٣) البداية والنهاية ، الجزء العاشر ، صفحة ١٢٢ ويظهر لنا ذلك ويتضح من خلال الخطبة التي القاهها الخليفة المنصور في يوم عرفة وعلى منبر عرفة سنة ١٥٨ هـ ، إذ جعل من نفسه مشرفاً على كافة الإيرادات والنفقات ، يقول أبو جعفر المنصور في الخطبة : (أيها الناس ، إنما أنا سلطان الله في أرضه ، أسوسكم بتوفيئه ورشده وخازنه على ماله ، أقسمه بإرادته ، وأعطيته بإذنه ، وقد جعلني الله عليه قفلاً ، فإن شاء أن يفتحنى لأعطياكم وتقسم أرزاقكم فتحنى ، وإذا شاء أن يقفلني عليه قفلني ، فارغبوا إلى الله أيها الناس وسلّوه في هذا اليوم الشريف ، الذي وهبكم فيه من فضله ما أعلمكم به في كتابه ...)

- (٤) البداية والنهاية المجلد الخامس ، الجزء العاشر صفحة ١٢٧ وفي تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع ، صفحة ٣١٩ ، وفي الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس صفحة ٤٢ .

كان بيت المال عامراً في أيام الخليفة هارون الرشيد ، بسبب ازدياد إيرادات الدولة بشكل ملحوظ . وقد ترك الخليفة الرشيد في بداية خلافته أمر الإشراف على بيت المال لجعفر البرمكي . وبعد نكبتهم أصبح يشرف بنفسه على بيت المال بعد أن عين بعض الكتاب الصهرة على الدواوين .

وقد حرص الخليفة الممتصم على أن يخصص مكانا لبيت المال في سامسرا^(١) ، حينما تم بناؤها في عهد^(٢) ونقل إليها أعمال ديوان بيت المال ، الذي كان موجوداً في بغداد .

ومما يتبع ديواني بيت المال العام ، وبيت مال الخاصة ، ويعتبر من الدواوين المالية :

ديوان النفقات : وقد اختص هذا الديوان بالإشراف على نفقات الخلافة وحاجاتها ، ولذلك سماه بعض المؤرخين ديوان الحاشية .^(٣) وكان يشترط في رئيسه أن يكون على دراية تامة بالحساب وأموار المكاييل والموازين والأسعار .

وقد أشرف هذا الديوان على صرف استحقاقات العاملين مع الخليفة^(٤) ، ومحاسبة التجار الذين يتعاملون مع تصور الخليفة ، لتوريد الحاجات اللازمة لها . كما كان يضم قسماً للإشراف على شئون المباني والإصلاحات التي يأمر الخليفة^(٥) .

(١) كان مكان بيت المال في دير الحارثي ، الذي كان موجوداً قبل إنشاء سامسرا ، وهو الموقع الذي بنى فيه الخليفة الممتصم داره المعروفة بدار العامسة ، (كتاب البلدان) لليعقوبي ، صفحة ٢٤٠ .

(٢) آثار الأول في ترتيب الدول صفحة ٨١ .

(٣) Samadi (Social and economic aspects of life under the abbassid hegemony at Bagdad) in Islamic Culture, V35 P. 144 .

بإجرائها ^(١) وكان على صاحب هذا الديوان أن يكون على اتصال دائم ببيت المال العام والخاص ، ليشرّف على صرف موكّد النفقات والنمديق على نفقاتها ^(٢) ، وكسبان عليه أيضاً أن يراقب حصول الخليفة في العصر الأول للدولة المالية على استحقاقاته من إيرادات الدولة ^(٣) .

وقد خصص الخليفة أبو جعفر المنصور لهذا الديوان مئني خاصاً في بغداد ^(٤) . وكان يتولى الإشراف عليه في عهد الخليفة المهدي يحيى بن خالد البرمكي ^(٥) ، وتولى الإشراف على ديوان النفقات في عهد الخليفة هارون الرشيد الفضل بن الحسن الربيع ^(٦) .

شروط كاتب الديوان : وكاتب الديوان هو صاحب ذمامه فالمعتبر في صحة ولائمه شرطان :

١ - العدالة : فلأنه مؤتمن على حق بيت المال والرعية ، فافتضى أن يكون فسي العدالة والأمانة على صفات المؤتمنين .

٢ - الكفاية : ولاتحقق إلا إذا قام بحفظ القوانين ، واستيفاء الحقوق ، وإثبات الرقوع ، ومحاسبة العمال ، وإخراج الأموال ، وتصفح الظلمات ^(٧) .

{١} تحفة الأسراء في تاريخ الوزراء ، صفحة ١٦ .

وجاء في الإدارة العربية صفحة ٣٠٣ ، ٣٠٤ ما يلي : (كان هذا الديوان - ديوان النفقات - يختص بمطالب البلاط ، فأشرف على رواتب عمال البلاط ، ومواد الغذاء (الخبز واللحم والخلوى والبيض والفاكهة ، والوقود ، إلى غير ذلك) وبناء وإصلاح مؤسسات البلاط والعناية بالاسطبلات (الجياد والبغال والإبل وغيرها من الحيوانات وغذائها) ، ومواجهة جميع التكاليف الطارئة الخاصة بمطالب البلاط) .

{٢} ومايقال له حالياً إعطاء الشيكات (السفاتج) والتأكد من الشوقيع عليها .

{٣} آثار الأول في ترتيب الدول ، صفحة ٨٧ .

{٤} البلدان ، للتيعقوبي ، صفحة ٢٤٠ .

{٥} البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر صفحة ١٤٦ وكان ذلك سنة ١٦٣ هـ .

{٦} البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٦٤ وكان ذلك سنة ١٧٣ هـ .

{٧} الأحكام السلطانية والولايات الدينية - الماوردي ، صفحة ٢٤٤ .

والأحكام السلطانية للفرات ، صفحة ٢٥٣ .

أما حفظ الشوائب : فالمقصود به المحافظة على الرسوم العادلة من غير زيادة تثخيف بها الرعية أو نقصان يضر ببيت المال .

ويعتمد على الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت بين المسلمين وأصحاب البلاد المفتوحة أو التي تم إعادة فتحها في العصر الأول للدولة العباسية .

وابتغاء الحقوق : يكون بأخذها ممن وجبت عليه من العاملين، أو استيفائها من القايضين لها من العمال ، وكان صاحب الديوان يقوم بالتوقيع على استلامها .

وأشياء الرقوع : ينقسم إلى ثلاثة أقسام : رقوع مساحة ، ورقوع قبض واستيفاء ورقوع خرج ونفقة (١) .

ومحاسبة العمال : فلا بد أن كاتب الديوان يعرف الحساب جيداً ، ويعرف كيف يضبط الحسابات مع العمال وخاصة عمال الخراج .

وإخراج الأموال : فكاتب الديوان ينبغي أن يعرف الأصول الثابتة للأموال الموجودة عنده ، ولا يخرج من الأموال إلا ما علم صحته ، كما لا يشهد إلا بما علمه وتحققه وعندما يطلب منه ذلك .

أما الشرط الأخير لإتمام كفاية كاتب الديوان فهو تصفح الظلمات، وقد يكون المتظلم من الرعية أو من العمال ، وعلى صاحب الديوان إزالة الظلم والتخفيف ممن وقع عليه (٢) .

(١) جاء في الأحكام السلطانية للفرأ ، صفحة ٢٥٥ (فأما رقوع المساحة والعمل فإن كانت أموالها مقدرة في الديوان - اعتبر صحة الدفع بمقابلة الأصل - وإن لم يكن لها في الديوان أصول عمل في إثباتها) .
وأما رقوع القبض والاستيفاء ، فيعمل على إثباتها على مجرد قول رافعها .
وأما رقوع الخراج والنفقة ، فلا تقبل دعواه إلا بالحجج البالغة ، وإن كانت لدية توقيعات ولاية الأمر استعرضها .

(٢) هنالك أحكام فقهية كثيرة ، تتعلق بكاتب الديوان ، مذكورة في الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي من صفحة ٢٤٤ إلى صفحة ٢٤٨ . وكذلك في الأحكام السلطانية للفرأ من صفحة ٢٥٢ إلى صفحة ٢٥٧ .

(١) وهناك دواوين مالية أخرى تحدثنا عنها في مواضعها .

وقد جرت العادة أن يعمل في الدواوين أكثر الكتاب كفاءة وخبرة ، وكانت مكانتهم في الدولة تلي مكانة الوزير في العراق ^(٢) وكانوا يعملون تحت رئاسة الوزير مباشرة ، فيرفعون إليه أعمالهم ، ويحتكمون إليه في منازعاتهم حول أمور العمل ، ويرجعون إليه فيما أشكل عليهم من المسائل ، وينفذون توجيهاته فيها ^(٣) .

وبعد براعة شُرطي القبول : العدالة ، والكفاية ، كان على المرشح للعمل في أي ديوان من دواوين الدولة ، أن يكون أميناً ، طمأ بقوانين وقنون الكتابة والبلاغة ^(٤) ، عارفاً بأسرار العمل في ديوانه ، خبيراً بمعاملة العمال والموظفين قادراً على تمجيد الشكاوى والمطالب التي تقدم إليه ، حسن الفهم والذكاء ، صحيح العقل والرأي ، ينصفه بالنزاهة والعفة ، قوي الاحتمال ، جريئاً في الحق ^(٥) .

(١) من الدواوين المالية التي تناولناها من خلال البحث :

- أ - ديوان الصدقات في فصل الزكاة .
- ب - ديوان الخراج في فصل الخراج .
- ج - ديوان المصادرات .
- د - ديوان الصوافي ، وديوان الفياع السلطانية .
- هـ - ديوان الجند .

(٢) Samadi, "Some Aspects of the theory of state " V29, P128

(٣) تجارب الأمم ، الجزء الخامس ، صفحة ٤٦ .

(٤) آثار الأول في ترتيب الدول ، صفحة ٧٨ وقد عيب على بعض الكتاب أنه لا يحسن براهنة

أقلامه ، فقد كان على الكاتب أن يكون صحيحاً لكل فن من الفنون العديدة لمهنته .

(٥) تجارب الأمم ، الجزء الخامس ، صفحة ١٢٤ .

(٦) قوانين الدواوين ، صفحة ٦٦ وجاء فيه : (... أن يكون الكاتب حراً مسلماً

عاقلاً صادقاً أديباً ، نقيماً ، عالماً بالله تعالى ، كافياً فيها يتولاه ، أميناً فيما

يُستكفاه ، حاد الذهن قوي النفس ، حاضراً الحس ، جيد الحدى ، محبباً

للمشكر ، عاشقاً لجميل الذكر ، طويل الروح ، كثير الاحتمال ، حلو اللسان ،

له جرأة يثبت بها الأمور على حكم اليديهة ، وثقة تؤدده يقف بها فيما

لا يصرح على حد الرويه ، ويعامل الناس بالحق من أقرب طرقه وأسبل

وجوهه (.....) .

وكان الرافضون في اتخاذ الكتابة صفة لهم ، يلتحقون بأحد الدواوين ، حيث يتلقون فنون العمل به ، ويدرسون أصوله . ولهذا كان لكل ديوان كتابه المتخصصون في عمله . فكان هناك كاتب جيش ، وكاتب أحكام يعمل في ديوان القضاء ، ولم تكن دواوين العراق هي وحدها التي يوجد بها هؤلاء الكتاب ، بل استعانت بهم أيضاً دواوين الولايات المختلفة .

وكانت وظيفة الكتابة في الدواوين محصورة في بيوتات وأسر معينة ، تنوارث أفرادها هذه المهنة ، فلا يخرج عنهم إلا نادراً ، وخاصة في إقليم فارس ، حيث تولى بعض الأفراد من آل الفرات وآل الجراح الكتابة في العراق ^(١) .

هذه هي أهم الشروط والمواصفات التي كان ينبغي توافرها في كاتب الديوان في العصر الأول للدولة العباسية .

الدواوين الإدارية :

ومما يستكمل موضوع بيت المال والدواوين أن نشير هنا في هذا الموضع ، وبإختصار شديد إلى الدواوين الإدارية التي كانت موجودة في العصر الأول للدولة العباسية .

فقد كان التنظيم الإداري في العصر الأول للدولة العباسية يضم عدداً من الدواوين ، ينقسم إلى مجموعتين رئيسيتين ، الأولى : وتختص بالشوجبة الإدارية والمكاتبات الرسمية ، كالبريد ، والحراسات والتوقييع ، والخاتم والمجموعة الثانية تختص باستتباب الأمن في الدولة ، وتوفير الحماية اللازمة لها مثل الشرطة ، الحسبة ، الجند .

(١) الممالك والممالك ، لابن حوقل ، صفحة ٢٠٧ .

وكانت الدواوين الخاصة بالتوجيه الإداري منتشرة ببعضها إجمالاً وثيقاً ،
حتى كادت أن تكون مروجاً في إدارة واحدة أو بالأحرى في ديوان واحد .^(١)
١ - ديوان البريد :

كان ديوان البريد من الدواوين المهمة في العصر الأول للدولة العباسية ،
وقد عمل العباسيون على تطوير هذا الديوان ، حتى بلغ درجة عالية من الكمال في
عهدهم .

وقد قسّر بعض المؤرخين هذا الاهتمام الشديد^(٢) ، لأنه كان عوناً لهم على
اكتشاف حركات التمرد أو الثورة في مملكتها ، حيث كان عمال البريد يبحثون
بأخبارها على جناح السرعة إلى الخلافة ، فتبادر باتخاذ الإجراءات الفعالة ضدّها في
الوقت المناسب .

بادر خلفاء العصر الأول للدولة العباسية إلى استخدام البريد منذ عهد
الخليفة الأول أبي العباس السفاح^(٣) ، الذي استخدمه لأول مرة في نقل فريق من
جندة .

ولما ولي أبو جعفر المنصور الخلافة ووجه اهتمامه إلى ديوان البريد ، وكان
يعتبر صاحب ديوان البريد من أهم الموظفين الذين لا يستقيم الحكم بدونهم^(٤) ولهذا
السبب كان يعيّن على دواوين البريد مواليه ومن يثق بهم من الناس ، وقد ذكر

(١) Samadi, Some aspects of the theory of state and
administration under the Abbasids, in Islamic Culture
٧٢٩, P 140, 141.

(٢) Hell, the Arab civilization, p.78.

(٣) جاء في البداية والنهاية، المجلد الخامس، الجزء العاشر، صفحة ٤٦ (ووجهه
أبو العباس موسى بن كعب في ثلاثين رجلاً على البريد إلى عبد الله
ابن علي، يحثه على مناجزة مروان، والمبادرة إلى قتاله ونزاله، قبل أن
تحدث أمور، وثيود نيران الحرب ...).

(٤) جاء في تاريخ الأمم والملوك، المجلد الخامس، الجزء التاسع، صفحة ٢٩٧
قول أبي جعفر المنصور (ما اخرجني إلى أن يكون علي بابي أربعه نفر لا يكون
علي بابي أعف منهم ... أما أحدهم فكان لا تأخذه في الله لومة لائم ...
وماحب شرطة ... وماحب خراج ... وماحب بريد يكتب بخبر هؤلاء على الصلحة) .

بعض المؤرخين^(١) أن الخليفة المنصور أوكل أمر إرسال أخبار الولايات والأقاليم إلى أصحاب البريد ، وفي سبيل ذلك جعلهم منتقلين عن حكام الولايات التي يعملون بها ، وبلغ من دقة التقارير التي كانوا يبعثون بها إليه ، أنها كانت تحتوي أثمان السلع والمواد المختلفة .

توسع الخليفة المهدي في استخدام البريد ، فأمر سنة ١٦٦ هـ بإقامة محطات له بين مكة والمدينة واليمن^(٢) وأصبح للدولة العباسية في هذه المناطق دواوين للبريد .

ولما تولى الخلافة هارون الرشيد ، عمل على تطوير نظام البريد فبعث إلى جعفر البرمكي بالإشراف على جهاز البريد^(٣) مما أدى إلى انتظامه بشكل ملحوظ .

ظهرت أهمية البريد في النزاع الذي قام بين الأخوين الأمين والمأمون ، فكان كل واحد منهما يعتمد على البريد لمعرفة أخبار الآخر وكانت أول مقاطعة بينهما سنة ١٩٤ هـ فقد قطع المأمون البريد عن أخيه الخليفة الأمين^(٤) . حتى لا يعلم بأخباره وتحركاته .

واستطاع عفيف بن عتيبة بفضل الخدمة المنتظمة التي قدمها له ديوان البريد في بغداد أن يهزم الزط سنة ٢١٩ هـ ويقتضي على تمردهم في الخليليسج بالقرب من منطقة اليمرة في عهد الخليفة المستعصم ، فكانت الأخبار والخطسسط

(١) Noldeke, Sketches from eastern History, P131-132.

(٢) جاء في البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٤٩ هـ وفيمن أحداث سنة ١٦٦ هـ وفيها أمر المهدي بإقامة البريد بين مكة والمدينة واليمن ، ولم يفعل أحد هذا قبل هذه السنة .

(٣) جاء في كتاب الوزراء . والكتاب صفحة ٢٠٤ : (وكان الرشيد يسمى جعفر أخيه ، وقلده بريد الآفاق ، ودور الحرب والطرز في جميع الكور) .

(٤) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٢٠ وجاء فيه (... فقطع البريد عن محمد ، وأسقط اسمه من الطرز ...) ويقصد محمد الأمين .

والأوامر تنتقل بين الخليفة وقائده في سرعه ودقه متناهية ^(١) . وكذلك كان الحال عندما قاتل القائد الأشهب بابك الخرمي ، فكان للميزيد دوراً بارزاً ، وكان متصلاً بينهما ^(٢) .

كانت مكاتبات الدولة الرسمية المرسلة إلى عاصمة الخلافة تصل كلها إلى ديوان البريد الرئيسي في بغداد ، حيث يقوم بتسليمها إلى الدواوين المختصة بها ^(٣) . أما تقارير أصحاب البريد فكانت تعرض على الخليفة مباشرة ، نظراً لسريتها ، وأهميتها ، وكان يستخدم في نقل البريد في بلاد الفرس ، البغال ، والخيول ^(٤) ، استعملت الجمال في بلاد العرب ^(٥) وكذلك الحمام الزاجل ^(٦) .

وكان عمال البريد في الولايات يرأسهم صاحب ديوان البريد الرئيسي في بغداد . وذكر قدامة بن جعفر ^(٧) أن من الشروط الرئيسية لاختيار صاحب البريد هو أن يكون أهلاً للشقة ، كتمواً للسر ، نظراً لخطورة الوظيفة التي يشغلها والذي اعتبر بسببها من أهم موظفي الدولة .

ومن أهم المهام التي كان يقوم بها صاحب البريد الرئيسي في بغداد هو الإشراف على تسليم البريد الوارد من الولايات وتسليمه إلى الدواوين المختلفة .

(١) جاء في تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٢٠٦ (٠٠٠٠) ورتب الخيل في كل سكة من سكد البرد ، تركض بالأخبار ، فكان الخبر يخرج من عند عجيف ، فيصل إلى المعتصم من يومه (٠٠٠٠) .

(٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٢٢٠ .

(٣) كتاب الخراج ومنعة الكتابة ، لقدامة بن جعفر ، صفحة ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٤) Hitti, History of the Arabs, p. 323

(٥) جاء في آخر تاريخ البيهقي ، صفحة ٨٠٠ أنه كانت تستخدم إبل سريعة في خدمة البريد ، وكانت تسمى الجمار وأطلق اسم الجمار على سعاة البريد فيما بعد .

(٦) وكان للناس حق استعمال البريد في إرسال مكاتباتهم ، بعد دفع رسوم معينة لأن البريد كان موضوعاً أساساً لخدمة الدولة العباسية كما ذكر

Kremer, the orient under the Caliphs, P 230, 233

(٧) كتاب الخراج ومنعة الكتابة ، صفحة ١٨٥ .

ومراقبة عماله وموظفيه العاملين في ديوان البريد ببغداد والدواوين الفرعية بالولايات .

كذلك تعيين الموظفين الجدد بالبريد ، ودفع رواتبهم ^(١) كما كان عليه أيضاً أن يعمل على حفظ طرق البريد وصيانتها من اللصوص ، فضلاً عن النظر في أحوال مراكز البريد المنتشرة على طول طرقه ، ورعاية خيولها ، وصيانة مبانيها ، ومن كثرة المهام الملقاة على عاتقه ، سمي صاحب ديوان البريد فيما بعد ، بصاحب البريد والأخبار ^(٢) وهو ما يعرف في وقتنا الحاضر برئيس البريد ، ورئيس المخابرات العامة ، لأن صاحب البريد كان يجمع بين هاتين الوظائفيتين .

أما الطبقة الثانية من موظفي البريد فهم (المرتبون) الذين كانوا يحملون البريد في حقائب خاصة على ظهور الخيل من مركز بريد إلى آخر ^(٣) ، وهناك (الموقعون) الذين يشرفون على محطات البريد ، ويسجلون البريد الوارد في دفاتر وسجلات عرفت (بالامكدار) ^(٤) وكان عمال البريد يحملون قطعة فضية كبيرة على أكفانهم كتب على أحد وجهيها البسمة وعلى الآخر " إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً " ^(٥) .

٢ - ديوان الرسائل :

وكان يختص بمعالجة المكاتبات الرسمية الخاصة بالخلافة ، وحفظ أصولها ، وكانت هذه المكاتبات غالباً ما تتعلق بالشئون الإدارية .

وقد اهتم أبو مسلم الخراساني في بداية العصر الأول للدولة العباسية وفي عهد الخليفة ، أبي العباس السفاح بديوان الرسائل ، وأسند إدارته إلى رجل من أخلص أتباعه وهو أسلم بن مبيع ^(٦)

(١) Kremer, the orient under the Caliphs, 234, 235.

(٢) الإدارة البريدية ، صفحة ٣٠٠ .

(٣) نظام البريد في الدولة الإسلامية صفحة ٦٩ ، ٧٠ .

(٤) مفاتيح العلوم للخوارزمي ، صفحة ٤٢

(٥) وكانت مواعيد سفر عمال البريد يعلنها المنادون على أبواب المساجد والأسواق والمحلات العامة . نظام البريد في الدولة الإسلامية صفحة ٧٥ .

(٦) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ٨٥ .

حرص الخليفة أبو جعفر المنصور عند بنائه مدينة بغداد أن يفرد مكاناً خاصاً لديوان الرسائل ، وجعله قريباً من قصره ، وولى أمره إبان بن صدقة ، وأمر أن تضرر الصحف التي يستعملها هذا الديوان ، فصيغت بالزعران - أسد الخليفة المهدي ديوان الرسائل إلى الربيع بن يونس ، كما عهد إلى إبان بن صدقة النظر في رسائله الخاصة ، فلما توفي أُنشدت رسائل الخليفة إلى أبي خالد الأحول ،^(١)

وفي عهد الخليفة هارون الرشيد ضم ديوان الرسائل إلى ديوان الخوافسي وديوان السر ، تحت إشراف رجل واحد هو اسماعيل بن مبيح^(٢) كما أدخل الخليفة الرشيد تعديلاً على المكاتبات الرسمية في خلافته ، فأمر سنة ١٨١ هـ بأن يكتب في صدر كافة الرسائل الرسمية عبارة الصلاة على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعد الثناء على الله عز وجل^(٣) ، وظل الاهتمام بديوان الرسائل ملحوظاً في عهد الخليفة المأمون ، وكان يتولى الإشراف عليه سنة ٢١٤ هـ أبو جعفر الكاتب -^(٤)

وكان من أهم الشروط التي ينبغي توافرها في كاتب ديوان الرسائل هو :

الإسلام ، حسن الدين ، سلامة العقل ، التبحر في فنون الكتابة ، حفظ القرآن الكريم والسيره ، وأخبار العرب القدماء والأشعار ، المعرفة المتامة بعلوم النحو ، حسب العمل ، وكتمان السر ، هذا إلى جانب أن يكون أكثر علماً من الموظفين العاملين معه وأكثرهم حليماً^(٥) وكان الخليفة يستشير صاحب ديوان الرسائل ، ولا يخفي عنه شيئاً ، ولا يحتجب عنه أو يعتذر عن مقابلته مهما كانت الظروف .^(٦)

- (١) جاء في البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٤٩ (ثم دخلت سنة سبع وستين ومائة +++ وفيها عزل المهدي أبا عبيد الله معاوية بن عبيد الله عن ديوان الرسائل ، وولاه الربيع بن يونس الحاجب .)
- (٢) كتاب الوزراء ، والكتاب ، صفحة ٢٦٦ .
- (٣) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٧٧ .
- (٤) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٢٦٩ .
- (٥) قانون ديوان الرسائل ، صفحة ٩٤ ، ٩٥ .
- (٦) قانون ديوان الرسائل ، صفحة ٩٤ ، ١١٧ .

وكان صاحب ديوان الرسائل يحضر مجالس المظالم ، حيث يفحص الخليفة أو من يندب عنه ، الشكاوى التي يقدمها الناس ، وكان يحتفظ بمصورة من الشكاوى الهامة ، وما تم اتخاذه بشأنها ، وكان صاحب ديوان الرسائل يستعين في خلال عمله بمجلس الخليفة أو الوزير بكتاب من أنشط كتابه ، يقوم بترتيب الكتب التي سيبحثها المجلس ويشرحها ، ويراجع صاحب ديوان الرسائل هذا الشخص ، فإذا اطمان إليه عرضه على الخليفة لدراسته ، وإبداء الرأي .

كما أنه كان تلى صاحب الديوان ، كتابة الردود والتوقيعات التي استقر الرأي عليها ، مع إثبات تاريخ وصول الرسالة ، وتاريخ إرسال الردّ عليها في سجل خاص^(١) . وكان عليه أيضاً مراعاة الألقاب والمرتاتب في المكاتبات الخاصة بعمال الدولة المختلفين ، كما كان عليه مراجعة جميع المناشير والمكاتبات والأمانات التي تصدر عن الديوان .

كان يعاون صاحب ديوان الرسائل عدد من الكتاب والموظفين ، يختصون من بعض الأسرات العريقة في النسب ، وكان يشترط فيهم البراعة في التلخيص ، والمهارة في قراءة الخطوط العربية ، وحسن عرض الموضوعات . وكان الكتاب ذو تخصصات مختلفة ، فمنهم مختص بمكاتبات الملوك ويبلغات حكام السدول المعاصرين ، ومنهم مختص بمكاتبات موظفي الدولة وعمالها ، ومنهم مختص بمكاتبات كبار رجال الدولة ووجهها ، ومنهم مختص بمكاتبات الموظفين والقضاة والأجناد والعمال ، ومنهم مختص بكتابة المناشير وكتب التقليد وتعيين العمال ، ومنهم المراجعون الذين يراجعون كل ما يكتب في الديوان والمراجع التمهنية قبل عرضه على صاحب ديوان الرسائل وكانتوا يلقبون (بالصفيون) كما كان منهم الخطاطون

(١) قانون ديوان الرسائل ، صفح ١١٢ .

(٢) الإدارة العربية ، صفح ٢٩٧ عند الحديث عن ديوان الرسائل .

(٣) فإن لم يتوفر هذا الشرط في بعض الكتاب ، كان عليهم أن يستعملوا بمن يعرف لغة المكاتبة التي وردت إليهم .

وذلك لكتابة الكتب بعد صياغتها ومراجعتها ، وهذه العملية عرفت باسم (التحرير)^(١) وكان وظيفة الخازن (الأرشيف بلغة العصر) من الوظائف الهامة في ديوان الرسائل ، ويختص بحفظ أصول المكاتبات التي ترد إلى الديوان ، ومذكرات مختصرة عما تم بشأنها للرجوع إليها عند الضرورة^(٢) ، وكان عليه تنظيم الموضوعات وفق نظام خاص ، حتى يتسنى له حفظها وإخراجها في الوقت المناسب .

٢ - ديوان التوقيع :

كانت هنالك صلة كبيرة بين ديوان التوقيع وديوان الرسائل ، وديوان الخاتم في العصر الأول للدولة العباسية .

حيث أن المكاتبات الرسمية ، كانت ترسل إلى هذه الدواوين ، لإعداد الرد عليها ، واعتمادها ، لتصبح جاهزة لإرسالها بالبريد ، وكان الوزير يتولى الإشراف على هذه الدواوين ويراقب جميع أعمالها .

ويختص ديوان التوقيع بدراسة المشكلات الإدارية التي ترد في المكاتبات الرسمية ، وتلخيص الشكاوى والالتماسات التي ترفع إلى ديوان الخلافة من الرعية^(٣) ، عن طريق الحجاب أو الوزراء أو عن طريق مجالس المظالم ، ويتولى الديوان إعداد واقترح توصيات الخليفة أو الوزير عليها ، التي هي في الواقع حلول وتوجيهات لقروع الأجهزة والدواوين الإدارية الأخرى .

وقد استحدث العباسيون ديوان التوقيع نتيجة لاتساع دولتهم ، وكثيرة المكاتبات والمشكلات التي تحتاج أحياناً إلى قرارات عاجلة ، لا يستطيع الخليفة أو الوزير التصرف فيها كلها في آن واحد .

(١) مفاتيح العلوم ، صفحة ٥٠ وجاء فيه : (والتحرير كأنه الاعتاق ، وهو نقل الكتاب من سواد النسخة إلى بياض نقي) .
(٢) وكانت مرثية ومضطمة حسب تاريخ وعولها وتاريخ الرق عليها ، (قانون ديوان الرسائل صفحة ١١٢) .

(٣) Samadi "Some aspects of the theory of state and administration under the Abbasids, in Islamic culture, v 29 p.140-141.

ازداد نفوذ كتاب التوقيع منذ خلافة هارون الرشيد ، حينما كان جيلس الهرمكي متولياً أمر الوزارة ، فقد أدت كثرة المكاتبات وضيق وقت الوزير إلى إسناد أمرها إلى الكتاب ، ليتصرفوا فيها ، بما يتفق والعدل^(١) إلا أن هذا الوضع لم يطبق دائماً ، فكانت المكاتبات الهامة تعرض على مجلس الخليفة ليتصرف فيها .
لم يقتصر اختصاص ديوان التوقيع على بحث المشكلات والشكاوى الإدارية بحسب بل إن صاحب هذا الديوان كان يشرف أيضاً على كافة الأمور التي تستدعي توقيع الخليفة ، كصرف مبلغ من بيت المال ، أو التصريح لقرد معين بتولي وظيفة أو مهمه .^(٢)

٤ - ديوان الخاتم :

كانت أي مكتبة تصدر عن دار الخلافة ترسل بعد إعدادها إلى ديوان الخاتم فتحزم بخيط وتختم بالشمع ، وهذا يعني أن هذا الديوان كان الحلقة الأخيرة في إعداد المكاتبات الرسمية ، قبل إرسالها بالبريد إلى جهتها .^(٣)
ويذكر ابن خلدون أن ديوان الخاتم كان يضم موظفين الذين يقومون بإخراج كتب الخليفة إلى جهتها ، وأن ذلك كان يتم بحزمها .^(٤)
وختمها بخاتم الخليفة

وقد تم إنشاء ديوان الخاتم ، منذ عهد الخليفة أبي جعفر المنصور^(٥) وكان هذا الديوان يحظى بأهتمام خاص من الخلفاء ، لذلك يرى الخليفة هارون الرشيد ، يوكل أمر الدواوين كلها إلى يحيى بن خالد الهرمكي ماعدا ديوان الخاتم فإنه

(١) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ٢١٠ ، ٢١١ .

(٢) جاء في الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، صفحة ٨١ ، ٨٢ وضمن أحداث سنة ١٧٠هـ وعند ذكر بعض سيرة الهادي ، أنه امتنع حاجب الخليفة الهادي عن صرف مبلغ من المال ، كان قد أمر به الخليفة لأحد ندمائه وهو عيسى ابن دأب ، فرجع عيسى بن دأب إلى صاحب ديوان التوقيع لكي يسهل له أمر مره .

(٣) Samadi (Some aspects of the theory of state and administration under the Abbasside,) V 35, p.140.

(٤) مقدمة ابن خلدون صفحة ١٩٤، ١٩٥ . (٥) كتاب البلدان ، البهقوي ، صفحة ٢٤٠ .

وَوَكَّلَ أمره إلى أبي العباس الطوسي^(١) ثم أسند هذا الديوان إلى وزيره الفضل بن الربيع بعد نكبة البرامكة ، وكان ذلك سنة ١٧٢ هـ . واستمر هذا الديوان يباشر اختصاصاته حتى أواخر العصر الأول للدولة العباسية .

٥ - ديوان الحسبة :

يقول الباوردي : (الحسبة : هي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله)^(٢) . وقد اختص ديوان الحسبة بالاعتراف على مراعاة الناس للقوانين المدنية التي بينها الشريعة الإسلامية والتي تتعلق بالمعاملات فيما بينهم ، وضبط سلوكهم ، والمحافظة على كل ما يتصل بمصالح المجتمع وسلامته والتدخل لمنع ما يضره .

وقد جرت العادة أن يخص الحسبة ديوان خاص يرأسه المحتسب . كان نظام الحسبة موجوداً منذ بدايه الاسلام ، إلا أنه ظهر بوضوح منذ خلافة المهدي ، ويرجع ذلك إلى ازدهار المدن الإسلامية واتساعها في العصر الأول للدولة العباسية ، وتعدد المعاملات بين سكانها^(٣) .

وكان من أهم الأعمال التي اختص بها ديوان الحسبة ، كما ذكر الباوردي : هو كل ما يتصل بالمخالفات التي تتعلق بالنش في البيع أو الشراء ، في أي صورة من صورها ، وردغ القائم بها ، وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

(١) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ١٧٧ .

(٢) الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، الباب العشرون في أحكام الحسبة
صفحة ٢٧٠ .

(٣) جاء في الطرق الحكومية في السياسة الشرعية ، صفحة ٢٢٨ : (وجميع الولايات الإسلامية مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لكن من المتولين من يكون بمنزلة الشاهد المؤتمن ، والمطلوب منه : الصدق ، مثل صاحب الديوان --- ومنهم من يكون بمنزلة الأمر المطاع ، والمطلوب منه : العدل ، مثل الأمير والحاكم والمحتسب) .

(٤) S.Ameer Ali, "Ashort history of the saracens" P. 420.

والأطمئنان على إقامة الحلوآت المفروضة ، ورعاية المباني كأسوار المدن ، واستراحات الطريق أو مصادر المياه الخاصة بالشرب ، وكان عليه في هذه الحالة أن يتفق على هذه التواحي من بيت المال ، فإن كان خاوياً عهد إلى كبار أهل البلد وأثريائها بالاتفاق عليها .

كما كان من أعمال المحتسب مراعاة سداد الديون في مواعيدها متى توافرت قدرة المستدين على ذلك ، وتقديم الدائن بالشكوى . كذلك من أعمال المحتسب واختصاصاته العمل على تزويج القادرين من الرجال والنساء ومراقبة المطلقات ومنع الناس من مواقف الربوب وحماية الآداب العامة ، وحثم الموازين والمكاييل المستعملة في الأسواق بخاتم خاص ، والنظر في تعدي الأفراد على حقوق الجوار ، وحماية أهل الذمة من اليهود والنصارى وغيرهم من تعرض أحد من المسلمين لهم بأي إهانة أو تعدّ . بالإضافة إلى مراقبة معاملة الناس للخدم والعبيد والنساء ، وحماية الطرق العامة وإخلاصها من كل ما قد يسبب ضرراً للملاحة أو إعاقة حركة الناس والدواب فيها . كذلك العمل على تركيز كل أصحاب مهنة أو صناعة في حرفة في مكان واحد حتى تسهل عليه مراقبتهم ، وكان عليه أن ينتخب من بين أهل كل صناعة رجلاً يكون خبيراً بها ، ليشرف على أحوالها ، ويطلع على أخبار القاشمين بها ، كما كان عليه منع الاحتكار ، والرفق بالحيوان ، ومراقبة عمليات التموين ، والإشراف على وصول المواد الغذائية إلى الأسواق بكميات وفيرة^(١) . وكان يخص دفترًا لتسجيل أسماء أرباب الحرف ليسهل عليه الإشراف عليهم ومراقبتهم . وكان مع المحتسب أعوانه يساعدونه ويطوفون معه الأسواق والجوانيت ، ويقومون بتطبيق ما جاءت به الشريعة عليهم .

(١) الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، من صفحة ٢٨٨ إلى صفحة ٢٩١ .

ويذكر السقطي أنه كان على المحتسب ألا يفتي واحداً من أعوانه أو عيونه على طائفة من أصحاب الحرف مدة طويلة ، حتى لا يستميلوه بالرشوة ، وألا يخبر أحداً بوجهة خروجه حتى لا يمل خبره إليها ، فيطمس المخالفون معالم جرماتهم أو يغيروا من طرق معاملتهم للناس . كما كان من حق المحتسب مصادرة كل بضاعة فاسدة يعثر عليها .^(١)

٦ - ديوان الشرطة :

اهتم العباسيون منذ قيام دولتهم بنظام الشرطة ، فقد اتخذ أبو مسلم الخراساني أبا اسحاق صاحب شرطه له ، وكان من أعز أصحابه ، منذ أن بدأ يدعو للعباسيين في خراسان .^(٢)

وقد كان لأصحاب الشرطة مركز مرموق في الولايات ، فيذكر ابن كثير أنه لما تولى والي خراسان سنة ١٤٠ هـ ، في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور ، تولى صاحب الشرطة فيها تصريف الأمور حتى قدم إلى البلاد الوالي الجديد .^(٣) كان لكل من الخليفة المنصور والخليفة المهدي صاحب شرطة في بغداد ، وقد حدد الخليفة المنصور خلال بناءه مدينة بغداد مكاناً معيناً يجلس فيه

(١) آداب الحسبة ، صفحة ١٠ .

وكان يشترط فيمن يختار لجناب رشي ديوان الحسبة عدة شروط منها : الاسلام ، وحسن الدين ، وأن يكون غنياً عن أموال الناس ، متورعاً عن قبول الرشي ، قادراً على الأمر والقبض ، سليم الجسم ليس به عاهة ، عالماً بأحكام الشرع وقوانينه ، حتى لا يظلم الناس . وجاء في البداية والنهاية ، المجلد السادس ، الجزء الحادي عشر ، صفحة ١٤٥ أن الكثير من الأفراد الذين يتولون الحسبة تولوا فيما بعد القضاء في بغداد وفي غيرها ممن العبد مثل أبا الحسين عمر بن الحسين بن علي الشيباني الذي تولى القضاء وكان محتسباً ببغداد من قبل .

(٢) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٧٢

(٣) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٧٥ وكان نائب

خراسان يدعى أبا داود ، أما صاحب شرطه خراسان فهو عاصم كما ذكرهما ابن كثير .

صاحب الشرطة ، لينظر في أمور ديوانه ، ومكاناً آخر لإقامة رجال الشرطة ^(١) .

ظل للشرطة أهميتها في عهد الخلفاء المهدي والهادي والرشد ، إلا أن الفتنه بين الخليفة الأمين وأخيه المأمون أدت إلى اختلال الأمن ، وبالتالي إلى ظهور جماعة عرفت باسم المقطوعة ، ونجحت هذه الجماعة في إقرار الأمن ، والضرب على أيدي العابثين ، وتعاونت مع الشرطة تعاوناً صادقاً ، فكانت تلقى القبض على المخربين وتسلمهم للشرطة ^(٢) .

وعندما استقرت سلطة الخليفة المأمون ببغداد سنة ٢٠٤ هـ عاد الهمسود إليها ، وتولى طاهر بن الحسين شرطتها سنة ٢٠٥ هـ فأصاب عنه في الاشراف عليها اسحاق بن ابراهيم المصعبي ^(٣) .

قامت الشرطة في عهد الخليفة الواثق بدور كبير في التحقيق الذي أمر به سنة ٢٢٩ هـ مع كتاب الدواوين الذين غضب عليهم لإسرافهم وإهمالهم ، واستغلالهم وظائفهم ، وأشرف على التحقيق إسحاق بن ابراهيم رئيس شرطة بغداد ، بتفويض من الوزير محمد بن عبد الملك ^(٤) . وقد أسهمت الشرطة بدور كبير في اخماد الثورة التي دبرها أحمد بن نصر بن مالك ضد الخليفة سنة ٢٢٦ هـ في بغداد ، فقد تمكنت الشرطة من القبض على الثائر في الوقت المناسب ، وحققوا معه ، حتى اعترف ، وأرسلوه إلى الخليفة الواثق ^(٥) ، كما تمكنت الشرطة من القبض على أتباعه فيما بعد . كما أن الشرطة تمكنت في نفس العام من القبض على اللصوص ،

(١) كتاب البلدان ، اليعقوبي ، صفحة ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٤٠ وقد ولي شرطة الخليفة المنصور لبعض الوقت موسى بن كعب التميمي ، وولي شرطة المهدي عبد الجبار بن عبد الرحمن الأزدي .

(٢) الكامل في التاريخ ، ضمن أحداث سنة ٢٠١ هـ ، المجلد الخامس ، صفحة ١٨٢، ١٨٣ ، وكان يرأس جماعة المقطوعة خالد الديوش ، وسهل بن سلامة الأنصاري وكان لكل منهما جماعة ، وهما واحد .

(٣) تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، الجزء الأول ، صفحة ٩٢ وجاء فيه : (وأما دار اسحاق فينسوبة إلى اسحاق بن ابراهيم المصعبي ، ولم يزل يتولى الشرطة من أيام المأمون إلى أيام المتوكل ٠٠٠)

(٤) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٣٠١ ، وجاء فيه : (٠٠٠) وجلس اسحاق بن ابراهيم للنظر في أمرهم ، وأقيموا للناس ، واقتضوا هم والدواوين فضيحة بليغة ٠٠٠)

(٥) الكامل في التاريخ المجلد الخامس ، صفحة ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

الذين سطرو على بيت المال ببغداد .

وكان صاحب الشرطة يرأس ديوان الشرطة بالمدن الكبيرة ، ويعمل في هذا

الديوان تحت رئاسته :

الحراس الليليون : (الطوافون) ، ويقومون بدوريات ليلية منتظمة لحماية

(٢)

الممتلكات وأرواح المواطنين .

الأعوان : وهم قوات الشرطة التي يستعان بها في القبض على العابثين

بالأمن .

المجانين : وكانوا يشرفون على المسجون الموجودة في بغداد وتوابعهم

الولايات .

وكان عمل الشرطة يبدأ بالقبض على المتهمين ، وإجراء التحقيق المبدئي

(٣)

منهم ، ثم يحولون إلى القضاة لتحديد مدى جرمهم وعقابهم ، فإذا تم ذلك

(٤)

تخلطهم الشرطة مرة أخرى ، لإقامة الحدود عليهم ، وتنفيذ الأحكام التي صدرت بشأنهم .

وقيل أن نهي الحديث عن ديوان الشرطة بإيجاز ، يعني أن تلقي الضوء

على المهام الرئيسية للشرطة .

١ - حراسة المنازل والمتاجر ليلاً ، حيث كانت الشرطة تلقي القبض على الذين

يتجولون في الشوارع في الأوقات المتأخرة ليلاً ، كما كانوا يقومون بالتحقيق

(٥)

في حوادث السطو ليلاً أو نهاراً .

(١) الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، صفحة ٢٧٢ ، ٢٧٤ .

(٢) 5.Ameer Ali:A short History of the saracens" p.419.

(٣) كتاب بغداد ، صفحة ٤٢ .

(٤) نبذة تتعلق بالتنظيمات السياسية المختصة بالحرب والفرس و التوك ، صفحة ٦٧

(٥) الفرج بعد الشدة ، الجزء الأول ، صفحة ١١١ .

- ٢ - حراسة الجسور والمعابر في المدن ، ومراقبة المارين عليها لقبض الهاربين وحفظ النظام .
- ٣ - التحقيق مع الخارجيين على الدين والمزتهدين ، وتنفيذ أحكام القضاة فيهم .
- ٤ - التحفظ على المصادريين حتى يحين موعد مناظرتهم .^(١)
- ٥ - التصدي للشورات العامة التي تكون ضد السلطات ، ومهاجمة اجتماعات المشائين والقبض على أصحاب البدع .
- ٦ - حراسة السجون وتعقب الهاربين منها ، وردّهم إليها .^(٢)
- ٧ - التحقيق في الشكاوى التي تقدم إليهم من الناس ، وكانت الشرطة تقدم تقارير يومية عما يقع من الأحداث إلى رئيسهم ، فيرفعها إلى والي أو الخليفة ، وكانت هذه التقارير توضح عدد الحملات التي قاموا بها .^(٣)
- ٧ - دواوين إدارية أخرى :

كانت هنالك دواوين إدارية ومالية أخرى ، تلي في الأهمية ما سبق وإن ذكرناه .

ومن هذه الدواوين :

- أ - ديوان قريش والعرب : وكان يختص بحصر أفرادهم ، وتوزيع عطاء ثابت عليهم .
- ب - ديوان الوكالة أو الدية : وكان يشرف على كافة أملاك الخلافة في نواحي الدولة . كما كان يشرف أيضاً على قصور الخليفة ومرايط خيله ، ويعمل به عدد من الموظفين .^(٤)

(١) وقد ذكر الصائغ في تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء صفحة ٢٩١ أنه كان على صاحب الشرطة حضور هذه المناظرات ، وكان الشرطة يتحققون على أموال وممتلكات من يتم القبض عليهم .

(٢) البداية والنهاية ، المجلد السادس ، الجزء الحادي عشر صفحة ١٣٠، ١٣٨ .

(٣) العرج بعد الشدة ، الجزء الثاني ، صفحة ٦٨ .

(٤) Samādi, "Some Aspects of the theory of state.." V29, P143.

جاء ديوان لرعاية القنوات والجسور .

د - ديوان القنبر (ديوان الماء) : وذكر المقدسي أنه كان بخراسان ديوان
النهر ، وكان موظفوه يراقبون تصرفات
المياه من الأنهار لتوزيعها بالعدل بين
المزارعين .^(١)

(١) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم صفحة ٢٢١ وجاء فيه : (... فإذا قدر
المتولي لذلك ، أنفق البريد ساعة إلى ديوان النهر خاصة ، ثم ينفسدون
الرسل إلى جميع المتولين شعب الأنهار ، فيقسموا الماء على ذلك المقداره
وعلى الموضع الذي ذكرنا أولاً ...)
وكان يطلق أحياناً على ديوان النهر في بعض الأقاليم ديوان الماء .

الباب الثاني

مصارف الدولة

في العصر الأول للدولة العباسية

الفصل الأول : مصارف الزكاة .

الفصل الثاني : مصارف الجزية والخراج والعشور .

الفصل الثالث : مصارف الغنائم .

قال الله تعالى :

.. إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ
عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ، وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ
وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ، فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ
وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ .

القرآن الكريم

سورة البقرة آية ٢٠٠

الفصل الأول

مصارف الزكاة

- بين مصارف الزكاة وثفقات الدولة .

إن الحديث عن مصارف بيت المال في العصر الأول للدولة العباسية ، حديث يرغب كل قاري أن يخرج منه بنتائج طيبة ، ومعلومات قيمة واقية على كل ما كان يصرف من بيت المال ، إلا أن الباحث والقاري يحطمان بمشكلة ندرة المعلومات الواجب توفرها ، وقد تكون هذه المعلومات موجودة في مكتبات بعض البلدان التي قمت بزيارتها ، إلا أن السبيل إلى معرفتها كان متعذرا مما يجعل الباحث لا يتمكن من إثبات بحثه الذي ينبغي أن يتضمن فيما يتضمنه على فوائده المصروفات والإنفاق على المتطلبات الاجتماعية وغيرها .

ومصارف بيت المال تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي :

- أ - مصارف الزكاة وما يتصل بها .
- ب - مصارف الجزية والخراج والعشور وما يتصل بها .
- ج - مصارف الخنائم وما يتصل بها .

وقد بين القرآن الكريم ، والحنه النبوية ، وعمل الصحابة (رضى الله عنهم) مصارف هذه الأبواب .

فإيراد بيت المال من الزكاة والصدقات يصرف في ثمانية طوائف ، جاء ذكرها في القرآن الكريم ، قال الله تعالى : " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين ، وفي سبيل الله وابن السبيل " فريضة من الله ، والله عليم حكيم " (١) .

ونذكر فيما يلي شرحا وبيانا لهذه الطوائف :

الفقراء :- والفقير هو الذي لا شيء عنده أو المحتاج المستغف الذي لا يسأل وقسده إتفق العلماء على أن كل من لا يملك نصاب الزكاة يعد فقيراً ، ولو كان ذلك النصاب من حاجاته الأصلية ، وهذا فرق بين من تجب عليه الزكاة ومن يستحقها (٢) .

(١) القرآن الكريم سورة التوبة آية ٦٠ .

(٢) النظام المالي في الإسلام صفحة ٩٢ .

فالفقير أكثر حاجة من المسكين لأنه لا يملك شيئاً ، أما المسكين فيصح أن يكون مالكا لبعض المال ، إنما الذي يملكه لا يكتفيه هو ومن يحول ، واستدل على هذا القول بقوله تعالى :-

" أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر^(١) فويلوا بالسفينة مع أنهم يملكون سفينة ، فدل ذلك على أن المسكين يصح أن يكون مالكا لبعض المال ^(٢) .

ولقد قال الرسول (صلى الله عليه وسلم) : " لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي ^(٣) ومن هذا الحديث نعرف أن هناك شرطان لإستحقاق الصدقة ، أولهما : أن لا يكون غنيا ، وثانيهما : أن لا يكون قادراً على العمل وله كسب مستمر والفقير تتوفر فيه الصفتان . وقال آخرون : إنه من كان قويا على الكسب والتحرّف مع قوة البدن وحسن التصرف فالصدقة عليه لاتجوز ، لأنه غني يكسبه فصار كالغني بماله ، بل إن الكسب أبعد من الحاجة ، ولكن العلماء والفقهاء ربطوا الصدقة بالانصاب ، وإذا لم يملك النصاب تجوز عليه الصدقة ولو كان قويا قادراً على العمل مادام ليس كسويا . والحديث الثاني منع الأخذ ولم يمنع العطاء وهو : " أتى النبي (صلى الله عليه وسلم) رجلاً وهو يقسم الصدقة غسلاً لها ، فرفع فيهما النظر وخفضه ، فراهما جلدتين ، فقال : إن غلتما أعطيتكما ولا حظ فيهما لغني ولا لغوي مكشيب ^(٤) .

وعلى العموم فالتفريق بين الفقير والمسكين ليست ذات أهمية كبيرة بالنسبة

لمصروفات الزكاة لأن كلاهما يستحق الزكاة .

- (١) القرآن الكريم سورة الكهف آية ٧٩
- (٢) النظام الاقتصادي في الإسلام صفحة ١٠٢ -
- (٣) سنن أبي داود ١ م ١ ج ٢ صفحة ١١٨ حديث رقم ١٦٣٤ والمرة بمعنى القوة في المصجم الوسيط ج ٢ صفحة ٨٦٩ .
- (٤) بلوغ المرام من أدلة الأحكام صفحة ١١٦ ، وكذلك سنن أبي داود ١ م ١ ج ٢ صفحة ١١٨ حديث رقم ١٦٣٣ -

المساكين :

والمساكين : هو الذي عنده شيء لا يكفيه ، روى عن الامام مالك أنه قال : الفقير المحتاج المستغنى ، والمساكين السائل وقد روي مثله عن ابن عباس والزهري ، وهو قريب مما فسر به أبو حنيفة إذ اعتبر المسكين أعز حاجة من الفقير .

وبناء عليه يجب على موزع الصدقات أن يُعطي مَنْ يطلبها إذا ثبتت حاجته ، ويجب عليه أيضا أن يبحث عن المستغنيين من الفقراء الذين لا يسألون أحداً ممن الناس ولا يعلنون عن حاجتهم وبالتالي لا يطلبون الصدقة لا من الدولة ولا من غيرها ، كما كان يبحث عنهم عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، وبعض الخلفاء في العصر الأموي وكذلك في العصر الأول للدولة العباسية ، فقد ذكر اليعقوبي أن الخليفة العباسي الواثق قرق (في أيامه من الأموال في المدة والملة ووجوه البر ببغداد ، وبسائر مَنْ رأى وبالكوفة وبالبصرة والمدينة وبكافة خسة الآف ألف دينار ٠٠٠) ، وبالدراهم = ٥٠٠٠٠ × ١٥ = ٧٥٠٠٠٠٠ درهم " خمسة وسبعون مليون درهم (١) وجاء في كتاب الخراج^(٢) أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب جعل الشيخ اليهودي الضرير من مستحقي الزكاة وجعله من المساكين من أهل الكتاب ، ومن هنا جواز إعطاء الزكاة إلى المساكين من أهل الكتاب بشرط أن يكونوا فقراء عاجزين عن الكسب ، لأن القادرين تؤخذ منهم الجزية ، ولهم من المعقول أن تؤخذ منهم الجزية ويعطوا الزكاة ، وكذلك كان الحال في العصر الأول للدولة العباسية .

مقدار العطاء للفقراء والمساكين :

فيؤلا الفقراء والمساكين يعطى لهم من أموال الزكاة ما يخرج الفرد منهم من صفة الفقر والمسكنة إلى أدنى مراتب النشئ بحسب حالهم بوجهيت لا يبلـسـغ ما يُعطى للفرد عشرين ديناراً أو مائتي درهم لعدم وجوب الزكاة فيما أُعطي .^(٣)

(١) كتاب البلدان ، صفحة ٢٧١

(٢) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٣٦ .

(٣) الأحكام السلطانية والولايات الدينية صفحة ١٣٩ ، وهو تقدير الامام أبو حنيفة (رضي الله عنه) لأكثر ما يعطاه الفقير والمساكين .

وأرى أنه لا بأس بالزيادة إذا كان مال الصدقات كثيراً ؛ لأن ما يعطى للفقير ربما لا يبقى عنده حولا لتجب فيه الزكاة .

وقد كان الفقراء والمساكين في العصر الأول للدولة العباسية ، وهو العصر الذي نؤرخ له - يعطون من هذه الأموال ما يبعدهم عن المسكلة والفقر ، ويخرجهم من الفاقة والموز ، ويقربهم إلى أدنى مراتب الفنى واليسار ^(١) . وهو مانع به القاضي أبو يوسف للخليفة هارون الرشيد في كتابه الخراج .

هذا بالامافاة إلى أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) كان يقول : فيما رواه أبو عبيدة بسنده - " إذا أعطيتم فأغنوا " ^(٢) ، وأنه قال للسعاة: " كرروا عليهم المدة ، وإن راح على أحدهم مائة من الأبل " ^(٣) .

ولذلك فإن أبا عبيدة الفقيه الحجة في الشئون المالية في الاسلام أتى مذهب التوسعة في الإعطاء سفير حدود ودون تحفظ .

هذه هي السياسة التي اتبعها الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية وهي إعطاء ما يكفي وزيادة بالنسبة للعجز المؤقت ويظهر ذلك جلياً فيما رواه ابن طباطبا أنه وصل إلى الخليفة المأمون ثلاثون ألف ألف درهم (٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) أي ثلاثون ألف مليون درهم ، وكان الناس في ضائقة ، فاستبشروا بهذا المال ، ولم ينتظر ولم يؤجل الخليفة المأمون توزيع هذا المبلغ الكبير على الناس إلى اليوم التالي ، ولكنه استدعى كتابه وأمرهم أن يوقعوا لهذا بألف ألف ، ولذلك يمثلها ، ولآخر بأكثر منها ، حتى فرق أربعة وعشرين ألف ألف ألف درهم (والألف مكررات ثلاث مرات) ورجله في الركاب ، ثم حوّل الباقي على عارض الجيش برسم مصالح الجند . . . هكذا كان الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية يعطون عطاء ، يخسروا الناس من الفقر إلى الفنى ^(٤) . أما العجز المزمّن من مرض ونحوه ، فإن الزكاة

(١) النظام المالي الاسلامي المختارن صفحة ١١٢ .

(٢) ، (٣) كتاب الأموال ج ٤ صفحة ٦٧٦ .

(٤) الفخري في الآداب السلطانية والدول الاسلامية ، صفحة ١٢٥ .

بالنسبة لهذا الخلف من الناس معونة دائمة منقضة حتى يزول الفقر بالحنى ، ويزول العجز بالقدره والبطالة بالكسب . لأن الدين الاسلامي بفرغه الزكاة إنما يهدف إلى تحقيق مستوى لائق للمعيشة سواء للفقر أو المسكين ، لائق به يومه إنساناً كرمه الله سبحانه ، وإستخلفه في الأرض ، ولائق به بوصفه مسلماً ينتمى إلى دين العدل والأحسان ، وينتمى إلى خير أمة أخرجت للناس ، ثم إنه يعطى تمام كفايته لمدة سنة كاملة ، لا لشهر أو شهرين ، بل وتتعدى هذه السياسة لتشمل مساكين أهل الكتاب بعد إسقاط الجزية عنهم ، وقد رأيناهم في فعل الجزية ، وكيف أنهم تولوا المناصب الرفيعة في العصر الأول للدولة العباسية وحسن معاملة الخلفاء لهم .

والعاملون عليها : وهم القاشمون يجمع الزكاة من الأغنياء فيحسونها ويبحثون عن ذوي الحاجات ويوزعونها على مستحقها ، وهم الجباة والكتساب والحراس ، فيدفع لهم نصيبهم منها .

فإن لم يكفر سهمهم فيكمل لهم من متوفر الأسهم الأخرى أو من بيت المال من أبواب المصالح الأخرى .

وإختلف في المقدار الذي يأخذونه ، وماذا يكون الوضع لو أن العامليين عليها من الهاشميين ؟ .

فقال بعضهم في المقدار الذي يأخذونه : يعطون على قدر أعمالهم وكفاية أمثالهم بالمعروف كالقاضي والمحاسب والوالي فكل عامل بقدر ما يعمل وما يكفيه ، والعاملون عليها يأخذون ولو كانوا أغنياء .^(١)

ورأى البعض الآخر : أن يكون لهم الثمن ، بإعتبار أن المذكورين ثمانية

(١) النظام المالي في الاسلام صفحة ١٠٠ وهو رأي الامام أبوحنيفة وكذلك الامام مالك (رضي الله عنهما) .

أصناف ، وإنما هو أجر عمل ، والعمل يقدر بقدره ، ويقدر ما يكفي القائم به وأهله بالمعروف . (١) .

وأما المسألة الثانية فإن الزكاة لا تعطى للهاشميين على رأي أكثر العلماء ، ولكن إذا عملوا في الزكاة أخذوا على أنهم عاملون ، يستحقون أجراً على عملهم لا على أنهم فقراء .

ومن العلماء من قالوا : لا يعطون إن عملوا نفيّاً للخرج وذلك لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) منحهم منها ، ومن ثم فالأولى أن لا يولون عملاً فيها ، وتنزيهاً لهم عن التطلع لمثل هذا العمل .

وفي العصر الأول للدولة العباسية فرق الخلفاء الكثير من الأموال على أهل مكة والمدينة بمكة وعلى الهاشميين خاصة حتى لا يتطلعوا لمثل هذه الأعمال ، فقد روى الطبري أنه لما (قدم الرشيد مدينة الرسول (صلى الله عليه وسلم) ومعه ابنه محمد الأمين ، وعبد الله المأمون ، فأعطى فيها العطايا ، وقسم في تلك السنة في رجالهم ونسائهم ثلاثة أعطية . فكانت الثلاثة الأعطية التي قسمها فيهم ألف ألف دينار وخمسين ألف دينار ، وفرض في تلك السنة لخمسمائة من وجوه موال النبي المدينة) . (٢)

وأما الخليفة الواثق وفي أواخر العصر الأول للدولة العباسية ، وقد (فرق

(١) النظام المالي في الاسلام صفحة ١٠٠ وهو رأي الامام الشافعي (رضي الله عنه) .

(٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٢٢ ضمن أحداث سنة ١٩٢ .

أموالاً جمعة بمكة والمدينة وسائر البلدان على الهاشميين ، وسائر قريش ...) . (١)

وللعامل على الزكاة فضل كبير وثواب عظيم ويكتب له من العمل والثواب

كالغازي في سبيل الله ، لأن كلا منهما في عمل للإسلام فمن رافع بين خديج قال :

سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول " العامل على الصدقة بالحسنى

كالغازي في سبيل الله حتى يرجع " (٢) . وقد قسم الماوردي العاملون عليها

إلى صنفين : -

(١) أحدهما : المقيمون بأخذها وحياتها -

(ب) والثاني المقيمون بتقسيمها وتوزيعها ، من أمين ومباشر ، ومتبوع وتابع . (٣)

وهؤلاء العاملون عليها لهم وظائف شتى ، وأعمال متنوعة ، كلها تتمثل

بتنظيم الزكاة ، بإحصاء من تجب عليه ؟ وفهم تجب ؟ ومقدار ما يجب ؟ . ومعرفة

من تجب له ؟ وكم عددهم ؟ وبلغ حاجتهم ، وقدر كفايتهم ، إلى غير ذلك من

الشئون التي تحتاج إلى جهاز كامل من الخبراء وأهل الاختصاص ومن يعاونهم -

ولا يجوز أن يكون العامل على الزكاة غير مسلم " وقد أنكر عمر (رضي

الله عنه) على أبي موسى توليته الكتابة نصرانياً (٤) .

(١) تاريخ اليعقوبي ، المجلد الثاني صفحة ٤٨٣ .

وجاء في تاريخ الخميني في أحوال أنفوس تقيس ، الجزء الثاني ، صفحة ٣٣٠
(وكانت دولة المهدي مباركة محمودة ، ففرق في هذا العام - أي سنة
١٦٠ هـ - أموالاً لا تحصى ، وأمر بإنشاء رواقات المسجد الحرام ، وحمل
إليها الأعمدة الرخام في البحر ، وفرق في أهل الحرمين ما لم يسمع بمثله
أبداً ، ففيل بلغ : ثلاثين ألف ألف درهم ، وفرق من الشباب مائة ألف ثوب ،
وخمسين ألف ثوب ، وحج بالناس ، وحمل معه الثلج إلى مكة ...) :

(٢) كتاب الأموال ج ٤ صفحة ٧١٩ ، ٧٢٠ .

(٣) الأحكام السلطانية والولايات الدينية صفحة ١٣٩ .

(٤) المغني ويليهِ الشرح الكبير ج ٢ صفحة ٦٩٥ .

وقد كتب أبو يوسف فصلاً في كتابه الخراج وذكر فيها الشروط الواجب توافرها في العمال القاطمين على الزكاة ، وبعد هذا الفصل دستوراً في هذا الشأن (١) وكان ذلك في عصر الخليفة العباسي هارون الرشيد الذي أخذ بما جاء فيه ، وطبقه على رعيته ، فكان العامل في العصر الأول للدولة العباسية لا يجمع مال الخراج إلى مال الصدقات والعشور ، وكان لا ينق عليه ولا يعطى ما يستغرق أكثر الصدقة (٢) .

عمال الزكاة وقبول الهدايا :

لا يجوز لعامل الزكاة قبول الهدية ، فإنها رشوة ولو قدمت باسم الهدية وأقل ما فيها تعريض لأخذ للتهمة ، ومن وضع نفسه موضع النهم فلا يلومن من أقبل به الظن .

فمن أبي حميد الساعدي قال : إستمع النبي (صلى الله عليه وسلم) رجلاً من الأزد يقال له ابن اللثية - علي الصدقة ، فلما قدم قال : هذا لكم ، وهذا أهدي إليّ ، قال : فقام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : -

أما بعد فإنني أستمع الرجل منكم على العمل ، صا ولائي الله ، فيأتيني فيقول :

هذا لكم ، وهذا هدية أهديت لي . أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقاً ؟ والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بخير حقة ، إلا لقيني

(١) وفي هذا الفصل يقول أبو يوسف في شروط عامل الزكاة " رجل أمين ثقة عفيف ناصح ، مأمون عليك وعلى رعيته ، قوله جمع الصدقات في البلدان ومُرّه فليوجه فيها أقواماً يرتضيهم ويسأل عن مذهبهم وطرائقهم وأماناتهم ، يجمعون إليه صدقات البلدان ، فإذا جمعت أمرته فيها بما أمر الله جل ثناؤه ، فأنفذوه ، ولا تولوها عمال الخراج ، فإن سبيل الصدقة لا ينبغي أن يدخل في مال الخراج ، وقد بلغني أن عمال الخراج يبعثون رجلاً من قبلهم في الصدقات ... وإنما ينبغي أن يتخير للصدقة أهل العقاب والملاح ... " . كتاب الخراج صفحة ٨٦ ، ٨٧ .

(٢) كتاب الخراج لأبي يوسف ، صفحة ٨٧ .

الله يحمله يوم القيامة ، فلا أعرفن أحداً منكم لقي الله يحمل بغيراً له رغاء
أو بقرة لها خوار ، أو شاة تيعر ، ^(١) ثم رفع يديه حتى رئي بياض إبطيه ، يقول :
اللهم حل بلفت ؟ " ومن هنا ننتهي إلى أنه لا يجوز قبول الهدية لعامل المدقة .

هل هناك عمال للزكاة في العصر الحديث ؟

يرى بعض كبار العلماء أن هذا النظام " كان مثبداً في صدر الإسلام ، وفي
عهد الدولة الأموية والعباسية ، واليهود التي احتفظت للزكاة بنظامها الخاص في
التحميل والتوزيع ، وكان به يستحق العامل أجره عمله من نفس مال الزكاة ، ويرى
البعض الآخر سقوط حق حياة الزكاة لعدم ممارسة هذا الأمر في العصور الحديثة .
"وقد دالت الأيام ، وتغير الوضع وأهمل جانب الزكاة ، فلم يعد لها نظام حياة ،
وبذلك نستطيع أن نقرر أن هذا المنف قد سقط من دائرة الاستحقاق إلى أن يعود
للزكاة نظامها ، ويعين لها جهاتها ، وهذا من وقف النص لعدم محله ، وليس من
نسخه لعدم صلاحيته " ^(٢) .

المؤلفة قلوبهم : - وهم منك من الذين لم يسلحوا أو أسلحوا وفي قلوبهم مرض ،
يتآلفهم ولي الأمر بدفع شيء من مال الصدقات ، لترغيبهم أو ترغيب قومهم فسيبي
الإسلام ، أو كف آذاهم عنهم .

وقد ورد أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يعطي بعض الناس يتآلف
قلوبهم للإسلام ، كما أمطي أبوسفيان ، والأقرع بن حابس ، وعباس بن مرداس وصفوان

(١) تيعر : بمعنى تصيح .

(٢) الترغيب والترهيب ج ١ صفحة ٢٧٧ وكذلك كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ٨٨

(٣) الإمام الأكبر محمود شلتوت في كتابه الإعلام عقيدة وشريعة صفحة ١٠٢ .

ابن أمية ، وعيينة بن حصن ، كل واحد منهم مائة من الابل ، حتى قال صفوان :
لقد أعطاني وهو أبغض الناس إليّ فما زال يعطيني حتى كان أحب الناس إليّ ، ثم
في زمن أبي بكر (رضي الله عنه) جاء عيينة والأقرع بطلبان أرضاً ، فكتب لهما
بها ، فجاء عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) فمزق الكتاب وقال : إن الله أعزّ
الاسلام وأغنى عنكم ، فإن شئتم عليه وإلا فيبئنا وبينكم السيف ^(١) فأنصرفوا إلى
أبي بكر (رضي الله عنه) فأخبروه بما صنع عمر (رضي الله عنه) وقالوا : أنت
ال خليفة أم عمر ؟ قال : هو إن شاء ، ولم ينكر أبو بكر قوله وفعله ، وبلغ
ذلك عامة الصحابة فلم ينكروا فيكون ذلك إجماعاً على ذلك ^(٢) .

قال القرطبي : " لما أعزّ الله الاسلام ... اجتمعت الصحابة (رضوان الله
عليهم) في خلافة عمر على سقوط سهمهم " ^(٣) .

وقال أبو يوسف : " والمؤلفه قلوبهم قد ذهبوا " ^(٤) .

وكان الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية يحاولون تكبير وزيادة مسعود
الزكاة (الصدقة) بقدر الامكان ، حتى يتم إنفاق هذه الأموال في الوجوه الثمانية

- (١) فجر الاسلام صفحة ٢٣٨ ، وقول صفوان موجود بسنن الترمذي م ٢ صفحة ٨٨ .
- (٢) فقه الزكاة ج ٢ صفحة ٦٠٠ وجاء في المصنف ويليه الشرح الكبير ج ٢ صفحة ٥٢٧ " إنقطع سهم المؤلفه قلوبهم بعد رسول الله (على الله عليه وسلم) وقد أعزّ الله تعالى الاسلام ، وأغناه عن أن يتآلف عليه رجال ، فلا يعطى
مشارك تآلفاً به حال " .
- (٣) الجامع لأحكام القرآن ج ٨ صفحة ١٨١ .
- (٤) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ٨٧ .

المذكورة في القرآن الكريم ، لذلك فإننا نرى الخليفة المهدي وقد حوّل الأراضي الخراجية إلى أراضي الصدقة لتتفق إرادتها في الوجوه الثمانية المذكورة في سورة التوبة .^(١)

وأرى أنه لا يزال التأليف موجوداً في عصرنا هذا بصورة أو أخرى ، ويوجد من تطبق عليهم شروط المؤلفة قلوبهم ، ولو خارج حدود الدول الإسلامية ، وأرى أيضاً أن ترمد الحكومات العربية والإسلامية بعض المبالغ للدعوة إلى هذا الدين ، ونشره في كثير من الدول ، وأن لا تقتصر هذه المبالغ من سهم المؤلفة قلوبهم في الزكاة فحسب ، بل ينبغي رصد موارد أخرى للنهوض بهذا العبد ، وإذا كان خصوم الإسلام قد لجأوا إلى هذا الباب ، وأعلنوا مشروعات " التأليف والمعونة " ^(٢) والنسبي بخدعون بها ضعفاء المسلمين ، ويؤلبون بها الأعداء علينا ، فمن باب أولى أن لا نتعد نحن هذا الباب علينا ، وقد فتحه الله سبحانه وتعالى علينا بمصراعيه ، وأورده بكلمة واضحة تحمل معناها وتؤدي غايتها .

كما ينبغي علينا أن نرسل البعثات من العلماء والأطباء وغيرهم في الأقاصي والأعماق لإسماح كلمة الدين ، وبيان أسرارها ومحاسنها ، وبذل الأموال لذوي التفويض من مشاهير الكتاب والعلماء من الديانات الأخرى ، لأظهار سماحة الإسلام ونشر مبادئه العظيمة ، وكذلك أن نعمل على إنشاء المستشفيات والملاجئ والمعاهد لخدمة هؤلاء الذين دعانا الإسلام لتأليف قلوبهم .

- (١) القرآن الكريم ، سورة التوبة آية ٦٠ ، وجاء في فتوح البلدان ، صفحة ٣٦١ وعند الحديث عن تمخير البصرة ، (وبالفراغ أرضون أسلم أهلها عليها ، حين دخلها المسلمون ، وأرضون خرجت من أيدي أهلها إلى قوم مسلمين بهيات وغير ذلك من أسباب العلك ، فصيرت عشيرة ، وكانت خراجية ، فردّها الحجاج إلى الخراج ، ثم ردها عمر بن عبد العزيز إلى الصدقة ، ثم ردها عمر بن هبيرة إلى الخراج ، فلما ولي هشام بن عبد الملك ردها بعضها إلى الصدقة ، ثم إن المهدي أمير المؤمنين جعلها كلها من أراضي الصدقة .)
- (٢) الإسلام عقيدة وشريعة صفحة ١٠٣ .

وهذه الأموال التي تبذل تكون من سهم المؤلف قلوبهم ، بل ومن الموارد الأخرى
إن لم تكف .

وإذا رجعنا إلى أصناف المؤلف قلوبهم نجد أن منهم " ضئيف الإيمان والذي
أسلم حديثاً ، فيُعطى منها ليقوى إسلامه ، ومنهم من أسلم وله شرف في قومه ،
ويتوقع بإعطائه من الزكاة إسلام غيره من الكفار ، ومنهم مسلم قوي الإيمان يتوقع
إعطائه أن يكفينا شر من وراءه من الكفار ، ومنهم من يكفينا شر مانع الزكاة " (١)
ومنهم من تتألف قلوبهم للكف عن المسلمين (٢) . فهؤلاء جميعاً يعطون من سهم
المؤلف قلوبهم مسلماً كان أو مشركاً .

ولكن هل يعطى النبي إذا كان من المؤلف قلوبهم ؟ نعم . وقد سئل الزهري عن
المؤلف قلوبهم فقال : " مَنْ أسلم من يهودي أو نصراني ، قيل : وإن كان غنياً ؟
قال : وإن كان غنياً " . (٣)

وذلك أن الداخل في الإسلام قد هجر دينه القديم ، وضحي بما يملكه ،
وكثيراً ما يحارب من عشيرته ، ويهدد في رزقه ، وهذا العمري جدير بالتشجيع
والتثبيت والتموثة والترغيب أيضاً على الثبات على هذا الدين بل ودعوة الغير إليه .

فعن أنس (رضي الله عنه) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لم يكن
يسأل شيئاً على الإسلام إلا أعطاه ، قال :

" فأتاه رجل فسأله ، فأمر له بشاة كثيرة بين جبلين من شاء الصدقة قال : -

فرجع إلى قومه فقال : يا قوم أسلموا فإن محمداً يعطي عطاء من لا يخشى

الفاقة " (٤)

(١) كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ قسم العبادات هامش صفحة ٦٢٥ .

(٢) الأحكام السلطانية والولايات الدينية صفحة ١٣٩ .

(٣) تفسير الطبري ج ١٤ صفحة ٣١٤ .

(٤) فقه الزكاة ج ٢ صفحة ٥٩٥ وكذلك نيل الأوطار ج ٤ صفحة ١٦٦ .

والظاهر أنه لم يكن مسلماً قبل ذلك فلا عجب إن أعطاه الرسول تأليفاً لقلبه وتمكيناً له في مدركه ، وهذا غريب من ضروب الجهاد • ولذا قال بعض العلماء في تعريفه للمؤلفة قلوبهم : " ضعفاء الإيمان الذين تُخشى عليهم الردة عن الإسلام إذا لم يعطوا • ويتناولون من يرى أهل الرأي أنهم موضع إغاثة لقضاء مصالح المسلمين الهامة " (١) • ولكن هل يجوز للأفراد الذين وجبت عليهم الزكاة أن يمطوا للمؤلفة قلوبهم تصيبيهم من الزكاة مباشرة ؟

إن هذا المصروف لا يوكل إلى الأفراد في العادة العادية ، وإنما هو من شأن رئيس الدولة أو من ينوب عنه ، أو أهل الحل والعقد في الأمة فهؤلاء هم الذين يستطيعون إثبات الحاجة إلى تأليف القلوب أو عدمها ، وتحديد صفات من يؤلفون ومدى ما يبذل لهم ، وفق مصلحة الإسلام وحاجة المسلمين • (٢)

وقد استغل بعض خصوم الإسلام ، ودعاة الجمود من المسلمين إسقاط نصيب المؤلفة قلوبهم من الزكاة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) •

استغلوا هذا فكتبوا عن هذه القصة ، وإدعوا أن عمر (رضي الله عنه) بهذا أوقف نصاً من نصوص القرآن الكريم •

وهذا الإدعاء ليس بصحيح ، وأنه لا يتفق مع الحقيقة والواقع أن الخليفة عمر (رضي الله عنه) أوقف نصيب المؤلفة قلوبهم لسبب وحكمة ، وهي أن الإسلام أصبح عزيزاً قوياً بند أن كان ضعيفاً في عهده الأول •

ورأى (رضي الله عنه) أنه لا داعي لتأليف هؤلاء وهؤلاء بعد العزة والنصر

والقوة •

(١) الشيخ شلتوت ، الإسلام عقيدة وشريعة صفحة ١٠٢ •

(٢) فقه الزكاة ج ٢ صفحة ٥٩٤ •

ولعل هذا يشبه إسقاط سهم العاملین علیها ، وفي الرقاب ، حيث أنسمه
لا يوجد في عصرنا الحالي حكومة تقوم بجمع الزكاة ، وتوزعها على مستحقينها ،
وهي أن لا يوجد كذلك رق يباع ويشتري .

وفي الرقاب ، أي إعتاق رقاب العبيد لتحريرهم من رق العبودية ، وذلك بأن
يشتري من مال الزكاة عبيد أو إماء ثم يعتقون ، أو إعانة من له أقارب يجـاـول
عقلم وذلك بمساعدة المكاتب وهو العبد الذي إتفق مع سيده على أن يقدم العبد
مالاً في نظير عتقه ويتركه يسمى ليحصل على المال المطلوب وهنا يعطى من مال
الزكاة ما يعينه على أداء الذي إلزم به في نظير عتقه .

وهؤلاء ذهبوا في الوقت الحاضر فيدخل ما يخصهم إلى مصرف المصالح العامة .
ومن هذا المصرف أيضا يصرف لفك أسرى المسلحين الذين يتعرضون للأسر .
وهنا أريد أن أشير إلى أن الاسلام حارب الرق بل وجعل سهما من أسهم الزكاة
لعتق رقابهم ، ولم يذكر التاريخ أن نظاماً سابقاً أو لا حقاً قد سلك ذلك المصـلـك
قبل الإسلام أو دعا إليه . (١)

فقد جاء في الأثر عن ابن عباس (رضي الله عنه) قال : " أعتق من زكاة
مالك " (٢)

وعن يونس عن الحسن : " أنه كان لا يرى بأساً أن يشتري الرجل من زكاة
ماله نسمة فيعتقها " (٣) . وفي سنة ٢٢١ هـ وفي أواخر العصر الأول للدولة
العباسية ، فادى الخليفة الواثق أسرى المسلمين الذين كانوا عند الروم .

(١) النظام المالي في الاسلام صفحة ١٠٢ .

(٢) كتاب الأموال ج ٤ صفحة ٧٢٢ .

(٣) كتاب الأموال ج ٤ صفحة ٧٢٢ ، ونسبة : بمعنى كل كائن حي فيه روح .

وكان الخليفة قد اشترى من بغداد وغيرها من المدن عدداً كبيراً من السروم ليفادي بهم أسرى المسلمين ، ويبلغ عدد أسرى المسلمين أربعة آلاف وأربعة وستين نفساً ، والنساء والصبيان ثمانمائة ، كما قادي مائة نفس من أهل الذمة من رعايسا الدولة العباسية . (١)

وهكذا حارب الاسلام الرق ودعا إلى حرية الانسان والشعوب منذ أربعة عشر قرناً ، بينما نرى بعض الدول الحديثة ، ما تزال تخطط الأحرار من أبناء بعض القارات وتسترقهم .

بالإضافة إلى هذا فإنه بعد إختفاء رق الأفراد ، حل محله في عصرنا هذا رق أشد خطراً وهو إسترقاق الشعوب في أفكارها وفي أموالها وسلطانها وحريتها فسي بلادها ، وكان رق الأفراد ينتهي بموتهم ثم تصبح دولهم حرة رشيدة لهم من الأمر والأهلية ما لساثر الأحرار الراشدين ، ولكن الرق الحالي رق شعوب وأمم ، تلد شعوباً وأمماتهم في الرق كأياشهم ، فهو رق دائم يفرض على الأمة بقوة ظالمة غاشمة .

لذا فبا أجدد أن يقاوم هذا الرق ويعمل على التخلص منه ، ورفع ذله عن الشعوب لا يمال الصدقات بل بكل الأموال والأرواح وبذلك تعرف مقدار مسئولية أغنياء المسلمين عن معونة الشعوب الإسلامية . (٢)

الخارمين ، وهم المدينون الذين لحقتهم الديون لأسباب تذكر منها :

الذين ركبهم الدين لمصلحة عامة ، لا لمصلحة نفسه مثل الذي يتحمل ديوات

الخلج بين الناس فيعطى من هذا السهم ولو كان غنياً ، وهذا تشجيع من الاسلام

على المروءة والخلج بين الناس والجماعات المتنازعة .

(١) نهاية الأرب في فنون الأدب ، الجزء الثاني والعشرين ، صفحة ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

(٢) الاسلام عقيدة وحريفة صفحة ١٠٤ ، وتفسير المنار ج ١٠ صفحة ٥٩٨ ينصرف .

والذين ركبهم الدين ولا وفاء عندهم وكان هذا الدين لصالح أنفسهم ، مثل التاجر الذي قلما تجد عنده سيولة في أيامنا هذا وكل أمواله بضاعة ، فيستدين من البنك أو من تاجر مثله وظروف ما يفتقر الميزان الاقتصادي ومن ثم تحول هذه الظروف دون أدائه لهذه الديون ، وفي العصر الأول للدولة العباسية وبعد الحريق الذي وقع بالأسواق ببغداد أرسل الخليفة العباسي الواثق ، الوليد بن أحمد بن أبي داود ليقوم بالتيابة عنه بتعويض التجار وخانة المعسر من (أي الغارمين) ، وكان الخليفة قد أرسل مع الوليد مبلغ خمسمائة ألف دينار ففرقها على التجسار الذين ذهبت أموالهم في الحريق ، فحسنت أحوالهم ، وسوا أسواقهم بالنجس والآجر ، وجعلوا أبواب حوانيتهم من الحديد . (١)

ويعطى الغارم من هذا السهم ليمدد به الدين إذا استغرق الدين كل ماله ، فيمدد من الدين ما يقابل المال ، ويعطى من الزاوة من مال الزكاة ، حيث أنسه بعد سداد الجزء الذي يقابل ماله يصير فقيراً ، فيكون بالتالي صنفًا للزكاة فيعطى لفقره ما يكفيه ويكفي ماله . وفي العصر الأول للدولة العباسية ، كان الخلفاء يقضون ديون بعض الرعايا سواء من بيت المال أو من عندهم شخصياً . (٢)

وكذلك الذين ركبهم الدين في سقاه من تدمير وإسراف ، فهذا لا يعطى من سهم الغارمين إلا إذا تاب توبة نصوحاً وأصبح من أهل الملاح والتفوى .

أما إذا توفي المسلم وعليه دين وليس في تركته ما يفي بدينه ، فهذا

يعطى من هذا السهم ؟

- (١) كتاب البلدان لليعقوبي ، صفحة ٣٧١ .
- (٢) زوى الطبري في تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٦ ، ١٧ . أنه (خرج - الخليفة المهدي - بعد حادثة من الليل ، يطوف بالبيت ، فسمع أعرابية من جانب المسجد ، وهي تقول : قومي مفتررون ، نبت عنهم العيون ، وفدحتهم الديون ، وغضتهم السنون ، ياد رجاليهم ، وذهبت أموالهم ، وكثر عيالهم أبناء سبيل ٠٠٠ قال : فأمر نصيراً الخادم ، فمدح إليها خمسمائة درهم) .

يرى معظم الأئمة (رضوان الله عليهم) أنه يعطى ويوفى عنه من هذا السهم .
وكان معمولاً به في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وقت قال رسول
الله (صلى الله عليه وسلم) بعد أن فتح الله عليه الفتوح :-
" أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن توفي من المؤمنين وترك ديناً ، فعلى
قضاؤه ، ومن ترك مالا فهو لورثته " (١) .

وهنا نشير إلى بعض الملاحظات على هذا السهم ، وذلك أن في سداد دين
المدينين تشجيعاً على القرض الحسن ، لأن المقرض أو الدائن إذا ضمن سداد دينه
أقدم على الإقراض ، وثالثاً بأنه لا يضيع عليه من ماله شيء ، وماذا يمنع المقرض من
الإقراض الحسن ... إلا عدم ضمان الأداء ؟

وكذلك فالإسلام أوجب سداد الدين من المدين العاجز بنفسه أو نيابة
الدولة عنه ، وهذه ميزة تميز الإسلام بها .

ولم يلحق به في ركنه قانون ، بل هو قد انفرد به من بين الشرائع
جميعاً فيما أعلم . (٢)

وخير دليل على ذلك ما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري أنه قال :
" أميب رجل في عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في ثمار إيتاعها فكثر
دينه فأفلس ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " تمدقوا عليه ، فتمدق الناس
عليه ، ولم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
لغرمائه : " خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلكم " (٣) . وفي العصر الأول للدولة
العباسية ، وفي عهد الخليفة المنصور أسقط صاحب الخراج أبو عبد الله معاوية
ابن عبيد الله بن يasar خراج رجل خراساني قضى الفيضان على زرعه ، بل وأسلفه من بيت

(١) ابن الترمذي وهو الجامع الصحيح ٢ صفحة ٢٦٦ حديث رقم ١٠٢٦ .

(٢) مقومات الاقتصاد الإسلامي صفحة ١٤٩ .

(٣) بلوغ النوام من أدلة الأحكام صفحة ١٥٥ في باب التفليس والحجر .

الحال مبلغاً وقدره مائتي ألف درهم^(١) وإذا غارنا بين الاسلام والقوانين الوضعية القديمة والحديثة ، لوجدنا أن الفرق كبير للغاية .

فالقانون الروماني قديما كان قسري بعض أدواره يبيح أن يسرق المدين بل ويبيعه في دينه . ومثل ذلك كان صدوقا في المجتمع العربي في الجاهلية من بيع من أتعس في الدين لحساب الدائن .^(٢)

وبعض قوانين دول أوروبا الحديثة تجيز سجن المدين المسعر .^(٣)

بينما الاسلام يوجب ان يسدد بيت مال المسلمين الديون التي يعجز أهلها عن سدادها ، ولم يعد للدائن سبيل إلى رقبة المدين .

ويوضح ذلك من خلال ما حدث أيام الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه) حيث أرسل إليه والي صدقات إفريقية يشكو إليه إكتظاظ بيت مال الصدقات من غير مصرف يصرف فيه ، فأرسل إليه الحاكم العادل " أن سدد الدين عن المدينين " فسددها حتى لم يبق مدين لم يسدد دينه ، فأرسل إليه بعد ذلك يذكر له أن بيت المال لا يزال محتظا ، فأرسل إليه " إشتري عبيداً وأعتقها .^(٤) وما تجدر الإشارة إليه ، أنه في العصر الأول للدولة العباسية وفي أواخر خلافة المنصور سنة ١٥٨هـ ، أوصى الخليفة ابنه المهدي - الخليفة من بعده - بالتالي (وعليّ دين فأحب أن تقضيه وتضمنه ، قال هو عليّ يا أمير المؤمنين ، قال فإنه ثلاثمائة ألف درهم وتيف ، ولست أستحلها من بيت مال المسلمين ، فاقضها عني وما يقضي إليك من الأمر أعظم منها ...) ، هكذا كان الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية يتقنون ديونهم من أموالهم الخاصة ، وفي حالة العجز يحملونها أبناءهم وخموصاً في حالة السفر أو الإحساس بقرب نهايتهم .^(٥)

(١) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ٩٣ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٢ صفحة ٣٢١ .

(٣) مقومات الاقتصاد الاسلامي صفحة ١٥٠ .

(٤) مقومات الاقتصاد الاسلامي صفحة ١٥٠ .

(٥) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع ، صفحة ٣١٩ ، ٣٢٠ .

في سبيل الله :

وهم الغزاة يدفع إليهم من سهميم قدر حاجتهم في جبالهم^(١) ، ويدخل نسي هذا السهم المتطوعون للجهاد من غير الجند ، وحدهم ابن قتيبة بالغزاة الذين لا يعطون ما يكفهم لغزاهم^(٢) ، وقال بعض العلماء : " إن ذلك باب واسع يشمل كل مصلحة للجماعة تحقق كلمة الله سبحانه وتعالى " ^(٣) وهذا أشمل وأعم .

وقد روى أبو عبيد بسنده عن عطاء بن يسار قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة : عامل عليها ، أو رجل اشتراها بماله ، أو رجل له جار فقير تصدق عليه بمذقة فأهداها إليه ، أو غار أو مغرم " ^(٤) قال أبو عبيد : فأرخص (صلى الله عليه وسلم) للنازي أن يأخذ من الصدقة وإن كان غنيا ، ونراها تأويل هذه الآية قوله تعالى : " وفي سبيل الله " .

أما في العصر النبوي والخلفاء الراشدين وفي العصر الأموي والعصر الأول للدولة العباسية - الذي نؤرخ له - كانت كلمة في سبيل الله إذا أطلقت فالمراد بها : الغزو والجهاد .

وهناك أحاديث كثيرة تؤكد ذلك ، فمن أنس (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " لغدوة " ^(٥) في سبيل الله أو روحه خير من الدنيا وما فيها " ^(٦) . وكذلك حديث البخاري " ما أغبرت قدما عبد في سبيل الله ، فتمسه النار " ^(٧) .

- (١) الأحكام السلطانية والولايات الدينية صفحة ١٤٠ .
- (٢) السياسة الشرعية صفحة ٣٤ .
- (٣) في ظلال القرآن ج ٤ صفحة ٢٢٥ .
- (٤) كتاب الاموال ج ٤ صفحة ٢٢٦ .
- (٥) الغدوة : السير أول النهار إلى الزوال .
- (٦) والروحه : السير من الزوال إلى آخر النهار ، حديث رقم ١٠٧٦ في كتاب القضاء والشهادات من مختصر صحيح مسلم للحافظ المنفري .
- (٧) صحيح البخاري م ج ٢ صفحة ٢٥ .

وهذا ما فهمه المفسرون والعلماء منذ أقدم العصور ، فصرفوا معنى قسبي
سبيل الله ... إلى الجهاد . وقالوا : إنه المراد به عند إطلاق اللفظ ، ولهذا
قال ابن الأثير : إنه صار لكثرة الاستعمال فيه ، كأنه مقصور عليه .

ومما يؤيد ما قاله ابن الأثير ، ما رواه الطبراني : أن الصحابة كانوا يوعا
مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قرأوا شأبا جليدا ، فقالوا : لو كان شهاب
وجلده في سبيل الله ... يريدون في الجهاد ونصرة الاسلام . وغيرها كثير ، ولم
يفهم أحد معنى في سبيل الله إلا الجهاد . وكذلك كان هذا الفهم سائداً قسبي
العصر الأول للدولة العباسية .

إلا أن بعض المتأخرين ^(١) رأوا أن معنى " في سبيل الله " يشمل مصالح
الدين والدولة دون الأفراد ، وأولاهم بالتقديم ، الاستعداد للحرب ، بشراء الأسلحة
والأغذية للجنود ، وإنشاء المستشفيات العسكرية والخيرية الخامة ، وإشراغ الطرق
وتشييدها ، وإعداد الدعاة إلى الاسلام ، وإرسالهم إلى بلاد الكفار ، يظهر حقيقته
الاسلام وجماله وسماحته . ويفسرون حكمته ويبلغون أحكامه ، " وكذلك العمل على
دوام الوسائل التي يستمر بها حفظه القرآن الذين تواتر - ويتواتر - بهم نقله
كما نزل من عهد وحيه إلى اليوم " .

والجهاد لا يقتصر على محاربة الأعداء ، فقد يكون الجهاد بالقلم واللسان ،
كما يكون بالسيف والسنان ، وقد يكون الجهاد فكرياً أو تربوياً أو اجتماعياً
أو اقتصادياً أو سياسياً كما يكون عسكرياً ، وكل هذه الأنواع من الجهاد تحتاج
إلى الإمداد والتمويل .

(١) من أمثال الإمام الأكبر الشيخ شلتوت في كتابه الاسلام عقيدة وشريعة صفحة
١٠٥ والعلامة رشيد رضا في كتابه : تفسير المنارج ١٠ صفحة ٥٨٥ عبد الوهاب
خلاف في السياسة الشرعية ونظام الدولة الإسلامية ١٢٥٠ هـ صفحة ١٢٥ .

ومن هنا نحل إلى أن هذا السهم يصرف منه في سبيل الله (على الثغرة والمرايطين في الثغور والأطراف ، وفي معدات الحرب من السلاح والكراع ، وفي تأمين الطرق وإصلاحها ، وغير ذلك مما يحتاج إليه المسلمون ، ويوفر عليهم أسباب الراحة)^(١) .

وابن السبيل ، وأبناء السبيل هم المسافرون الذين انقطع بهم السفر ، عن بلادهم ومستقر أموالهم ، فيصرف لهم ولو كانوا أغنياء في بلادهم ما يوصلهم إليها . وقال بعض العلماء إنه إذا وجد من يقرضه لا يعطى من الزكاة لأنه في هذه الحالة لا بعد ابن سبيل ، ثم هو غني وقد سدت حاجته بالاقتراض ، وإن كان فقيراً في بلده فإنه يعطى يومئذ الفقر لا بوصف أنه ابن سبيل .

ولكن الأرجح أنه يعطى من مال الزكاة من غير أن يضطر إلى طلب الاستدانة ومال الله أولى بسد حاجته .^(٢)

وقد إعنتى القرآن الكريم بابن السبيل أيما إعناء ، فقد جعل له سهماً من الزكاة - كما هنا - كما جعل له نصيباً من الفي وخمس الغنائم^(٣) ، وللمل هؤلاء الذين إنقطع بهم السفر من بين هؤلاء الذين مشوا في الأرض طلباً للرزق والسياسة ، والعلم ، والجهاد في سبيل الله ، والحج الذي يمازى إليه من كسـل مكان وهو الركن الخامس من أركان الإسلام .

وعناية الإسلام بالمسافرين الفقراء والمتقطعين عناية فذة ، لم يعرف لها

تظهير في نظام من الأنظمة أو شريعة من الشرائع .

- (١) النظام المالي الإسلامي المقارن صفحة ١١٥ .
- (٢) وهو الامام مالك (رضي الله عنه) من كتاب النظام المالي في الإسلام صفحة ١٠٦ .
- (٣) قوله تعالى في القرآن الكريم في سورة الحشر آية ٧ " ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ... " وقوله تعالى في سورة الأنفال آية ٤١ " واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ... " .

ويؤكد هذه العناية ما رواه ابن سعد في طبقاته :-

" أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) إتخذ في عهده داراً خاصة أطلق عليها " دار الدقيق " ، وذلك أنه جعل فيها الدقيق والسويق والتمسمر والزبيب وما يحتاج إليه ، يعين به الملقطع به ، والضيف ينزل به ، ووضع عمر في طريق السبل ما بين مكة والمدينة ما يصلح من ينقطع به ، ويحمل من ماء إلى ماء " (١)

وفي العصر الأول للدولة العباسية ، كانت هناك محطات عديدة في مختلف الأقاليم والقرى والبلدان للضيافة ورعاية أبناء السبيل ، فيذكر العقدي أن قرية حبرى بإقليم الشام كانت في هذه القرية ضيافة دائمة ، وطباخ ، وخباز ، وخدام مرثيون ، يقدمون العدىس بالزيت ، لكل من حضر من الفقراء ويدفع إلى الأغنياء إذا أخذوا ... (٢)

فإذا وجد أبناء السبيل ، يدفع لهم من هذا السهم نفقة سفرهم إلى بلادهم " سواء - أكان ابن السبيل هذا - مجتازاً أم مبتدئاً " (٣)

ويشترط للمنطقة على أبناء السبيل أن يكون سفرهم هذا مشروعاً وقسري غير معصية ، وأن يكون فيه منفعة ، وأن يكون محتاجاً في ذلك الموضع .

وإذا تولى الانسان إخراج زكاة ماله ، فلا يجوز دفعها لوالديه وأبنائهم وزوجاته ممن تلزمه مؤونتهم ، ولا إلى رفيقه ولا لكافر ، أما صدقة التطوع فيجوز دفعها لهؤلاء وغيرهم .

(١) الطبقات الكبرى ج ٢ صفحة ٢٨٣ .

(٢) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، صفحة ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٣) النظام المالي الاسلامي المقارن صفحة ١١٥ .

إن هذا التحديد للأصناف الثمانية يوجب على الدولة حصرهم وتتبع حالتهم فقد كانت هناك سجلات في كل بلد ، ثم في القصر الرئيسي في العصر الأول للدولة العباسية ، وقد كان للمصدقة ديوان خاص بها في دار الخلافة ، له فروع في سائر الولايات (١) .

إن نظرة إلى تلك الأصناف الثمانية الذين ذكرتهم الآية الكريمة قد شملت المصالح الدينية والسياسية والاجتماعية من دعوة للجهاد في سبيل الله وتكويين الجيوش ، والعمل للقضاء على الفقر ، وسداد الدين ، ودفع الحاجة عن ذوي الحاجة وتنشيط للتجارة ، أي أنها تشمل كل متطلبات المجتمع ، وإيجاد الأمن والمحبة والتآلف بين أفرادهم . ورغم قلة الأرقام التي وصلتنا واستطعنا الحصول عليها ، والتي تبين مقدار جباية الزكاة من بعض الولايات ، إلا أن هذه الأرقام والمبالغ التي كان يتم تحصيلها للإفاق في الوجوه الثمانية المذكورة في القرآن الكريم في سورة التوبة لا يستهان بها ، فصدقات البصرة فقط في عهد الخليفة العباسي المأمون بلغت (٢٥٠ر٧١٠ر١٣٢) مائة واثنين وثلاثين مليون وسبعمائة وعشرة ألف ومائتان وخمسون درهما . (٢)

والسؤال الذي يدور بذهن أي باحث ، هو كم كانت إيرادات الزكاة لجميع الولايات ؟؟ أتمنى أن يأتي اليوم الذي نستطيع أن نرد فيه على السؤال عند الحصول على إحصائيات تبين مصارف الزكاة .

ولكن هل يشترط توزيعها على جميع الأصناف ؟

بالطبع لا . " فلم يكن من الضروري توزيع إيرادات هذا الباب على جميع

الأصناف المذكورة أو أشتراط كل صنف ، بل يصح إختصاص صنف دون آخر " (٣)

(١) تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ج ١ صفحة ٤٨٠ .

(٢) كتاب الخراج وصنعيته الكتابية ، لقدامة بن جعفر صفحة ٢٣٩ .

(٣) النظام المالي الاسلامي المقارن صفحة ١١٦ .

ويؤكد هذا ما رواه أبو عبيد بن سنده عن حذيفة قال : " إذا وضعت الزكاة فسي
صنف واحد من الأصناف الثمانية أجراك " (١).

وعن ابن عباس أنه قال :

" إذا وضعتها في صنف واحد من هذه الأصناف فحسبك " (٢) إنما قال الله تبارك
وتعالى : " إنما الصدقات للفقراء والمساكين " وكذا وكذا ، لئلا يجعلها في غير
هذه الأصناف (٣).

والمفهوم من كلام ابن عباس (رضي الله عنه) أن المقصود من ذكر
الأصناف الثمانية ، ليس وجوب دفع الصدقة إليهم جميعا ، بل المراد حصوها فيهم
بحيث لا تخرج عنهم .

بل إن النبي (صلى الله عليه وسلم) حين ذكر الصدقة قال : " تؤخذ
من أغنيائهم فتروى على فقرائهم " (٤) فلم يذكر (عليه الصلاة والسلام) ها هنا
غير صنف واحد ، ثم أتاه مال بعد هذا ، فجعله في صنف ثان سوى الفقراء وهم
المؤلفة فلو بهم : الأقرع بن حابس ، وعيينة بن حصن وغيرهما ، قسم فيهم الذهبية
التي بحث بها إليه من على أموال أهل اليمن ، ثم أتاه مال آخر فجعله في
صنف ثالث وهم الفارمون ، ومن ذلك قوله لقبيلة بن المخارق في الحمالة (٥) التي
تحمل بها : " أقم حتى تأتين الصدقة ، فإذا أن سميتك عليها ، وإذا أن تحملها
عنها " (٦) وفي العصر الأول للدولة العباسية ، سار الخلفاء على نهج (صلى الله
عليه وسلم) في هذا المجال ، فيذكر لنا الطبري في كتابه وصية الخليفة المأمون
لأخيه الخليفة المعتصم - الخليفة من بعده حيث يقول لأخيه (...) وخذ ممن
أقربائهم لضعفائهم ، ولا تحمل عليهم في شيء ، وأنصف بعضهم من بعض بالحق (٧).

(١) كتاب الأموال ج ٤ صفحة ٦٨٨ .

(٢) فحسبك : يعني يكفيك وبجزئي عنك .

(٣) كتاب الأموال ج ٤ صفحة ٦٨٨ ، ٦٨٩ .

(٤) كتاب الأموال ج ٤ صفحة ٦٦٨ .

(٥) والحمالة : بفتح الحاء ما يحمله الإنسان من الديار والمخارم ويكرها علاقة
السيث وبضمها ما يأخذ الحمالة من أجره على الحمل .

(٦) كتاب الأموال ج ٤ صفحة ٦٥٦ .

(٧) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٢٩٤ ضمن أحداث سنة ٢١٨ هـ
وفي نهاية الأرب في فنون الأدب ، الجزء الثاني والعشرين ، صفحة ٢٣٧ .

وننتهي إلى القول بأنه يجوز تخصيص صف دون آخر ، وتمييزه عليه دون ما إجحاف بحقوق الآخرين ، وما تجدر الإشارة إليه أنه لا يجوز نقل صدقات بلية إلى غيره ، إلا إذا كان في حالة إستثناء .^(١)

ذكر الماوردي أنه : إذا قسمت الزكاة في الأصناف الشائعة لم يخل حالهم بعدها من خيبة أقسام :

- أ - أن تكون وفق كفايتهم من غير نقص ولا زيادة ، فقد خرجوا بما أخذوه من أهل الصدقات ، وحرم عليهم التعرض لها .
- ب - أن تكون مقصورة عن كفايتهم فلا يخرجون من أهلها ويحالون بباقي كفايتهم على غيرها .
- ج - أن تكون كافية لبعضهم مقصورة عن الباقين ، فيخرج المكتفون عن أهلها ويكون المقصرون على حالهم من أهل الصدقات .
- د - أن تفضل عن كفاية جميعهم فيخرجون من أهلها بالكفاية ويرد الفائض من سهامهم على غيرهم من أقرب البلاد إليهم .
- هـ - أن تفضل عن كفايات بعضهم وتعجز عن كفايات الباقين فيرد ما فضل عن المكتفين على عجز من المقصرين حتى يكتفي القريبان .^(٢)

الزكاة من الأمة واليهما :

والزكاة في نظر الاسلام ليست إلا صرف بعض أموال الأمة ممثلة في أغنيائها إلى الأمة نفسها ممثلة في فقرائها ، وبعبارة أخرى ليست إلا نقل الأمة بعض مالها من إحدى يديها وهي اليد المشرفة التي استخلفها الله على حفظه وتنميته والتصرف فيه ، وهي يد الأغنياء إلى اليد الأخرى وهي اليد العاملة الكادحة ، التي لا يفسى عملها بحاجتها أو التي عجزت عن العمل ، وجعل رزقها فيه ومنه ، وهي يسند

(١) كما لا يجوز دفعها إلى ذوي القربى من بني هاشم وبني عبد المطلب تنزيها لهم عن أوساخ الذنوب .

(٢) الأحكام السلطانية والولايات الدينية صفحة ١٤٠ .

(١) ولعل هذا ما يوحي به القرآن الكريم حين يقول :
 " وآتوهم من مال الله الذي آتاكم " (٢) . وحين يقول بوجه عام " وأنفقوا مما
 جعلكم مستخلفين فيه " (٣) .

وقد اهتم الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية بمورد الزكاة اهتماماً
 كبيراً ، وحاولوا بقدر الإمكان تنمية هذا المورد ، للإنفاق منه في الوجوه المخصصة
 لها ، ويكفيها أن تعرف أن الخليفة هارون الرشيد كان يتمدق من ملب ماله
 كل يوم بألف درهم بعد زكاته (٤) .

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الخلفاء العباسيين كانوا يبدؤون
 بأنفسهم بإخراج الزكاة إلى أصحابها المستحقين لها .

وكم كنت أمتني بعد البحث المنهني في بعض الدول العربية والاسلامية أن
 أحصل على إحصائيات وأرقام تبين لنا مصروفات الزكاة في العصر الأول للدولة
 العباسية ولكن ربما سيكون هذا اليوم قريب إذا تمكن بعض الباحثين من
 العثور على هذه الاحصائيات والأرقام إن شاء الله تعالى .

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | الاسلام عقيدة وشريعة صفحة ٩٤ ، ٩٥ |
| (٢) | القرآن الكريم سورة النور آية ٣٣ - |
| (٣) | القرآن الكريم سورة الحديد آية ٢٧ - |
| (٤) | الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، صفحة ١٣١ ، وجاء فيه (١٠٠٠ كان
الرشيد يجلي كل يوم مائه ركعة إلى أن فارق الدنيا إلا من مرض ، وكان يتمدق
من ملب ماله كل يوم بألف درهم بعد زكاته ، وكان إذا حج ، حج معه
مائة من الفقهاء وأبنائهم ، فإذا لم يحج أحج ثلاثمائة رجل بالنفقة السابقة
والكسوة الظاهرة ١٠٠٠) . |

قال الله تعالى :

مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي
الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً
بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ، وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ
عَنْهُ فَانْتَهُوا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ ، إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ، لِلْفُقَرَاءِ
الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ
فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، أُولَئِكَ هُمُ
الصَّادِقُونَ ، وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ
هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ
عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ، وَمَنْ يُوقِ شَمَحَ نَفْسِهِ
فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ، وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ
لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا
لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ

القرآن الكريم

سورة الاحزاب

١٠٠٩، ٨، ٧

الفصل الثاني

مصارف الجزيء والخارج والعشور

- أرزاق الدولة « الجنه - العمالة - القضاة - الكتاب - موظفي الدولة... الخ »
- أرزاق العمالة والقضاة والكتاب وأئمة المساجد والمؤذنين « أرزاق موظفي الدولة »
- نفقات الفزوات وإعطاء الثواب
- تأسيس المدن
- نفقات المرافق العامة للدولة مثل البريد - وإحتياجات الإدارة...

مصارف الجزية والخراج والعشير وبعض الضرائب الأخرى

ويتضمن هذا الفصل مصارف الخراج (ضريبة الأراضي الزراعية) ، والجزية على الرؤوس من أهل الذمة ، والأعشار المأخوذة على تجار أهل الحرب والذمة ، وبعض الضرائب الأخرى المستحدثة في العصر الأول للدولة العباسية.

فكل ما يورد الي بيت المال ، في المقر الرئيسي في بغداد أو أي إقليم من الأقاليم الإسلامية ، كان يوجه للمصرف منه على المصالح العامة ، ومراقب الدولة ، كأوراق الكتاب والولاء والخلفاء والقضاة والشرطة والمعلمين ، وجميع من يؤدي للدولة خدمة يعود نفعها على الأمة.

كما يصرف من هذا الباب في بناء المساجد والقناطر ، وإقامة الجسور ، وحفر الشرع والفتوات ، واستصلاح الأراضي وإقامة السدود ، وإصلاح الطرق ، وحراسة الحدود والشور ، وفي كتابة القرآن الكريم والكتب النافعة ، (أي إعادة كتابتها ، وزيادة عددها ، حتى تكون هذه الكتب في متناول الناس ، وبالذات القرآن الكريم) .

وكذلك كان يصرف من هذا الباب في ترجمة بعض الكتب الإغريقية والكتب النافعة لبعض الأمم الأخرى.

كما كان يصرف من هذا الباب في تأسيس المدن وتمصيرها ، وفي نفقات البريد ، والهدايا والعطايا والمنح ، وكان يجري منه على المرضى والمجذمين والمميان وأهل السجون.

بالإضافة إلى ما تقدم ، كان يصرف من هذا الباب على أعطيات الجند ونفقات الحروب.

وفيما يلي نبين تلميل تخطيطات الصرف التي جرى عليها العمل في العصر الأول للدولة العباسية.

١ - عطاء الجند : (أرزاق ورواتب الجند)

عندما آلت الخلافة الي العباسيين اهتموا بديوان العطاء أو ديوان الجند ————— بالأخرى - فأصلحوا أمره ، وأناطوا إليه مهمة تجنيد القوات ، ودفع أرزاقها ، دون تمييز بين أجناسها ، فأصبح الجبتي هو العمود الفقري لقوتهم ، ولما نما عظيمها ، نشيجة السماح لمعتنقي الاسلام الجدد بالانخراط في صفوفه^(١) . وذلك أن العباسيين ————— ساروا على المبدأ الذي أقره الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك ، وهو أن يعطسنى الجند عطاءً محددًا ، وحقوقات معلومة ، دون اعتبار لشيء ، سوى اشتراكهم في العمليات الحربية ، وعلى ذلك فقد بلغ عدد الجيش في العصر الأول للدولة العباسية مئات الألوف ، ووصلت عدة الجيش الشامي وحده في العراق الي (١٢٥٠٠٠) مائة وخمسة وعشرين ألف ، هم جميعا من الجند النظاميين ، المدونين في الديوان ، والذين لهم أرزاق وأعطيات . الي جانب جماعات المتطوعة التي تألفت من البدو والفلاحين وأهل المدن الذين اشتركوا في الحروب نحدوهم دواع ديلية وروحية بالإضافة الي الرغبة في الحصول على العطاء^(٢) .

كان يراعى في تقدير العطاء للجندي أن يكون مناسباً لرتبته العسكرية والتزاماته الاجتماعية ، كما كان يرتفع أو ينخفض تبعاً لظروف المكان الذي يربط فيه من حيث غلاء أسعاره أو رخصها ، ويؤخذ في الاعتبار أيضا نوع السلاح الذي ينتمي اليه الجندي ، إذ أن لكل فرقة كان لها عطاؤها الأساسي ، علاوة على مبالغ أخرى تصرف كبذلات^(٣) ، وكان الجند الذين يتقاضون أرزاقا ثابتة من ديوان الجيش يسمون

(١) Hell, "The Arab Civilization" p. 84.

(٢) Hell, "The Arab Civilization" p. 84

وكذلك في تاريخ الاسلام السياسي والديني والاجتماعي ، الجزء الثاني ، صفحة

٢٢١ .

(٣) النظم الادارية والمالية صفحة ١٧١ .

المرتزقية^(١).

وكان الجند يتقاضون أحيانا عطاءً إضافيا في المناسبات الهامة كتولية خليفة ، أو عند صدّ خطر يهدد الدولة ، أو إخماد ثورة أخلت بأمنها ، كما حدث عندما قضى القائد الأفشين مع عسكره على فتنة بابك الخرمي ، سنة ٢٢٢ هـ ، وفي عهد الخليفة العباسي المعتصم ، حيث أمر الخليفة المعتصم بعشرين ألف ألف درهم للأفشيين ، وعشرة آلاف ألف يفرقها في عسكره^(٢).

كانت مواعيد دفع العطاء من بيت المال تحدد طبقا لمواعيد جباية الخراج^(٣) ، وكان ديوان العطاء (الجند) من أولى الدواوين التي تم إنشاؤها وتنفيذها عند قيام الدولة العباسية ، إذ يقول الطبري في كتابه: (..... فأمر أبو مسلم أبا صالح كامل ابن مظفر أن يوجه رجلا الى خندق محرز بن ابراهيم ، لعرض من فيه ، واحماشهم في دفتر بأسمائهم ، وأسماء آبائهم ، وقراهم ، فوجه أبو صالح حميدا الأزرق لذلك ، وكان كتابيا ، فأحصى من في خندق محرز)^(٤).

وعندما نجحت الثورة العباسية ، وتكونت الدولة ، جاء في أول خطبة ألقاها الخليفة أبو العباس السفاح ، أمر بزيادة العطاء ، إذ قال :

(١) هناك فرق بين الأجر والرزق ، ذلك أن الأجر يصرفه رجل الى رجل آخر بالاتفاق بينهما عن عمل يؤدي . أما الرزق فيؤخذ من بيت المال ، وليس فيه معاومة . آثار الأول في ترتيب الدول ، صفحة ٨٩ .

ويذكر البلاذري في فتوح البلدان صفحة ٤٢٦ ، ٤٢٧ أن أول من نظم عملية أوزاق الجند هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وجعل لها ديوانا خاصا . وكذلك في كتاب Samadi, "Some Aspects of...", ٧, 29, p. 131-430 .

(٢) الكامل في التاريخ ، الجزء الخامس ، صفحة ٢٤٦ .

(٣) الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، الماوردي ، صفحة ١٧٣ .

(٤) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع ، صفحة ٨٥ ضمن أحداث سنة ١٢٩ هـ ويقول في موضع آخر أن أبا مسلم (لما كثرت الشيعة في عسكره ، وضافت به سليمانج ، ارتاد عسكرا فسيحا ، فأصاب حاجته الماخوان ، فارتحل إليها ، واستعمل على ديوان الجند كامل بن مظفر) .

" يا أهل الكوفة ، أنتم محل محبتنا ، ومثزل مودتنا ، أنتم الذين لم تتغيروا عــــن ذلك ... حتى أدركتم زماننا ، وأناكم الله بدولتنا ، وأنتم أجمع الناس بنا ، وأكرمهم علينا ، وقد زدكم في أعطياتكم مائة درهم ، فاستعدوا لأننا السفاح المسيح ، والشاشر المير ... (١) .

وعندما وصلت الأخبار للخليفة السفاح عن سقوط الدولة الأموية وهزيمتهم في معركة الزاب (أمر لمن شهد الواقعة بخمسمائة خمسمائة ، ورفع أرزاقهم إلى ثمانين) (٢) . وكان ذلك سنة ١٢٢هـ .

وبذلك تكون جملة عطاء الجندي (٩٦٠) درهما سنويا ، فضلا عن المقـــــــررات السلوية ، والعطاءات ، والنصيب في الغنيمة ، بينما نال الفارس ضعف هذا المبلغ أي (١٩٢٠) درهما . (٣) .

وبهذا العطاء ، في بداية العصر الأول للدولة العباسية يكون الخليفة السفاح قد أعاد العطاء ، إلى ماكان عليه في أيام بني أمية .

ونظراً لارتباط العطاء بجباية الخراج لذا فلم تكن الرواتب (الأرزاق) تمسرف في مواعيد محددة في أنحاء الدولة العباسية . ففي خراسان مثلا كان بعض الجنود يصرفون مرتباتهم مرتين في السنة ، على حين كانت هناك فرق أخرى تصرف أرزاقها ثلاث وأربع مرات في السنة (٤) .

(١) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع ، صفحة ١٢٦ ، ضمن أحداث سنة ١٢٢هـ .

وفي العيون والحداث في أخبار الحقائق ، صفحة ٢٠٠ .

(٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع ، صفحة ١٢٢ .

(٣) الإدارة العربية ، ص ١٠٠ ق . حسيني ، صفحة ٤٠٩ .

(٤) تاريخ البيهقي ، صفحة ٥٧ في الهامش . وكذلك في مفاتيح العلوم صفحة ٤٣ .

يقول الخوارزمي : (أصناف الأرزاق في ديوان خراسان ثلاثة : أحدها حساب العشرية ، وهي أربعة أطباع في السنة ، والثاني حساب الجند وهو الديوان وهو طمـــــعان في السنة ، والثالث حساب المرتزقة وهو في كل سنة ثلاثة أطباع) .

وكان هذا الوضع موجوداً في العراق في بعض الأحيان كما أشار إليه الحادي^(١) ، وكان يطلق على أرزاق الجند في خراسان كلمة " الأطماع " ، وفي العراق كلمة " الأرزاق "^(٢) .

وجرت العادة أن تصرف رواتب الجند النظاميين ، وعمال الخراج من مال الخراج الذي يجمع في بيت المال العام.

أما عمال الزكاة ، والجند المتطوعون ، الذين ينضمون باختيارهم للجيش عند وقوع الحرب ، وعند الفتوحات ، لدوافع دينية ، فكانت تصرف مستحقاتهم من أموال الزكاة.

هذا بخلاف الغنائم التي كانت توزع عليهم عقب انتصاراتهم في المعارك والفتوحات ، وكان يشرف على هذه العملية خالد بن برمك في عهد الخليفة المقتدر^(٣) .

وكانت كل ولاية تدفع أرزاق جندها من خراج أرضها ، ولم يشذ عن هذه القاعدة سوى بغداد ، لأنها تجمع فائض الخراج للدولة العباسية ، وكذلك مدينتي الكوفة والبصرة ، التي كان يرد إليها خراج مياه الكوفة ومياه البصرة ، وهي مناطق في الأراضي الفارسية^(٤) .

وكان الخليفة العباسي هو صاحب الرأي الأول في تقدير العطاء ، والأرزاق التي تصرف من بيت المال ، وكان عليه أن يضمن على صرفها في مواعيدها دون تأخير . فإذا تظلم المستوفون من نقص أرزاقهم أو تأخرها عاقب الولاة ، وأحياناً كان العقاب

(١) تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء ، صفحة ١٤ ، ١٥ .

(٢) مفتاح العلوم ، صفحة ٤٢ في الفصل الخامس (في مواضع كتاب ديبوان الجيش) .

(٣) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ٨٧ .

(٤) الأخبار الطوال ، في المقدمة ، صفحة ٥٠ د .

يصل الى عزلهم عن الولاية^(١) : ولم يكن من سلطة الولاة أن يرفعوا مرضيات الجنود إلا في الحالات الضرورية ، كحدوث قحط أو قيام حرب^(٢) . وكانت في هذه الحالة تعتبر زيادة مؤقتة ، لا يجوز تشييدها إلا بموافقة الخليفة على ذلك . وكانت أرزاق الجند في العراق تدفع في عهد الخليفة السفاح بانتظام مرة كل شهر^(٣) .

تقلد ديوان العطاء للخليفة أبي جعفر المنصور حبيب بن عبد الله بن وغبان مولى حبيب بن سلمة الفهري ، وقد نالت القوات التي تحرس الشفور والحدود في عهده رواتب أعلى ، ومقررات إضافية ، فكان كل جندي في حماية ملطية ، يتسلم شيئاً من راتبه المقرر ، سكناً مجانياً ، وعطاءً محددًا مقداره عشرة دنانير ، وما يساوي مائة دينار من المؤنة^(٤) .

وكان ذلك حينما أعاد الخليفة المنصور بناء شهر ملطية سنة ١٢٩ هـ ، لتشجيعهم وحشهم على القتال^(٥) .

(١) جاء في الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي ، صفحة ٩١ في الباب السابع في ولاية المظالم: (... كتب بعض ولاة الأجناد إلى المأمون ، أن الجند شغبوا ونهبوا ، فكتب إليه ، لوعدك لم يشفوا ، ولو وفيت لم ينهبوا ، وعزلهم عنهم ، وأدر عليهم أرزاقهم) .

(٢) S.Ameer Ali, "A short history of the Saracens", p.191 يذكر سيد أمير علي أن هذا الوضع كان موجوداً في العهد الأموي .

(٣) الإمامة والسياسة ، الجزء الثاني ، صفحة ١٢٢ عند الحديث عن اختلاف أبي مسلم على أبي العباس وجاء فيه: (وكان مع أبي مسلم من أهل خراسان عشرة آلاف ، وقد قدم بهم ، يأخذون العطاء عند مرة كل شهر ، وأوفر ما يكون من الأرزاق سوى الأعاجم.....) .

(٤) الإدارة العربية ، ص ١٠٠ ق . حسيني صفحة ٤١٢ .

(٥) وجاء في فتوح البلدان صفحة ١٩١ قلما كانت سنة تسع وثلاثين ومائة ، كتب المنصور إلى صالح بن علي يأمره ببناء ملطية وتحصينها ، ثم رأى أن يوجه عبد الوهاب بن إبراهيم الإمام والياً على الجزيرة وشورها ، وأسكن المنصور ملطية أربعة آلاف مقاتل من أهل الجزيرة ، لأنها من شهورهم ، على زيادة عشرة دنانير في عطاء كل رجل ، ومئة مائة دينار سوى الجبل الذي يتجاعله القبائل بينها ، ووضع فيها شحنتها من السلاح ، وأقطع الجند المزارع وبني حصن قلونية.....) .

كما أن الخليفة المنصور منح جند أبي مسلم الخراساني عطاءً إضافياً من بيوت المال عند مقتلهم خشيّة الفتنة وذلك لتهدئتهم^(١) . حيث يذكر الديفوري أن أبا جعفر المنصور (أمر بالعطاء لأصحاب أبي مسلم ، وأجزل الحلات للقواد والرؤساء منهم ، ثم عهد إليهم أن من أحبّ منكم أن يكون معنا هاهنا ، نأمر بالحقاقه في الديوان في ألف من العطاء ، ومن أحبّ أن يلحق بخراسان ، كثيناه في خمسائة تروء عليه في كل عام ، وهو قاعد في بيته .^(٢)

كذلك حدد الخليفة المنصور مرتبات الجند وفق نظام خاص ، وكانت تصرف إليهم كل ثلاثة شهور أو أربعة^(٣) .

ولما ولي الخليفة المهدي بسط يده في العطاء ، فأذهب جميع ما خلفه الخليفة المنصور ، وهو ستمائة ألف ألف درهم وأربعة عشر ألف ألف دينار ، سوى ما جباه في أيامه^(٤) .

كما اتخذ الخليفة المهدي من أهل المدينة المنورة سنة ١٦٠ هـ جيشاً ليكونوا حوله حرساً بالعراق ، وأنصاراً له ، وأجرى عليهم أرزاقاً غير أعطيتهم ، وأعطاهم إقطاعاً معروفة بهم^(٥) .

(١)، (٢) الإمامة والسياسة ، الجزء الثاني ، صفحة ١٣٦ -

(٣) Khuda Bukhsh, "Politics in Islam", p.112.

(٤) الإسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني ، صفحة ٢٠٤ وكان الخليفة المنصور يرى أن الجند يحتاجون إلى كثرة الرزق لخلاء السر ، وأن أرزاقهم تعطى بعضها طعاماً وبعضها علقاً يعطونه بأعيانه .

(٥) مروج الذهب ومعادن الجوهر ، الجزء الثالث ، صفحة ٢٢٢ عند ذكر خلافة المهدي محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس .

(٦) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٣٢ -

وأرسل الصهدي جنداً إلى الشغور في الجزيرة والشام ، ومنحهم مرتبـات كبيرة بلغت أربعين ديناراً في كل عطاء ، علاوة على (٣٠٠) درهم كمكافأة ، وتوسع في الإنفاق عليهم ، وأقطعهم المساكن (١) .

كذلك أمر الخليفة الصهدي بمراجعة سجلات ديوان الجند ، وتنظيمهم ، وإخراج بعض القبائل ، وإعانة بعض القبائل إلى ديوان قريش (٢) .

أما الخليفة الهادي فقد اهتم بديوان العطاء ، وكان كثير العطاء ، لدرجة أن قال عنه بعض المؤرخين إنه من أهم ما أخذ عليه إرفاقه في العطاء (٣) .

ولما آلت الخلافة إلى هارون الرشيد توسع في منح الأرزاق والمرتبات ، من بيت المال ، فقد نال الجنود في المراكز الأممية الحصينة رواتب عالية إلى جانب المؤونة والمقررات الخاصة الكبيرة ، كما منحوا أرضاً لزراعتها ، ونقلت بعض القبائل العربية من داخل البلاد إلى هذه الجهات لإحيائها وتعميرها ، وتحمل بيت المال جميع التسهيلات والإعانات والإعاشات المالية التي تلزمهم (٤) . كما زاد الخليفة هارون الرشيد أعطيات جند الشغور ، فأعطى كل رجل منهم عشرة دنانير لمـسـوق عطائه المفروض له .

- (١) فتوح البلدان ، صفحة ١٩٤ وكان ذلك سنة ١٦٩هـ ، وفيها توفي الخليفة الصهدي .
 - (٢) أمر الخليفة الصهدي أن يرد نسب آل زياد بن أبيه الذي استلحقه معاوية ابن أبي سفيان ، إلى عبيد الثقفي ، وإخراجهم من ديوان قريش وردهم السي ثقيف ، كما أمر يرد نسب آل أبي بكر إلى ولـاء الرسول (صلى الله عليه وسلم) لكن العمال تم إغراؤهم من بني زياد ، وأعادوهم إلى ديوان قريش . الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية صفحة ١٤٤ - ١٤٥ . وفي بدايته الحديث عن خلافة الصهدي .
 - (٣) تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، الجزء الثاني ، صفحة ٥٢ ، د . حسن إبراهيم حسن .
 - (٤) الإدارة العربية ، صفحة ٤١٦ .
- وكذلك في كتاب Hell, "The Arab Civilization" p. 87.

إلا أنه ونتيجة لتحمل بيت المال المركزي في بغداد التكاليف الكثيرة والأعطيات ووجوه التكاليف الأخرى مما أثقل كاهل بيت المال ، وجعل الخليفة هارون الرشيد يخفض راتب جندي المشاة من ثمانين درهما إلى ستين درهما^(١) .

ربما لتحقق الاستقرار والأمن في الدولة ، مما أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة في الدولة وخص الأسرار ، وربما حتى يتوفر المال ، ويتمكن بيت المال من الوفاء بالالتزامات المالية المتعددة .

زاد الخليفة الأمين بعد أن ولي الخلافة من أرزاق جنود الشنار ، فمُنح كسب رجل منهم عشرة دنانير فضلا عن مرتبه الأصلي ، وكان الخليفة الأمين منح الجنود رزق سنين سنة ١٩٢ هـ عندما تولى الخلافة^(٢) .

ولما قامت الحرب بين الأخوين الأمين والعمامون ، اضطر طاهر بن الحسين قائد جيوش العمامون إلى منح جنده رزق أربعة أشهر كمكافأة ، لتشجيعهم على القتال^(٣) .

وقد ثار إبراهيم بن المهدي في بغداد سنة ٢٠٢ هـ على حكم الخليفة العمامون ، أثناء إقامته في خراسان ، وعندما قلت لديه الأموال وعجز عن دفع أرزاق الجنود ، اضطر لأن يدفع لهم مبلغ مائتي (٢٠٠) درهم لكل جندي ، وكتب لهم بالباقي على أرض السواد ، ليجمعوه منها^(٤) .

(١) الكامل في التاريخ ، الجزء الخامس ، صفحة ١٢٧ ، وكذلك في الإدارة العربية ، صفحة ٤٠٩ .

(٢) الكامل في التاريخ ، الجزء الخامس ، صفحة ١٢٤ .

(٣) البداية والنهاية المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٢٤٣ ، وجاء فيه : (٠٠٠) فأمر لهم برزق أربعة أشهر ، يعطون ألف دينار ، اقتترضها من بعض الناس (٠٠٠) .

(٤) ويقول ابن كثير في البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٢٤٨ بأنه : (طلب منه - إبراهيم المهدي - الجنود أرزاقهم ، فمات لهم ثم أعطاهم مائتي درهم لكل واحد ، وكتب لهم بتعويض من أرض السواد) .

وكانت مرتبات الجند في عهد الخليفة المأمون تتفاوت من إقليم لأخر ،
وفي الشام كانت أعلى منها في العراق ^(١) ، وتوسع الخليفة المأمون في إنفاق
الأموال على القادة ، لدرجة أنه كان يرفض أن يسترد الأموال التي تبقى لدى
بعضهم ، من نفقات الحملات الحربية ^(٢) .

وفي سنة ٢٠٢ هـ منح الخليفة المأمون أرزاقا إضافية للجند ، في العراق
والشام ^(٣) .

بدأ تسجيل الأتراك في الديوان منذ عهد الخليفة المأمون ^(٤) ، ذلك أن
الخليفة المأمون أحاط نفسه بخرس كبير من أسرى الترك . فلما جاء الخليفة
المعتصم ، صمم على تكوين جيش كامل منهم ، وأخرج العرب من ديوان العطش ،
وأحل محلهم الترك ، وقد استاء العرب والفرس جميعا من هذه الخطوة ، إلا أن
الخليفة المعتصم لم يبالى ، بل عمد إلى شراء الجواري ، وقام بتزويج الجند الأتراك
منهن ، وأجرى لهم أرزاقا قاسمة ، وسجل أسماءهن في الدواوين ^(٥) .

(١) Sayed Ameer Ali, "A short history of the Saracens, (١)
p. 436..

(٢) كتاب بغداد ، صفحة ٢٩ .

(٣) كتاب بغداد ، صفحة ١٠ ، وفي الإسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني ،
صفحة ٢٢٤ .

(٤) العرب والروم صفحة ١٢ .

(٥) كتاب البلدان ، اليعقوبي ، صفحة ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ويقول اليعقوبي بعد أن
تحدث أن الخليفة المعتصم أقطع أناسا تركي واصحابه الموضع المعروف
بالكرخ (٠٠٠٠) ثم اشترى لهم الجواري فأزواجهم منهن ، ٠٠٠٠٠ . وأجرى
لجواري الأتراك أرزاقا قاسمة ، وأثبت أسماءهن في الدواوين ، فلم يكن يقدر
أحد منهم بطلق إمرأته ولا يفارقها (٠٠٠٠٠) .

وكان الخليفة المعتصم ينفق الأموال على جنده ، وقواده الأتراك ، كما أنه اهتم بالحدود ، فرفع راتب جندي المشاة بها إلى أربعين درهماً ، والفرسان إلى مائة درهم^(١) .

ويذكر المقرئ في خطه ، أن الخليفة المعتصم كتب إلى كندر بن نصر الصفدي أمير مصر ، يأمره بإسقاط العرب من الديوان ، وقطع العطاء عنهم ، مما أدى إلى قيام ثورة بزعاية يحيى بن الوزير الجروي ، في جمع من لحم وجذام^(٢) ، وهذا يدل دلالة واضحة على أهمية العطاء ، الذي كان يدفعه بيت المال .

وبصفة عامة فقد كان من أهم التطورات التي طرأت على العطاء في العصر الأول للدولة العباسية انخفاض ميلته الذي كان يتناولوه الجنود انخفاضاً كبيراً خصوصاً إذا قيس بما كانوا يتناولونه خلال العصر الأموي ، وهو ما حاول بعض المؤرخين المحدثين تفسيره قذهبوا إلى أن ذلك كان راجعاً إلى ازدياد عدد الجنود الذي جاء نتيجة السماح لضعفقي الاسلام الجديد بالانخراط في صفوف الجيش^(٣) ، ذلك أن العباسيين لم يأخذوا الجنسية في الاعتبار عند اختيارهم للجنود مما جعل أمامهم مجالاً واسعاً للتجنيد مما أدى إلى فقدان العرب لسيادتهم الحربية^(٤) .

أما الأمويون فقد كانوا يزيّدون عطاءات الجنود ترغيباً لقبائل العرب في خدمتهم وتدعيماً لسلطان الجيش الاسلامي الذي غزا في الشرق والغرب في عهدهم .

يتألف الى ذلك أن الفترة التي كان الجيش الاسلامي يتألف من العرب وحدهم كان من الصعب على الخليفة خفض العطاءات خشية قيام العصيان من ناحية ولأنهم كانوا ينظرون إليها على أنها نفقات للمعيشة من ناحية أخرى^(٥) .

(١) الادارة العربية ، صفحة ٤٩٢ .

(٢) كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، الجزء الأول ، صفحة ١٧٢ .

(٣) Hell, "The Arab Civilization" P. 84.

(٤) الادارة العربية ص ٤١٠ ، ٤١١ .

(٥) الادارة العربية ص ٤١٠ .

هذا بالإضافة إلى أن قيمة الذهب ارتفعت عما كانت عليه من قبل إذ أن الدينار في أيام أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) كان يساوي عشرة دراهم فأصبح في زمن المأمون يساوي خمسة عشر درهم^(١) . وهو ما يعني ارتفاع قيمته بنسبة خمسين في المائة .

كذلك فإن الإسلام في العصر الأول للدولة العباسية كان قد استقر في مساحة شاسعة جدا ولم تعد الفتوحات والتوسعات متلاحقة ، ومن ثم لم تعد الجندية تنطوي على جانب كبير من المخاطرة^(٢) .

ولما كانت الدولة العباسية قد قامت على اكتاف الخرس ، فقد كان طبيعيا أن تنجس إلى تجنيد الأعاجم ، وكان هؤلاء يرضون بالرواتب القليلة لأنها كانت تفوق ما كانوا يتقاضونه منها فقلما عن أنها كانت تدفع في أوقاتها .

ونحن نضيف إلى ذلك عاملا آخرًا ، وهو أن العباسيين كانوا ينتمون عطاء الجند شريطة أن يكون كافيا لمد نفقاتهم المعيشية - فقد كانوا كما سبق ذكره يراعون في تقدير العطاء اعتبارات كثيرة ، ومن ثم فلم يكن خفض العطاء لمؤدي إلى عميان جند العباسيين طالما أنه يفي بجميع احتياجاتهم .

ونحن نرجح أيضا أن خفض العطاء جاء تدريجيا وبنسبة ضئيلة لا يشعر بها الجند - وفي الوقت نفسه كانت قوة الدرهم الشرائية تتزايد - وربما كان من العوامل التي دفعت الأمويين إلى زيادة مقادير العطاء والعباسيين إلى نقصها شعور الأولين بأنهم اغتصبوا الخلافة من مستحقيها ، ورغبتهم في بقائها في أيديهم ، وشعور الآخرين بأن المسلمين ينظرون إليهم على أنهم أصحاب الخلافة الشرعيين .

(١) كتاب الخراج ومضممة الكتابة ، صفحة ٢٣٩ . وعند الحديث عما يرتفع من السواد سنة ٢٠٤ هـ .

(٢) الإدارة العربية ص ٤١١ .

على أن العباسيين فطنوا إلى الأهمية الخطيرة للحدود المتاخمة للبيزنطيين ، فأقاموا الحصون الحصينة وزادوا جندها في عطاياهم عن غيرهم من الجنود العاملين داخل حدود الدولة ومنحهم إلى جانب ذلك أرضاً لزراعتها حتى يكون الارتبساط بينهم وبينها عضواً .

وربما يكون العباسيون قد تقلدوا هذا التمييز لجند الثغور عن البيزنطيين بواسطة جواسيسهم ، إذ يفهم مما ذكره راسيمان^(١) ، أن البيزنطيين كانوا يمنحون قواد الثغور مرتبات خاصة ، وسهما يكن من أمر فإن العطاء سواء كانت مقادير مرتفعة أو منخفضة كان كما رأينا يستهلك الثغر الأكبر من أموال بيت المال في العصر الأول للدولة العباسية .

٢ - أرزاق العمال والقضاة والكتاب وأئمة المساجد والمؤذنين (أجور ورواتب موظفي الدولة)

كان العمال والقضاة والكتاب وأئمة المساجد والمؤذنين . وغيرهم من الموظفين يتقاضون أرزاقاً ورواتب من بيت المال في العصر الأول للدولة العباسية .

وكانت رواتب هؤلاء كافية لمواجهة نفقات المعيشة خلال ذلك العصر . فيذكر النجفي في كتابه أنه كان راتب القاضي أبي لهيعة ، الذي عينه الخليفة أبو جعفر المنصور لقضاء مهر ثلاثين ديناراً في الشهر^(٢) .

ويذكر الجهشيارى أنه بلغ رزق كاتب ديوان القضاء في البصرة أيام الخليفة المنصور أربعين درهماً في الشهر ، وسعوانه عشرين درهماً^(٣) ، ثم ساءى الخليفة

(١) الحضارة البيزنطية ص ١٧٠ ، ١٧١ .

(٢) تاريخ الكوفة ، صفحة ٢١٣ .

(٣) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ١١٢ ، جاء فيه (وكان لسوار ، القاضي بالجمرة من قبل أبي جعفر ، كاشيان ، رزق أحدها أربعين درهماً ، ورزق الآخر عشرين درهماً ، فكشبه إليه سوار يسأله السوية بينهما ، فنقص صاحب الأربعين عشرة دراهم ، وزادها صاحب العشرين) .

المنصور بينهما ، عندما طلب القاضي سوار ذلك ، فجعل رزقهما ثلاثين درهماً

في الشهر ، أي أن رزق كاتب ديوان القضاء في المتوسط كان ثلاثين درهماً .

وقد أنفق الخليفة المنصور أموالاً كثيرة في دفع أجور وأرزاق العمال والموظفين

الذين عملوا في بناء مدينة بغداد ، فكانت أجرة الأستاذ عن البنائين كل يوم قيراط
فضة ، وأجرة الصانع من الحبيثين إلى الثلاثة^(١) .

كما خصص الخليفة المنصور بعد بناء مدينة بغداد ومايشيها مرتبات وأرزاق

لحاشية كبيرة من العمال ، والمؤذنين ، وأئمة المساجد^(٢) ، الذين عملوا في مساجد

المدينة ، وكذلك للكتاب الذين اشتغلوا بدراوئنها^(٣) . وكان الذي يحرف الأرزاق (الاعطاء)

رجل معروف . وكانوا يذهبون إليه عند استلام الأرزاق (الرواتب) ، في مكانه

المعروف للجميع .

وقد نقلت هذه المهمة (الاعطاء) - صرف الرواتب - أيام الخليفة المنصور

(١) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٩٨ وجاء فيه أن
الخليفة المنصور أنفق على بناء مدينة السلام ومسجدها الجامع وقصر الذهب
بها والأسواق وغير ذلك أربعة آلاف ألف وثمانمائة ألف وثلاثة وثمانين ألفاً
درهم). وفي رواية أخرى أنه أنفق على بناء مدينة بغداد ثمانية عشر ألف ألف
درهم. نفس المرجع والمفحة. وجاء في تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، المجلد
الأول ، صفحة ٢٠ (٠٠٠) وذلك أن الأستاذ من الصانع كان يعمل يومه بقيراط إلى
خمس حبات ، والرواجاري يعمل بحبتين إلى ثلاث حبات).

(٢) كتاب الإمامة والسياسة ج ٢ صفحة ١٥٧ وكان ذلك في عهد الخليفة هارون الرشيد .

(٣) جاء في كتاب البلدان للبيهقي ، صفحة ٢٢٨ (٠٠٠) ثم وجه - أي الخليفة المنصور -
في أحضار الهندسين ، وأهل المعرفة بالبناء ، والعلم بالذرع والمساحة ، وقسمه
الأرضين ، حتى أختط مدينته وأحضر البنائين والفعلة والصناع من النجاريين
والحدادين والحفارين ، فلما اجتمعوا وتكاملوا أجرى عليهم الأرزاق ، وأقام
لهم الأجرة ، وكتب إلى كل بلد في حمل من فيه ممن يفهم شيئاً من البناء ،
فحضر مائة ألف من أضاف الصين والصناعات (٠٠) . وجاء في البداية والنهاية
المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٠٠ (٠٠) أن عدة حماماتها - أي مدينة
بغداد ستون ألف حمام ، وأقل ما في كل حمام منها ، خمسة نفر ، حمامي ،
قيم ، وزبال ، ووقاد ، وسقاء ، وأن يلزأ كل حمام خمسة مساجد ، فذلك
ثلاثمائة ألف مسجد ، وأقل ما يكون في كل مسجد ، خمسة نفر ، يعني إماماً
وقيماً ومأذوناً ومأمومين (٠٠٠) .

حبيب بن عبدالله بن رغبان ، مولى حبيب بن سلمة الفهري .^(١)

(وكانت أرزاق الكتاب والعمال في زمان أبي جعفر ، للرؤساء ثلاث مئة درهم للرجل ، وشحو ذلك ، وكذلك كانت في أيام بني أمية ، وعلى ذلك جرت إلى أيام المأمون ...)^(٢) .

أما رزق الكاتب المبتدي فكان عشرة دراهم فقط في الشهر^(٣) . أيام الخليفة المنصور .

وقد أنفق الخليفة المنصور أموالاً كثيرة في إنشاء دور رعاية المرضى (المستشفيات) ، وأجرى أرزاقاً على الضعفاء ، والعريان والمجذمين^(٤) .

ومن الأرزاق التي كانت تصرف من بيت المال ما أمر به الخليفة المنصور لمعوصته ، وهو ألف ألف درهم لكل منهم^(٥) .

ولما تولى الخليفة المهدي الخلافة ، حدد لأفراد الأسرة العباسية مرتبات منتظمة ، (فأخرج لأهل بيته أرزاقاً ، لكل واحد منهم في كل شهر خمسمائة درهم ،

- (١) كتاب الوزراء ، والكتاب ، صفحة ١٠٢ .
- (٢) كتاب الوزراء ، والكتاب ، صفحة ١٢٦ وجاء فيه : « (وجرت إلى أيام المأمون ، فإن الفضل بن سهل وسع الجاري) ومثل ذلك في تاريخ الأمم والملوك ، صفحة ٣١٤
- (٣) كتاب الأوراق ، صفحة ١٥١ ، وفي كتاب الوزراء ، والكتاب ، صفحة ١٢٢ ، والكاتب المبتدي هو يوسف بن صبيح وقد زاده الخليفة المنصور عشرة دراهم أخرى بحقة استثنائية لحرمة عمه عبدالله بن علي ، وشو به على طاعته ونقا . ساحتة .
- (٤) البدء والتاريخ ، الجزء السادس ، صفحة ٩٦ وجاء فيه (« ووضع دور المرضى وأجرى على العريان والمجذمين والضعفاء ») .
- (٥) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع ، صفحة ٣٠٨ ضمن أحداث سنة ١٥٨هـ وجاء فيه : « (فرق أبو جعفر على جماعة من أهل بيته في يوم واحد ، عشرة آلاف ألف درهم ، وأمر للرجل من أعصابه بألف ألف ، ولا تعرف خليفة قبله ولا بعده وصل بها أحدا من الناس) » . وقال العباس بن فضل : أمر المنصور لمعوصته ... لكل رجل منهم بألف ألف مونة له من بيت المال . وكان أول خليفة أعطى ألف ألف من بيت المال ، فكانت تجرى في الدواوين . وجاء في صفحة ٣٠٣ من نفس المصدر ، (أن المنصور وهب لمحمد بن سليمان عشرين ألف درهم ، ولجعفر أخيه عشرة آلاف درهم) .

لكل رجل ستة آلاف درهم في السنة ، وأخرج لهم في الأقسام لكل رجل عشرة آلاف درهم ،
(١) وزاد بعضهم ١٠٠ .

وقد رد الخليفة المهدي على أهل بيته وغيرهم وظائفهم التي كانت مقبوضة
عندهم (٢) .

وفي سنة ١٦٠ هـ حج بالناس الخليفة المهدي (وقسم مالا عظيماً ، وكان معه
من العواق: ثلاثون ألف ألف درهم ، ووصل اليه من مصر ثلاثمائة ألف دينار ، ومن
اليمن مائتان ألف دينار ، ففرق ذلك كله ، وفرق مائة ألف ثوب ، وخمسين ألف
ثوب ، ووسع مسجد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (٣) .

ومن نفقات بيت المال ، والتي استهلكته قدراً كبيراً من موارد بيت المال
ما أمر به الخليفة المهدي سنة ١٦٢ هـ بأن يعطى المرضى (المجذمين) وأهل السجون
الأرزاق (الرواتب المنتظمة) في جميع الآفاق والأقاليم (٤) .

وعندما آلت الخلافة إلى هارون الرشيد توسع في منح الأرزاق ، فرفع مرتبات
بعض عماله على كور الموصل إلى (٦٠٠) ستمائة درهم ، بعد أن كانت مائتين فقط (٥) .

(١) تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، الجزء الخامس ، صفحة ٢٩٢ وعند الحديث
عن محمد أمير المؤمنين المهدي .

(٢) الكامل في التاريخ ، الجزء الخامس ، صفحة ٥٨ ضمن أحداث سنة ١٦٠ هـ .

(٣) الكامل في التاريخ ، الجزء الخامس ، صفحة ٥٧ .

(٤) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع ، صفحة ٣٤٢ ، وفي
الكامل في التاريخ في الجزء الخامس ، صفحة ٦٢ وجاء في البداية والنهاية
المجلد الخامس ، الجزء العاشر صفحة ١٣٥ ، (ثم دخلت سنة اثنين وستين
ومائة ١٠٠ وفيها أجرى المهدي الأرزاق في سائر الأقاليم والآفاق ، على المجذمين
والمحبوسين ، وهذه بثوبة عظيمة ، ومكرمة جسيمة ١٠٠٠) .

(٥) فتوح البلدان ، صفحة ٣٢٩ وفي آخر الحديث عن شهرزور والمامقان ودراباز
حيث يقول البلاذري: (١٠٠) وكان رزق عامل كل كورة من كور الموصل مائتي درهم ،
فخط لهذه الكور ستمائة درهم . وكان ذلك في آخر خلافة الرشيد كما ذكر
في نفس المصدر والمضفة .

وفي عهد الخليفة هارون الرشيد ، وضع أبو يوسف القاضي أسساً لصرف (المرتبات) الأرزاق ، وأشار على الخليفة بأن تصرف أرزاق الولاة والقضاة والعمال من أموال الخراج والحزبة ، الموجودة في بيت المال . وآلا تصرف من أموال الزكاة ، وأن يكون تقدير أرزاقهم مناسباً لامكانيات بيت المال في الولاية ، وترك أمر زيادة أو نقص الأرزاق إلى الخليفة ، لم تصرف فيه حسماً تفضيه المصلحة العامة ، وبما يراه الخليفة وفيه مصلحة الرعية (١) .

وفي سنة ١٧٠ هـ حج بالناس الخليفة هارون الرشيد ، فأعطى أهل الحرمين عطاءً كثيراً ، وقسم فيهم مالا جليلاً ، وأمر بسهم ذوي القربى ، فقسم بين بني هاشم بالسوية (٢) .

وكان الخليفة الرشيد قد أسند إلى يحيى بن خالد البرمكي إدارة الدواوين إلى جانب الوزارة ، فأمر (٠٠٠) بإجراء القمح على أهل الحرمين ، وتقديم بحمله من مصر السهم ، وأجرى على المهاجرين والأنصار ، وعلى وجوه أهل الأمصار ، وعلى أهل الدين والآداب والمروءات ، واتخذ كتاباً لليتامي (٣) .

وفي العصر الأول للدولة العباسية ، كانت الأرزاق تجرى على الزماني والعميان ، والمقعدين (٤) .

-
- (١) كتاب الخراج ، صفحة ٢٠٢ ، ٢٠٣ (في فصل من أي وجه تجرى على القضاة والعمال الأرزاق؟) .
 - (٢) تاريخ الأمم والملوك المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٥٠ ، وجاء في الكامل في التاريخ ، الجزء الخامس ، صفحة ٨٣ (وحج بالناس الرشيد ، وقسم بالحرمين عطاءً كثيراً) .
 - (٣) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ١٧٧ وعند الحديث عن منزلة يحيى عند الرشيد وجاء فيه أيضاً : (وكانت الدواوين كلها إلى يحيى بن خالد مع الوزارة ، سوى ديوان الخاتم ، فإنه كان إلى أبي الحباس الطوسي) .
 - (٤) تطور النظم الادارية والمالية ، صفحة ٢٤٤ ، ٢٥٩

أما الخليفة المأمون فقد زاد من أرزاق الكتاب^(١) ، ورفع رواتب القضاة ، فقد بلغ راتب القاضي في مصر (٢٧٠) مائتين وسبعين ديناراً في الشهر .

كما منح الخليفة المأمون مرتباً للقفل بن سهل عن عمله في الاشراف على المشرق ، بلغ ثلاثة مليون درهم (٣٠٠٠٠٠٠) في السنة^(٢) .

وهكذا كانت الأرزاق (المرتبات) مناسبة لمستوى المعيشة في العصر الأول للدولة العباسية ، وكان يؤدي لو عثرت على أي كشف لهذه الأرزاق (المرتبات) ، ولكن أمييتي لم تتحقق ، فاكثفت بما ذكرته من أرقام من المصادر والمراجع المختلفة .

-
- (١) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ١٢٦ وجاء فيه : (... وكانت أرزاق الكتاب ... للرواء ثلاث مئة درهم للرجل ... وعلى ذلك جرت الى أيام المأمون ، فإن القفل بن سهل وسع الجاري) .
- (٢) تاريخ الكوفة ، صفحة ٢١٢ .

٣ - نفقات الغزوات وأخماد الفتن والحروب

اهتم الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية بتجهيز جيوشهم، وأدرجت نفقات الحروب في موازنة الدولة ، منذ الوهلة الأولى ، فكانت مصرفاً هاماً من مصارف بيت المال ، استهلك قدرأ كبيراً منه .

وقد أنفق الخلفاء الأموال الكثيرة في سبيل تزويد الجيش بالمعدات الحربية ، فيذكر محمد كرد علي ، أن الدولة كانت تنفق (٠٠٠ على متازي الحوائف والشواتي في البر والبحر في السنة على التقريب مائتي ألف دينار، وعلى المبالغة ثلاثمائة ألف دينار)^(١) .

وهذا غير صحيح ، بل كانت الدولة تنفق أكثر من ذلك بكثير على تجهيز الجيوش لأخماد الفتن ، ومحاربة الروم .

فقد أنفق الخليفة المنصور مبلغ (٠٠٠ر٠٠٠ر٦٣) ثلاثة وستين مليون درهم ، في تجهيز جيش ، بعث به الى افريقيا سنة ١٥٤ هـ لقتال الخوارج هناك^(٢) .

(١) الاسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني ، صفحة ٢٢٧ وعند الحديث عن الادارة على عهد المعتصم وأخلائه .

(٢) كتاب دول الاسلام ، الجزء الأول صفحة ١٠٥ ، وجاء فيه: (وفي سنة أربع وخمسين ومائة ، أحم المنصور استيلاء الخوارج على اقليم المغرب ، فزار الى الشام ، وزار القدس ، وجهز يزيد بن حاتم في خمسين ألف فارس ، وأنفق الأموال ، فبلغت نفقة ذلك الجيش ثلاثمئتين ألف ألف درهم ، وهذه النفقة لم يسمح بمثلها أبداً) .

وجاء في البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١١١ ضمن أحداث سنة ١٥٤هـ (٠٠٠) فيها دخل المنصور بلاد الشام ، وزار بيت المقدس ، وجهز يزيد بن حاتم في خمسين ألف ، وولاه بلاد افريقية ، وأمره بقتال الخوارج ، وأنفق على هذا الجيش نحواً من ثلاث وستين ألف درهم) . وأرى أن الرقم الأول الذي ذكره الذهبي في كتابه دول الاسلام أقرب للصححة ، لبعد المسافة ولأن تجهيز الجيش كان يتكلف الكثير .

وما ذكره المؤرخ المحدث محمد كرد علي يعتبر مبلغاً قليلاً ، بالنسبة لما كان ينبغي فعله .

فالجيش في العصر الأول للدولة العباسية كان يختلف تماماً عن الجيش في صدر الاسلام ، فقد أدخل علي الجيش وأفراده تغييرات كثيرة لاسجال هنا لذكرها . ولكن الجيش كان يتكون من الجنود المحاربين ، والقواد ، والمراقبين ، والحرس ، والفواشير ^(١) ، والركانة ^(٢) ، والموكنين بالدروب ، والصخايش ، والحصون وغير ذلك من الأمور والأحوال ^(٣) ، وكل هؤلاء كانوا بحاجة الى أرزاق ونفقات ، ولو قلنا بتحويل الثلاثمائة ألف دينسار الذي أشار اليه المؤرخ محمد كرد علي باعتبار الديناري ياتي خمسة عشر درهماً ، لكان المبلغ الإجمالي بالدراهم $300,000 \times 15 = 4,500,000$ درهم ، وهذا المبلغ بالمبالغة كما زعم مؤلف كتاب الاسلام والحضارة العربية .

فأين هذا المبلغ مما كان يصرف فعلاً في بناء الحصون ، وتحصين الثغور ، وأرزاق الجنود المنتظمين ، والجنود المتطوعة؟ ولعل المقصود النفقات علي ثغر ملطية فقط كما أورده قدامة بن جعفر ولكنه يضيف (٠٠٠ سوى نفقات الميسمازي في أوقاتها ٠٠٠) أي المبلغ الذي ذكره المؤرخ محمد كرد علي بالإضافة الي النفقات التي تستجد ، وهذه نفقات ثغر ملطية فقط وليست نفقات الدولة ^(٤) .

كذلك اهتم الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية بتجديد الثغور وشحنها بالجنود والعتاد والسلاح ، وبناء الحصون ، فيذكر البلاذري أن المنصور أنفق أموالاً

(١) الفواشير : الكشافة .

(٢) الركاضه : المريدون ، الذين ينقلون البريد بأسرع ما يمكن .

(٣) كتاب الخراج وصناعة الكتابة ، صفحة ٢٥٣ في الباب السابع في ذكر ثغور الاسلام والأمم والأجيال العطيفة بها .

(٤) كتاب الخراج وصناعة الكتابة ، صفحة ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

طائفة في بناء حصن ملطية سنة ١٢٩^(١) . وبناء حصن تلوزية .

كما بنى الخليفة المنصور مرعش وحصنها وتديب الناس اليها على ريسادة في العطاء ، واستخلف الصيدي ، فزاد في شحنتها ، وقوى أهلها^(٢) .

ويذكر قدامة بن جعفر أن الشنور المسماة بالبكرية ، كانت تحتاج الي مليون وسبعمائة ألف درهم (١٧٠٠,٠٠٠) لاستكمال نفقات تحصينها ودفاعها ، علاوة على دخلها الخاص وكان يبلغ في السنة مليون وثلاثمائة ألف درهم ، أي أن مجموع ما يصرّف على شحن هذه الشنور المسماة بالبكرية ، كان يكلف الدولة العباسية حوالي ثلاث مليون درهم (٣٠٠,٠٠٠)^(٤) .

كما أن مقدار النفقة على المراكب ، اذا غزت من مصر والشام نحو مائة ألف دينار (١٠٠,٠٠٠) أي حوالي مليون ونصف درهم^(٥) .

(١) فتوح البلدان ، صفحة ١٩١ وجاء فيه: (فلما كانت سنة تسع وثلاثين ومائة كتب المنصور الي صالح بن علي بأمره ببناء ملطية وتحصينها ٠٠٠ فتوافق معه سبعون ألفاً ، فعمسك على ملطية ، وقد جمع الفعلة من كل بلد ، فأخذ في بنائها ٠٠٠ وبنى للجند الذين أسكنوها ، لكل عرافة بيتان سفليان وعليتان فوقهما واصطبل والعرافة عشرة نفر الي خمسة عشر رجلاً ، وبنى لها مسلحة على ثلاثين ميلاً منها ، ومسلحة على نهر يدعى قباقيب ، يدفع في الفرات ، وأسكن المنصور ملطية أربعة آلاف مقاتل من أهل الجزيرة ، لأنها من شهورهم ، على زيادة عشرة دنانير في عطاء كل رجل ، وسعونة مائة دينار سوى الجعل الذي يتجاعله القياثل بينها ، ووضع فيها شحنتها من السلاح ، وأقطع الجند المزارع ، وبنى حصن تلوزية ٠٠٠٠) .

(٢) فتوح البلدان ، صفحة ١٩٢ .

(٣) الشنور البكرية كما ذكرها قدامة في كتاب الخراج وصنعة الكتابة صفحة ٢٥٤ ، ٢٥٥ هي: سمياط ، وحاني ، وملكين ، وحصون منها جمع وحوران ، والكلس ، وشنر قابيلا .

(٤) (٥) نبذ من كتاب الخراج وصنعة الكتابة ، لقدامة بن جعفر صفحة ٢٥٥ .

أما الثغور الشامية^(١) ، فكانت تنفق نحو المائة ألف دينار لتحصينها وشحنها
كما تنفق مائتي ألف دينار وثلاثمائة ألف دينار ، لأرزاق الجند والصالحين^(٢) ،
وراتب سفاريها الموائل والشواتي ، في البر والبحر^(٣) .

وقد أعاد الخليفة المهدي بناء قلعة الحدث في الجزيرة ، وأمر بشقيد بناها
على بناء طرسوس ، وقد كلف البناء بيت المال الكثير ، كما أن الخليفة المهدي فرض
فرضاً من أهل الشام والجزيرة وخراسان ، في أربعين ديناراً من العطاء ، وأعطى
المساكن ، وأعطى كل امرئ ثلاثمائة درهم^(٤) .

إلا أن كثرة الأمطار ، وهجوم الشتاء والثلوج وغزو الروم ، أدى إلى خراب المدينة
وتشعبها ، وعندما تولى هارون الرشيد الخلافة أمر ببناها وتحسينها ، وشحنها ،
واقطاع مقاتلتها المساكن والقطائع^(٥) .

كما أنفق الخليفة هارون الرشيد الأموال الكثيرة لبناء وتحسين حصن زبطرة^(٦) .

-
- (١) الثغور الشامية هي : طرسوس ، واذنة ، والمصيصة ، وعين زربة ، والكنيسة ،
والهارونية ، وبياس ، ونقابلس .
- (٢) الصالحين: الجند غير المنتظم ، الاسلام والحفارة العربية ، الجزء الثاني صفحة
٢٤٢ .
- (٣) نذكر من كتاب الخراج وصناعة الكتابة ، صفحة ٢٥٢ .
- (٤) فتوح البلدان ، صفحة ١٩٤ وجاء فيه أن المهدي فرض لأربعة آلاف بمدينة الحدث ،
وأسكنهم اياها ، ونقل واليه علي بن سليمان اليها من ملطية ، وشمشيط
وسميط كيسوم ودلوك وربعان ألقي رجل .
- (٥) فتوح البلدان ، صفحة ١٩٤ ، ١٩٥ .
- (٦) فتوح البلدان ، صفحة ١٩٥ ، ١٩٦ وكان الخليفة المنصور قد بنى حصن زبطرة
إلا أن الروم خربته وشعبته ، فبناء الخليفة الرشيد وشحنه ، ثم غزاها السروم
مرة أخرى ، فأمر الخليفة المأمون بترميمه وتحسينه ، ثم خرجت الروم الى زبطرة
في خلافة المستعصم بالله ، فأخربوها ، فأحفظه ذلك وأغضبه ، فغزاهم الخليفة
المستعصم حتى بلغ عمورية... ثم أمر ببناء زبطرة وحصنها ، فقامها الروم بعد
ذلك ، فلم يقدروا عليها... وهكذا فقد كلف حصن زبطرة بيت المال في العصر
الأول للدولة العباسية الكثير من النفقات والمصروفات بالإضافة الى تجهيز
الجيش وأرزاق الجنود المنتظمين وغيرهم .

وكان هارون الرشيد بنى حصن منصور ، وشحنه ، في خلافة المهدي (١) .

وقد صرف الخلفاء مبالغ كبيرة في العمر الأول للدولة العباسية ، في تجهيز الحملات التي أرسلوها لحرب الروم ، فيذكر ابن كثير : أنه في سنة ١٦٥هـ (جهرز المهدي ولده الرشيد لغزو الماشقة ، وأنفذ معه من الجيوش (٩٥٠٢٩٢) رجلاً ، وكان معه من النفقة مائة ألف دينار ، وأربعة وتسعون ألف دينار ، وأربعمائة وخمسون ديناراً ، (١٩٤٤٥٠) - دينار ، ومن الغنم احدى وعشرون ألف ألف ، وأربعمائة ألف ، وأربعة عشر ألفاً وثمانمائة درهم - (٢١٤١٤٨٠٠) - درهم (٢) .

فلو جمعنا مجموع تكاليف هذه الحملة فقط ، والتي كان فائدها هارون الرشيد أثناء خلافة المهدي ، لوجدنا التالي :-

$$(١٩٤٤٥٠ \times ١٥) + ٢١٤١٤٨٠٠ = ٢٤٣٣١٥٥٠ \text{ درهم} .$$

(أربعة وعشرون مليون ، وثلاثمائة واحد وثلاثين ألف ، وخمسمائة وخمسون درهماً) .

وفي عهد الخليفة المعتصم ، زادت نفقات الحروب ، زيادة كبيرة ، حتى قيل أن حربه مع بابك الخزمي ، كلفت خزانة بيت المال من الأموال مليون دينار (١٠٠٠٠٠٠) (٣) .

(١) فتوح البلدان ، صفحة ١٩٦ .

(٢) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٤٧ (وبلغ - هارون - بجنوده خليج البحر الذي على القسطنطينية ، صاحب الروم يومئذ أغسطة امرأة البون ٠٠٠ فطلبت الصلح من الرشيد ، على أن تدفع له سبعين ألف دينار في كل سنة فقبل ذلك منها ٠٠٠) . ولكن المؤرخ الذهبي في كتابه دول الاسلام ، الجزء الأول ، صفحة ١١١ أرخ هذه الحملة على الروم سنة ١٦٤ هـ ويقول فيه : (وفي سنة أربع وستين ومئة ٠٠ وجهرز - أي الخليفة المهدي - عسكرياً ، وأمر عليهم ولده هارون الرشيد ٠٠ وأنفق فيهم قناطر الذهب ، فالتقوا الروم ، فهزمهم ٠٠) ولكن الذهبي لم يذكر أحداث ١٦٥ هـ بل انقل بعد ذلك إلى أحداث سنة ١٦٦ هـ فربما نسي ذكر سنة ١٦٥ هـ .

(٣) جاء في كتاب دول الاسلام ، الجزء الأول ، صفحة ١٢٤ ، ضمن أحداث سنة ٢٢٢ هـ (التقى الأتشين وبابك ، فانهزم بابك ٠٠٠ وقد أنفق المعتصم بيوت الأموال في حربه هذه ، فأنفق على ذلك في هذا العام نحواً من ألف ألف دينار ٠٠٠٠) .

وكلفت الخلافة من الرجال خمسمائة ألف رجل أو أكثر^(١) ، وكان ذلك سنة ٢٢٢هـ .

أما ابن كثير فيذكر أن هذه الحملة كلفت الدولة العباسية في عهد المعتصم سنة ٢٢٢هـ ثلاثين ألف ألف درهم (٣٠٠.٠٠٠ ر. ٣٠٠) .^(٢)

كذلك أنفق الخلفاء العباسيون في العصر الأول للدولة العباسية ، الأموال الطائلة للقضاء على الفتن منها - القضاء على غزو الديلم ، وكان ذلك سنة ١٢٦ هـ . وفي عهد الخليفة الرشيد ، حيث ظهر يحيى بن عبدالله بالديلم ، واشتدت شوكته ، وكثر جموعه ، وأتاه الناس من الأمصار فاعتم الخليفة الرشيد ، وأرسل إليه الفضل بن يحيى الذي بذل لصاحب الديلم مبلغ (١٠٠٠ ر. ١٠٠٠) ألف ألف درهم ٠٠٠ ثم إن يحيى رضي بالملح بعد إعطاء الأمان من الخليفة الرشيد ، وقد لقيه الخليفة الرشيد بكل ما أحب ، وأمر له بحال كثير ، كما أجرى له أروافاً سنوية^(٣) .

كما أنفقت الدولة العباسية ، الأموال الكثيرة من بيت المال للقضاء على الحركات الدينية التي ظهرت في عهدهم كالمزديكية ، والمقتضية ، والخرمية ، والخوارج المحمرة ، والتباضية ، والرواندية ، وثورة اسحاق الترك وغيرهم^(٤) .

كذلك أنفقت الدولة العباسية في زمن الخليفة هارون الرشيد سنة ١٢٨هـ الأموال الكثيرة للقضاء على فتن الخوارج ، منها فتنة الوليد بن طريف التغلبي الخارجي

(١) التنبيه والإشراف ، المسعودي ، صفحة ٢٢١ وجاء فيه: (فكان من أدركه الاحماء ممن قتله بابك ، في اثنتين وعشرين سنة ، من جيوش المأمون والمعتصم ، من الأمراء والقواد وغيرهم من سائر طبقات الناس في القول المقتل خمسمائة ألف وقيل أكثر من ذلك ، وأن الاحماء لا يحيط به كثرة) . وبابك الخرمي هذا ظهر سنة ٢٠٠ هـ في خلافة المأمون ، وكان يرغب في نشر المجوسية .

(٢) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٢٨٣ (فيها جهر المعتصم جيشاً كثيراً مدداً للأفشين على محاربة بابك ، وبعث إليه ثلاثين ألف ألف درهم نفقة للجند ١٠٠٠) .

(٣) الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، صفحة ٩٠ ضمن أحداث سنة ١٢٦ هـ .

(٤) العصر العباسي الأول - الدوري - صفحة ٨٤ - ٨٩ . وكان يرأس الخوارج الصحرة عبدالقهار وكانوا قد استولوا على جرجان - كتاب دول الاسلام ، الجزء الأول صفحة ١١٠ . ضمن أحداث سنة ١٦٢ هـ .

الذي ظهر في الجزيرة جاعلاً مركزه نصيبين^(١) .

ومن المبالغ الكبيرة التي أنفقتها الدولة العباسية من بيت المال في زمن الخليفة المأمون سنة ١٩٩ هـ ، سنة ٢٠٠ هـ ، المبالغ والأموال الطائلة التي صرفت للقضاء على ثورة الخلويعين وكان القائم بأمرهم أبو السرايا السري بن منصور ، وانتهت هذه الثورة سنة ٢٠٠ هـ بعد مقتل أبي السرايا^(٢) . وقد أنفق الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية الأموال الكثيرة من بيت المال للقضاء على ثورات الخلويعين .

٤ - نفقات تأسيس المدن وتعميرها واستصلاح الأراضي والنهوض بمرافق الدولة :-

عني الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية عناية كبيرة بمرافق الدولة ، واهتموا بتنمية موارد الثروة في بلادهم ، حتى يتيسر لهم بذلك تعزيز كيان دولتهم . لذلك رعدوا الأموال ، للاتفاق منها على تطهير الأنهار ، وحفر الترغ ، والقنوات ، وإقامة القناطر والمدود ، والجسور^(٣) ، وبناء المدن ، كما أجازوا لولايتهم في الأقاليم والولايات المختلفة سلطة الاتفاق على مرافق أقاليمهم ، وولاياتهم^(٤) .

وقد نالت الأراضي الواقعة بين دجلة والفرات ، حظاً وافراً من العناية ، فامتدت بها شبكة واسعة النطاق من الترغ والمصارف ، فتحسنّت زراعتها . ولم تحرم أيضاً المناطق الواقعة شرقي دجلة من هذه العناية ، حتى أصبح العراق وجنوب فارس في العصر الأول للدولة العباسية مزدهراً بالزراعة .

(١) الكامل في التاريخ، المجلد الخامس ، صفحة ٩٧ .

وفي كتاب العصر العباسي الأول ، صفحة ١٤٢ .

(٢) الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، صفحة ١٧٣ - ١٧٢ وضمن أحداث سنة ١٩٩ هـ ، سنة ٢٠٠ هـ .

(٣) تاريخ العراق الاقتصادي ، صفحة ٥١ .

(٤) آثار الأول في ترتيب الدول صفحة ١٨٧ .

كما عمرت الأقاليم الممتدة بين الكوفة والبصرة بالضياع والقرى (١).

وكان الخليفة المنصور ، رغم ما عرف عنه من تقتير في الاتفاق (٢) حيث كان ينفق على نفسه (٢٠٠٠) ألفي درهم في السنة (٣) إلا أنه كان ينفق أموالاً كثيرة حين قام ببناء بغداد ، وعمارة مرافقها ، فقد أنفق عليها (١٨٠٠٠٠٠٠) ثمانية عشر ألف ألف ألف درهم ، وبنيت بغداد سنة ١٤٥ هـ (٤) .

وكانت النهضة العمرانية في العصر الأول للدولة العباسية ، قد بدأت مع ظهور الخليفة الأول أبي العباس السفاح ، حيث بنى مدينة بالكوفة على الفسرات عرفت بالهاشمية ، ثم اختار نزول الأنبار قبلى بها مدينته المعروفة ، فلما توفي دفن بها (٥) . وقد أنفق الخليفة المنصور أموالاً كثيرة لحفر نهر الأمير (٦) بالبصرة ، وكان الهدف من الحفر إصلاح الأراضي الزراعية في هذه الناحية .

- (١) تاريخ الخلفاء الإسلامية في الشرق ، صفحة ١٢٩ .
- (٢) تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس ، الجزء الثاني ، صفحة ٣٢٤ يقول الديار بكري عن الخليفة المنصور : (٠٠) ولمحاسنته العمال والصناع على الدوايق والحبات سمى بالدوايقي ، وكان مع هذا ربما يعطي العطاء العظيم) .
- (٣) تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، المجلد الخامس ، صفحة ٢٩٢ وجاء فيه : (٠) فتح المنصور يوماً خزانة مما قبض من خزائن مروان بن محمد ، فأحصى فيها اثنا عشر ألف عدل خزء فأخرج منها ثوباً ، وقال : يا ربيع اقطع من هذا الثوب جبتين لي واحدة ، ولمحمد واحدة ، فقلت : لا يجيب ، منه هذا ، قال : فاقطع لي عليه جبة وقتلنوسة ، وبخل بثوب آخر يخرج للمهدي ، فلما أفضت الخلافة إلى المهدي أمر بتلك الخزانة بعيثها ، ففرقت على الموالي والنظمان والخدم) .
- (٤) تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، المجلد الأول ، صفحة ٦٩ وجاء في رواية أخرى في نفس المصدر والصفحة : (٠٠) أن أبا جعفر المنصور أنفق على مدينته وجامعها وقصر الذهب فيها ، والأبواب والأسواق إلى أن فرغ من بنائها ، أربعة آلاف ألف وثمانمائة وثلاث مائة ديناراً (٠٠) .
- (٥) فتوح البلدان ، صفحة ٢٨٥ ، وعند الحديث عن تدمير الكوفة ، وقد استسلم الخليفة أبو جعفر ما كان بقي في بناء مدينة الهاشمية ، وزاد فيها بناء ، وهباً أعلى ما أراد ، وبالطبع فقد صرف مصروفات هائلة على كل هذه الإضافات .
- (٦) جاء في فتوح البلدان ، صفحة ٣٥٦ ، ٣٥٧ عند الحديث عن تدمير البصرة مايلي : (ونهر الأمير بالبصرة ، حفره المنصور (٠٠٠) .

كما بنى المهدي مدينة الري سنة ١٥٨ هـ في خلافة المنصور^(١) . وأنفق الكثير على البناء ، وقبل ذلك بنى الخليفة المنصور سنة ١٥٥ هـ مدينة الزائفة^(٢) .

وحيثما تولى الخليفة المهدي الخلافة ، أنفق أموالاً كثيرة في إنشاء الطرق بين بلاد العرب والعراق^(٣) .

وكان والده الخليفة المنصور قد أمر بتوسعة الطرقات سنة ١٥٧ هـ وأقام جسوراً جديدة بعد الانتهاء من بناء مدينة بغداد^(٤) . وبالطبع فقد أنفق أموالاً كبيرة الأعمال .

وحيثما قام المهدي ببناء مدينة سمر قرب همذان وتحميتها ، وإسكانها الناس ، أنفق أموالاً كثيرة^(٥) .

(١) ونهر الصلة أمر المهدي أن يحفر ، من أعمال واسط ، فحفر وأحيى ما عليه من الأرضين ، وجعلت غلاته لملكات أهل الحرمين ، والنفقات هناك ، وحكى أنه كان شرط لمن يؤلف عليه من المزارعين ، أن يقاسموا عليه على الخمسين ، خمسين سنة ، فإذا انقضت الخمسون لم يجروا على الشرط المشروط عليهم^(٦) . أما الخليفة المهدي

(١) فتوح البلدان ، صفحة ٣١٥ . تقدم أمير المؤمنين المهدي ، في خلافة المنصور في مدينة الري ، وجعل حولها خندقاً ، وبنى فيها مسجداً جامعاً^(١٠٠) .

(٢) فتوح البلدان ، صفحة ١٨٤ وخلال الحديث عن فتوح الجزيرة .

(٣) المقصود ببلاد العرب الحجاز ، وجاء في البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٣٣ (١٠٠) وفيها أمر المهدي بحفر الركابا ، وعمل المصانع ، وبناء القصور ، في طريق مكة ، وولي يقطين بن موسى على ذلك ، فلم يزل يعمل في ذلك إلى سنة إحدى وسبعين ومائة ، مقدار عشر سنين ، حتى صارت طريق الحجاز من العراق من أرقط الطرقات ، وأمنها وأطيبها^(١٠٠) .

(٤) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١١٥ ، وجاء فيه: أشم دخلت سنة سبع وخمسين ومائة ، فيها بنى المنصور قصره السماء بالخلد في بغداد . وفيها حول المنصور الأسواق من قرب دار الإمارة إلى باب الكرخ^(١٠٠٠) . وفيها أمر بتوسعة الطرقات ، وفيها أمر بعمل جسر عند باب الشكير^(١٠٠٠) .

(٥) فتوح البلدان ، صفحة ٣٠٧ عند الحديث عن فتح همذان .

(٦) نيز من كتاب الخراج وصناعة الكتابة ، صفحة ٢٤١ ، ٢٤٢ وفي فتوح البلدان مثل ذلك ، أن المهدي حفر نهر الصلة صفحة ٢٨٩ عند الحديث عن أمر واسط العراق .

فقد بنى مدينة موسى ، أمام قزوين ، وابتاع أرضاً وصير دخلها على مصالح
المدينة^(١) .

وقد تحدثنا سابقاً عن بناء مدينة الحدث (المهدية - المحمدية) في عهد
الخليفة المهدي ، والذي كلف بناؤها بالثلين ، وأرزاق الجنود المقيمين بها الكثير^(٢) .
كما كلف بناء قاليقلا وتعميرها في أرمينية في عهد أبي جعفر المنصور مبالغ كبيرة
من بيت المال ، وخصوصاً حينما تدب إليها جنوداً من أهل الجزيرة وغيرهم^(٣) .

وكان الخليفة المنصور قد أعاد حفر نهر شلي بالأنبار ، والذي كان متدفقاً ،
إلا أن الحفر لم يستتم إلا في خلافة المهدي^(٤) ، فتم حفر هذا النهر ، والاستفادة
منه ، وإصلاح الأراضي الزراعية التي حوله .

كما أن أم الخلفاء (الخيزران) أمرت بحفر النهر المعروف بمحدود ، وسمنه
الريان^(٥) ، وساعد هذا النهر على استصلاح وتكوين أراضي زراعية جديدة .

ومن الأنهار التي حفرها وصرف عليها الخليفة المنصور ، نهر أبي الأسد ،
وقد نسب هذا النهر إلى أبي الأسد ، وهو قائد من قواد الخليفة المنصور^(٦) .

(١) فتوح البلدان ، صفحة ٣١٨ ، ٣١٩ وعند الحديث عن فتح قزوين ونجسان
(وكان موسى الهادي لما صار إلى الري أتى قزوين ، فأمر ببناء مدينة بازاشاه ،
وهي تعرف بمدينة موسى ، وابتاع أرضاً تدعى رستماباد ، فوقفها على مصالح
المدينة .)

(٢) صفحة ٤٦٠ من هذا البحث ، وكذلك في فتوح البلدان ، صفحة ١٩٤ عند الحديث
عن فتح ملطية .

(٣) فتوح البلدان ، صفحة ٢٠٢ وفي فصل فتوح أرمينية .

(٤)، (٥) فتوح البلدان ، صفحة ٢٧٤ (وعند الحديث عن يوم جلواء الواقعة) .

(٦) فتوح البلدان ، صفحة ٢٩١ ، ٢٩٢ (وعند الحديث عن أمر البطائح) وجاء في رواية
أخرى أن القائد أبو الأسد أقام على فم النهر ، لأن السفن لم تدخله لثيقة عنها
فوسعه ونسب إليه ، وكان ذلك عند قفافة على فلاة إبراهيم بن عبدالله بن الحسن .

ومن السعدي التي أحدثها الخليفة المنصور بناءً للمضافة بالكوفة ^(١) - وحفره خندق الكوفة ^(٢) - وبناءً زبطره وقد تحدثنا عنها ^(٣) .

كما بنى ملطية وحتمها وأيضاً مرعش ، وقد أشرنا إلى ذلك عند الحديث عن النفقات العسكرية ^(٤) .

وقد اهتم الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية أيضاً ببناء المباجد والأضافه عليها . فيذكر البلاذري أن الخليفة المهدي زاد في مسجد البصرة . وفي عهد الخليفة الرشيد وسع هذا المسجد أيضاً وأضيفت إليه مساحة دار الإمارة ^(٥) .

وفي سنة ١٦٠ هـ أمر الخليفة المهدي بإنشاء رواقات المسجد الحرام ، وحمل إليها الأعمدة الرخام في البحر ، وقرق في أهل الحرمين مالم يسع بمثله أهدأ ^(٦) .

لم يدخر الخليفة هارون الرشيد وسعاً في رعاية مصالح الدولة . فقد أشار عليه القاضي أبو يوسف بالاهتمام بكرة ، الأنهار وحفر القنوات والعناية بالزراعة ، واستجاب الخليفة الرشيد لهذا الرأي السديد ، وحفر عدداً من الأنهار بالعراق ، منها نهر القاطول ، ونهر أبي الحيل ، وأنفق في ذلك (٢٠٠٠٠٠٠ ر. ٢٠٠٠) عشرين ألف ألف درهم ^(٧) .

- (١) فتوح البلدان ، صفحة ٢٨٥ . (وعند ذكر تمصير الكوفة) .
- (٢) جاء في فتوح البلدان صفحة ٢٨٧ (١٠٠٠) أخذ المنصور أهل الكوفة بحفر خندقها ، وألزم كل أسري منهم للنفقة عليه أربعين درهماً ، وكان دأماً لهم ، لميلهم إلى الطالبيين (١٠٠) .
- (٣) انظر صفحة ٤٦٠ من هذا البحث ، وفي فتوح البلدان صفحة ١٩٥ عند الحديث عن ملطية .
- (٤) انظر صفحة ٤٥٩ من هذا البحث ، وفي فتوح البلدان صفحة ١٩١ ، ١٩٢ .
- (٥) فتوح البلدان ، صفحة ٢٤٣ عند الحديث عن تمصير البصرة وجاء فيه : (١٠٠٠) زاد المهدي أمير المؤمنين في المسجد ، فأدخلت الدار كلها فيه ، وأدخلت نيسه أيضاً دار الإمارة في خلافة الرشيد رحمه الله .
- (٦) تاريخ الخميني في أحوال أنفس نفيس ، الجزء الثاني صفحة ٢٢٠ وعند ذكر خلافة المهدي أبي عبد الله محمد بن أبي جعفر المنصور .
- (٧) كتاب الوزراء والكتاب صفحة ١٧٧ . وعند الحديث عن أيام هارون الرشيد ، وجاء فيه : (واحتقر القاطول ، واستخرج نهراً سماه أبا الحيل ، وأنفق عليه عشرين ألف ألف درهم) .

ويذكر باقوت أن القاطول: أشهر مقطوع من دجلة ، وهو نهر كان في موضع سامراً قبل أن تعمّر ، وكان الرشيد أول من حفر هذا النهر ، وبنى على قوته قصرآ سماه أباالجفست ، لكثرة ما كان يسقي من الأرضين ، وجعله لأرزاق جنده^(١) .

واهتم الخليفة الرشيد أيضاً بالصرف على بناء المدن وتحصينها فقد بنى الرشيد كقر بيا بالمصيصة ، وحصنها بخندق^(٢) .

وفي سنة ١٧١ هـ أمر الخليفة الرشيد بعمارة طرسوس ، وبنائها وتحصينها ، وتحصينها ، وبناء مسجد^(٣)ها .

وفي سنة ١٨٠ هـ أمر الخليفة الرشيد بابتناء مدينة عين زربة وتحصينها ، وندب إليها ندبة من أهل خراسان وغيرهم ، فأقطعهم بها المنازل^(٤) .

وفي سنة ١٨٣ هـ أمر ببناء الهارونية ، فبُنيت وشُيّت أيضاً بالمقاتلة ، ومن نوح إليها من المنظوعة ، ونسبت المدينة إلى الخليفة^(٥) .

كما أمر الخليفة الرشيد ببناء مدينة الكلية السوداء وتحصينها ، وندب إليها المقاتلة بزيادة في الأرزاق^(٦) .

(١) معجم البلدان ، المجلد الرابع ، حرف القاف ، صفحة ٢٩٧ .

(٢) فتوح البلدان ، صفحة ١٧١ وعند الحديث عن الشُّور الشامية وجاء فيه : «... وبنى الرشيد كقر بيا ، ويقال: بل كانت ابتدئت في خلافة المهدي ، ثم غير الرشيد بنائها وحصنها بخندق ، ثم رفع إلى المأمون في أمر غلة كانت على منازلها فأبطلها ، وكانت منازلها كالكائنات ، وأمر فجعل لها سبور ، فرفع ، فلم يستتم حتى توفي ، فأمر المعتصم بالله بإتمامه وتشريكه...» .

(٣) فتوح البلدان ، صفحة ١٧٣ ، ١٧٤ وعند الحديث عن الشُّور الشامية - وكان قد تم إحضار ثلاثة آلاف رجل من أهل خراسان ، وألفي رجل من أهل المصيصة وألف من أهل انطاكية ، على زيادة في عطاياهم عشرة دنانير عشرة دنانير - ليسكنوا طرسوس ، وقد تم بناؤها سنة ١٧٢ هـ .

(٤)،(٥)،(٦) فتوح البلدان ، صفحة ١٧٥ ، وعند الحديث عن الشُّور الشامية . ويقال إن مدينة الهارونية بناها الرشيد في خلافة المهدي ثم أتمت في خلافة .

كما قام الخليفة الرشيد باستكمال بناء مدينة القراقة بالجزيرة ^(١) . ومع كثرة الأموال التي أنفقها الخليفة هارون الرشيد في الشهوض بدولته ، فإنه ترك بعد وفاته بيت المال (٩٠٠.٠٠٠.٠٠٠) تسعمائة ألف ألف درهم ونيف ^(٢) . ويذكر ابن كثير أنه خلف من الجواهر والأثاث والأمتعة سوى الضياغ والدور ما قيمته (١٣٥.٠٠٠.٠٠٠) بمائة ألف ألف دينار وخمسة وثلاثون ألف دينار ، وكان في بيت المال (٧٠٠.٠٠٠.٠٠٠) تسعمائة ألف ألف درهم ونيف ^(٣) .

ومن السبل الخ التي تحملها بيت المال في العصر الأول للدولة العباسية ما أمر به الخليفة الأمين من بناء مجالس (استراحات) ومتنزهات ، وما أمر به من عزل خمس حراقات في دجلة على هيئة القيل والأسد والعقاب والحية والغرس ^(٤) .

واصل الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية وبعد الخليفة هارون الرشيد ، على تعمير البلاد ، ومساعدة العباد ، ففي سنة ٢١٨ هـ وجه الخليفة المأمون ابنه العباس إلى طوانة وأمره ببنائها ، وكان قد وجه الفعلة ، فابتدؤا في بنائها ميلاً في ميل ، وجعل سورها على ثلاثة قراسخ ، وجعل لها أربعة أبواب ، وجعل على كل باب حصناً ، وكتب إلى البلدان ليفرضوا على كل بلد جماعة ، ينتقلون إلى طوانة وأجرى لكل فارس مائة درهم ، ولكل راجل أربعين درهماً ^(٥) . كما عاون الخليفة الممتصم أهل الشام بمبلغ وقدره (٢٠٠٠.٠٠٠) ألفي ألف درهم ، لكري نهر لهم

-
- (١) فتوح البلدان ، صفحة ١٨٤ عند الحديث عن فتوح الجزيرة) .
(٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٢٤ وضمن أحداث سنة ١٩٣ هـ .
(٣) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٢٢٢ .
(٤) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر صفحة ٢١٥ وضمن أحداث سنة ١٩٨ هـ وعند ذكر الخير عن بعض سمر الصلوع محمد بن هارون .
(٥) الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، صفحة ٢٢١ وضمن حوادث سنة ٢١٨ هـ .

واعادة حفره بعد أن اندفن في المهدود السابقة^(١) .

وكان الخليفة المعتمد يحب العمارة ويقول : إن فيها أموراً صموداً من عمران الأرض التي يحيا بها العالم ، وعليها يزكو الخراج ، وتكثر الأموال ، وتعيش البهائم وترخص الأسعار ، ويكثر الكسب ، ويتمتع المعاش .

ولطالما قال الوزير محمد بن عبد الملك: إذا وجدت موضعاً متى أنفقت فيه عشرة دراهم ، جاءني بعد سنة أحد عشر درهماً ، فلا تؤامرني فيه^(٢) .

كما أنشأ الخليفة المعتمد مدينة سر من رأى (ساراه) ، في صحراء ، لم يكن بها أنيس ، إلا دير للنصارى بالموضع الذي مارت فيه دار السلطان والمعروفة بدار العامة ، وصار الدير بيت المال . وقد اشترى المعتمد هذه الأرض من أصحاب هذا الدير ، ودفع لهم أربعة آلاف دينار ، ثم أحضر المهندسين ، وخط القطائع للقواد والكتاب والناس ، وخط المسجد الجامع ، واختط الأسواق ووسعت صفوف الأسواق ، وجعلت كل تجارة منفردة ، وكل قوم على حدتهم^(٣) .

وكل هذه الأعمال ، كلفت بيت المال الكثير من النفقات ، وخصوصاً إذا عرفنا أن الخليفة المعتمد وهو يبحث عن مكان مناسب له ولجنده الأتراك وقبل الوصول إلى الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، صفحة ٢٦٥ ، ٢٦٦ ضمن أحداث سنة ٢٢٢ هـ ، وجاء فيه: (٠٠٠) وأخذت لأهل الشام منه أي من المعتمد - ألفي ألف درهم ليحمل نهر كان لهم اندفن في صدر الإسلام ، فأمر بهم) وكذلك في تاريخ الأمم والملوك ، المجلد السادس ، الجزء الحادي عشر ، صفحة ٨ ضمن أحداث سنة ٢٢٢ هـ ، وعند ذكر الخبر عن بعض أخلاق المعتمد وسيره . وكذلك في الإسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني ، صفحة ٢٢٧ وعند الحديث عن الإدارة على عهد المعتمد وأخلاقه .

(٢) الإسلام والحضارة العربية ، الجزء الثاني ، صفحة ٢٢٧ .

(٣) كتاب البلدان ، اليعقوبي ، صفحة ٢٥٥ - ٢٥٩ جاء فيه: (وكتب - أي الخليفة المعتمد - في أشخاص القسمة ، والبنائين ، وأهل المهن من الحدادين - والتجارين ، وسائر الصناعات ، وفي حمل الساج وسائر الخشب والجذوع من البصرة . وفي حمل عمله الرخام ، وفرش الرخام ، فأقيمت باللاذقية وغيرها دور صناعة الرخام (٠٠٠) .

مكان بر من رأى ، قام ببناء مدينة على نهر القاطول وأقطع القواد والكتاب والناس ، فبنوا ، حتى ارتفع البناء ، واختلطت الأسواق على القاطول وعلى دجلة ، وسكن هو في بعض ما بني له ، وسكن الناس أيضاً ، ولكن المكان لم يعجبه ، فاختار سمر من رأى عندما اهتدي إليه .

وقد اهتم الخليفة المعتمد بر من رأى وأبقى عليها الكثير من الأموال حتى جعلها كأي مدينة حديثة ، فقد أنشأ فيها الفرس (المواني) لاستقبال السفن والتجارات التي ترد من بغداد وغيرها من المدن الكبيرة . وأقام جسراً إلى الجانب الغربي من دجلة ، فأنشأ هناك العمارات والمساكن والأجنحة ، وحفر الأنهار ، وحمل النخل من بغداد والبصرة وسائر السواد ، حملت الفرس من الجزيرة والشام والجليل والسري وخراسان وسائر البلدان ، فكثر المياه في سمر من رأى .^(١)

وقد أقدم الخليفة المعتمد (من كل بلد من يعمل عملاً أو أعمال أو يحالج مهنة من مهن العمارة والزرع والنخل والفروس ، وهندسة الماء ووزنه واستنباطه ، والعلم بمواقع من الأرض ، وحمل من مصر من يعمل القراطين وغيرها ، وحمل من البصرة من يعمل الزجاج ، والخزف والحصر ، وحمل من الكوفة من يعمل الخزف ، ومن يعمل الأدهان ، ومن سائر البلدان من أهل كل مهنة وصناعة ، فأنزلوا بحبالهم بهذه المواضع ، وأقطعوا فيها ، وجعل هناك أسواقاً لأهل المهن بالمدينة ، وبنى المعتمد العمارات قصوراً ، وصبر في كل بستان قصراً ، فيه مجالس ، وبرك ، وميادين فحسنت العمارات ٠٠٠ وبلغ الجريب من الأرض مالاً كبيراً)^(٢) .

(١) كتاب البلدان ، اليعقوبي ، صفحة ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٢) كتاب البلدان ، اليعقوبي ، صفحة ٢٦٢ ، ٢٦٤ وحتى شوارع سمر من رأى تسمى تسميتها ، حيث جاء فيه : (والشارع الذي على دجلة يسمى شارع الخليفة) .

(٣) كتاب البلدان ، اليعقوبي ، صفحة ٢٦٤ ، وقد تمنى الناس من كثرة ما أنفق عليها الخليفة المعتمد أن يكون لهم أرض في سمر من رأى ، والتي كانت عبارة عن صحراء قاحلة من قبل . وكذلك في فتوح البلدان ، صفحة ٢٩٥ وفي فصل أمر مدينة السلام وجاء فيه : (٠٠٠) . وابتدأ - أي الخليفة المعتمد - بناء مدينة تركها ، ثم رأى تمصير سمر من رأى ، فمصرها ونقل الناس إليها ، وأقام بها ، وبنى مسجداً جامعاً ، في طرف الأسواق ، وسماها سمر من رأى (٠٠٠) .

وفي خلافة المعتصم تم إعادة بناء سور قاليقلا بأرمينية بعد هجوم الروم عليها وقد أنفق الخليفة المعتصم عليها (٥٠٠.٠٠٠) خمسمائة ألف درهم حتى حصلت (١)

كما أعاد الخليفة الواثق بالله بناء حي الكرخ ، الذي احترق في عهد والده ، وأنفق في ذلك (١٠٠٠.٠٠٠) مليون درهم . (وزاد في الأسواق ، وعظمت الفروض - المواني - التي ترددها السفن من بغداد وواسط والبصرة والموصل ، ٠٠٠) (٢)

وكان قد بنى القصر المعروف بالبهاروني على دجلة ، وجعل فيه مجالس ، فسي دكة شرقية ، ودكة غربية ، وأقطع الناس (٤) ، وقربهم اليه . وكل ذلك كلف بيت المال الكثير من النفقات .

وقد اهتم الخلفاء في العصور الأولى للدولة العباسية كثيراً بمياه الري ، وبلغ من شدة اهتمامهم بمياه الري ، أن أقاموا لذلك ديواناً في بعض الأقاليم والفواحي ، أطلق عليه " ديوان النهر " ، فكان في مرو مثل هذا الديوان كما ذكر المقدسي .

يشرف عليه أمير بعاونه أكثر من عشرة آلاف عامل ، وتودع في سجلاته مقادير الخراج على حسب نوع الري . كذلك أقام العباسيون سداً في جنوب مرو ، كان يشرف عليه أربعمائة غواص ليلاً ونهاراً (٥) .

- (١) فتوح البلدان ، صفحة ٢٠٢ وعند الحديث عن فتوح أرمينية ، وجاء فيه : (٠٠) وقد كان طاغية الروم خرج إلى قاليقلا في خلافة المعتصم بالله ، فرمى سورها ، حتى كاد يسقط ، فأنفق المعتصم عليها خمسمائة ألف درهم حتى حصلت .
- (٢) بغداد في عهد الخلافة العباسية ، لوسترانج ، صفحة ٦٦ .
- (٣) كتاب البلدان ، اليعقوبي ، صفحة ٢٦٥ .
- (٤) كتاب البلدان ، اليعقوبي ، صفحة ٢٦٤ .
- (٥) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم صفحة ٣٣١ وجاء فيه (٠٠٠٠) موضع مقياسهم على فرسخ من المدينة ، شبه حوض مستدير ، فإذا قدر المتولي لذلك ، أنفذ البريد ساعية إلى ديوان النهر خاصة ، ثم ينفذون الرسل إلى جميع المتولين شعوب الأنهار فيقسموا الماء على ذلك المقدار ، وعلى الموضع الذي ذكرنا أولاً أربعمائة غواص يرَاعونه في ليلهم ونهارهم ، وربما احتاجوا دخول الماء في البرد الشديد فيطلبون أنفسهم بالشمع (٠٠) .

وجاء في أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم: (وأما نهر المروئي فيخرج من تحت الغور ، فيمد إلى مرو العليا ، ثم يعطف إلى السفلى ، فإذا حار منه على نحو مرحلة ، لقيه واد عظيم ، قد سد من الجانبين بالحطب عجيب ، وانحس المساء حتى ساوى الحصب ، ثم مد إلى مرو ، وعليه أمير أقوى من أمير الحماية ، تحت يده عشرة آلاف رجل مرتزق وعليه حراس يحفظونه ، لئلا ينشق ، ولا ترى أحسن ولا أئقن من قسمته^(١) .

ومن الجدير بالذكر أن العصر الأول للخلافة العباسية شهد أموراً لم تشهده بغض الدول الحديثة في عصرنا هذا ، منها أن العباسيين قاموا بإنشاء قنوات في جوف الأرض ، عليها قناطر ، وذلك لتجميع ماء المخر ، بلغ طول أحدها خمسين كيلومتراً ، مما يدل دلالة واضحة ومبينة على ضخامة التكاليف والنفقات التي صرفت لأقامتها^(٢) . واهتمام الخلفاء العباسيين الأول بمثل هذه الأمور .

فقد كانت هنالك قنطرة بمدينة قم من هذا النوع^(٣) . كما اشتهرت نيسابور بقنواتها التي تجري تحت الأرض ، وكان بها الكثير من المياه الجارية المغطاة ، بعضها في خارج المدينة ، يستخدم في ري المصاين ، والبعض الآخر يمد الدور والبيوت بالماء .

يقول الالمطخري وهو يتحدث عن نيسابور: (وأكثر مياهها قنري ، تظهر تحت مساكنهم ، وتظهر خارج البلد في ضياعهم ، ولها قنري تظهر في البلد ، وتجرى في دورهم ، وبساتينهم داخل البلد وخارجاً عنه^(٤)) .

(١) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم صفحة ٣٢٠ والحطب عجيب: أي الخشب والخلفاء .

(٢) تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق ، صفحة ١٣٠ .

(٣) وجاء في المسالك والممالك ، الالمطخري ، صفحة ١١٨ وعند الحديث عن قسم (أن ماء آبارهم مالح ، فإذا حفروها صيروها واسعة مربعة ، ثم رفعت من فعرها بالأحجار حتى تبلغ ذروة البئر ، فإذا جاء أوان المطر والشتاء ، أجروا ماء وادبهم العذب إلى هذه الآبار ، فلا يزال طول شتائهم وأيام المطر يدخل الآبار من ذلك الماء العذب ، فإذا جاء الصيف ، استقوا من تلك الآبار ، ماء عذبةً ، بارداً طيباً إلى أن ينفذ^(٤) .

(٤) المسالك والممالك ، الالمطخري ، صفحة ١٤٦ .

٥ - نفقات البريد :-

ففي العصر الأول للدولة العباسية ، اهتم الخلفاء ، بعملية تنظيم البريد ، وأنفقت المبالغ الكبيرة من بيت المال لإنشاء الوكالات البريدية في مختلف المناطق والأقاليم ، وحتى يتمكن الرسل الذين يتبعون الدولة (البريديون) من تغيير الخيول ، والنواف لراحة قصيرة ، حتى يتم هذا التغيير .

ونفقات البريد كانت تشتمل على أرزاق البريديين (المرشون - الموقعون) وصاحب البريد ، ونفقات شراء الخيول والبغال والجمال السريعة (الجراز) ، والحمام الزاجل ، وتعليف هذه الحيوانات . ونفقات حفظ طرق البريد وصيانتها من اللصوص ونفقات صيانة مباني البريد ، وصيانة وتجهيد الطرق التي يمر بها البريد .^(١) ونفقات شراء الاسكُدار (السجلات) .

وقد بلغت محطات البريد في العصر الأول للدولة العباسية حوالي ألف (١٠٠٠) محطة ، تتوزع على ثمان خطوط أو فروع كبرى أو عمومية ، بلغت نفقات أحدها وهو فرع اليمن أربعة ملايين (٤٠٠٠٠٠٠) درهم .^(٢)

وقد أنشأ الخليفة المهدي محطة جديدة بين مكة والمدينة واليمن سنة ١٦٦ هـ وأنفق عليها من بيت المال .^(٣)

وكان من أهم مهام البريد غير نقل الرسائل ، استخدام البريد كوسيلة من وسائل استتباب الأمن ، وقمع الثورات والفتن ، وحمل الخارجيين والناشرين على الدواب إلى

(١) انظر فصل بيت المال في هذه الرسالة - الدواوين الادارية - ديوان البريد - صفحة ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ من فصل بيت المال .

(٢) الطائر الفريد ، صفحة ٢٢ .

(٣) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٤٩ . وكذلك في نظام البريد في الدولة الاسلامية صفحة ٥٨ .

(١) عاصمة الخلافة .

وهذا يتطلب زيادة عدد الدواب ، ونفقات إثمانية لوعياتها .

وكانت مواعيد سفر عمال البريد يعلنها الصنادون على أبواب المساجد والأسواق والمحلات العامة ، وقد كثر الجدل بين بعض المؤرخين المحدثين حول التقديرات التي أوردها ابن خردادبة عن نفقات البريد في العصر الأول للدولة العباسية ، فقد ذكر أن نفقات الدواب وأثمانها ، وأرزاق الموظفين بديوان البريد بلغت في السنة (١٥٩١٠٠ دينار وبالدراهم ١٥٩١٠٠ × ١٥ = ٢٣٨٦٥٠٠ درهم)^(٢) .

وقد علق بعض المؤرخين^(٣) على ذلك بقوله: إن هذا الرقم لا يمثل ميزانية البريد في الدولة كلها ، ولكنه على الأرجح يمثل ميزانية البريد في العراق فقط . لأن تكاليف البريد في عهد الأمويين لإقليم العراق بلغت (٤٠٠٠٠٠٠ ر) أربعة ملايين درهم ، ولذلك ، فلا يعقل أن يكون هذا الرقم الذي ذكره ابن خردادبة يمثل نفقات البريد في الدولة كلها مع اتساع الخدمة البريدية في العصر الأول للدولة العباسية . وعلى هذا الأساس فإن ما ذكره ابن خردادبة يمثل نفقات البريد في إقليم العراق فقط ، أما نفقات البريد في الولايات ، فكانت تدخل ضمن نفقاتها العامة . وهو الرأي الذي أميل إليه ، وأراه أقرب للصحة^(٤) .

- (١) نظام البريد في الدولة الإسلامية صفحة ٥٩ .
- (٢) الممالك والممالك ، لابن خردادبة ، صفحة ١٥٣ وجاء فيه: (٠٠٠ سبك المرسد في المملكة ، ثمن مائة وثلاثون سكة ، ونفقات الدواب وأثمانها ، وأرزاق البنادرة والغرائقين لسنة مائة ألف دينار ، وتسعة وخمسون ألف ومائة دينار) .
- (٣) Kremer, the orient under the Caliphs, P. 234.
- (٤) أشار المؤرخ المحدث نظير سعادوي في كتابه (نظام البريد في الدولة الإسلامية) صفحة ٨١ ، ٨٢ إلى أن الرقم الذي ذكره ابن خردادبة ، هو المبلغ النقدي الذي كان يتفق على البريد ، في كافة أنحاء الدولة ، وأنه كانت هناك مبالغ عينية أخرى ، كانت الخلافة تزود بها مراكز البريد ، مما يرد إليها من الأقاليم فكانت تزود هذه المراكز بالخيول والبغال والابل ، والعلوفات ، والمصحات . لكن النص الذي أورده ابن خردادبة صريح ، وقد أدخل في المبلغ الذي ذكره أثمان الدواب ونفقاتها ، وأرزاق موظفي البريد . ولكنني أرى =

٦ - نفقات العطايا والمنح :-

حرص العباسيون ، منذ قيام دولتهم على منح أنصارهم وعمالهم الكثير من المسيح والعطايا من الأراضي والمتاع والأموال السائلة^(١) .

ففي سنة ١٤٥ هـ ، منح الخليفة أبو العباس السفاح ، أحد كبار العلويين ، ويدعى عبد الله بن حسن بن علي بن أبي طالب مبلغ مليون درهم (١٠٠٠.٠٠٠) درهم^(٢) .

وبلغت عطايا سليمان بن علي العباسي ، أمير البصرة ، وعم الخليفة المنصور ، والذي توفي سنة ١٤٢ هـ (٥٠٠.٠٠٠) خمسة ملايين درهم^(٣) .

كذلك منح الخليفة أبو جعفر المنصور ابن عمه عيسى بن موسى وذلك ليخلفه من ولاية العهد لابنه محمد المهدي فأعطاه سنة ١٤٢ هـ مبلغ (٥٠٠.٠٠٠) خمسمائة ألف دينار^(٤) .

كما منح الخليفة المنصور من بن زائدة (١٠٠.٠٠٠) عشرة آلاف درهم ، لحسن بلالته في إخماد ثورة الرواندية^(٥) ، بعد أن كادوا يقضون على حياته ، وذلك في سنة ١٤١ هـ^(٦) .

= أن مؤرخاً مثل ابن خردادبه يعرف جيداً إذا كانت هنالك نفقات عينية ونقدية ، ونبي أكثر من موضع في كتابه أشار إلى الإيرادات النقدية بالدراهم والدنانير ، وأشار معيها إلى المبالغ العينية مثل القمح والشعير والأرز وخلافه فالرقم الذي ذكره ابن خردادبه يمثل نفقات يريد العراق فقط كما أشار كريم .

(١) Kramer, The orient under the caliphs, p. 416

(٢) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٩٥ .

(٣) كتاب دول الاسلام ، الذهبي ، الجزء الأول صفحة ٩٦ ضمن أحداث سنة ١٤٢ هـ .

(٤) كتاب دول الاسلام ، الجزء الأول ، صفحة ١٠١ .

(٥) الرواندية: أمثلهم من خراسان ، يقولون بالتناسخ ، ويعتقون أن روح آدم انتقلت الى عثمان بن نهيك ، وأن ربهم الذي يطعمهم وينقيهم أبو جعفر المنصور .

(٦) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٧٥ ، ٧٦ .

وكان الخليفة المنصور كثيراً ما يمنح القراء الذين يحضرون مجلسه^(١) ، كما أطلق في يوم واحد لبعض أعمامه (١٠٠٠ ر ١٠٠٠) ألف ألف درهم ، وفي هذا اليوم فرق في بيته عشرة آلاف درهم ، وكان ذلك سنة ١٥٨ هـ .^(٢)

وقد توسع المهدي بعد توليه الخلافة في منح أتباعه وعماله المنح والعطايا وكان يعطي للشعراء مبالغ كبيرة .

كما أجزل الخليفة الهادي المنح والعطايا لأتباعه ومثائه ، وأعطى الشاعر مروان بن أبي حفصة (١٣٠ ر ١٠٠) مائة ألف وثلاثين ألف درهم .^(٣)

كما أعطى الخليفة الهادي عيسى بن دأب ، وكان من أكثر أهل الحجاز وأعذبهم لساناً ، وكان قد حظي عند الهادي حظوة لم تكن لأحد قبله ، وكان يدعو له بما يتكبر عليه في مجلسه ، وأمر له (٣٠٠ ر ٣٠٠) بثلاثين ألف دينار في دفعة واحدة .^(٤)

كما أنه أمر لأحد الأعراب (١٠٠ ر ١٠٠) بمائة ألف درهم .^(٥)

توسع الخليفة هارون الرشيد في إغداق المنح والعطايا ، وكان إذا عفا عن شخص أطلق له الأموال ، كما حدث سنة ١٧٦ هـ ، وحينما أطلق سراح يحيى بن عبد الله العلوي الذي ثار ببلاد الديلم ، ومنحه (١٠٠ ر ١٠٠) مائة ألف دينار .^(٦)

(١) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٧٩ وجاء فيه : (كان - عمرو بن عبيد - يلد على المنصور مع القراء ، فيعطيه المنصور فيأخذون ، ولا يأخذ عمرو منه شيئاً ، وكان يسأله أن يقل كما يقل أصحابه فلا يقل منه ١٠٠) .

(٢) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٢٦ .

(٣) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٥٩ .

(٤)، (٥) الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، صفحة ٨١ ، ٨٠ ضمن أحداث سنة ١٧٠ هـ .

(٦) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ١٦٨ ضمن أحداث سنة ١٧٦ هـ وهو (يحيى بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب) .

وزاد الخليفة هارون الرشيد في مكافآت الشعراء ، فبلغ ما حصل عليه الشاعر سلم الخاسر من عطايه (٤٠٠٠٠) أربعون ألف دينار^(١) .

وكان الخليفة هارون الرشيد يحب العلم وأهله ، فيذكر السيوطي أنه دعى أبا يوسف القاضي (مؤلف كتاب الخراج) ليلاً فأتاه ، فأمر له (١٠٠٠٠٠) بمائة ألف درهم^(٢) . كما أنه أعطى مرة سفيان بن عيينه (١٠٠٠٠٠) مائة ألف درهم ، وأجسسار اسحاق الموصلي (٢٠٠٠٠٠) بمائتي ألف درهم .

كما أنه أعطى الأصمعي خمسة آلاف دينار ، وأجاز مروان بن أبي حفصة مرة على قصيدة (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار ، وخلعه ، وفرساً من مراكبه ، وعشرة من رقيق الروم . كما فرق بالحرابين مائة كثيراً^(٣) .

ولما توطدت سلطة الخليفة المأمون ، كثرت هداياه ومنحه لعماله على الأقاليم ، وللشعراء والأدباء والنحويين ، والعلماء ، وملوك الروم الذين بعثوا اليه ببعض الهدايا ، فردّها عليهم بخير منها ، فيذكر السيوطي أن الخليفة المأمون أمر للنضر بن شميل ، وهو شاعر وحافظ لكلام العرب ، وعالم بالنحو والصرف ، أمر له [٥٠٠٠٠] بخمسين ألف درهم ، وعندما ذهب إلى الوزير الفضل بن عيسى زادته (٣٠٠٠٠) بثلاثين ألفاً ، فخرج إلى منزله وسعه (٨٠٠٠٠) ثمانين ألف درهم^(٤) .

وأعطى محمد بن زياد الاعرابي عنبرة قيمتها (٥٠٠٠) خمسة آلاف درهم عندما قسر له بيت شعر^(٥) .

- (١) وهو سلم بن عمرو بن حماد بن عطاء ، البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر صفحة ١٨٨ ضمن أحداث سنة ١٨٦ هـ .
- (٢) تاريخ الخلفاء ، السيوطي ، صفحة ٢٩١ . وعند الحديث عن فضل في نهج من أخبار الرشيد .
- (٣) تاريخ الخلفاء - السيوطي - صفحة ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ .
- (٤) تاريخ الخلفاء ، صفحة ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ .
- (٥) تاريخ الخلفاء ، صفحة ٣١٩ .

كما أعطي هدية بن خالد ألف دينار لأديم وحفظه الحديث ^(١) . ويذكر السيوطي أن ملك الروم أهدى إلى الخليفة المأمون هدية ، فيها مائتا رطل صك ، ومائتا جلد سمور ، فقال : أضعفوها له ، ليعلم عز الإسلام ^(٢) .

وكان الخليفة المأمون يحب مجالسة العلماء ، وقد استخرج كتب الفلاسفة واليونان من جزيرة قبرص . وكان يعطيهم العطايا والمنح ، ولاغربة في هذا فهو أول من كسا الكعبة الديباج الأبيض ، وكان حافظاً للقرآن ^(٣) .

وعطايا ومنح الخليفة المأمون كثيرة ولو أردنا احصاءها لاستغرق هذا الفصل كله ، ولكن للإشارة فقط نذكر أنه في سنة ٢١٣ هـ ولي أخاه المستنعم الشام ، وابنته العباسي الجزيرة والشعور والموصل ، وأطلق لهما ، ولعبد الله بن طاهر حاكم خراسان (٥٠٠.٠٠٠ ر. ١٠٠.٠٠٠) مليون وخمسمائة ألف دينار ^(٤) .

ويذكر الذهبي في كتابه ولكن ضمن أحداث سنة ٢١٤ هـ أن الخليفة المأمون أعطى عبد الله بن طاهر الخراساني (٥٠٠.٠٠٠ ر. ٥٠٠.٠٠٠) خمسمائة ألف دينار ، وأمره على ممالك خراسان كلها ^(٥) .

وفي سنة ٢١٨ هـ توسع الخليفة المأمون في عطائه ، ومنحه فقد أعطى محمد ابن عباد بن المهلب (٣.٠٠٠.٠٠٠ ر. ٣.٠٠٠.٠٠٠) ثلاثة آلاف ألف درهم ^(٦) .

- (١) جاء في تاريخ الخلفاء صفحة ٣٢٢ (عن هدية بن خالد ، قال : حضرت غداة المأمون ، فلما رفعت المائدة ، جعلت ألتقط ما في الأرض ، فنظر إلي المأمون ، فقال : أما شبعيت؟ قلت : بلى ، ولكن حدثني حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : (من أكل ماتحت مائدة أمن الغفر ، فأمر لي بألف دينار) وجاء مثل ذلك في البداية والنهاية المجلد الخامس الجزء المباشر صفحة ٢٢٨ .
- (٢) تاريخ الخلفاء ، صفحة ٣٢٥ .
- (٣) تاريخ الخلفاء ، صفحة ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، وجاء في صفحة ٣١٥ من نفس المصدر ما يلي : (لم يحفظ القرآن أحد من الخلفاء إلا عثمان بن عفان ، والمأمون) .
- (٤) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٢٦٢ ضمن أحداث سنة ٢١٣ هـ .
- (٥) كتاب دول الإسلام الجزء الأول ، صفحة ١٢٠ .
- (٦) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٢٢٨ .

وكان الخليفة المأمون قد أطلق للحسن بن سهل بعد أن تزوج ابنته خديجة (بوران)

(١٠٠٠٠٠٠ ر. ١٠٠٠ ر) عشرة آلاف ألف ، وأقطعهم فم الصلح .^(١)

وأما الخليفة المعتصم فقد سار على نهج أبيائه في العطايا والمنح ، ففي سنة ٢٢٢ هـ ، وحينما هزم القائد الأتشي بن بابل الخرمي ، وقضى على الفتنة هناك ، توج الخليفة المعتصم الأتشي ، وألبسه وثاحين بالجوهر ، ووصله (٢٠٠٠٠٠ ر. ٢٠٠٠ ر) بعشرين ألف ألف درهم ، منها عشرة آلاف ألف حلة ، وعشرة آلاف ألف يفرقها في أهل عسكره وعقد له على السند ، وأدخل عليه الشعراء يمدحونه ، كما أمر للشعراء بالمنح والملاط^(٢) .

كما أعطى الخليفة الواثق بالله سنة ٢٢٦ هـ وصيفاً الخادم مبلغ (٧٥٠٠٠ ر) خمسة وسبعين ألف دينار ، وخلع عليه ، وذلك بعد ما قضى على ثورة الأكراد في الجزيرة^(٣) .

وموضوع المنح والعطايا كبير ، وبه تفصيلات كثيرة ، وبحاجة إلى باب كامل ، حيث أن المنح والعطايا ذي أقسام مختلفة ، فمنها منح لأغراض سياسية ، ومنح لتعبد من المكافآت ، ومنح تشجيعية للشعالي في الدفاع عن الدولة ومنح للعلماء والشعراء والأدباء ، إلخ . وخفت أن أتوسع وأخرج من الموضوع الذي نحن بصدده ، وهو الإشارة إلى أن العطايا والمنح كانت تستحوذ جزءاً لا بأس به من ميزانية الدولة في العصر الأول للدولة العباسية .

(١) البداية والنهاية ، المجلد السادس ، الجزء الحادي عشر ، صفحة ٤٩ وعمن أحداث سنة ٢٢٦ هـ ، وهي السنة التي توفت فيها بوران ، زوجة الخليفة المأمون .

(٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٣٢٤ .

(٣) البداية والنهاية ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٣٠٧ وعمن أحداث سنة ٢٢٦ هـ وجاء فيه : (٠٠٠٠ ر) وفيها قدم وصيف الخادم بجماعة من الأكراد ، نحو من خمسمائة في القيود ، كانوا قد أفسدوا في الطرقات ، وقطعوها ، فأطلق الخليفة لوصيف الخادم خمسة وسبعين ألف دينار وخلع عليه (٠٠٠ ر) .

فقد أمثق خلفاء العصر الأول للدولة العباسية الكثير لترجمة الكتب، ونقل العلوم الدنيوية وفلسفة بعض الحضارات السابقة ، والاستفادة منها بقدر الامكان ، وبحيث لا تتعارض مع المبادئ والقيم الاسلامية .

وقد ا حظيت الرياضيات وعلم الفلك باهتمام خاص في بغداد ، فترجم الحجاج بن يوسف بن مطر للخليفة المأمون ، مصنفات أقليدس ، وكتاب بطليموس الشهير عند العرب بالمجسطي، وكان قد رفع الى الرشيد ترجمة لكتاب " الأسطُفسات" العناصر لأقليدس .

ولقد استعين في هذا الباب بالعلوم الهندية أيضا . فقد سبق لإبراهيم الفَوارزي أن ترجم للمعتصم كتاب الفلك الهندي . . . ثم جاء محمد الخوارزمي فُلخصه للمأمون . . . (١).

كما سبق للمراصة أن أمروا ينقل بعض كتب الطب الهندية الى الفلسفة العربية . (٢)

وكان جهود الترجمة ، والاتفاق عليها ، وتشجيع العلماء المسلمين وغيرهم قد لقيت اهتماماً كبيراً لدى الخليفة المأمون . فلقد حاول هذا الخليفة أن يجمع في مكتبته الخاصة والصروقة ببيت الحكمة ، كنوز العلوم الاسلامية ، وكنوز العلوم الأجنبية . وأمر بأن تُشترى المخطوطات اليونانية من آسيا الصغرى (٣) وبالنطع فـإن هذه الأعمال الجليلة كلفت بيت المال الكثير .

(١) تاريخ الشعوب الاسلامية ، بروكلمان صفحة ٢٠٢.

(٢) E.G.Browne, Arabian Medicine, Cambridge, 1921, P.35.

(٣) تاريخ الشعوب الاسلامية ، صفحة ٢٠٢.

ولم يقتصر اهتمام خلفاء العصر الأول للدولة العباسية على العلوم الأجنبية وفلسفة الاغريق ، بل اهتموا أيضاً وفي الدرجة الأولى بعلوم الحديث والفقه والسيرة كما اهتموا بالمناظرات الكلامية ، وعلوم التاريخ ، وكفينا أن نشعر على الرسالة التي وجهها كبير ملوك الأرض الخليفة العباسي هارون الرشيد الى قاضي القضاة أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم ، ليضع له كتاباً في الخراج والموارد الأخرى . وكانسوا يقدفون على علماء المسلمين بالأموال ضمن باب نفقات العطايا والمنح .

نفقات التعويضات :

وفي العصر الأول للدولة العباسية ، وفي عهد الخليفة الواثق بالله ، كان ضمن بنود ميزانية الدولة ونفقاتها ، بند التعويضات بلغة العصر . فقد حدث حريق هائل في أسواق بغداد في عهد الخليفة الواثق ، وذهبت بعض أموالهم وتجارهم ضمن هذا الحريق ، وخربت محلاتهم ٥٠٠ فبعث الخليفة الواثق بالله الوليد بن أحمد بن أبي داود من قبله الى بغداد (بعد الحريق الذي وقع بالأسواق ببغداد ، ومعه خمسمائة ألف دينار ، ففرقها على التجار ، الذين ذهبت أموالهم في الحريق ، فحسن أحوالهم ، وبنوا أسواقهم بالحق والاجر ، وجعلوا أبواب حوانيتهم أبواب حديد) (١) .

وخمسمائة ألف دينار = ٥٠٠.٠٠٠ = ٥٠٠.٠٠٠ × ١٥ = ٧.٥٠٠.٠٠٠ درهم

أي أن الخليفة الواثق عوض التجار بسبعة ملايين وخمسمائة ألف درهم .

وهو مبلغ ليس بسيط في تلك الفترة لبند التعويضات .

(١) كتاب البلدان ، اليعقوبي ، صفحة ٣٧١ .

نفقات لتزويج الميقات اليتامي وصرف المنح للتشجيع على الزواج :

فقد ذكر الطبري أن الخليفة المنصور منح (٠٠٠ ر ١٨٠) مائة وثمانين ألف دينار أي حوالي $(١٨٠٠٠٠ \times ١٥) = ٢٧٠٠٠٠٠$ درهم ، وذلك لتزويج ست بنات توفي والدهن وهو عيسى بن هيك .^(١)

وقد زوج كل واحد منهن على ثلاثين ألف درهم ، واشترى بالباقي ضياعاً لهن ، ليكون معاشهن منها .

كما أن معن بن زائدة والي اليمن أهدى الخليفة المنصور زوج مَجاعة بن الأزهر على عشرة آلاف درهم ، وكان عاجزاً عن توفير جزء من هذا المبلغ ، بل اشترى له بيتاً للحياة الزوجية ، ومنحه ثلاثين ألف درهم لينفق منها على نفسه .^(٢)

وهكذا يتضح لنا اهتمام الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية بالانفاق للمصالح العام ، بل محاولة حل بعض المشاكل المادية لبعض الأفراد ، وإدخال الفرح والسعادة لقلوب الناس ، من الأموال التي جعلهم الله خلفاء عليها .

(١) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع ، صفحة ٢٠٧ ضمن أحداث سنة ١٥٨ هـ .

(٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع ، صفحة ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ
وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ
وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا
عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجُمُعَانِ، وَاللَّهُ
عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ

سُورَةُ الْأَنْفَالِ آيَةُ ٤١

الفصل الثالث

مصارف الغنائم

مصارف الخنائم :-

أما توزيع الخنائم ، فقد قسمها الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز ، وطبق الآية الكريمة الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، وعمل بها الصحابة (رضوان الله عليهم) في صدر الاسلام ، كما عمل بها الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية وهي قوله تعالى في سورة الأنفال :- (واعلموا أنما غنمتم من شيء ، فإن لله خمسه ، وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل)^(١) .

أما أربعة أخماس (٤/٥) الغنيمة الباقية ، فكانت توزع بين الفاتحين ، للفقاري ثلاثة أسهم - سهمان لفرسه وسهم له^(٢) . وللراجل سهم^(٣) .

وكان الامام يعطى الأجراء ، والصناع الذين يصحبون الجيوش أجورهم ، متناسبة مع أعمالهم^(٤) .

وقد كان للرسول (صلى الله عليه وسلم) أسهم في حياته ، ينفقه على نفسه وأزواجه ، وصاحبي من هذا السهم ، كان يجعله في المصالح العامة ، أو ينفقه على أهل الفاقة والاحتياج .

وكان لذوي القربى من الرسول (صلى الله عليه وسلم) السهم الثاني ، وهم بنوهاشم ، ويتو عبدالمطلب ، الذين خضعوا للإسلام ، وشملتهم دعوته (عليه الصلاة والسلام) .

ويذكر القاضي أبو يوسف ، الذي عاش في العصر الأول للدولة العباسية ، وفي عهد الخليفة هارون الرشيد ، وكان قاضي القضاة ، أنه (اختلف الناس بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في هذين السهمين ، سهم الرسول (عليه الصلاة والسلام) وسهم ذوي القربى ، فقال قوم: سهم الرسول للخليفة من بعده ، وقال آخرون : سهم

(١) القرآن الكريم ، سورة الأنفال ، الآية ٤١ .

(٢) وهذا التفضيل يرجع لكي يرغب الناس في ارتباط الخيل في سبيل الله ، حيث أن سهم الفرس إنما يرد على صاحبه .

(٣) كتاب الخراج لأبي يوسف ، صفحة ١٩٠ .

(٤) النظام المالي الاسلامي المقارن صفحة ١١٩ .

ذوي القربى لقربة الرسول (عليه السلام) وقالت طائفة: سهم ذوي القربى لقربة الخليفة من بعده ، فأجمعوا على أن جعلوا هذين السهمين في الكراع والسلاح^(١) .

وبذلك أصبح حصصا السهمين بصرفان في مصالح المسلمين العامة ، كتنجيم الجيش ، وسد الثغور وتحصينها ، والعمل على تقوية الدولة وتمكينها في عصر بعض خلفاء العصر الأول للدولة العباسية . ولكن الخلفاء الآخرين في العصر الأول للدولة العباسية ردوا سهم ذوي القربى إلى بني هاشم .

فالخليفة هارون الرشيد ، لم يأخذ بنصيحة القاضي أبي يوسف في هذا الأمر ، ففي سنة ١٧٠ هـ ، أمر بسهم ذوي القربى ، فقسم بين بني هاشم بالسوية وقد حج الخليفة الرشيد في هذه السنة وأعطى أهل الحرمين عطاءً كثيراً ، وقسم فيهم مالا جليلاً .

- كما أمر الخليفة المأمون سنة ٢١٠ هـ برّد فدك^(٢) إلى أولاد فاطمة بنت الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، وكتب بذلك إلى عامله بالمدينة وهو قثم بن جعفر ، بأن
- (١) كتاب الخراج ، صفحة ٢٢ ، ٢٣ ، وجاء فيه (وكان أبوحنيفة (رحمه الله تعالى) وأكثر فقهاؤنا ، يرون أن يقسم الخليفة ، على ما قسمه عليه أبوبكر وعمر وعثمان وعليّ (رضي الله تعالى عنهم)) .
- (٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٥٠ وعند الحديث عن خلافة هارون الرشيد ، ضمن أحداث سنة ١٧٠ هـ .
- (٣) وفدك بالمدينة المنورة ، فقد أجلي عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يهود خير فخرجوا منها ، أما يهود فدك فكان لهم نصف الثمرة ونصف الأرض ، لأن الرسول (صلى الله عليه وسلم) صالحهم على ذلك . ولأنه لم يوجب على فدك بخيل ولا ركاب ، سألت فاطمة (رضي الله عنها) الرسول (صلى الله عليه وسلم) أن يعطيها ، فقال: ما كان لك أن تسأليني ، وما كان لي أن أعطيك ، فكان يضع ما ياتيه منها في أبناء الميبل ، ثم ولي أبوبكر وعمر وعثمان وعليّ (رضي الله عنهم) فوضعوا ذلك ، حيث وضعه الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، وفي عهد الدولة الأموية توارثها الخلفاء الأمويون .

(يردها إلى ورثتها ، ويسلمها إليهم ، تقرباً إلى الله تعالى ، بإقامة حقه وعدله ، وإلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بتنفيذ أمره وصدقته ، فأمر بإثبات ذلك في دواوينه ، والكتاب به إلى عماله (١)) .

وظلت فذك عند ورثة فاطمة (رضي الله عنها) في عهد الخليفة المعتصم ، والواثق بالله ، أي حتى نهاية العصر الأول للدولة العباسية . (٢)

أما مخصصات الفقراء والصاكين واليتامى وأبناء السبيل فقد بقيت في العصر الأول للدولة العباسية كما هي عليه منذ أيام الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، ولم يطرأ أي تغيير أو تعديل .

أما (٣) أربعة أخماس الغنيمة فكانت تذهب إلى الجنود ، الذين شاركوا في الفتوحات والحروب والقضاء على الفتن .

وقد رتب الجيش في العصر الأول للدولة العباسية على أساس الجنس ، فالحرية أي المشاة التي تسلحت بالرمح تألفت من العرب ، والجنود وهم المشاة والخيالة فقد تكونت من العجم خاصة أما الخراسانيون ، وهم أحد جماعات العجم ، فكان لهم مركزاً خاصاً ، ولم يكفد ينقضي قرن من الزمان على قيام الخلافة العباسية ، حتى ظهر وبزغ عنصر آخر وهم الأتراك ، والذي كون القسم الرابع والكبير من الجيش (٣) .

وهؤلاء الجنود الذين يحملون على أربعة أخماس ٤ الغنيمة كان لهم ديوان يعرف بديوان الجنود ، وكان من أهم التطورات التي طرأت عليه في العصر الأول للدولة العباسية ، انقسامه إلى مجلسين :-

(١)، (٢) فتوح البلدان ، صفحة ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ وعند الحديث عن فذله . وقد تسمم

الفذل أيام الخليفة المأمون محمد بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، ومحمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب .

(٣) الحضارة العربية ، هل ، الكتاب المترجم ، صفحة ٨٤ .

أحدهما: يتولى أمر استحقاقات الجند ، وتقدير أرزاقهم ، مراعيًا في ذلك كفاءتهم ورتبهم العسكرية ، والأماكن التي يربطون فيها .

والثاني: يختص بالنظر في السجلات التي تقيد بها أسماء الجند ، إذ كانت ترتب تبعاً لأجناسهم ، وانتسابهم للقبائل وفروعها ، وينقسم كل من المجلسين إلى أقسام خاصة بالعساكر مثل المسكر المنسوب إلى الخاصة ، والمسكر المنسوب إلى الخدمة ، وما في التواحي من المبعوث^(١) .

وقد انحصرت أعمال ديوان الجند في العصر الأول للدولة العباسية في عدة أمور هي:

أولاً: تسجيل أسماء الذين شوافر فيهم شروط البلوغ ، والحرية ، والإسلام ، وسلامة الجسم .

ثانياً: ترتيب أسماء الجند ، تبعاً لأجناسهم .

ثالثاً: تقدير العطاء لكل جندي ، وذلك حسب كفاءته ومقدرته على القتال ، طبقاً لاختيارات خاصة ، يحضرها رئيس الديوان وكاتبه ، والولاة في الولايات ، والخليفة أو الوزير في بغداد .^(٢)

وفي العصر الأول للدولة العباسية ، أنشئ ديوان العرض ، الذي ألحق بديوان الجند^(٣) . وكان ديوان العرض عبارة عن جهة أو إدارة بلمعة العصر لعرض قوات الجيش إذ كان رئيسها يقوم في فترات مختلفة ومنظمة بالتفتيش على الجند لتقدير كفاءتهم وتقدير العطاء الذي يمنح لهم ، إذ يقوم الجند بعرض مهاراتهم ، ويرتبون تبعاً لها إلى ثلاث طبقات: الممتازة - والمتوسطة - والدون .

(١) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ، آدم منز ، الجزء الأول صفحة ١٣٠ وفي الفصل السادس ، الإدارة - وعند الحديث عن ديوان الجيش .
(٢) الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، الماوردي ، صفحة ٢٣٠ - ٢٣٤ في الباب الثامن عشر ، وعند الحديث عن ما يختص بالجيش من أثبات وعطاء .
وكذلك في تطور النظم الإدارية والمالية في بلاد العراق والفرس ، صفحة ١٧٠ ، ١٧١ .

(٣) مختصر تاريخ العرب والمتمدن ، الكتاب المترجم - ترجمة رياض رافقت - صفحة ٣٦٠ .

وترتيب كل طبقة في كشف خاص ، بعد أن يتم استخراجها من كشوف القواد (١) .

لذلك كان يشترط في صاحب ديوان الجيش أن يكون خبيراً بالجيش والعروض
ومعرفة الرجال ورتبهم وأقدارهم وموقعهم من الدولة .

وكان عليه أن يتقن أمر الحلية ، فلا يشتبه عليه شخص بشخص ، كما كان عليه
معرفة وشيات الدواب والسلاح ، وأن تكون لديه هبة وحرمة كبيرة ، حتى لا يجترأ
أحد على التدليس عليه (٢) .

وهكذا نرى أنه في العصر الأول للدولة العباسية ، كان الجندي مجاهداً في سبيل
الله ، وله شروط ومواصفات ، وخصوصاً وأنه سيأخذ من الغنيمة أربعة أخماسها (٣) ،
لذلك فقد كانت هنالك كفاءات ، وجندي متمكن ومتدرب ، وجندي آخر ذو الكفاءة
المتوسطة ، وجندي عاديون ذلك ، وغالباً ما كان يستخدم للحراسات الليلية هذا الأخير (٤) .

ولكن القاعدة الهامة التي أخذ بها الخلفاء إجمالاً هو تنفيذ ما جاء في الآية
الكريمة : (واعلموا أننا غنمتم من شيء ، فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى
واليتامى والمساكين وابن السبيل ١٠٠) وأربعة أخماس الغنيمة للجندي ، للفرس ثلاثة
أشهم وللراجل سهم . والله أعلم .

(١) تطور النظم الادارية والمالية في بلاد العراق والفرس ، صفحة ١٧٢ .

(٢) آثار الأول في ترتيب الدول ، صفحة ٦٩ .

(٣) وقد شرح الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية والولايات الدينية من صفحة ٢٣٠ -
٢٣٤ ، عن الشروط الواجب توافرها للالتحاق بالجنودية المنتظمة ، وكيفية تقدير
الغطاء والأرزاق لهم ، والجنود المتطوعة وكيف يضرع لهم؟ وترتيب أنساب العرب
وكيف يكون الحال لو كانوا عجماً وهل يستبقى عطاء الجندي ويعطى لذريته فسي
حالة وفاته ... الخ .

(٤) القرآن الكريم ، سورة الأنفال ، آية ٤١ .

قال الله تعالى :

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي
الْمَجَالِسِ فَاقْسَحُوا بِفِسْحِ اللَّهِ لَكُمْ ، وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا
فانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ ، وَالَّذِينَ أُوتُوا
الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ .

القرآن الكريم

سورة البقرة آية ١١

الباب الثالث

سياسة المال في العصر العباسي الأول على ضوء الانظمة المالية الحديثة

- الضريبة وأنواعها .
- تاريخ الضرائب .
- أوضاع الضرائب في الدول الحديثة والإسلام .
- هل هناك ضرائب أخرى فرضت في العصر المذكور للدولة العباسية غير الضرائب الإسلامية ؟
- بين الضرائب الحديثة والضرائب الإسلامية .
- قواعد الضريبة في الأنظمة الحديثة وفي العصر المذكور للدولة العباسية .
- تعدد الضرائب وعلماء المالية .
- وعاء الضريبة الحديثة ووعاء الضرائب في العصر المذكور للدولة العباسية .
- الضرائب العينية والشخصية في المالية الحديثة والعصر المذكور للدولة العباسية .
- سياسة الإنفاق في الدولة الحديثة والدولة العباسية في عصرها الأول .
- الرواتب في المالية الحديثة .
- الأرزاق في الدولة العباسية في عصرها الأول .
- توجيه النفقات في المصالح العامة .

الباب الثالث

سياسة المال في العصر العباسي الأول
على ضوء الأنظمة المالية الحديثة

بعد أن تكلمنا عن موارد الدولة في العصر الأول للدولة العباسية ، والضرائب التي فرضتها الدولة من أجل الحصول على هذه الموارد ، وبيت المال الذي كان يستقي حصيلته من هذه الموارد ، وبعد أن تكلمنا كذلك عن مصادف الدولة المختلفة ووجوه الاتفاق لهذه الإيرادات ، نقول كلمة عن نظام المال في الدول الحديثة وكيفية فرض الضرائب في هذه الدول ، وجبايتها ، وما يتعلق بذلك كله ، ثم نحاول ما استطعنا أن نقارن بين النظامين الإسلامي في العصر الأول للدولة العباسية والحديث لنعطي للقاري صورة كاملة عنهما وذلك لنرى أي النظامين أوفق شرعة ومنهجاً ؟ وعندما أتحدث عن الأنظمة في العصر الأول للدولة العباسية ، فأنما أتحدث عن الأنظمة في الإسلام بشكل عام ، وعن بعض الإضافات والمستحدثات التي طرأت على تلك الأنظمة في العصر الأول للدولة العباسية- ولولا الإسلام لم تكن الدولة العباسية ، ولينى للعصر الأول للدولة الإسلامية أنظمة وقوانين خاصة بها وتختلف عن الأنظمة والقوانين التي قررها الشرع والإسلام .

الضريبة وأنواعها :

الضريبة هي قسيمة من المال تجب عليها الدولة من رعيته والقاطنين في ديارها ، على قدر يسار كل مكلف ، لتمكينها من الاتفاق في مصالح الدولة ومراقبتها العامة التي تضطلع بها^(١) .

(١) مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالي ج ٢ صفحة ٥٠٠ وجاء في كتاب موسوعة المصطلحات الاقتصادية صفحة ١٧٩ ، ١٨٠ في تعريف الضريبة - " : ضريبة جبرية من ثروة شخص أو هيئة ، بلا مقابل مباشر لمصالح السلطات العامة " . ويشمل معنى الثروة في هذا التعريف ، النقود والسلع والخدمات فقد تكون الضريبة مبلغاً من النقود ، كما قد تستأديها الحكومة عيناً (محاصيل زراعية مثلاً) ، كما تعتبر الخدمات الجبرية أنواعاً من الضرائب مثل السخرة والتجفيد الإجباري والضريبة تفرض على الأشخاص ، لأن الضريبة تكليف أو واجب " .

وليس للتماس الحرية في أداء الضريبة أو تحديد مقدارها أو ميعاد دفعها
وكيفيته ، بل هم ملزمون بدفعها ، والقانون قد تكفل بتحديث الضريبة لزاما على
الكافة ، ولادخل فيه لمصلحة المكلفين .

" والضريبة لاتأخذ هذا الاسم إلا إذا تكررت وتجددت في مواعيت متوالية ،
وفرقتها سلطة عامة " (١) .

أنواع الضرائب كثيرة أهمها :

الضريبة التصاعدية ، والضريبة الجبركية ، وضريبة الدخل ، وضريبة أرباح المهن
غير التجارية ، وضريبة رأس المال ، وضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، وضريبة
كسب العمل ، وضريبة الأموال المنقولة ، وضريبة قيمة وضريبة نوعية ، وضريبة مباشرة
وغير مباشرة ، وضريبة مفردة وضريبة نسبية وضريبة الإيراد العام الخ .

تاريخ الضرائب :

إن الضرائب قديمة مع قدم البشرية ، فعندما تكونت القبائل والعشائر ،
وكانت تفتش بينهم العداوات والفتن ، اشتدت الحاجة لتشييد الحصون وإنشاء الطرق
للدفاع ، ونقل الجنود ، والسهر على راحة وأمن القبيلة .. ومن هنا جاء دور
التبرعات والقرائن الاختيارية والتي كانت تؤدي لرئيس القبيلة أو الملك من التبرعات
الاختيارية والهيئات .

(١) النظام المالي الاسلامي المقارن صفحة ١٢٢ .

وتختلف الضريبة عن الرسم في أن الأخير ثمن جبري يدفعه الشخص نظير خدمة
لا يمكن أن تؤديها غير الحكومة ، والرسم ثمن لأن له ما يقابله ، وهو جبري
لأن الشخص لا يملك إلا أن يدفعه . (من أمثلة الرسوم رسم تسجيل الملكية ، ورسم
قيد المواليد) .

موسوعات المصطلحات الاقتصادية صفحة ١٨٠ .

وعندما زادت الحضارة نميها ، وأصبحت الهيئات ونحوها غير كافية لتتسببوم الدولة بالأعباء الملقاة على عاتقها ، (تطورت الضرائب الاختيارية إلى فرائض إلزامية) . كما تطورت أكثر التقاليد والعادات إلى قوانين إلزامية ولكنها لم تكن مالية ، بل كانت خدمات شخصية إجبارية كالخدمة العسكرية ، وحراسة الأمن واملاج القناطر والحصنين ومع ذلك كانت الحكومة تحتال للحصول على المال بطرق مستترة . وذلك كالرسوم الذي يؤخذ عند اجتياز الطريق أو عبور القناطر ودخول السوق ، وهذا الطور يسمى " بعهد الرسوم " (Fees and tolls....) (١) .

وفي عهد الرسوم كانت خدمة الفرد نظير ومقابل الرسوم التي يدفعها ، ثم لما قويت السلطة بيد الملوك ووصلوا إلى درجة أنهم يستطيعون مقاومة الشورى إن قام بها الشعب تحولت الرسوم إلى ضرائب غير مباشرة لايشترط فيها وجود خدمة أو منفعة خاصة للفرد (٢) .

ومع مرور الأيام وارتقاء الوجدان الاجتماعي ، الذي أصبح يقبل مايوحسي به التضامن القومي ثم عجز خزائن الدولة عن كفاية مؤنتها وازدياد الحاجة المشتركة بالإضافة إلى حرص الدولة للرفي بالأفراد والجماعات إلى مدارج العمران والتطوُّر والحضارة ، والسهر على أمن الشعب ثم الطمأنينة على النفس والأموال ، والاحتفاظ بالوحدة القومية بين الأجيال ، وحرصها على سداد خواتجها ومعالجتها المختلفة .

كل هذه العوامل والظروف مجتمعة تتطلب من الدولة اتفاق حتماً . ولما كانت الدولة لاتستطيع القيام بذلك وحدها ، كان على رعيثها ، وكل من يستظل بمناخها ، باسم التضامن الاجتماعي أن يقوموا جميعا ويتفاهروا في النهوض بحسب هذا الاتفاق .

(١) النظام المالي الاسلامي المقارن صفحة ١٢٥ ، وكذلك مبادي علم المالية العامة والتشريع المالي ج٢ صفحة ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) وقد بينت في هامش صفحة ٤٩٤ من هذه الرسالة الفرق بين الضريبة والرسوم في العصر الحديث .

ومن هنا فرضت الدولة الضرائب المختلفة على الشعب .

وإذا نظرنا إلى نظام الضرائب في الاسلام ، نجد أن هذا النظام المالي في عصر الرسول (صلى الله عليه وسلم) مر بمرحلة لم يكن فيها ضرائب مفروضة ، بل كان التبرع والاختيار للاتفاق في سبيل الدعوة والخير والبر متروكا للرغبة الشخصية .

وبدلنا على ذلك ماكان عليه الأمر في اخراج الزكاة . فقد كان جمع الزكاة أمراً اختيارياً في العهد المكي ، ولم تفرض الزكاة إلا في المدينة المنورة في السنة الثانية للهجرة ، حيث تأسست الدولة الاسلامية ، وأمبحت الأمور تتطلب المزيد من المال ، لنشر الاسلام ومحاربة من يقف في سبيل نشر هذا الدين . وكذلك استمر الحال بالنسبة للزكاة في العصر الاول للدولة العباسية .

يتضح مما سبق أن تعريف الضريبة في المالية الحديثة ينطبق على الموارد الاسلامية وهي :-

الزكاة ، والجزية ، وكذلك الخراج وعشور التجارة ^(١) ، والقطائع ^(٢) ، لأن عنصر الالتزام الذي لا تتحقق الضريبة إلا به ، موجود في الموارد الاسلامية ، وهذا مادعا الخليفة أبو بكر (رضي الله عنه) في صدر الاسلام أن ينفذ ركناً من أركان الاسلام مع من منعوا أداء هذه الضريبة ، وكذلك فإن من شأن الضريبة أن تدفع إلى هيئة عامة مثل

(١) أماركة من لا وارث له ، فهذه لايشملها معنى الضرائب ، لأن المورد غير منظم وغير دائم ، ولعدم وجود نص تشريعي يقضي بذلك . ولو أن ضرائب التركات "Seccession Duties" أصبحت نوع من الضرائب على الثروة في العصر الحديث تستحوذ الحكومة بموجب على نسبة معينة من تركته المتوفى ، سواء أكان له وارث أم لا . وقد أخذت به بعض الدول العربية والاسلامية . وتأخذ هذه الضرائب شكلين : الاولى ضريبة يقع عبؤها على المنتفعين من التركة ، والثانية ضريبة عامة تفرض على قيمة التركة في مجموعها . من كتاب موسوعة المصطلحات الاقتصادية صفحة ١٧٨ .

(٢) انظر موضوع القطائع في آخر فصل الخراج من هذه الرسالة .

السلطات المركزية والسلطات المحلية وكذلك الموارد الإسلامية من صدر الإسلام إلى نهاية العصر الأول للدولة العباسية إذ الأصل فيها أن تدفع إلى الحكومة بواسطة - الجهاز الذي سماه القرآن الكريم - " العاملين عليها " سواء أكان العامل عليها على المدقات أو الخراج أو الجزية أو العشور ، ومن مقومات الضريبة انعدام المقابل الخاص ، فالممول يدفع الضريبة بصفتة عضواً في المجتمع ، يستفيد من أوجه نشاطاته المختلفة وكذلك الموارد الإسلامية منذ صدر الإسلام وإلى نهاية العصر الأول للدولة العباسية لا يدفعها المسلم مقابل نفع خاص ، وإنما يدفعها بوصفة عضواً في مجتمع مسلم يتمتع بحمايته وكفالاته وأخوته . فعليه إذاً أن يسهم في سعونة أبنائه وتأمينهم ضد الفقر والعجز وكوارث الحياة ، وأن يقوم بواجبه في إقامة الممالئح العامة للأمة المسلمة التي بها تعلو كلمة الله ، وتنتشر دعوة الحق في الأرض ، دون أن ينتظر المنافع الخاصة التي تعود عليه من دفعها للدولة (١) .

بالإضافة إلى ما سبق فإن الموارد الإسلامية جميعها منذ صدر الإسلام وحتى نهاية العصر الأول للدولة العباسية ، متكررة ومتجددة في أوقات معينة على المسلمين المكلفين ومن تمتع بحماية الدولة (٢) .

وإذا كان قد أدخل على نظام الضريبة في العصر الحديث تطورات وتعديلات وأهداف سياسية واقتصادية واجتماعية معينة ، ومقلتها تجارب العصور المختلفة ، وخدمتها عقول علماء المال والاقتصاد من مختلف الأقطار والبيئات ، إذا كان الأمر كذلك بالنسبة للضريبة الحديثة ، فإن الضرائب الإسلامية غير ذلك ، فقد شرع بعضها بتنزيل من حكيم حميد ، ولم يدخلها تعديلات أو تطورات ، مثلما طرأ على نظام الضريبة في العصور الحديثة ، وذلك يعني أن الزكاة والجزية فرضتا بنص القرآن الكريم ، والخراج والعشور - ضريبة الجمارك - فرضتا بإجماع الصحابة (رضوان الله عليهم أجمعين) ، في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) . واستمر الحال على ذلك في العصر الأول للدولة العباسية .

(١) فقه الزكاة ج ٢ صفحة ٩٩٢ ، ٩٩٨ .

(٢) النظام المالي الإسلامي المقارن صفحة ١٢٤ .

أغراض الضرائب في الدول الحديثة والعصر الأول للدولة الإسلامية العباسية :

إن علماء المال في العصر الحديث يرون أن الغرض من الضريبة هو تدبير المال اللازم لحياة المصالح العمومية ، لكنهم يختلفون في هل يجوز أن نستخدمها لأغراض أخرى غير هذا الغرض المالي البحت ؟

فالعلماء الفرنسيون مثلاً وفي طبيعتهم لروابوليوس . . Leroy-Beaulieu يرون أن غرض الضريبة هو تغذية خزائن الدولة . وأما الألمان وفي مقدمتهم واجنر Wagner وكثير من علماء إيطاليا وأمريكا فيرون أن وظيفة الضريبة يجب أن تتمدى هذا الغرض المالي إلى غايات إقتصادية واجتماعية كإحداث تعديل في توزيع الثروة بين الرعيصة أو تشييط العامة عن بعض صنوف الاستهلاك الخارة بالصحة أو الأخلاق العامة^(١) .

هذا هو الأساس الذي اعتبر في نظر المصور الحديثة صوغاً للدول في جباية الأموال ، إذا تأملناه في التشريع المالي الإسلامي في صدر الإسلام وفي العصر الأول للدولة العباسية نجده في جميع نواحيه يرمي إلى هذه الغاية العظيمة ويقصدها .

فالإسلام حينما وضع مجموعة من الضرائب الملازمة للناس ، والتي امتسازت بالاستقرار والتعيين والعدالة ، وجعل من حق الدولة فرض الضرائب التي تواجه بها الحاجات الطارئة التي تفاجئها ، فإن في تطبيق هذه الضرائب صونا لمصالح الأمة ، وعلاجاً لمشكلة الفقر .

فالزكاة مثلاً التي فرضت على أغنياء المسلمين ، إنما هي ضريبة لتكفل إيجاد التوازن في المجتمع إذا أحسن تطبيقها مصداقاً لقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) لعاذ بن جبل (رضي الله عنه) حين بعثه إلى اليمن " . . . أخبرهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم^(٢) . ولما بعث معاذ الصدقة من اليمن إلى

(١) مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالي ج ٢ صفحة ٧٥ .

(٢) المغني ويلييه الشرح الكبير ج ٢ صفحة ٥٣٦ .

الخليفة عمر (رضي الله عنه) أنكر عليه ذلك وقال: لم أبعثك جابيا ولا آخذ جزية ، ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فتزود في فقرائهم .^(١)

إذا فالزكاة لما فرضت على أغنياء المسلمين ، والجزية على أهل الذممة القادرين . كان الفرض منها :-

توام الدولة الاسلامية ، منذ صدر الاسلام وحتى نهاية العصر الأول للدولة العباسية ، وتأسيس مجالسها وتوطيد عرى الاتحاد وهو أساس الاسلام بين الأغنياء والفقراء ، وتأمين المكلفين على أنفسهم وأموالهم من شرور ذوي الحاجة من الفقراء والمساكين ، الذين لو لم يخصص لهم جزء من هذه الثروة ، لكانوا حربا على أصحابها .^(٢)

علما بأنه في عصرنا الحالي أصبحت مشكلة رأس المال والعمل والعمال والتعطل والأجور ، الشغل الشاغل لأكثر دول العالم ، ففي بعض الدول الحديثة ، يزداد عددهم يوما فيوما بانتشار الفقر والمطالة ، وازدياد حقد الفقراء على الأغنياء لكثرة أموالهم ، وعدة بخلهم وشحهم بالإضافة إلى تنعمهم وترغيمهم ، وعلاج هذه المشاكل كلها في تطبيق الزكاة .^(٣)

وإذا انتقلنا إلى الفوائض الأخرى كمشور التجارة والخراج اتضح لنا أن هدف الاسلام فيها توفر المصلحة بين الدولة والشعوب المفتوحة ، ورغبته في تبادل المنافع بين البلاد الاسلامية وغيرها .

(١) المعني ويليهِ الشرح الكبير ج ٢ صفحة ٥٣١ .

(٢) النظام المالي الاسلامي المقارن صفحة ١٢٦ .

(٣) الزكاة كما جاءت في الكتاب والسنة على المذاهب الأربعة صفحة ٨٨ .

هل هناك ضرائب أخرى غير الضرائب المفروضة في الإسلام ؟ وماهي الضرائب التي استحدثت في العصر الأول للدولة العباسية ؟

إذا كانت الضرائب المذكورة في الإسلام لا تفي بحاجة الدولة فالإسلام يبيح لولي الأمر سلطات واسعة للأخذ من رؤوس الأموال بقدر معلوم في الحدود اللازمة للاصلاح ومنع الضرر ورفع الحرج وصيانة المصلحة العامة ، لأن التشريع المالي في الإسلام يبنى موارده المالية على أساس توفير ما تحتاج اليه المصالح العامة من النفقات ، وراحة الأفراد والجماعة وتحقيق ما يقضي به مصلحة المجتمع من التعاون والتضامن .

ولذلك يصبح ما يفرغه ولي الأمر - عند الحاجة إليه - حقا كحق الزكاة بوكولا إلى مصلحة الأمة وعدالة الحاكم وفقاً لمبدأ "المصالح المرسله وسد الخرائع" الذي قرره جمهور الفقهاء وعلى رأسهم الامام مالك^(١) ، وبالذات إذا كان المسلمون في حالة الحرب ، وخلا بيت المال وارتفعت حاجات الجند وليس في بيت المال ما يكفيهم لسد حاجة الجيش من تجهيز وانفاق، فللامام أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافيا للقيام بهذه المهام . وفي العصر الأول للدولة العباسية أضيفت الضرائب التالية:-
غلات الأسواق والأرجاء ودور الضرب، وفي عهد الخليفة المنصور أضيفت قريية^(٢) على تجار المسلمين كان الهدف منها مشاركة هؤلاء التجار في النفقات التي تصبف لبناء بغداد (مدينة السلام) .

والتاريخ الإسلامي يشهد لنا ذلك في أكثر من حادثة ، فعندما تأهب الظاهر بيبرس لدفع غزو التتار عن بلاد الشام ، استفتى العلماء في جواز أخذ شيء من أموال الشعب لتسديد نفقات الجيش فأفتوه بذلك ، بشرط أن يرد السلطان بيبرس كل ما عند جواريه وأعوانه من حلي وأموال إلى بيت المال .

- (١) مقومات الاقتصاد الإسلامي صفحة ١٦١ .
- (٢) وكانت غلات الأسواق والأرجاء ودور الضرب تدّر دخلاً جيداً ، فكان مبلغ هذه الضريبة في مدينة السلام (١٢٥٠٠٠٠٠) مليون وخمسمائة ألف درهم. الممالك والممالك لابن خردادبه صفحة ١٢٥ وجاء في كتاب البلدان ، للياقوبي ، صفحة ٢٥٤ أنه بلغ أجرة الأسواق ببغداد في الجانبين جميعا مع رحا البطريق ، وما اتصل بها في كل سنة اثني عشر ألف ألف درهم (١٢٠٠٠٠٠٠).

(وهو نفس ما أفتى به عز الدين بن عبد السلام للملك فطر في خروجه للقتال مع صلاح الدين الأيوبي صاحب حلب والشام يومئذ قائلاً : " جاز لكم أن تأخذوا من الرعية ما تشعونهن به على جهادكم ، بشرط ألا يبقى في بيت المال شيء وتبيعوا مائلكم من الحوائص المذهبة والآلات النفيسة ويقتصر كل الجند على مركبه وسلاحه ويتساروا هم والعامة)^(١) .

وكذلك لا يجوز لولي الأمر - الحاكم - أن يفرض الضرائب في حالة عدم قيام الزكاة بالتكافل الاجتماعي المطلوب ، لأن الهدف الأساسي من فرض الضرائب في الاسلام هو محو الفقر ، فإذا لم يحم الأثنياء بفقرائهم كان من أول واجبات الدولة أن تعمل على تحقيق المستوى الكريم لمائر أفراد الأمة ، وذلك بفرض الضرائب التي تحقق المستوى الكريم للشعب ، ثم تقوم بمصالح الدولة العامة الضرورية .

وتسقط هذه الضريبة المؤقتة التي فرضها الامام بزال أسبابها ، وقد ذهب الاسلام أبعد من ذلك حيث أنه أنقط بعض الضرائب المفروضة عن المكلفين إذا لم تتوفر فيها شروطها .

ومما يدل على أن تشريعات الاسلام المالية لم يكن في جيلاتها قصر ولا سنانة للشعب ، كما في نظام المال في بعض الدول الحديثة ، ما جاء عن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) في أنه أمر بعض عماله : " إذا قدمت عليهم فلا تبيعن لهم كنسوة شتاء ولا صيفا ، ولا رزقاً بأكلوته ولادابة يعملون عليها ، ولا تضرب أحداً منهم سوطاً واحداً في ديارهم ولا تقمه على رجله في طلب درهم ، ولا تبع لأحد منهم عرساً في شيء من الخواج ، وإنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو "^(٢) وهو ما أشار به القاضي أبي يوسف

(١) مقومات الاقتصاد الاسلامي صفحة ١٦٦ . وكذلك صفحة ٢١٦ ، ٢١٧ من كتساب اشتراكية الاسلام لمصطفى السباعي ط ٢٠

والحوائص : جمع حياصة وهي كساء مرش بالذهب يخلعه السلطان على أمرائه ، وأعوته في مناسبات خاصة .

(٢) مقومات الاقتصاد الاسلامي صفحة ١٦٧ ، ١٦٨ .

صاحب كتاب الخراج على الخليفة العباسي هارون الرشيد^(١) ، في حين أن الثوانيين المالية لبعض الدول الحديثة تقضي إذا تأخر المكلف عن أداء الضريبة باتخاذ كافة الإجراءات التي تراها للحصول على جبايتها ، بالحجز على أثاث المنزل وبيعه ، وأحياناً يصل الأمر إلى حبس الممول وسجنه .

وعندما يفرض الإسلام بوجه عام وخلفاء العصر الأول للدولة العباسية بوجه خاص الضريبة - غير الضرائب المعروفة - على المسلمين بسبب الطواريء يحاول أن يأخذ هذه الضريبة في أوقات حصاد الغلات وحينئذٍ الشمار لكيلا يؤدي إلى إحاش فقوب الأغنياء . وهكذا نرى الفرق واضحاً بين النظام الإسلامي العادل وبين النظم الوضعية الحديثة ، سواء في كيفية جباية الضرائب أو إسقاطها ، حيث أن الإسلام وضع شروطاً معينة لأخذ هذه الضرائب ، وإذا لم تتوفر هذه الشروط تسقط الضريبة عن الشخص المكلف . وقد تحدثت بتفصيل عن تجب عليهم الزكاة والخراج والجزية وعشور التجارة عند حديثي عن هذه الضرائب الإسلامية في موضعها من الرسالة ، سواء في صدر الإسلام أو في العصر الأول للدولة العباسية .

(١) كتاب الخراج ، صفحة ١١٤ ، ١١٥ .

وقد تحدثنا بالتفصيل عن هذا الموضوع في فصل الخراج في الباب الأول .

بين الضرائب الحديثة والضرائب الإسلامية (صدر الإسلام - وحتى نهاية العصر الأول للدولة العباسية) :

١ - الضريبة العامة أو الضرائب التصاعدية Progressive Taxation

فكلما زاد الدخل ارتفعت هذه الضريبة ، وتعتبر هذه الضريبة العامة على الإيراد ، من أهم الضرائب التصاعدية ، وتعتمد عليها الكثير من السدول . وتجعل لها النصيب الوافر عند تحديد الموازنة في العصر الحديث ، وماقال به علماء المال عن هذه الضريبة ، هو حاجة في نظام المال في الإسلام فبهي ضرائب المختلفة ، فالزكاة مثلا في الإبل كما جاء في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) والتي أمره الله بها :-

" ... في أربع وعشرين من الإبل فما دونها ، من الغنم ، في كل خمس إبل ، فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أثنى ، فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أثنى ، فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجمل ، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمسة وسبعين ففيها جذعة ، فإذا بلغت ستة وسبعين إلى تسعين ففيها بنت لبون ، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ، ففيها حقتان طروقتان الجمل ، فإذا زادت على عشرين ومائة ، ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ... " (١) .

وهكذا نرى أن زكاة الإبل ترتفع وتعدد كلما ارتفع عددها وصعد في صدر الإسلام وهكذا كان عليه الحال في العبر الأول للدولة العباسية :

٢ - ضرائب جمركية : Discriminating Duties وهي التي تفرض على

الواردات من دولة ضعيفة ، وكثير من الدول تعقد اتفاقات تجارية فيما بينها لتخفف أثر الضرائب الجمركية وتراعي كل منهما الأخرى في عدم فرض ضرائب مرتفعة ، وكذلك ضريبة العشر في الإسلام ، فقد كتب أبو موسى الأشعري

(١) صحيح البخاري ١م ج ٢ صفحة ١٤٦ .

(رضي الله عنه) إلى أمير المؤمنين عمر (رضي الله عنه) حين رأى أن المسلمين تؤخذ منهم ضريبة أموالهم وما يحملونه من عروض التجارة إذا دخلوا دار الحرب محتاجين ، فماذا يكون موقفه من تجار دار الحرب إذا دخلوا بلاد الإسلام؟ فكتب إليه الخليفة عمر (رضي الله عنه) : " خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين " ^(١) ، وخذ من أهل الذمة نصف العشر ، ومن المسلمين من كل أربعين درهماً درهماً ، ولبي فيما دون المائتين شيء ، فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم ، وما زاد قبضاه - ^(٢) .

وقد كانت هنالك بعض الاتفاقات بين الخليفة عمر (رضي الله عنه) وأهل منيج لتحديد الضريبة المدقوقة ، فمن عمرو بن شعيب أن أهل منيج - قسوم من أهل الحرب - وراء البحر كشيوا إلى عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) : " دعنا ندخل أرضك تجاراً وتعتزنا " . قال: فشاور عمر أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في ذلك ، فأشاروا عليه به ، فكانوا أول من عثر من أهل الحرب ^(٣) . وهو ما أشار به القاضي القضاة أبو يوسف على الخليفة هارون الرشيد في العصر الأول للدولة العباسية فأخذ به وعثر التجار كما فعل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) .

٣ - ضريبة الرؤوس : Podl Tax... : تقضي الأنظمة المالية الحديثة بأن يدفع كل فرد من السكان ضريبة تسمى ضريبة الرؤوس . وتشبه هذه الضريبة ضريبة الجزية في الإسلام من بعض النواحي ، وهي أن ضريبة الرؤوس في الإسلام لاتؤخذ إلا ممن أهل الذمة ومن شابههم ، وقد قمنا ذلك في فصل سابق خاص بالجزية .

-
- (١) وكان أهل الحرب يأخذون من تجار المسلمين العشر ، فأخذ منهم العشر أيضاً معاملة بالمثل .
- (٢) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٤٦ .
- (٣) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٤٦ .

- ٤- ضريبة الأرباح التجارية Tax on Commercial Profits.... وتفرض هذه الضرائب على أرباح المنشآت التجارية ، وعلى كل من يستأجر أرضاً زراعية ، ويؤجرها للخير من الباطن مجزأة أو جملة واحدة . وكذلك الحال في زكاة عروض التجارة في الإسلام (فقد روى أبو داود بإسناده عن سمرة بن جندب قال: أما بعد فإن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعد للبيع^(١) . وروى الدار قطني عن أبي ذر قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: " في الإيسل صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البز صدقتها"^(٢) . ومن هنا تعلم أن الأرباح التجارية تجب فيها ضريبة إسلامية ألا وهي ضريبة عروض التجارة بعد حولان الحول عليها .

- ٥- الضريبة المباشرة وغير المباشرة : Direct and Indirect Tax.... فالضريبة المباشرة: هي التي تفرض على الأفراد مباشرة ، ويقصد بها أن يدفعوها هم أنفسهم ، ومن ثم فإن عبئها لا يمكن نقله كلياً أو جزئياً إلى أي فرد آخر ، أو مجموعة أخرى من الأفراد . إذاً فالضريبة المباشرة تقع على الدخل والثروة^(٣) ، ولذلك فإن السلطات تعتمد إلى هذا المال والثروة وتقدر الربح الذي يؤتیه لصاحبه أو الكسب الذي يغممه من عمله ، فتفرض عليه ضرائب تعرف بالضرائب المباشرة . حيث أن الهدف المباشر هو المال الذي يفرض عليه نصيب الدولة بلا مواربة ولا التواء^(٤) .

- (١) سنن أبي داود م ١ ج ٢ صفحة ٩٥ حديث رقم ١٥٦٢ .
(٢) المسنني ويلمه الشرح الكبير ج ٢ صفحة ٦٢٢ والميز: الثياب الحرير وتجسب الزكاة في قيمته لا في عيفه .
(٣) موسوعة المصطلحات الاقتصادية صفحة ١٨٨ .
(٤) النظام المالي الإسلامي المقارن صفحة ١٢٢ . ومياديه علم المالية العامة ج ٢ صفحة ٩٤ .

أما الضريبة غير المباشرة: فيرى علماء المالية أن عبثها يمكن أن ينقسم إلى غير داغعها ، ثم ان الضريبة الغير مباشرة تقع على السلع كضريبة الانتاج ، وضريبة المبيعات ، والضريبة الجمركية (١) .

والضريبة غير المباشرة تلمست اليها السلطات بطريق غير مباشر هذا الرسع أو الكنب من بعض أفعال الأفراد كالانفاق مثلاً ، ثم ربطت الضرائب على تسجيل هذه الأفعال ، ولذلك عرفت بـضرائب غير مباشرة- لوصول السلطات الى المال بطريق غير مباشر .

وعلماء المالية الحديثة خيروا الدول المعاصرة بين العمل بإحدى الطريقتين أو بهما معاً ، لما لهما من مزايا (٢) .

ولكنهم يعتقدون أن تأخذ الدول بالـضرائب المباشرة ، لشبابها ولغداً تهيبها وللقصد في نفقات الجباية ، ولشهور الأفراد بما يقدمونه من ضرائب وفرائض مالية للسلطات لتقوم بمهامها والواجبات الموكولة إليها .

ولكن هل الضرائب الاسلامية مباشرة أم غير مباشرة ؟

إن الضرائب الاسلامية جميعها ضرائب مباشرة ، فالزكاة وعشور التجارة لهما تعاب معروف ، فإن كمل هذا النصاب ، وحال عليه الجول ، وجبت فيه الفريضة مباشرة .

وتمهيداً لربط ضريبة الخراج ، وتقدير ريعها ، كانت الدولة الاسلامية تبعت العمال وأهل الخبرة والدراية لقياس مساحة الأرض ، ومعرفة تربتها ونوع زروعها وشمارها ، وبالتالي تخرض ضريبة الخراج مباشرة .

(١) موسوعة المصطلحات الاقتصادية صفحة ١٨٨ .

(٢) مبادئ علم المالية العامة ج ٢ صفحة ٩٥ ، ٩٨ ، ١٠٠ والنظام المالي الاسلامي المقارن . صفحة ١٢٢ .

أما ضريبة الجزية فالمباشرة فيها غير ظاهرة كما هو الحال في الزكاة وعشور التجارة والخراج (ولكن رؤساء البلاد كانوا يتكفون لجائنا خاصة لتوزيع الجزية على الأفراد حسب مايمتلكون من العقار^(١) . ومن هنا يتضح لنا أن الجزية حين فُرِقت كانت بطريق مباشر ، وكانت على الأموال التي في حيازة الأفراد مباشرة ، ولم تكن هذه الضريبة تفرض عن طريق التقدير والتخمين .

قواعد الضريبة في الأنظمة الحديثة والاسلام: ^(٢) Laws & Canons of taxation.

وإذا تناولنا قواعد الضريبة عند بعض علماء المال في الدول الحديثة نجد أنها تشمل القواعد التالية :

- ١ - قاعدة العدالة Justice ومعناها أن تكون الضريبة المفروضة على المكلف متناسبة مع دخله الذي يتمتع به في ظل الدولة .
- ٢ - قاعدة اليقين Certainty ومعناها أن تكون الضريبة معلومة حق العلم من حيث موعد الدفع وكيفيته ومقدار مايدفع بحيث لا يكون لبس ولا عسف .
- ٣ - قاعدة الملائمة Convenience ومعناها أن تدفع الضريبة في أكثر الأوقات ملائمة للمكلف ، وبالكيفية الأكثر تيسراً له .
- ٤ - قاعدة الاقتصاد Economy ومعناها أن تكون الضريبة قليلة النفقات في الجباية واقعة على الدخل لا على رأس المال ، وعلى الصافي منه لا على جملة الناتج^(٣) .

(١) النظام المالي الاسلامي المقارن صفحة ١٢٢ .

(٢) جاء في قاموس المورد صفحة ١٤٨ أن معنى Canons حكمة .

(٣) اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الاسلام صفحة ٤١٥ - ٤٢١ وكذلك مبادئ علم المالية العاصم والتشريع المالي ج ٢ صفحة ٨١ ، ٨٢ والمبادئ الاقتصادية في الاسلام صفحة ٣٦٢ - ٣٦٤ والنظام المالي الاسلامي المقارن صفحة ١٢٧

وموسوعة المصطلحات الاقتصادية صفحة ٢٢٨ وترجمت كلمة العدالة فيه:

Equality.

Political Economy, F.A. Walker, P.490.

Economic Interpretation, Thorold Rogers, P.115.

وإذا أردنا أن نبحث عن مدى موافقة القواعد المالية الإسلامية - منذ صدر الإسلام وحتى نهاية العصر الأول للدولة العباسية - للقواعد والاحتياطات التي التزمها علماء المال في عصرنا الحالي نجد أن: قاعدة العدالة التي ذكرها علماء المال في العصر الحديث هي مطلب الشارع الحكيم ، حيث قرر المساواة في الأموال والأقتراد لافرق بين شخص وآخر ، ففريضة الزكاة أن كمل نصابها المحدد لها أخذ منه الواجب بنسبة ميسورة ، وإلا فالعلو ، والجميع في ذلك سواء . كذلك فريضة الجزية مبنية لايطالب بها إلا الموسرون القادرون على الأداء ، وكل على قدر يساره واحتماله وبذلك صدر أمر عمر (رضي الله عنه) إلى الولاة في مختلف الأقاليم ، وجعلها على ثلاث درجات: ثمانية وأربعين درهما ، وأربعة وعشرين درهما ، وأثنى عشر درهما^(١) . أو مايقابلها ذهباً ، وذلك على اعتبار الاكثار والافتلال . وهو ماقام خلفاء العصر الأول للدولة العباسية بتطبيقه وانشاجه . وعند فتح العرب مصر ، ألغيت امتيازات أهل الاسكندرية ، وطبقات الأشراف التي تمتعوا بها في ظل الحكم البيزنطي ، وطبقت عليهم أحكام الجزية الإسلامية حتى يكون الجميع أمام العدالة والقانون سواء^(٢) .

وكذلك إذا نظرنا إلى فريضة الخراج التي استحدثها عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وأوجبها على البلاد المفتوحة ، فإنه رأى فيها منتهى العدالة والرفق بأهل الأرض والتوسط ، ولانسى قوله (رضي الله عنه) : فمن رجل له جزالة وعقل يضع الأرض موضعها ويضع على العلوج مايحتملون؟^(٣) فقد وضع (رضي الله عنه) شروطاً أساسية وهو الاحتمال ، كل على قدر استطاعته ومايحتمله الأرض من جودة يزكو بها زرعها ، أو رداءة يقل بها انتاجها .

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف صفحة ١٢٢ .

(٢) فتح العرب لمصر صفحة ٣٩٤ ، والنظام المالي الإسلامي المقارن صفحة ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٣) كتاب الخراج صفحة ٢٧ .

ومما يدل على دقة عمر (رضي الله عنه) في موضوع كهذا ، أنه استدعى ذات يوم حذيفة بن اليمان وثمان بن حنيف ، اللذين بعثهما لمساحة الأرض وتقدير الضرائب في العراق وقال لهما :

" كيف وضعتما على الأرض ، لعلكما كلغتما أهل عملكما مالا يطيقون؟ فقال حذيفة: لقد تركت فضلا . وقال عثمان: لقد تركت الضعف، ولو شئت لأخذته . فقال عمر عند ذلك: أما والله لئن بقيت لأرامل أهل العراق ، لأدعنهم لايفتقرون الى أمير بعدي " (١) .

ولم يكن ذلك في العراق فحسب ، بل تحقق في جميع الأقاليم الإسلامية. ففي مصر نرى أن متوسط الخراج بالعملة المصرية ١٢ قرشا (٢) .

وفي العمر الأول للدولة العباسية، وفي عهد الخليفة المنصور ، وعندما خرب السواد ، أزال الخليفة الخراج عن الحنطة والشعير ورقا ، وصيرة مقاسمة (٣) ويذكر الجيشاري أن رجلاً من أهل خراسان تحققت ضياعه وخربت بسبب فيضان نهر دجلة ، فتم إسقاط خراج الرجل لتلك السنة ، بل تم إسلافه ماثنى ألف درهم (٢٠٠٠٠٠) ليتقوى به على عمارة فيعته (٤) . والأمثلة كثيرة خلال هذه الفترة التي نتحدث عنها .

أما القاعدة الثانية للجالية الحديثة فهي قاعدة اليقين ، ونراها ماثلة وموجودة في جميع الضرائب الإسلامية .

فالزكاة في جميع فروعها حددت لها الشريعة الإسلامية مقداراً ونصاباً واجباً أدائه ، كذلك حددت موعد الدفع بعد حلول الحول وكيفية . وكذلك بقية الضرائب من جزية وخراج وعشور كانت محددة ومعلومة حق العلم للمكلفين .

- (١) كتاب الخراج صفحة ٤٠ .
- (٢) النظام المالي الإسلامي المقارن صفحة ١٢٨ . وكذلك في مالية مصر صفحة ٢٠٩ .
- (٣) الأحكام السلطانية والولايات الدينية الماوردي ، صفحة ٩٠ .
- (٤) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ٩١ - ٩٢ . والقصة المذكورة بالتفصيل في الصفحات الثلاثة من الكتاب المذكور .

والجزية مثلاً حددت بناءً على شروط معاهدات الملح التي أبرمت وباعتبار

طبيعة البلاد المفتوحة .

وضريبة الخراج حددت عن طريق رؤساء البلاد ، وتحت إشراف مندوبين من

المسلمين لهم خبرة ودراية في المساحة والزروع ولذلك اختلفت الضريبة باختلاف

الأقاليم وطبيعة الأرض ونوع الزروع والثمار والقرب من الأسواق ، والاقتراب من الموانئ .

ولذلك كانت ضريبة الخراج في مصر غيرها في العراق والشام .

وضريبة العشور كانت نصف العشر وربعه أو العشر كاملاً تبعاً لاختلاف

المتاجرين ومدى تبعيتهم للدولة الإسلامية كما تعمل الآن كثير من الدول الاتفاقيات

الاقتصادية فيما بينها لتخفيف الضرائب على البضائع ، ولذلك تختلف الضرائب على

الواردات من دولة إلى أخرى بارتفاع أو انخفاض .

وبالطبع كل ذلك (كان معروفاً للمكلفين من حيث القيمة ، وموعد الدفع

وكيفيته ، حتى لا يتولد من جهلهم بهذا : الجزع والارهاق المؤدي إلى الاضطراب في

البتيان الاقتصادي)^(١) .

والقاعدة الثالثة للمالية الحديثة هي : قاعدة الملائمة : يقول الله تعالى في

كتابه العزيز (وآتوا حقه يوم حصاده)^(٢) فالإسلام لا يأخذ الضرائب إلا في أوقات

صعيته ، في أوقات حصاد الغلات وجني الثمار ، ومن هنا حددت أوقات التحصيل وموعد

الجبابة ، ودوعي في ذلك ملائمتها للدافعين تيسيراً لهم ورحمة بهم وحتى لا يؤدي إلى

إحباط قلوب الدافعين .

(١) النظام المالي الإسلامي المقارن صفحة ١٢٩ ، وكذلك المبادئ الاقتصادية في الإسلام صفحة ٢٦٣ .

(٢) القرآن الكريم - سورة الأنعام آية ١٤١ .

وأفراد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) عمرو بن العاص والي مصر حين استنظروا القوم لوقت الغلات ، واتيان الطعام ، ما هو إلا تطبيق للآية الكريمة (١) . كما أن الشروع في تأخير النيروز في عهد الخليفة الرشيد ، وتأخيره بالفعل في عهد الخليفة العباسي المتوكل ، لدليل واضح على تطبيق الآية الكريمة في العصر العباسي (٢) .

وأخيراً القاعدة الرابعة للمالية الحديثة وهي: قاعدة الإقتصاد ، وقد كانت موجودة كذلك في الضرائب الإسلامية ، حيث أن الضرائب الإسلامية لم تكن تكلف الدولة إلا الشيء القليل لجبايتها ، ويبدو ذلك واضحاً إذا قمنا بالمقارنة مع ما جرى عليه العمل اليوم في بعض الدول ، من استعمال العديد من المحصلين والكتبة والمراجعين والصدقين في هذا السبيل من يمكن الاستغناء عن بعضهم .

ومن هنا يتحقق معنى الإقتصاد الذي يشير إليه علماء المالية في العصور الحديثة .

وقد كانت الضرائب الإسلامية لا تتناول الدخل الضروري لحياة المكلف ، فكان الحد الأدنى للمعيشة معفي من كل تكليف ، فلزكاة تصاب ولا تؤخذ إلا على مال نام وحال عليه الحال ، وهو مظنة الانتاج ، ومظنة أن يكون الأداة من الثمرة لامن الأصل . والجزية نظير الحماية كالرسوم في عصرنا الحالي ، كل رسم مقابل خدمة ، فهناك رسوم البريد مثلاً مقابل توصيل الرسالة أو الطرد الى البلد والشخص الذي ترسسه الارسال إليه ، وبالطبع فإن الجزية كان يراعى فيها القدرة والاستطاعة ، وحال المكلف من يسر وعسر .

والخراج لا يؤخذ إلا من أرض أمكن زرعها ، ولا يؤخذ العشر أو نصف العشر من الثمار والزروع إلا بعدد و صلاحها واشتدادها . والعشور التجارية كذلك .

- (١) العبادي الاقتصادية في الاسلام صفحة ٣٦٤ ٠٠٠ والنظام العالي الاسلامي المقارن صفحة ١٢٩ ٠٠ كتاب فتوح مصر وأخبارها صفحة ١٦٠ .
- (٢) وقد تحدثنا بالتفصيل عن هذا الموضوع في الباب الأول وفي فصل ايراد الخراج . انظر صبح الأعشى ، الجزء ١٢ ، صفحة ٥٩ - ٦١ .

مما سبق يتضح لنا أن مبادئ الاعتماد والعدالة التي تؤدي إلى صون الانتاج واليقين والحلائمة التي تؤدي إلى غزارته ^(١) ، قد تحققت . في النظام المالي الاسلامي مما يدل على أنه نظام بلغ الغاية في الاحكام ، ووافقت التشريعات المالية الحديثة .

تعدد الضرائب وعلماء المالية

يكاد يجمع علماء المالية في عصرنا الحالي على أن نظام تعدد الضرائب أوفسق وأحسن وأجدى من النظام المالي المبني والقائم على ضريبة واحدة .

لأن الضريبة الواحدة والتي تفرضها الدولة لسداد نفقاتها لا بد وأن تكون جسيمة فتزجج المكلف ، وربما تغويه بالتهريب من دفعها ، بل وتثير حفيظته على الحكومة التي تنتهج هذه السنة الخرقاء .

بينما إذا تعددت الضرائب فإن العبء الذي يحمب كل مكلف يقل وبالتالي يقل شعوره بجملة مايدفعه ، بل وقد يغيب عنه بعض هذا العبء لتعدد هذه الضرائب واختلاف مواعيد دفعها وقبضها ، وقد تسقط عنه بعض هذه الضرائب إذا كانت قيمة الضريبة لا تتناسب مع معاره ^(٢) .

وليس محلي أفضلية تعدد الضرائب أن الدول تلجأ إلى فرض ضرائب لاحتصاص لها ، وتفتح باب فرض الضرائب على مصروعيه ، بل يراعي دائماً التوسط والعدالة وإلا فإن الإرهاق تولد الكراهية وتثير الحفيظة والنقوس على الدولة الحاكمة .

ولكن هل في الضرائب الاسلامية نظام التعدد ؟

نعم ، فإن الاسلام بنى نظامه المالي على أساس تعدد الضرائب .

فاذا انتقلنا إلى عصر الرسول (صلى الله عليه وسلم) وخليفته أبي بكر

(١) مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالي م ١ ج ٢ صفحة ٨٧

(٢) مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالي م ١ ج ٢ صفحة ٨٨ - ٩٣ .

الحديث (رضي الله عنه) نجد أن ضريبة الزكاة كانت على رؤوس أموال المسلمين ،
وضريبة الجزية على رؤوس من دخلوا في حماية الاسلام .

وبعد انتشار الفتوحات ، واتساع أوجه الملقات جاءت ضرائب أخرى مثل الخراج؛
وهي الضريبة العقارية الاسلامية التي تعتمد الثروة الحقيقية لموارد الدولة ولحماية
الأفراد والجماعات ، وكانت تفرض على الأرض .

وكذلك ضريبة العشر : وهي ضريبة الأموال التجارية .

ومن هنا نعرف أن الاسلام لم يعتمد في نظامه المالي على ضريبة واحدة لمبا
لهذا النظام من مساويء وعثرات تعوق الحياة الاقتصادية وتضع العقبات أمام الأفراد
والحكومات بما فيه من إرهاق عنيف للرمية وارتفاع تكاليف الجباية بالنسبة للحكومات .

ولذلك فقد اعتمد الاسلام في نظامه المالي على الضرائب المتعددة ، وقد كانت
هذه الضرائب أساساً لنظام المال في العصر الأول للدولة العباسية ، وقد تحقق فيها
معني التعدد الذي يقول به علماء المال والاقتصاد في العصور الحديثة (١) .

(١) وقد تحدثنا في فصل الخراج عن تقسيط الخراج في العصر الأول للدولة العباسية
وفي عهد الخليفة أبي العباس السفاح . انظر فصل ايراد الخراج في الباب الأول
وأيضاً يمكن الرجوع إلى كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ٨٧ .

Source of Taxation وعاء الضريبة الحديثة
ووعاء الضرائب الإسلامية

يقول علماء المالية في عصرنا الحالي: (إن الوعاء الذي تغترف منه الدولة هذه الضرائب لابد أن يكون هو المال الذي في حوزة الأفراد ، أما الضرائب الشخصية التي توضع على الرؤوس فهي من مظاهر عصور البداوة الغابرة)^(١) .

ومعنى ذلك أنه إذا كان مصدر الدخل هو الملكية العقارية ووعاء الضريبة هو الدخل المستمد من هذه الملكية ، كانت الضريبة المفروضة على هذا المصدر المعين من الدخل هي الضريبة العقارية . وإن كان مصدر الدخل هو كسب العمل ، ووعاء الضريبة هو الدخل المستمد من العمل ، كانت الضريبة المفروضة على هذا المصدر المعين من الدخل هي الضريبة على كسب العمل ، وإن كان مصدر الدخل هو العمل والملكية معا ، ووعاء الضريبة هو الدخل المستمد على أساس الجمع بين العمل والملكية ، كما هو الحال في منشآت الأعمال ، كانت الضريبة المفروضة على هذا المصدر المعين من الدخل هي الضريبة على دخول الأعمال .

أما المجموع الكلي لدخول كل فرد من أفراد من مختلف الممادر سواء من العمل أو من الملكية ، أو من العمل والملكية معا ، فهو وعاء الضريبة العامة على الأيراد .

أما الضرائب الشخصية والتي تدفع مبلغ معين عن كل فرد من السكان ، ولا ينعفى منها أحد ولا يعاقب كبعض الولايات السويسرية ، وبعض الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك فرنسا إذ قررت ضريبة مدنية على كل فرد مهما كان فقيرا^(٢) . وكذلك

- (١) مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالي ج٢ صفحة ٠٠٩٤ والنظام المالي الإسلامي المقارن صفحة ٠٠١٣١ والمبادئ الاقتصادية في الإسلام صفحة ٠٣٦٤ .
(٢) مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالي ج٢ صفحة ٩٥ ، وموسوعة المصطلحات الاقتصادية صفحة ١٧٩ ، والنظام المالي الإسلامي المقارن صفحة ٠١٢٢ وقد عرفت هذه الضريبة المدنية في ميزانية فرنسا لعام ١٩٢٦ م : Taxe Civique...

انجلترا سابقا فقد كانت ضريبة الرؤوس من العوامل المعقبة الى ثورة الفلاحين عام ١٢٨١م ، هذه الضريبة الشخصية على الرؤوس من دلالات ومظاهر عصور البداوة الغابرة (١) .

فإذا نظرنا الى الضرائب الإسلامية نجد أن الزكاة والعشور والخراج ليس لهذه الضرائب الإسلامية الثلاثة إلا وعاء واحد هو: المال الذي في حوزة الأفراد .

أما ضريبة الجزية الإسلامية فتختلف عن مثيلاتها في عصور البداوة الغابرة . فهي وإن وضعت على رؤوس أهل الذمة ، إلا أنها وضعت باعتبار ما يملك الفرد من الثروة ، فهي إذاً ضريبة فرضت في الواقع على المالكين ، باعتبار ما يملكون من المال ، بدليل أن الفقير المعدم من أهل الذمة أعفى من هذه الضريبة ، ولم يكتف النظام المالي الإسلامي بذلك لحسب ، بل جعل للذمي نصيبا يعيش منه من مال المسلمين ولو كانت الضريبة على الرؤوس - بغض النظر عن الثروة - لما سقطت عن الشخص العاجز .

والدليل على ذلك واضح جدا مما حدث أيام عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) عندما أرسل الى خازن بيت المال الشيخ اليهودي قائلا :

(أنظر هذا و ضرباءه) يقصد بذلك الشيخ اليهودي ، فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم ، " إنما المدقات للفقراء ، والماكينون والفقراء هم المسلمون ، وهذا من الماكين من أهل الكتاب ، ووضع الجزية عنه وعن ضربائه) (٢) . واستمر الحال كذلك في العصر الأول للدولة العباسية .

وهكذا نجد أن النظام المالي الإسلامي منذ صدر الإسلام وحتى نهاية العصر الأول للدولة العباسية يمتاز من غيره من الأنظمة فيسمو بدقة تشريعه ، ورفقه بالأفراد ، فبينما الإسلام يوجب الجزية باعتبار ما لديهم من الفنى واليسار ، ويعفى من عداهم ، إذ بنا نرى هذه الضريبة

(١) موسوعة المصطلحات الاقتصادية صفحة ١٨٢ .

(٢) كتاب الخراج صفحة ١٣٦ .

مورداً هاماً من موارد الدخل الحكومي في الميزانيات الحديثة^(١) .

هذا وأن علماء المال في العصور الحديثة يجهزون للدول والحكومات ربط الضريبة على رأس المال المنفتح للدخل ، بحيث لا تقع الضريبة إلا على الدخل المنتظر نتاجه من هذا المال ، ويجهزون للسلطات أيضاً ربط الضريبة على الدخل مباشرة .

إذاً يجوز للدول أن تسلك أي السبلين في فرض الضرائب^(٢) .

وأما الضرائب الإسلامية فإنها تربط على رأس المال لتؤخذ من الدخل المنتظر نتاجه ، فضريتا الزكاة والعشور فرضتا على نصاب محدد معلوم حال عليه الحصول ، هذا النصاب هو رأس المال المنتظر أن تكون الفريضة جزءاً منه .

وكذلك ضريبة الخراج حينما وضعت على أراضي البلاد والأقاليم المفتوحة ، في العصر الأول للدولة العباسية ، جعلت هذه الضريبة على الأرض ، وهي تقابل رؤوس الأموال النقدية ملاحظاً فيها قيمة مائده تلك الأراضي من الغلات وما تنتجـه من المحصولات^(٣) . ولو أن هذا النظام عدل أحياناً في بعض فترات العصر الأول للدولة العباسية ، حيث كان الخراج مقاسمة في بعض أنواع الزروع ، بدلاً من المساحة ، ولكن نظام المساحة كان المطبق في كثير من الأقاليم الأخرى غير السواد .

ورب سائل يقول :-

لماذا عمد النظام الإسلامي إلى هذه الطريقة وهي ربط الضرائب على رأس المال لتؤخذ من الدخل المنتظر نتاجه ؟

(١) النظام المالي الإسلامي المقارن صفحة ١٢٢ ، ومبادي علم المالية العامة والتشريع المالي ج٢ صفحة ٩٥ .

(٢) مبادي علم المالية العامة والتشريع المالي ج٢ صفحة ١٢٢ ، ١٢٣ ، وكذلك النظام المالي الإسلامي المقارن صفحة ١٢٢ ، وكتاب المبادي الاقتصادية في الإسلام صفحة ٣٦٥ .

(٣) وكذلك كان الحال منذ أن فرض أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ضريبة الخراج على أعتاق الأراضي .

وللاجابة على هذا التساؤل نقول :

لأن هذه الطريقة أحكم أمراً وأوفر حيلة ، وأبسط وأيسر في التحصيل لأنها لا تؤدي إلى خلافات حادة تنشب عند تقدير الدخل ، وبالطبع فإن هذه المنازعات تؤدي إلى الظلم ، فالإسلام تحاشي في ضرائبه ، حصول المنازعات بشأن تقدير الدخل ولذلك أوجب الضريبة على رأس المال • وحتى لا يظلم أحداً •

بالإضافة إلى أن هذه الطريقة تستحث همه المكلفين إلى العمل على زيادة الانتاج من حيث أنهم سيدفعون الضريبة على رأس المال قل ربحه أو كثير •

على هذا الأساس الهادف وجبت ضريبة الزكاة في الذهب والفضة المدخلة التي لا تعامل بها ^(١) ، وكذلك ضريبة الخراج في الأراضي المعدة للزراعة من حيث التربة الخصبة وملاءمة المناخ وتوفر المياه أو مجهود قليل وتتحول هذه الأراضي إلى أراض زراعية ولكن أصحابها تعمدوا تركها وإهمالها دون استغلال وهم قادرون على إحيائها إلا أنهم مجبرون على دفع ضريبة الخراج •

[وقد حدث هذا - في الدولة الإسلامية - في الأراضي التي عليها الخراج ، فروعها فيها المزروع ، والذي يمكن زراعته ، وكلف الشخص القادر بأداء الضريبة إذا أهمل في أرضه اختياريًا ^(٢) .

من ذلك يتضح لنا أن الدولة الإسلامية منذ صدر الإسلام وحتى نهاية العصر الأول للدولة العباسية - وهو العهد الذي يتناوله البحث - قد عذت خزائنها المالية من دخل الأفراد ، وحثهم على المحافظة على رؤوس أموالهم المنتجة لهذا الدخل بما يمنع الضريبة من التهامها • وذلك بوضع الشروط والقيود التي تكفلت بحمايتها ومنعها •

(١) كتاب الفقه على المذاهب الأربعة - قسم العبادات صفحة ٤٨٢ • والمبشور الاقتصادي الاقتصادية في الإسلام صفحة ٣٦٥ ، والنظام المالي الإسلامي المقارن صفحة ١٣٤ •

(٢) النظام المالي الإسلامي المقارن صفحة ١٣٤ -

الضرائب العينية والشخصية في المالية الحديثة والاسلام (صدر الاسلام - العصر الأول للدولة العباسية)

الضريبة العينية:

هي التي تصيب المال دون النظر إلى الشخص المكلف ، أو الرجوع إلى فحص مركزه الشخصي في مجموعه للتحقق من مبلغ ميسرته ، وهل هو حر ظليق أو مثقل بالديون^(١) ، لأن هذه الاعتبارات تنصل بالشخص المكلف ومركزه المالي ، لا بالعين التي هي وعاء للضريبة ، فالاعتبارات الشخصية لا مكان لها في الضريبة العينية .

أما الضريبة الشخصية: فهي التي تنصب على مال المكلف ملاحظا فيها حالته الشخصية ، ومدى مركزه المالي ، وهل الوعاء المالي الذي تغترف منه الضريبة مثقل بالديون أو حر منها^(٢) .

وإذا استعرضنا الضرائب الاسلامية نجد أن :-

الزكاة :

ضريبة شخصية ، حيث أنه يراعى في فرضها حالة وحاجة الشخص المالية ، وأن وعاء الضريبة الذي تغترف منه - أو النصاب الذي حددته الشريعة السماح - يجنب أن يكون غير محمل بأي عبء مالي ، أو مثقل بالنفقات التي تستلزمها حياة المكلف ومن يعوله ، ومن هنا نعرف أن المالية الاسلامية نظرت إلى مركز الشخص المالي في هذه الضريبة وأعفته من كل تكليف إذا استغرقت الديون أو النفقات بعض المسال أو كله ، وفي الوقت نفسه ليس له دخل آخر يتحمل أو يقوم بهذه النفقات والديون والأعباء المالية .

(١)، (٢) مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالي ج ٢ صفحة ١٦٦ . والنظام المالي الاسلامي المقارن صفحة ١٢٥ .

والخراج :

ضريبة عينية ، حيث لوحظ فيها عندما غرقها عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في بداية الأمر على أراضي البلاد المفتوحة العيين نفسها ما يتعلق بها من درجات خصبها ووفرة محصولها ، وكانت في العراق على وحدة الجريب وربما يكون الأمسسر كذلك في الشام . وأما في مصر فكانت على وحدة الفدان .

(ولم يكن هناك تفريق بين من يمتلك فدانا أو جريباً واحداً وبين من يمتلك العشرات من ذلك ، بل تساوى الجميع ولم تميز طبقة على أخرى ، أو يفرق بين سعر الضريبة في الملكيات الصغيرة والكبيرة ، كذلك لم يخصص المركز المالي للشخص المكلف ، وهل أرضه طليقة من كل عبء أو أنها محملة بالديون ^(١) .

وبناءً على ما تقدم فإن الخراج ضريبة عينية .

والجزية :

ضريبة شخصية لأنه لوحظ فيها عند ربطها ميسرة المكلفين وقدرتهم .

والعشور التجارية :

ضريبة شخصية بالنسبة للمسلمين لانطباقها على ضريبة الزكاة .

وفي الوقت ذاته فإن العشور التجارية ضريبة عينية بالنسبة لأهل الذمة والحرب ، لأنه لا ينظر فيها إلى مركز الشخص في مجموعه ، هل هو مالي أو غير مالي ؟

كما سبق يتضح لنا أن الضرائب كلها شخصية من حيث أنها تفرض على أشخاص المكلفين ، وهي في الوقت ذاته عينية ، لأنها لم تفرض على الأشخاص باعتبارهم كائنات بشرية فحسب ، بل باعتبارهم محتازين لأموال عينية . إلا أن الضرائب التي تصيب هذه الأموال إما أن تصبغ بالصفة الشخصية كضريبة الزكاة والجزية وعشور التجارة بالنسبة للمسلمين أو تصبغ بالصفة العينية كضريبة الخراج وعشور التجارة بالنسبة للذميين وأهل الحرب .

(١) النظام المالي الإسلامي المقارن صفحة ١٢٥ .

سياسة الاتفاق في الدول الحديثة والدولة الإسلامية السياسية

لقد تحدثت فيما سبق عن السياسة المالية الإسلامية ومقارنتها بالأنظمة المالية الحديثة في باب الموارد ، وهنا سنتكلم عن المقارنة بين النظامين في باب المصارف . يقول بعض علماء المال في العصر الحديث أن مفهوم النفقات يتمثل في توفير خدمات الدفاع والأمن والعدالة ، وبعض الخدمات الهامة كالترقيم والصحة العامة .^(١)

وقد قسم بعض علماء المال النفقات في أيامنا هذه إلى قسمين :

أ - نفقات عادية: وهي التي تتكرر سنوياً وتظهر بحقة منتظمة في الميزانية وإن اختلف مقدارها من عام لآخر ، كنفقات الإدارات الحكومية من مرتبات ومعاشات ومصاريف صيانة ، وتسديد الديون .

ب - نفقات غير عادية: وهي التي لا تتكرر بحقة منتظمة كل سنة ، وإنما في فترات متباعدة ، كنفقات الحروب وإغاثة منكوبي الكوارث الطبيعية ، والإنشاءات العظيمة التي لا تتحمل التكرار كإقامة السدود الضخمة والسوانج ، أما الإنشاءات العادية كمد الطرق وشق الطرق والمصارف ، فتنتشر من قبيل تجديد الجهاز الاقتصادي وتدخل في عداد النفقات العادية لأنها وإن لم تتكرر بذاتها تتكرر بنوعها .^(٢)

أما من حيث طبيعة الخدمة التي يهدف الاتفاق العام لأدائها فهناك نوعان

من النفقات :-

(١) وذلك في ظل مبادئ المذهب الفردي الحر ، الذي يقضي بإبعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، والاعتماد على النفقات العامة ، وقصرها على ما يلزم . ويرى بعض الكتاب أن النفقات العامة يجب ألا تتجاوز نسبة من دخل الدولة عن ١٥% إلى ٢٥% . من كتاب اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام صفحة ١٦٥ .

(٢) اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام صفحة ١٦٨ .

أ - نفقات إدارية وتشمل على سبيل المرافق العامة للدولة كنفقات الدفاع والأمن والعدالة والعلاقات الخارجية .

ب - ونفقات اجتماعية وثقافية وتتعلق بتحسين نوع الحياة الاجتماعية وزيادة الرفاهية في المجتمع كنفقات المصروفات الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليم والثقافة ونفقات اقتصادية كنفقات الاستثمارات والانشاءات العامة ... وغيرها .

وإذا نظرنا إلى ميزانية بريطانيا نجد أن النفقات بوجه عام تنقسم إلى قسمين :-

- أ - قسم خاص بالنفقات الجارية والتي تمول أساسا من حصيللة الضرائب والرسوم وتعرف بالنفقات فوق الخط *above the line* وتشمل نفقات الإدارات العسكرية والمصالح المدنية كالتعليم والصحة والمعاشات والمساعدات الاجتماعية والشؤون الخارجية ومخصصات الملكية، ومرتببات ومعاشات رئيس مجلس العموم وزعيم المعارضة والقضاة ورؤساء الوزارات ومجلس العموم واللوردات والقضاة السابقين .
- ب - وقسم خاص بالنفقات غير الجارية ويجوز للدولة تمويلها بالقروض ان دعت الحاجة ، وتعرف بالنفقات تحت الخط *below the line* وتشمل تنمية المدن الجديدة وقروض المصانع الكبيرة الخ (١) .

يتضح مما سبق أنه قد اقتضت نفقات الدولة الحديثة بمفئة أساسية - في ظل النظرية الاقتصادية التقليدية التي سادت خلال القرن الماضي وأوائل القرن الحالي - على توفير خدمات الدفاع والأمن والعدالة وبعض المرافق الأساسية التي لا غنى عنها لزيادة الإنتاج كالسدود والطرق والصواني، وبذلك شقيد نطاق الإنفاق العام بما يلزم لأداء هذه الوظائف دون أن يضجداها إلى القيام بأي نشاط اقتصادي أو اجتماعي آخر .

(١) اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الاسلام صفحة ١٢٢ ، ١٢٣ .

ومع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي أخذت مكانها في المجتمعات المعاصرة ، اتسع نطاق الاتفاق العام ، لمقابلة احتياجات التوسع في الخدمات اللازمة لقيام الدولة بوظائفها التقليدية وزيادة عدد الوظائف التي يتعين على الدولة القيام بها ، وبالأخذ في المجال الاقتصادي والاجتماعي .

فمرافق الدفاع والأمن والعدالة في العصر الحديث مثلاً يتطلب من الدولة الحديثة القيام بأعمال أكثر عدداً وتكلفة عن ذي قبل .. وكذلك الحال في المرافق الأخرى التي تمارس النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .

ومن هنا زاد الاتفاق العام ، وشمل معظم المرافق والحياة العامة ، ومما يعود بالنفع العام على الجميع .

ومما لا شك فيه أن نظام النفقات العامة للدولة الإسلامية وخصوصاً منذ مصدر الاسلام ، وكذلك في العصر الأول للدولة العباسية . . يطابق المبادئ والأصول التي ينادي بها الفكر المالي الحديث ، فالدولة الإسلامية قررت أن تحقق إيراداتها في المنفعة العامة ، وأوجبت توجيهها في سداد الحاجات الهامة ومصالح الجميع ، ولم تخمس حميلتها للانفاق على المصالح والمتاع الفردي ، ولم تكن هناك مفارقات تذكر على الاطلاق بحيث تؤثر طائفة على أخرى . أو إيليم على آخر ، لأنه أكثر مسوداً أو أجزل خراجاً كما يحدث في عصرنا هذا .

فايراد المدقات تناول الاحسان العام للمعدين ، وايراد الجزية والخراج والعشور خصصاً لأعطيات وأرزاق الجند والولاة والقضاة ، وما يلزم الدولة كالأسلحة ومعدات الجند، وستتناول ذلك بالايضاح :-

الرواتب في المالية الحديثة : Wages and Salaries....

جرت العادة أنه يوجد في الدولة الحديثة موظفون وعاملون في مختلف الخدمات وأن هؤلاء العمال والموظفون يأخذون مرتباتهم وأجورهم كل شهر نقداً ، وهؤلاء العمال والموظفون متفاوتون في الدرجات ، كل على قدر مركزه ومنصبه .

كما أن الفكر الحالي الحديث يقرز بشأن المرتب وجوب تحديد مفره ، حسب نوع المعيشة في الطبقة الاجتماعية التابع لها الموظف ، وطبيعة العمل الذي يزاوله ، والمركز العائلي والبلد الذي يعيش فيه ^(١) .

الأرزاق والأطعام في العصر الأول للدولة العباسية :

أما فيما يتعلق بالأطعام والأرزاق في الدولة العباسية ، فقد عمد خلفاء العصر الأول للدولة العباسية إلى ترتيب أجور العاملين في الدولة العباسية من خزائن الدولة ندون الديوان ، وقسم المسلمون إلى طبقات يتلو بعضها بعضا مع بيان أسماء كل طبقة وبيان أطعامها وأرزاقها ، بحسب درجاتهم . وقد راعى خلفاء العصر الأول للدولة العباسية في هذه الرواتب أن تكون محدودة على نمط عام ثابت ، بحيث تكسبون هذه الرواتب متناسبة مع المناصب المختلفة ، فطاء القاضي غير عطاء الجندي غير عطاء الوالي ، فكانت هذه العطاءات متناسبة مع المناصب ومقدار نشاط العمل فيها ، وملائمة لنوع المعيشة واختلاف المكان والزمان من قرب أو بعد ، مراعى فيها عدد من يعملون من الأولاد ، فكان كل ارتفاع في غلاء المعيشة يقابله ارتفاع في الأجور وزيادة في الأرزاق والأطعام ^(٢) .

والسبب الحقيقي الذي دفع خلفاء العصر الأول للدولة العباسية إلى انتهاز هذه السياسة المالية التي انتهجوها في الأجور والأرزاق يرجع إلى رغبتهم في خلق الحوافز لدى المسلمين في العمل والنشاط ، وحشهم على بذل قمارى مافي وسعهم خدمة للبلاد والعباد .

وقد راعى خلفاء العصر الأول للدولة العباسية حين تقريرهم تلك الأرزاق أن يكون فيها غناء وكفاية تامة لكل شخص من المسلمين ، حتى يستغنى بهما عن التماس أي مادة أخرى تبعده عن أي عمل آخر غير الذي خصم له وكلف به ، وخصوصاً في أرزاق المسجلين بديوان الجند .

(١) مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالي م ١ ج ١ صفحة ٩٥ ، ٩٦ . والخبر الثاني ،
الاقتصادية في الإسلام صفحة ٣٦٧ وكذلك النظام المالي الإسلامي المقارن صفحة ١٣٢ .
(٢) النظام المالي الإسلامي المقارن صفحة ١٣٢ .

كما يلاحظ أن الكفاءة والأهلية كان لهما دخل كبير في نظام الأرزاق الذي عمله خلفاء العصر الأول للدولة العباسية ، بدليل أنهم أدخلوا الأتراك والفرس في الأرزاق مع العرب .
(١) وقد استمر الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية ، على نفس نهج السابقين مع بعض التغييرات الطفيفة التي تطلبها الظروف المستجدة على الساحة آنذاك .

ولنضرب مثلاً لذلك ، فعندما آلت الخلافة إلى العباسيين ، اهتموا بديوان العطاء ، فأصلحوا أموره ، وأناطوا إليه مهمة تجنيد القوات ، ودفع أرزاقهم ، دون تمييز بين أجناسها ، فأصبح الجيش هو العمود الفقري لقوتهم ، وبما نمواً عظيماً ، نتيجة السماح لمعتنقي الإسلام الجدد ، بالانخراط في صفوفه (٢) .

هذه شهادة من أحد المستشرقين ، تبين أن خلفاء العصر الأول للدولة العباسية اهتموا بالعطاء ، وساووا بين المسلمين ، وخلقوا الحوافز ، وقد تحدثنا في الفصل الثاني من الباب الثاني أن الجندي العباسي كان على درجات ذو الكفاءة العالية ، والمعادي ، والدون ، كما أن جندي الثغور والحدود الإسلامية كان يمنح عطاءً أكثر ، وحوافز تشجيعية لكي يبقى هناك ، كما كان يراعى في عطاء الجندي العباسي موقعه من البلاد ، ومستوى المعيشة في تلك البلاد ، فإذا كان مرتفعاً زيد في عطائته ورزقه ... الخ (٣) .

(١) إلا أنه في صدر الإسلام كانت الأعطيات حسب السبق في الإسلام وخدمة الدعوة الإسلامية .

(٢) Hell, "The Arab Civilization " P.84.

(٣) ارجع إلى الفصل الثاني من الباب الثاني من هذه الرسالة .

توجيه النفقات في المصالح العامة

ينادي علماء المالية في العصر الحديث ، بأن مالية الدولة يجب أن يشمل
نفعها الأمة جميعها ، لاحتسابها عبء هذه الموارد ، وإذا أرادت السلطات المحافظة
على التضامن الاجتماعي بين جميع الأفراد والطبقات ، وجميع المحافظات والأقاليم
المكونة لها ، فلا ينبغي أن تعمل على إثارة إقليم على آخر أو فريق على غيره ،
بزيادة النفقات أو اعتماد حصة أكبر من نصيب الآخر ، لأن هذا العمل يتنافى مع
التضامن الاجتماعي ، كذلك ينادي علماء المالية بأنه لا يجوز للسلطات صرف هذه النفقات إلا إذا
وافق عليها نواب الشعب والأمة ، وحيث أنها التبرعية ، كموافقتهم على تقرير الضرائب
وجبايتها ، وتقديرها في باب الموارد .

وكل ما نأدى به علماء المالية في العصر الحديث تحقق في باب النفقات في
مالية الدولة الإسلامية منذ صدر الاسلام ، ومروراً بالعصر الأول للدولة السياسية .

فقد كانت الدولة الإسلامية تصرف إيراداتها في المنفعة العامة ، ولسداد
حاجات الكافة ومصالح الجميع ، فايراد بعض الضرائب الإسلامية مثل الجزية والخراج...
قد وجه لأعطيات الجند والقضاة والولاة والأسلحة ، ومعدات الجهاد وما يلزم إنفاقه
في المصالح العامة للدولة ، أما إيرادات الزكاة والصدقات فيوجه إلى الاخوان المساكين ،
لمن ذكروا في الآية الكريمة " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها
والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ، فريضة من الله ،
والله عليم حكيم" (١) . وكذلك كان يوجه للتكافل الاجتماعي ، ومنح الهيئات ، للأفراد
الذين يقدمون للدولة الإسلامية خدمات نافعة من دينية وسياسية . وإيراد خمس الخنائم
كان يوجه كذلك في خدمة الجيش وفيمن ذكروا في الآية الكريمة " واعلموا أنما غنمتم
من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى والمساكين وابن السبيل " (٢) .

(١) القرآن الكريم ، سورة التوبة آية ٦٠

(٢) القرآن الكريم ، سورة الأنفال آية ٤١

وهكذا شمل توزيع النفقات للدولة الإسلامية مرافق شتى ، ذكر بعضها سابقا ، وأرجو أن أذكر بعضها ممن لم أذكره فيما سيأتي .

أما من ناحية نفقات الدولة الإسلامية فلم يكن يسمح بها إلا إذا تمت الموافقة على صرفها من المسلمين وكبار الصحابة . وخير دليل على ذلك أن تعيين مرتبات الخلفاء ، كأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب (رضي الله عنهما) وكذلك الصحابة ، وزيادة هذه المرتبات كان من اختصاص كبار الصحابة وأهل الحل والعقد ، فحينئذ تولى عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) الخلافة جمع الناس وشاورهم في التفرغ لأمر المسلمين والانصراف عن التجارة وقال : كنت صاحب تجارة واليوم أرى أن يفرض لي قدراً معيناً من المال يكفيني وأهلي معاشة الحياة ، ثم شاور أهل الرأي من المسلمين بعضهم بعضاً في طلب عمر (رضي الله عنه) وقالوا له : قد حدد لك من المال راتباً وقدره ستة آلاف درهم في السنة .

(وعلي هذا النحو كانت كل النفقات العامة ، لابد أن تنال موافقة المسلمين أو موافقة أهل الحل والعقد وهم بمثابة الهيئة التشريعية في العصور الحديثة ، كما أن فرض الضرائب وتقريرها كان كذلك)^(١) .

وفي العصر الأول للدولة العباسية ، لم يوافق الخليفة المنصور على أن يسدد دينه من بيت المال ، بل أمر في وصيته لابنه المهدي ، على أن يسدد ذلك المبلغ من ماله الخاص ، ففعل^(٢) . مما يدل دلالة واضحة أن الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية ساروا على نهج السابقين بهذا لا يمنع من أنهم استحدثوا بعض التشريعات الفرعية لتناسب مع ما استجد من الأمور .

(١) النظام المالي الإسلامي المقارن صفحة ١٤٠ .

(٢) تاريخ الأسم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع ، صفحة ٣١٩ ضمن أحداث سنة ١٥٨ هـ .

وكانت مرافق الدولة الإسلامية تشمل الدفاع عن سلامة البلاد والجهاد في سبيل العقيدة ، كما تتناول الاصابات على الفقراء والمعدمين من الرعية والذي يطلق عليه مرقى التكافل والتضامن الاجتماعي بالإضافة إلى أن هذه المرافق كانت تتناول القيام على توزيع العدالة والضغط بين الناس .

١ - مرقى الدفاع :

وأهم المرافق التي كانت تعتمد لها الأموال بسخاء هي مرقى الدفاع وخصوصاً في عهد الخليفة العباسي المعتصم ، وقد عني بأمر الدفاع عن الوطن وحرية الرأي والعقيدة ومايتصل بذلك ، ومايستلزمه من واسع النفقات ، ولذلك كان مرقى الدفاع في خدمة بقية المرافق جميعاً ، وكانت له الميزة الأولى .

وقد أجزل عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في صدر الاسلام الأجور والأعطيات للمجتهد حتي يؤدي المسلمون سبعتهم الحربية على خير الوجوه وأكملها ، وما يدل على ذلك أنه عندما قتل الجالينوس - وهو من أمراء الفرس وأغنيائهم - والذي قتله شاب من المسلمين اسمه " زهرة بن الحوية " وسلمه ، فجاء بسلمه إلى سعد ، فقال لسعد : " هل أعانك عليه أحد ؟ قال : نعم ، قال من ؟ قال : الله " ، وكان سعد قد استكثر سلمه ، فكتب فيه إلى عمر ، فكتب عمر إلى سعد : " أتعد إلى مثل زهرة وقد علي بمثل ماعلي به ، وقد بقي عليك من حربيك مايفي ، تكسر قرنه وتفسد قلبه ، امضي ، وفضله على أصحابه عند العطاء بخمسمائة " .

فدفع إليه سلمه قباعة يسعين ألفاً ، وقد فضل أصحاب البلاد كلهم عند العطاء بخمسمائة خمسمائة ، وهم خمسة وعشرون رجلاً ومنهم زهرة (١) .

ومن هنا يتضح لنا أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) منذ البدايات اهتم بمرقى الدفاع اهتماماً شديداً ، وتوجهت عنايته في توفير المعامل المالية التي

(١) الكامل في التاريخ ج ٢ صفحة ٤٨٢ .

يتطلبها هذا المرفق ، فأبني تقسيم الأراضي المفتوحة وأهلها ، وفرض عليهم ضريبة الخراج والجزية ، ليكون إيرادها في أعطيات الجنود ، وأرزاق العمال ، وحراسة الشوارع وما يستتبع ذلك من شراء الأسلحة ومعدات الحرب ، ولذلك بذل سحاً في هذه الناحية لأن الجنود هم عمدة المستقبل وهم الذين يحافظون على الأمن ، وهم حماة الله في أرضه . وبهم وعلى أكتافهم كثرت الفتوحات في عصر الراشدين مسروراً بالدولة الأموية وحتى نهاية العصر الأول للدولة العباسية .

ب- مرفق العدالة والمحافظة على الأمن :

إن تحقيق العدالة والمحافظة على الأمن الداخلي يعتبر في نظر الحضور الحديقة الدعامة الثانية لبنينان الحضارة . ولذلك اهتمت الدولة الإسلامية بمرفق العدالة ، وعملت على بث الأمن في ربوع البلاد ، وذلك بتنظيم القضاء ، وتوسيع دائرته بل والتوسع في رزق القاضي حتى لا يكون محتاجاً لشيء فتعنه الرشوة التي حرّمها الإسلام ، ثم بعد ذلك إيجاد قوة من الشرطة يناط بها منع كل عدوان ، واقتياد كل معتد إلى القصاص وتكفلت بنفقات ذلك .

(والرائع أن ما يبذل من النفقات في إقامة القسط بين الرعية ، وقمع الشرور قبل أن يستفحل أمرها ، من أجل النفقات الساعمة التي تعود على الأمة بالرخاء القومي ، والذي هو شرط في دوام الثروة العامة وتجدها ، وحفظ الأمن الذي إذا اضطرب حبله كان وزراً كبيراً على الدولة)^(١) .

لقد تحقق هذا الأمن وتحققت هذه العدالة منذ أربعة عشر قرناً والتي كانت الدولة الإسلامية منذ نشأتها حريصة أشد الحرص للانفاق على هذا المرفق والذي يحقق المطلبين الأمن والعدالة . وهو ما سار عليه الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية .

ج - مرفق التكافل الاجتماعي أو الاحسان العام :

والتكافل الاجتماعي لازم من لوازم الأخوة ، بل هو أبرز لوازمها وهو شعور الجميع بمسئولية بعضهم عن بعض ، وأن كل واحد منهم حامل تبعات أخيه ، ومحمول على أخيه بسأل عن نفسه ويسأل عنه غيره . والتمكان الاجتماعي حقيقة قررها الإسلام في

(١) المبادئ الاقتصادية في الإسلام صفحة ٢٧٠ ، ٢٧١ .. والنظام المالي الإسلامي المقارن صفحة ١٤٢ ، ١٤٣ .

الزكاة والنفعات على الأهل والأقارب والأبعد ، ووضع لكل شيء منها مشاجا مقبولا ، كما أن الإسلام نظم الميراث وجعله قسمة عادلة لا حيف فيها ولا إجحاف ، وقد بلغ الإسلام في هذه التشريعات الذروة في الضبط والاحكام ^(١) ، ولا ننسى زكاة الفطر التسيي تفرض على كل قادر أن يخرجها آخر شهر رمضان ، وكذلك أضحيان الأعياد ، فكلها مظهر من مظاهر التكافل والتعاون الاجتماعي .

وإذا نظرنا إلى الحكومة الإسلامية نجد أنها اهتمت بمرفق الاحسان العام والذي يقضي باسعاد المعدمين وذوي الحاجة من أبنائها ، ووزعته توزيعا عادلا يكفل هدوء الفقراء وراحة الأغنياء ^(٢) .

وهذا في الواقع قانون من قوانين المجتمعات الراقية ، وعنصر من عناصر الحياة الطبيعية ، يتوقف عليه كمال السعادة ، بل هو الأساس في حياة الأمم ، وبقاتها عزيزة كريمة متمتع بهيبتها ، قائمة بواجبها .

وإذا رأينا الحال في العصور القديمة بالنسبة للفقراء والمعدمين نرى أن نظام بعض دولها الجاف كان يقضي بالتخلص من هؤلاء بالقتل والرق ، وقد كان الإسلام على العكس من ذلك فقد عمد إلى مطالبة ذوي اليسار بجزء من أموالهم ، كحق للفقراء ، ليعيش الجميع آمنين من شرور بعضهم .

(وهذا يفسر لنا الفكرة الحديثة القائلة بأن على الدولة أن تتدخل في أمر هذه الطائفة التي تمثل الطبقة الفقيرة في الرعية ، لأنها إذا لم تتول اسعادها ، وتركتم لصدقات الأفراد التي يتقبل بها كرماء الأمة بقليل ما هم - دون يخلّاشها لهلكوا جوعا وصبرا) ^(٣) .

(١) الزكاة كما جاءت في الكتاب والسنة على المذاهب الأربعة صفحة ٩٩ .

(٢) النظام المالي الإسلامي المقارن صفحة ١٤٣ و١٠٠ والمبادئ الاقتصادية في الإسلام صفحة ٢٢١ .

(٣) النظام المالي الإسلامي المقارن صفحة ١٤٣ .

وقد جعل الامام الاكبر الشيخ غلتوت للتكافل شعبتان :

(شعبة مادية : وسبيلها مد يد المعونة في حاجة المحتاج ، واغاثة الملهوف
وتفريج كربه المكروب ، وتأمين الخائف ، واشباع الجائع ، والمساهمة العملية في اقامة
المصالح العامة .

وشعبة أدبية: ونغني بها تكافل المسلمين جميعا وتعاونهم المعنوي بالتمثيليم
والنصح والارشاد والتوجيه (١).

فالاسلام هو دين التكافل الاجتماعي ، من حيث التزام الأفراد ، وهو ديسن
التضامن الاجتماعي ، من حيث التزام الدولة (٢) ، بمعنى كفالة وضمان الحياة الكريمة
لكل فرد في المجتمع الاسلامي ، بحيث يعيش حياة لائقة كريمة آمنة ، أياً كانت
جنسيته وأياً كانت ديانته ، وتضمن له حد الكفاية لا حد الكفاف ، بحيث اذا لسم
تسغه ظروفه الخاصة كمرض أو شيخوخه أو تعطل عن العمل أو حتى من تنزل به خسارة
مالية بسبب جائحة أو حريق أو دين في غير معصية ولو كان لديه مال ولكن الدين
محيط به ، وكل من يتعرض لاملاق أو فاقه بعد غنى ويسر وكذلك اللاحي، أو النائح
الذي انقطع عنه موره بسبب خارج عن ارادته ، لكل هؤلاء اذا لم يستطيعوا تحقيق
المستوى اللائق للمعيشة ، والذي يختلف باختلاف ظروف الزمان والمكان ، تكفليست
وضمنت لهم الدولة الاسلامية الحياة الكريمة لحد الكفاية لا لحد الكفاف عن طريق
صندوق أو مؤسسة الزكاة .

(واذا كان الضمان الاجتماعي لم يتقرر في العالم إلا حديثاً ، وكان إنتاج مراع
الطبقات ، وثمره المشاكل الاقتصادية المتولدة عن الثورة الصناعية والتطور الاقتصادي
فقد قرره الاسلام منذ أربعة عشر قرناً لتحرير الانسان باسم الدين من عبودية الحاجة
ومذلة الفقر ، واعتبره حق الله الذي يعلو فوق كل الحقوق ، وأن مجرد إنكيساره أو
اهداره هو نفي وتكذيب لرسالة الاسلام (٣).

(١) الاسلام عقيدة وشريعة صفحة ٤٣٦ .

(٢) سلسلة الاقتصاد الاسلامي ج٣ ، الاسلام والتأمين صفحة ٢١ .

(٣) سلسلة الاقتصاد الاسلامي ج٣ ، الاسلام والتأمين للدكتور محمد شوقي الفنجري صفحة ٢٢ .

قال الله تعالى :

"الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ
عَلَيْكُمْ نِعَمِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا.."

القرآن الكريم

سورة المائدة آية ٣

نتائج الدراسة
واختتمت

وبعد ... فقد تعرضنا خلال هذا البحث للحديث عن سياسة المال قسسي
الاسلام في العصر الأول للدولة العباسية ، وميزانية هذه الدولة الاسلامية العظيمة
من موارد ومصارف ، وضرائب إسلامية وكيفية صرفها ، ثم قارنا بين النظام المالي
الإسلامي ، في العصر الأول للدولة العباسية والأنظمة المالية في العصور الحديثة...
في محاولة لوضع تصور شامل لما كانت عليه حياة المسلمين في صدر الاسلام ، وفي
العصر الأول للدولة العباسية .

ومن خلال هذه الدراسة اتضح لنا النتائج الآتية :-

١- إن الدواوين التي اختلفت بالشؤون المالية ، سواء في تحصيل الإيرادات ، أو
صرف النفقات ، في العصر الأول للدولة العباسية ، وصلت في نظامها ، وقواعدها
وتخصصاتها المتشعبة الى مستوى عال من النظام والدقة . والدليل على ذلك ما ذكره
الخوارزمي وغيره من المؤرخين من السجلات والدفاتر ، التي كانت تستخدم قسسي
ضبط أعمال الدواوين ، ومنها ما كان مستعملاً في ديوان الخراج - أكبر مسود
للدولة - مثل قانون الخراج ، والأوراج ، والروزنامج ، والختمه ، والختمه الجامعة ،
والتأريج ، والعريضة ، والمبراءة ، والموافقة الجامعة ... كل هذه أسماء لدفاتن
استخدمت لإيراد مورد الخراج .^(١)

أما في ديوان العطاء أو ديوان الجند فكانت تستخدم الدفاتر التالية :
الجريدة السوداء ، النقل ، الفسك ، الساقط ، المك (الخيك) ، المخل ، المتأخر
العشرية ، دفتر حساب الجند ، الاتبات ، الزيادة ، التحويل ، دفتر لحساب
المترزقة ، الأظماع ، السلف ، المقامة .^(٢)

(١) وقد شرحت بالتفصيل معنى هذه الدفاتر ولماذا تستخدم في الباب الأول من هذه الرسالة ،
وفي فصل مورد الخراج ، انظر صفحة ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، من هذه الرسالة كما يمكن
الرجوع إلى كتاب مفاتيح العلوم ، صفحة ٣٦ ، وعند حديثه في الباب الرابع ، وفي الفصل
الأول (في مواضع أسماء الذكور والدفاتر والأعمال المشتملة في الدواوين) .

(٢) مفاتيح العلوم ، الفصل الخامس ، في مواضع كتاب ديوان الجيش ، صفحة ٤٢ ، ٤٣ ،
وأيضا في ديوان الجند من هذا البحث صفحة ٣١٨ ، ٣١٩ .

== كذلك انتج لي : أن قوائم الخراج التي تعتبر بمثابة حساب ختامي لموارد الدولة^(١) كالذي تجريه الدول الحديثة في وقتنا الحاضر ، إذ أن ورود مثل هذه القوائم المفصلة ، في المصادر والمراجع ، لا يعني فقط ما كانت تنسم به الدولة الإسلامية من ثراء ، وإنما يعني في المقام الأول ، أن الدواوين المالية - وهي دور الحكومة الإسلامية - المتخصصة في الشؤون المالية ، قد وصلت إلى قمة تطورها ، حتى أنها أصبحت تعدّ مثل هذه القوائم المفصلة ، لعرضها على الخليفة أو الوزير .

== وأن نجاح الدواوين المالية المختلفة في العصر الأول للدولة العباسية والتي اعتمدت في قيامها وإدارة أعمالها ، على أصول ومبادئ الشريعة الإسلامية ، خصوصاً فيما يختص بحماية أموال الزكاة والجزية والخراج ، وكيفية صرف هذه الأموال ، إن دلت على شيء فإنها إنما تدل على أن الإسلام دين ودولة ، ومال لكل زمان ومكان ، وليس أدل على ذلك من أن هذه الدواوين والتنظيمات المالية ، كانت تتطور بشكل ثابت ، طبقاً لظروف الدولة العباسية .

== أن الأمور المالية في العصر الأول للدولة العباسية وصلت ذروتها ، فكانت هناك السّفْتَجَة (الحوالة بلفظ العصر)^(٢) وقد لعبت هذه السّفْتَجَة (أو السّفَاتِج) دوراً كبيراً في المعاملات المالية ، خاصة بعد أن نشطت تجارته ، وازدهرت العمليات التجارية ، وكثرت الأموال ، لدرجة جعلت من المتعذر أن تتعامل الدولة أو الناس بالأموال مباشرة ، لخطورة نقلها ، وخاصة المبالغ الكبيرة منها ، بين الأماكن البعيدة .

(١) جاء في قائمة ابن خردادبة ذكر جوالي مدينة السلام (١٢٠٠٠٠ ر) درهم ضمن قائمة الخراج ، صفحة ١٢٥ من كتاب الصالح والممالك ، وجاء ذكر جوالي واسط (٢٠٠٠٠ ر) درهم صفحة ٥٩ من نفس المرجع ، كما جاء ذكر صدقات العرب بالبصرة (٦٠٠٠٠٠ ر) درهم في نفس المرجع صفحة ٥٩ .

وفي قائمة قدامة بن جعفر صفحة ٢٢٩ من كتاب الخراج وصناعة الكتابة جاء ذكر ارتفاع صدقات البصرة (١٧٧٢٠٠ ك) كراً من الحنطة ، ومن الشعير كان يرتفع (٩٩٢٢١ ك) كراً ومن الورق (٨٠٠٩٥٠ ر) درهم .

(٢) السّفْتَجَة : هي كتاب صاحب المال لماله بإعطاء مال لآخر من كتاب مفاتيح العلوم ، صفحة ٤١ (الفصل الثالث) .

يذكر بعض المؤرخين المحدثين^(١) أن السفتجة (حوالة) : خطاب يقرر به

قيمة معينة من المال ، قابل للمصرف في أي مكان من عملاء وجهابذة الشخص
الذي حرر وكتب السفتجة . فكانت النقود تدفع في أي بلد من البلدان ، ويحصل
صاحبها على سفتجه بقيمة باله ، ويحملها معه ، عبر الطرق الطويلة^(٢) ، وهو آمن
على ماله ، لأنه لم يكن يجوز صرف أي مبلغ إلا لصاحب السفتجة ، وقد استخدم
التجار هذه الوسيلة لإنجاز عملياتهم التجارية .

وكانت السفاتج معروفة ومستعملة لدى الأمويين ، فذكر الجبشيارى^(٣) أنه

عندما استولى عبد الله بن سفاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب على أمية ،
وبعض نواحي فارس والأهواز ، في عهد الخليفة مروان بن محمد ، عين أبا جعفر
المنصور الخليفة العباسي الثاني فيما بعد حاكماً على كورة إندج ، التي تقع بين
خوزستان وأمية ، وكان يرسل خراج هذه المنطقة بسفاتج على يد رسول خاص إلى
البصرة . ولم يقتصر استعمال السفاتج على الشؤون المالية في العصر الأول للدولة
العباسية ، بل كانت تستخدم لإرسال أثمان الخياص والأراضي ، فيذكر الجبشيارى أن
ابن الملقع ، الذي كان يرأس دواوين كرمان ، كان يبعث بسفاتج ، لإرسال أثمان
خياص وأمالك اشتراها ، مديته عمارة بن حمزة^(٤) .

(١) Imamuddin : . Bayt - al - mal and Banks in the medieval muslim World . V.35,P.19.

وتعرف السفتجة : بأنها ورقة مالية أو خطاب ضمان ، وكانت تكتب بواسطة
الجهابذة ، المراقبين ، في كافة البلاد الإسلامية ، بعد قبض قيمتها ، وتحمل
السفتجة أمراً بدفع قيمتها إلى شخص معين ، في النواحي التي يرسل إليها .

(٢) "The Origin of Banking in Medieval Islam,..." : Fischel
in the J.B.A.S., P. 574.

(٣) كتاب الوزراء والكتاب صفحة ٩٨ وعند الحديث عن أيام الخليفة العباسي
المنصور . وجاء فيه : (... فأخذ أبو جعفر المال ، وحمله بسفاتج على
يدي عبد الرحمن بن عمر إلى البصرة ولم يحمل إلى ابن معاوية شيئاً) .

(٤) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ١٠٩ ، ١١٠ وكان ذلك أيام العصر الأول للدولة
العباسية ، وفي عهد الخليفة المنصور ، وجاء فيه : (... وسمع ابن الملقع
الكلام ، وانصرف إلى منزله ، وأخذ سفتجته إلى الوكيل ثلاثين ألف درهم ، وكتب
إليه على لسان عمارة راني كنت كتبت إليك ببيع ضيعتي ثم حضرتي مال ، وقد
أنفذت إليك سفتجة ، فابضع الضيعة المجاورة ولا تبع ضيعتي ، وأقم بمكانك) .

وكانت سقاتج الخراج لها ميعاد محدد لمصرها ، وأشرف الجهادية على تنظيم هذه العمليات ، وقاموا بدور الوكلاء والمصارف (البنوك) في تحديد قيمة السفتجة وميعاد صرفها ، وتنظيم الحسابات القائمة على ذلك ، في مقابل مبالغ أو محسولات تدفع لهم ، وأصبح من الممكن بهذه الطريقة انجاز عمليات مالية واسعة ، بين أنحاء الدولة العباسية ، دون الحاجة إلى نقل الأموال بينها ، بل ان سقاتج تجار المسلمين كانت تصرف في البلاد غير الإسلامية ، على أساس الثقة والتعامل المالي ^(١) .

ولهذا صار للسقاتج قيمة المال ، واستخدمها الأفراد في مبيعاتهم ، ومعاملاتهم ^(٢) .
الخامسة .

وكانت السفتجة اذا صرفت في موعدها سلمت قيمتها كاملة الى صاحبها ، أما اذا صرفت قبل ذلك ، فكانت تخضع فيها نسبة صغيرة ، تبلغ حوالي ١٠ في مئيتها ^(٣) .

واذا محل موعد صرف السفتجة ، جاز لصاحبها أن يصرفها دفعة واحدة أو على دفعات ، حسب رغبته ^(٤) .

— كما إتضح لي من خلال البحث وهذه الدراسة المتواضعة أن الملك (كميالسة شيك ، بلسة العمر) ، كان يستخدم في العصر الأول للدولة العباسية ، غير الطبري وكذلك ابن الأثير أنه في سنة ١٧٠ هـ ، أمر الخليفة الهادي لأحد الثغراء بثلاثين

(١) الفرج بعد الشدة ، الجزء الثاني ، صفحة ٢٢ .

(٢) Kremer, "The orient under the caliphs" P. 416.

(٣) تحفة الأمراء ، في تاريخ الوزراء ، صفحة ٨١ وقد تعاملت الدولة العباسية على هذا الأساس ، في القروض التي عقدتها على السقاتج ، التي لم يحل موعد قبضها

Imamuddin : "Bayt-al-mal and Banks in the medieval Muslim world..." V35 P.119.

(٤) الفرج بعد الشدة ، الجزء الثاني ، صفحة ١٢١ وكذلك في

Imamuddin : "Bayt-al-mal and Banks .." V.35.p.111

حيث أن ميعاد السفتجة كان يحل في بحر أربعين يوم تقريبا .

ألف (٢٠٠٠٠) درهم ، وكتب له مكاً بذلك ، لبصرفه من بيت المال ^(١) .

أما المك : فهو ورقة مالية ، يثبت عليها قيمة دين أو قرض ، أو استحقاق مالي ، له أجل معين ^(٢) . وقد استخدم في المعاملات المالية بين الأفراد ، في كافة أنحاء الدولة العباسية ، وكان الجهادية يعرفون هذه المكوك ، لأصحاب الأموال المودعة لديهم ، نظير رسم معين ^(٣) . وكان يحضر كتابة المك عادة شاهدان ، يوقعان عليه ، ثم يختم بنوع خاص من الطين . وفي بعض الأحيان يوقع عليه ضامن بالمبلغ ، مسئول عن تسديد قيمته في حالة عجز المدين ^(٤) . وكانت تكتب بقيمة أرزاق الجند والموظفين (الرواتب) مكوكاً ، يوقع عليها رؤساء دواوينهم ، وأحياناً الخليفة ، وبصرفوها من بيت المال ^(٥) .

وكان قد بدأ استعمال هذه المكوك على نطاق واسع في مستقبل العصر الأول للدولة العباسية .

كما وضع لي أيضاً من خلال هذه الدراسة ، أنه في العصر الأول للدولة العباسية ونتيجة لازدهار الحياة الاقتصادية والمالية ورواجها ، ولانفتاح مرتبة سامية ، ظهر خيرة المال ، وأصحاب الممارف (البنوك) ، وكبار المحاسبين ، وكانوا يعرفون بالجهيدة .

(١) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٤٤ وأيضاً في الكامل في التاريخ ، المجلد الخامس ، صفحة ٨١ ، والشاعر هو عيسى بن دأب . وكان من أكثر أهل الحجاز أدباً ، وأعديهم ألفاظاً ، وكان قد حظي عند الخليفة الهادي حظوة . وهي رواية الطبري أنه كتب له مكاً بأربعين ألف درهم .

(٢) تاريخ العراق الاقتصادي ، صفحة ١٢٢ ، ١٢٤ .

(٣) وقد استخدمت المكوك في كافة أنحاء الدولة ، وكان الجهادية يعرفون بهذه المكوك ، لأصحاب الأموال المودعة لديهم .
Samadi, "Social and Economic Aspects..." V.29, P.245.

(٤) يذكر Kremer, "The orient under the Caliphs", P.415 أنه في حالة عجز المدين ، كان الدائن يتجه إلى الضامن ، ليستد المطلوب ، ولا يكون للدائن في هذه الحالة أي حقوق قبل المدين ، إلا إذا عجز الضامن عن دفع المبلغ المطلوب .

(٥) مفاتيح العلوم صفحة ٤٢ .

فقد عرفت الجهبذة منذ عهد الخليفة العباسي الثاني أبي جعفر المنصور، فقد اتهم وزيره أبو أيوب المورياني خالد بن برمك ، أنه أودع مائلاً عند جهيز نحراني لبخفيه ، وذلك للايقاع بينه وبين الخليفة .

ولا أنه بعد التحقق من ذلك عرف الخليفة ما كان يرمي إليه الوزير أبي أيوب ، فلم يصدق فيه قولاً عن خالد البرمكي بعد ذلك ^(١) .

ويشهد بالجهيز ، الشخص المتخفي في الشؤون المالية ، والصاملات النقدية ^(٢) . وكان هؤلاء الجهبذة يعملون في جهات عدة ، فبعضهم من أشرف على المصارف ^(٣) ومنهم من عمل في جبايات الخراج مع العمال والمستحسين ^(٤) ، ومنهم من اشتغل بالمبادلات النقدية ، وتبادل العملة ^(٥) ، وكان بعضهم يجمع أحياناً بين هذه الأعمال .

ويسمى الخوازمي البراءة فيقول: إنها حجة ببذلها الجهبز أو الخازن للمؤدى بما يؤديه ^(٦) . مما يبين لنا دور الجهبز في أعمال الخراج .

-
- (١) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ٩٩ ، ١٠٠ .
- (٢) وفي تعريف آخر للجهبز: بأنه كاتب يعين لاستخراج الأموال وقبضها وكتابسة الاياملات ، وختسها ، ومراجعتها .
- (٣) Fischel; " The origin of Banking..", in J.R.A.S., P.571
- (٤) وكان الجهبذة معروفين لدى المسلمين أيام العصر الأموي ، فقد استعان بعض ولاتهم بالجهبذة لجباية الضرائب في بعض المقاطعات .
- (٥) تاريخ العراق الاقتصادي ، صفحة ١٥٩ ، ويذكر الدوري مؤلف تاريخ العراق الاقتصادي ، أن الذين يقومون بالمبادلات النقدية ، كانوا يسمون المصارفة ، كما يذكر أن كلمة الجهبز كان لها مدلولات عدة ، قد اختلف فيها المؤرخون ، فذكر بعضهم أنها تعني صاحب بنك كما فعل المؤرخ آدم منز ، والبعض الآخر قال بأنها تعني محاسب كما فعل المؤرخ كرمز ، والواقع أن كل هذه الأسماء صحيحة ، لأن الجهبذة شغلوا عدة وظائف مالية . وذكر مثل ذلك : Imamuddin: "Bayt-al-mal and Banks.." V.35, P.18
- وكان أبوأيوب المورياني وزير الخليفة المنصور ولّى بعض الأفراد جهيزه بعض نواحي الأموار ، فسيطرت له أموال هذه المنطقة .
- (٦) مفاتيح العلوم ، صفحة ٣٧ الفصل الأول من الباب الرابع .

— كما ظهر لي من خلال الدراسة أن السياسة المالية للدولة ، كان من أهم دعائم نجاحها ، أنها لم يكن همها جمع المال ، بقدر ما كان همها صلاح أمر الرعية بدليل مايتخذه بعض الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية ، من إسقاط كسـور الأموال ، أو إسقاط خراج مناطق كاظنة أو حمل الأموال من جهة الى أخرى لاستيفاء احتياجاتها .

كذلك فإن الدولة كانت تقوم بصرف الأموال التي تمت جبايتها إما لإصلاح المجتمع كالزكاة وبعض أسهم الغنائم ، أو في الاتفاق على مصالح الدولة المختلفة كما هو الحال بالنسبة للموارد الأخرى .

— كما اتضح لي من خلال الدراسة أنه ومنذ عهد الخليفة العباسي الثاني أبي جعفر المنصور وجدت المصارف (البنوك) ، فقد لجأ كثير من الناس في العصر الأول للدولة العباسية لأصحاب المصارف ، لحفظ أموالهم ، وتسهيل معاملاتهم المالية والتجارية ، ويرجع السبب في ذلك الى النشاط التجاري والصناعي الملحوظ ، الذي ظهر في ذلك العصر ، والذي أدى الى تكوين طبقة من التجار الأثرياء ، الذين إمتد نشاطهم فعّـم معظم البلاد الاسلامية ، وبعض الدول الصامرة لها ^(١) . كما يرجع قيام المصارف أيضا الى وجود طائفة من كبار الموظفين من الوزراء والكتاب ، كان لديهم أموال يرغبون في إيداعها في مكان أمين ^(٢) .

وكان يشرف على هذه المصارف رجال لهم دراية وخبرة بالشئون المالية وهم الجهابذة ^(٣) . وكانوا إما من كبار التجار أو من الصيارفة أو من المشتغلين بأعمال

(١) ولذلك وجدت كميات كبيرة من النقود العباسية خارج البلاد الاسلامية ، فهي حوض بحر البلطيق ، وروسيا ، وأقدم هذه النقود ترجع الى القرن الثاني الهجري - العصر الأول للدولة العباسية
Kremer: " Geography and Commerce", P. 100.

(٢) Imamuddin: "Bayt- al - mal and Banks...", V.35, P.17

(٣) Fischel: " The origin of Banking...", in J.R.A.S.

وقد تحدثنا عنهم ضمن النتائج السابقة في الخاتمة : P.570 - 571.

مالية أخرى^(١) .

وكانت السرية مكفولة لعملائهم ، واستثمروا مائديهم من أموال في التجارة ،
لتحقيق بعض المكاسب المادية^(٢) .

وجاء في آثار الأول في ترتيب الدول^(٣) ، أن الفضل بن يحيى البرمكي كان يكتب
رقاعاً كثيرة (مكوك) ، يصفها أصحابها من المصارف التي أودعها أمواله ، وكان
للفضل موظفون من قبله لدى هؤلاء ، لمراقبة صرف المكوك ، والتحقيق في سلامة
أختاسها . وكان ذلك في العصر الأول للدولة العباسية .

== هذا ومن النتائج التي توصلت إليها ظهور ووجود الصيرفة ورواج أعمالهم ،
نتيجة لازدهار الحياة الاقتصادية والمالية ، وكان معظم الصيرفة في بداية العصر
العباسي من أهل الذمة (المسيحيين واليهود) ، وقليل من المسلمين ، ولهم مكان
خاص بالكرخ ، وكذلك الحال في سامرا .

وكان يطلق على مكان إقامتهم سوق الجوهريين والصيرفة . وقد اختلفوا بافراغ
الناس ، وابدال العملات ، والإحتفاظ بالودائع ، ورؤوس الأموال ، وكانت مصارفهم
عبارة عن محلات تجارية واسعة ، اختلفوا فيها ، إلى جانب الصيرفة ، بتجارة المعادن
النفيسة ، وأعمال السطاح والمكوك^(٤) .

== ومن النتائج التي توصلت إليها أيضا ، أن الخليفة أبو جعفر المنصور يعتبر
هو المؤسس الحقيقي لدولة بني العباس ، فقد أرسى قواعدنا ونظم أمورنا ، وكان
رجلاً اقتصادياً فذاً ، استطاع بعقليته التجارية والاقتصادية أن يرخس الاسعار ، بعهد
أن كانت الاسعار مرتفعة في أواخر العهد الأموي ، وبداية العصر العباسي ، بسبب
الأحوال السياسية المضطربة التي أثرت على الإنتاج وعلى سير التجارة . وقد أشار

(١) تاريخ العراق الاقتصادي ، صفحة ١٥٩ .

(٢) تجارب الأمم ، الجزء الخامس ، صفحة ٤٤ .

(٣) آثار الأول في ترتيب الدول صفحة ٢٨ .

(٤) تاريخ العراق الاقتصادي ، صفحة ١٧٢ .

الطبرزي ضمن أحداث سنة ١٤١ هـ إلى غلاء شديد بخراسان^(١) ولكن الخليفة المنصور بإدارته الدقيقة الحازمة ، استطاع وبعد بناء بغداد ، وبعد الاستقرار العباسي في عهده ، أن يتحول هذا الغلاء إلى رخص شديد ، وبداية عهد جديد ، عهد الرخاء والوفرة ، وزيادة الثروة ، سواء بين الأفراد أو في الدولة ، وكثر الخراج ، وانتعشت الحياة نحو نصف قرن لدرجة أن بيع الكبش بدرهم ، والحمل بأربعة دنانق ، والتمر ستين رطلاً بدرهم ، والزيت ستة عشر رطلاً بدرهم ، والسمن شمانية أرطال بدرهم ، ولحم البقر تسعين رطلاً بدرهم ، ولحم الغنم ستين رطلاً بدرهم^(٢) .

وقد قال هذا الخليفة الاعتمادي مرة لكاتبه يوسف بن صبيح " اكتب ، وتسابر بين الحروف ، وفرّج بين السطور ، واجمع خطك ، ولا تسرف في القرطاس ٠٠٠ " . وكان قد أعطاه رُبع قرطاس ليكتب فيها^(٣) .

ورب سائل يسأل : كيف استطاع الخليفة أبو جعفر المنصور أن يرخّص الأسعار؟ نقول وباختصار شديد ، أنه منع أولاً تحويل الأراضي الخراجية إلى عُشّية ، وهذا الاجراء كان من شأنه حتماً أن يزيد من إيرادات الدولة ٠٠٠ وقام ببناء مدينة بغداد ، وبنييت فيها الأسواق للتجارة ، وهو عمل في غاية الذكاء ، حيث أشغل الأيدي العاملة ، وجعل السكان من مختلف الأقاليم ينزحون إلى بغداد ، لدرجة أن أصبحت بغداد أكبر مركز تجاري في الشرق ، وكانت هي دعامة النهضة التجارية العظيمة التي اقترنت بالعمارة العباسي .

ولم يكن من الخلفاء المبرزين ، وكان قليل النطاء لدرجة أن سمي بأبسنبي الدوانيق . كما أنه حافظ على حرية التجارة ومنع الاحتكار ، وامتته مع وزيره أبي

-
- (١) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع ، صفحة ١٧٦ وجاء فيه : (٠٠٠) إن خراسان لم تكن قط أسوأ حالاً منها في هذا العام ، وإن دخلها الجنود ، هلكوا ، لضيق ما هم فيه ، من غلاء السعر ٠٠٠٠) .
 (٢) تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، المجلد الأول ، صفحة ٧٠ .
 (٣) كتاب الوزراء ، والكتاب ، صفحة ١٢٢ .

أيوب المصورياني معروفة^(١) .

بالإضافة إلى ما سبق فقد كان الخليفة المنصور يباشر بنفسه شئون الخلافة ، وينتظر إلى الأسعار يومياً ، فإذا ارتفع سعر بضاعة ما سأل عنها لحاداً ارتفع السعر حتى يعرف الأسباب ، ثم يعالج هذه الأسباب .

ويذكر الطبري أن ولاية البريد كانوا يكتبون إليه يومياً سعر القمح والحبوب والأدم ، وسعر كل مأكل ، واستمر الحال كذلك حتى نهاية خلافته^(٢) ، لذلك استطاع هذا الخليفة ترخيص الأسعار بعد غلاتها ، وهذا مادعا المزارعين أن يطالبوه بمقاسمة المحصول .

ومن النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة أنني وبالرجوع إلى المصادر والمراجع الأصلية ، استطعت تصحيح بعض الأخطاء لبعض المؤرخين المحدثين ، والذين سبقوا وكتبوا في هذا المجال^(٣) . كما قمت بتصحيح بعض الأرقام في قوائم الخراج ، على بعض المؤرخين المحدثين .

يرى الكثير من رجال الإقتصاد أن مراقبة الموظفين ، والتدقيق عليهم ومحاسبتهم وخصوصاً بالنسبة للأمور المالية شيء مبتكر وحديث ، ولكنه كان موجوداً منذ بداية العصر الأول للدولة العباسية وقبله أيضاً منذ بداية الإسلام ، فبنى القاضي أبا يوسف يقترح على الخليفة هارون الرشيد بإرسال موظفين (مخبرين) لمراقبة النعمال ، ومعرفة أخبارهم ، والنظر في سيرتهم ، وهؤلاء المخبرين يكونوا من أهل الخلاص والأمانة ، ليأتوا بالأخبار الصحيحة .

(١) كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ١١٧ وجاء فيه : («تولت لأبي أيوب نفسه

أن يشتري طعام سواد الكوفة ، وسواد البصرة ، وطمع في الربح... » الخ) .

(٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، التاسع ، صفحة ٢١٤ ، ٢١٥ ، وقد أشرت إلى ذلك في فصل إيراد الخراج في الباب الأول .

(٣) انظر إلى بعض هذه التصويبات في فصل ميرد الخراج في الباب الأول .

ولذلك ظهر في ذلك العصر وما بعده كثير من المؤلفين ، الذين كتبوا عن البريد ، ودور عمال البريد ومهامه في مثل هذه الحالات (١) .

كما أنه ومنذ بداية العصر الأول للدولة العباسية ، أحدث الخليفة المهدي ديوان الأئمة (٢) ، وهو الديوان الأعلى المشرف على الدواوين الفرعية ، ويمكن تشبيهه بالجهاز المركزي للمحاسبات ، أو اللجنة المالية العليا في وزارة المالية ، في عصرنا هذا .

== أن معظم خلفاء العصر الأول للدولة الإسلامية ، كانوا يفرقون بين الأموال العامة ، والأموال الخاصة ، ويتضح هذا من قول الخليفة المنصور في وصيته لابنه المهدي :
(... وعف عن الغي ، وليس بك إليه حاجة) (٣) .

كما يتضح ذلك أيضاً من قوله لابنه المهدي في وصيته : (... وعلي دين فأحب أن تقضيه ، وتضمنه ، قال : هو علي يا أمير المؤمنين ، قال : فإنه ثلاثمائة ألف درهم وتيف ، ولست أستحلها من بيت مال المسلمين ، فأضمنها علي) (٤) .

وعندما توفي الخليفة المنصور ، كان في بيت مال المسلمين (٨١٠٠٠٠٠ ر - ٨١٠٠ ر) ثمانمائة وعشرة مليون درهم ، وهذا الرقم يعني عن كل تعليق ، ومع هذا طلب من ابنه - الخليفة من بعده - أن يسد عنه الدين من ماله الخاص ولا يأخذها من بيت مال المسلمين ، وكيف يكون على الخليفة دين وفي بيت المال هذا المبلغ الضخم ؟ إلا إذا فرق بين الأموال العامة والخاصة .

== واتضح لي من خلال الدراسة أيضاً أن معظم خلفاء العصر الأول للدولة العباسية أتاحوا الفرصة للمثاقلة والمفكرين سواء أكانوا قضاة أو أدباء ، للمشاركة في عمل القرار السياسي ، البعيد المدى فترى ابن المقفع ، أحد كبار الكتاب في ذلك العصر يوجه

(١) كتاب الخراج ، صفحة ١٢٠ .

(٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع ، صفحة ٢٤٢ ، وكذلك في كتاب الوزراء والكتاب ، صفحة ٢٤٢ .

(٣) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع ، صفحة ٢٤١ .

(٤) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء التاسع ، صفحة ٢١٩ ، ضمن أحداث سنة ١٥٨ هـ .

كتاباً إلى الخليفة أبي جعفر المنصور ، يقدم له طائفة من المقترحات والمصالح وهو الذي عرف باسم " رسالة الصحابة " (١) .

كما أن الخليفة هارون الرشيد ، طلب من قاضي القضاة أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم أن يضع له كتاباً يرد فيه على التساؤلات المختلفة بالنسبة لموارد الدولة من زكاة وعشور ، وخراج وجزية ، ليسير على نهجها ، ويتبع أفضل السبل ، لحمل مسئولية أكبر دولة في الشرق والغرب آنذاك (٢) .

من ضخامة الميزانية في العصر الأول للدولة العباسية ، حيث وصل إيرادات الخراج فقط حسب قائمة الجبشيارى إلى (٥١٤٧٠٨٠٠٠) خمسمائة وأربعة عشر مليون وبسبعمائة وثمانية آلاف درهم (٣) ، وهذا مورد واحد تفعل بدون الموارد الأخرى مثل الجزية والعشور والضرائب والزكاة والقطائع ، والمصادرات وارث من لا وارث له ، وخلاف ضريبة الأسواق والخوانيت ٠٠٠٠ الخ .

كما أن زكاة إقليم واحد هو إقليم البصرة وصلت إلى (٨٠٠٩٥٠٨٠٠) ثمانمائة ملايين وخمسة وتسعين ألف وثمانمائة درهم ، بخلاف (١٧٧٢٠٠) كثر من الحنظلية ، (٩٩٧٢١) كثر من الشعير (٤) ، كل هذا زكاة إقليم واحد من مجموع أقاليم الدولة الإسلامية ، الواسعة الأرجاء في الشرق والغرب ، وفي كل حدب وصوب (٥) ، ٠٠٠٠ إذا فكم تكون الإيرادات كلها ؟ ٠٠٠٠ وكم تكون الميزانية ؟

(١) نشرت الرسالة في مجموعة " رسائل البلقاء " وعنها نقل أحمد أمين في كتابه " ضحى الاسلام " الجزء الأول ، صفحة ٢١٢ وقد علق على الرسالة .
(٢) وقد تحدثنا عن كتاب الخراج في موضعه من فصل مورد الخراج في الباب الأول .
(٣) وردت قائمة الجبشيارى في كتابه الوزراء والكتاب من صفحة ٢٨١ إلى صفحة ٢٨٨ .

(٤) نبذ من كتاب الخراج وصحة الكتابة ، لقدماء بن جعفر ، صفحة ٢٣٩ .
(٥) وإذا كان مرصد واحد من مراد العشور يدر يومياً ألف (١٠٠٠) دينار فكم كانت تُدر مراد العشور في العصر الأول للدولة العباسية ؟
أنظر أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، صفحة ٢١٢ .

== هذا ومن النتائج التي توصلت إليها من خلال الدراسة أن الدولة الإسلامية من بدايتها وحتى نهاية العصر الأول للدولة العباسية ، طبقت ما يصـصـرف الآن " بالدومين العقاري " أي أن المسلمين طبقوا هذا النظام منذ أربعة عشر قرناً ، حيث أنه ظهر في العصور الحديثة نظام يعرف بالدومين العقاري . (١)

والدومين كلمة لاتينية ، مشتقة من دوما ، وهي الأراضي الزراعية ، والنفقات التي تملكها الدولة ، حيث أنها من أهم مصادر الإيرادات العامة في السـدول الزراعية .

وما طبقه المسلمون منذ أربعة عشر قرناً ، هو ما يتنادي به علماء المالية المعاصرين ، أصحاب هذا النظام ، من تخلي الدولة عن أملاكها الخاصة لرعايتها ، لسوء إدارة الحكومة في أراضيها ، وفالة الربع الذي تقتجه ، إذا قيس إلى ربح الأفراد من أراضيهم ، لأن نشاط الدولة أقل من نشاط الأفراد ، الذين يحفزهم إلى الإجداد والابتكار ، حافز الكسب والمتفقة الذاتية .

وبناء عليه فقد عمدت أكثر الدول في أيامنا هذه إلى بيع أراضيها لزعتها ، ولم تسبق منها إلا مساحات ضئيلة ، لصحة النظرية التي طبقها الخلفاء المسلمون قبل ١٤ قرناً من الزمان أو أكثر . (٢)

(١) الدومين : كلمة لاتينية ، مشتقة من كلمة دوما ، وهي الأراضي الزراعية ، ثم أطلقت على أملاك الدولة الخاصة ، فهناك الدومين المالي ، والدومين الصناعي والتجاري ، والدومين الزراعي ، وهو موضوع الحديث ، ويتكون من الأراضي الزراعية والنفقات التي تملكها الدولة ، حيث أنها من أهم مصادر الإيرادات العامة في الدول الزراعية في عصرنا الحالي . من كتاب إقتصاديات المالية العامة صفحة ٢٥ .

(٢) سياسة المال في الإسلام في عهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ومقارنتها بالأنظمة الحديثة ، صفحة ١٢١ ، وكذلك في كتاب النظام المالي الإسلامي المقارن صفحة ٦٢ ، ٦٣ ، وأيضاً في مبادي علم المالية والتشريع المالي ، الجزء الثاني الصفحات ١٩ ، ٢٢ ، ٢٩ .

كما أن الإسلام منذ بدايته حث المسلمين على استثمار مالههم من أموال وعقارات وعدم كنز الأموال ، وكان عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) إذا أقطع أحداً أرضاً ، إشرط عليه عمارتها ، وكذلك في العصر الأول للدولة العباسية ، فقط أقطع الخلفاء جنود الشورى والحدود الإسلامية القاطنات ، وربطوهم بالأرض ، وإستثمار الأرض ، والدفاع عنها ، وفي أواخر الخلافة العباسية أصبحت رواتبهم (أرزاقهم) من الأرض التي تم إقطاعهم إياها . وهذا ما تسعى إليه الدول الحديثة الآن ، وبعد مرور أربعة عشر قرناً في تطبيقه ، حيث تقوم بتوزيع الأراضي برسوم رمزية ، وبعض الدول تقوم بتوزيع هذه الأراضي مجاناً ، على السكان القادرين على عمارتها ، فإن عجزوا عن عمارتها خلال مدة معينة ، إسترجعت تلك الأراضي ، وأعطتها لغيرهم ، ممن يستطيع عمارتها .

وهذا ما فعله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قبل أربعة عشر قرناً من الزمان ، حيث أعطى بلال بن الحارث العزني وغيره أرضاً فلما عجزوا عن عمارتها ، إسترجعها ومنحها لغيره . وسار خلفاء العصر الأول للدولة الإسلامية العباسية على نهجه ، وطريقته ، فلا عجب أن نجد في كتاب قاضي القضاة أبي يوسف هذا الحادث ، وهذه الرواية ، وهو يقدمها كنسبة لكبير ملوك الأرض في عصره الخليفة العباسي هارون الرشيد .

ومن هنا نعرف أن الهدف من القطار الإسلامية هو عمارة الأرض أولاً ، ثم منفعة الشخص ثانياً ، وبعد ذلك الخيرية التي تحثها الدولة .^(١)

وتطورت أيضاً إلى الفرق بين الإقطاع القديم والحديث والقطائع الإسلامية نقد عرف نظام القطار في الأمم القديمة ، والأصل فيه هو أن الملك إذا فتح بلاداً ،

(١) وقد تناولت هذا الموضوع بالتفصيل في كتاب سياسة المال في الإسلام في عهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ومقارنتها بالأنظمة الحديثة . صفحة ٢٤٢ .

وأراد إستئقاعها وإستغلالها، فزّحقها على قوّاده، مقابل حربهم وأشعابهم ، كأنها مكافأة لهم
والقواد يفرقونها في ضباطهم ثم في عساكرهم ، ولذلك كان من نتيجة هذا المبدأ
أن تبقى الأرض في أيدي الملوك ، وأن يظل الملك وشعبه ورجال حربه يداً واحدة
في الدفاع عن البلاد ، لاشتراك مصالحهم جميعاً .

أما نظام القطاع في الدولة الإسلامية فكان يختلف تماماً عما كان عليه الحال
في الأنظمة السابقة للإسلام ، فلم تكن الأرض تنزع من ملاكها ، وتعطى للمحتاجين ،
بل هي الأرض التي لا مالك لها ... كأن تكون لحاكم البلاد المفتوحة أو لمن قتل
في الحرب أو هرب .

وقد أقطع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أقواماً تأليفاً لهم على الإسلام . وفي
العصر الأول للدولة العباسية ، أقطع الخلفاء جنود الثغور والحدود كثيراً ، لكي
يحمروا الأرض ويدافعوا عنها . (١)

نظام الضريبة الجمركية أيام العصر الأول للدولة العباسية ، فالمشور هي
الضريبة الجمركية الحالية وكانت عبارة عن رسوم تؤخذ على أموال وغروض التجارة
الواردة إلى ثغور وحدود بلاد المسلمين برأ وبحراً ... وجواً خالياً .

وقد نظمت هذه الضريبة على النحو التالي منذ عهد الخليفة الراشد عمر بن
الخطاب (رضي الله عنه) :-

- أ- لا تؤخذ هذه الضريبة إلا إذا بلغت المائتي درهم فضة أو عشرين مثقالاً ذهباً .
- ب- لا تؤخذ إلا في السنة مرة ... إلا إذا أدخل بضائع جديدة .
- ج- لا تؤخذ على ما ليس من أموال التجارة .

(١) أنظر الفصل الثاني من الباب الثاني من هذه الرسالة ، وعند الحديث عن
ديوان عطاء الجند .

- د - وبمطى من دفع العشور كتاباً • وهذا الكتاب يعتبر شهادة بأنه دفع ما يجب عليه ، حتى لا يتعرض له أي موظف مختص بجمع العشور عند مروره به •
- هـ - أما التجارة التي يتقاتلها المسلمون في الداخل بين فئدة الدولة الإسلامية فليس عليها عشور ••• سوى ما يؤخذ عليها من زكاة •
- و - كانت هذه الضريبة على تجار دار الحرب " أي الذين بيننا وبينهم حرب " بنسبة ١٠٪ معاملة لهم بالمثل ، وعلى الذمي " المسيحي أو اليهودي " بنسبة ٥٪ وعلى المسلم بنسبة ٢٪ " وكانت تؤخذ من المسلم على هيئة زكاة •

== تخفيف الضريبة الجمركية "العشور" على البضائع الضرورية الواردة إلى بلاد المسلمين ••• وهو ما تنطبقه الآن بعض الدول الحديثة • فعندما يكون المسلمون في حاجة إلى بعض البضائع والمنتجات الواردة إليهم ، فإنهم يخففون أو يعفون ضريبةها تشجيعاً لتوريدها ، والإكثار منها ، وقد فعل الخليفة عمر (رضي الله عنه) ذلك ، حين أمر بحاله أن يأخذوا نصف العُشْر على الحربيين حين دخولهم الحجاز في الزيت والحبوب " أي بنسبة ٥٪ بدلا من ١٠٪ " ، كما أمر أمير المؤمنين عمر بإعفاؤهم أحيانا أخرى ، ليتشجعوا ويتاجروا بهذه المواد الضرورية في بلاد المسلمين •

فمن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر (رضي الله عنه) : أنه كان يأخذ من القبط من القطنية العُشْر ، ومن الحنطة والزبيب نصف العُشْر ، ليكثر الحصول إلى المدينة " • وسار الخلفاء في العصر الأول للدولة العباسية على القواعد والنظم التي وضعها عمر (رضي الله عنه) {١} .

وهذا ما تقوم به بعض الدول الحديثة في عصرنا هذا ، وتقسم البضائع إلى

قسمين:

{١} يذكر البهقوي أن الخليفة العباسي الواثق أسقط العشور عن البضائع التي تأتي من بحر الصين • أنظر تاريخ البهقوي ، المجلد الثاني ، صفحة ٤٨٢ •

أ- ضروريات .

ب- وكماليات .

وتعتبر المواد الضرورية كالرز والزيت والحبوب والمأكولات ، والخضروات والقمح والسكر ... إلخ من الضروريات ، فتعفيها من الضرائب أو تجعل عليها ضرائب إنسية .

أما الكماليات فتأخذ عليها ضرائب تتفاوت من قطر إلى قطر ، والكماليات تشيّر وتتفاوت من بلد إلى بلد ، فنشأً تعتبر في أياها الحاضرة السيارة ضرورية في بلد من البلدان ، وفي الوقت نفسه تعتبر من الكماليات في بلد آخر ... وهذا يرجع إلى الحالة الاقتصادية في البلد .

كانت الأرزاق (الرواتب والأجور بصفة العصر) في العصر الأول للدولة العباسية ، للعمال والجنود والقضاة والوزنين ، وأصحاب الفقه والحديث (العلماء) ، والكتاب وموظفي البريد ... وغيرهم من موظفي الدولة ، كانت تتناسب مع المنصب ، ومستوى المعيشة ، وتتناسب أيضاً مع طبيعة عمل كل منهم ومكانته ، وما تتطلبه أعماله ، وكان يراعى في الأرزاق حالة الإقليم من قرب أو بُعد (ما يسمى حالياً بدل إغتراب) ، كما يراعى توفر الخيرات والرخاء والفلاء .

وكان في العصر الأول للدولة العباسية أرزاق (رواتب) يومية ، وشهريّة ، وكل ثلاثة شهور ، وكل ستة شهور ، وأرزاق سنوية .

وإنصح لي من خلال الدراسة أيضاً سعي معظم الخلفاء وإهتمامهم في العصر الأول للدولة العباسية ، لإمطاق على المشاريع ، وإصلاح الطرق ، وبناء المدن الجديدة وتمصيرها ، وبناء المساجد ، وحفر الترع والقنوات ، وتوسيع الأشجار ، وبناء الجسور والقناطر ، وحراسة الحدود والشعور بإقامة الحصون وشحنها .

كما نظم الشاعر " سلم الخاسر " قصيدة في مدح الخليفة الهادي ، على روي قصيدة لابن قيس الرقيات ، كان يشتهي شاعرها ، فأنعم عليه (٢٠٠-٢٠٠) بثلاثمائة ألف درهم . (١)

وقد أشرنا فيما سبق أن الخليفة الهادي أيضاً أعطى أحد ندمائه ، وكان أكثر أهل الحجاز أديباً ويدعى عيسى بن دأب ، ثلاثين ألف (٢٠٠-٢٠٠) دينار ، ودعا صاحب بيت مال الخامة ، وقال له :

" عجل له الساعة ثلاثين ألف دينار " ، فأحضرت ، وحملت بين يديه . (٢)

... هكذا كان خلفاء العصر الأول للدولة العباسية يعطون عطاء من لا يخشى الفناء ، وعند أهل العصر كان هذا يسمى جوداً وأزجيّة ، ويرفع ذكرهم ، ويسؤدي إلى حب الناس لهم ، كما يعمل على ترويح سوق الأدب ، وكان في الواقع بمثابة الدعاية السياسية والإعلامية كما يرى بعض المؤرخين المحدثين . (٣)

... وإتضح لي أيضاً أن خلفاء العصر الأول للدولة العباسية إهتموا بالصناعة والنهضة المختلفة ، لدرجة أن أقطعوا لكل الصناعات قطعة أرض له ولعياله ، وهبوا لهم أسواقاً خاصة بهم ، وبلغ درجة إهتمامهم بهم أن أقدم الخليفة المتوكل وعندما أراد بناء مدينة سمرقند رأى ، (من كل بلد من يعمل عملاً من الأعمال أو يتعالج مهنة من مهن العمارة والزرع والتخل والغرس ، وحفدة الماء ، ووزنه وإستنباطه ، والعلم بمواقع من الأرض) ما يعرف الآن بالإستثمار من بعد) - وحمل من مصر من يعمل القراطين وغيرها ، وحمل من البصرة من يعمل الزجاج ، والخزف ، والحمر ، وحمل من الكوفة من يعمل الخزف ، ومن يعمل الأدهان (الأسياخ بلغة العصر) ، ومن سائر البلدان من أهل كل مهنة وصناعة ، فأقبلوا بعيانهم بهذه المواضع - ويقصد

(١) كتاب الوزراء والكتّاب ، صفحة ١٢٢ .

(٢) تاريخ الأمم والملوك ، المجلد الخامس ، الجزء العاشر ، صفحة ٤٢ ، ٤٣ .

(٣) الخراج والنظم الحالية للدولة الإسلامية ، صفحة ٤٢٤ .

مدينة سرمن رأى قبل أن تصبح مدينة أهله - وأقطعوا فيها ؛ وجعل هناك أسواقاً لأهل المهن بالمدينة ^(١) .

وقد استطاع الخليفة المعتمد بنظورته الإقتصادية الدقيقة أن يجعل قطيعة الأرض في هذه المنطقة تساوي عملاً كثيراً ، بعد أن كانت يلصق بخص ورخص ^(٢) .

وبناء مدينة في أرض قفاء ، وجلب المهنيين إليها كلّف الدولة العباسية في عمرها الأول الكثير .

هذه النتائج التي ذكرناها سابقاً ، كان بعضها جديداً ، وبعضها كان له مثيل فيما سبق في العصور الإسلامية الأولى .

== هذا . وإتضح لنا كذلك من خلال هذا البحث المتوابع أن النظام المالي الإسلامي عموماً وفي جميع العصور ، يقوم على أسس روحية ومادية ، يجمع بين العمل للدنيا والآخرة .

فإذا نظرنا إلى الضرائب الإسلامية جميعاً نجد أنها تحقق معنى التمسك والتكافل ، وتوحيد الأمة وطوائفها ، والعمل على إسعادها وإزدهارها ورفقها .

فعمود الزكاة مثلاً فريضة من فرائض الإسلام ، وركن من أركانه ، ولكن هبيل الزكاة عبادة فحسب ؟ أم لها دخل في الأخلاق وتهذيبها ؟ فالمؤمنون جميعاً إخوة ، ولا يتم إيمان المرء حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه ، وضرورة الزكاة تتمثل بهذا الإخاء ، وما إتصل بالإخاء إتصل بالإيمان بالله ، وكل ما إتصل بالإيمان بالله

(١) ، (٢) كتاب البلدان ، البعقوبي ، صفحة ٢٦٤ . كما أشار الشيرازي في كتابه نهاية الرتبة في طلب الحسبة لكل المهن التي كانت موجودة في العصور الأولى للدولة العباسية في معظم فصول الكتاب ، وكيفية الحسبة معهم .

فهو عبادة ، ولذلك كانت فريضة الزكاة في الإسلام عبادة لله ، كما أن لها صلة عظيمة بالأخلاق وتهذيبها وبالمعاملات وتنظيمها .

ومن هنا نعلم أنه إذا كانت الزكاة فريضة متصلة بالخلق والإيمان فإنها أمر رוחي يجب أن يساهم في حضارة العالم العارضة اليوم .

والربط بين الإقتصاد والروح هدفه نقطة الضمير ، وإستشارة الوجدان ، ليكون للإنسان رقيب عليه من نفسه ، قيل أن يكون هناك رقيب من السلطة أو القانون ، ومن كان سعيه إبتغاء وجه الله وهو يعلم أن الدنيا مزرعة الآخرة ، فلن يأتي مسأ يقضب الله ، ولن يأتي شيئاً فيه ضرر للعباد ، وهذا أسنى وسائل الأمن في مجتمع الإنسان الحاضر ، وأسمى ما تبلغ إليه الحكمة ، وما يكفل للناس سعادتهم في الدنيا والآخرة ، لأن المال والحرص عليه والإستكثار منه ، وإتخاذة وسيلة لإحتلاء الناس بعضهم على بعض ، كان ولا يزال سبباً لشقاء العالم ، ومصدراً للثورات والحروب ، والإهتمام بالمال وعبادته كان ولا يزال سبب التدهور الخلقي الذي أصاب العالم الغربي، والإستكثار من المال والحرص عليه هو الذي قضى على الأخوة الإنسانية ، وجعل الناس بعضهم لبعض عدواً .

ولو أن الناس كانوا أصبح نظراً وأسمى تفكيراً لوجدوا الإخاء أدعى للسعادة من المال ، ولأنضح لهم أن يذل المال للمحتاج والبائس أكبر حاجها عند الله والناس من خضوع وإذلال الناس لهذا المال . ولو أنهم آمنوا حقاً لتآخوا فيما بينهم ، ولكان أدنى مظاهر حبهم وتآخيهم ، إغاثة الملهوف ، وإعانة المحتاج والفقير .

وإذا كانت بعض الدول الحديثة ذات الحضارة والمدنية تهتم لشعوبها المستشفيات والملاجي والمُنشآت الخيرية لإيواء البائس ، ورعاية اليتامى والفقراء بإسم المظاهر والمدنية ، فإن إقامة هذه المنشآت بدافع الإخاء والحب لله ، والشكر له على نعمته ، أسعى في الفكرة ، وأدعى إلى سعادة الإنسان والبشرية جمعاء .

قال الله تعالى : (مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حيلة أنبتت سبع سنابل ، في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله ——— واسع عليم) (١) .

وقال تعالى : (وليتق فيها آتاك الله الدار الآخرة ، ولا تنس نصيبك من الدنيا ، وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض ، إن الله لا يحب المفسدين) (٢) .

ونذكر كذلك ضريبة الجزية التي فرضت على أهل اليسار والقادرين من أهل الذمة وغيرهم ، حتى يتحقق الثمنا ون والتكافل وتوحيد الأمة وطوائفها لأن أهل الذمة ومن شاكلهم يتمتعون بالأمن والحماية الداخلية والخارجية في ظل الدولة الإسلامية . ولما كان على المسلم ضريبة الزكاة والجهد في سبيل الدفاع عن الوطن والعقيدة وجب عدلا أن يساهم أهل الذمة ومن شاكلهم في خدمة الدولة التي يستفيدون بمراقفها من أمن وعدل وطرق وغيرها من المرافق فكان ذلك في صورة جزية لا في صورة زكاة .

ونذكر أيضا على سبيل المثال ضريبة الخراج التي فرضها في البداية الخليفة عمر بن الخطاب ، (رضي الله عنه) والتي وضعت على أعناق الأراضي المفتوحة ، بعد إتساع الفتوحات الإسلامية شرقاً وغرباً . ولقد كان الخليفة عمر (رضي الله عنه) صوفياً كل التوفيق حينما رأى فرض هذه الضريبة على أعناق الأراضي ، وحيثما على أهلها لتكون مورداً لهم ولأعقابهم . إذ كيف يكون المال ومخير الأمة لو أن الخليفة عمر (رضي الله عنه) إتبع سياسة أخرى في الحال ، غير التي إتبعها ، وهي تقسيم الأرض على الجيش الفاتح ، وترك أهل البلاد المفتوحة بدون مورد لرزقهم ومساكنهم ؟

(١) القرآن الكريم سورة البقرة آية ٢٦١ .

(٢) القرآن الكريم سورة القصص آية ٢٧ .

أظن أن الجواب على هذا السؤال هو شفاء الأمة ، وشفاؤها ، وبمقدورها أدق هو شفاء جانب من طوائف الأمة ، وأن هذه السياسة لا تحقق العدالة والتكافل والتعاون التي جاء بها الإسلام ، وطبقه الخليفة عمر (رضي الله عنه) .

والأحداث الإضطراب الشديد في ميزانية العصر الأول للدولة العباسية ، ولما وجدوا ما ينطقونه على الغزوات وإعادة الفتوح والقضاء على الفتن ، وبناء السدود والقناطر ، وحفر الترغ والقنوات ، وبناء المدن الجديدة الخ .

فإذا إنتظم هذا النظام المالي الإسلامي العالم اليوم لصد واستقر ، وأزدهرت حياته ، لأن المبادئ السامية التي يحرى القرآن على أن تحل من النفس محاسن العقيدة والإيمان ، تأتي على صاحبها أن يرى في الأرض شقاء أو نصبا يستطيرع إزالته ثم لا يزيله ، ولذلك فإن الشريعة الإسلامية فرضت ضرائبها ، وبيعت وجوه الإتفاق والحكمة ، وإعتمدت بالطبقة الفقيرة أشد إهتمام ، حتى يتم التوازن أو يكاد بين طوائف الأمة ، وينتزع حدة الحقد والحسد من قلوب الفقراء ، وتشفح الحكمة السامية في أن القرآن الكريم حين وزع المال على مستحقه ، راعى جوانب إنسانية كثيرة منها الرحمة والتعاون والتكافل والبر والخير ... الخ .

قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمَدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ، وَفِي الرِّقَابِ ، وَالْغُلَامِينَ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ، فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾^(١).

وقال تعالى : ﴿ وَإِعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلسَّيِّدِ الْقَرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾^(٢).

(١) القرآن الكريم سورة التوبة آية ٦٠ .

(٢) القرآن الكريم سورة الأنفال آية ٤١ .

وقال تعالى : " ما أعاء الله على رسوله من أهل القرى قلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ، وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا . وإتقوا الله ، إن الله شديد العقاب . للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً ، وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون . والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم ، يحيون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ، ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون . والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم " (١) .

ولم تكتف الشريعة الإسلامية السفحاء في جميع العصور بإهتمامها بفقراء المسلمين فحسب بل إهتمت بفقراء الأديان الأخرى من غير المسلمين ، وأمر الخليفة عمر (رضي الله عنه) بالإهتمام بفقراء غير المسلمين ، وإعطائهم من بيت مال المسلمين ، ويتضح ذلك من قصة اليهودي السائل ، الذي قرض له الخليفة عمر (رضي الله عنه) ولضربائه ، هذا ما ذكره القاضي أبو يوسف الذي عاش في العصر الأول للدولة العباسية ، وفي عهد الخليفة هارون الرشيد ، الذي طبق ما جاء في كتابه القيم (٢) . ومن هنا يتضح أن الإسلام لا يعرف العنصرية ، ولا يفرق بين الأجناس .

وإذا رجعنا مرة أخرى للضرائب الإسلامية نجد أن الشريعة الإسلامية لم تكتف ببيان هذه الضرائب ، ووجوه إنفاقها فحسب بل بينت أدب هذه الضرائب ، وتنظيمها تنظيماً دقيقاً هو السمر كله .

ويتضح ذلك من قوله تعالى : " إن تبدوا الصدقات فنعما هي ، وإن تخفوها

(١) القرآن الكريم سورة الحشر الآيات ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ .

(٢) أنظر الرواية بالتفصيل في كتاب الخراج ، صفحة ١٣٦ .

وتؤتوها الفقراء. فهو خبر لكم^(١). ويقول تعالى أيضا : "قول معروف وصقفة خبر من صدقة يتسبها أذى والله غني حليم ، يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والأذى^(٢) .

أي حضارة هذه التي تدعو الناس جميعا في مختلف بقاع الأرض ، أن واجبههم الأول الديني والدنيوي أن يعين قوتهم ضعيفهم ، وأن يرجم كبيرهم صغيرهم ، وأن يهذب عالمهم جاهلهم ، وأن ينشروا نواة العلم في نواحي الأرض جميعا ، وتعلمهم أيضا كيفية دفع المال في وجوه الخير وأديه ، محافظة على شعور الطبقة الفقيرة ، ونشراً لروح المودة والمحبة بينهم وبين الأغنياء .

إننا إذا نظرنا إلى هذه الصفات جميعا ، والتي تحدثت عنها بالشمس في مواضعها ، نقول : إنَّ الذي رتب أصول النظام المالي الإسلامي في البداية ونظم قواعده وأصوله ، هو الرسول (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الراشدون من بعده ، وخصوصاً الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، وأخذ بأكثر هذه القواعد والنظم خلفاء العصر الأول للدولة العباسية .

ولو أن هذا النظام استمر كما أراده الخليفة عمر (رضي الله عنه) الذي قال :
لئن عشت إن شاء الله ، لأسير في الرعية حولا ، وأني أعلم أن للناس حوائج تقطع عني آمالهم ، فلا يملكون إلحاحي ، وأما عمالهم فلا يرفعونها إليّ ، فأسير إلى الشام فأقيم بها شهرين ، وبالجيزة شهرين ، ثم أسير إلى مصر فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى البحرين فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى الكوفة فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى البصرة ، فأقيم بها شهرين ، والله لنعم الحول هذا^(٣)

(١) القرآن الكريم سورة البقرة آية ٢٧١ .

(٢) القرآن الكريم سورة البقرة الآيات ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٣) تاريخ عمر بن الخطاب صفحة ١٤٢ ٠٠٠ وكذلك الكامل في التاريخ ج ٣ صفحة

لو إستمر هذا النظام الحالي الاسلامي ، وإستقر في العالم اليوم ، إنتظمت الحياة ، وتبدلت الإنسانية غير الإنسانية ، وإنهارت المبادئ الهدامة وقامت المبادئ السامية التي توجّه العالم إلى الخير وتعمل بالناس إلى السعادة ومحاربة الشقاء .

إن المبادئ والأسس التي قامت عليها سياسة المال في عهد الاسلام الأول والتي حققت العدالة والأمن والطمأنينة ، لم تصل إليه حتى الآن بعض الدول الغربية المتحضرة .

لقد سنت بعض الدول الحديثة قريبا صرف معاشات العجزة وكبار السن وأصحاب العاهات ، وتوسيع هذه المرتبات إلى البهوت ، وفرضت أيضا مبررات شهرية للمولود ، وكذلك فالموازرات الحديثة لا يتم العمل بها إلا بعد موافقة ممثلين الأمة ، وهيئاتها التشريعية ، إذا كان قد حدث هذا في العصور الحاضرة ، فقد كان العمل به في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) منذ أربعة عشر قرنا وسار على نهجه خلفاء العصر الأول للدولة الإسلامية العباسية ، الأمر الذي يسدل تماما على سحر الاسلام ومبادئه ، وأنه يصلح لكل زمان ومكان .

وهنا نذكر ما قاله بعض علماء الغرب والمستشرقين في شأن الاسلام وعلموه منزلته ، وأنه النور الذي يهدي البشرية إلى السعادة والاستقرار .

يقول نيكلسون : " ... وما المكتشفات اليوم لا تحسب شيئا مذكورا ، إزاء ما نحن مدينون به للرواد العرب ، الذين كانوا جشعاً وحملاً في القرون الوسطى المظلمة ، ولا سيما في أوروبا " (١) .

(١) تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامي صفحة ٢٧٩ .

ويقول سيدني : " كان المسلمون في القرون الوسطى متفردين في العلم والفلسفة والفنون ، وقد نشروها أيضا حلت أقدامهم ، وشربت منهم إلى أوروبا ، فكانوا هم سببا في نهجتها وإزدهارها ... " .

ويقول دي فو : " ... إن الميراث الذي تركه اليونان لم يحسن الرومان القيام به ، أما العرب فقد أتقنوه ، وعملوا على تحسينه وإثرائه ، حتى سلموه إلى العصور الحديثة ... " (١) .

وحتى في أيامنا هذه ترى الكثير من علماء الغرب وأبائنا الاقتصاد يستمرخون العالم الإسلامي ، ليقدم لهم الاسلام طوق نجاة للإنسانية ، مما تردت فيه من جحيم ، فنرى جاك أوبتري ، ينادي في كتابه " الاسلام في مواجهة النمو الإقتصادي " بأن طريق الإنماء الاقتصادي ليس محصوراً في الرأسمالية والاشتراكية بل هناك إقتصاد ثالث راجح هو الاقتصاد الإسلامي ، الذي سيؤد العالم في المستقبل ، لأنه أسلوب كامل للحياة ، يحقق كافة المزايا ، ويتجنب كافة المساويء " .

إن سياسة المال في الاسلام ، في جميع العصور التي أخذت به والتي ينتجها الشريعة الإسلامية هي المنهاج القويم والنظام الأمثل ، الذي ينبغي للدول الإسلامية أن تعمل به وتطبقه غير حائرة ولا مترددة بين الأنظمة الوضعية الحديثة التي هي من صنع الانسان ، لأن هذه السياسة المالية من منع الله سبحانه وتعالى ، التي أرسى قواعدها نبي الاسلام محمد بن عبد الله (عليه الصلاة والسلام) وخلفاؤه الراشدون من بعده (رضي الله عنهم جميعا) خاصة الخليفة عمر (رضي الله عنه) والذي يعتبر المؤسس الثاني للدولة الإسلامية بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأخذ به خلفاء العصر الأموي ، وخلفاء العصر الأول للدولة العباسية ،

(١) تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامي صفحة ٢٢٩ .

ولماذا تتعدد بعض الدول الإسلامية في تطبيق نظام المال في شمسها
الإسلام ، التي بنيت على أساس من المزاوجة بين الروح والمادة ، ومن الفطرة
البشرية السليمة ، وقد سبق أن قدمت للعالم نموذجاً رائعاً من النجاح في التطبيق
في عهد الإسلام الأول ، لم يرق إلى مثواه أي نظام آخر قديماً أو حديثاً .

وبهذا نكون قد وصلنا إلى نظام مالي إسلامي شامل ودقيق ، لا نظير له
في حضارة من الحضارات ، ولم يرد إلى اليوم ما هو خير منه في أية شريعة من
الشرائع .

وأمل في الله ورجائي أن تسود نظم المال في الإسلام وحضارته العالم كله ،
ليسعد الناس ، ويسودهم الاستقرار والأطمئنان والازدهار .

" ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها " ، كما قال (عليه
الملاة والسلام) وهو نفس ما جاء في كتاب الله الكريم " وأن هذا صراطي مستقيماً
فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ، ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون . " (١)
صدق الله العظيم .

وبهذا نصل إلى نهاية هذا البحث ، وأمل أن يجد الرضا عند القاري ،
ويعلم الله وحده ، أنني قد بذلت فيه من الجهد ما وسعته طاقتي ، وأمل أن أكون
قد مهدت بذلك السبيل إلى مباحث أخرى في هذا الموضوع أكثر إستفاضة وعمقاً .
لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ، ربنا
لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، ربنا ولا تحمل علينا إثمنا كما حملته على الذين
من قبلنا ، ربنا ولا تحمِلنا ما لا طاقة لنا به ، وإعف عنا وإغفر لنا وإرحمنا ، أنت
مولانا فإنصرونا على القوم الكافرين" (٢)

(١) القرآن الكريم سورة الانعام آية ٦٥٢ .

(٢) القرآن الكريم سورة البقرة آية ٢٨٦ .

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير وأداء الواجب ، ونشر هذه الدعوة المحمدية

ورساله الاسلام العظيمة ، وختارته الشاملة ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر العربية

- القرآن الكريم :
- صحيح البخاري : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المنيرة (ت ٢٥٦ هـ) .
والكتاب نص ما وجد على النسخة السلطانية وراجعته أحمد محمد شاكر وكتب التقرير العلامة الشيخ حسونه النواوي - شيخ الجامع الأزهر سابقاً - دار إحياء التراث العربي - بيروت ، لبنان .
- صحيح مسلم : أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ) تحقيق وترقيم وتعليق ملخص شرح الإمام النووي عليه محمد فؤاد عبد الباقي - ط ٢ سنة ١٩٧٨م - دار الفكر - بيروت ، لبنان .
- سنن الترمذي وهو الجامع الصحيح : أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) حقة وصححه عبد الوهاب عبد اللطيف ط سنة ١٩٨٠م ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان .
- سنن أبي داود : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥ هـ) ، مراجعة وخط وخط محمد صبي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة .
- ابن الأثير : أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري الملقب بعمّ الدين ، (ت ٦٣٠ هـ) الكامل في التاريخ - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان ١٤٠٦ هـ - سنة ١٩٨٦ - ويقع الكتاب في ٩ مجلدات ، والمجلد العاشر ، قهاس - الطبعة السادسة .
- ابن آدم : يحيى بن آدم القرشي (ت ٢٠٢ هـ) . كتاب الخراج ، شرحه ووضع قهارة القاضي الفاضل أحمد محمد شاكر ط ٢ سنة ١٢٨٤ هـ . المطبعة السلفية .

- ابن تيمية : شيخ الإسلام ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) الحسية في الإسلام - نشرها فصي محب الدين الخطيب - الطبعة الثانية المطبعة السلفية - ١٤٠٠ هـ - القاهرة .
- ابن الجوزي : أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) تاريخ عمر بن الخطاب ، تقديم وتعليق أسامة عبد الكريم الرفاعي ، نشر مكتبة السلام العالمية - سنة ١٣٩٤ هـ .
- ابن حوقل : أبو القاسم محمد - كتاب المسالك والمعالم ليدن ، مطبعة بريل ، ١٨٧٢م .
- ابن حجر العسقلاني : أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٣ هـ) بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، شرح بإختصار عبد العزيز سيد الأهل ، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني - القاهرة - ج ٠ ع ٠ م ٠ .
- ابن خردادبة : أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله المعروف بابن خردادبه (ت حوالي ٣٠٠ هـ) المسالك والمعالم - (في مجلد واحد مع نبد من كتاب الخراج ومنقصة الكتابة) ، ليدن ، مطبعة بريل - ١٣٠٧ هـ - ١٨٨٩ م ويقع الكتابة في ١٨٣ صفحة وكتب عليه (يظن أن الكتاب من مكتبة المثنى ببغداد) .
- ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي (ت ٨٠٨ هـ) كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم واليزير ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر - المكتبة التجارية الكبرى بمصر .
- ابن خلكان : شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١ هـ) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - ويقع في ٨ مجلدات - حقة الدكتور إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت - مطبعة الفريب .

- ابن رسته : أبو علي أحمد بن عمر بن رسته - كتاب الأعلاق النفيسة (في مجلد واحد مع كتاب البلدان للياقوتي) طبع في مدينة ليدن المحروسة - يخطيع بريال سنة ١٨٩١م - المجلد السابع .
- ابن سعد : محمد بن سعد (ت ٢٣٠ هـ) كتاب الطبقات الكبرى ، دار صادر بيروت ، توزيع دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة .
- ابن طباطبا : محمد بن علي بن طباطبا المعروف بابن الطقطقي (المتوفى في النصف الأول من القرن الثامن الهجري) - كتاب الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية - مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده - ميدان الأزهر ١٢٨١ هـ - ١٩٦٢م - يقع الكتاب في ٢٧٧ صفحة .
- ابن طينير : أبو الفضل أحمد بن طاهر (ت ٢٨٠ هـ) - كتاب بغداد - القاهرة مكتبة الخانجي - ١٢٦٩ هـ - ١٩٤٩م عرف للكتاب ، وترجم للمؤلف محمد زاهد بن الحسين الكوثري ، والأصل مأخوذ عن مصور شمسي للنسخة الأصلية الخطية الوحيدة المحفوظة بالمتحف البريطاني .
- ابن عبد الحكم : أبو محمد عبد الله (ت ٢١٤ هـ) رواية ابنه أبي عبد الله محمد (ت ٢٦٨) تحقيق أحمد عبيد ، كتاب سيرة عمر بن عبد العزيز على مارواه الأسماء مالك بن أنس وأصحابه . عالم الكتاب - الطبعة السادسة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م بيروت - لبنان .
- ابن عذارى : أحمد بن عذارى المراكشي (عاش في القرن الثالث عشر الميلادي) - البيان المغرب في أخبار المغرب - صححه ونشره المستشرق رينجرت دزي - مكتبة صادر بيروت - لبنان .
- ابن قتيبة : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ) كتاب الإمامة والسياسة - تحقيق د - طه محمد الزيني - والكتاب يقع في ٢ جزء - الناشر

مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع - القاهرة
مطابع سجل العرب .

- ابن قدامة والمقدسي : أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
(ت ٦٦٠ هـ) وشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن
ابن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي
(ت ٦٨٢ هـ) . كتاب المغني وطلبه الشرح الكبير ،
دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع ، سنة ١٩٨٢ م
بيروت - لبنان .

- ابن القيم الجوزية : شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١ هـ)
كتاب الطرق الحكمية في السياسة الشرعية أو الفراسة
المرضية في أحكام السياسة الشرعية " - تحقيق محمد
حامد النفي ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م - مطبعة السنة المحمدية
- القاهرة .

- ابن القيم الجوزية : أحكام أهل الذمة - تحقيق د . صبحي الصالح - ويقع
الكتاب في ٢ جزء - دار العلم للملايين - بيروت -
الطبعة الثالثة ١٩٨٢ م .

- ابن القيم الجوزي : أبو عبد الله بن القيم الجوزي (ت ٧٥١ هـ) كتاب
زاد المعاد في هدي خير العباد
ط ٣ سنة ١٩٧٣ م ، دار الفكر للطباعة والنشر
والتوزيع ، بيروت .

- ابن كثير : عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير
قرشي النسب ، دمشقي الدار (ت ٧٧٤ هـ) - البداية
والنهاية في التاريخ - دار الفكر العربي ، القاهرة ،
ويقع الكتاب في سبع مجلدات محتوية على ١٤ جزءاً .

- ابن هشام : أبو محمد عبد الملك بن هشام السُمايري (ت ٢١٢ هـ)
كتاب السيرة النبوية تقديم وتعليق وضبطه عبد الرؤف
سعد ، ط سنة ١٩٧١ نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .

- ابن مسكويه : أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب (ت ٤٢١ هـ) -
كتاب تحارب الأمم وتغالب الهمم - القاهرة - مطبعة
التميز - ١٣٣٤ هـ - ١٩١٥ م - الجزء الخامس ،
والجزء السادس .

- ابن محاني : شرف الدين أبي المكارم (ت ٦٠٦ هـ) - كتاب
قوانين الدواوين - تحقيق وجمع عزيز سورياي عطية ،
تحت رعاية الأمير عمر طوسون - مطبعة مصر - ١٩٤٣م ،
- ابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ، لسان العرب ،
دار المعارف بمصر - ١٩٨٢م .
- أبو شجاع : محمد بن الحسين الملقب بشيخ الدين الروذراوي
(ت ٤٨٨ هـ) ذيل كتاب تجارب الأمم - وقد اعتنى
بالنسخ والتصحيح هـ.ف. آمدرور مطبعة التمدن - سنة
١٣٣٤ هـ - ١٩١٦م .
- أبو عبيد : أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) كتاب الأموال
تحقيق وتعليق محمد خليل هراس ، ط ٢ سنة ١٩٢٥م ،
مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت .
- أبو يوسف : يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢ هـ) كتاب الخراج ،
نشره قاضي محيي الدين الخطيب ، ط ٦ سنة ١٩٧٧م ،
المطبعة السلفية - القاهرة .
- الإصطخري : ابن اسحق إبراهيم بن محمد الفارسي الإصطخري
(المعروف بالكوفي) ، (المتوفى في النصف الأول
من القرن الرابع الهجري) - كتاب
المسالك والممالك - تحقيق محمد جابر عبد العال
الحيني ومراجعة محمد شفيق غربال القاهرة - دار
القلم ، ١٣٨١ هـ - ١٩٦١م من كتب تراثنا . ويقع
الكتاب في ٢١٤ صفحة .
- البلاذري : أبو الحسن أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البغدادي
(ت ٢٧٩ هـ) -
كتاب فتوح البلدان ، عني بمراجعته والتعليق عليه
رضوان محمد رضوان ط سنة ١٩٧٨م - دار الكتب
العثمانية - بيروت ، لبنان .
- البلخي : أبو زيد أحمد بن سهل ، (ت ٢٢٢ هـ) كتاب البدء
والتاريخ ، اعتنى بنشره وترجمته من العربية إلى
الفرانسوية كلمان هوار ، فصل جنرال الدولة

الفرانسوية ، معلم في مدرسة الألسن الشرقية ،
ومدير الدرس في المكتبة العملي للدروس العالية في
مدينة باريس والكتاب مضمون إلى أبي زيد أحمد بن
سهل البلخي وهو لمطهر بن طاهر المقدسي .
وقد كثفت هذه العبارة على الجزء الأول من الكتاب :
(يباع عند الخواجة أرست لرو الصحف في مدينة
باريس) سنة ١٨٩٩م .
طبع في مدينة شالون على نهر سون بمطبع برترند .
وبعض الأجزاء طبعت سنة ١٩١٦م .

أبو ربحان محمد بن أحمد البغوي الخوارزمي (ت ٤٤٠هـ)
كتاب الآثار الباقية عن القرون الخالية - لبيزج - ف
أ - بروكهاوس ، ويقع الكتاب في ٢٦٢ صفحة ، بالإضافة
إلى مقدمات وفهارس باللغة العربية والألمانية ، جمع
وتصحيح د - سي . إدوارد سخاو - سنة ١٩٢٢م .

- البيروني

: أبو الفضل محمد بن حسين - (ت ٤٧٠ هـ) ، وكان
نائب رئيس ديوان الوسائل في عهد السلطان محمود
الغزنوي تاريخ البيهقي ، ترجمه إلى العربية يحيى
الخشاب ، وصادق نشأت - دار النهضة العربية للطباعة
والنشر - بيروت ، ١٩٨٢ م .

- البيهقي

: أبو علي المحسن بن علي بن أبو القاسم علي بن محمد
(ت ٣٨٤ هـ) كتاب الفرج بعد الغصة - تحقيق محمود
الشالحي ، دار صادر بيروت ، ١٩٧٨ م . وعند زبارتي
للمملكة المغربية ، وللخزانة الملكية بالرباط ، وجدت
الجزء الثاني المخطوط من هذا الكتاب على هيئة
فيلم (ميكروفيلم) .

- التتوخي

: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ البصري (ت ٢٥٥هـ) ،
كتاب الناج في أخلاق الملوك - تحقيق فوزي عطوي ،
الشركة اللبنانية للكتاب للطباعة والنشر والتوزيع -
بيروت توزيع دار صعب - ١٩٧٠م .

- الجاحظ

النمساوي في التجارة ، في وصف ما ينظر في البلدان
من الأمتعة الرفيعة والأعلاق النفيسة ، والجواهر الثمينة
القاهرة - المطبعة الرحمانية - ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥م -
الكتاب في ٤٢ صفحة (من الرسائل النادرة ٧) .

- الجاحظ

- الجبهشيارى : أبو عبد الله محمد بن عبدوس الجبهشيارى (ت ٤٣١هـ)
كتاب الوزراء ، حقة ووضع فهرسة مصطفى
السقا ، و ابراهيم الأبيارى ، وعبد الحفيظ شلبي ،
ط ٢ سنة ١٩٨٠م - نشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى
البايى الحلبي وأولاده بمصر .
- الحسين بن عبد الله : (ت ٨٠٧ هـ) - كتاب آثار الأول في ترتيب الجدول
القاهرة - الميمنة ، ١٢٠٧ هـ - ١٨٨٩ م - يقع الكتاب
في ٢١٦ صفحة .
وهو ضمن مجلد على هامش كتاب تاريخ الخلفاء أمراء
المؤمنين في كتاب واحد .
- الخطيب البغدادي : الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب (ت ٤٦٢هـ)
تاريخ بغداد أو مدينة السلام - نشر دار الكتاب
العربي - بيروت ، والكتاب في ٤٨٠٠ صفحة ، مقسم
على ١٢ مجلدًا .
- الخوارزمي : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف ، صنفه سنة
٢٦٦ هـ كتاب مفاتيح العلوم - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ
- ١٩٨١ م منشورات مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة .
- الدياربكري : حسين بن محمد بن الحسن ، (المتوفى في النصف
الأول من القرن العاشر الهجري) - تاريخ الخميس في
أحوال أنلس نفيس مؤسسه شعبان للنشر والتوزيع -
بيروت . والكتاب يقع في مجلدين .
- الدينوري : أبو خثيفة أحمد بن دؤاد (ت ٢٨١ هـ) الأخصار
الطوال - القاهرة ، دار احياء الكتب العربية - عيسى
البايى الحلبي - ١٢٨٠هـ - ١٩٦٠م (تراثنا) والكتاب
في ٤٦٧ صفحة .
تحقيق عبد المنعم عامر - ومراجعة جمال الدين
الشيال بإشراف وزارة الثقافة والإرشاد القومي .
- الذهبي : الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن
عثمان بن قايماز بن عبد الله الذهبي (ت ٢٤٨ هـ)
وقد اشتهر بالقبأ أخرى مثل التركماني ، والغازفي
كتاب دول الاسلام .
تحقيق فهد محمد شلتوت ، محمد مصطفى ابراهيم .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٤ م .
رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٧٤/٤١٨٨ والكتاب فسي
سجل واحد. مكوّن من جزءين محتويًا على ٤٧٢ صفحة.

: أبو الخطاب عمر بن الشيخ الإمام أبو علي حسن بن
عليّ كتاب التبراس في تاريخ خلفاء بني العباس .
بغداد - مطبعة المعارف ١٩٤٦ م - صححه وعلق عليه
عباس العزاوي بإشراف لجنة الترجمة والتأليف والنشر
- ببغداد .

- دي القسبين

: خير الدين الزركلي .
كتاب الأعلام ، قاموس تراجم ، لأشهر الرجال والنساء
من العرب والمسلمين والمستشرقين . ط ٥ سنة
١٩٨٠ م ، دار العلم للملايين - بيروت .

- الزركلي

: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي " الوسائل إلى
معرفة الأوائل " مخطوط - سجل بدار الكتب المصرية
برقم ٣٩١ - ومعه المخطوطات برقم ١٢٠٤ .

- السيوطي

: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) ،
كتاب تاريخ الخلفاء - بتحقيق محمد محي الدين
عبد الحميد ط ١ سنة ١٩٥٢ م - مطبعة السعادة بمصر
المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة .

- السيوطي

: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس . . .
هاشم بن عبد المطلب . (ت ٢٠٤ هـ) .
كتاب الأم - أشرف على طبعه وبشر تصحيحه محمد
زهري النجار - ط ٢ سنة ١٩٧٢ م ، دار المعرفة
للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .

- الشافعي

: عبد الرحمن بن نصر بن عبد الله بن محمد (ت ٥٨٩ هـ)
كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة .
تحقيق ومراجعة السيد الباز الميرني - دار الثقافة
بيروت . الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
وكان أول من فطن إلى كتاب نهاية الرتبة في طلب
الحسبة للشيزري هو الدكتور فالتر برنارد Walter
Behrnauer ، أمين المكتبة الإمبراطورية بمدينة
فيينا ، وكان ذلك سنة ١٨٦٠ م .

- الشيزري

- الصائبي
: أبو الحسين هلال بن المحسن (ت ٤٤٨ هـ) أقسام
خاضعة من كتاب تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء .
جمعها وعلق عليها ميخائيل عواد - بغداد ، مطبعة
المعارف ، ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٨ م ، ويقع الكتاب في عدد
(١٠٦) صفحة .
- الصائبي
: أبو الحسين هلال بن المحسن (ت ٤٤٨ هـ) كتاب
التاريخ ، الجزء الثامن - بيروت - مطبعة القيسونيين
١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م - من صفحة ٣٦٥ - ٤٨٤ ، مجلد
مع كتاب تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء لنفس المؤلف
السابق .
- الصائبي
: أبو الحسين هلال بن المحسن (ت ٤٤٨ هـ) كتاب
رسوم دار الخلافة - دار الراشد العويبي بيروت - لبنان
الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . والنسخة الأصلية
(المخطوطة) من الكتاب محفوظ في خزانة كتب
الأزهر . لنفس المؤلف السابق .
والمخطوطة تشتمل على ٢٠٢ صفحات ، يتراوح عدد
أسطر كل منها بين ٨ - ١٤ سطراً . وهي مكتوبة
بخط قديم ديواني ور ، قليل التفتيط ، خال من
الحركات .
أما النسخة التي بين أيدينا فهي تحتوي على ٢٠٦
صفحة بالفهارس والشرح والتعليق لميخائيل عواد .
- الصولي
: أبو بكر محمد بن يحيى (ت ٢٢٥) أخبار الرضا
بالله والتمنى الله أو تاريخ الدولة العباسية من
سنة ٢٢٢ هـ إلى ٣٢٢ هـ - القاهرة - مطبعة الصاوي
١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥ م ويقع الكتاب في ٣٠٨ صفحة .
- الصولي
: أبو بكر محمد بن يحيى (ت ٢٢٥ هـ) ، كتاب
الأوراق تحقيق هيرت رن ، القاهرة - مطبعة الصاوي ،
١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م . الكتاب يحتوي على ٢٥٦ صفحة
بالإضافة الى الجداول .
- الصولي
: أبو بكر محمد بن يحيى (ت ٢٢٥ هـ) أو (٢٢٦ هـ)
أدب الكتاب ٢ أجزاء - القاهرة ١٣٤١ هـ .

- الحبري : تاج الربابة أبو القاسم علي بن منجب بن علي بن سليمان (ت ٥٤٢ هـ) قانون ديوان الرسائل - القاهرة مطبعة الواعظ ، ١٢٢٢ هـ - ١٩٠٥ م . ويحتوي الكتاب على ١٦٨ صفحة ، علي بنشره والتعليق عليه بهجت علي .
- الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد (ت ٢١٠ هـ) تاريخ الأمم والملوك - طبع بالتصوير عن المطبوعة الحسينية المصرية - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - ط سنة ١٩٧٩م - القاهرة .
- والكتاب يقع في ٦ مجلدات وبه ١٢ جزء أما الجزء الثاني عشر فهو (ملّة تاريخ الطبري) والمؤلف هو عريب بن سعد القرطبي (ت ٢٦٦ هـ) . والكتاب يقع في ٩٦ صفحة ، ويتناول الأحداث من سنة ٢٩١ هـ وحتى سنة ٣٢٠ هـ .
- والجزء الثالث عشر فهو المنتخب من كتاب ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين ١٠ لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري . وهذا الجزء يقع في ١٢٢ صفحة .
- الفراء : أبو يعلى بن الحسين الفراء الحنبلي (ت ٤٥٨ هـ) الأحكام السلطانية : صفحة وعلق عليه محمد حامد الغني دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م ويقع الكتاب في مجلد ، يحتوي على ٢٢٢ صفحة .
- قدامة بن جعفر : أبو الفرج قدامة بن جعفر - الكاتب البغدادي - وقد كتب في الصفحة الأولى من الكتاب أنه (توفي سنة ٢٢٠ هـ) ، ولكن في الحقيقة فإن وفاته كانت حوالي (إما سنة ٢٢٠ أو ٢٢٢) نبعث من كتاب الخسراج وصنعة الكتابة (في مجلد واحد مع كتاب المسالك والممالك لابن خردادبه) . ويقع الكتاب في ٨٢ صفحة من صفحة ١٨٣ إلى صفحة ٢٦٦ غير الشروح والتعليقات والفهارس باللغة العربية والألمانية ، كتب فسيحيهايته (تحت المنزلة السادسة من كتاب الخسراج وجنعه الكتابة) .
- ليدن ، مطبعة بريل - ١٣٠٧ هـ - ١٨٨٩م توزيع مكتبة المثنى ببغداد .

- قدامة بن جعفر : أبو الفرج قدامة بن جعفر - الكاتب البغدادي - (أبو عيسى حوالي ٣٣٧ هـ) المئولة الخامسة من كتاب الخراج وصنعه الكتابة - دراسة وتحقيق د . طلال جميل رفاعي تقديم د . عصام الدين السامرائي - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م - مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة .
- القرماني : أبو العباس أحمد بن يوسف بن أحمد الدمشقي (ت ١٠١٩ هـ) كتاب أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ عالم الكتب - بيروت ، وتوزيع مكتبة المنقضي القاهرة ومكتبة سعد الدين - دمشق .
مراجعة وتلخيص الحاج محمد أمين أفندي سنة ١٢٨٢ هـ مطبعة المبرزا عباس التبريزي .
ويقع الكتاب في ٣٩٩ صفحة .
- القلقشندي : أبو العباس أحمد بن علي (ت ٨٢١ هـ) كتاب صبح الأعشى في صناعة الإنشا الشرح والتطبيق ومقابلة النصوص لمحمد حسين شمس الدين الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م - دار الكتب العلمية بيروت . ويقع الكتاب في ١٤ مجلد .
والجزء الأول منه يحتوي على ٥٧٦ صفحة .
- الماوردي : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب المصري الماوردي (ت ٤٥٠ هـ) .
كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، مراجعة الدكتور محمد فهمي السرجاني - ط سنة ١٩٧٨ م نشر المكتبة التوفيقية - الحسين ، القاهرة . ويحتوي الكتاب على ٣٠٢ صفحة .
- المسعودي : أبو الحسن علي بن الحسين بن علي بن عبد الله الهذلي (ت ٣٤٦ هـ) ويتصل نسب بعبد الله بن مسعود الصحابي الجليل .
كتاب التنبيه والإشراف نشر دار ومكتبة الهلال ١٩٨١ م - بيروت ضمن كتب (في سبيل موسوعة تاريخية) - وإشراف لجنة تحقيق التراث .
- المسعودي : أبو الحسن علي بن الحسين بن علي بن عبد الله الهذلي (ت ٣٤٦ هـ) مروج الذهب ومعادن الجوهر .

تحقيق محمد مهدي الدين عبد الحميد - المكتبة
الإسلامية - بيروت ويحتوي الكتاب على أربع مجلدات
بأربعة أجزاء .

: أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي المعروف
بالبشاري (ت ٣٨٧ هـ) .
كتاب أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم +
طبع في مدينة ليدن المحروسة ، بمطبعة بريل سنة
١٩٠٦ م .
ويحتوي الكتاب على ٤٩٨ صفحة .

- المقدسي

: تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقرئ
(ت سنة ٨٤٥ هـ) .
كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف
بالخطط المقرئيه .
دار صادر بيروت - لبنان .

- المقرئ

: تقي الدين أحمد بن علي المقرئ (ت ٨٤٥ هـ)
النفوذ الإسلامية المسمى (بشذور النفوذ في ذكر
النفوذ) .
تحقيق وإضافات محمد السيد علي بحر العلوم .
منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعها في النجف
١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م - الطبعة الخامسة .
ويقع الكتاب في ٣١٨ صفحة .

- المقرئ

: تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥ هـ) الأوزان
والأكيال الشرعية - روستك ١٢١٥ هـ - ١٨٠٠ م
ويقع في ٧٦ صفحة .

- المقرئ

: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٣ هـ)
نهاية الأرب في فنون الأدب - القاهرة ضمن كتّاب
(تراثنا) - وزارة الثقافة والإرشاد القومي المؤسسة
المصرية العامة للتأليف والتزجئة والطباعة والنشر
مطابع كوستا توماس وشركاه .
ويقع الكتاب في ١٨ مجلداً ، ويحتوي على ٢٧ جزءاً

- النويري

- **ياقوت شهاب الدين :** أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الخموي الرومي البغدادي (ت ٦٢٦ هـ) .
معجم البلدان - دار إحياء التراث العربي - بيروت
- لبنان - ويقع الكتاب في (٥) مجلدات .

- **ياقوت شهاب الدين :** أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الخموي الرومي البغدادي (ت ٦٢٦ هـ) . كتاب معجم الأدياء - مطبوعات دار المأمون - بعباية د .
أحمد فريد رفاعي سنة ١٩٢٢م والكتاب من ضمن سلسلة الموسوعات الحربية ويقع في ١٠ مجلدات .
ويحتوي على عشرين جزءاً - الطبعة الأخيرة (الثانية)
دار إحياء التراث العربي - بيروت .

- **اليعقوبي :** أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح (ت ٢٨٤ هـ) كتاب البلدان - طبع في مدينة لندن المحروسة - بمطبع بريل سنة ١٨٩١م والكتاب في مجلد واحد مع كتاب الأعلام النفيسة لابن رستم (المجلد السابع) ويقع الكتاب في ١٤٢ صفحة .

- **اليعقوبي :** أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح (ت ٢٨٢ هـ) .
تاريخ اليعقوبي - دار صادر بيروت - لبنان - والكتاب يقع في مجلدين .

- **المؤلف المجهول :** كتاب العيون والحداث في أخبار الحقائق - ضمن خلافة الوليد بن عبد الملك إلى خلافة المعتمد مكتبة المتني ببغداد . لبنان - مطبعة بريل ١٣٠٧هـ - ١٨٨٩م والكتاب مسجل بمكتبة جامعة القاهرة برقم ٦٣٨٨٤ ودار الكتب المصرية برقم ٢٢٢٥٤ - الرمز أو الفن ح .

قائمة المراجع العربية الحديثة

- ابراهيم علي شعوط ، محمود محمد زيادة " الحقبة المثالية في الاسلام " الطبعة الثانية ١٩٦٦م الدار القومية للطباعة والنشر .
- ابراهيم دسوقي الشهاوي : الحسبة في الاسلام - القاهرة - مكتبة دار الخروب ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م - ١٦٨ صفحة .
- ابراهيم عبدالله الانصاري : ارشاد الخيران لمعرفة آي القرآن ، ط ١ - مطابع قطر الوطنية .
- د . ابراهيم الطحاوي : الاقتصاد الاسلامي مذهباً ونظاماً دراسة مقارنة من مطبوعات مجمع البحوث الاسلامية ، سنة ١٩٧٤ م الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة .
- أبو زيد شلبي : تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الاسلامي ط ٣ سنة ١٩٦٤م - نشر مكتبة وهبه .
- أحمد أمين : فجر الاسلام - يبحث عن الحياة العقلية في مصادر الاسلام إلى آخر الدولة الأموية . ط ١٢ سنة ١٩٧٨م - مكتبة النهضة المصرية .
- د . أحمد الحسان ود . فتحى عبدالكريم : النظام الاقتصادي في الاسلام مبادئه وأهدافه . ط ٣ سنة ١٩٨٠ م - مكتبة وهبه - القاهرة .
- أحمد زكي صفوت : عمرو بن عبد العزيز سلسلة اقرأ - دار المعارف ابريل ١٩٤٨م .
- جبهة وسائل العرب - الجزء الثالث - مطبوعة البابي الحلبي - القاهرة ١٩٣٧م .
- د . أحمد شلبي : موسوعة النظم والحضارة الاسلامية (أ) ج ٣ السياسة والاقتصاد في التفكير الاسلامي ط ١ سنة ١٩٧٩م - مكتبة النهضة المصرية (ب) ج ٨ النظم الاقتصادية في العالم عبر العصور وأثر الفكر الاسلامي فيها . ط ١ سنة ١٩٧٦م - مكتبة النهضة المصرية .

- (ج) وكتاب كيف تكتب بحثاً أو رسالة ؟ دراسة منهجية لكتابة البحوث واعداد رسائل الماجستير والدكتوراه ط ١٠ سنة ١٩٧٨م - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة +
- د . احمد الشنود : كتاب العبادات من القرآن والسنة مع مدخل الشريعة الإسلامية + ط ١ سنة ١٩٦٥م - مطبعة المعرفة +
- أحمد فريد رقاعي : عصر المأمون المجلد الأول - مطبعة دار الكتاب المصرية بالقاهرة ١٩٦٧م.
- أنستاس ماري الكرملی : " الأب البغدادي " وكتاب : التقود العربية وعلم التميميات - القاهرة المطبعة المصرية ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م ويضع الكتاب في ٢٥٩ صفحة .
- د . يدوي عبد اللطيف عوض : النظام المالي الاسلامي المقارن ط سنة ١٩٧٢م - من مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة التعريف بالاسلام +
- ثابت الراوي : العراق في العصر الأموي - ط ٢ بغداد ١٩٧٠م .
- جميل نخلة المدور : حضاره الاسلام في دار السلام - طبع بالمطبعة الأميرية ببغداد سنة ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥م - القاهرة - وزارة المعارف العمومية .
- جرجي زيدان : تاريخ التمدن الاسلامي ط ٢ منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت - لبنان .
- د - حسن ابراهيم : تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ط ١٠ سنة ١٩٨٢م - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة
- د . حسن ابراهيم حسن : النظم الإسلامية + ود - علي ابراهيم حسن ط ٤ سنة ١٩٧٠م - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة .
- د . حسن عثمان : منهج البحث التاريخي ط ٤ - دار المعارف بمصر .

- د . حسين عمر : موسوعة المصطلحات الاقتصادية
ط ٢ سنة ١٩٦٧م - مكتبة القاهرة الحديثة .
- د . حسين مؤنس : أطلس تاريخ الاسلام - الزهراء للاعلام العربي ط ١
سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م - القاهرة .
- رفائيل اسحاق : تاريخ تمارى العراق من انتشار النمرانية في الأقطار
العربية إلى أياضها - مطبعة المنصور بغداد ١٩٤٨م .
- رقيق العظم : أشهر مشاهير الاسلام في الحروب والسياسة .
ط ٢ سنة ٧٢ - ١٩٧٣م - دار الفكر العربي .
- سليمان الطماوي : عمر بن الخطاب وأصول السياسة والادارة الحديثه
- دراسة مقارنة ط ١ ١٩٦٩م
- صالح أحمد العلي : التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة خلال
القرن الأول الهجري مطبعة المعارف - بغداد ١٩٥٣م
- صالح أحمد العلي : " خطط البصرة " في صور ، بغداد ، مديرية الآثار
القديمة العامة ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م - المجلد الثامن
من صفحة ٢٨١ - ٣٠٣ .
- عباس العزاوي : تاريخ النقود العراقية - بغداد - شركة التجارة
والطباعة ١٣٨٧هـ - ١٩٥٨م - الكتاب ٢٤٦ صفحة .
- د . عبد الحميد محمد القاضي : اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي
في الاسلام ، مطبعة الرشاد ، الاسكندرية .
- د . عبد الخالق الشواوي : النظام المالي في الاسلام
نشر دار النهضة العربية ، ط سنة ١٩٧٣م - القاهرة .
- الشيخ عبد الرحمن الجزيري : كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ، قسم
العبادات ، ط سنة ١٩٧٠م ، المكتبة التجارية
الكبرى - مصر .
- عبد السميع المصري : مقومات الاقتصاد الاسلامي -
ط ١ سنة ١٩٧٥م - مكتبة وهبة عابدين - القاهرة

- عبد العزيز الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري - بغداد مطبعة المصارف ١٣٦١هـ - ١٩٤٢م - الكتاب في ٣٠١ صفحة .
- عبدالعزیز الدوري : دراسات في العصور العباسية المتأخرة - بغداد - شركة الرابط للطباعة والنشر ، ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٥م والكتاب في ٣٠٦ صفحة .
- عبد العزيز الدوري : العمر العباسي الأول ، بغداد ، ١٩٤٥م .
- عبد المنعم صالح نافع : " الحياة السياسية وبظواهر الحضارة في الشرق الاسلامي زمن الخليفة هشام بن عبد الملك " رسالة الماجستير بجامعة القاهرة ١٩٦٦م .
- عمر أبو النصر : الحضارة الأموية العربية في دمشق ، ط١ ١٩٤٨م .
- د . علي ابراهيم حسن : التاريخ الاسلامي العام - الجاهلية - الدولة العربية الدولة العباسية . نشر مكتبة النهضة المصرية - القاهرة .
- د . علي حسني الخربوطلي : الاسلام وأهل الذمة - القاهرة ١٩٦٩م .
- د . علي حسني الخربوطلي : العهد العباسي - سلسلة أعلام العرب رقم ٥١ .
- د . علي علي عبد الرسول : المبادئ الاقتصادية في الإسلام والبناء الاقتصادي للدولة الإسلامية . ط ٢ سنة : ١٩٨٠م - نشر دار الفكر العربي .
- فاروق عمر : العباسيون الأوائل - ج ١ ط ١ - ١٩٧٠م .
- فاضل الخالدي : الحياة السياسية ونظم الحكم في العراق خلال القرن الخامس الهجري - بغداد ١٩٦٩م .
- مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ط سنة ١٩٦٠م - مطبعة مصر .
- محمد اسماعيل ابراهيم : الزكاة كما جاءت في الكتاب والسنة على المذاهب الأربعة . ط سنة ١٩٧٨م - نشر دار الفكر العربي القاهرة .

٥. محمد جمال الدين سرور :

- (أ) الحياة السياسية في الدولة العربية الإسلامية
خلال القرنين الأول والثاني بعد الهجرة دار
الفكر العربي ١٩٩٦م - القاهرة .
- (ب) قيام الدولة العربية الإسلامية في حياة محمد
(صلى الله عليه وسلم) دار الفكر العربي
١٩٩٦م القاهرة .
- (ج) تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق من عهد
نقبة الأتراك إلى منتصف القرن الخامس الهجري .
دار الفكر العربي ١٩٩٢م - القاهرة .

٦. محمد حسين شيكل : (أ) حياة محمد (صلى الله عليه وسلم)

- ط ١٦ سنة ١٩٨١م - دار المعارف .
- (ب) الفاروق عمر (رضي الله عنه)
ط ٦ سنة ١٩٧٧م دار المعارف .
- (ج) الامبراطورية الإسلامية - طبعة وزارة التربية
والتعليم - ١٩٨٢ - ١٩٨٣م .

٧. محمد شوقي الفنجري : سلسلة الاقتصاد (٣) الاسلام والتأمين التعاون
لا الاستغلال أسس عقد التأمين الاسلامي ط سلسلة
١٩٧٩م - نشر عالم الكتب بالقاهرة والرباط .

٨. محمد ضياء الدين الرئيس : الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية
القاهرة - ط ٢ سنة ١٩٦١م - مكتبة الأنجلو المصرية .

٩. محمد عبد الله العربي : نبادئ علم المالية العامة والتشريع المالي
العمري المقارن ٤ أجزاء - مكتبة ومطبعة عيسى
الله وهبة - القاهرة .

١٠. محمد علي حيدر : الأوضاع الاقتصادية في العراق والشرق من سنة ٣٣٠هـ
الى سنة ٤٥٠هـ - رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة
١٩٦٨م .

١١. محمد غريد وجدي : دائرة معارف القرن العشرين - ١٠ أجزاء دار الفكر
- بيروت .

- محمد كرد علي : (أ) خطط الشام
ط سنة ١٩٦٩م - دار العلم للملايين - بيروت
(ب) الإسلام والحضارة العربية
ط ٣ سنة ١٩٦٨م - مطبعة لجنة التأليف
والترجمة والنشر - القاهرة .
(ج) الإدارة الإسلامية في عر العرب
القاهرة - مطبعة مصر - ١٩٣٤م
الكتاب في ١٨٦ صفحة - طبع على نفقة قوت
العلوم هاتم الدمدادنية .
- الشيخ محمود شلتوت : الإسلام عقيدته وشريعته
ط ١٠ سنة ١٩٨٠م - دار الشروق - القاهرة وبيروت
- مليحة محمد رحمة الله : الحياة الاجتماعية في العراق في القرنين الثالث
والرابع بعد الهجرة . رسالة دكتوراة ، جامعة
القاهرة - ١٩٦٨م
- لعمان أنطون : الطائر الغريد - القاهرة ١٨٩٠م - مطبعة المقتطف
بمصر - سجل بمكتبة جامعة القاهرة برقم ٢٢٠٦٦ .
- نظير حسان سعداوي : نظام البريد في الدولة الإسلامية القاهرة - دار مصر
١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م والكتاب في ١٧٥ صفحة ، وخرائط .
- ناصر السيد محمود النقشبندى :
(أ) الدينار الإسلامي لملوك الطائف
في سومر ، بغداد ، الحكومة العراقية ،
مديرية الآثار العامة ، ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٧م
المجلد الثالث - ج ٢ - من صفح ٢٧٠ - ٣١١
(ب) الدينار الإسلامي في المتحف العراقي
مطبعة الرابطه ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م - ويقع
الكتاب في ٢٢٧ صفحة - بغداد ، المجمع
العلمي العراقي .
- د . يوسف القرشايي : فقه الزكاة
ط سنة ١٩٨٠م - مؤسسه الرسالة ، بيروت - لبنان .
- د . يوسف علي يوسف : الخلافة الراشدة والخلفاء الراشدون .
ط سنة ١٩٨٠م - دار الطباعة المحمدية - الأزهر -
القاهرة .

بالإضافة الى :

- (أ) دائرة المعارف الإسلامية ط. ٢ سنة ١٩٦٩م ،
وقد أعد النسخة العربية : ابراهيم زكي ، أحمد الشلتناوي والدكتور
عبد الحميد يونس - دار الشعب - القاهرة .
- (ب) قاموس محيط المحيط ، بطرس البستاني .

قائمة المصادر والمراجع الأجنبية
المترجمة وغير المترجمة

- إدوارد فون زامباور : معجم الأنساب والأمراء الحاكم في التاريخ
الإسلامي ترجمه زكي محمد حسن ، وحسن أحمد
محمود ، وسيد إسماعيل الكاشف ، وحافظ أحمد
حمدي وأحمد مندوح حمدي - القاهرة ، مطبعة
جامعه مؤاد الأول - ١٣٢١ هـ - ١٩٥١ م - ج ٢
Adam Mez- Die Renaissance des Islams.
- آدم متر :
الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري - أو
عمر النهضة في الإسلام آدم متر - ط ٢ سنة ١٩٥٢ م
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر تعريب
محمد عبد الهادي - القاهرة .
- د . أدولف جروسمان Ph.D.
أوراق البردي العربية - نقلها إلى العربية د . حسن
إبراهيم وراجع الترجمة عبد الحميد حسن - مطبعة
دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٤ م - القاهرة .
- استيفن رانسيمان : الحضارة البيزنطية ، ترجمه عبد العزيز جاويد
مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٦١ م .
- أ . س . ثرنون : أهل الذمة في الإسلام - ترجمه وتعليق حسن حبشي
القاهرة - دار الفكر العربي ١٩٤٩ م ، والكتاب في
٢٥٨ صفحة .
- د . ألفريد ج . بتلر - فتح العرب لعمرو :
تعريب محمد فريد أبو حديد - لجنة التأليف
والترجمة والنشر سنة ١٩١٤ م - مطبعة دار الكتب
المصرية ١٩٣٣ م - القاهرة .

- دانييل دينيت : الجزية والاسلام ، ترجمة فوزي فهمي جاد اللبنة
مراجعة إحسان عباس - بيروت ، دار مكتبة الحياة
ومؤسسة فرانكلين - ١٩٦٠م ، والكتاب في ٢١٢ صفحة .
- س . آ . في حبيتي : الادارة العربية - ترجمة د . ابراهيم أحمد العدوي
مراجعة عبد العزيز عبد الحق .
الألف كتاب (١٨٦) - اشراف ادارة الثقافة العامة
بوزارة التربية والتعليم بمصر .
المطبعة النموذجية بالحلمية الجديدة - القاهرة
١٩٥٨م - أما الكتاب الغير مترجم فهو بعنوان :
Arab Administration By Hawlawi S.A.Q. Husaini .
وقد طبع هذا الكتاب في مدينة مدارس بالهند
١٩٤٩م -
- سير توماس . و.أرتولد: الدعوة إلى الاسلام Sir Thomas W.ARNOLD
بحث في تاريخ نشر العقيدة الاسلامية
ترجمه إلى العربية وعلق عليه د . حسن ابراهيم
حسن والدكتور عبد المجيد عابدين ، واسماعيل
النحراوي مكتبة النهضة المصرية ١٩٧٠ ط ٢
وسجل بمكتبة جامعة القاهرة برقم ٢٢٩٨٥ -
- فاسيلي ولهم فلاديمروج بارتولد : تاريخ الحضارة الاسلامية
نقله من التركية حمزة طاهر - مطبعة المعارف -
القاهرة ١٩٤٢م .
- فازيليف : العرب والروم
ترجمة د - محمد عبد الهادي شفيقة ، والدكتور
فؤاد حنين - دار الفكر العربي .
- فان قلوطن : السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات في عهد
بنى امية .
ترجمة د - حسن ابراهيم حسن ، ومحمد زكي ابراهيم
القاهرة ١٩٢٤م -
- فلهاوزن : تاريخ الدولة العربية منذ ظهور الاسلام حتى سقوط
الدولة الأموية .
ترجمة وتعليق عبد الهادي ريده ، راجع الترجمة
د . حسين مؤنس - القاهرة ١٩٥٨م .

- فون جرونباوم - جوستاف . أ . - : حضارة الإسلام - ترجمة الأستاذ توفيق عبد المميز جابود - يناير ١٩٥٦م ومسجل بمكتبة جامعة القاهرة برقم ٤٢٨٩٢-
- فيليب حتى إدوارد جرجي جراشيل جيبور : تاريخ العرب ، الجزء الثاني دار الفكشاف للنشر والطباعة ١٩٥٠م.
- كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية : ترجمة نبيه أمين فارس ، ومنير البعلبكي دار العلم للكتاب - بيروت . ط ١٠ ١٩٨٤م . وكانت الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨م.
- كي لسترنج : بلدان الخلافة الشرقية - يتناول صفة العراق والجزيرة وإيران وأقاليم آسيا الوسطى . منذ الفتح الإسلامي حتى أيام تيمور ترجمته وتعليقات بشير فرنيس وكوركيس عواد مؤسسة الرسالة . ط ٢ ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م . بيروت
- ل . آ . حيدو : تاريخ الغرب العام - امبراطورية العرب ، حضارتهم ، مدارسهم الفلسفية والعلمية والأدبية . مغلة الى العربية عادل زعيتر - ط ٢ سنة ١٩٦٩م نشر عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- موريس ديصوميين : التنظيم الاسلامي ترجمه صالح الشماخ ، وفيصل السامر - بغداد ١٩٥٢م
- ولتر يهروتر : (أ) نبذ تتعلق بالتنظيمات السياسية المختصة بالعرب والفرس والترك - ترجمة عبد السلام أفندي سلحي - القاهرة ١٢٥٧هـ - ١٩٣٨م من صفحة ٦٤ - ٨٢ (مخطوط)
- (ب) ضمن مجلد يضم رسالة من جدولين محروين عن شوايخ بعض وقائع مشهورة من مبدأ الخليفة وثانيهما بيان بأسماء ملوك آل عثمان ، ومقالة عن تعريب تقويم الأدوار ويقع في ١٠٥ صفحة .

Well Deydourant

:

ول ديورانت

قصة الحضارة - ترجمة د. زكي نجيب ، ط ٢ مطبعة
لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٥م - اختارته
وأنشئت على ترجمته الإدارة الثقافية في جامعة
الدول العربية - ٢٢ جزء في ١٦ مجلد - مطابع
الدجوى - عابدين سنة ١٩٧١م القاهرة .

: الحضارة العربية

ي . هل

ترجمه د . ابراهيم أحمد العدوي ، ومراجعة د .
حسين مؤنس - مكتبة الانجلو بالقاهرة .

المراجع الأجنبية

- 1- Amedroz, H.F. "Abbassid Administration in its decay", in: The Journal of the Royal Asiatic Society, London, 1913, pp. 823-832.
- 2- _____ "On the meaning of the laqab Al Gaffah G" in: The Journal of the Royal Asiatic Society, London, Royal Asiatic Society, 1907, pp. 660-663.
- 3- _____ "Three Years of Buwaihid rule in Baghdad", in: Journal of the Royal Asiatic Society, London, 1901- pp. 749-786.
- 4- Arnold, Thomas, W. The Caliphate. Oxford, Clarendon Press, 1924-223 p.
- 5- Bowen, Harold. The life and times of Ali Ibn Isa the good vizier, Cambridge, the University press, 1928- 420 p.
- 6- Bukhoh, S.K. Studies. Indian and Islamic. London, Kegan Paul, Trench, Trubner; 1927- 275p.
- 7- _____ and Margoliouth. "The renaissance of Islam", in: Islamic culture. Hyderabad Deccan, The Islamic Culture board, Vol.2, 1928pp. 92-121.

- 8- El-Khashab, Yahya. "The Islamic concept of state",
in: Bulletin of the Faculty of Arts,
Cairo Faculty of Arts. Vol.18, 1956-
pp.1-7.
- 9- Fischel, Walter. "The Origin of Banking in
medieval Islam, a contribution to the
economic history of the jews of Bagdad
in the tenth Century", in: The Journal
of the Royal Asiatic Society, London,
1933- pp. 341-346.
- 10- Gibb, H.A.R. The Arab conquests in Central Asia.
London, The Royal Asiatic Society, 1923-
102 p.
- 11- Hell, Joseph. "The Arab Civilization. by Joseph
Hell, translated by S.K. Bakhsh, Lahore,
Ashraf, 1925- 140 p.
- 12- Hitti, Philip. K. "History of the Arabs 3rd ed.
London. Macmillan, 1946- 767 p. illus,
maps.
- 13- Imamudin, S.M. "Bayt-Al-Mal and Banks in the
medieval Muslim World", in: Islamic
Culture, Hyderabad-Deccan. The Islamic
culture Board, Vol. 35, 1961- pp.12-20
- 14- J.G. Milne. "A History of Egypt Under Roman Rule",
London, 1898.
- 15- Khuda Bukhsh, S. Caliphate. Lahore, Orientalia,
1954- 104 p.

- 16- Kramers, J.H. "Geography and Commerce", in: Arnold; Guillaume. The legacy of Islam. Oxford Clarendon Press, 1931- pp. 79-107.
- 17- Kremer's Von. "The Orient under the Cliphs, By V. Kremers, translated by S. Khuda Bukhsh. Calcutta, University of Calcutta, 1920- 463 p.
- 18- Levy, R. "Persia and the Arabs", in: Arberry, A.J.ed. The legacy of Persia. Oxford, Clarendon press, 1953- pp. 60-88.
- 19- Muir, William. The Caliphate its rise, decline and fall. Edinburgh, John Grant, 1915. 633 p.
- 20- Nicholson, Lit, History of the Arabs. Campridge 1930.
- 21- Noldeke, Theodor. Sketches from Eastern History- by The-odor Noldeke translated by John Sutherland black and revised by the author. London, Adam and Charles Black, 1892- 288 p.
- 22- Samadi, S.B. "Social and economic aspects of life under the Abbassid Hemogony at Bagdad", in: Islamic Culture, Reyderabad-Deccan. The Islamic Culture board, 1955, Vol.29- pp. 327,245.
- 23- Sayed, Ameer Ali. A Short History of the Saracens, London, Macmillan, 1961- 640 p.

- 24- Wellhausen, "The Arab Kingdom. A. Its Fall"
Translated by Weir. (Calcutta 1923).
- 25- British Encyclopedia" .
- 26- The Concise Oxford Dictionary". Oxford, 1938.

محتويات رسالة الدكتوراه
النظام المالي الاسلامي في العصر الأول للدولة العباسية

الصفحة

٤	المقدمة
٤٣	التصهيد

الباب الأول

مصادر الدولة في العصر الأول للدولة العباسية

١٣٤	الفصل الأول : الزكاة
١٣٥	الفصل الثاني : الجزية
١٣٦	- تعريف الجزية فرضيها
١٣٩	- الغرض من فرض الجزية
١٤١	- أهل الذمة في العصر الأول للدولة العباسية
١٤٢	- شروط عقد الجزية - مقدارها
١٤٨	- بعض الأمور والأحكام المتعلقة بالجزية وأهلها
	- التطورات التي طرأت على الجزية وأهلها خلال العصر الأول
١٥١	للدولة العباسية
	- إخلال أهل الذمة ببعض ما جاء في نصوص المعاهدات التأسيسية
١٥٥	كأنتم تبرم عادة بين أهل الذمة والدولة
١٦١	- معاملة المسلمين لأهل الذمة في العصر الأول للدولة العباسية
	- حول ارتفاع الجزية من بعض الأقاليم في العصر الأول للدولة
١٦٨	العباسية

١٧٤	الفصل الثالث : الخراج
١٧٥	- الخراج في عهد الخليفة العباسي الأول أبو العباس السفاح
١٧٧	- الخراج في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور
١٨٥	- الخراج في عهد الخليفة المهدي
١٩٣	- الخراج في عهد الخليفة الهادي
١٩٥	- الخراج في عهد الخليفة هارون الرشيد
٢١٦	- الخراج في عهد الخليفة الأمين والخليفة المأمون

المحتوى

- الخراج في عهد الخليفة المعتصم والخليفة الواثق بالله ٢٢١
- ديوان الخراج في العصر العباسي الأول ٢٢٥
- صاحب الخراج ٢٢٦
- الدواوين المركزية والفرعية للخراج ٢٢٩
- بعض الظواهر المالية المتعلقة بالخراج ٢٣٦
- الإلجاء أو (التلجئة) ٢٣٧
- الإيفاء ٢٣٩
- التقليل " الإلزام " أو نظام ضمان الأرض ٢٤٠
- معايير الخراج ٢٤٦
- نواظم الخراج ٢٥٥
- (١) قائمة الجبشباري الخراجية ٢٥٥
- (٢) قائمة ابن خلدون الخراجية ٢٦٢
- (٣) قائمة قدامة الخراجية ٢٦٨
- (٤) قائمة ابن خردادبة الخراجية ٢٧٢
- القطاعات ٢٨٣

الفصل الرابع: العصور ٢٩٣

- العصور - تاريخه قبل الاسلام - ٢٩٤
- العصور في الاسلام وفي العصر الأول للدولة العباسية ٢٩٥
- من تؤخذ منهم ومقاديرها ٣٠١

الفصل الخامس: الغنائم ٣١١

- تاريخ الغنائم في الاسلام ٣١٢
- ديوان الجند في العصر الأول للدولة العباسية ٣١٥
- أهم غنائم الحرب التي استولى عليها العباسيون ٣٢٠
- إهتمام الخلفاء بصناعة الأسلحة و شحن الثغور (الحدود) ٣٢٠
- وأهم الغزوات في العصر الأول للدولة العباسية ٣٢٣
- أقسام الغنائم ٣٢٦
- موارد أخرى لمبيت العمال ٣٣٩
- (١) المواريث ٣٣٩
- (٢) المصادرات ٣٤٢
- (٣) ضرائب أخرى ٣٤٩

المصفحة

٢٥٧	الفصل السادس: بيت مال المسلمين في العصر الأول للدولة العباسية.....
٢٥٨	- تعريف لبيت المال ، والدواوين.....
٢٦١	- دواوين بيت المال في العصر الأول للدولة العباسية.....
	- التطورات التي طرأت على بيت المال في العصر الأول للدولة
٢٨٢	العباسية.....
٢٨٢	أ - بيت مال الخاصة.....
٢٨٣	ب- بيت المال العام.....
٢٨٨	- ديوان النفقات.....
٢٨٩	- شروط كاتب الديوان.....
٢٩٢	- الدواوين الإدارية.....
٢٩٢	(١) ديوان البريد.....
٢٩٦	(٢) ديوان الرسائل.....
٢٩٩	(٣) ديوان التوقيع.....
٤٠٠	(٤) ديوان الخاتم.....
٤٠١	(٥) ديوان الخسبة.....
٤٠٣	(٦) ديوان الشرطة.....
٤٠٦	(٧) دواوين إدارية أخرى.....

الباب الثاني

مصارف الدولة في العصر الأول للدولة العباسية

٤١٠	الفصل الأول : مصارف الزكاة.....
٤١١	- بين مصارف الزكاة ونفقات الدولة.....
٤١١	- الطوائف المستحقة للزكاة - الفقراء.....
٤١٣	- المساكين - ومقدار العطاء للفقراء والمساكين.....
٤١٥	- العاملون عليها.....
٤١٨	- عمال الزكاة وقبول الهدايا.....
٤١٩	- هل هناك عمال للزكاة في العصر الحديث ؟.....
٤١٩	- المؤلف قلوبهم.....
٤٢٤	- وفي الرقاب.....
٤٢٥	- الخازمون.....
٤٢٩	- في حبل الله.....
٤٣١	- ابن السبيل.....
٤٣٢	- هل يشترط توزيعها على جميع الأصناف ؟.....
٤٣٥	- الزكاة من الأمة واليهما.....

المحفة

- الفصل الثاني: مصارف الجزية والخراج والعشور وبعض الضرائب الأخرى..... ٤٣٨
- (١) عطاء الجند (أرزاق وأطعام ورواتب الجند)..... ٤٤٠
- (٢) أرزاق العمال والفقهاء والكتاب وأئمة المساجد والمؤذنين
- (٣) أجور ورواتب موظفي الدولة)..... ٤٥١
- (٤) نفقات الخزوات وإحصاء الفتن والحروب..... ٤٥٧
- (٤) نفقات تأسيس المدن وتعميرها ، واستصلاح الأراضي والتسويش
- بمرافق الدولة..... ٤٦٣
- (٥) نفقات البريد..... ٤٧٤
- (٦) نفقات العطايا والمنتج..... ٤٧٦
- (٧) نفقات أخرى متفرقة..... ٤٨١
- نفقات الترجمة وتشجيع العلماء..... ٤٨١
- نفقات التعويضات..... ٤٨٢
- نفقات لتزويج البنات اليتامى وصرف المنح للتشجيع
- على الزواج..... ٤٨٣
- الفصل الثالث : مصارف الفنائم..... ٤٨٤

الباب الثالث

سياسة المال في العصر العباسي الأول على ضوء
الأنظمة المالية الحديثة

- الضريبة وأنواعها..... ٤٩٤
- تاريخ الضرائب..... ٤٩٥
- أغراض الضرائب في الدول الحديثة والعصر الأول للدولة الإسلامية العباسية..... ٤٩٩
- هل هناك ضرائب أخرى فرضت في العصر الأول للدولة العباسية غير الضرائب الإسلامية..... ٥٠١
- بين الضرائب الحديثة والضرائب الإسلامية (مدر الإسلام - وحتى نهاية العصر العباسي الأول)..... ٥٠٤
- قواعد الضريبة في الأنظمة الحديثة وفي العصر الأول للدولة العباسية..... ٥٠٨
- تعدد الضرائب وعلماء المالية..... ٥١٣
- وعاء الضريبة الحديثة ووعاء الضرائب في العصر الأول للدولة العباسية..... ٥١٥
- الضرائب العينية والشخصية في المالية الحديثة والعصر الأول للدولة العباسية..... ٥١٩
- سياسة الانفاق في الدولة الحديثة والدولة العباسية في عصرها الأول..... ٥٢١
- الرواتب في المالية الحديثة..... ٥٢٣

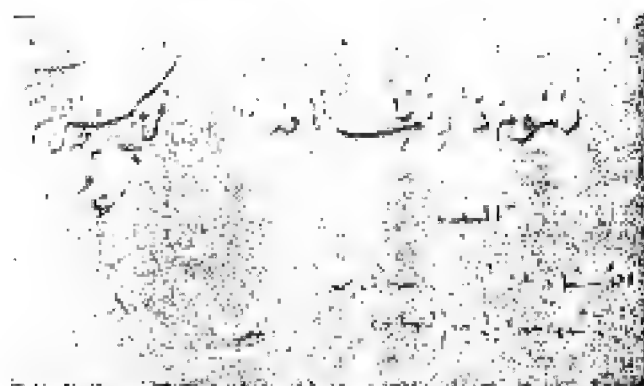
الصفحة

٥٢٤الأرزاق في الدولة العباسية في عصرها الأول
٥٢٦توجيه النفقات في المصالح العامة
٥٢٨	أ - مرفق الدفاع.....
٥٢٩	ب - مرفق العدالة والمحافظة على الأمن.....
٥٢٩	ج - مرفق التكافل الإجتماعي أو الإحسان العام.....
٥٣٤نتائج الدراسة والخاتمة
٥٦٥قائمة المصادر العربية
٥٧٨قائمة المراجع العربية الحديثة
٥٨٥قائمة المصادر والمراجع الأجنبية المترجمة
٥٨٨قائمة المراجع الأجنبية
٥٩٢مختويات الكتاب
٥٩٧مقتطفات من بعض المخطوطات المحققة

المفحات التالية

صير لمقتطفات من بعض المخطوطات المحققة وقد أطلعت عليها في
المكتبات المختلفة خلال زيارتي لها .

واعتذر عن عدم ذكر أرقام النسخ وأرقام التسجيل لهذه المخطوطات
لغفادتها .



أول أوراق المخطوطات ، وفيها عنوان الكتاب
رسوم دار الخلافة
لشيخ الحسين هلال بن المحسن الصابغ



هذه الورقة مقدمة كتاب رسوم دار الخلافة
لشيخ الحسين هلال بن المحسن الصابغ ، وكتبت
بكتبة في زمن متأخر وبخط أجود ، ويظهر أن
بعض أوراق النسخة الأصلية قد سقطت .

[illegible]

المصنف: الأولي من الأهل المخطوط كتاب

أحكام أهل الذمة ، للشيخ شمس الدين أبي عبد الله

محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ).



صورة لعنوان كتاب زخاية الرتبة في طلب الحسنة
لعبد الرحمن بن نصر الشيرازي - مخطوطة بدار الكتب
المصرية (س).

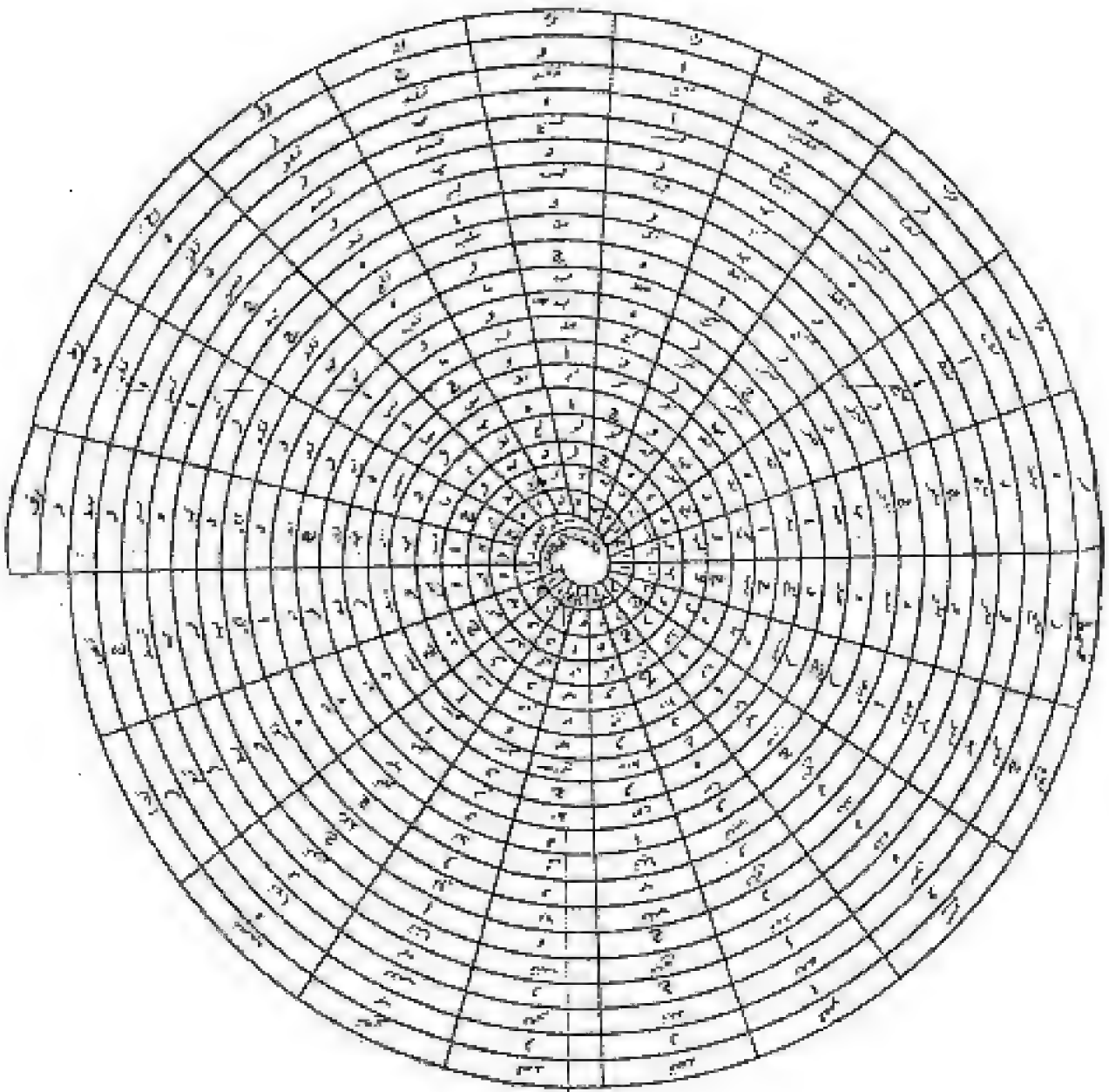
هذا كتاب
الدراسة المرفقة في أحكام السياسة
السنية لأبي عبد الله محمد بن
قيم الجوزية رحمه الله
برحمته واسكنه
فسيح
جنة
أمن

صورة عنوان النسخة الخطية لكتاب
الطرق الحكمية في السياسة الشرعية
للإمام القيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) .

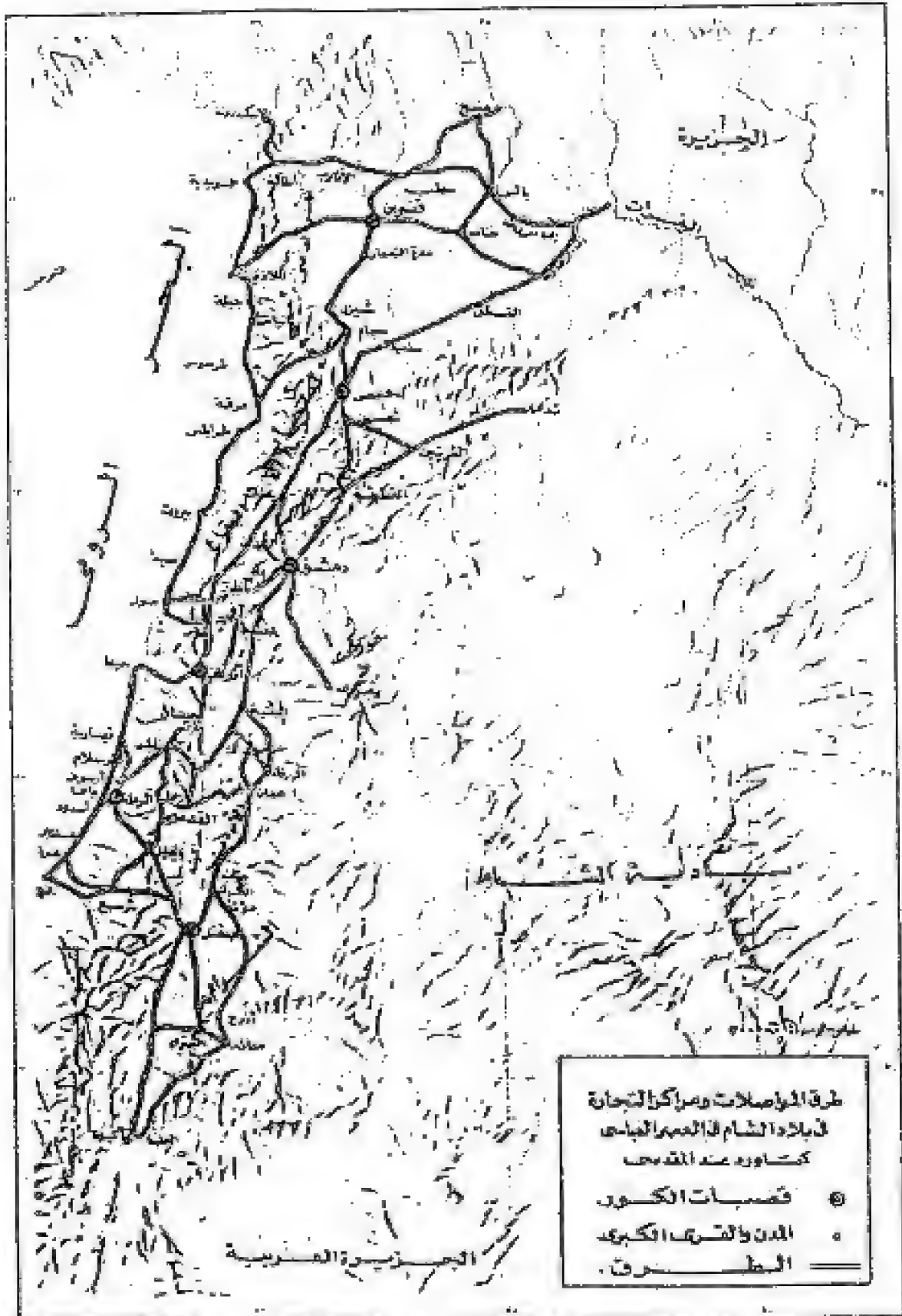
وَأَذَلِكَ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ قُنَادَةَ فِيْمَوْلَا
ثَلَاثَةَ حِفَاطٍ أَحَدُهُمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ سَعِيدٌ وَسَعِيدُ
ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ وَسَعِيدُ بْنُ بَشْرٍ الْقُضَوَاءُ عَلَى قُنَادَةَ
فِي أَنَّهُ لَيْسَ لِوَاحِدِهِمَا بَيِّنَةٌ فَقَدْ اضْطَرَبَ حَدِيثُ أَبِي
مُوسَى كَمَا تَرَى وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَلَمْ يَخْلُفْ
فِيهِ كَمَا تَقْدُمُ وَالَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ السُّنَّةُ أَنَّ الْمُدْعَيْنَ
إِذَا كَانَتْ أَيْدِيهِمَا عَلَيْهِ سَوَاءً أَوْ تَسَاوَتْ يَبْتَنَاهُمَا
قِسْمَ بَيْنَهُمَا بَضْفَيْنِ كَمَا فِي حَدِيثِ سَمَاءَ عَنْ عُمَرَ
ابْنِ طَرَفَةَ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصِمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْعٍ كُلُّ وَاحِدٍ مَعَهُمَا أَخْذُ بَرَأْسِهِ
إِلَى الْخَلْدِ حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ سَلَامُهُ
مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْأَمِيِّ وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ
شَهِيدٌ لِلَّهِ
بَدْرُ الدِّينِ
أَبِي

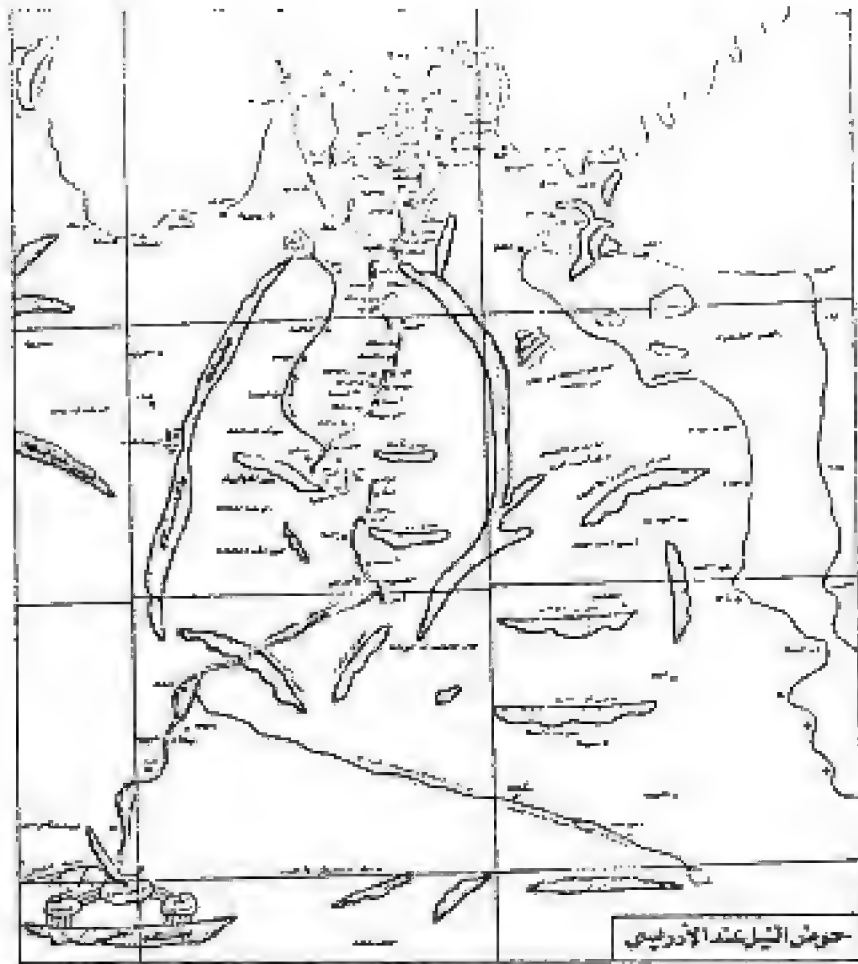
صورة الصفحة الأخيرة من النسخة الأصلية
الخطية، كتابه الطُّرُق الحُكْمِيَّة فِي السِّيَاسَةِ اِشْرَاعِيَّة
لِلدِّينِ الْقِيَمِ الْجَوَازِيَّة (ت ٧٥١ هـ)

شجرة الشجرة المنقولة



من كتابه الآثار الباقية من القرون الخالية
للبيروني (ت ٤٤٠ هـ)

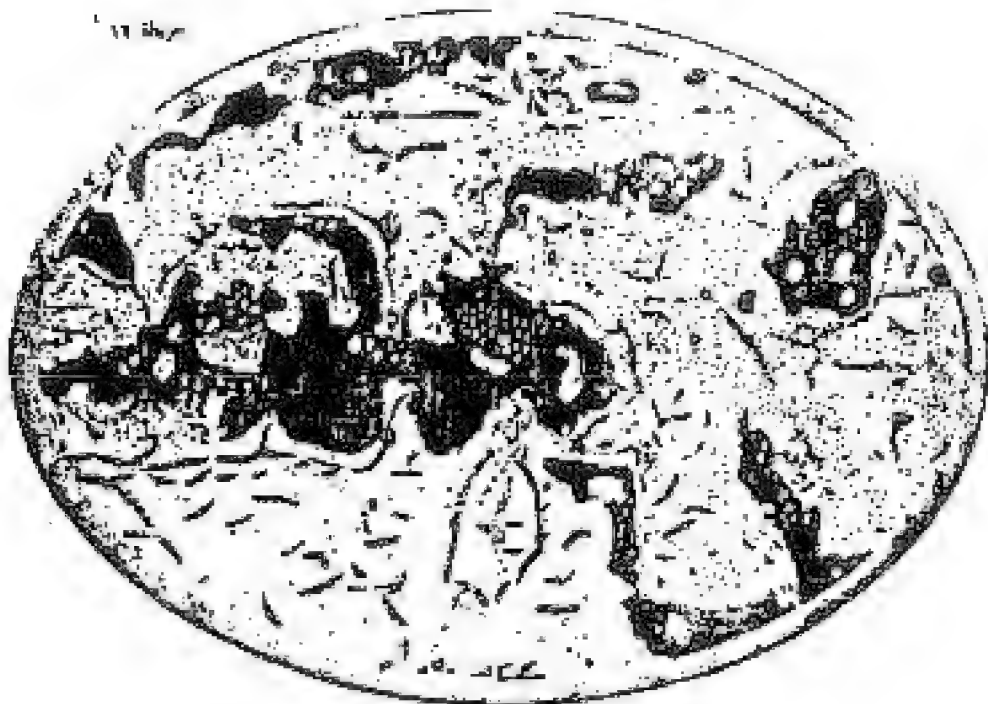




مخطط ١٦

خريطة العالم للإدريسي

مخطط ١٧



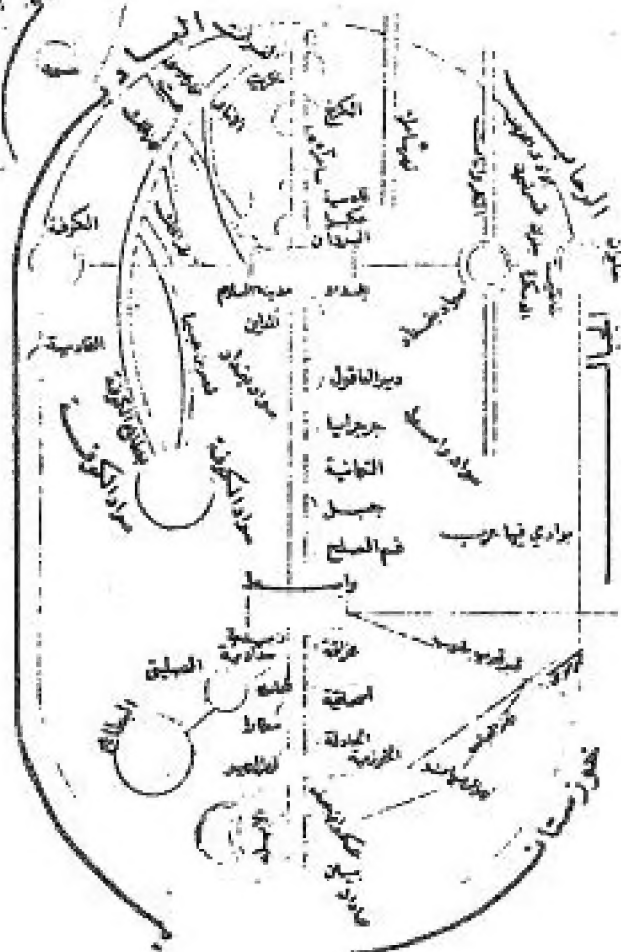


خريطة الكاميون التي رسمها المليونير الكاميوني
كتابها في وصفها بوضوحها واختلافها
كتابها في وصفها بوضوحها واختلافها

صورة ديار العرب

الفترة من سنة ١٢٧٥ هـ إلى سنة ١٢٨٥ هـ

خريطة



صورة العراق

الفترة من سنة ١٢٧٥ هـ إلى سنة ١٢٨٥ هـ

خريطة

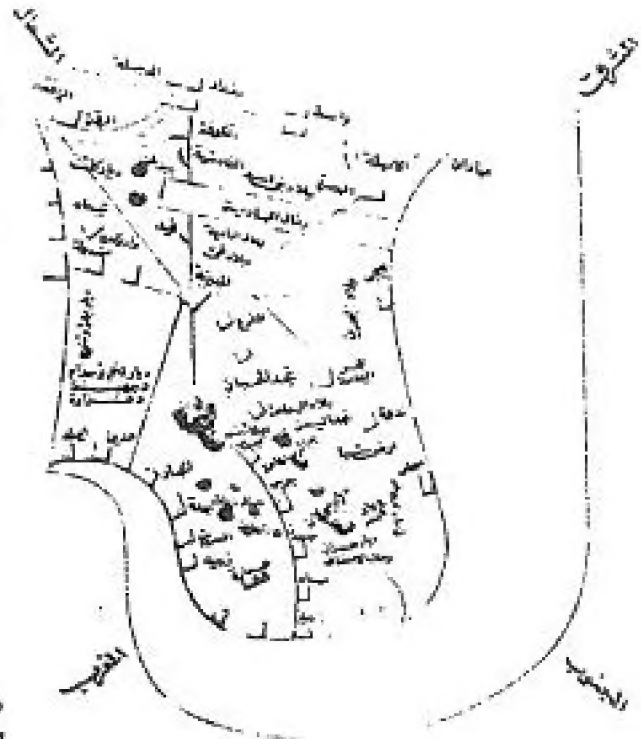
خريطة

صُورَةُ دِيَارِ الْعَرَبِ

لِلنَّبِيِّ (الْمُتَوَلِّسَةِ ٥٣٢٢ - ٥٩٣٤ م)

المرحلة ٢٢
عمره ٥٣٢٢ - ٥٩٣٤ م
٣ - ١٩

مرحلة ٢



صُورَةُ الْعِرَاقِ

لِلنَّبِيِّ (الْمُتَوَلِّسَةِ ٥٣٢٢ - ٥٩٣٤ م)

المرحلة ٣٢ - ٣٤ م
٣ - ١٩

